



المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة
The Arab Centre for Contemporary Syria Studies



Kalamoon

for Contemporary Syria Studies
A Quarterly Peer-reviewed Journal

فصلية محكمة

يصدرها

المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة

العدد السادس والثلاثون

المجلد (9)

صيف 2026

Issue (36) Volume (9)

Summer 2026

السوريون المهجّرون قسرياً وتحديات العودة سياقات عملية وقانونية



مريانا داود

عودة اللاجئين السوريين والحلول الدائمة
دراسة في معايير القانون الدولي للاجئين

ختام الحداد

الحق في استرداد الملكية العقارية للاجئين والنازحين
السوريين
دراسة قانونية اجتماعية

سمير العبد الله

السوريون في تركيا بعد سقوط نظام الأسد
بين خيار العودة وتحديات البقاء

عسير المضاعين

حالة اللجوء السوري
الإطار القانوني والواقع العملي وآفاق العودة الطوعية

توفيق أزرقي

السوريون المهجّرون قسرياً وإعادة الإعمار وتحديات العودة
دور التمويل الإسلامي في إعادة تشكيل اقتصاد سورية
السياسي

لين عيسى

بين الأمان والاستقرار
دراسة ميدانية في محددات عودة اللاجئين السوريين

قلمون لدراسات سورية المعاصرة

فصلية علمية محكمة يصدرها المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة، برقم دولي معياري (ISSN: 25481339). تُعنى بما له صلة بالشأن السوري المعاصر، ويتضمن كل عدد منها ملفاً رئيساً وأبواب ثابتة. تستند قلمون إلى أخلاقيات البحث العلمي، وقواعد نشر معتمدة عالمياً. تجتمع هيئة تحرير قلمون دورياً لمناقشة سبل تطوير عملها وتقييمه، واقتراح عناوين ملفات، وتضم مختصين بالشأن السوري، من مجالات أكاديمية متنوعة. تطمح قلمون إلى طرق أبواب جديدة، عبر عملية فكرية بحثية معمّقة أساسها أعمال النقد والمراجعة وإثارة أسئلة وبناء قضايا. تولي قلمون التفكير النقدي أهمية كبيرة، بوصفه أداة فاعلة لإعادة النظر في أيديولوجيات واتجاهات ونظريات ومنهجيات مختلفة. تهتم قلمون بالمقاربات العابرة للتخصصات، وبناء جسور بين الأكاديميين والمفكرين والباحثين المهتمين بالشأن السوري، وما يرتبط به عربياً وإقليمياً ودولياً.



المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة
The Arab Centre for Contemporary Syria Studies



لدراسات سورية المعاصرة

قلمون لدراسات سورية المعاصرة
فصلية محكمة يصدرها المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة

ملف العدد

السوريون المهجّرون قسرياً وتحديات العودة
سياقات عملية وقانونية

**Forcibly Displaced Syrians and Challenges of Return
Practical and Legal Contexts**

العدد (36) المجلد (9) صيف 2026

Issue (36) Volume (9) Summer 2026

لا تعبر آراء الكتاب بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة وقلمون

Kalamoon

for Contemporary Syria Studies

A Quarterly Peer-reviewed Journal

هيئة التحرير

أحمد قاسم حسين
سوزان كساب
سامر بكور
فاتن السهوي
محمد نور النمر

رئيس التحرير

رشيد الحاج صالح

سكرتير التحرير

محمد عثمان محمود

الهيئة الاستشارية

خضر زكريا (رئيساً)
أحمد برقلاوي
بدر الدين عرودكي
جاد الكريم جباعي
خطار أبودياب
ريمون معلولي
عزيز العظمة
غسان مرتضى
هدى زين
يوسف بريك

التدقيق اللغوي

محمد المصطفى

الإخراج الفني

كاميليا صبان

الناشر

المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة
دمشق

www.damascusinstitute.org

المراسلات باسم رئيس التحرير

kalamoon@Damascusinstitute.org

Kalamoon

ISSN: 25481339

المحتويات

7	كلمة العدد Editorial
9	رشيد الحاج صالح Rasheed Alhaj Saleh كلمة العدد Editorial
15	ملف العدد Thematic Dossier
17	عسير المضاعين Asser Al-Madaien الإطار القانوني والواقع العملي وأفاق العودة الطوعية The Syrian Refugee Situation
33	مريانا داود Mariana Daoud عودة اللاجئين السوريين والحلول الدائمة Return of Syrian Refugees and Durable Solutions
55	توفيق أزرق Tawfik Azrak السوريون المهجرون قسريًا وإعادة الإعمار وتحديات العودة Forcibly Displaced Syrians, Reconstruction, and the Challenges of Return
75	ختام أحمد الحداد Khitam Ahmad Al-Haddad الحق في استرداد الملكية العقارية للاجئين والنازحين السوريين The Right to Real Property Restitution for Syrian Refugees and Internally Displaced Persons
93	سمير العبد الله Samir Alabdullah السوريون في تركيا بعد سقوط نظام الأسد Syrians in Turkey after the Fall of the Assad Regime
117	لين عيسى Leen Essa بين الأمان والاستقرار.. دراسة ميدانية في محددات عودة اللاجئين السوريين Between Safety and Stability.. A Field Study on the Determinants of Syrian Refugees' Return to Syria
121	ترجمات Translation
	لُجين الصمادي Lojayn Smadi
	بدر الماضي Bader Al-Madi
147	ترجمة: أحمد عيشة Ahmad Aicha العودة أم البقاء.. معضلة الأمل واليأس لدى اللاجئين السوريين المقيمين في الأردن The Dilemma of Hope and Despair Among Syrian Refugees Living in Jordan
165	دراسات Articles
167	حسن جبران Hasan Jubran بناء السلام في السياق السوري المعاصر Peacebuilding in the Contemporary Syrian Context

185

ليفنت عثمانلي أوغلو | Levent Osmanlioğlu

اتجاهات الشباب السوري في تركيا نحو سورية المستقبل

Attitudes of Syrian Youth in Türkiye toward Syria's Future

205

حسن عبد الله الخلف | Hasan Abdullah Alkhalaf

سدّ الفرات في المتخيل الروائي السوري

The Euphrates Dam in the Syrian Novelistic Imagination

223

مراجعات كتب | Book reviews

223

أنس ناصر | Anas Naser

مثقّفون سوريون في المنفى

Syrian Intellectuals in Exile

233

غيداء حمامة | Ghaida Hamama

الحرب في سورية والشرق الأوسط

War in Syria and the Middle East

241

أحمد البهنسي | Ahmed Albahnasy

سوريا.. خريطة جديدة.. لاعبون جدد

Syria ..A New Map.. New Actors

247

فادي عزّو | Fadi Azo

سورية.. تاريخ حديث

A History of Modern Syria

255

عروض كتب | Book Précis

257

العودة إلى سورية.. رحلة في بلد مضطرب

Rückkehr nach Syrien.. Eine Reise durch ein ungewisses Land

259

الدم بيننا.. سورية بعد سقوط الأسد

The Blood Between Us.. Syria After the Fall of Assad

261

المجتمع السوري في الثورة والحرب.. الإرث والتحوّلات

Syrian Society in Revolution and War (2011-2024).. Legacy and Transformations

263

الكرّدي في الثورة السورية

Kurds in Syrian Revolution

265

الطائفية و"الحرب الأهلية" في سورية

Sectarianism and "Civil War" in Syria

267

في سورية ما بعد الأسد.. شهادات ميدانية

Dans la Syrie post-Assad.. Carnets de bord

269

تاريخ الثورة السورية 2011-2025

Suriye Devriminin Tarihi 2011-2025

كلمة العدد

Editorial

رشيد الحاج صالح⁽¹⁾ | Rasheed Alhaj Saleh

كلمة العدد

Editorial

في أنماط التهجير، الأمر الذي يتقاطع مع الأطر القانونية والأوضاع الأمنية، وسياسات إغلاق المخيمات، والديناميات الإقليمية والدولية. ذلك أن مسألة العودة ليست عملية انتقال فحسب، بل تأتي في سياق علاقات القوة والهشاشة القانونية، وتقييد حرية اختيار المهجرين ومعاناتهم في ظل أوضاع التهجير. كذلك، فإن إغلاق المخيمات يعد عاملاً مهماً وإشكالياً، فهو يؤدي في كثير من الحالات إلى إعادة إنتاج التهجير، بدلاً من إنهائه. يتضمن ملف قلمون، وهو المعنون بـ "السوريون المهجرون قسرياً وتحديات العودة: سياقات عملية وقانونية"، مجموعة من البحوث التي وفّرت مقاربات قانونية واقتصادية وسياسية، ما يعكس تعقيد الموضوع وتشابك أبعاده في سياق المرحلة الانتقالية التي تشهدها سورية. ويشترك معظم هذه البحوث بالانطلاق من فرضية مفادها أن العودة ليست حركة سكانية معاكسة للنزوح واللجوء فحسب، وإنما عملية مركبة تتداخل فيها الاعتبارات القانونية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن ارتباطها الوثيق بمسارات العدالة الانتقالية وإعادة بناء الدولة واستعادة الثقة بين المواطنين ومؤسساتها.

في سياق الملف، تقدم عسير المضاعين دراسة بعنوان "حالة اللجوء السوري: الإطار القانوني والواقع العملي وأفاق العودة الطوعية- دراسة تحليلية في ضوء وثائق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والقانون الدولي"، وتتناول فيها الإطار القانوني الدولي الناظم لحماية اللاجئين السوريين، وتناقش الفجوة القائمة بين المبادئ القانونية والواقع العملي الذي يحكم أوضاع اللجوء في دول الاستضافة، كما تحلل الشروط القانونية والسياسية والإنسانية اللازمة لتحقيق عودة طوعية وأمنة وكريمة، مستندةً إلى وثائق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأحكام القانون الدولي ذات الصلة. تحلل الباحثة الإطار المعياري الدولي الناظم لتعريف اللاجئين والنازح داخلياً، وحدود الحماية الدولية، وأحكام الاستبعاد وإنهاء صفة اللجوء، ومعايير العودة الطوعية الآمنة والكريمة والدائمة، مستندةً إلى اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، والنظام الأساسي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمبادئ التوجيهية

لقد نجم عن الحرب في سورية واحدة من أكبر أزمات التهجير القسري المعاصرة تعقيداً. فمنذ اندلاع الثورة السورية في آذار/ مارس 2011، أدّت أعمال العنف والقمع والانهيار الاقتصادي إلى تهجير ملايين السوريين داخلياً وعبر الحدود. وقد تحوّل المهجرون قسراً إلى حالة ممتدة زمنياً وبغاي آثارها أكثر من نصف سكان سورية. مع تمكن السوريين من إسقاط نظام الأسد، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، برزت مسألة العودة، سواء أكانت تخص النازحين داخلياً في سورية أم اللاجئين في دول أخرى، بوصفها محورياً أساسياً لاهتمامات السوريين والسلطات الوطنية والدول المضيفة، وكذلك الفاعلين الإقليميين والمجتمع الدولي. غير أنّ العودة لا يمكن فهمها بوصفها عملية إنسانية أو تقنية بحت. ففي السياق السوري، تتداخل العودة بعمق مع الأطر القانونية، والممارسات الأمنية وسياسات إدارة المخيمات وإغلاقها، والديناميات السياسية الإقليمية والدولية. وعلى نحو متزايد، تُطرح العودة كهدف سياسي بالتوازي مع إغلاق مخيمات النزوح، وتقليص المساعدات الإنسانية، وتحولات الانخراط الدولي في الملف السوري.

في هذا السياق، خصصت مجلة قلمون لدراسات سورية المعاصرة ملف العدد السادس والثلاثين (صيف 2026) لقضايا السوريين المهجرين قسرياً وتحديات العودة، بوصفها من أكثر القضايا تعقيداً واستمراراً في سياق مرحلة الثورة والحرب وما تلاها في المرحلة الانتقالية الراهنة. في سياق ملف العدد، ثمة مقارنة نقدية لا ترى في العودة مسألة تقنية أو نهاية طبيعية للتهجير فحسب، بل تحوُّلاً

(1) رئيس تحرير قلمون لدراسات سورية المعاصرة.

الحصول على حماية بديلة مؤقتة. تنتهي الباحثة إلى أنه ينبغي أن تنتهي هذه الحماية بالتوصل إلى حل دائم عادل، إما بالعودة الطوعية أو الاندماج أو بإعادة التوطين، أي ليس بتغيير الأوضاع السياسية في البلد الأم للاجئين.

أما توفيق أزرقي فيناقش، في بحثه المعنون بـ "السوريون المهجرون قسرياً وإعادة الإعمار وتحديات العودة: دور التمويل الإسلامي في إعادة تشكيل اقتصاد سورية السياسي"، موضوع الملف من خلال ربط مسارات العودة بأدوات التمويل الإسلامي، باعتباره إطاراً بديلاً يمكنه المساهمة في تحقيق إعادة إعمار أكثر عدالة وشمولاً. فالعودة ليست عملية إنسانية محايدة فحسب، بل مساراً سياسياً واقتصادياً تحكمه علاقات القوة وإعادة توزيع الموارد. من هنا، فإن إدماج مبادئ التمويل الإسلامي القائمة على العدالة، وتقاسم المخاطر وتحقيق المصلحة العامة، قد يُوفر مدخلاً نقدياً لمعالجة اختلالات هذا المسار. كما حلل البحث العلاقة بين سياسات إعادة الإعمار وأنماط الملكية، مبرراً إمكان استخدام هذه السياسات لإعادة تشكيل المجال الاجتماعي والديمقراطي أحياناً على حساب حقوق المهجرين. في السياق، يقترح البحث أن تكون أدوات التمويل الإسلامي، من مثل الصكوك الوقفية والمرابحة والمشاركة والمضاربة، مساهمةً في تمويل مشاريع إعادة الإعمار بطريقة تحدّ من الإقصاء، وتعزّز فرص العودة الطوعية والدائمة، من خلال ربط التمويل بإعادة تأهيل المجتمعات المحلية، بدلاً من الاقتصار على إعادة بناء الأصول المادية. يناقش البحث مفهوم "العودة الموجهة"، في ظل "الحركية المقيدة"، ويظهر أن التمويل الإسلامي يمكنه تخفيف القيود الاقتصادية التي تعوق العودة، عبر تمويل سكن ميسر ومشاريع صغيرة للعائدين، وتعزيز قدرتهم على إعادة الاندماج. ويوظف الباحث إطاراً متعدد الأبعاد (المكان، الزمان، الإدارة)، لتحليل الفروقات بين عودة النازحين واللاجئين، مع بيان اختلاف احتياجات التمويل في كل حالة. لقد أولى البحث اهتماماً خاصاً لدور سياسات إغلاق المخيمات، بوصفها عاملاً مؤثراً في قرارات العودة، مشيراً إلى أن غياب أدوات تمويل عادلة قد يحول هذه السياسات إلى آليات إكراه غير مباشر. في المقابل، قد تؤدي برامج تمويل إسلامي موجهة إلى الحد من النزوح

بشأن النزوح الداخلي، ووثائق المفوضية المتعاقبة المتعلقة بسورية، ولا سيما اعتبارات الحماية الدولية لعامي 2014 و2021، وموقف المفوضية من العودة إلى سورية الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2024، واعتبارات الحماية الدولية لعام 2026. ثم خلصت الباحثة إلى أن التحولات السياسية والميدانية في سورية، على أهميتها، لم تبلغ بعد مستوى التغيير الجوهري والمستدام الذي يبرر إنهاء الحماية الدولية عامةً، وأن أي عودة للاجئين السوريين يجب أن تظل محكومة بمبادئ الطوعية والسلامة والكرامة، مع ضرورة الربط بين العودة وإعادة الاندماج المستدام وتوافر ضمانات الحماية القانونية والعملية. لاحظت الدراسة أيضاً وجود مسارين رئيسيين في الأدبيات المتعلقة باللجوء السوري: يركّز الأول على تفسير قواعد القانون الدولي للاجئين ومدى انطباقها على السوريين، في حين يتناول الثاني شروط العودة الطوعية ومعايير استدامتها وإعادة الاندماج. لقد سعت الباحثة للربط بين هذين المسارين، من خلال تحليل تطور موقف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و2026، وطرحت سؤالاً محورياً مفاده: إلى أيّ مدى تسمح التحولات السياسية والميدانية في سورية بالانتقال، من تيسير العودة الطوعية الفردية إلى تشجيع العودة على نطاق أوسع، أو تطبيق أحكام إنهاء صفة اللجوء؟

وتُعنى مريانا داود، في بحثها المعنون بـ "عودة اللاجئين السوريين والحلول الدائمة: دراسة في معايير القانون الدولي للاجئين"، بمدى اتساق حركة العودة مع ثلاثة معايير أساسية (الطوعية، الأمان، الكرامة)، إضافةً إلى استعراض الحلول الدائمة من اندماج وإعادة توطين، ما اقتضى التوضيح القانوني لماهية هذه الحلول والمعايير، ومناقشة الفجوات القانونية المحيطة بها، و ما من شأنه أن يفاقم التسييس في توجيه مسارات الحلول، ويقود نحو عدم التزام المعايير التي تُشكل شرطاً مسبقاً لها، فتغدو العودة "قسرية"، تحت مظلة "الطوعية"، ولا سيما مع تنامي النداءات السياسية الرامية إلى عودة اللاجئين السوريين، باعتبارها الحل الأمثل من منظور الدول المضيفة. الأمر الذي يتعارض مع قواعد منح وضع "لاجئ"، وهو الوضع الذي يستهدف تعويض فقدان الحماية الوطنية، واستحقاق

وإحصائية، وسلّطت الضوء على الآثار الاجتماعية للنزاعات العقارية، وما تسببه من تراجع في فرص العودة الآمنة، وتعميق مشاعر التهميش وفقدان الاستقرار والانتماء. وقد خلصت الباحثة إلى أنّ تحقيق عودة دائمة وإعادة إعمار عادلة غير ممكن من دون إصلاح البيئة التشريعية والمؤسسية النازمة للملكية العقارية، وتبسيط إجراءات التوثيق والإثبات، والاعتراف بالوثائق البديلة، وإنشاء آليات شفافة وعادلة لتسوية النزاعات العقارية، ما من شأنه ضمان حماية حقوق اللاجئين والنازحين، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي في مرحلة ما بعد النزاع.

ويُعنى سمير العبد الله، في بحثه المعنون بـ "السوريون في تركيا بعد سقوط نظام الأسد: بين خيار العودة وتحديات البقاء"، بدراسة مستقبل السوريين المقيمين في تركيا، بعد سقوط نظام الأسد، من خلال البحث في خياراتهم بين العودة إلى سورية أو الاستمرار في الإقامة في تركيا، أو الهجرة إلى دولة ثالثة. بين الباحث أن التحوّل السياسي في سورية لم يؤدّ بعد إلى إنهاء حالة اللجوء، بل أعاد تشكيلها ضمن تفاعل بين مستويات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي التي حققها السوريون في تركيا، والأوضاع البنوية السائدة في سورية، واتجاهات السياسات التركية بشأن اللاجئين. لقد اعتمد الباحث على تحليل البيانات الثانوية والأولية المستمدة من استبيان شمل 110 حالات من السوريين المقيمين في تركيا، مستنداً إلى مقاربات نظرية تشمل الهجرة القسرية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي واللجوء طويل الأمد والعودة الطوعية. وتشير نتائج البحث إلى أن سقوط النظام أعاد طرح خيار العودة، ولكن لم يحوّل إلى خيار واقعي وفوري عند غالبية السوريين، وما تزال اعتبارات الأمن والاستقرار وفرص العمل والخدمات الأساسية من أبرز العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار العودة. فقد أسهمت سنوات اللجوء الطويلة في بناء مستويات متفاوتة من الاندماج الاجتماعي والاقتصادي داخل تركيا، وقد تعزز بذلك توجّه شريحة واسعة نحو الاستمرار في الإقامة فيها. يخلص الباحث إلى أن مستقبل السوريين في تركيا سيتخذ مسارات متعددة، ما يشمل العودة التدريجية لبعض الفئات، واستمرار بقاء فئات أخرى، ما يعكس تعقيد العلاقة بين التحولات السياسية في بلد المنشأ

الثانوي، من خلال توفير بدائل اقتصادية للعائدين. يتناول البحث أيضاً العلاقة بين العودة والحوكمة، مبرزاً إمكانية أن يحدّ التمويل الإسلامي، إن أُدرج ضمن إطار مؤسسي رشيد وشفاف، من تسييس إعادة الإعمار عبر توجيه الموارد في سبيل تحقيق مقاصد تنمية واجتماعية أوسع، بدلاً من تكريس التفاوتات القائمة. ويؤكد البحث ضرورة الالتزام بالمعايير الأخلاقية في تصميم هذه الأدوات وضمان عدم توظيفها في تسويق سياسات الإقصاء أو إعادة إنتاجها. منهجياً، يعتمد البحث على تحليل السياسات والمقاربات النظرية في الاقتصاد السياسي والتمويل الإسلامي، مع التركيز على الإمكانيات التطبيقية لهذه الأدوات في سياقات ما بعد النزاع، ويخلص إلى أن دمج التمويل الإسلامي في استراتيجيات إعادة الإعمار يمكن أن يُسهم في إعادة توجيه العملية نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز شروط العودة الآمنة والطوعية والكرامة، بشرط أن يُصمّم ضمن إطار مؤسسي شفاف وشامل يضع احتياجات المهجرين في صميم أولوياته.

أما ختام الحداد فقد تناولت، في بحثها المعنون بـ "الحق في استرداد الملكية العقارية للاجئين والنازحين السوريين: دراسة قانونية اجتماعية"، ارتباط قضية اللاجئين والنازحين بحق السكن والأرض واسترداد الملكية العقارية، بوصفها إحدى أكثر القضايا حساسية وتعقيداً في المرحلة الانتقالية، لارتباطها المباشر بحق العودة والاستقرار الاجتماعي، وإعادة بناء الثقة المجتمعية. كما ناقشت الباحثة الأثر القانوني والاجتماعي للتشريعات السورية المرتبطة بالملكية العقارية، ولا سيّما المرسوم التشريعي 66 لعام 2012 والقانون 10 لعام 2018، ومدى أثرها في قدرة اللاجئين والنازحين السوريين على استرداد ممتلكاتهم والعودة إلى مناطقهم. لقد توقفت الباحثة عند كيفية مساهمة بعض التشريعات الاستثنائية، على الرغم من صدورها تحت عنوان "التنظيم العمراني وإعادة الإعمار"، في تعقيد إجراءات إثبات الملكية، وإضعاف الضمانات القانونية المرتبطة بحماية الحق في السكن والملكية، ولا سيما لدى اللاجئين والنازحين الذين فقدوا وثائقهم أو تعرّض علمهم الوصول إلى ممتلكاتهم. من جهة ثانية، استندت الباحثة إلى مقارنة قانونية اجتماعية مدعومة بمؤشرات ميدانية

وخيارات اللاجئين في البلد المضيف.

بوصفها عنصراً محفزاً أو معيقاً.

في الباب المخصص لـ الترجمات، تضمن العدد ترجمة أحمد عيشة لدراسة معنونة بـ "العودة أم البقاء: معضلة الأمل واليأس لدى اللاجئين السوريين المقيمين في الأردن- منظور إيكولوجي"، لكل من لجين الصمادي وبدر الماضي. تناولت الدراسة تحليل نيات العودة لدى اللاجئين السوريين في الأردن، والعوامل المؤثرة في ذلك، مستندةً إلى منهجية بحثية مختلطة. وقد قامت الدراسة على تحليل آراء عينة عشوائية مكونة من 1070 لاجئاً سورياً، ممن يقيمون في المجتمعات المضيفة والمخيمات، عبر مقابلات هاتفية، بالإضافة إلى أربع جلسات مناقشة لمجموعات بؤرية (مركزة) ومقابلتين مع خبراء. وعلى الرغم من أن 61 % من المستجيبين أعربوا عن رغبتهم في العودة، فإن 20 % في المئة منهم فقد أشاروا إلى خطط ملموسة أو فورية، ما يوحي بأن العودة ما تزال طموحاً في الغالب فحسب، أكثر من كونها خياراً وشيكاً. لقد برزت عوامل عدة تُعدّ حاسمة في هذا القرار، من مثل الحصول على السكن والممتلكات (55 %)، والوضع الاقتصادي (46 %)، والأمن والسلامة (40 %)، ما يشير إلى أن العوائق البنيوية، وليس تغيير النظام وحده، تؤثر في صنع القرار النهائي بشأن العودة إلى سورية. تكشف نتائج الدراسة أيضاً أن الارتباط العاطفي بسورية يدعم تطلعات العودة، إلا أن عوامل من قبيل الصعوبات المالية لدى اللاجئين السوريين في الأردن، وتدمير مساكنهم في سورية، تحدّ من القدرة على اتخاذهم قرار العودة. وأكدت نتائج الدراسة أن العودة الطوعية والأمنة والكرامة تعتمد على معالجة العوائق البنيوية في سورية، والمحافظة على مستويات كافية من الحماية والدعم الأساسي للاجئين السوريين في الأردن.

أما الباب المخصص لـ الدراسات، فقد تضمن العدد ثلاثة عناوين. في الدراسة الأولى، يطرح حسن جبران موضوع "بناء السلام في السياق السوري المعاصر: من السلم المتأخر إلى التماسك المستدام"، ويذهب إلى أنه على الرغم من انتصار الثورة السورية عسكرياً، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، فإنّ حلقات الصراع والأزمات المركبة (الاجتماعية-الاقتصادية-السياسية) ما زالت فاعلة في تآكل قيمة المواطنة السورية، مفهومًا وتجسيدًا، واستمرار انحدار

أما لين عيسى فقد اعتبرت، في بحثها المعنون بـ "بين الأمان والاستقرار: دراسة ميدانية في محددات عودة اللاجئين السوريين"، أن قضية عودة اللاجئين السوريين، في مرحلة ما بعد التحرير، أحد أكثر الملفات تعقيداً، في سياق إعادة بناء المجتمع والدولة، لما تحمله من أبعاد إنسانية وسياسية واقتصادية. لذلك، ناقشت العوامل التي تشكّل قرار العودة، بين ما يتّصل بالأمان وما يتعلق بقدرة العائدين على الاستقرار، وتحليل محددات العودة، من منظور ميداني يستند إلى معطيات واقعية من اللاجئين أنفسهم، من خلال فهم العوامل التي تشجعهم على ذلك أو تعوقه، وتقييم مدى توافر مقومات الأمان والقدرة على الاستقرار في سورية. لقد سعت الباحثة أيضاً للكشف عن تصورات اللاجئين تجاه عودتهم إلى سورية، وقياس مستوى الثقة بالأوضاع الأمنية والخدمية والاجتماعية التي تنتظرهم، معتمدةً على استخدام استمارة استبيان موزعة على عينة مكونة من 300 مستجيب، من اللاجئين السوريين في دول اللجوء المختلفة. وقد ركزت الباحثة على ثلاثة محاور رئيسية، وهي تُعدّ الأكثر تأثيراً في قرار العودة (الأمان، والاستقرار المعيشي، والعوامل النفسية والاجتماعية). توصلت الباحثة إلى نتائج تعكس استمرار شعور اللاجئين بعدم كفاية الوضع الأمني، مشيرةً إلى إدراك اللاجئين أهمية توافر السكن، وفرص العمل، والخدمات الأساسية، والقدرة على تأمين دخل مستقر، كشرط رئيس للعودة. أما ما يتعلق بالعوامل النفسية والاجتماعية، فقد بدا في سياق البحث أن وجود الأقارب داخل سورية عامل محفّز، في حين شكّلت الذكريات السلبية المرتبطة بالمكان عائقاً نفسياً واضحاً. تخلص الباحثة إلى أن العودة الدائمة للاجئين السوريين تتطلب معالجة متوازنة لمحددات الأمان، والخدمات والفرص الاقتصادية، إلى جانب تعزيز الثقة بين اللاجئين والبيئات المضيفة، بما يضمن انتقالاً آمناً واندماجاً فعالاً في مرحلة ما بعد التحرير. لقد أكدت نتائج البحث أن قرار العودة الطوعية للاجئين السوريين يتفق مع ما تطرحه النظريات المفسرة للعودة الطوعية للاجئين السوريين، ولا سيما بشأن توافر الأمان بوصفه شرطاً أولياً، والاستقرار المعيشي بوصفه عاملاً حاسماً، والروابط الاجتماعية

الوعي لدى السوريين بشأن دورهم الحاسم في بناء دولتهم، وضرورة عدم استبعادهم من المجال العام مرة أخرى. من هنا، بعد مرور عام ونصف العام تقريباً على سقوط النظام البائد، وبقاء نسبة كبيرة من السوريين في حالة نزوح ولجوء، ترصد الدراسة اتجاهات السوريين من الشباب والشبان من المقيمين في تركيا بشأن سورية في المستقبل، في المستويات الاجتماعية والسياسية والتعليمية ومسألة الحريات. لقد بينت الدراسة، في سياق القضايا الاجتماعية، تأييد غالبية أفراد العينة وجود تشريع مختلط، أي ديني ومدني، ومنح الجنسية لأبناء المرأة السورية المتزوجة من غير سوري، وإلغاء الأحكام المخففة في جرائم الشرف. وفي قضايا التعليم، تأييد غالبية أفراد العينة ضرورة حياد المناهج الدراسية إزاء النظام السياسي الحاكم، وإلغاء استثناءات الانتساب إلى الجامعة واعتماد التحصيل العلمي فحسب. أظهرت الدراسة هنا إجماعاً عاماً على ضرورة تطوير التعليم الفني والمهني، وأيدت نسبة كبيرة من المستجيبين تدريس اللغة الكردية (ولو اختياريًا)، في مراحل ما قبل الجامعة. أما في قضايا نظام الحكم، فقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية توجهات متزايدة نحو حرية التعبير والنشر، والإعلام المستقل ونقد أداء الحكومات. لقد أيدت غالبية أفراد العينة أن يكون رئيس الدولة مسلماً سنيًا، وفضّلت النسبة الكبرى أن تكون مدة الولاية الرئاسية خمسة أعوام، مع إمكان التمديد مرة واحدة فحسب. أما حسن الخلف فيسلط، في دراسته المعنونة بـ "سدّ الفرات في المتخيل الروائي السوري: المغمورون بين التنمية القسرية وإعادة تشكيل المجتمع"، الضوء على نصوص روائية تناولت منطقة سدّ الفرات، قبل بنائه وبعده، مركزًا على قضية المغمورين، وانتهاكات النظام البائد والمظالم التي عانوا طويلاً من آثارها. يناقش الباحث، في السياق، مدى قدرة هذه الروايات على رصد التغيرات الاجتماعية التي شهدتها المنطقة، نتيجة لبناء السدّ، مركزًا على تأثير عملية الترحيل التي فرضتها مياه السدّ في سكان منطقة الفرات، بعد أن أغرقت أراضيهم الزراعية ومنازلهم، فباتوا "مغمورين"، على سبيل المجاز والحقيقة. قرأت الدراسة سبعة نصوص روائية سورية وحلتها، وتوقفت عند سرديات مختلفة حول سد الفرات والمغمورين.

المستوى المعيشي للأسر وازدياد احتياجاتهم الإنسانية. الأمر الذي تزامن معه خروقات كبيرة في شبكة الأمان الاجتماعي والعيش المشترك، ومحركات النزاع وحضور مهدّدات السلام. كلّ ذلك عزّز، من وجهة نظر الباحث، مشروعية البحث في بناء السلام وتحقيق العدالة الانتقالية في السياق السوري، وحرك مجموعة من الاسئلة المركّبة، من قبيل: أيّ سلّم أهليّ يفتقر إليه السوريون؟ ما إمكانية بناء السلام المرجو، بصورة دائمة؟ كيف نبدأ بذلك ومن أين؟ ما التحديات والفرص المتاحة راهناً بشأن ذلك، لاستثمارها من أجل المستقبل؟ كيف تنتقل سورية، من نمط "السلم المُدار" إلى بناء سلام مستدام وتماسك اجتماعي مؤسسي مستقر؟ ما إمكان تحقيق تعافٍ اجتماعي، وتمكين اقتصادي، وتمثيل مجتمعي فاعل؟ يعتمد الباحث منهجية تحليل بنية المجتمع السوري، وعلاقته بالسلطة البائدة، من أجل ملاءمته مع طبيعة الدراسة، وأهدافها التي يمكن إجمالها بـ تفكيك بنية "الاستقرار الهش" وتحليلها، في مرحلة ما قبل العام 2011، عبر تشريح آليات السّلم المفروض قسراً من الأعلى، والبحث في كيفية "تجميل السلطة" لاستراتيجياتها وتقبيحها للمجتمع، وصولاً إلى استنزافها الرأسمال الاجتماعي، ثم فهم الجذور الهيكلية للتشظي الذي حدث بعد الثورة، عبر تتبع زمني (مرحلة ما قبل الثورة، ومرحلة الثورة، ثم ما بعد الانتصار). كذلك، يركز الباحث على تفعيل مقاربة ترميم الروابط في البيئة السورية، عبر وضع استراتيجيات عملية، لإعادة بناء الروابط الأفقية والعمودية بين المكونات السورية المتصارعة، وتعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة الجديدة، لضمان عدم تكرار الصراع. لقد حاول الباحث ملامسة خارطة التوازنات بين الممكنات والمعطلات الداخلية والخارجية، عبر محاولة التأسيس على الفرص المتاحة لبناء السلام وتحسينه، في سبيل تحقيق العيش المشترك في كنف دولة القانون والعدالة.

يؤكد ليفنت عثمانلي أوغلو، في دراسته المعنونة بـ "اتجاهات الشباب السوري في تركيا تجاه سورية المستقبل"، أنه مع ربيع سورية في آذار/ مارس 2011 بدت الفرصة مواتية للبحث عن أدوار كانت مفقودة، في مجال المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية. فقد أحدثت التطورات المتلاحقة (الثورة، فالحرب واللجوء) دوراً في تفتح

في باب مراجعات كتب، تضمن العدد أربعة عناوين مهمة صدرت حديثاً، وخصّت الشأن السوري في مجالات مختلفة. المراجعة الأولى أعدها أنس ناصر لكتاب زينة العظمة بالإنجليزية (جامعة كامبردج 2026)، وعنوانه مثقفون سوريون في المنفى: معضلات الثورة وثمان الرحيل *Syrian Intellectuals in Exile: The Dilemmas of Revolution and the Cost of Leaving*. المراجعة الثانية أعدها غيداء حمامة لكتاب فيديريكو مانفريدي فيرميان بالإنجليزية (جامعة تكساس 2025)، وعنوانه الحرب في سورية والشرق الأوسط تاريخ سياسي واقتصادي *(War in Syria and the Middle East: A Political and Economic History)*. المراجعة الثالثة أعدها أحمد المهني لكتاب ترجمه أحمد كامل راوي عن العبرية (القاهرة 2025) بعنوان سوريا: خريطة جديدة.. لاعبون جدد، وهو من تأليف باحثين في معهد دراسات الأمن القومي (جامعة "تل أبيب"). المراجعة الرابعة أعدها فادي عزو لكتاب سورية: تاريخ حديث *(A History of Modern Syria)*، وهو من تأليف دانيال نيب باللغة الإنجليزية (نيويورك ولندن 2026). أما في باب عروض الكتب، فقد تضمن العدد عناوين صادرة حديثاً (2025-2026) وتخص الشأن السوري، بخمس لغات (العربية والتركية والألمانية والفرنسية والإنجليزية).

ملف العدد | Thematic Dossier

السوريون المهجّرون قسريًا وتحديات العودة
سياقات عملية وقانونية

Forcibly Displaced Syrians and Challenges of Return
Practical and Legal Contexts

عسير المضاعين⁽¹⁾ | Asser Al-Madaien

حالة اللجوء السوري: الإطار القانوني والواقع العملي و آفاق العودة الطوعية دراسة تحليلية في ضوء وثائق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والقانون الدولي

The Syrian Refugee Situation: Legal Framework, Practical Realities, and Prospects for Voluntary Return

An Analytical Study in the Light of UNHCR Documents and International Law

ملخص

تناول الدراسة حالة اللجوء السوري، من منظور قانوني وعملي، عبر تحليل الإطار المعياري الدولي الناظم لتعريف اللاجئ والنازح داخليًا، وحدود الحماية الدولية، وأحكام الاستبعاد وإنهاء صفة اللجوء، ومعايير العودة الطوعية الآمنة والكرامة والدائمة. تستند الدراسة إلى اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، والنظام الأساسي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، ووثائق المفوضية المتعلقة بعودة اللاجئين، ولا سيما اعتبارات الحماية الدولية لعامي 2014 و2021، وموقف المفوضية من العودة إلى سورية الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2024، واعتبارات الحماية الدولية لعام 2026. تخلص الدراسة إلى أن التحولات السياسية والميدانية في سورية، على أهميتها، لم تبلغ بعد مستوى التغير الجوهري والمستدام الذي يبرر إنهاء الحماية الدولية على نحو عام، وأن أي عودة للاجئين السوريين يجب أن تظل محكومة بمبادئ الطوعية والسلامة والكرامة، مع ضرورة الربط بين العودة وإعادة الاندماج المستدام وتوافر ضمانات الحماية القانونية والعملية. تنطلق الدراسة من ملاحظة وجود مسارين رئيسيين في الأدبيات المتعلقة باللجوء السوري: يركز الأول على تفسير قواعد القانون الدولي للاجئين ومدى انطباقها على السوريين، في حين يتناول الثاني شروط العودة الطوعية ومعايير استدامتها وإعادة الاندماج. تسعى الدراسة إلى الربط بين هذين المسارين، من خلال تحليل تطور موقف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خلال الفترة الممتدة من عام 2011 إلى عام 2026. تطرح الدراسة سؤالاً محوريًا مفاده: إلى أي مدى تسمح التحولات السياسية والميدانية في سورية بالانتقال، من تيسير العودة الطوعية الفردية إلى تشجيع العودة على نطاق أوسع، أو تطبيق أحكام إنهاء صفة اللجوء؟

كلمات مفتاحية

اللاجئون السوريون، إطار قانوني، عودة طوعية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، القانون الدولي

(1) نائبة رئيس بعثة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سورية.

Abstract

This study examines the Syrian refugee situation from legal and practical perspectives through an analysis of the international normative framework governing the definitions of refugees and internally displaced persons (IDPs), the scope and limits of international protection, the legal provisions on exclusion from and cessation of refugee status, and the criteria for safe, dignified, voluntary, and sustainable return. The study draws on the 1951 Convention relating to the Status of Refugees, the Statute of the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), the Guiding Principles on Internal Displacement, and successive UNHCR documents relating to Syria. Particular attention is given to the international protection considerations issued in 2014 and 2021, UNHCR's December 2024 position on returns to Syria, and the international protection considerations issued in 2026.

The study concludes that, despite the significance of recent political and on-the-ground developments in Syria, these developments have not yet amounted to the kind of fundamental, stable, and durable change that would justify the general application of refugee-status cessation clauses or the termination of international protection on a broad scale. Accordingly, any return of Syrian refugees must continue to be governed by the principles of voluntariness, safety, and dignity. Furthermore, return processes should be closely linked to sustainable reintegration and supported by adequate legal and operational protection guarantees. The study proceeds from the observation that the literature on Syrian displacement has evolved along two principal strands. The first focuses on the interpretation of international refugee law and the extent of its applicability to Syrians, whereas the second examines the conditions of voluntary return, the criteria for its sustainability, and the requirements of reintegration. By analyzing the evolution of UNHCR's position between 2011 and 2026, the study seeks to bridge these two strands and to provide a comprehensive assessment of the relationship between international protection and prospects for return. The study addresses the following central research question: To what extent do the political and on-the-ground developments in Syria permit a transition from facilitating individual voluntary returns to promoting return on a broader scale, or even to the application of the legal provisions governing the cessation of refugee status?

Keywords

Syrian refugees, legal framework, voluntary return, UNHCR, International Law

مقدمة

التشغيلي⁽²⁾، بشأن العودة الطوعية للاجئين السوريين، الأمر الذي انتقل من نهج عدم التشجيع على العودة واسعة النطاق إلى نهج تيسير العودة الطوعية الفردية، استجابةً لطلبات صريحة من اللاجئين، مع الإبقاء على الأساس القانوني للحماية القائم على الطوعية والسلامة والكرامة والقرار الحر والمستنير.

مع أن هذا التحول أتاح إمكانات جديدة أمام بعض السوريين للعودة وإعادة بناء حياتهم، فإن الوثائق الحديثة للمفوضية تُظهر أن العودة تجري في بيئة ما تزال تتسم بالهشاشة، في ظل استمرار التوتر في بعض المناطق، واتساع احتياجات الحماية، وتضرر المساكن والبنية التحتية، ومحدودية الخدمات الأساسية، وتعقيدات قضايا السكن والأراضي والممتلكات، ونقص الوثائق المدنية، فضلاً عن التفاوت الكبير بين مناطق العودة، من حيث القدرة على الاستيعاب وإعادة الاندماج. تؤكد هذه الوثائق أن استدامة العودة لا تُقاس بعبور الحدود أو الوصول المادي إلى المكان الأصل فحسب، بل بمدى توافر شروط الحماية وإعادة الاندماج الفعلي، بما يشمل الأمن، والوصول إلى الخدمات، وسبل العيش، والحماية القانونية، واحترام الحقوق الأساسية. من ثم، فإن معالجة حالة اللجوء السورية تقتضي فهمًا متكاملًا يجمع بين البعد القانوني الناظم للحماية الدولية والبعد العملي المتعلق بإدارة العودة وإعادة الاندماج، والبعد الإنساني المرتبط باستمرار هشاشة الأوضاع داخل البلاد، على الرغم من بروز مؤشرات جديدة على تطورات في ملف العودة.

أولاً. تطورات اعتبارات الحماية في حالة اللجوء السورية

أشارت اعتبارات الحماية التي أصدرتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في تشرين الأول/أكتوبر 2013، بشأن الفارين من الجمهورية العربية السورية، إلى تدهور الأوضاع في سورية، من حيث الأمن وحقوق الإنسان والزواج والاحتياجات الإنسانية. أكدت

تُعدّ حالة اللجوء السورية واحدة من أكبر أزمات اللجوء المعاصرة وأعقدها، فقد نشأت في سياق نزاع مسلح طويل الأمد متجاوزاً أربعة عشر عامًا، وارتبطت بانتهاكات جسيمة وممنهجة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، إلى جانب انهيار واسع في البنى الخدمية والاقتصادية وتفاقم نقص الاحتياجات الإنسانية على نطاق غير مسبوق. لقد أفضت هذه العوامل مجتمعةً إلى واحدة من أضخم حالات النزوح القسري في العالم، بحيث ظلّت سورية، خلال سنوات متعاقبة، في صدارة أزمات التهجير، من ناحية عدد اللاجئين والنازحين داخليًا، وحجم الاحتياجات الإنسانية المرتبطة بذلك. ووفقًا للبيانات الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد استمر وجود ملايين السوريين خارج البلاد، لاجئين أو طالبي لجوء في دول الجوار وخارجها، في حين بقيت أعداد كبيرة منهم في حالة نزوح داخلي. يعكس ذلك أن الأزمة السورية لم تكن مجرد حركة عبور مؤقتة ظرفية، بل حالة نزوح ممتد وذات آثار قانونية وإنسانية وهيكلية عميقة، ما يستدعي مقارنةً تجمع بين تحليل شروط الحماية الدولية واستكشاف إمكانات الحلول الدائمة.

لا تعكس المعطيات بشأن اللاجئين السوريين أبعادًا كمية فحسب، بل تكشف أيضًا عن عمق التحديات القانونية والحماية المرتبطة بوضع السوريين، سواء أكان في دول اللجوء أم داخل الأراضي السورية. فمن جهة، ظلّت المفوضية تؤكد، في وثائقها المتعاقبة، أن كثيرًا من طالبي اللجوء السوريين قد يظلون، بحسب أوضاعهم الفردية، داخل نطاق الحماية الدولية، وأن الأوضاع العامة في سورية لم تبلغ، حتى في ضوء التحولات السياسية التي أعقبت كانون الأول/ديسمبر 2024، مستوى التغير الجوهري والمستدام الذي يبرر إنهاء صفة اللجوء على نطاق عام. من جهة أخرى، أظهرت التطورات الميدانية منذ أواخر عام 2024 تصاعدًا ملحوظًا في حركات العودة، سواء أكان بشأن اللاجئين في دول الجوار أم النازحين داخليًا، إلى مناطقهم الأصل أو أماكن يختارونها داخل البلاد. في هذا السياق، أصدرت المفوضية في شباط/فبراير 2025 إطارها

(2) "Operational Framework: Voluntary Return of Syrian Refugees and Internally Displaced Persons," UNHCR (February 2025).

الشروط الموضوعية في سورية آنذاك، ومن ضمنها التحسن النسبي في الوضع الأمني في بعض أجزاء الدولة، لا ترقى إلى أن تكون تغيرات جوهرية أو مستقرة أو دائمة ولا تبرر إنهاء صفة اللجوء، استناداً إلى المادة 1(ج) (5) من اتفاقية عام 1951. بناءً على ذلك، لا موجب لإعادة النظر في وضع اللاجئين المعترف بهم، إلا إذا وجدت -في حالة فردية معينة- مؤشرات تدلّ على وجود أسباب موجبة: (أ) إلغاء صفة اللجوء إذا كانت قد مُنحت خطأ ابتداءً، أو (ب) سحب صفة اللجوء استناداً إلى أحكام المادة 1(و) من اتفاقية عام 1951. في ضوء استمرار النزاع آنذاك، وانتشار مخلفات الحرب القابلة للانفجار، واستمرار الشواغل الخطرة، بشأن سيادة القانون والانتهاكات والتجاوزات الواسعة لحقوق الإنسان، واصلت المفوضية دعوة الدول إلى عدم إعادة القسرية للمواطنين السوريين والمقيمين السابقين بصفة اعتيادية في سورية، ومن ضمنهم الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون سابقاً في سورية، إلى أي جزء من الأراضي السورية، سواء أكانت المنطقة خاضعة لسيطرة الحكومة أم خارجة عنها.

على الرغم من التحولات السياسية الكبيرة التي أعقبت سقوط النظام السابق، في كانون الأول/ ديسمبر 2024، واصلت المفوضية دعوة الدول إلى عدم إعادة السوريين والمقيمين السابقين في سورية قسراً، نظراً لاستمرار العنف في بعض المناطق، والنزوح الداخلي واسع النطاق، والتدهور الاقتصادي، وتعقيدات الملكية العقارية⁽⁷⁾. ولم تعتبر المفوضية أن الشروط القانونية لإنهاء عام لصفة اللجوء للمستفيدين من الحماية الدولية القادمين من سورية قد استوفيت. وفقاً لاعتبارات الحماية الدولية لعام 2026، بشأن طالبي اللجوء من سورية⁽⁸⁾، أكدت المفوضية أن الأوضاع ما تزال هشة، في ظل التحديات الاقتصادية والمعيشية، والتوتر في بعض المناطق، ومحدودية الحماية الفعالة. وترى المفوضية أن السوريين قد يظلون، بحسب المخاطر الفردية وأوضاع كل حالة، مؤهلين للحماية الدولية بموجب اتفاقية عام 1951. وتؤكد الوثيقة أن بعض الفئات لا تزال معرضة لمخاطر حماية محددة، وأن العودة ينبغي

الوثيقة، المحدثة الصادرة في تشرين الأول/ أكتوبر 2014، استمرار هذا التدهور واستمرار الانتهاكات الممنهجة⁽³⁾، وأشارت إلى أن معظم أنحاء البلاد باتت منخرطة في أعمال عنف تتجلى في نزاعات متعددة الأطراف، وقد تفاقم حداثها بفعل مشاركة مقاتلين أجانب من جميع الأطراف. في الوقت ذاته، كانت القوات الحكومية تسيطر على أجزاء واسعة من المناطق الغربية والوسطى من البلاد، إضافةً إلى طرق الربط بين هذه المناطق، في حين كان تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) قد عزّز، منذ منتصف عام 2014، سيطرته على شريط واسع متصل إلى حد كبير من الأراضي، ولا سيما في شمالي وشمالي شرقي سورية⁽⁴⁾.

تشير الوثيقة ذاتها إلى أن النزاع المستمر في سورية أسفر عن أكبر أزمة نزوح للاجئين آنذاك، إذ أصبح اللاجئون السوريون في عام 2014 يشكلون أكبر تجمع للاجئين في العالم، ضمن ولاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وكانت هذه الأزمة تولّد مستويات متزايدة من النزوح يومياً، ما وصل متوسطه في عام 2014 إلى نحو 100 ألف سوري في بلدان المنطقة المضيفة. استناداً إلى وثيقة اعتبارات الحماية الدولية المتعلقة بالأشخاص الفارين من الجمهورية العربية السورية، في إصدارها السادس في آذار/ مارس 2021⁽⁵⁾، وبالنظر إلى استمرار النزاع المسلح في سورية وما يصاحبه من انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، وانتهاكات وتجاوزات تطلّ القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ واصلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين اعتبار خروج المدنيين من سورية حركة لجوء بالمعنى القانوني. من ثم، تطلّ الغالبية العظمى من طالبي اللجوء السوريين في حاجة إلى الحماية الدولية، لكونهم يستوفون متطلبات تعريف اللاجئ الواردة في المادة 1(أ) (2) من اتفاقية عام 1951⁽⁶⁾.

في الوثيقة ذاتها، أكدت المفوضية أن التغيرات في

(3) "International Protection Considerations with Regard to People Fleeing the Syrian Arab Republic: Update III," UNHCR (October 2014).

(4) Ibid, paras. 2-3.

(5) "International Protection Considerations with Regard to People Fleeing the Syrian Arab Republic: Update VI," UNHCR (March 2021).

(6) "Convention Relating to the Status of Refugees: art. 1A (2)," adopted on 28 July 1951 and Entered into Force on 22 April 1954.

(7) "UNHCR Position on Returns to the Syrian Arab Republic," UNHCR (December 2024).

(8) "International Protection Considerations with Regard to Asylum-Seekers from the Syrian Arab Republic," UNHCR (May 2026).

كانت غالبية السوريين، من الذين غادروا البلاد في بدايات النزاع، تقيم في دول المنطقة. وأخذت أعداد طالبي الحماية في بلدان أبعد في الازدياد تدريجياً. لقد استدعى ذلك النظر في طلباتهم ضمن إجراءات عادلة وفعالة تراعي طبيعة النزوح الجماعي، مع المحافظة في الوقت ذاته على مقتضيات التقييم الفردي. في هذا السياق، رأت المفوضية أن معظم السوريين الذين التمسوا الحماية الدولية يُرجَّح أن تنطبق عليهم صفة اللاجئ، وفقاً للتعريف أعلاه، بالنظر إلى قيام خوفٍ له ما يبرره من التعرض للاضطهاد المرتبط بأحد أسباب الاتفاقية.

بالنسبة إلى كثير ممن فروا من سورية آنذاك، قد تتمثل الصلة بأحد أسباب الاتفاقية في الارتباط المباشر أو غير المباشر بأحد أطراف النزاع. ولا يُشترط، لكي يُعتبر الشخص مستوفياً معايير صفة اللاجئ، أن يكون قد استُهدف على نحو فردي أو شخصي، سواء أكان من خلال تعرضه فعلاً للاضطهاد أم قيام خطر مباشر بذلك. فقد يكون السوريون والمقيمون الاعتياديون السابقون في سورية معرضين لخطر الاضطهاد. على سبيل المثال، بسبب رأي سياسي منسوب إليهم، بالنظر إلى الجهة التي تسيطر على الحي أو القرية التي كانوا يقيمون فيها، أو بسبب انتمائهم إلى أقلية دينية أو إثنية ترتبط، أو يُنظر إليها على أنها ترتبط، بأحد أطراف النزاع. أما بخصوص الحالات التي ترد على سبيل الاستثناء المتزايد، ولا تتوافر فيها شروط الانطباق الواردة في اتفاقية عام 1951، فقد طلبت المفوضية من الدول، في وثيقة اعتبارات الحماية الصادرة في عام 2014، التوسع في النظر في الأطر المعيارية الأخرى ذات الصلة، ولا سيما المعايير الأوسع لتعريف اللاجئ، كما كرستها الصكوك الإقليمية الخاصة بحماية اللاجئين، أو سائر أشكال الحماية الدولية المكتملة، ومن ضمنها الحماية الفرعية، فضلاً عن الحماية المستمدة من مبدأ عدم الإعادة القسرية، وفق ما تقرره القواعد الدولية أو الإقليمية لحقوق الإنسان، أو ما تنص عليه المعايير التشريعية الوطنية النافذة⁽¹⁰⁾.

أن تبقى طوعية وأمنة وكريمة، في ظل عدم ملائمة الأوضاع الراهنة لتشجيع عودة واسعة النطاق. وبناء على ذلك، دعت المفوضية الدول إلى الاستمرار في احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية، والامتناع عن إعادة الأفراد قسراً إلى سورية، مع تأكيد ضرورة تقييم كل طلب أو وضع على أساس فردي، في ضوء عوامل الخطر المحددة والملابسات الخاصة بكل حالة، ما يعكس نهجاً قانونياً متوازناً هدفه صون ضمانات الحماية الدولية، مع الإقرار في الوقت ذاته بتطور بعض الديناميات ذات الصلة بالعودة وإعادة الاندماج، من دون أن يرقى ذلك، في المرحلة الحالية، إلى مستويات تبرر رفع تلك الضمانات أو الانتقاص منها⁽⁹⁾.

ثانياً. الإطار القانوني لتعريف اللاجئ والنازح

تعريف اللاجئ في القانون الدولي وتطبيقه على الحالة السورية

يستند تعريف اللاجئ إلى اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، وهي المرجعية القانونية الدولية الأساسية في هذا المجال، وتنص المادة 1 (أ) (2) منها على أنه لـ "كل شخص يوجد، بنتيجة أحداث وقعت قبل 1 كانون الثاني/ يناير 1951، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد، بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد، بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق، بنتيجة مثل تلك الأحداث، ولا يستطيع، أو لا يريد، بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد. فإذا كان الشخص يحمل أكثر من جنسية [والمقصود ببلد جنسيته] كل بلد من البلدان التي يحمل جنسيتها. ولا يُعتبر محروماً من حماية بلد جنسيته إذا كان، دون أي سبب مقبول يستند إلى خوف له ما يبرره، لم يطلب الاستئصال بحماية واحد من البلدان التي يحمل جنسيتها". في الحالة السورية،

(10) "Directive 2011/95/EU of the European Parliament and of the Council of 13 December 2011: Article 15." Defining "serious harm," including threats arising from indiscriminate violence in situations of armed conflict.

(9) Ibid.

مفهوم النزوح الداخلي وإطاره القانوني

تعاهدية، فإنها تكتسب قيمة معيارية وعملية معتبرة، لكونها تجمع الأحكام المستمدة من فروع القانون الدولي ذات الصلة، وتعيد تنظيمها وتفسيرها في سياق النزوح الداخلي، الأمر الذي أكسبها قبولاً واسعاً لدى الدول والجهات الفاعلة الإنسانية والمنظمات الدولية. تقوم الحماية المقررة للنازحين داخلياً على مجموعة من المبادئ الأساسية، في مقدمتها المساواة وعدم التمييز، وحظر النزوح التعسفي، ووجوب الحماية من أعمال العنف والاحتجاز التعسفي وسائر صور الانتهاك والإساءة، فضلاً عن ضمان الوصول إلى المقومات الأساسية للعيش الكريم، ويشمل ذلك الغذاء والمأوى والرعاية الصحية. وتشمل هذه الحماية صون وحدة الأسرة، واحترام حرية التنقل، وضمان الحق في الحصول على المساعدة الإنسانية، إلى جانب الحق في التماس حلول دائمة، سواء أكان من خلال العودة الطوعية أم الاندماج المحلي أم إعادة التوطين في موطن آخر داخل الدولة.

تقع المسؤولية الرئيسية عن حماية النازحين داخلياً وتوفير المساعدة لهم على عاتق السلطات الوطنية، باعتبارهم لا يخرجون عن الولاية الإقليمية والقانونية لدولتهم. أما دور المجتمع الدولي والجهات الإنسانية الدولية، فيبقى مكملاً وداعماً، وليس بديلاً من مسؤولية الدولة، وإنما ينهض في إطار التعاون معها، تجسيداً لمفهوم السيادة باعتبارها مسؤولية تجاه السكان الخاضعين لولايتها. أما مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فلا تستند ولايتها في مجال النزوح الداخلي إلى أساس تعاهدي مماثل لولايتها تجاه اللاجئين، بل يستند تدخلها، في هذا المجال، إلى نظامها الأساسي لعام 1950⁽¹²⁾، ولا سيما النص الذي يجيز للجمعية العامة للأمم المتحدة إسناد مهام إضافية إليها، فضلاً عن قرارات الجمعية العامة اللاحقة التي وسّعت نطاق انخراطها العملي. من ثم، يكون انخراط المفوضية في حماية ومساعدة النازحين داخلياً على أساس كل حالة على حدة، ويكون رهناً بموافقة الدولة المعنية، وضمن إطار العمل الإنساني للأمم المتحدة، مستفيدة في ذلك من خبرتها المؤسسية المتراكمة في قضايا الحماية والنزوح القسري. ويُقدَّر أن أكثر من خمسة ملايين ونصف المليون شخص ما زالوا نازحين داخلياً في سورية، حيث

تقدّم المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي لعام 1998 تعريفاً إرشادياً للنازحين داخلياً، بوصفهم أشخاصاً أو جماعات اضطروا إلى مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، من دون أن يعبروا حدود دولة معترفاً بها دولياً⁽¹¹⁾: "النازحون داخلياً هم أشخاص أو مجموعات من الأشخاص الذين أُجبروا أو اضطروا إلى الفرار أو مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، ولا سيما إذا كان ذلك نتيجةً أو تفادياً لآثار النزاع المسلح، أو حالات العنف الممزم، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو الكوارث الطبيعية، أو التي من صنع الإنسان، ولم يعبروا حدود دولة معترفاً بها دولياً". ولا يتمتع النازحون داخلياً، بخلاف اللاجئين، بوضع قانوني مستقل ومتمايز في إطار القانون الدولي. فمصطلح "النازحون داخلياً" لا يُشكّل وصفاً لوضع قانوني خاص، بقدر ما يُستخدم للدلالة على فئة من الأشخاص الذين أُكْرِهوا على مغادرة مساكنهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، نتيجة النزاع المسلح أو العنف أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، من دون أن يتجاوزوا الحدود الدولية المعترف بها لدولتهم. من ثم، فإنهم يظلون خاضعين لولاية دولتهم، ويتمتعون، من حيث المبدأ، بالحقوق والحريات ذاتها المقررة لسائر المواطنين أو المقيمين الخاضعين لهذه الولاية.

يستند إطار الحماية المطبق على النازحين داخلياً إلى المنظومة القائمة للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يظل منطبقاً في جميع الأوقات، والقانون الدولي الإنساني، الذي يكتسب أهمية خاصة في سياقات النزاع المسلح، فضلاً عن القواعد الوطنية الداخلية ذات الصلة. على الرغم من اتساع نطاق النزوح الداخلي في العديد من السياقات المعاصرة، ما يزال النظام القانوني الدولي يخلو من اتفاقية عالمية ملزمة ومخصصة لتنظيم وضع النازحين داخلياً، على نحو مستقل ومتكامل. في هذا السياق، تعدّ المبادئ التوجيهية، بشأن النزوح الداخلي لعام 1998، المرجع الدولي الأهم في تأطير حماية النازحين داخلياً. ومع أن هذه المبادئ لا تتمتع بقوة إلزامية

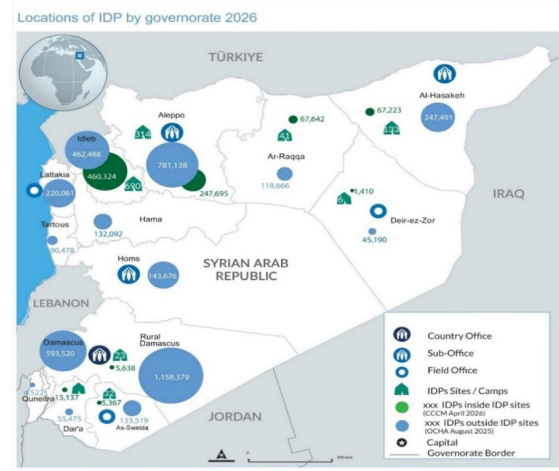
(12) "Statute of the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees," United Nations General Assembly Resolution 428 (V) (14 December 1950).

(11) "Guiding Principles on Internal Displacement: UN Doc. E/CN.4/1998/53/Add.2, Introduction, para. 2." United Nations Commission on Human Rights (February 1998).

الأسباب الجذرية للنزوح القسري. من هذا المنظور، تغدو حماية اللاجئين نظامًا قانونيًا مركبًا يقوم على التكامل بين قواعد الاختصاص، وضمانات الحقوق، وآليات الاستبعاد والمساءلة، بما يحقق التوازن بين متطلبات الحماية الإنسانية وضرورات الحفاظ على نزاهة النظام الدولي للحماية. يقوم القانون الدولي للاجئين على منطق أساسي يتمثل في ضمان الوصول إلى الحماية والوضع القانوني، ويُعدّ مبدأ عدم الإعادة القسرية جوهر هذا الإطار، إذ يحظر إعادة أي لاجئ إلى بلد قد يتعرض فيه لتهديد لحياته أو حريته. لا يمثل هذا المبدأ التزامًا قانونيًا فحسب، بل يشكل الأساس الذي يقوم عليه نظام اللجوء برّمته، ويرتبط به ارتباطًا وثيقًا الحق في التماس اللجوء، بما يقتضي من الدول إتاحة الوصول إلى أراضيها وتوفير إجراءات عادلة وفعالة للنظر في طلبات الحماية. ويؤكد هذا القانون ضرورة تطبيق الحماية من دون تمييز، وضمان تمتع اللاجئين بالحد الأدنى من المعاملة الكريمة. يشمل ذلك الوصول إلى الحقوق الأساسية كالعمل والتعليم والحماية القانونية، ومفهوم الحلول الدائمة، بما يضمن ألا تظل الحماية مؤقتة إلى أجل غير محدد، بل تفضي إلى خيارات دائمة، من مثل العودة الطوعية الآمنة والكريمة، أو الاندماج المحلي، أو إعادة التوطين. في الوقت نفسه، يحافظ القانون الدولي للاجئين على نزاهة نظام الحماية، من خلال استبعاد الأفراد المسؤولين عن الجرائم الجسيمة.

تنص الفقرة 1 من المادة 33 من اتفاقية عام 1951، وهي خاصة بوضع اللاجئين، على أنه "لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تطرد لاجئًا أو أن تردّه (قسرًا)، بأية صورة من الصور، إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية". ويأتي القانون الدولي لحقوق الإنسان ليكمل هذا الإطار ويوسّعه، فهو يوفر حماية شاملة تنطبق على جميع الأشخاص في جميع الأوقات، بينما يركز قانون اللاجئين على فئة محددة، ويضمن قانون حقوق الإنسان أن كل إنسان يحتفظ بحقوقه الأساسية، بغض النظر عن وضعه القانوني، ما يعزز مبدأ عدم الإعادة القسرية ويوسّعه ليشمل حظر إعادة أي شخص إلى مكان قد يتعرض فيه للتعذيب أو

تقيم الغالبية، أي 76 %، خارج المخيمات في مدن وقرى نزحوا إليها، في مقابل 24 % يقيمون في مواقع نزوح رسمية تشمل المخيمات وأماكن التجمّع. وتُظهر سجلات قطاع إدارة وتنسيق المخيمات (CCCM) لشهر نيسان/ أبريل 2026 أن 870.436 شخصًا، أي 169.722 أسرة، يقيمون في 1.275 موقعًا للنازحين داخليًا في سورية. ومن بين هؤلاء، يشكل النساء والأطفال 78 %. وتوضح الخريطة أدناه (1) أماكن وجود النازحين في المحافظات المختلفة⁽¹³⁾.



الخريطة (1): توزيع النازحين السوريين الجغرافي في المخيمات وخارجها

ثالثًا. الأسس القانونية لحماية اللاجئين

وحدودها

لا تنبني حماية اللاجئين في القانون الدولي على مصدر قانوني واحد، وإنما تتشكل من تفاعل منظومة متكاملة من القواعد والمبادئ المستمدة من القانون الدولي للاجئين، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الجنائي، وغيرها من فروع القانون الدولي ذات الصلة. ويُنتج هذا التفاعل إطارًا مترابطًا للحماية تتجاوز وظيفته الاعتراف بصفة اللاجئ فحسب، فهي تشمل ضمان الوصول إلى الحماية، وصون الكرامة الإنسانية، ومنع الإعادة القسرية، وتعزيز المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة التي كثيراً ما تشكل

(13) وفق معطيات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أب/ أغسطس 2025) وتحديثات قطاع تنسيق وإدارة المخيمات لشهر نيسان/ أبريل 2026 بشأن النازحين في المخيمات.

لشؤون اللاجئين، بشأن الاعتبارات المتعلقة بالحماية الدولية للاجئين السوريين، أن تطبيق بنود الاستبعاد يندرج في إطار المادة 1 (و) من اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين⁽¹⁵⁾، ويُمارَس في ضوء سياق النزاع السوري والانتهاكات الجسيمة المرتكبة فيه، على أساس تقييم فردي دقيق لكل حالة على حدة. وتؤكد المفوضية، في هذا السياق، أن الاستبعاد لا يُطبَّق إلا على نحو استثنائي ومحدود، وبشرط توافر "أسباب جدية للاعتقاد" بمسؤولية الشخص المعني. يكون الاستبعاد ذا صلة، بوجه خاص، بالأشخاص الذين تتوافر بشأنهم أسباب جدية للاعتقاد بارتكابهم، أو مشاركتهم أو مساهمتهم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مما قد يرقى إلى جرائم دولية، من ضمنها التعذيب والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، أو غير ذلك من الأفعال التي قد تندرج ضمن الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب. وقد يمتد هذا التقييم إلى الأشخاص المرتبطين بهياكل أو مؤسسات حكومية أو أمنية أو عسكرية ثبت تورطها في مثل هذه الانتهاكات، بشرط إثبات المسؤولية الفردية، لا الانتماء الشكلي أو الوظيفي فحسب.

ينطبق الاستبعاد على الأفراد المنخرطين في جماعات مسلحة غير حكومية، بما في ذلك التنظيمات المتطرفة، متى ثبتت مشاركتهم في أفعال تشكل جرائم دولية أو أفعال تتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ينصرف ذلك أيضاً إلى الأشخاص الذين اضطلوعوا بأدوار قيادية أو تنفيذية أو داعمة ذات صلة جوهرية بارتكاب تلك الأفعال، سواء أكان في إطار عمليات قتالية أم في سياق سيطرة سلطات أمر واقع على أجزاء من الدولة. بناءً على ذلك، فإن الأصل في حالات طالبي اللجوء السوريين هو التمتع بالحماية الدولية متى استوفوا شروطها، ولا يُحال دون ذلك إلا إن ثبت، على أساس فردي واضح ووفق معيار الأسباب الجدية للاعتقاد، أن الشخص ارتكب أو شارك أو أسهم في جرائم جسيمة تجعله غير مستحق للحماية الدولية. من ثم، تظل أحكام الاستبعاد قيدياً استثنائياً يُفسَّر تفسيراً ضيقاً ويُطبَّق بحذر، للمحافظة على الطابع الإنساني لنظام الحماية الدولية.

المعاملة القاسية أو اللاإنسانية⁽¹⁴⁾. الأمر الذي يرسخ مبادئ المساواة وعدم التمييز، ويؤكد ضرورة تمتع جميع الأفراد بالكرامة الإنسانية، من دون أي استثناء. يكفل كذلك حقوقاً أساسية، من مثل الحق في الحياة والأمن، ووحدة الأسرة، والوصول إلى العدالة، فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وعملياً ينعكس ذلك في تركيز المفوضية على ضمان أن يعيش اللاجئين في بيئات آمنة وكريمة، وأن يتمتعوا بالاندماج والحماية، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر ضعفاً منهم. أما القانون الدولي الجنائي، فيُسهم في حماية اللاجئين بطريقة غير مباشرة، لكنها جوهرية، من خلال تعزيز مبدأ المساءلة وسيادة القانون. فهو يحدد الجرائم الدولية الخطيرة، من مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، وهي جرائم تكون غالباً من الأسباب الجذرية للزواج. في الوقت ذاته، ينعكس تأثير ذلك في قانون اللاجئين، من خلال مبدأ استبعاد مرتكبي هذه الجرائم من الحماية الدولية، متى توافرت أسباب جدية للاعتقاد بمسؤوليتهم الفردية، ما يحقق توازناً مهماً بين حماية الضحايا ومنع إساءة استخدام نظام اللجوء. يساهم هذا القانون، على نطاق أوسع، في مكافحة الإفلات من العقاب ودعم الضحايا، وتهيئة الأوضاع اللازمة لعودة آمنة ودائمة.

بصورة عامة، تشكّل هذه الأطر القانونية مجتمعةً منظومةً متكاملةً للحماية، فقانون اللاجئين يضمن الوصول إلى اللجوء وتحديد الحقوق، ويوفر قانون حقوق الإنسان الأساس الشامل لصون الكرامة الإنسانية، في حين يعزز القانون الدولي الجنائي المساءلة ويحافظ على نزاهة النظام. في سياق عملها، تستند المفوضية إلى هذا التكامل للدفاع عن بيئة حماية تمكّن الأفراد من الوصول إلى الأمان، والتمتع بحقوقهم، والسعي لحلول دائمة قائمة على الكرامة والعدالة.

الاستبعاد من صفة اللاجئ بوصفه قيدياً استثنائياً على الحماية الدولية

يُفهم من وثائق المفوضية السامية للأمم المتحدة

(15) "Convention Relating to the Status of Refugees: art. 1C," adopted on 28 July 1951 and Entered into Force on 22 April 1954.

(14) "Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment" (adopted on 10 December 1984): art. 3; "International Covenant on Civil and Political Rights" (adopted on 16 December 1966) arts. 6-7.

إنهاء صفة اللجوء في القانون الدولي

الحذر والمنظم لتطبيق أحكام الإنهاء، ولا سيما في سياقات ما بعد النزاعات. من أبرز الأمثلة على ذلك تطبيق أحكام الإنهاء على لاجئي أنغولا وليبيريا في عام 2012، بعد أن خلصت المفوضية، بالتعاون مع الدول المعنية، إلى أن سنوات من السلام والاستقرار السياسي أدت إلى زوال مبررات الحماية الدولية، بالنسبة إلى غالبية اللاجئين من هذين البلدين. وقد أوصت المفوضية بتطبيق إنهاء صفة اللجوء بشأن الفارين من رواندا، استناداً إلى تقييمهما للتحويلات المؤسسية والأمنية التي أعقبت مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية، مع تأكيد ضرورة صون الضمانات الفردية في جميع الحالات. وغالباً ما اقترن تطبيق الإنهاء في هذه السياقات بتنفيذ استراتيجيات شاملة للحلول الدائمة، من مثل العودة الطوعية والاندماج المحلي ومنح أوضاع قانونية بديلة في دول اللجوء. على الصعيد المعياري، طوّرت المفوضية إطاراً توجيهياً متكاملاً لتنظيم تطبيق أحكام الإنهاء، ومن أبرز مكوناته المبادئ التوجيهية بشأن إنهاء الحماية الدولية رقم 3 لعام 2003⁽¹⁷⁾، وقرارات اللجنة التنفيذية، ولا سيما قرار اللجنة التنفيذية رقم 69 لعام 1992⁽¹⁸⁾. وتؤكد هذه الأدوات أن أي قرار بإنهاء صفة اللجوء يجب أن يستند إلى تقييم موضوعي وقابل للتحقق، وأن يثبت تحقق تغيرات جوهرية ودائمة في البلد الأصل، مع ضمان احترام الضمانات الإجرائية، ومنها حق اللجوء في الطعن وإثبات استمرار حاجته إلى الحماية الدولية.

خلاصة القول: إن نظام الإنهاء يجسّد توازناً دقيقاً بين الطابع المؤقت للحماية الدولية وضرورة عدم حرمان الأفراد منها، قبل الأوان أو دون مسوغ كاف. على الرغم من إمكان اللجوء إلى الإنهاء الجماعي، في بعض سياقات ما بعد النزاعات، فإن الممارسة الدولية تؤكد أن هذا الإجراء يظل استثنائياً، ويخضع لمعايير قانونية صارمة وضمانات إجرائية تكفل المحافظة على سلامة نظام الحماية الدولية. واستناداً إلى اعتبارات الحماية الدولية لعام 2026 بشأن سورية، تدعو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدول إلى اعتماد نهج حذر قائم على استمرار الحماية الدولية، من خلال الامتناع عن تطبيق أحكام إنهاء صفة

في إطار القانون الدولي للاجئين، يُجسّد نظام إنهاء صفة اللجوء مبدأً أساسياً مفاده أن الحماية الدولية ذات طبيعة بديلة ومؤقتة، وهي تستمر ما دام اللاجئ محروماً من حماية دولته الأصلية. إن زوال الحاجة إلى هذه الحماية -سواء أكان نتيجة أفعال يقوم بها اللاجئ ذاته أم نتيجة تغيرات موضوعية في بلده الأصلي- يؤدي قانونياً إلى انتهاء صفة اللجوء. لقد نظمت اتفاقية عام 1951 هذا النظام بموجب المادة 1 (ج)، التي تحدد على سبيل الحصر الحالات التي تنتهي فيها صفة اللاجئ، ما يقوم على محورين رئيسيين. يتمثل الأول في الحالات المرتبطة بسلوك اللاجئ الإرادي، حيث يزول مبرر الحماية الدولية عندما يُعيد الشخص، بإرادته، الارتباط بنظام الحماية الوطني. يشمل ذلك حالات العودة الطوعية إلى طلب حماية دولة الجنسية، أو استعادة هذه الجنسية، أو اكتساب جنسية جديدة يتمتع من خلالها بالحماية، أو إعادة الاستقرار الطوعي في بلده الأصل. وفي هذه الحالات تنفي طبيعة الحماية الدولية باعتبارها بديلاً، ويصبح اللاجئ مجدداً تحت حماية دولة جنسيته أو دولته الأصل⁽¹⁶⁾. أما المحور الثاني، فيتعلق بما يُعرف بزوال الظروف، ويترتب عليه إنهاء صفة اللجوء متى طرأت في بلده الأصل تغيرات موضوعية تُزيل الأسس التي قام عليها الخوف المبرر من الاضطهاد. غير أن هذا النوع من الإنهاء لا يقوم لحدوث تحسّن ظرفي أو جزئي فحسب، بل يشترط أن تكون التغيرات جوهرية ومستقرة ودائمة، بحيث تعكس تحولاً حقيقياً في الأوضاع التي أفضت إلى نشوء الحاجة إلى الحماية الدولية. يقتضي ذلك، في الممارسة القانونية، تحقق تغير عميق في بنية الدولة ومؤسساتها، ما يشمل استعادة مؤسسات الحكم فاعليتها، وتحسّن أوضاع حقوق الإنسان، وتوافر حماية وطنية فعالة يمكن الاعتماد عليها. لهذا، تشدد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أن التغيرات ذات الصلة يجب ألا تكون مؤقتة أو قابلة للانتكاس، بل قائمة على أسس دائمة، ما من شأنه قانونياً تسويغ القول بزوال الحاجة إلى الحماية الدولية.

تعكس الممارسة العملية للمفوضية والدول الطابع

(17) "Guidelines on International Protection no. 3: Cessation of Refugee Status under Article 1C (5) and (6) of the 1951 Convention relating to the Status of Refugees," UNHCR (10 February 2003).

(18) "Executive Committee Conclusions: Cessation of Status No. 69 (XLIII) - 1992," UNHCR (9 October 1992).

(16) "Convention Relating to the Status of Refugees: art. 1C.," adopted on 28 July 1951 and Entered into Force on 22 April 1954.

بوصفها الآليات الرئيسية لمعالجة أوضاع اللجوء، على نحو يتماشى مع القانون الدولي ويصون حقوق اللاجئين.

المعايير الدولية للعودة الآمنة والكرامة الدائمة

في هذا الإطار، تُعدّ العودة الطوعية أحد الحلول الدائمة، عندما تأتي في ظل احترام المبادئ الأساسية المتمثلة في الطوعية والسلامة والكرامة، بوصفها شروطاً متلازمة لا يجوز الفصل بينها، وفقاً لما تؤكده المبادئ التوجيهية للمفوضية بشأن العودة الطوعية⁽¹⁹⁾. يقتضي ذلك أن تستند العودة إلى قرار حرّ ومستنير من جانب اللاجئ، بعيداً من أي صورة للإكراه أو الضغط، وأن تقوم على توافر معلومات دقيقة ومحدثة بشأن الأوضاع في البلد الأصل. ويجب أن تتمّ العودة في ظل شروط تكفل السلامة الجسدية والقانونية والمادية، بما يحول دون التعرض لخطر الاضطهاد أو العنف، ويضمن تمكين العائدين من استعادة الحماية الوطنية بصورة فعالة. إلى جانب ذلك، ينبغي أن تراعي عملية العودة صون الكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية للعائدين، ولا سيما المحافظة على وحدة الأسرة، وتوفير الشروط اللازمة لإعادة الاندماج المستدام.

في ما يتعلق بالعودة الطوعية للاجئين السوريين، أصدرت المفوضية إطارها لعام 2025، بشأن العودة في سياق الحالة السورية، ما شكّل نهجاً عملياً لتنظيم العودة الطوعية، مستنداً إلى مبادئ القانون الدولي للحماية. يؤكد هذا الإطار انتقال دور المفوضية من عدم تشجيع العودة الجماعية إلى تيسير العودة الطوعية الفردية، استجابةً لرغبة اللاجئين، مع ضمان احترام المعايير الأساسية المتمثلة في الطوعية والسلامة والكرامة. ويشمل هذا الإطار تدخلات متكاملة تبدأ من بلدان اللجوء، من ضمنها الإرشاد والمشورة وتوفير المعلومات، ويمتد إلى تقديم الدعم اللوجستي والمساعدات المالية لتمكين العودة، وصولاً إلى برامج إعادة الاندماج داخل سورية المرتبطة بأطر التعافي والتنمية طويلة الأمد. يؤكد الإطار أن الدولة الأصل والدول المضيفة تتحمل

اللجوء الشامل على اللاجئين السوريين في المرحلة الراهنة، نظراً لعدم تحقق شروط التغير الجوهري والمستدام في بلدهم الأصل. وتحت المفوضية الدول على التزام مبدأ عدم الإعادة القسرية بصورة جماعية، وتؤكد أن أي عودة إلى سورية يجب أن تتم حصراً على أساس طوعي، في أوضاع آمنة ودائمة، بما يتوافق مع معايير القانون الدولي للاجئين، ويضمن صون حقوق اللاجئين وكرامتهم.

رابعاً. العودة الطوعية للاجئين السوريين

العودة الطوعية بوصفها أحد الحلول الدائمة

تتمثل الحلول الدائمة لقضايا اللجوء في المسارات الآتية: العودة الطوعية إلى بلد اللاجئ الأصل، والاندماج المحلي في بلد اللجوء، وإعادة التوطين في دولة ثالثة. في هذا السياق، تُعدّ الحالة السورية واحدة من أبرز حالات العودة الطوعية المعاصرة، فقد شهدت سورية منذ أواخر عام 2024 عودة أعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين إلى مناطقهم الأصل أو مناطق يختارونها داخل البلاد، بما يجعلها تجربة موضع اهتمام قانوني وإنساني وتنموي واسع. تستند الحلول الدائمة للاجئين، بحسب إطار عمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى أساس قانوني مرّكب ينطلق من النظام الأساسي للمفوضية لعام 1950، الذي ينيط بها ولاية توفير الحماية الدولية والسعي لإيجاد حلول دائمة لأوضاع اللاجئين، ولا سيما من خلال العودة الطوعية والاندماج في مجتمعات جديدة. يكتمل هذا الأساس باتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967، اللذين يحددان الإطار المعياري لتنظيم معاملة اللاجئين، والأوضاع التي يمكن في ظلها تحقيق هذه الحلول التي تشمل تشجيع التجنيس وتعزيز التعاون الدولي، فضلاً عن قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان التي تركز حق العودة، وتكفل احترام الحقوق الأساسية. الأمر الذي يضمن أن تكون الحلول الدائمة قائمة على الطوعية والأمان والكرامة. مع تطور الممارسة الدولية، عززت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، واستنتاجات اللجنة التنفيذية هذا الإطار وفسّرتة، في حين كرّست المفوضية الحلول الثلاثة المعترف بها، وهي العودة الطوعية والاندماج المحلي وإعادة التوطين،

(19) Voluntary Repatriation: International Protection (Geneva: UNHCR, 1996); Handbook for Repatriation and Reintegration Activities (Geneva: UNHCR, 2004).

خدمات الحماية وضعف آليات الإحالة، ما يستلزم توفير ضمانات خاصة لهذه الفئات. في الوقت نفسه، يواجه الأطفال مخاطر متعددة، مما يشمل تشغيلهم وزواجهم المبكر واستغلالهم، إضافةً إلى محدودية الوصول إلى التعليم والخدمات، والتعرض لمخلفات الحرب والألغام في مناطق العودة. تشكل التحديات القانونية والإدارية، ولا سيما نقص الوثائق المدنية، عائقًا رئيسيًا أمام الوصول إلى الخدمات وحرية الحركة والتمتع بالهوية القانونية، إلى جانب تعقيدات قضايا السكن والأراضي والممتلكات الناجمة عن النزوح والدمار. وتتفاقم هذه المخاطر بفعل اعتبارات النوع الاجتماعي والتنوع، فثمة تحديات إضافية تواجه النساء والأسر، ممن تعيلهم نساء، والأشخاص ذوو الإعاقة. وتشير هذه العوامل إلى أن أي عودة يجب أن تُقيّم على أساس فردي، وأن تركز على ضمانات حماية قوية تكفل تحقيق شروط السلامة والكرامة.

موقف المفوضية من عودة اللاجئين السوريين

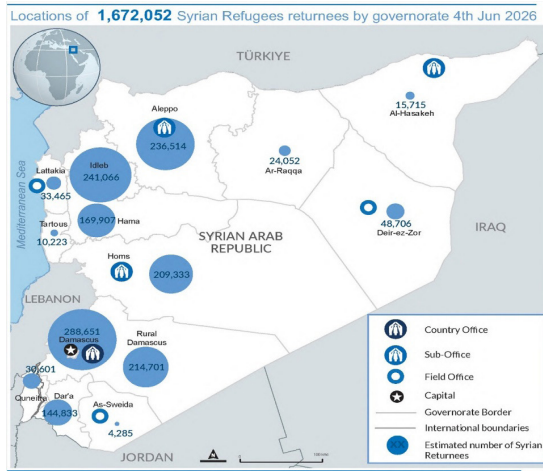
خلال المدة بين 2020 و2026، ظلّ موقف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بشأن عودة اللاجئين السوريين وفق ما ورد في اعتبارات الحماية الدولية المتعاقبة والوثائق المرتبطة بها، ثابتًا في جوهره القانوني مع تطور تدريجي في الطابع التشغيلي، استجابةً للتغيرات الميدانية. وخلال المدة من 2020 إلى 2021، تبنت المفوضية نهجًا حذرًا ومقيّدًا، مؤكدة أن الأوضاع في سورية لا تستوفي معايير السلامة والكرامة والاستدامة. من ثم، فهي لا تدعم العودة أو تروج لها، مع التشديد على وجوب احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية وضمان الطوعية الكاملة لأي قرار بالعودة. لقد استمر هذا الموقف في السنوات اللاحقة حتى ما بين عامي 2023 و2024، إذ أكدت المفوضية أن التغيرات الجوهرية والدائمة لم تتحقق بعد، وأن مخاطر، من مثل الاحتجاز التعسفي والانتهاكات وضعف الحماية، ما تزال قائمة. أما في موقفها الصادر في كانون الأول/ ديسمبر 2024، فقد أقرت بوجود تحولات قد تفتح آفاقًا للعودة، إلا أنها أوضحت صراحة أنها ما تزال لا تشجع العودة الطوعية على نطاق واسع، في ظل استمرار الأزمة الإنسانية ودمار

المسؤولية الرئيسة عن حماية العائدين، في حين تضطلع المفوضية بدور التنسيق والدعم الفني وبناء الشراكات الدولية. ويشدّد هذا الإطار على أن استدامة العودة ترتبط بتوافر أوضاع ملائمة، شاملة الأمن والوصول إلى الخدمات، وسبل العيش والحماية القانونية.

منذ التحول السياسي منذ 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، تشهد سورية عودة واسعة النطاق. وقد عاد أكثر من 1.6 مليون لاجئ من دول الجوار حتى نهاية نيسان/ أبريل 2026. وبينما يرى العديد من السوريين فرصًا جديدة لإعادة بناء حياتهم، فإن عودتهم تجري في ظل خدمات هشة، ومساكن متضررة ومحدودية في سبل العيش، وتفاوت في الأوضاع بين مختلف المناطق. ولم يعد التحدي الرئيس المتمثل بالعودة بحد ذاتها، بل في مدى القدرة على تحويل هذه العودة إلى إعادة اندماج دائمة، من خلال توسيع الاستثمار في التعافي المبكر وضمان استمرار تدابير الحماية. لقد نشرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالاشتراك مع البنك الدولي، نتائج الجولة الثانية من المسح الإقليمي للتصورات والنوايا، الذي أُجري خلال تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر 2025، وشمل اللاجئين السوريين في لبنان والأردن والعراق ومصر⁽²⁰⁾. أظهر المسح أن 14 % من أسر اللاجئين السوريين تعزم العودة إلى سورية خلال سنة، وهي نسبة انخفضت إلى أقل من 27 % في كانون الثاني/ يناير 2025، ولكنها ما تزال أعلى بكثير من نسبة 2 % المسجلة قبل كانون الأول/ ديسمبر 2024. وبينما ما يزال 77 % من الأسر يُعبّرون عن أمل طويل الأمد بالعودة يومًا ما، فإن من يبقون في بلدان اللجوء اللجوء تميل نسبهم المثوية بصورة متزايدة إلى شمول الفئات الأكثر ضعفًا، بما يعكس استمرار العوائق البنيوية والمتعلقة بالحماية وتوافر الخدمات أمام العودة.

تؤكد المفوضية وشركاؤها أن العودة ترتبط بمجموعة معقدة ومتشابكة من مخاطر الحماية، التي تؤثر بصورة غير متكافئة في النساء والأطفال والفئات الأكثر ضعفًا. وما تزال مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، ومن ضمنها القيود على حرية الحركة، قائمةً في ظل محدودية

(20) "Enhanced Regional Perceptions and Intentions Survey of Syrian Refugees: Round Two," UNHCR and World Bank (November–December 2025).



الخريطة (2): التوزيع الجغرافي للعائدين إلى المحافظات السورية، منذ كانون الأول/ ديسمبر 2024 حتى حزيران/ يونيو 2026

يكشف التوزيع الجغرافي للعائدين عن تركّز واضح في عددٍ من المحافظات الرئيسية، مع تفاوت ملحوظ بين المناطق، كما يظهر في الخريطة (2)⁽²¹⁾. فقد سجّلت دمشق العدد الأعلى من العائدين، بنحو 288.651 شخصاً، بما يعكس استمرار العاصمة كمركز جذب يرتبط بتوافر نسي للخدمات والبنية الإدارية وفرص سبل العيش. برزت محافظات ريف دمشق وإدلب وحلب وحمص وحماة ودرعا بوصفها أماكن رئيسة في حركة العودة، ما يشير إلى أن أنماط العودة لا تتبع اتجاهًا جغرافيًا واحدًا، بل تتأثر بتداخل عوامل المنشأ والقرب من المعابر، والروابط الاجتماعية ومستوى التعافي المحلي. تساعد قراءة الخريطة أعلاه في تفسير هذا التفاوت، من خلال ربط المحافظات المستقبلية ببلدان اللجوء ومسارات الحركة عبر الحدود. فارتفاع نسب العودة من تركيا ولبنان، وتليهما الأردن، يفسّر جانباً مهماً من تركّز العائدين في الشمال والوسط والجنوب ومحيط العاصمة، في حين تُظهر محافظات، من مثل دير الزور والرقّة والحسكة وطرطوس أعداداً أقل نسبياً. ولا يعني ذلك غياب العودة إلى هذه المناطق، وإنما يدل على اختلاف دينامياتها، تبعاً لعوامل الأمن المحلي وتوافر الخدمات والبنية التحتية وفرص إعادة الاندماج.

البنية التحتية والمخاطر المرتبطة بالحماية.

في عام 2025، شهد النهج تحولاً في المستوى التشغيلي، فقد انتقلت المفوضية، مع محافظتها على موقفها القانوني، إلى تيسير العودة الطوعية للأفراد الذين يختارون العودة، من دون أن يعني ذلك دعم العودة الجماعية أو الترويج لها. وقد ركّز الإطار التشغيلي على ضمان الطوعية القائمة على القرار المستنير، وتوفير الدعم قبل العودة وأثناءها وبعدها، ومن ضمن ذلك دعم إعادة الاندماج، مع الإقرار بأن شروط العودة ما تزال هشّة وتتطلب دعماً مستمراً. في اعتبارات الحماية الصادرة عام 2026، جددت المفوضية تأكيدها أن الأوضاع في سورية ما تزال لا تستوفي عتبة التغير الجوهري والدائم اللازمة لتطبيق أحكام إنهاء صفة اللجوء أو لتشجيع العودة على نطاق واسع. في الوقت ذاته، أقرت المفوضية بزيادة حالات العودة الفردية، ودعت إلى ضمان وجود ضمانات حماية قوية وتقييمات فردية، وآليات للرصد تكفل احترام مبادئ الطوعية والسلامة والكرامة.

اتجاهات عودة اللاجئين إلى سورية وأنماطها (حزيران/ يونيو 2026)

في إطار تحليل اتجاهات عودة اللاجئين إلى سورية وأنماطها حتى حزيران/ يونيو 2026، تُبيّن الخريطة أدناه أن العودة منذ 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024 اتخذت طابعاً واسع النطاق ومتعدد المسارات، فعدد السوريين العائدين يُقدّر بنحو 1.672.052 خلال هذه المدة. وتستند هذه الأرقام إلى مواءمة عدة مصادر، من بينها بيانات رصد المعابر الحدودية، وأدوات تتبع حركة السكان، وتشمل العائدين المسجلين وغير المسجلين لدى المفوضية في بلدان الجوار. من ثم، لا تُقرأ الخريطة بوصفها عرضاً رقمياً للتوزيع الجغرافي فحسب، بل أداة تحليلية لفهم العلاقة بين بلدان اللجوء، ومسارات العبور والمحافظات التي تستقبل العائدين داخل سورية.

(21) استناداً إلى بيانات رصد العودة المتاحة لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها.

على نحو عام.

بيّنت الدراسة أن التحول في موقف المفوضية، من نهج عدم التشجيع على العودة الواسعة إلى تيسير العودة الطوعية الفردية، تشغيلي ولا يرقى، بذاته، إلى تحول قانوني في تقدير شروط الحماية أو الإنهاء. فالتيسير يستجيب لاختيارات فردية حرة ومستنيرة، ويهدف إلى دعم من يقررون العودة طوعاً، لكنه لا يعني أن العودة أصبحت آمنة بصورة عامة، ولا أن أوضاع البلد الأصل باتت كافية لتبرير تشجيع جماعي أو إنهاء شامل للحماية. من ثم، تظل العودة في الحالة السورية مشروطةً بتلازم عناصر الطوعية والسلامة والكرامة، ووجود ضمانات عملية تشمل الحماية من الإعادة القسرية، والوصول إلى الوثائق المدنية، وتسوية قضايا السكن والأراضي والممتلكات، وتوافر الخدمات الأساسية وسبل العيش، وآليات الرصد والحماية في مناطق العودة.

تكمن الإضافة التحليلية للدراسة في إبراز التمييز بين ثلاثة مستويات، كثيراً ما يُخلط بينها في المناقشات العامة والسياسية حول العودة إلى سورية، وهي مستوى الحق الفردي في العودة، ومستوى تيسير العودة لمن يختارها طوعاً، ومستوى تشجيع العودة أو إنهاء صفة اللجوء. فالحق في العودة يظل قائماً من حيث المبدأ، والتيسير قد يكون مشروطاً إن استند إلى قرار حرّ ومستنير. أما التشجيع الواسع أو الإنهاء القانوني للحماية، فيتطلبان درجة أعلى من التغير الموضوعي والضمانات المؤسسية. بذلك، تؤكد الدراسة أن ازدياد حركات العودة لا ينبغي أن يُقرأ بوصفه دليلاً تلقائياً على تحقق شروط الاستدامة أو زوال المخاطر، بل باعتباره مؤشراً عملياً يستدعي تعزيز الحماية والاستثمار في التعافي المبكر وإعادة الاندماج.

بناءً على ذلك، فإن أي مقارنة مسؤولية لحلول مستدامة، بشأن ملف اللجوء السوري، ينبغي أن تقوم على الجمع بين استمرار ضمانات الحماية في بلدان اللجوء، ودعم العودة الطوعية لمن يختارونها، وتوجيه الاستثمارات نحو أكثر مناطق العودة هشاشة، مع تجنب تحويل العودة إلى بديل قسري من الحماية، أو نتيجة مفترضة للتحول السياسي. فعندما تتوافر مستقبلاً مؤشرات موضوعية

من منظور تحليلي، تُظهر هذه الأنماط أن العودة أصبحت ظاهرة متواصلة، وليست حركة مؤقتة أو محدودة زمنياً، لكنها في الوقت ذاته غير متوازنة مكانياً، كما تُظهر أن التوازن النسبي بين الجنسين، ووجود نسبة ملحوظة من الأطفال والبالغين في سن العمل، يشيران إلى أن جانباً كبيراً من العودة يتم في مستوى الأسر، ويرتبط بمحاولات إعادة بناء الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مناطق العودة. يؤدي ذلك إلى زيادة الضّغط على المحافظات الأكثر استقبلاً للعائدين، من حيث الخدمات الأساسية والسكن، وسبل العيش، والوثائق المدنية والحماية القانونية. لا تقتصر دلالة الخريطة على بيان أماكن تركز العائدين، بل تمتد إلى إبراز العلاقة بين حجم العودة وقدرة مناطق الاستقبال على الاستيعاب. فكلما ارتفعت أعداد العائدين في محافظات محددة، ازدادت الحاجة إلى توجيه الاستثمارات في التعافي المبكر، وبرامج إعادة الاندماج المستدام نحو تلك المناطق، بما يضمن ألا تتحول العودة إلى عبء إضافي على مجتمعات تعاني أصلاً ضعفاً في الخدمات والبنية التحتية.

خاتمة

خلصت الدراسة إلى أن السؤال المركزي المتعلق بمدى إمكانية الانتقال، في الحالة السورية، من تيسير العودة الطوعية الفردية إلى تشجيع العودة على نطاق أوسع، أو تطبيق أحكام إنهاء صفة اللجوء، لا يمكن الإجابة عنه بمجرد الإحالة على التحولات السياسية أو تزايد أعداد العائدين. فالمعيار الحاسم، في القانون الدولي للاجئين، لا يتمثل في حدوث تغير سياسي أو ارتفاع وتيرة الحركة عبر الحدود، بل في تحقق تغير جوهري ومستقر ودائم في سورية، على نحو يُزيل بصورة فعلية ومستمرة الأسباب التي نشأت عنها الحاجة إلى الحماية الدولية. لقد أظهرت الدراسة أن الحالة السورية، على الرغم من انتقالها إلى مرحلة جديدة منذ كانون 8 الأول/ ديسمبر 2024، ما تزال واقعة ضمن سياق قانوني وعملي يقتضي استمرار الحماية الدولية القائمة على التقييم الفردي، والامتناع عن التوسع في تطبيق أحكام الإنهاء، أو افتراض زوال الحاجة إلى الحماية

- “Guidelines on International Protection No. 3: Cessation of Refugee Status under Article 1C (5) and (6) of the 1951 Convention relating to the Status of Refugees, **UNHCR** (10 February 2003).
- “Guiding Principles on Internal Displacement: UN Doc. E/CN.4/1998/53/Add.2, Introduction, para. 2.” **United Nations Commission on Human Rights** (February 1998).
- “International Covenant on Civil and Political Rights (adopted 16 December 1966) arts. 6-7.
- “International Protection Considerations with Regard to Asylum-Seekers from the Syrian Arab Republic.” **UNHCR** (May 2026).
- “International Protection Considerations with Regard to People Fleeing the Syrian Arab Republic: Update III.” **UNHCR** (October 2014).
- “International Protection Considerations with Regard to People Fleeing the Syrian Arab Republic: Update VI.” **UNHCR** (March 2021).
- “Operational Framework: Voluntary Return of Syrian Refugees and Internally Displaced Persons.” **UNHCR** (February 2025).
- “Regional Perceptions and Intentions Survey of Syrian Refugees: Round Two (November–December 2025).” **UNHCR** and **World Bank** (27 April 2026).
- “Statute of the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees.” **United**

قابلة للتحقق على استقرار الأوضاع، وفعالية الحماية الوطنية، وتحسّن حقوق الإنسان، وتوافر شروط إعادة الاندماج المستدام، يغدو من الممكن النظر في تطوير إرشادات قانونية وتشغيلية جديدة، من شأنها شمول ترتيبات ثلاثية بين دول اللجوء والمفوضية والسلطات السورية. أما في المرحلة الراهنة، فإن الاستنتاج القانوني الأرجح هو أن سورية لم تبلغ بعد العتبة المطلوبة لتشجيع العودة على نطاق واسع، أو تطبيق أحكام إنهاء صفة اللجوء بصورة عامة، وأن حماية اللاجئين السوريين يجب أن تظل محكومة بالتقييم الفردي، ومبدأ عدم الإعادة القسرية، ومعايير العودة الطوعية الآمنة والكرامة والدائمة.

المراجع

- “Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (adopted 10 December 1984): art. 3.
- “Convention Relating to the Status of Refugees: art. 1A (2).” adopted on 28 July 1951 and Entered into Forced on 22 April 1954.
- “Convention Relating to the Status of Refugees: art. 1C.” adopted on 28 July 1951 and Entered into Forced on 22 April 1954.
- “Convention Relating to the Status of Refugees: art. 1F.” adopted on 28 July 1951 and Entered into Forced on 22 April 1954.
- “Directive 2011/95/EU of the European Parliament and of the Council of 13 December 2011: art. 15”.
- “Executive Committee Meetings: Cessation of Status No. 69 (XLIII) -1992.” **UNHCR** (9 October 1992).

**Nations General Assembly Resolution
428 (V) (14 December 1950).**

- “UNHCR Position on Returns to the Syrian Arab Republic.” **UNHCR** (December 2024).
- *Handbook for Repatriation and Reintegration Activities*. Geneva: UNHCR, 2004.
- *Voluntary Repatriation: International Protection*. Geneva: UNHCR, 1996.

مريانا داود⁽¹⁾ | Mariana Daoud

عودة اللاجئين السوريين والحلول الدائمة دراسة في معايير القانون الدولي للاجئين

Return of Syrian Refugees and Durable Solutions A study of the Standards of International Refugee Law

ملخص

يتناول البحث مسألة عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم، وتقييم مدى اتساق حركة العودة مع ثلاثة معايير أساسية (الطوعية، الأمان، الكرامة)، إضافةً إلى استعراض الحلول الدائمة من اندماج وإعادة توطين، ما يقتضي التوضيح القانوني لماهية هذه الحلول والمعايير، ومناقشة الفجوات القانونية المحيطة بها، و ما من شأنه أن يفاقم التسييس في توجيه مسارات الحلول، ويقود نحو عدم التزام المعايير التي تُشكل شرطاً مسبقاً لها، فتغدو العودة "قسرية"، تحت مظلة "الطوعية"، ولا سيما مع تنامي النداءات السياسية الرامية إلى عودة اللاجئين السوريين، باعتبارها الحل الأمثل من منظور الدول المضيفة. الأمر الذي يتعارض مع قواعد منح وضع "لاجئ"، وهو الوضع الذي يستهدف تعويض فقدان الحماية الوطنية، واستحقاق الحصول على حماية بديلة مؤقتة. ينبغي أن تنتهي هذه الحماية بالتوصّل إلى حلٍّ دائمٍ عادل، إما بالعودة الطوعية أو بالاندماج أو بإعادة التوطين، وليس بتغيير الأوضاع السياسية في البلد الأم للاجئين. فالعودة إلى الوطن تقتزن بتوافر الشروط الملائمة للحياة الحرة الكريمة.

كلمات مفتاحية

سورية، اللاجئين، العودة الطوعية، الإعادة القسرية، الحلول الدائمة، القانون الدولي

(1) أكاديمية وباحثة سورية. تتركز اهتماماتها في دراسات القانون الدولي.

Abstract

The research addresses the issue of the return of Syrian refugees and assesses the extent to which returns align with three fundamental standards (voluntariness, safety, and dignity). It also reviews the durable solutions of local integration and resettlement. This necessitates a legal clarification of the nature of these solutions and standards, as well as the legal gaps associated with them. These gaps are likely to exacerbate the politicization of solution pathways and lead to non-compliance with the standards that constitute prerequisites for those solutions, thereby rendering return “forced” under the guise of “voluntariness.” This concern is particularly acute amid growing political calls for the return of Syrian refugees, which host countries often regard as the optimal solution. Such calls may conflict with the rules governing the granting of refugee status. This status is intended to compensate for the loss of national protection and thus entitle the refugee to temporary surrogate protection. This surrogate protection, provided by the host country, should end only upon reaching a just and durable solution, whether through voluntary return, local integration, or resettlement. Return to the homeland is contingent upon the availability of appropriate conditions for a free and dignified life, not merely upon a change in the political circumstances in the refugee’s country of origin.

Keywords

Syria, refugees, voluntary return, refoulement, durable solutions, International Law

مقدمة

الرأي السياسي أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة". وتراوح تفسيرات ذلك بين عدم رغبة الدول آنذاك في توسيع نطاق الالتزام بأعداد مستقبلية كبيرة من اللاجئين من جهة، وبين وضع قواعد ملزمة للحرب بموجب القانون الدولي الإنساني، من خلال مبدأ التمييز والتناسب والحيطة، بما لا يفضي إلى أن تنشأ عنها أزمات لجوء من جهة ثانية. وقد عالج الاتحاد الأوروبي في توجيهاته هذا الأمر، عبر منح "الحماية الفرعية" أو "التكميلية" لمن لا تنطبق عليه الحماية الدولية للاجئين، في حين اعتمدت الاتفاقية الأفريقية المتعلقة بالجوانب الخاصة بمشكلات اللاجئين لعام 1969، وإعلان قرطاجية بشأن اللاجئين لعام 1984، تعريفاً موسعاً للاجئ. يضاف إلى ذلك أن حق اللجوء، كحق من حقوق الإنسان، لا يخلو من التعقيد، لكونه يتألف من اتحاد ثلاثة عناصر، وهي الحق في التماس اللجوء (للفرد)، والحق في منح اللجوء (للدولة) وسلطتها التقديرية، والحق في التمتع باللجوء (يختلف من دولة لأخرى بحسب إمكانياتها وقدراتها).

من ثم، ترتب على ذلك وجود سياسات مختلفة لدى الدول بشأن ظاهرة اللجوء وقضايا اللاجئين، فيغدو أمامها سلطة واسعة للتعاطي الانتقائي الميسر مع ملفات اللجوء، وتجريدها من سماتها الإنسانية، وخصائصها الوجودية، وتوابعها من مآزق، ما دفع المنظمات الدولية، من قبيل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، إلى اتباع سياسة الحماية بالإقناع أو لعبة الإقناع (rep- emag noisau)، بغية تشجيع الدول المانحة والدول المضيفة على التعاون الجماعي الفعال لمساعدة اللاجئين وإيجاد الحلول الدائمة لمشكلاتهم، من خلال ربط القضايا بينياً، وإيضاح أهمية معالجة أزمات اللجوء بشأن مسائل أخرى، من قبيل الهجرة غير الشرعية والاقتصاد والأمن وبناء السلام، بما يؤدي إلى أن تعود ثمار تسوية مشكلة اللجوء على جميع الدول ذات الصلة، ويُتوصل إلى تسوية وسطية بين حقوق اللاجئين ومصالح الدول. وتعدّ قضية اللجوء من أشدّ القضايا راهنية في الساحة الدولية، فضلاً عن كونها من أقدم ما شهدته البشرية من ظواهر تاريخية، وتعدّ قضية اللاجئين السوريين، في سياق الثورة السورية (2011-2024)، إحدى أهم قضايا اللجوء التي عرفها العالم منذ الحرب العالمية الثانية. وقد عبّر مفوض الأمم المتحدة

يُسم مفهوم العودة إلى الوطن بالوضوح شكلاً والغموض مضموناً. فحتى تغدو العودة حلاً دائماً لأزمة اللجوء، ثمة معايير ينبغي تحقيقها في المقام الأول، وبغير ذلك سنكون أمام عودة هشة، ما قد يقود إلى انتكاس متعدد الأبعاد، لأن الطوعية والأمان والكرامة متطلبات شرعية لا غنى عنها، لاستعادة رابطة المواطنة وبناء السلام المستدام، والحيلولة دون تكرار محنة اللجوء. في هذا الصدد، نشأ القانون الدولي للاجئين، لينظم علاقة اللاجئين بالدولة المضيفة بالدرجة الأولى، من دون أن يقتصر الأمر على ذلك، فهو ينظم أيضاً قضايا وثيقة الصلة باللاجئ، ما يدخل ضمن إطار دولة المنشأ. لكن هذا القانون تكتنفه إشكاليات، من قبيل التعريف الضيق والواسع للاجئ⁽²⁾، ما يخلق حالة "يا نصيب لجوء"، أي أن يُعدّ الشخص لاجئاً بموجب قانون دولة ما، وليس لاجئاً بموجب قانون دولة أخرى، وذلك لاختلاف التعريفات بموجب قوانين اللجوء الوطنية، لأن الدول تدير مؤسسة اللجوء. من جهة ثانية، هناك اتفاقية جنيف الخاصة بشؤون اللاجئين لعام 1951، وقد اعتمدت بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت ملابس المتفاوضين ما تزال مضرجة بالدماء، واستبعدت الحرب بحد ذاتها كسبب من أسباب منح اللجوء، أي أن صفة "المدني" في حالة الحرب، على الرغم من الخوف العام الذي يشعر به كل مدني، لا تؤهل بالضرورة لاكتساب وضع "لاجئ"، ما لم يتصل خوفه بأحد الأسباب الخمسة المحددة في الاتفاقية، أي "الخوف المبرر من التعرّض للاضطهاد، لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو

(2) عرفت اتفاقية اللاجئين لعام 1951 (المادة 1/2 ف 2) اللاجئ بأنه "كل شخص يوجد، نتيجة أحداث وقعت قبل 1 كانون الثاني/يناير 1951، بسبب خوف له ما يبرره من التعرّض للاضطهاد، بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد، بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق نتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد، بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد". وقد أزال بروتوكول 1967 الملحق باتفاقية اللاجئين (القيد الزمني والجغرافي) للاتفاقية. وتبنت الاتفاقية الأفريقية لعام 1969 تعريفاً موسعاً للاجئ (المادة 1/1 الفقرة 2)، ونصت على: "ينطبق مصطلح اللاجئ على كل شخص يجد نفسه مضطراً، بسبب عدوان أو احتلال خارجي، أو سيطرة أجنبية، أو بسبب أحداث تهدد بشكل خطير الأمن العام، في جزء من بلد منشئه الأصلي، أو من البلد الذي يحمل جنسيته، أو في أراضي أي منهما بالكامل، إلى أن يترك محل إقامته المعتادة، ليهرب من ملجأ له، في مكان آخر خارج بلد منشئه الأصلي، أو البلد الذي يحمل جنسيته". وتبنى إعلان قرطاجية لعام 1984 تعريفاً موسعاً شمل إضافة إلى معايير اتفاقية 1951 "الأشخاص الذين فروا من بلدهم بسبب تهديد حياتهم أو أمنهم أو حريتهم بالعنف الممنع أو العدوان الأجنبي أو النزاع الداخلي أو الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان، أو غير ذلك من الظروف التي تُخل بالنظام العام بشكل خطير".

الراهنه والمتداولة في الساحة الدولية، لكونها تُثير إشكاليات تتجاوزها معايير الطوعية والأمان والكرامة، خصوصاً في إطار المباحثات الجارية بين الدول المضيفة للاجئين السوريين، والسلطات السورية الجديدة، في ما يتعلق بمدى قدرة الدولة على استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين العائدين، ما يقتضي التحليل القانوني والموضوعي، لبيان تأثير الأوضاع السورية الحالية وأوضاع بلدان اللجوء في استيفاء المعايير الدولية، التي تُشكل شروطاً مسبقة لا غنى عنها لتحقيق العودة الدائمة، واستعادة رابطة المواطنة بين الفرد والدولة، ذلك أن حالة التدفق الجماعي، عبر الحدود الوطنية، تمثل انهياراً للعقد الاجتماعي، بالمعنى السياسي. أما أهداف البحث الرئيسة فهي:

- تأصيل معايير العودة، وفق القانون الدولي للاجئين.
- بيان أوجه القصور في أنظمة الحماية الوطنية والدولية للاجئين، وتأثيرها في سياسات الدول المضيفة.
- توسيع النطاق التطبيقي للبحث، من مجرد العودة إلى بدائل الحلول الدائمة المتاحة.
- تقديم رؤية شاملة تعكس مدى تطبيق المعايير الدولية في حالة اللجوء السوري.
- توضيح التحديات القانونية والاقتصادية التي تواجه إعادة إدماج اللاجئين السوريين العائدين.
- تقديم توصيات قانونية عند اعتماد أنظمة لجوء وطنية، ولا سيما مع النقص الكبير في التقنيين، في مجال اللجوء في المنطقة العربية، فضلاً عن بيان مخاطر العودة القسرية المبكرة، وما يترتب عليها من تكرار لأزمات اللجوء.

السامي لشؤون اللاجئين عن أزمة التهجير القسري في سورية⁽³⁾، بالقول: "لقد أصبحت سورية مأساة هذا القرن الكبرى، بوصفها كارثة إنسانية معيبة، مع ما واكها من معاناة وعمليات تهجير، لا يوازيها شيء من هذا القبيل في التاريخ الحديث"، لوجود 6.3 مليون لاجئ في الخارج و7.2 مليون نازح في الداخل⁽⁴⁾. وتشير تقديرات المفوضية إلى عودة نحو 1.5 مليون لاجئ إلى سورية، منذ سقوط النظام في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024 حتى آذار/مارس 2026⁽⁵⁾.

نظراً لوجود ممارسات مختلفة من طرف دول اللجوء في تطبيق المعايير الدولية لعودة اللاجئين السوريين، نتيجة استغلال بعض الثغرات في نظام الحماية الدولية والوطنية للاجئين، وتسييسه لأهداف داخلية وخارجية في بعض هذه الدول، يطرح البحث تساؤلاً محورياً: ما مدى التزام دول اللجوء بتطبيق المعايير الدولية الأساسية، التي يتضمنها القانون الدولي، على عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم؟ تتفرع عن هذا السؤال تساؤلات من قبيل: ما المقصود بالعودة الطوعية والأمن والكرامة في نظام حماية اللاجئين؟ هل تنطبق هذه المعايير على عودة اللاجئين السوريين؟ ما الأسباب القانونية والسياسية لتحاييل الدول المضيفة على هذه المعايير؟ ما أسباب صمت اتفاقية اللاجئين لعام 1951 عن معالجة الحلول الدائمة للاجئين؟ ما تأثير ذلك في سياسات الدول المضيفة؟ ما سبل تعزيز العودة الطوعية الآمنة الكريمة الدائمة للاجئين السوريين؟ تقتضي طبيعة البحث استخدام المنهج التحليلي والمقارن، عبر تناول الاتفاقيات الدولية، والقرارات السياسية، والتقارير والإحصاءات ذات الصلة، لبيان الثغرات القانونية من جهة، وتحليل سياسات الدول المضيفة من جهة أخرى، ثم المقارنة بينها، بغية دراسة حالة عودة اللاجئين السوريين، واستخلاص الحلول المتاحة أمامهم، وبيان مدى التزام الدول المضيفة بالمعايير الدولية، فضلاً عن استكشاف الدوافع الكامنة وراء محاولات الالتفاف على التزاماتها. وتُعد قضية عودة اللاجئين السوريين من أبرز القضايا

(3) "إخفاق دولي: أزمة اللاجئين السوريين"، منظمة العفو الدولية (13 كانون الأول/ ديسمبر 2013) شوهده في 2026/06/01: <https://acr.ps/hBxWA4A>

(4) "Trend of Registered Syrian Refugees", Syria Regional Refugee Response, accessed on (01/06/2026), at: <https://acr.ps/hBxWA17>

(5) Ibid.

أولاً. الإطار التاريخي للحلول الدائمة للاجئين

الأخرى وتغييرها، وفق الأهداف السياسية والاقتصادية والأيدولوجية للدول المتصارعة على الساحة الدولية⁽¹⁰⁾. لذلك، يقتضي فهم الحلول الدائمة تتبع مسار خيارات الحلول منذ بداية القرن العشرين، مروراً باندلاع الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى نشوب الحرب الباردة حتى انتهائها، ليتضح جلياً أن نشوء الدول الجديدة كان أشبه بـ "عملية توليد للاجئين"⁽¹¹⁾. في ظل عصبة الأمم، خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، توجهت الحلول نحو مصالح الدول، لا نحو مصالح اللاجئين أنفسهم، واستمرت الحلول التي تركز على معالجة المشكلات الخاصة بالدول، في ظل إدارة الأمم المتحدة للإغاثة والتأهيل (UNRRA) أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها مباشرة⁽¹²⁾. ولم تسع الدول لتقنين الالتزام بتأمين الحلول الدائمة للاجئين، ولم يكن لديها نيات لتنظيم تلك الحلول⁽¹³⁾ التي خضعت تماماً للسياق التاريخي والسياسي، بيد أنها ركزت آنذاك على إعادة التوطين في بلد ثالث، لتخفيف الأعباء عن بلدان اللجوء، في ظل تعذر العودة إلى الوطن، ورفض الدول المضيفة منح الجنسية للاجئين. وقد عكست هذه الحلول صورة التفضيلات السياسية آنذاك. لقد اعتمدت الدول، بين الحربين العالميتين، نهجاً مخصصاً لكل فئة من اللاجئين على حدة⁽¹⁴⁾، بغية تحديد نطاق التزامها بشأن فئات حصرية، بعيداً من فرض أي التزامات عامة بشأن مجموعات غير معروفة، وأعداد غير محددة للاجئين⁽¹⁵⁾.

إن مصطلح الحلول الدائمة غير معرّف بشكل واضح وصرّح، في اتفاقية جنيف الخاصة باللاجئين لعام 1951، ولا في النظام الأساسي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ولكن أزمات اللجوء تُحلّ عادةً من خلال العودة إلى الوطن، أو تحقيق الاندماج، أو إعادة التوطين. يُشكّل الوصول إلى الحلول الدائمة جوهر معالجة أزمات اللجوء، ويُعدّ أحد الشواغل الرئيسة التي تُقلق كل لاجئ، وقد تولت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، عند تأسيسها، مهمة البحث عن حلول دائمة لمشكلة اللاجئين⁽⁶⁾. ونظراً لكون اتفاقية 1951 لا تُعالج الحلول الدائمة، أوكلت مهمة إيجاد الحلول إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، عبر تسهيل العودة الطوعية إلى الوطن، أو استيعاب اللاجئين ضمن مجتمعات وطنية جديدة⁽⁷⁾. في هذا الصدد، يشار إلى اتفاقية اللاجئين لعام 1951 التي صممت عن إيجاد الحلول الدائمة، ودعمت ضمناً الاندماج في بلد اللجوء، لمعالجة مشكلة اللاجئين التي كانت أوروبية آنذاك⁽⁸⁾. ثمة غموضٌ يحيط بأهداف البحث عن حلول دائمة للاجئين، نظراً لغياب ما يُشكّل حلاً فعلياً واضحاً لمشكلة اللجوء، وتثار هنا مسائل عدة: هل ينبغي السعي لحلول دائمة تعزيز أعمال حقوق اللاجئين، أم للمشاركة في بناء السلام، أم دفع عجلة الاقتصاد والتنمية⁽⁹⁾؟ هل يتمثل الهدف الرئيس للحلول الدائمة بمراعاة حقوق ومصالح اللاجئين، أم حقوق الدول المضيفة والمانحة ومصالحها، أم بتحقيق تسوية بينهما؟

إن التركيز الأحادي الجانب، والتعامل المنعزل مع الحلول، من شأنهما أن يُفضيا إلى نتيجة مفادها أنّ التقدم المحرز في أحد الحلول يترتب عليه تقويض الحلول الممكنة

(10) M. Gottwald, "Back to the Future: The Concept of Comprehensive Solutions," *Refugee Survey Quarterly*, vol. 31 no. 3 (October 2012), p. 116.

(11) L. Bankol, K. Nowak and P. Gatrell, what is Refugee History Now?," *Journal of Global History*, vol. 17 no. 1 (2022), p. 8.

(12) M. Bradley and others, "Whither the Refugees? International Organizations and Solutions to Displacement (1921-1960)," *Refugee survey Quarterly*, vol. 41 no. 2 (June 2022), p. 174.

(13) G. S. Goodwin- Gill, "A Short History of International Refugee Law: The Early Years," in *Oxford Handbook of International Refugee Law* (Oxford: Oxford University Press, 2020), p. 2.

(14) نجم عن الثورة البلشفية في روسيا عام 1917: نحو مليون لاجئ، 70 ألفاً في فرنسا، 75 ألفاً في الصين، 135 ألفاً في البلقان، 175 ألفاً في بولندا، 240 ألفاً في ألمانيا. بين عامي 1930 و1937 في أثناء الحكم الستاليني، لجأ مليون و200 ألف آخرون، وحين استلم هتلر السلطة عام 1933، لجأ 65 ألفاً من نخب ألمانيا. في السياسة والفكر، إلى الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية. تبع ذلك لجوء اليهود الألمان. وخلال الفترة ذاهباً ترتب على الحرب الأهلية الإسبانية 300 ألف لاجئ من الجمهوريين عند الحدود الفرنسية. انظر: مجموعة مؤلفين، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في البلدان العربية: خمسون سنة من العمل الإنساني (تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2001)، ص 47.

(15) Goodwin-Gill, "International Refugee law- yesterday. Today. but Tomorrow?" *The Future of Refugee Law*, Conference in London University

(6) "A guide to international refugee protection and building state asylum systems," Inter-Parliamentary Union **UNHCR**, no. 27 (2017), accessed on (15/05/2026), at: <https://acr.ps/hBxWzXE>

(7) V. Chetail, "Voluntary Repatriation in Public International Law: Concepts and Contents," *Refugee Survey Quarterly*, vol. 23 no. 3 (October 2004), p. 12.

(8) M. Zeick, "Voluntary Repatriation: Paradigm, Pitfalls, Progress," *Refugee Survey Quarterly*, vol. 23 no. 3 (October 2004), p.34.

(9) M. Bradley, "Resolving Refugee Situation: Seeking Solutions Worthy of the Name," *Centre for International Governance Innovation*, WRC Research Paper no. 9 (06/03/2019), p. 2.

إعادة التوطين النشاط الأساسي للمنظمة⁽²²⁾، وبحلول عام 1951، أعادت توطين نحو مليون لاجئ، في حين عملت على إعادة 73000 لاجئ فقط⁽²³⁾. من الأمثلة على أنشطة هذه المنظمة، برنامج إعادة التوطين في أستراليا عام 1947، إذ أبرمت الحكومة اتفاقاً معها لقبول 4000 لاجئ، مع السعي لزيادة أعداد اللاجئين المقبولين إلى 12000 بحلول عام 1948، نظراً لحاجة أستراليا الماسة إلى اليد العاملة آنذاك⁽²⁴⁾، وقد استطاعت تأمينها بأثمان زهيدة، في سنوات ما بعد الحرب⁽²⁵⁾. ظلّ في القارة الأوروبية حوالى 400000 لاجئ، وتعرّض إيجاد حل دائم لهم من طرف المنظمة⁽²⁶⁾، ما اقتضى استمرار وجود وكالة دولية متخصصة في شؤون اللاجئين⁽²⁷⁾. لقد برز القلق حول وضع اللاجئين المتبقين، وقد وُصفوا بـ "الحالات المتبقية"، وهم أشخاص لديهم أوضاع صحية عقلية وجسدية، ما جعل دول إعادة التوطين غير راغبة في استقبالهم، فتوجّهت الحلول المقترحة نحو دعوة دول إعادة التوطين إلى قبولهم وإدماجهم محلياً، وقد أدت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) دوراً أساسياً في هذا الحل⁽²⁸⁾، معتمدة الاندماج المحلي كحل ثالث للاجئين، وأرسته كحل عملي للذين رفضت الدول إعادة توطينهم، لأسباب تتعلق بالعمر أو المرض أو العرق أو الإعاقة، ولم تنجح المفوضية تماماً في تجاوز هذه المشكلة، لكنها حاولت تخفيفها بقدر الإمكان، عبر جعل الاندماج المحلي خياراً متاحاً وقابلاً للتطبيق⁽²⁹⁾. لقد نصّ

شكّلت مخططات إعادة التوطين سابقة، برعاية عُصبة الأمم، المسار الرئيس لحل أزمات اللجوء، مستهدفة دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المضيفة، حيث كان اللاجئين يعملون تحت رعاية الحكومات في مشاريع زراعية، وأشغال عامة منظمة، من مثل تشييد الطرق وتجفيف المستنقعات، مؤمنةً بذلك اليد العاملة اللازمة لتحقيق تنمية⁽¹⁶⁾. وأثناء الحرب العالمية الثانية، أنشأت إدارة الأمم المتحدة للإغاثة والتأهيل، وقد تركّز عملها على عمليات العودة وعدّها حلاً رئيساً لأزمة اللجوء⁽¹⁷⁾، لكنها لم تكن مفوّضة بالتعامل مع اللاجئين غير الراغبين في العودة⁽¹⁸⁾. في نهايات عام 1945، تمكنت هذه الإدارة من إعادة نحو 7 ملايين لاجئ إلى أوطانهم. وقد تم الوصول إلى هذا "الحل"، في كثير من الأحيان، بالضغط والتهديد، وتمثلت وجهة النظر بأنه من خلال العودة إلى الوطن يمكن تحويل اللاجئين من "أفواه عديمة الفائدة" إلى فواعل مؤثرة من شأنها المشاركة الفاعلة في إعادة إعمار بلادها. وبعد ما حققت هذه الإدارة من عمليات إعادة سريعة في بدايات نشوئها، انخفضت معدلات العودة تدريجياً، نتيجة معارضة اللاجئين لإعادة القسرية إلى الدول الواقعة تحت السيطرة السوفياتية، ولم يكن يدخل ضمن اختصاصها إعادة توطين اللاجئين⁽¹⁹⁾.

خلفت المنظمة الدولية للاجئين (IRO) إدارة الأمم المتحدة للإغاثة والتأهيل عام 1946، كوكالة متخصصة مرتبطة بالأمم المتحدة، مع الأخذ في الحسبان أنها كانت ذات سمة مؤقتة⁽²⁰⁾. فاستهدفت إعادة توطين من كان لديه اعتراضات سليمة على العودة إلى الوطن، بسبب الاضطهاد أو الخوف من التعرّض للاضطهاد القائم على العرق أو الدين أو الجنسية أو الرأي السياسي⁽²¹⁾. من ثم، شكّل حل

(29/06/2016)، p.3.

(16) E. Easton-Calabria, "From Bottom-up to Top-down: The Pre-history of Refugee Livelihoods Assistance from 1919 to 1979," *Journal of Refugee Studies*, vol. 28 no. 3 (September 2015), p. 417.

(17) Bradley and others, p. 174.

(18) Goodwin-Gill, p. 30.

(19) Bradley and others, p. 176.

(20) أيمن البلسة، الحماية الدولية لطالبي اللجوء (القاهرة: دار النهضة العربية، 2004)، ص 50-49.

(21) أحمد الرشدي، الحماية الدولية للاجئين (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية،

(1996)، ص 134.

(22) P. Sekowski, "Activity of the International Community in Europe after the Second World War within the Scope of the International Refugee Organization as a Model of the Aid Action Towards Refugees," *Securitologia*, vol. 1 no. 25 (2017), p. 138.

(23) K. Long, "Refugee, Repatriation and Liberal Citizenship," *History of European Ideas*, vol. 37 no. 2 (2011), p. 240.

(24) Markus and Rutland, "A Wholly Unwarranted Penalization: The International Refugee Organization and the Funding of the Post War Jewish Immigration to Australia," *Australian Jewish Historical Society Journal*, no. 26 no. 3 (2023), p. 249.

(25) Ibid, p. 300.

(26) إبراهيم عبد ربه إبراهيم، حماية اللاجئين في فترات النزاعات المسلحة: دراسة نظرية تطبيقية (القاهرة: مركز الدراسات العربية، 2021)، ص 291.

(27) سامر هيثم حدادين، حماية طالب اللجوء: مبدأ عدم الإعادة القسرية في القانون الدولي العام (القاهرة: دار النهضة العربية، 2018)، ص 86.

(28) Bradley and others, p. 180.

(29) Ibid, p. 191.

من الاتفاقية الأفريقية لعام 1969 صراحةً على "وجوب احترام الطابع الإرادي لإعادة أي شخص إلى وطنه، وعدم جواز إعادته دون إرادته، إضافةً إلى عدم تعريض اللاجئين العائدين، بمحض إرادتهم، إلى وطنهم للعقاب بسبب تركهم له". كما نصت المادة (12) من إعلان قرطاجنة بشأن اللاجئين لعام 1984 على "الطبيعة الطوعية لعودة اللاجئين إلى أوطانهم، في ظل أوضاع تتسم بالأمان، مع إيلاء الأفضلية لعودة اللاجئين إلى مكان إقامته المعتاد في بلد المنشأ". في هذا الصدد، يكرس القانون الدولي لحقوق الإنسان حق كل شخص في العودة إلى بلده، عبر أساس قانوني واسع النطاق، من شأنه أن ينطبق على اللاجئين⁽³³⁾، فاللاجئ إنسان، قبل أن يكون لاجئاً، وتنطبق عليه الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. من جهة أخرى، يُرسي التعليق العام (22/د-49) لعام 1996، الصادر عن لجنة القضاء على التمييز العنصري، إطاراً متكاملًا لمعايير العودة الطوعية إلى الوطن كحل دائم لمشكلات اللاجئين⁽³⁴⁾. وقد أكدت اللجنة التنفيذية لمفوضية اللاجئين⁽³⁵⁾، في استنتاجها الأول المتعلق بالعودة الطوعية عام 1980، ضرورة احترام الطابع الطوعي للعودة⁽³⁶⁾، واستمرت في تأكيد مبدأ الطوعية في العديد من

النظام الأساسي للمفوضية على أن يكون عمل المفوض السامي ذا طابع إنساني واجتماعي، أي غير سياسي، مستهدفاً الحماية الدولية للاجئين، وإيجاد الحلول الدائمة لمشكلاتهم⁽³⁰⁾. فدعمت المفوضية ثالث الحلول الدائمة للاجئين، من خلال السعي نحو هدف تمكين اللاجئين من العودة الطوعية، أو اندماجهم في الدول المضيفة، أو إعادة توطينهم في دولة ثالثة.

استناداً إلى ما سبق، يتبين لنا من خلال تتبع المسارات الموجهة للحلول الدائمة لأزمات اللاجئين، غياب الاتساق في ممارسات الدول، فيما يتعلق باعتماد الحلول، نتيجة تأرجح موازين الحلول، تبعاً للمصالح السياسية والاعتبارات الاقتصادية، خلال النصف الأول من القرن العشرين، من قبيل الحاجة إلى الأيدي العاملة، فضلاً عن احتدام التنافس الأيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي خلال الحرب الباردة. في نهاية المطاف، كرّست ثلاثة حلول دائمة لأزمات اللجوء، من دون تراتبية هرمية، أي لا يعلو حلّ على آخر. بيد أن التفضيلات المصلحية المحلية للدول تعيد تشكيل أولوية الحلول، فتصور حلّاً معيناً على أنه الحلّ الأمثل والأفضل لأزمة لجوء معينة، مستفيدةً من فجوات بنوية متأصلة في هيكل نظام حماية اللاجئين.

ثانياً. مضمون الحلول الدائمة للاجئين

تكمن أهم الحلول الدائمة لأوضاع اللاجئين، وفقاً لأحكام القانون الدولي للاجئين، في العودة إلى الوطن الأم كحل دائم، والاندماج في بلد اللجوء، وإعادة التوطين في بلد ثالث.

العودة إلى الوطن كحلّ دائم

العودة الطوعية منصوب عليها مباشرةً في المادة (33) المتعلقة بـ "مبدأ عدم الرد"⁽³¹⁾، وتُعدّ العودة غير الطوعية بمنزلة الإعادة القسرية⁽³²⁾. علاوةً على ذلك، نصّت المادة (5)

Policy and practice on refugee repatriation," UNHCR (September 2013), p. 3.

(33) M. Bradley, "Realizing the Right of Return: Refugees Roles in Localizing Norms and Socializing," UNHCR (Geopolitics), vol. 28 no. 3 (2023), p. 4.

تنص الفقرة (2) من المادة (13) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على "حق كل فرد بمغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده والعودة إليه". وتنص المادة (12) الفقرتان (2)، (4) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 على "حق كل فرد بمغادرة أي بلد بحرية، بما في ذلك بلده، وأنه لا يجوز حرمان أحد تعسفاً من حق الدخول إلى بلده". وتنص المادة (10) الفقرة (2) من اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 على "احترام حق الطفل والديه في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده الأصلي، ودخولهم إليه". تنص المادة 5 (د2) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1965 على ضمان "حق كل إنسان، دون تمييز لأسباب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني، في المساواة أمام القانون لا سيما ممارسة الحقوق المدنية من قبيل الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلد المنشأ والعودة إليه".

(34) الجمعية العامة للأمم المتحدة/ الوثائق الرسمية: الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم (18)، الوثيقة (A/51/18)، ص 146. أكد التعليق العام رقم 22 (د-49) لعام 1996 على حق اللاجئين في العودة الحرة إلى دولة المنشأ، وفي ظل ظروف تتسم بالأمان، مع التزام الدول بكفالة الطابع الطوعي للعودة، إضافةً إلى ضمان استعادة ما فقدوه من ممتلكات نتيجة النزاع، وأن يحصلوا على تعويض عادل، في حال تعثر الاسترداد، إضافةً إلى المساهمة في الشأن العام للدولة.

(35) أحدثت الجمعية العامة للأمم المتحدة اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي عام 1957، بموجب القرار رقم XII/1166، وتتكون من ممثلي الدول الأكثر اهتماماً بمشكلات اللاجئين. تجتمع سنوياً في المقر الرئيس للمفوضية، وكلما دعت الحاجة، ويمكن لممثلي الدول غير الأعضاء، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، المشاركة في دوراتها بصفة مراقبين. وهي تمارس المهام التالية: تحديد الخطوط التوجيهية لأنشطة المفوضية، الموافقة على البرنامج السنوي وميزانيته، وتقوم بوظيفة استشارية. يُنظر: مجموعة مؤلفين، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في البلدان العربية (مرجع سابق)، ص 81.

(36) "Voluntary Repatriation: Conclusion no. 18 (XXXI)," adopted by the Executive committee of the High Commissioner Program UNHCR (16/10/1980).

(30) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في البلدان العربية، مرجع سابق، ص 42-43.

(31) المادة (33) من اتفاقية اللاجئين لعام 1951.

(32) K. Long, "Back where you once belonged: A Historical Review of UNHCR

استنتاجاتها اللاحقة⁽³⁷⁾.الآخر ويؤمن بها⁽⁴¹⁾.

الاندماج في البلد المضيف كحل دائم

يتبين لنا، من خلال تحليل أبعاد الاندماج، أن البعد القانوني يُعدّ محوريًا في تحقيق التقدّم المحرز للأبعاد الاقتصادية والثقافية، فغياب الإقامة القانونية المستقرة، لبقاء اللاجئين على إقليم الدولة المضيف، يُعرقل انخراطه في سوق العمل ومساهمته في اقتصاد البلد المضيف، ويمنع تمكنه من إعالة نفسه واعتماده عليها، بدلاً من الاعتماد على المساعدات الإنسانية. يضاف إلى ذلك أن خروج اللاجئين إلى سوق العمل يمكنه من التعرف إلى ثقافة المجتمع المضيف، وبناء علاقات وروابط اجتماعية تعزز الاندماج وتقوي اللغة، في حال كانت لغة دولة اللجوء مختلفة عن دولة منشأ اللاجئين. مع الأخذ في الحسبان الصعوبات التي قد يعانها اللاجئين في تحقيق الاندماج الاقتصادي في البلد المضيف، ولا سيما في ظل تحديات الأزمات الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة، وتنامي كراهية الأجانب. الأمر الذي يقتضي من المجتمع الدولي أن يتبع سياسات تعاونية داعمة للبلدان المضيفة للاجئين، ما يسهم في تقاسم أعباء اللجوء ومسؤولياته، والوصول في النهاية إلى تحسين أوضاع اللاجئين، وتمكينهم من كافة أبعاد الاندماج القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فجميع هذه الأبعاد تتشابك فيما بينها في الواقع العملي.

في هذا الصدد، تشير الإحصائيات، المتعلقة بالاندماج المحلي، إلى أن نسبة اللاجئين الذين يحصلون على جنسية الدولة المضيفة تقل عن 1 % في الدول الجنوبية⁽⁴²⁾، التي يحصل فيها الاندماج المحلي بشكلٍ مائعٍ للغاية، وتعرقل بعض الدول الاندماج المحلي للاجئين، وتعوق اعتمادهم على أنفسهم، استنادًا إلى جملةٍ من الاعتبارات السياسية والعوامل الاقتصادية، بغية دفعهم نحو مغادرة الدولة المضيفة، في أسرع وقتٍ ممكن، حتى لو كانت الأحوال في بلد المنشأ غير آمنة⁽⁴³⁾. يضاف إلى ذلك أن إحجام الشمال عن تقاسم الأعباء مع دول الجنوب دفع الأخيرة إلى الامتناع

أكدت اللجنة التنفيذية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن إتاحة الدول المضيفة للإدماج المحلي تساهم في إيجاد حل دائم للاجئين، في استنتاجها رقم (104) لعام 2005، وهو المتعلق بالاندماج المحلي⁽³⁸⁾. ويدخل الاندماج ضمن إطار القرارات السيادية، نظرًا لغياب أي التزام قانوني دولي به، على الرغم من الإشارة إليه في المادة (34) من اتفاقية اللاجئين لعام 1951 التي نصت على أن "تسهّل الدول المتعاقدة بقدر الإمكان اندماج وتجنس اللاجئين". في هذا الصدد، يفتقر مفهوم "الاندماج المحلي" إلى تعريف رسمي في القانون الدولي للاجئين، على الرغم من تداوله المستمر في سياق اللجوء. ويتفاهم هذا الغموض المحيط بالمفهوم، بسبب الخلط المتكرر بينه وبين مفهوم آخر ذي صلة ولكنه مختلف، وهو "الاستقرار المحلي"⁽³⁹⁾. في الواقع، إن عملية الاندماج مركبة ومعقدة، فهي تنطوي على ثلاثة أبعاد متنوعة، وهي القانونية والاقتصادية والثقافية-الاجتماعية. يقوم البُعد القانوني على منح البلد المضيف للاجئين وضعًا قانونيًا، ما يمكنهم من التمتع التدرجي المستقر بمجموعة واسعة من الحقوق التي توازي تقريبًا حقوق المواطنين، إلى حين اكتساب الجنسية⁽⁴⁰⁾. أما البعد الاقتصادي للإدماج فيقتضي أن يعتمد اللاجئين على نفسه، وأن يُشارك في الاقتصاد الوطني للبلد المضيف بفعالية. ويستدعي البعد الثقافي الاجتماعي، من البلدان المضيفة واللاجئين، قبول تنوع المعتقدات والأعراف والثقافات المتباينة التي يحملها

(37) الاستنتاج رقم 40 لعام 1985، والاستنتاج رقم 41 لعام 1986 (الدورة 37)، والاستنتاج رقم 46 لعام 1987 (الدورة 38)، والاستنتاج رقم 55 لعام 1989 (الدورة 40)، والاستنتاج رقم 62 لعام 1990 (الدورة 41)، والاستنتاج رقم 68 لعام 1992 (الدورة 43)، والاستنتاج رقم 74 لعام 1994 (الدورة 45)، والاستنتاج رقم 79 لعام 1996 (الدورة 47)، والاستنتاج رقم 85 لعام 1998 (الدورة 49)، والاستنتاج رقم 87 لعام 1999 (الدورة 50)، والاستنتاج رقم 89 لعام 2000 (الدورة 51)، والاستنتاج رقم 90 لعام 2001 (الدورة 52). يُنظر: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، "استنتاجات اللجنة التنفيذية: تصنيف حسب الموضوع"، ط3 (أب/ أغسطس 2008)، ص 376-379.

(38) المرجع نفسه، ص 167-168.

(39) J. Crisp, "The Local Integration and Local Settlement of Refugees: A Conceptual and Historical Analysis," **UNHCR/ Working Paper** no. 102, p. 1.

(40) "A guide to international refugee protection...", p. 234.

(41) Ibid.

(42) M. Bradley, "Unresolved and Unresolvable? Tensions in the Refugee Regime," *Ethnic and International Affairs*, vol. 33 no. 1 (2019), p. 51.

(43) Okoli and Igwe, "Application of Durable Solutions to Refugees Plight: A Myth or Reality," *AJLHR*, vol. 6 no. 1 (2022), p. 138.

لا تتوافر إحصاءات رسمية لعدد اللاجئين السوريين المندمجين تمامًا في البلدان المضيفة، نظرًا لاتساع التطبيق العملي لمفهوم الاندماج، والخلط بينه وبين الاستقرار المحلي، ولا يتعلق الأمر بالحصول على جنسية أو إقامة دائمة فحسب، بل يشمل العمل والتعليم والثقافة. لذلك، ينصبّ التركيز على إحصاء أعداد العائدين، ويعدّ ارتفاع معدّل العودة مؤشرًا على انخفاض الاندماج. فعلى سبيل المثال، أفادت وكالة اللجوء التابعة للاتحاد الأوروبي بأن 3% فقط من اللاجئين السوريين يخططون للعودة إلى الوطن في المدى القريب⁽⁴⁷⁾، ما من شأنه أن يُشير إلى معدّل اندماج قانوني واقتصادي أقوى للاجئين السوريين في الدول الأوروبية، نظرًا لوجود قوانين وسياسات حمائية تلتزم مراعاة منظومة حقوق الإنسان الدولية والأوروبية، ما يغيب إلى حد كبير في دول الجوار المضيفة للاجئين، وهي لبنان والأردن وتركيا، حيث تصاعدت معدلات اللاجئين السوريين العائدين منها، وكانت أكبر من نسبة العائدين من دول أوروبية، بصورة واضحة⁽⁴⁸⁾، ما يجعل الاندماج، كحل دائم لأزمات اللجوء، رهن سياسات الدول المضيفة ومصالحها، من دون تأطير قانوني واضح من الممكن التنبؤ به.

إعادة التوطين في بلد ثالث كحلّ دائم

إعادة التوطين تعني نقل اللاجئ من بلد اللجوء الأول إلى دولة أخرى وافقت على قبوله القانوني، ومنحه الإقامة الدائمة، وفرصة اكتساب الجنسية، في نهاية المطاف⁽⁴⁹⁾. في هذا الصدد، صرّح أول مفوض سام لشؤون اللاجئين، في خطاب ألقاه عام 1954 بعد فوز المفوضية بجائزة نوبل للسلام، بأن العودة الطوعية إلى الوطن لم تعد ذات أهمية كبيرة، وأن عمليات إعادة التوطين قد تمت وفقًا

عن إدماج اللاجئين⁽⁴⁴⁾. تجدر الإشارة إلى أن كل عملية اندماج محلي تحمل في طياتها مستويات متباينة من النجاح والإخفاق، تبعًا لتنوع الأبعاد القانونية والاقتصادية والاجتماعية. فمن الممكن أن يندمج اللاجئون، قانونيًا واقتصاديًا، مع تعذر اندماجهم الاجتماعي والثقافي، ومن الممكن أن يحصل العكس، أي أن يندمج اللاجئون اقتصاديًا واجتماعيًا، من دون تحقق الاندماج القانوني. وتشير بعض الدراسات المتعلقة بالاندماج إلى نجاح الاندماج الثقافي للاجئين السوريين في الأردن، بسبب اللغة والثقافة المشتركة، لكن الأبعاد الأخرى -كالبعد القانوني والاقتصادي- عرقلت الاندماج المحلي كحل دائم.

في المقابل بدا الاندماج القانوني للاجئين السوريين في السويد ناجحًا، نظرًا لتوافر مسار قانوني واضح نحو اكتساب الجنسية، في حين اتسم الاندماج الثقافي ضمن المجتمع السويدي بالضعف. وتعرض اللاجئون السوريون في تركيا لصعوبات متعددة في مختلف أبعاد الاندماج، نظرًا لعدم اتباع سياسة عامة واضحة، قانونيًا ولغويًا واقتصاديًا وثقافيًا، لتسهيل اندماج اللاجئين، فبات اكتساب الجنسية امتيازًا، بعيدًا من المعايير القانونية العامة والمجردة⁽⁴⁵⁾. الأمر الذي يبين التعقيد المتأصل في عملية الاندماج، كحل من الحلول الدائمة التقليدية لمشكلات اللاجئين، فالاندماج يتطلب جهودًا ثنائية، من الدولة المضيفة (عبر سياساتها وقوانينها الداعمة لمختلف أبعاد الاندماج)، ومن اللاجئ نفسه (عبر احترام قوانين وثقافة المجتمع المضيف، ومساهمته الفاعلة في دفع عجلة التنمية والاقتصاد). لكن، حينما تصبح سياسات اللجوء خاضعة للتقلب المستمر، وفق المصالح السياسية والاقتصادية للدول، يغدو مدى اندماج اللاجئ، بحكم الأمر الواقع ضمن الدولة المضيفة، فارغًا من مضمونه، نظرًا لكون وضع اللاجئ يبقى مهددًا، في حال عدم وجود آلية قانونية للحصول على الجنسية مستقبلاً⁽⁴⁶⁾.

ration?" *Refugee Survey Quarterly*, vol. 41 no. 2 (April 2022), p. 262-263.

(47) K. Petillo, "RETURNED TO RUBBLE: THE EU'S RECKLESS PUSH TO DEPORT SYRIAN REFUGEES: Prioritizing Politics over Practical Solutions for Syrian Refugee Return is Immoral and Self-defeating for Europe," *Badil* (09/01/2026) accessed on 01/06/2026, at: <https://acr.ps/hBxWAYf>

(48) "Trend of Registered Syrian Refugees..."

(49) "What is Resettlement?" **UNHCR**, accessed on 15/05/2026, at: <https://acr.ps/hBxWAUM>

(44) L. Poggiali, "Solving Refugees Problems or Solving the Problem of Refugees? North/South Relations and the Politics of Repatriation," *Politikon*, vol. 6 no. 2 (2005), p. 55.

(45) M. Ghassaban and others, *A multidimensional Understanding of Syrian Refugees Integration in Jordan, Turkey and Sweden 2021-2022* (Gothenburg: University of Gothenburg, 2023), p. 2.

(46) Hovil and Maple, "Local integration: A durable solution in need of resto-

ترشيحهم لإعادة التوطين⁽⁵⁵⁾.

في الواقع، كثيراً ما تظهر عملية إعادة التوطين مشوبةً باعتباريات سياسية، وتميلُ نحو مراعاة مصالح وتفضيلات الدول، ولا تركز على احتياجات الحماية فحسب، بل تهتم أيضاً باعتباريات متعددة، من قبيل "إمكانية الاندماج" و "التوجهات السياسية"، فعلى سبيل المثال، تركز بولندا على إعادة توطين المسيحيين، في حين تميل رومانيا إلى تفضيل قابلية الاندماج، في حين تذهب ألمانيا نحو الاهتمام بأعمار الشباب والخبرات المهنية والمهارات اللغوية⁽⁵⁶⁾. بذلك، يتبين لنا التباين بين معايير المفوضية ومعايير الدول في إعادة توطين اللاجئين، حيث يترتب إضعاف إعادة التوطين، كحل دائمٍ يمثل استجابة إنسانية، فتتفوق مصالح الدول على احتياجات الحماية للاجئين، وتبقى عملية إعادة التوطين تعاني هشاشةً وتسييساً، ولا سيما مع قلة الدول التي تسهم في هذه العملية، ما يؤدي إلى انخفاض حصص إعادة التوطين، في ظل احتياجات هائلة لملايين اللاجئين. الأمر الذي يجسد فشلاً دولياً في تقاسم أعباء ومسؤوليات اللجوء، ما من شأنه أن يجعل دول اللجوء الأول تدفع اللاجئين نحو العودة إلى بلدانهم، بصرف النظر عن التغيرات الجوهرية الإيجابية في بلد المنشأ، ومن دون مراعاة معايير العودة الطوعية والأمن والكريمة، نظراً لغياب الاتساق في التعاون الدولي بشأن معالجة أزمات اللجوء، فتبدو الحلول الدائمة، من اندماج وإعادة توطين، كأنها مناطق رمادية في نظام حماية اللاجئين.

تجدر الإشارة إلى أن نحو 443000 لاجئ سوري ما يزالون حتى العام الحالي (2026) في حاجةٍ إلى إعادة التوطين، على الرغم من عودة نحو مليون ونصف منهم، ما يجعلهم ثاني أكبر مجموعة بعد اللاجئين الأفغان⁽⁵⁷⁾. عملياً، تؤكد بيانات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن أقل

"للمبادئ الداروينية العكسية (-Reversed Darwinist Principles)"⁽⁵⁰⁾. وقد قصد من توصيف إعادة التوطين، في خمسينيات القرن المنصرم، بالداروينية، لأن الدول كانت تميل نحو اختيار اللاجئين الأقوى من القادرين على العمل والإنتاج، بدلاً من إيلاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً، والأشد حاجةً للحماية، من كبار سنٍ ومرضى وذوي احتياجات خاصة. في حين قصد بـ "العكسية" أن الغاية المرجوة من الحل الإنساني مراعاة الفئات الأضعف في المقام الأول. لكن ما حصل آنذاك هو العكس تماماً، إذ كانت الفئات الأضعف تبقى من دون حل دائم، في حين حصل اللاجئين، من الأعمار الشابة وذوي المهن والكفاءات، على فرص إعادة توطين. بذلك، فإن حلَّ إعادة التوطين الذي كان من المفترض أن يستهدف إنقاذ الأضعف كان عملياً يخدم الأقوى، فوضعت هذه الانتقائية الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية على المحك، في ظل خضوع نظام الحلول الدائمة للمصالح الذاتية والاقتصادية للدول، بدلاً من تكريس كآداة عادلة لحماية اللاجئين المحتاجين أولاً.

عموماً، إن سألنا: هل تلزم الدول الأطراف قانونياً بإعادة التوطين، كحلٍّ دائم للاجئين؟ فإنَّ الردَّ المباشر يكون: لا، فقد صممت اتفاقية اللاجئين لعام 1951 عن معالجة قضية إعادة التوطين⁽⁵¹⁾، باستثناء الإشارة الواردة في المادة (30)⁽⁵²⁾. مع ذلك، لا تفرض هذه المادة التزامات قانونية بشأن إعادة التوطين. من ثم، تبقى عملية إعادة التوطين خاضعة تماماً للسلطة التقديرية للدولة، ما يترتب عليه انخفاض حصص إعادة التوطين، فندسة إعادة توطين اللاجئين بلغت سنوياً 1 % فقط⁽⁵³⁾. في هذا الصدد، ينبغي على اللاجئين استيفاء معايير كل من المفوضية⁽⁵⁴⁾ ودولة إعادة التوطين أيضاً، ليعتم

(50) M. Bradley, "Back to Basics: The Conditions of Just Refugee Return," *Journal of Refugee Studies*, vol. 21 no. 3 (2008), p. 2.

(51) M. Ineli-Ciger, "Is Resettlement Still a Durable Solution? An Analysis in Light of the Proposal for a Regulation Establishing a Union Resettlement Framework," *European Journal of Migration Law*, vol. 24 no. 1, p. 31-32.

(52) وفق المادة 30 من اتفاقية اللاجئين لعام 1951، "تسمح الدول المتعاقدة للاجئين بنقل ما حملوه إلى أرضها من موجوداتٍ إلى بلد آخر سُحِّح لهم بالانتقال إليه بقصد الاستقرار فيه."

(53) de Boer and Zieck, "The Legal Abyss of Discretion in the Resettlement of Refugees: Cherry-picking and the Lack of Due Process in the EU," *International Journal of Refugee Law*, vol. 32 n. 1 (March 2020), p. 1.

(54) تمنح مفوضية اللاجئين الأولوية في الترشيح لإعادة التوطين للاجئين من ضحايا العنف والتعذيب، والنساء والأطفال المعرضين للخطر، والأشخاص المحتاجين إلى الرعاية الصحية، والمفتقرين إلى الحماية القانونية والجسدية، إضافةً إلى اللاجئين الذين ليس لديهم أي فرص

جديدة للوصول إلى حلول دائمة أخرى، نظراً لتعذر العودة الطوعية وغياب الاندماج المحلي. يُنظر:

"A guide to international refugee protection...", p. 238.

(55) دليل القانون الدولي للاجئين: حماية اللاجئين (رقم 2 لعام 2001) (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2008)، ص 78.

(56) de Boer and Zieck, p. 19.

(57) "Projected Global Resettlement Needs 2026," UNHCR, accessed on 01/06/2026, at: <https://acr.ps/hBxWARj>

عامي 1991-1996 نحو 9 ملايين لاجئ⁽⁶³⁾. ومنذ ذلك الوقت حتى اليوم، اعتلى حلّ العودة إلى الوطن قمة هرم الحلول الدائمة.

معيّار العودة الطوعية إلى الوطن

تُعَدّ الطوعية المبدأ المحوري عند مناقشة عودة اللاجئين، ولا سيما مع هيمنة خطاب العودة على حلول الاندماج وإعادة التوطين⁽⁶⁴⁾. وقد يبدو أنّ العودة تتسم بالطوعية، ما دام اللاجئُ قرر العودة ووافق عليها. لكن حقيقة الواقع توجب فحص الأحوال المحيطة بعملية اتخاذ القرار، وقد يكون قرار العودة هو الخيار الوحيد المتاح⁽⁶⁵⁾. يمكن تعريف العودة الطوعية إلى الوطن بأنها العودة إلى بلد المنشأ، استنادًا إلى حرية اللاجئ وقراره الحر، وقد تكون العودة إلى الوطن منظمة أو تلقائية، فتحدث الأولى برعاية مفوضية اللاجئين وحكومات الدول ذات الصلة، وتجرى الأخيرة حين يعود اللاجئين بوسائلهم الخاصة، من دون تدخل مباشر من طرف المفوضية أو الحكومات⁽⁶⁶⁾. في هذا السياق، تعني الطوعية، وفق دليل المفوضية لعام 1996، غياب أي ضغط جسدي أو نفسي أو مادي يدفع اللاجئ نحو العودة إلى الوطن. لذلك، في سبيل اتخاذ قرارات مستنيرة، فإنّ أوضاع بلد المنشأ يجب أن تؤخذ في الحسبان، إضافةً إلى أوضاع بلد اللجوء، بغية إتاحة حرية الاختيار⁽⁶⁷⁾. بالتالي، تنتفي فكرة الطوعية، عند وجود عوامل ضغط وإكراه، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم أمنية، في البلد المضيف. فالقول بأنّ X مُجبر على فعل التصرف Y، يعني أنه ليس لديه بديل، ولم يختر فعله بإرادته الحرة⁽⁶⁸⁾. لذا،

من 3 % من اللاجئين السوريين أعيد توطينهم في بلد ثالث، منذ بداية أزمة اللجوء⁽⁵⁸⁾. وبذلك، تتضح الفجوة الهائلة بين الاحتياجات العملية، والحصص المتاحة لإعادة التوطين، ما يقوّض بدوره فاعليّة إعادة التوطين، كحل دائم وفعال لأمّرات اللجوء، ويعكس غياب الإرادة الدولية الرامية إلى تعزيز تقاسم الأعباء، بطريقة مُلزِمة ومُنصفة وشاملة.

ثالثًا. المعايير الأساسية لعودة اللاجئين إلى بلدهم الأم

كانت المناقشة، حول معايير العودة إلى الوطن، بمنزلة صراعٍ بين المفاهيم الليبرالية والاشتراكية للعلاقة بين المواطنين والدولة⁽⁵⁹⁾. وقد شكّل التركيزُ على العودة تغييرًا جذريًا في بنية المنظومة الدولية للاجئين، وقادت مصالِح الدول هذا التغيير⁽⁶⁰⁾، وهيمنت الخلافات السياسية والأيدولوجية، بين الشرق والغرب، حول طبيعة المواطنة، بشأن حلول مشكلات اللاجئين، ولا سيما ما يتعلق بالعودة إلى الوطن. لقد كانت المواطنة تعني، عند السوفيّات، إذعان المواطنين لممارسة سيادة الدولة، وأنه في حال سماح الدولة بالعودة فإنّ المواطنين الصالحين لن يرفضوا العودة، أما أولئك الذين لم يعودوا، فهم ليسوا بلاجئين بل خونة. لذلك، حين دعم الاتحاد السوفيّاتي حل العودة إلى الوطن، دعمت الولايات المتحدة في الخمسينيات إعادة توطين اللاجئين من الدول الشيوعية. فعُدّ المعسكر الشرقي تأكيدًا الغرب مسألة طوعية العودة تسييسًا مُتعمدًا، لعرقلة العودة في إطار العداء المتنامي بين الغرب والشرق⁽⁶¹⁾. بحلول عام 1951، بات التأكيد على طوعية العودة إلى الوطن معلّمًا بارزًا للنظام الليبرالي الجديد بشأن حقوق الإنسان⁽⁶²⁾. في هذا الصدد، شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة ترويجًا كبيرًا للعودة إلى الوطن، كحل أمثل لأمّرات اللجوء، إذ أعيد بين

(63) K. Long, "Home Alone? A Review of the Relationship between Repatriation, Mobility and Durable Solutions for Refugees," UNHCR (2010), p. 4.

(64) J.V Hansen, "An Analysis of the Requirement for Voluntary Repatriation," *International Journal of Refugee law*, vol. 9 no. 4 (1997), p. 560.

(65) S. Olsaretti, "Freedom, Force and Choice: Against the Rights-Based Definition of Voluntariness," *The Journal of Political Philosophy*, vol. 6, no. 1 (1998), p. 71.

(66) دليل القانون الدولي للاجئين: حماية اللاجئين (رقم 2 لعام 2001)، مرجع سابق، ص 134.

(67) *Voluntary Repatriation: International Protection* (Geneva: UNHCR 1996), p. 10.

(68) Olsaretti, p. 54.

(58) "Refugee Data Finder," UNHCR, accessed on 01/06/2026, at: <https://acr.ps/hBxWANQ>

(59) Long, "Refugee, Repatriation...", p. 238.

(60) L. Stanley, "Repatriation as a Controversial Concept: The Case of Somalia Refugee in Kenya," University of Ottawa (July 2015), p. 9.

(61) Long, *ibid*, p. 239.

(62) *Ibid*, p. 238-239.

كثيراً ما ينجم عن العودة، غير المستندة إلى درجات أمان كافية في بلد المنشأ، تكرار حركة التهجير القسري، نظراً لاحتمالية تجدد اندلاع النزاع، ومثال ذلك اللاجئين الذين عادوا من بنغلادش إلى ميانمار عام 1994 وأُجبروا عام 1996 على الفرار مرة ثانية، بسبب استمرار الاضطهاد⁽⁷⁴⁾. يتعلّق مفهوم العودة الآمنة بالشروط الموضوعية في بلد المنشأ⁽⁷⁵⁾، حيث يمكن تشجيع حركات العودة الطوعية، في إطار دور المفوضية، عندما يبدو أن عودة اللاجئين آمنة، ويُثبت الفحص الدقيق للوضع أنه يفي بمعايير الأمان. ومن الشروط المسبقة الرئيسية، لدعم العودة الطوعية إلى الوطن، التحسّن العام والشامل في بلد المنشأ⁽⁷⁶⁾. وتوضّح المفوضية في دليلها بشأن العودة الطوعية لعام 1996 (مضمون العودة الآمنة) بأنها تنطوي على ضمانات الأمن القانوني كالغفو، والأمن العام كغياب الخوف من الاضطهاد أو العقوبة عند العودة، والأمن الجسدي، من قبيل انتهاء العمليات العدائية وإزالة الألغام، والأمن المادي كالوصول إلى سبل المعيشة والأراضي وغيرها من الممتلكات⁽⁷⁷⁾. لذلك، لا يترتب على العودة الآمنة التنازل عن "مبدأ الطوعية" المتأصل في النظام الدولي لحماية اللاجئين.

معنى العودة الكريمة

يتسم مصطلح "الكرامة الإنسانية" بالغموض، وتشابك فيه التفسيرات القانونية والأخلاقية. وبما أن العودة بأمان وكرامة باتت معياراً أساسياً في القانون الدولي للاجئين، فلا بدّ من أن تناقش الدول والمنظمات الدولية والجهات المدافعة عن اللاجئين هذا المفهوم وتوضّحه⁽⁷⁸⁾، لتطور المفهوم "من خيلاء الشرف إلى عزة المساواة"، وبات ماثلاً في قيمة الاستقلال الذاتي الذي يمنع استغلال أي

قد يختار اللاجئين العودة، في حال غياب الاعتراف بحقوق اللاجئين، واحتجازهم في مخيمات، وتعرّضهم لضغوط وقيود، فيكون قرار العودة، في مثل هذه الحالة، ليس نابغاً من إرادته الحرة⁽⁶⁹⁾.

معايير العودة الآمنة إلى الوطن

يثير تقرير أمان عودة اللاجئين جدلاً كبيراً قد يُحدث تبايناً بين مفوضية اللاجئين والدول المضيفة، نظراً للغموض الذي يحيط بمفهوم العودة الآمنة وميعادها⁽⁷⁰⁾. في الواقع، إن استخدام مفهوم "العودة الآمنة" قد يجسد التفاقاً على "مبدأ الطوعية"، ومثال ذلك أنه في عام 1994 أعيد لاجئو الروهينغا من بنغلادش إلى ميانمار، استناداً إلى مفهوم "العودة الآمنة"، لذا وُجّهت العديد من الانتقادات للمفوضية، لكونها لم تبلغ لاجئ الروهينغا بحقهم في رفض العودة، ولم تقدّم تقييماً موضوعياً دقيقاً شاملاً عن أوضاع حقوق الإنسان في بلادهم⁽⁷¹⁾. فيما يتعلق بالعودة الطوعية، ومبدأ عدم الإعادة القسرية، تجدر الإشارة إلى دور الدول، حيث يمكنها التذرع بالمادة (1/ ج/ 5) الخاصة ببند التوقف أو الانقطاع، الذي يوضّح حالات انتهاء وضع اللاجئين⁽⁷²⁾ بسبب تلاشي الأسباب التي قادت إلى منح اللجوء، ما يعني إجبار اللاجئين على العودة، نظراً لتعدّد الاستمرار في رفض حماية بلد المنشأ. لقد أدى هذا الأمر إلى جدالاتٍ مفادها أن "الأمان" لا "الطوعية" ما يُمثّل النتيجة الطبيعية لمبدأ عدم الإعادة القسرية. وإن كانت مخاطر الاضطهاد قائمة، فمن غير الممكن إعادة اللاجئين قسرياً، لأن هذه العودة غير آمنة لهم، في حين تجوز إعادة اللاجئين، بصرف النظر عن إرادته، إن بَيّن فحص الأوضاع أنها تستوفي معايير السلامة والأمان، ولا حاجة عندئذٍ إلى المطالبة باستمرار التمتع بوضع لاجئ في الدولة المضيفة⁽⁷³⁾.

(74) Ibid.

(75) L. Savelli, "What happens to those who do not repatriate voluntarily? Protection and prospects for the residual caseload of Angolan refugees in Zambia," University of Lund/ Faculty of Law (2003), p. 34.

(76) Voluntary Repatriation, p. 14.

(77) Ibid, p. 11.

(78) M. Bradley, "Return in Dignity: A Neglected Refugee Protection Challenge," Canadian Journal of Development Studies, vol. 28 no. 3-4 (2009), pp. 372-373.

(69) Voluntary Repatriation, p. 10.

(70) Nimar and Cduygu, "The Politics of Return: Exploring the future of Syrian refugee in Jordan, Lebanon and Turkey," Third world Quarterly, vol. 41 no. 2 (October 2019), p. 8.

(71) Stanley, p. 18-19.

(72) دليل القانون الدولي للاجئين، مرجع سابق، ص 125.

(73) Long, "Back where you once belonged," p. 3.

جهة، وحرية الاختيار والاستقلال الذاتي من جهة أخرى. ولا شك بأنه من الصعب أن نضع تعريفًا جامعيًا مانعًا ومستقلًا بمعناه للكرامة، نظرًا للغموض الذي يكتنف ماهيته.

في هذا الصدد، اعترف دليل مفوضية اللاجئين حول العودة الطوعية لعام 1996 بأن مفهوم "الكرامة" يتسم بالغموض، فهو أقل وضوحًا من مفهوم الأمان، واستعان بتعريف القاموس للكرامة بأنها تنطوي على عناصر مركبة من الشرف والاحترام، ما يوجب أن يتمكن اللاجئين من العودة من دون قيود، وأن يستعيدوا حقوقهم بالكامل⁽⁸⁵⁾. ويقرّ الدليل، حول العودة وإعادة الاندماج لعام 2004، بأن إعادة الاندماج تعني قدرة اللاجئين على تأمين الأوضاع السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة للمحافظة على الحياة والكرامة، وأن التمتع العالمي بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمثل الغاية النهائية لإعادة إدماج اللاجئين⁽⁸⁶⁾. بناءً على ما سبق، تتضمن العودة الكريمة نقطتين: الأولى، حرية الاختيار والاستقلال الذاتي، ما بدوره يدعم الطوعية. الثانية، إعمال حقوق الإنسان، ما يتطلب تضافر تعاون المجتمع الدولي لدعم الاستقرار السياسي والاقتصادي، فضلاً عن إعادة الإعمار وترميم النسيج الاجتماعي وبناء السلام، لمنع تكرار اندلاع النزاع وتجدد محنة اللجوء.

رابعاً. تطبيق المعايير الدولية على عودة اللاجئين السوريين

عند تحليل عودة اللاجئين السوريين، استناداً إلى المعايير الدولية الواردة أعلاه، يتبين لنا أن حركة العودة ليست طوعية وآمنة وكريمة بشكلٍ كاملٍ، وبعد سقوط النظام، بدأت دول الجوار اتباع سياسات ضاغطة لدفع اللاجئين للعودة. من تركيا، على سبيل المثال، عاد منذ كانون الأول/ ديسمبر 2024 نحو 600000 لاجئ إلى سورية⁽⁸⁷⁾.

(85) Voluntary Repatriation, p. 11.

(86) Handbook for Repatriation and Reintegration Activities (Geneva: UNHCR, 2004), p. 4-5.

(87) "UNHCR's Salih reaffirms commitment to refugee protection and solutions in Türkiye," UNHCR/Türkiye (01/02/2026) accessed on 01/06/2026, at: <https://acr.ps/hBxWAKn>

إنسان⁽⁷⁹⁾. تعدّ "الكرامة" أكثر عناصر العودة التباساً، مقارنةً بالطوعية والأمان، ولم تُذكر العودة بـ "كرامة" في اتفاقية جنيف الخاصة بشؤون اللاجئين لعام 1951، ولا في النظام الأساسي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين. كذلك، غابت الإشارة إلى "الكرامة" في الاتفاقية الأفريقية لعام 1969 وإعلان قرطاجنة لعام 1984، على الرغم من أنهما أشارا إلى العودة بأمان. لقد ترتب على تنامي اهتمام المفوضية بحلّ العودة إلى الوطن ازديادُ التركيز على أوضاع حقوق الإنسان في بلدان الأصل، بهدف تجنب إثارة حساسية السيادة، من خلال المطالبة بالتحسن الملحوظ لحقوق الإنسان في بلدان المنشأ للاجئين، فتوجّهت المطالبة نحو "العودة بكرامة"⁽⁸⁰⁾. وتفترض مفوضية اللاجئين أن الكرامة تنطوي على احترام حقوق الإنسان لكل فرد⁽⁸¹⁾.

في هذا السياق، ثمة تعريفات محتملة للكرامة في الأدبيات ذات الصلة، وهي: أولاً، من منظور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمكن فهم الكرامة على أنها أساس منظومة حقوق الإنسان، أو علة تمتّع الأفراد بالحقوق، ما يعني تعذر سلب الكرامة أو منجها، لأنها لجميع الأفراد الذين ينتمون إلى الأسرة البشرية. ثانياً، يمكن أن تشير الكرامة إلى مضمون ومحتوى حقوق الإنسان، لذا يكتسبها الإنسان تلقائياً بمجرد إعمال حقوقه⁽⁸²⁾. ثالثاً، تعكس الكرامة في دراسات اللاجئين المفهوم الكانطي⁽⁸³⁾ للاستقلال الذاتي وحرية الاختيار. رابعاً، تُفهم الكرامة أيضاً على أنها ذات خصائص إشكالية مرنة ومتنازع عليها، وهي تستهدف خلق شعور جماعي بالعالمية، بغية مخاطبة ضمير المجتمع الدولي، من دون أسس ميتافيزيقية أو دينية⁽⁸⁴⁾. من ثم، يمكننا القول: إن مفهوم الكرامة يتضمن جميع التفسيرات المذكورة أعلاه، أي أساس حقوق الإنسان ومضمونها من

(79) عادل العوا، من الشرف إلى الكرامة (دمشق: جامعة دمشق، 1973)، ص 8.

(80) Bradley, "Return in Dignity," p. 375.

(81) برنامج تمهيدي حول الحماية (جنيف: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2006)، ص 74.

(82) R. Bewick, "Dignity in Repatriation: What does it Mean for UNHCR?" University of London/ RLI Working Paper no. 63 (August 2022), p. 13.

(83) وفقاً للفيلسوف الألماني إيمانويل كانط (Immanuel Kant)، فإن الاستقلال الذاتي هو مبدأ كرامة الإنسان، وكل طبيعة عاقلة يُنظر: العوا، ص 245. يتعارض المفهوم الكانطي للكرامة مع تفسير الكرامة المتأصلة، كأساس لحقوق الإنسان. ففي الحالة الأخيرة لا يمكن نزع الكرامة. وكانت الغاية من ذلك منع الأيديولوجيات المختلفة من الحط من قدر أي إنسان لا ينتهي إليها.

(84) Bewick, ibid, p. 13.

في الأردن، يواجه اللاجئون السوريون تحديات اقتصادية واجتماعية جسيمة، شأنهم في ذلك شأن نظرائهم في لبنان، ولا سيما محدودية فرص الحصول على المأوى والتعليم والرعاية الصحية والعمل⁽⁹¹⁾. لذلك، ليس من المستغرب أن يعيش نحو 82% من أسر اللاجئين السوريين تحت خط الفقر. وعلى الرغم من عقد اتفاق بين الاتحاد الأوروبي والأردن عام 2016، بهدف تعزيز مشاركة اللاجئين السوريين في سوق العمل، لم تتحقق نقلة نوعية في تحسين أوضاع اللاجئين السوريين، واصطدم التنفيذ بإشكاليات عديدة أفرغته من مضمونه⁽⁹²⁾، فشبه بأنه كالقاء دلو ماء على غابة مستعرة. بحسب بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن، بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية نحو 413000 لاجئ، في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2026⁽⁹³⁾، إذ عاد أكثر من 180000 لاجئ من الأردن إلى سورية⁽⁹⁴⁾. وقد اتّسمت سياسة الأردن بالمرونة، فتبنت تسهيلات عديدة داعمة ومشجعة لعودة اللاجئين، لكن من دون إجبار على الترحيل القسري⁽⁹⁵⁾. مع ذلك، قد يجد اللاجئ نفسه مُجبراً على اختيار العودة، بسبب الضغوط القانونية والاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها في البلد المضيف، وغياب الدعم الحكومي الرامي إلى التمكين، والتحول تدريجياً نحو الاندماج كحل لأزمة اللجوء.

تجدر الإشارة إلى أن الدول العربية غير الموقعة على اتفاقية اللاجئين لا تلتزم توفير الحقوق الواردة في الاتفاقية، إلا في حال ورودها في اتفاقيات أخرى، عبر منظومة حقوق الإنسان، وليس فيها قوانين لجوء وطنية فعالة. وعلى الرغم من نص العديد من الدساتير العربية على مسألة اللجوء، فقد وقفت عند اللجوء السياسي فحسب، وبقي التعامل مع اللاجئين اعتباطياً، وخاضعاً لمصالح وسياسات الدول

وقد بات من الصعب على كثير من اللاجئين السوريين ضمان مستوى معيشي كافٍ، أو البقاء في المدن الكبرى التي تجمّعوا فيها، لارتفاع أسعار إيجارات المنازل في المناطق التي يكثر فيها السوريون، ومنع الأجانب من تسجيل قيود السكن في مناطق معينة، وفرض شروط كثيرة ومكلفة على نظام العمل، حتى صار توفيره أشبه بالمستحيل. من ثم، بات من الصعب على السوريين إعالة أنفسهم، ودفع إيجارات منازلهم، وتعليم أطفالهم، ومعالجة مرضاهم⁽⁸⁸⁾. فدفعهم ذلك نحو العودة، لكونها الحل الوحيد المتاح أمامهم، لا الحلّ النابع عن إرادة حرة وقرار مستنير. لذلك، لا يمكن أن تُعدّ هذه العودة طوعية بالمعنى القانوني. على الرغم من أن الدولة التركية لم تفرض العودة على السوريين قسراً، فإن ذلك ناجم عن ضغط غير مباشر، مع غياب المحفزات وغياب إعادة الإعمار والدعم الاقتصادي، في دولة منشأ لا يمكن تصنيفها، في إطار العودة الطوعية، استناداً للمعايير الدولية.

أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عام 2025، عودة نحو 500000 لاجئ من لبنان إلى سورية، وقد تلقى نحو 50000 منهم الدعم ضمن برنامج العودة الطوعية التابع للمفوضية، في حين عاد 95% منهم بشكل عفوي، وعاد 5% منهم بشكل منظم⁽⁸⁹⁾. عموماً، يعاني اللاجئون السوريون في لبنان تحديات عديدة، ويفتقر قسم منهم إلى تصاريح الإقامة القانونية، فيضطرون إلى العمل بشكل غير قانوني، ويكونون عرضةً للترحيل. يضاف إلى ذلك صعوبة تعليم أبنائهم وتسجيلهم في المدارس، فضلاً عن العنصرية والتهديدات الأمنية. ففي عام 2023، وُثِّقت 1080 حالة اعتقال تعسفي و763 حالة ترحيل قسري، إضافةً إلى تحديات اقتصادية هائلة، ما قاد إلى انخفاض الأجور وقلة فرص العمل، بالتزامن مع توقف المساعدات المالية والغذائية عن عائلات اللاجئين، نظراً لخفض التمويل الدولي⁽⁹⁰⁾.

لدراسات سورية المعاصرة (حرمون سابقاً) (أيار/ مايو 2024).

(91) M. Yahya and others, *Unheard Voices: What Syrian Refugees Need to Return Home* (Beirut: Carnegie Middle East Center, 2018).

(92) Ibid.

(93) "Gov't reviews cash support for voluntary return of Syrian refugees -official," *The Jordan Time* (04/02/2026).

(94) "Salih commends Jordan's support for refugees and urges international backing as needs grow," *UNHCR* in Jordan (03/02/2026) accessed on 01/06/2026 at: <https://acr.ps/hBxWADr>

(95) بكور وخولاني، ص. 9.

(88) سامر بكور وإبراهيم خولاني، "آليات عودة اللاجئين السوريين: حلول واقعية متعددة الأبعاد، بين الأمن والعدالة وإعادة الإعمار"، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة (حزيران/ يونيو، 2025)، ص. 16-17.

(89) "Key findings: UNHCR Facilitated Return Feedback and Post-Distribution Monitoring Survey of Syrian Refugee Returnees," *UNHCR* (10/02/2026) accessed on 15/05/2026 at: <https://acr.ps/hBxWAGU>

(90) "تصعيد أزمة اللاجئين السوريين في لبنان: الدوافع والمآلات"، المركز العربي

على الحماية. ووفقاً لصحيفة، لم يُعترف إلا بنسبة 0.8 % فقط من الحالات في تشرين الأول/ أكتوبر 2025، ومن بين 3134 طلباً حصل شخص واحد على اللجوء بموجب القانون الأساسي، وعشرة أشخاص على صفة لاجئ، وتسعة أشخاص على الحماية الفرعية⁽¹⁰⁰⁾.

على الرغم من الدعم الحكومي لبرامج الدعوة الطوعية، فإن الغالبية العظمى من السوريين لا يريدون العودة في الوقت الراهن، بحسب استطلاع ألماني صادر عن وكالة التوظيف الفدرالية. وقد جاء الاستطلاع بنتيجة مفادها أن 66 % من السوريين يريدون البقاء في ألمانيا⁽¹⁰¹⁾، في حين تستمر دعوات الأحزاب اليمينية الرامية إلى سحب وضع الحماية، تمهيداً لإجراء ترحيل قسري شامل، مسوغاً ذلك بانتهاء الحرب السورية⁽¹⁰²⁾. تتوجه ألمانيا حالياً نحو السعي لإعادة مزيد من السوريين، معلنة احتمال فقدان وضع الحماية، لكل من لا يواجه مخاطر اضطهاد فردية. وتُجسد هذه الخطوة تحولاً في سياسة ألمانيا تجاه اللاجئين السوريين، وتعكس الاستراتيجية العامة للدولة لتشديد قواعد اللجوء. لكن السلطات السورية تقول إن عودة آلاف السوريين في هذا الوقت قد يترتب عليها تفاقم الأزمة الإنسانية، فضلاً عن أن العديد من العائدين سيضطرون إلى العيش في مخيمات، فالبلا ما تزال غير مستعدة بعد⁽¹⁰³⁾.

في الواقع، تشير التقارير إلى أن عمليات العودة المحدودة السابقة قادت إلى مزيد من الضغوط، من مثل ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ارتفاع إيجارات المنازل، وتزايد الطلب على الخدمات الأساسية. وقد شهدت تكاليف السكن في دمشق وحلب ارتفاعاً كبيراً، بعد عودة النازحين واللاجئين. ودفع الدمار في ريف دمشق العديد من العائلات العائدة إلى التوجه نحو العاصمة، فتفاقم الطلب بشكل كبير، إضافةً

المضيفة والمناحة، ودول المنشأ التي تريد استعادة مكانتها ودورها في الساحة الدولية. أما بشأن اللاجئين السوريين في أوروبا، فأعداد العائدين ما تزال ضئيلة، مقارنةً بالعائدين من دول الجوار، من مثل تركيا ولبنان والأردن. لقد بلغ عدد العائدين من ألمانيا 3678 فقط من أصل⁽⁹⁶⁾ 940000. في هذا الصدد، يشجع المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين في ألمانيا العودة الطوعية للاجئين إلى بلدانهم الأصلية⁽⁹⁷⁾ ويغطي نفقاتها، من قبيل تكاليف السفر، ويدفع منحة مالية قدرها 1000 يورو للبالغين و500 يورو للأطفال⁽⁹⁸⁾.

تستضيف ألمانيا أكبر جالية سورية في أوروبا، فقد استقبلت نحو مليون لاجئ، ويتمتع معظمهم بالحماية الفرعية، ومنذ أيلول/ سبتمبر 2025، بدأت الحكومة رفض طلبات اللجوء السورية الجديدة، وأجرت مراجعة لطلبات اللجوء، لتشمل التصاريح القائمة، في عقب التغيير السياسي الذي شهدته سورية، بعد سقوط النظام في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024. لقد أثارت إجراءات سابقة للحكومة الألمانية مخاوف اللاجئين السوريين، ولا سيما الحاصلين على الحماية الفرعية. ففي أيار/ مايو 2025، عملت الحكومة الألمانية على تعليق لمّ الشمل لهذه الفئة لمدة عامين، باستثناء اللاجئين الحاصلين على وضع قانوني كامل (إقامة). وقد جعل هذا القرار آلاف الأسر في وضع يتسم بالقلق وعدم الاستقرار، ودفع بعضهم إلى محاولات السفر إلى سورية، بطرق غير قانونية ومحفوفة بالمخاطر للالتحاق بأسرهم⁽⁹⁹⁾. لذلك، عادت العديد من الأسر السورية بعد سقوط النظام، نظراً لليأس من نجاح إجراءات لم الشمل في ألمانيا. وتسوغ ألمانيا هذه الخطوات عبر تغيير الوضع الأمني في بعض المناطق السورية، التي تعدّها مستقرة، بشكلٍ كافٍ، لإعادة تقييم الحماية أو إلغائها في حالات محددة. لا تعني هذه الإجراءات الترحيل الفوري، بل تقييم كل حالة على حدة، وحالياً لا يحصل أي طالب لجوء سوري جديد تقريباً

(100) Ibid.

(101) "Should I stay or should I go? Syrians in Germany suffer uncertainty from all directions," **Info Migrants** (07/08/2025) accessed on 01/05/2026 at: <https://acr.ps/hBxWApz>

(102) "Germany's CSU Calls for Mass Deportations of Syrians in 2026," **The European Conservative** (02/01/2026) accessed on 01/05/2026 at: <https://acr.ps/hBxWAm6>

(103) "Germany moves to return more Syrians, but Damascus says the country is not yet ready," **Info Migrants** (16/02/2026) accessed on 01/05/2026 at: <https://acr.ps/hBxWaiD>

(96) "Amid anti-migrant sentiment, Germany trumpets voluntary repatriation scheme," **CGTN** (11/02/2026) accessed on 01/06/2026 at: <https://acr.ps/hBxWazY>

(97) "Between Safety and Deportation: What Berlin Wants from Syrians," **People Want** (December 2025) accessed on 01/06/2026 at: <https://acr.ps/hBxWAwv>

(98) "Deutlich mehr Geflüchtete nutzen staatliches Rückkehrprogramm - Syrer weit vorne," **STERN** (02/02/2026) accessed on 10/06/2026 at: <https://acr.ps/hBxWai2>

(99) "Between Safety and Deportation".

أن تتبعها سلسلة من التدابير الرامية إلى معالجة الفجوات المحيطة بتأمين العودة، كي لا يعود اللاجئ ويصبح نازحاً داخلياً، لأسباب من قبيل إعادة الإعمار وبناء المؤسسات وتأمين فرص العمل وإرساء الأمن، بغية إعادة إدماجهم وتحقيق مشاركتهم الفاعلة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. يعني هذا أن سورية ما تزال تفتقر إلى القدرة على استيعاب عودة ملايين اللاجئين، الأمر الذي يقتضي التعاون الدولي لدعم تهيئة بيئة مستعدة لاستقبال العائدين، ما بدوره يتطلب هندسة مسار متكامل ذي أبعاد سياسية وقانونية واقتصادية واجتماعية. إن المجتمع السوري يعاني حالة انقسام عميق، بعد سنواتٍ من العزلة والصراع، وبعدم تنامي خطاب الكراهية وغابت الثقة المتبادلة، الأمر الذي يستدعي العمل على إعادة إعمار اجتماعي، لرأب الصدع الثقافي، وبناء هوية وطنية جامعة، تمهيداً لبناء مستقبل حضاري، يسوده السلام والازدهار السياسي والقانوني والاقتصادي والاجتماعي، مع تأكيد أهمية مسار العدالة الانتقالية.

من جانب آخر، يكشف التحليل القانوني للنظام الدولي لحماية اللاجئين العديد من أوجه القصور التي تتطلب المعالجة، بغية ردم الفجوات المحيطة باتفاقية اللاجئين، من قبيل الصمت عن مسألة الحلول الدائمة، الأمر الذي ترتب عليه تسييس ملفات اللجوء، وتفوق مصالح الدول على حقوق اللاجئين، ولا سيما مع غياب آلية للمساءلة، في حال انتهاك القواعد والمبادئ الدولية، كمبدأ عدم الإعادة القسرية الذي بات عرفاً دولياً، وتنبثق منه مباشرة العودة الطوعية. وتستمر محاولات دول للالتفاف على مبدأ الطوعية، من خلال وقف وضع اللاجئ، بالاستناد إلى تقييمات عامة غير دقيقة لواقع بلدان المنشأ وحسابها أمانة، أو من خلال خلق بيئة طاردة للاجئين، عبر التقييد عليهم وحرمانهم من حقوقهم الأساسية، ودفعهم إلى العودة القسرية تحت مظلة الطوعية. يضاف إلى ذلك التوجّه نحو اعتماد مفهوم "الدولة الثالثة الآمنة"، لتصدير طلبات اللجوء نحو الخارج، كالاتفاق الذي حاولت بريطانيا عقده مع رواندا عام 2022⁽¹⁰⁶⁾، فأثبت القضاء البريطاني عدم

إلى كثير من الحالات المؤلمة لعائلات عادت لتنصب خيامها بجوار أنقاض منازلها، في مشهدٍ مؤداه فقدان الأمل بأحوال معيشية لائقة⁽¹⁰⁴⁾. وتشير بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى وفاة 220 مدنيًا، من بينهم 41 طفلاً، في أوائل عام 2025 وحده، نتيجةً لمخلفات الذخائر العنقودية والألغام الأرضية. وتُبين هذه الوقائع أن عنف الماضي ما يزال حتى الآن يُنتج انعدامًا للأمن، ويُنشئ هزيمة جغرافية في درجات الأمن، ما يلقي بظلاله على أنماط العودة، ويكرس عدم المساواة بين من يمكنهم العودة إلى أماكن آمنة والذين ما يزالون معرّضين لمخاطر مستمرة، فضلاً عن أزمة حادة في حقوق الملكية بالنسبة للعائدين. وتتفاقم هذه المشكلة مع الأسر التي تعيلها نساء، نظراً لغياب المعالجة الحساسة للنوع الاجتماعي للنساء العائدات، ولا سيما في ظل هيمنة الأعراف الاجتماعية السلطوية، إضافةً إلى تدهور البنية التحتية المادية في سورية، حيث لا يعمل سوى 57 % من المستشفيات و 37 % من مراكز الرعاية الصحية الأولية⁽¹⁰⁵⁾.

خاتمة

في ظلّ الواقع الراهن، يكشف تحليل عودة اللاجئين السوريين أنها ما تزال بعيدة من الاستيفاء القانوني لمعايير الطوعية والأمان والكرامة، التي تقتضي الاختيار الحرّ القائم على المحفزات في دولة المنشأ، لا عوامل الضغط في البلدان المضيفة، حيث يجب ألا تكون العودة هي الملاذ الوحيد، ولولا ذلك لانتفت القدرة على الاختيار. يجب أيضاً أن يتوافر الأمان القانوني والمادي و الجسدي، بالتزامن مع ضمان حقوق الإنسان للعائدين، ولا سيما الحق في السكن والتعليم والعمل والصحة، ولا يُشكّل التغيير السياسي في سورية وسقوط النظام عاملاً وحيداً حاسماً للعودة، على الرغم من كونه العامل المحوري، وهو خطوة أولية ينبغي

(104) "Observations from a Visit to Syria: Reconstruction, Social Fragmentation, and the Limits of Return Discussions," **BICC**, accessed on 01/05/2026 at: <https://acr.ps/hBxWafa>

(105) "Post-Assad Syria: The Complex Structure of Refugee Return and Reintegration Challenges," **Fadel Abdulghany** (28/07/2025) accessed on 05/05/2026 at: <https://acr.ps/hBxWabH>

(106) مثل الاتفاق بين بريطانيا ورواندا، في 14 نيسان/ أبريل 2022، حالة مثيرة للجدل في إطار ممارسة الدولة الثالثة الآمنة، وقد صرحت الحكومة البريطانية أنه بموجب هذا الاتفاق سيتم إرسال القادمين بشكل غير نظامي من الاتحاد الأوروبي، عبر قناة المانش، إلى رواندا لدراسة

عن استكشاف حلول حداثوية ترتقي إلى مستوى ضرورات الاستجابة لتعقيدات أزمات اللجوء الراهنة والواسعة النطاق والمطولة، ومراعاة حقوق اللاجئين ومصالح الدول المضيفة، من دون أن تتفوق الأخيرة على الأولى. ينبغي العمل على إحداث تغيير في سرديّة اللاجئ، عبر تحويل النظر إليه من عبء إلى مساهم فاعل ومؤثر في المجتمع المضيف، في المدى البعيد، فما من دولة، في شتى أنحاء الأرض، بمعزل عن أن تتأثر بموجات تهجير قسري أو أن يُهجّر سكانها قسراً.

المراجع

العربية

- "إخفاق دولي: أزمة اللاجئين السوريين". منظمة العفو الدولية (كانون الأول/ ديسمبر 2013).
- "استنتاجات اللجنة التنفيذية: تصنيف حسب الموضوع". المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (آب/ أغسطس 2008).
- "تصعيد أزمة اللاجئين السوريين في لبنان: الدوافع والمآلات". المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة (أيار/ مايو 2024).
- إبراهيم، إبراهيم عبد ربه. حماية اللاجئين في فترات النزاعات المسلحة: دراسة نظرية تطبيقية. القاهرة: مركز الدراسات العربية، 2021.
- برنامج تمهيدي حول الحماية. جنيف: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2006.
- بكور، سامر وإبراهيم خولاني. "آليات عودة اللاجئين السوريين: حلول واقعية متعددة الأبعاد، بين الأمن والعدالة وإعادة الإعمار". المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة (حزيران/ يونيو، 2025).
- حدادين، سامر هيثم. حماية طالب اللجوء: مبدأ

شرعيته ومخالفته التزامات بريطانيا الدولية، وتحديدًا المادة (3) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وبعد معركة قضائية محتدمة، انهار الاتفاق نهائيًا عام 2024⁽¹⁰⁷⁾.

تزداد فجوة الحلول الدائمة اتساعًا، بالتزامن مع فجوة تقاسم أعباء اللجوء، فغياب آلية عادلة ومنصفة وشاملة وقابلة للتنبؤ، لتقاسم أعباء اللجوء ومسؤولياته، يجعل الدول، التي كتب عليها القدر الجغرافي استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين، تشعر بأنها تتحمل عبئًا كبيرًا وحدها، مما يفوق طاقتها ويدفعها نحو الضغط على اللاجئين كي تكون العودة إلى الوطن هي الحل الوحيد، فضلًا عن عرقلة الاندماج في البلد المضيف، ورفض إعادة التوطين في بلد ثالث. في نهاية المطاف، يغدو اللاجئ، الذي أُجبر قسراً على مغادرة وطنه، رهن سياسات والدول المضيفة مصالحها التي ضاقت ذرعًا باللاجئين، ورهن مصالح الدول المانحة التي تستهدف وقف التمويل وإغلاق ملف المساعدات بشأن أزمة لجوء معينة، إضافةً إلى مصالح دول المنشأ التي تريد تعزيز شرعيتها في المستوى الدولي. فمسألة الحلول الدائمة للاجئين ليست لعبة صفرية، ما يعني الاعتماد على حل معين تغيب حلول أخرى.

ينبغي للدول اعتماد آلية قانونية مُلزمة، لتقاسم أعباء اللجوء ومسؤولياته المالية والفيزيائية (توزيع اللاجئين)، وربط الحلول الدائمة بذلك، وأن تضع معايير واضحة وتنطوي على آلية رقابة وإشراف ومساءلة في حال الانتهاك، وأن تأخذ في الحسبان ثالوث الحلول الدائمة بالتساوي، من دون هيمنة حل على آخر، ما من شأنه تحسين جودة حياة اللاجئ، وتخفيف أعباء البلدان المضيفة، والمحافظة على نظام حماية اللاجئين، من دون إفراغه من مضمونه، فضلًا

طلبات لجوئهم، ولإنعام الصفقة أنشأت صندوق التكامل الاقتصادي لرواندا، بمبلغ يُقدر بنحو 120 مليون جنيه إسترليني. يُنظر:

"Memorandum of Understanding between the Government of the UK and the Government of the Republic of Rwanda for the provision of an asylum partnership arrangement (13/04/2022)," accessed on 05/05/2026 at: <https://acr.ps/hBxWA8e>

(107) انهارت خطة رواندا مع فوز حزب العمال، الذي وصل إلى الحكم رسميًا في الخامس من تموز/ يوليو 2024، بعد نحو 14 عامًا من المعارضة، وقد شكلت وعود إنهاء هذا المخطط المثير للجدل محور الحملة الانتخابية للحزب. لذلك، أنهت حكومة حزب العمال، برئاسة ستارمر، قانون ترحيل رواندا، في أول يوم من رئاسته للحكومة. يُنظر: "إلغاء (قانون رواندا) أول قرارات رئيس وزراء بريطانيا الجديد". القاهرة الإخبارية (2024/07/06) شوهد في 2026/06/01: <https://acr.ps/hBxWA4L>

- vorne.” **STERN** (02/02/2026).
- “Germany moves to return more Syrians but Damascus says the country is not yet ready.” **Info Migrants** (16/02/2026).
 - “Germany’s CSU Calls for Mass Deportations of Syrians in 2026.” **The European Conservative** (02/01/2026).
 - “Gov’t reviews cash support for voluntary return of Syrian refugees -official.” **The Jordan Time** (04/02/2026).
 - “Key findings: UNHCR Facilitated Return Feedback and Post-Distribution Monitoring Survey of Syrian Refugee Returnees.” UNHCR (10/02/2026).
 - “Memorandum of Understanding between the Government of the UK and the Government of the Republic of Rwanda for the provision of an asylum partnership arrangement” (13/04/2022).
 - “Observations from a Visit to Syria: Reconstruction, Social Fragmentation, and the Limits of Return Discussions.” **BICC** (01/05/2026).
 - “Salih commends Jordan’s support for refugees and urges international backing as needs grow.” UNHCR/Jordan (03/02/2026).
 - “Should I stay or should I go? Syrians in Germany suffer uncertainty from all directions.” **Info Migrants** (07/08/2025).
 - “UNHCR’s Salih reaffirms commitment to refugee protection and solutions in Türkiye.” UNHCR/ Türkiye (01/02/2026).
 - “Voluntary Repatriation: Conclusion no. 18
- عدم الإعادة القسرية في القانون الدولي العام. القاهرة: دار النهضة العربية، 2018.
- دليل القانون الدولي للاجئين: حماية اللاجئين، رقم 2 لعام 2001. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2008.
 - الرشيدى، أحمد. الحماية الدولية للاجئين. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1996.
 - العوا، عادل. من الشرف إلى الكرامة. دمشق: جامعة دمشق، 1973.
 - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في البلدان العربية: خمسون سنة من العمل الإنساني. تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان/ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2001.
 - الهلسة، أيمن. الحماية الدولية لطالب اللجوء. القاهرة: دار النهضة العربية، 2004.
- ### الأجنبية
- “A guide to international refugee protection and building state asylum systems.” **Inter-Parliamentary Union/ UNHCR**. no. 27 (2017).
 - “Amid anti-migrant sentiment, Germany trumpets voluntary repatriation scheme.” **CGTN** (11/02/2026).
 - “Between Safety and Deportation: What Berlin Wants from Syrians.” **People Want** (December 2025).
 - “Deutlich mehr Geflüchtete nutzen staatliches Rückkehrprogramm- Syrer weit

- Chetail, V. "Voluntary Repatriation in Public International Law: Concepts and Contents." *Refugee Survey Quarterly*. vol. 23 no. 3 (October 2004).
- Crisp, J. "The Local Integration and Local Settlement of Refugees: A Conceptual and Historical Analysis." **UNHCR/** Working Paper no. 102.
- De Boer and Zieck. "The Legal Abyss of Discretion in the Resettlement of Refugees: Cherry-picking and the Lack of Due Process in the EU." *International Journal of Refugee La.* vol. 32 n. 1 (March 2020).
- Easton-Calabria, E. "From Bottom-up to Top-down: The Pre-history of Refugee Livelihoods Assistance from 1919 to 1979." *Journal of Refugee Studies*. vol. 28 no. 3 (September 2015).
- Ghassaban M. and others. *A multidimensional Understanding of Syrian Refugees Integration in Jordan □ Turkey and Sweden (2021-2022)*. Gothenburg: University of Gothenburg, 2023.
- Goodwin- Gill, G. S. "A Short History of International Refugee Law: The Early Years." in: *Oxford Handbook of International Refugee Law*. Oxford: Oxford University Press, 2020.
- Goodwin-Gill. "International Refugee law- yesterday, Today, but Tomorrow?" **The Future of Refugee Law**: Conference in London University (29/06/2016).
- Gottwald, M. "Back to the Future: The Concept of Comprehensive Solutions," *Refugee Survey Quarterly*. vol. 31 no. 3 (October 2012).
- (XXXI)." adopted by the Executive committee of the High Commissioner Program **UNHCR** (16/10/1980).
- Bankol, L. K. Nowak and P. Gatrell. what is Refugee History Now?" *Journal of Global History*. vol. 17 no. 1 (2022).
- Bewick, R. "Dignity in Repatriation: What does it Mean for UNHCR?" University of London/ RLI Working Paper no. 63 (August 2022).
- Bradley, M. "Back to Basics: The Conditions of Just Refugee Return." *Journal of Refugee Studies*. vol. 21 no. 3 (2008).
- Bradley, M. "Realizing the Right of Return: Refugees Roles in Localizing Norms and Socializing." **UNHCR** (Geopolitics). vol. 28 no. 3 (2023).
- Bradley, M. "Resolving Refugee Situation: Seeking Solutions Worthy of the Name." **Centre for International Governance Innovation**. WRC Research Paper no. 9 (06/03/2019).
- Bradley, M. "Return in Dignity: A Neglected Refugee Protection Challenge." *Canadian Journal of Development Studies*. vol. 28 no. 3-4 (2009).
- Bradley, M. "Unresolved and Unresolvable? Tensions in the Refugee Regime." *Ethic and International Affair*: vol. 33 no. 1 (2019).
- Bradley, Madokoro, Erdilmen and Chanco. "Whither the Refugees? International Organizations and Solutions to Displacement (1921-1960)." *Refugee survey Quarterly*. vol. 41 no. 2 (June 2022).

- Quarterly*. vol. 41 no. 2 (October 2019).
- Okoli and Igwe. "Application of Durable Solutions to Refugees Plight: A Myth or Reality." *AJLHR* vol. 6 no. 1 (2022).
 - Olsaretti, S. "Freedom, Force and Choice: Against the Rights-Based Definition of Voluntariness." *The Journal of Political Philosophy*. vol. 6, no. 1 (1998).
 - Petillo, K. "RETURNED TO RUBBLE: THE EU'S RECKLESS PUSH TO DEPORT SYRIAN REFUGEES: Prioritizing Politics over Practical Solutions for Syrian Refugee Return is Immoral and Self-defeating for Europe." **Badil** (09/01/2026).
 - Poggiali, L. "Solving Refugees Problems or Solving the Problem of Refugees? North/South Relations and the Politics of Repatriation." *Politikon*. vol. 6 no. 2 (2005).
 - Savelli, L. "What happens to those who do not repatriate voluntarily? Protection and prospects for the residual caseload of Angolan refugees in Zambia." University of Lund/ Faculty of Law (2003).
 - Sekowski, P. "Activity of the International Community in Europe after the Second World War within the Scope of the International Refugee Organization as a Model of the Aid Action Towards Refugees." *Securita*. vol. 1 no. 25 (2017).
 - Stanley, L. "Repatriation as a Controversial Concept: The Case of Somalia Refugee in Kenya." **University of Ottawa** (July 2015).
 - *Voluntary Repatriation: International Protection*. Geneva: UNHCR, 1996.
 - *Handbook for Repatriation and Reintegration Activities*. Geneva: UNHCR, 2004.
 - Hansen, J.V. "An Analysis of the Requirement for Voluntary Repatriation." *International Journal of Refugee Law*. vol. 9 no. 4 (1997).
 - Hovil and Maple. "Local integration: A durable solution in need of restoration?" *Refugee Survey Quarterly*. vol. 41 no. 2 (April 2022).
 - Ineli-Ciger, M. "Is Resettlement Still a Durable Solution? An Analysis in Light of the Proposal for a Regulation Establishing a Union Resettlement Framework." *European Journal of Migration Law*. vol. 24 no. 1.
 - Long, K. "Back where you once belonged: A Historical Review of UNHCR Policy and practice on refugee repatriation." **UNHCR** (September 2013).
 - Long, K. "Home Alone? A Review of the Relationship between Repatriation, Mobility and Durable Solutions for Refugees." **UNHCR** (2010).
 - Long, K. "Refugee, Repatriation and Liberal Citizenship." *History of European Ideas*. vol. 37 no. 2 (2011).
 - Markus and Rutland. "A Wholly Unwarranted Penalization: The International Refugee Organization and the Funding of the Post War Jewish Immigration to Australia." *Australian Jewish Historical Society Journal*. no. 26 no. 3 (2023).
 - Nimar and Cduygu. "The Politics of Return: Exploring the future of Syrian refugee in Jordan, Lebanon and Turkey." *Third world*

- Yahya M. and others. *Unheard Voices: What Syrian Refugees Need to Return Home*. Beirut: Carnegie Middle East Center, 2018.
- Zeick, M. "Voluntary Repatriation: Paradigm, Pitfalls, Progress." *Refugee Survey Quarterly*. vol. 23 no. 3 (October 200

توفيق أزرق⁽¹⁾ | Tawfik Azrak

السوريون المهجّرون قسرياً وإعادة الإعمار وتحديات العودة دور التمويل الإسلامي في إعادة تشكيل اقتصاد سورية السياسي

Forcibly Displaced Syrians, Reconstruction, and the Challenges of Return The Role of Islamic Finance in Reshaping Syria's Political Economy

ملخص

يتناول البحث قضية السوريين المهجّرين قسراً، من خلال ربط مسارات العودة بأدوات التمويل الإسلامي، باعتباره إطاراً بديلاً يمكنه المساهمة في تحقيق إعادة إعمار أكثر عدالة وشمولاً. ينطلق البحث من فرضية مفادها أن العودة ليست عملية إنسانية محايدة فحسب، بل مساراً سياسياً واقتصادياً تحكمه علاقات القوة وإعادة توزيع الموارد. من هنا، فإن إدماج مبادئ التمويل الإسلامي القائمة على العدالة، وتقاسم المخاطر وتحقيق المصلحة العامة، قد يُوفّر مدخلاً نقدياً لمعالجة اختلالات هذا المسار. يحلل البحث العلاقة بين سياسات إعادة الإعمار وأنماط الملكية، مبرزاً إمكان استخدام هذه السياسات لإعادة تشكيل المجال الاجتماعي والديموغرافي أحياناً على حساب حقوق المهجّرين. في هذا السياق، يقترح البحث أن تكون أدوات التمويل الإسلامي، من مثل الصكوك الوقفية والمرابحة والمشاركة والمضاربة، مساهمة في تمويل مشاريع إعادة الإعمار بطريقة تحدّ من الإقصاء، وتعزّز فرص العودة الطوعية والدائمة، من خلال ربط التمويل بإعادة تأهيل المجتمعات المحلية، بدلاً من الاقتصار على إعادة بناء الأصول المادية. يناقش البحث مفهوم "العودة الموجّهة"، في ظل "الحركية المقيّدة"، ويظهر أن التمويل الإسلامي يمكنه تخفيف القيود الاقتصادية التي تعوق العودة، عبر تمويل سكن ميسر ومشاريع صغيرة للعائدين، وتعزيز قدرتهم على إعادة الاندماج. ويُوظّف البحث إطاراً متعدد الأبعاد (المكان، الزمان، الإرادة)، لتحليل الفروقات بين عودة النازحين واللاجئين، مع بيان اختلاف احتياجات التمويل في كل حالة.

يولي البحث اهتماماً خاصاً لدور سياسات إغلاق المخيمات، بوصفها عاملاً مؤثراً في قرارات العودة، مشيراً إلى أن غياب أدوات تمويل عادلة قد يحوّل هذه السياسات إلى آليات إكراه غير مباشر. في المقابل، قد تؤدي برامج تمويل إسلامي موجهة أن تحدّ من النزوح الثانوي، من خلال توفير بدائل اقتصادية للعائدين. يتناول البحث العلاقة بين العودة والحوكمة، مبرزاً إمكانية أن يحدّ التمويل الإسلامي، إن أُدرج ضمن إطار مؤسسي رشيد وشفاف، من تسييس إعادة الإعمار عبر توجيه الموارد في سبيل تحقيق مقاصد تنموية واجتماعية أوسع، بدلاً من تكريس التفاوتات القائمة. يؤكد ضرورة الالتزام بالمعايير الأخلاقية في تصميم هذه الأدوات وضمان عدم توظيفها في تسويق سياسات الإقصاء أو إعادة إنتاجها. منهجياً، يعتمد البحث على تحليل السياسات والمقاربات النظرية في الاقتصاد السياسي والتمويل الإسلامي، مع التركيز على الإمكانيات

(1) أكاديمي وباحث سوري. تركز اهتماماته في التمويل والمصارف الإسلامية، وهو أستاذ في جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية.

التطبيقية لهذه الأدوات في سياقات ما بعد النزاع. ويخلص البحث إلى أن دمج التمويل الإسلامي في استراتيجيات إعادة الإعمار يمكن أن يُسهم في إعادة توجيه العملية نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز شروط العودة الآمنة والطوعية والكرامة، شريطة أن يُصمَّم ضمن إطار مؤسسي شفاف وشامل يضع احتياجات المهجّرين في صميم أولوياته.

كلمات مفتاحية

سورية، تمويل إسلامي، مهجرون قسريًا، لاجئون، نازحون، إعادة إعمار، اقتصاد سياسي

Abstract

This study examines the issue of forcibly displaced Syrians by linking return and reconstruction processes with Islamic finance instruments as an alternative framework that can contribute to a more equitable and inclusive reconstruction process. The study is based on the central premise that return is not merely a neutral humanitarian process but rather a political and economic process shaped by power relations and the redistribution of resources. Accordingly, integrating the principles of Islamic finance -grounded in justice, risk-sharing, and the promotion of public welfare -may provide a critical approach to addressing the structural imbalances inherent in this process. The study analyzes the relationship between reconstruction policies and patterns of property ownership, highlighting how such policies may, in certain contexts, be used to reshape the social and demographic landscape at the expense of the rights of forcibly displaced people. In this regard, it argues that Islamic finance instruments, including Waqf Sukuk, Murabaha, Musharakah, and Mudarabah, can play a significant role in financing reconstruction projects in ways that reduce exclusion and promote voluntary and sustainable return by prioritizing the rehabilitation of local communities rather than focusing solely on rebuilding physical infrastructure. The study further explores the concept of "managed return" under conditions of "restricted mobility," demonstrating how Islamic finance can alleviate the economic barriers that hinder return through financing affordable housing and income-generating small enterprises for returnees, thereby enhancing their capacity for socioeconomic reintegration. It adopts a multidimensional analytical framework based on place, time, and agency to examine the differences between the return of internally displaced persons and that of refugees, while identifying the distinct financing needs associated with each context.

Special attention is given to the impact of camp closure policies on return decisions, arguing that the absence of equitable financing mechanisms may transform such policies into forms of indirect coercion. Conversely, well-designed Islamic finance programs can mitigate secondary displacement by providing viable economic alternatives for returnees. The study also examines the relationship between return and governance, emphasizing that, when embedded within a transparent and accountable institutional framework, Islamic finance can reduce the politicization and securitization of reconstruction by directing resources toward broader developmental and social objectives rather than reinforcing existing inequalities.

It further stresses the importance of adhering to ethical standards in designing these financial instruments to ensure they are not used to justify or reproduce exclusionary policies. Methodologically, the study employs policy analysis alongside theoretical approaches from political economy and Islamic finance, with particular emphasis on the practical potential of Islamic finance instruments in post-conflict settings. It concludes that integrating Islamic finance into reconstruction strategies can contribute to redirecting reconstruction toward greater social justice and enhancing the conditions for safe, voluntary, and dignified return, provided that these mechanisms are designed within a transparent, inclusive, and accountable institutional framework that places the needs of forcibly displaced persons at the center of reconstruction efforts.

Keywords

Syria, Islamic finance, forcibly displaced persons, refugees, internally displaced persons, reconstruction, political economy, social justice

مقدمة

التي تحدث في منطقة الشرق الأوسط. تتيح أدوات التمويل الإسلامي، من مثل الصكوك والوقف والمشاركة والمضاربة، إمكانات متنوعة لتعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو تمويل الإسكان، وإعادة تأهيل البنية التحتية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز سبل العيش للعائدين، بما يساهم في تقليل مخاطر النزوح المتكرر، وتحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي أكثر استدامة.

على الرغم من تنامي الاهتمام الدولي بتمويل إعادة الإعمار، ما تزال الأدبيات التي تربط بين التهجير القسري والاقتصاد السياسي للعودة من جهة، والتمويل الإسلامي من جهة أخرى، محدودة نسبياً، فمعظمها يتركز في الجوانب الفقهية أو المالية للأدوات الإسلامية، من دون تحليل دورها في معالجة الإشكاليات البنوية التي تواجه العودة وإعادة الإعمار في البيئات الهشة⁽³⁾. من هنا، تنبع أهمية هذا البحث، فهو لبناء إطار تحليلي يدمج بين الاقتصاد السياسي للعودة والتمويل الإسلامي، من أجل الوصول إلى الطريقة التي يمكن من خلالها توظيف أدوات التمويل الإسلامي، لدعم إعادة إعمار أكثر عدالة، وتعزيز العودة الطوعية والأمن والكرامة للسوريين المهجرين، بما يحّد من الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي، ويُعزز الحوكمة الرشيدة، ويربط إعادة الإعمار بالتنمية المجتمعية المستدامة، بدلاً من الاقتصار على إعادة بناء الأصول المادية فحسب.

يعتمد البحث على تحليل نظري وسياساتي يجمع بين أدبيات الاقتصاد السياسي والتمويل الإسلامي ودراسات ما بعد النزاعات، بهدف تقديم رؤية متكاملة حول الإمكانيات التطبيقية لأثر هذا النوع من التمويل في إعادة تشكيل اقتصاد العودة وإعادة الإعمار، في الحالة السورية، مع تأكيد أن نجاح ذلك يبقى مرهوناً بوجود إطار مؤسسي شفاف، وحوكمة فعالة، وضمانات قانونية تكفل حماية حقوق المهجرين، وتمنع توظيف التمويل الربوي الذي يساهم في تكريس التفاوتات أو إعادة إنتاج سياسات الإقصاء.

تتطلب العودة وإعادة الإعمار، في سياقات ما بعد النزاعات، تجاوز المقاربات التقليدية التي تعدّها عمليات إنسانية أو هندسية تقتصر على إعادة بناء البنية التحتية أو توفير الخدمات الأساسية. فقد أظهرت الأدبيات الحديثة في الاقتصاد السياسي أن إعادة الإعمار تمثل عملية سياسية واقتصادية معقدة، ما يتداخل فيه اعتبارات السلطة والحوكمة وإعادة توزيع الموارد وإعادة تشكيل أنماط الملكية والعلاقات الاجتماعية، بما يجعلها أحد أهم المحددات لمستقبل الاستقرار والتنمية، بعد انتهاء النزاعات. وي هذا الإطار، تُعدّ قضية السوريين المهجرين قسراً واحدة من أكثر القضايا تعقيداً، نظراً لتداخل الأبعاد الإنسانية والقانونية والاقتصادية والسياسية التي تحكم فرص العودة وإعادة الاندماج. على الرغم من تزايد الدعوات الدولية لدعم العودة الآمنة والطوعية الكريمة للاجئين والنازحين، فإن الواقع العملي يكشف أن قرارات العودة لا ترتبط بتحسين الوضع الأمني فحسب، بل تتأثر بمجموعة واسعة من العوامل الاقتصادية والمؤسسية، وفي مقدمتها فرص الحصول على السكن والعمل وتوافر مصادر الدخل وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، من مثل الكهرباء والمياه والغاز، فضلاً عن طبيعة السياسات العامة التي تنظم إعادة الإعمار. في كثير من الحالات، تتحول سياسات إعادة الإعمار إلى أدوات لإعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية والاجتماعية، بما قد يؤدي إلى تعميق التفاوتات القائمة، أو الحدّ من قدرة المهجرين على استعادة حقوقهم والاندماج مجدداً في مجتمعاتهم.

في هذا السياق، يبرز التمويل الإسلامي، بوصفه إطاراً اقتصادياً وأخلاقياً له مقومات قوية يمكن أن تساهم في إعادة توجيه عملية إعادة الإعمار نحو أهداف أكثر شمولاً وعدالة، مما تقوم أدواته الأساسية على مبادئ تقاسم المخاطر بين مختلف الأطراف والارتباط بالاقتصاد الحقيقي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وحماية المال العام، وتعزيز التنمية المستدامة⁽²⁾. يمثل ذلك مبادئ تتوافق مع متطلبات إعادة بناء المجتمعات المتأثرة بالنزاعات أو الثورات

(3) حسين سيد نور الأعرجي ومؤيد مجيد محمد الكعبي، "الأسباب السياسية للتهجير القسري في العراق القديم"، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 26 (2017).

(2) توفيق أزرق، "الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي وأهم المبادئ التي تحكمه"، ATEBE: [Journal for Religious Studies, no. 4 (December 2020).

أهداف البحث

تقديم فهم معمق يتجاوز المنهج الوصفي إلى تحليل البنى الاقتصادية والمؤسسية التي تُشكّل مسارات العودة وإعادة الاندماج. ينطلق البحث من مقارنة الاقتصاد السياسي النقدي (Critical Political Economy) التي تفترض أن عمليات إعادة الإعمار ليست عمليات تقنية محايدة، بل عمليات مشحونة بالعلاقات السلطوية وتوازنات القوة بين الفاعلين المحليين والدوليين. من هذا المنظور، يحلل البحث سياسات إعادة الإعمار، بوصفها أدوات لإعادة إنتاج أو إعادة توزيع السلطة الاقتصادية والاجتماعية، لا إعادة بناء البنية التحتية المادية فحسب، ما يسمح بفهم كيفية تأثير هذه السياسات في حقوق المهجرين، ولا سيما ما يتعلق بالملكية والسكن وفرص العودة، في الحالة السورية بصورة خاصة. في هذا السياق، يوظف البحث المنهج التحليلي المقارن (Comparative Analytical Method)، لدراسة مجموعة من الأدبيات والتقارير الدولية الصادرة عن مؤسسات، من مثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) والبنك الدولي (WB) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بهدف استخلاص الأنماط المشتركة في تحديات العودة وإعادة الإعمار في سياقات ما بعد النزاع، مع إسقاط هذه الأنماط على الحالة السورية، بوصفها حالة دراسة مركزية.

يعتمد البحث مقارنة حالة محددة (Case Study Approach)، وبعدّ الحالة السورية نموذجاً معقداً للتهجير القسري طويل الأمد، وهو ما نتج عن سياسة النظام البائد، وما ترتب عليها من تشظي اجتماعي واقتصادي ومؤسسي. ويركز البحث على تحليل العلاقة بين سياسات إعادة الإعمار الحالية، وبين فرص العودة الطوعية، مع إبراز دور القيود الاقتصادية والمؤسسية في تشكيل قرارات العودة أو البقاء في حالة لجوء أو نزوح. أما في ما يتعلق بالتمويل الإسلامي، فيعتمد البحث منهج التحليل المفاهيمي (Conceptual Analysis)، لتفكيك أدوات التمويل الإسلامي، من مثل الصكوك والوقف والمشاركة والمضاربة، وبيان طبيعتها الاقتصادية وآليات عملها، ثم ربطها بإمكانية توظيفها في سياقات إعادة الإعمار في سورية. يؤكد البحث، في السياق، أن التحليل هنا لا يقتصر على

- تحليل العلاقة بين التهجير القسري وإعادة الإعمار، وبيان أثرها في فرص العودة الدائمة للسوريين المهجرين.
- تقييم دور أدوات التمويل الإسلامي في تمويل إعادة الإعمار، ودعم العودة الآمنة والطوعية والكريمة.
- دراسة أثر التمويل الإسلامي في تعزيز العدالة الاجتماعية، وإعادة الاندماج الاقتصادي، والحد من الإقصاء والنزوح الثانوي.
- تقديم إطار مؤسسي وتوصيات عملية لتوظيف التمويل الإسلامي في إعادة الإعمار، وفق مبادئ الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة.

أسئلة البحث

كيف يؤثر الاقتصاد السياسي لإعادة الإعمار في فرص العودة الآمنة والطوعية والكريمة للسوريين المهجرين قسراً؟ ما الدور الذي يمكن أن يؤديه التمويل الإسلامي في تمويل إعادة الإعمار ودعم عودة المهجرين؟ إلى أي مدى يسهم التمويل الإسلامي في تعزيز العدالة الاجتماعية، بما يؤدي إلى أدوار في إعادة الاندماج الاقتصادي والحد من النزوح الثانوي؟ ما المتطلبات المؤسسية والحوكومية اللازمة لتفعيل دور التمويل الإسلامي في إعادة الإعمار، بصورة عادلة ومستدامة؟

منهجية البحث

يعتمد البحث منهجيةً متعدّدة المستويات، فهي تجمع بين التحليل النوعي (Qualitative Analysis) والمقاربة النظرية في الاقتصاد السياسي، مع توظيف أدوات تحليل السياسات العامة (Policy Analysis)، لفهم العلاقة المعقدة بين ثلاثة مؤشرات أساسية في الدراسة الحالية، وهي التهجير القسري وإعادة الإعمار وأدوات التمويل الإسلامي. ولم يجد البحث أبحاثاً سابقة تربط بين هذه المؤشرات الثلاثة، فكان الهدف من هذه المنهجية

مراجعة أدبيات سابقة

شهدت الأدبيات الأكاديمية، خلال العقد الأخير، اهتماماً متزايداً بقضايا التهجير القسري، وإعادة الإعمار في الدول الخارجة من النزاعات، والتمويل الإسلامي، بوصفه أحد البدائل التمويلية للتنمية. لكن هذه الأدبيات تطورت في مسارات منفصلة، فقد ركزت مجموعة منها على العوامل المؤثرة في عودة اللاجئين والنازحين، وتناولت مجموعة ثانية الاقتصاد السياسي لإعادة الإعمار، في حين اهتمت مجموعة ثالثة بدراسة أدوات التمويل الإسلامي وتطبيقاتها التنموية. مع ذلك، ما تزال الدراسات التي تجمع بين هذه المحاور، ضمن إطار تحليلي واحد، وخاصة في الحالة السورية بعد نجاح الثورة، محدودة للغاية.

تناولت العديد من الدراسات الدولية العوامل المؤثرة في العودة الطوعية للاجئين والنازحين، وأكدت أن العودة الدائمة لا تعتمد على تحسن الأوضاع الأمنية فحسب، بل ترتبط أيضاً بمدى توافر فرص العمل والسكن والخدمات الأساسية وإعادة بناء المؤسسات العامة. في السياق، تشير دراسات كل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة إلى أن غياب البيئة الاقتصادية المناسبة يمثل أحد أهم أسباب عزوف اللاجئين عن العودة، حتى في المناطق التي تشهد استقراراً أمنياً نسبياً. وقد أكدت إحدى المقاربات أن العودة تمثل عملية اجتماعية واقتصادية معقدة، وليست انتقالاً جغرافياً⁽⁴⁾، بينما أكدت مقاربة أخرى أن نجاح العودة يرتبط بقدرة الدولة على إعادة دمج العائدين، اقتصادياً واجتماعياً، ولا يقف عند إزالة أسباب النزاع فحسب⁽⁵⁾. في السياق السوري، ركزت دراسات سابقة على الجوانب الإنسانية والقانونية للجوء، ومعوقات العودة المرتبطة بالسكن والملكية والخدمات العامة، لكنها لم تخصص اهتماماً كافياً لدور أدوات التمويل في دعم العودة الدائمة.

ركزت أدبيات الاقتصاد السياسي على أن إعادة الإعمار ليست عملية هندسية، لإعادة بناء البنية التحتية، إنما

الجانب الفقهي أو المالي، بل يتوسع نحو دراسة الوظيفة التنموية والاجتماعية لهذه الأدوات، ضمن بيئات ما بعد النزاع أو الدول التي خرجت من الثورات، من مثل الحالة السورية. من الناحية التحليلية، يعتمد البحث منهجية تفكيك ثلاث طبقات مترابطة:

- الطبقة البنوية التي تشمل الاقتصاد السياسي للنزاع وإعادة الإعمار، وتوزيع السلطة والموارد.
- الطبقة المؤسسية التي تشمل القوانين والسياسات التي تحكم الملكية، والإسكان، وإدارة إعادة الإعمار.
- الطبقة التمويلية التي تشمل الأدوات المالية التقليدية والإسلامية، ودورها في توجيه التنمية والاندماج.

يراعي البحث البعد الزمني في تحليل العودة، من خلال التمييز بين العودة قصيرة الأمد (الاستكشافية أو المؤقتة)، والعودة الدائمة طويلة الأمد (بغرض الاستقرار)، وكشف ما يرتبط بكل منهما من احتياجات تمويلية مختلفة، إضافةً إلى البعد المكاني الذي يميز بين العودة الداخلية (من محافظة إلى أخرى)، والعودة من دول اللجوء (من تركيا إلى سورية مثلاً). أما في ما يتعلق بالقيود المنهجية التي واجهت البحث، فيقرّ الباحث بأن اعتماده بيانات ثانوية وتحليلاً مفاهيمياً قد يحدّ من القدرة على تقديم نتائج تجريبية مباشرة، إلا أن طبيعة الموضوع تجعل من التحليل النوعي والنظري الخيار الأكثر ملاءمة لفهم البنى العميقة للظاهرة، بدلاً من الاختصار على القياس الكمي. بناءً على ما سبق، تسعى هذه المنهجية لتقديم إطار تحليلي متكامل يجمع بين الاقتصاد السياسي والتمويل الإسلامي، بما يسمح بفهم أعمق لدور الأدوات المالية الإسلامية في إعادة تشكيل مسارات العودة وإعادة الإعمار، وتقديم رؤية نقدية من الممكن البناء عليها في السياسات المستقبلية لمرحلة ما بعد الثورة السورية.

(4) R. Black and K. Koser (eds.), *The End of the Refugee Cycle? Refugee Repatriation and Reconstruction* (Oxford: Berghahn Books, 1999).

(5) K. Long, *The Point of No Return: Refugees, Rights, and Repatriation* (Oxford University Press, 2013).

وانصرفت بحوث التمويل الإسلامي إلى تحليل الأدوات المالية وأحكامها أو تطبيقاتها التنموية العامة. في المقابل، ما تزال الدراسات التي تدمج بين التهجير القسري، والاقتصاد السياسي لإعادة الإعمار، والتمويل الإسلامي ضمن إطار تحليلي واحد، وبخاصة في الحالة السورية بعد الثورة، نادرة في الأدبيات العربية والدولية. من هنا، تأتي أهمية الإضافة المعرفية في البحث، بما يقدمه من إطار تحليلي جديد، فهو يربط بين المؤشرات (المتغيرات) الثلاثة، ويقترح نموذجاً متكاملًا لتوظيف أدوات التمويل الإسلامي في دعم إعادة الإعمار، وتعزيز العودة الطوعية والأمنية والكرامة للمهجريين السوريين، بما يسهم في سدّ فجوة واضحة في الأدبيات الحالية، ويفتح المجال أمام دراسات تطبيقية مستقبلية في هذا المجال.

أولاً. إطار نظري

مفهوم التهجير القسري

يُعدّ التهجير القسري أحد أكثر الظواهر تعقيداً في دراسات الهجرة القسرية والنزاعات المسلحة، ويُقصد به إجبار الأفراد أو الجماعات على مغادرة أماكن إقامتهم الأصلية، نتيجة عوامل قهرية لا إرادية، من مثل النزاعات المسلحة والاضطهاد السياسي والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان وانهيار الأمن العام. ولا يقتصر مفهوم التهجير القسري على الحركة الجغرافية للسكان، بل يمتد إلى فقدان الروابط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مع المكان الأصلي، بما يؤدي إلى إعادة تشكيل الهوية الفردية والجماعية داخل سياقات النزوح واللجوء⁽⁸⁾. تشير الأدبيات الحديثة في دراسات الهجرة القسرية (Forced Migration Studies) إلى أن التهجير القسري لا يُنتج حالة "انفصال مكاني" فحسب، بل يخلق أيضاً حالة "تعليق قانوني واقتصادي" للأفراد، فتتعطل حقوق الملكية، وتضعف القدرة على الوصول إلى الموارد، وتصبح العودة مشروطة بعوامل سياسية وأمنية واقتصادية معقدة⁽⁹⁾.

عملية سياسية واقتصادية يعاد من خلالها توزيع الموارد وإعادة تشكيل المؤسسات والعلاقات الاجتماعية. وتؤكد إحدى المقاربات أن نجاح إعادة الإعمار يعتمد على جودة المؤسسات والحوكمة وإدارة الموارد، أكثر من اعتماده على حجم التمويل المتاح. وأوضح تقرير للبنك الدولي أن إعادة الإعمار في الدول الخارجة من النزاعات ينبغي أن ترتبط بخلق فرص العمل وتحفيز التنمية المحلية، لا بإعادة إشادة المباني فحسب⁽⁶⁾. أما الدراسات الخاصة بسورية، فقد ركزت بدرجة كبيرة على تقدير حجم الدمار وتكاليف إعادة الإعمار، وتحليل الأبعاد السياسية والمؤسسية لهذه العملية، إلا أنها لم تبحث بصورة معمقة في كيفية توظيف أدوات التمويل الإسلامي ضمن نموذج اقتصادي متكامل يدعم عودة المهجرين. وقد تناولت الأدبيات الخاصة بالتمويل الإسلامي إمكانات الأدوات المالية الإسلامية في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، فقد أكدت إحدى المقاربات أن التمويل الإسلامي له خصائص تجعله أكثر ارتباطاً بالاقتصاد الحقيقي، مقارنةً بالتمويل التقليدي، لاعتماده على المشاركة في المخاطر، وربط التمويل بالأصول الإنتاجية⁽⁷⁾. وقد ناقشت دراسات البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) دور الصكوك والوقف والتمويل الأصغر الإسلامي في تمويل البنية التحتية والتنمية الاجتماعية، وأظهرت بعض التطبيقات ذات الصلة، في دول من مثل إندونيسيا وماليزيا، إمكانية استخدام هذه الأدوات في تمويل مشاريع تنموية واسعة النطاق. في المقابل، ركزت غالبية الدراسات العربية على الجوانب الفقهية والفنية لأدوات التمويل الإسلامي، في حين اقتصرَت الدراسات التطبيقية المتعلقة بإعادة الإعمار على نماذج عامة، من دون ربطها بإشكالية العودة الطوعية للمهجريين أو بالاقتصاد السياسي لمرحلة ما بعد النزاع.

يتّضح من مراجعة الأدبيات السابقة أن معظمها يركز على أحد المحاور الثلاثة المشار إليها أعلاه، بصورة مستقلة. فالدراسات الخاصة بالهجرة ركزت على محددات العودة، ودراسات الاقتصاد السياسي اهتمت بإدارة إعادة الإعمار،

(6) "خلق الوظائف وتنمية الاقتصادات"، التقرير السنوي لمجموعة البنك الدولي (2025)، شوهد في <https://acr.ps/hbXWA1t:2026/07/01>

(7) M. U. Chapra, *The Islamic Vision of Development in the Light of Maqasid al Shariah* (Islamic Research and Training Institute, 2008).

(8) قاسم مساعد الفالح، "جريمة التهجير القسري في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي"، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل- العلوم الإنسانية والإدارية، المجلد 22 العدد 1 (2021).

(9) للاستزادة، يُوصى بالرجوع إلى "الانفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء

ونماذج الاستثمار المعتمدة في مرحلة ما بعد الثورة. وتُظهر الأدبيات في هذا المجال أن إعادة الإعمار قد تتحوّل في بعض الحالات إلى أداة لإعادة إنتاج البنى غير المتكافئة داخل المجتمع، بخاصة عندما تُربط عمليات إعادة البناء بآليات سوقية بحتة أو استثمارات خارجية لا تأخذ في الحسبان حقوق الفئات المهجرة. في هذه الحالة، تصبح العودة مشروطة بالقدرة الاقتصادية، وليس بالحق القانوني أو الانتماء الأصلي للمكان فحسب⁽¹¹⁾.

في السياق السوري، يرتبط الاقتصاد السياسي للعودة بجملة من التحولات المؤسسية والاقتصادية التي ترافق مرحلة إعادة الإعمار، ومن ذلك تطوير التشريعات المنظمة للملكية، وإعادة التخطيط العمراني التي باشرتها فعلاً بعض البلديات، وإطلاق مشاريع استثمارية وتنموية تستهدف تحفيز النشاط الاقتصادي وإعادة تأهيل البنية التحتية. في المقابل، تبرز أهمية تطوير آليات فعالة لمعالجة قضايا إثبات الملكية، وتوسيع فرص الوصول إلى السكن والخدمات الأساسية، بما يعزز قدرة المهجرين على العودة وإعادة الاندماج. من ثم، فإن مواءمة سياسات إعادة الإعمار مع احتياجات المجتمعات المحلية تمثل أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق عودة آمنة وطوعية ودائمة، بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. من الناحية الاقتصادية، تشير مؤشرات إلى أن تكاليف السكن أصبحت أحد أهم العوامل المؤثرة في قرارات العودة. فقد شهدت أسعار شراء العقارات وإيجارات المساكن في عدد من المدن الرئيسية (ولا سيما دمشق وحلب) ارتفاعاً ملحوظاً، مقارنةً بمتوسط دخول الأسر والقوة الشرائية للسكان، ما يجعل تأمين سكن مناسب يمثل تحدياً لعددٍ من الأسر الراغبة في العودة. لا يقتصر هذا التحدي على العائدين من الخارج، بل يشمل أيضاً شريحة من النازحين داخلياً من الذين يسعون للعودة إلى مناطقهم الأصلية أو الاستقرار في المدن الرئيسية.

إن قرار العودة لا يعتمد على توافر المسكن وحده، بل يرتبط كذلك بقدرة الأسرة على تحمّل تكاليف المعيشة، والحصول على فرص عمل مستقرة، والوصول إلى الخدمات

في الحالة السورية تحديداً، اكتسب التهجير القسري طابعاً بنيوياً، نتيجة طول أمد النزاع وتشابك الفاعلين المحليين والدوليين، ما جعل من العودة عملية غير خطية، أي خاضعة لحسابات متعددة تتجاوز القرار الفردي، ولا سيما أن الثورة السورية استمرت طيلة أربعة عشر عاماً، ما زاد المشهد تعقيداً وأصبحت العودة عملية أصعب من السابق.

يُعدّ التهجير القسري، في بعض السياقات، عملية "إعادة هندسة ديموغرافية غير مباشرة"، وتؤدي تغييرات في الملكية، وتدمير البنية السكنية، وإعادة توزيع السيطرة الجغرافية، إلى إعادة تشكيل الخريطة السكانية، ما يجعل دراسة التهجير القسري مرتبطة، وثيقاً، بتحليل الاقتصاد السياسي للنزاع وإعادة الإعمار⁽¹⁰⁾. إضافةً إلى ما سبق، ووفقاً إلى التقرير السنوي الثاني عشر للشبكة السورية لحقوق الإنسان، فإن الإخفاء القسري أحد أبرز أسباب رفض ملايين النازحين واللاجئين العودة إلى منازلهم، لأن نسبة المختفين قسرياً في سورية قياسيةً إلى عدد السكان الكلي بلغت نحو 5% من عدد السكان الكلي (24 مليوناً). هذه النسبة مرتفعة جداً وهي الأسوأ عالمياً، من دون إغفال ما يتعرض له المختفون قسرياً من تعذيب ونهب وممتلكات وتفكك أسري.

الاقتصاد السياسي للعودة وإعادة الإعمار

ينطلق مفهوم الاقتصاد السياسي للعودة وإعادة الإعمار من فرضية أساسية، وهي أن إعادة الإعمار ليست عملية تقنية محايدة، بل سياسية بامتياز، وتتداخل فيها مصالح الدولة والفاعلين المحليين والجهات المانحة الدولية والشركات الاستثمارية والجماعات المتضررة من النزاع. بذلك، لا تتحدّد مسارات العودة بالعوامل الأمنية فحسب (وهي عوامل أساسية طبعاً)، بل تتشكل أيضاً من خلال توزيع الموارد، وسياسات الإسكان، وإعادة تنظيم الملكية،

القسري"، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (رقم 47/137 وتاريخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2010).

(10) إبراهيم السيد أحمد رمضان، "آليات الحماية الدولية للمدنيين من التهجير القسري في ضوء القانون الدولي الإنساني"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10 العدد 4 (كانون الأول/ديسمبر 2024).

(11) فائق مرعي، "إعادة الإعمار: تأملات من خارج الميدان"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 142 (ربيع 2025).

عنصر	البنك الإسلامي	البنك التقليدي
المفهوم	مؤسسة مالية وظيفتها الأساسية قبول الودائع على أساس القرض الحسن أو عقد الوديعة أو استخدامها لمنح صوكلات متنوعة كالمرابحة والتورق والسلم. كما تقدم مجموعة من الخدمات المالية والمصرفية كالحوالات، والقفالات، وصرف العملات... إلخ.	مؤسسة مالية وظيفتها الأساسية قبول الودائع ومنح القروض، كما تقدم مجموعة من الخدمات المالية والمصرفية كالحوالات، والقفالات، وصرف العملات.
طبيعة الدور	يقوم بدور الوساطة المالية (منح قرض)، وقد يقوم بدور التاجر (من خلال البيع والشراء، أو دور المستثمر من خلال المشاركة أو المضاربة).	يقوم بدور الوساطة المالية، تتلقى الأموال من أصحاب الفوائض ويحولها لأصحاب العجز.
مصادر التمويل الخارجي	الودائع الجارية القائمة على أساس القرض الحسن (أو عقد الوديعة) ولا تصحح عائداً. حسابات الاستثمار (قائمة على عقد المضاربة)، وهي على نوعين: مطلقة ومقيدة.	الودائع بدرجة أساسية، والقروض سواء كانت من البنك المركزي أو من المؤسسات المالية الأخرى.
استخدامات الأموال	صوكلات: هي الوظائف على أساس صنع التمويل الإسلامي (المختلفة (مرابحة، تورق، استصناع... إلخ). استثمارات: في شكل مشاركات ومضاربات وغيرها.	القروض بفائدة وهي على أنواع عديدة: فائدة متغيرة، فائدة ثابتة، قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة.
الربح	مصدره الرئيس عوائد الصوكلات والاستثمارات. مصادر ثانوية: عموالات وعوائد الخدمات المصرفية المقدمة.	مصدره الرئيس الفرق بين الفائدة المبنية والفائدة الدافعة. مصادر ثانوية: عموالات وعوائد الخدمات المصرفية المقدمة.
الرقابة	إضافة إلى رقابة الجمعية العمومية ورقابة السلطات النقدية، هناك رقابة شرعية للتأكد من توافق كل أعمال البنك مع متطلبات الشريعة.	يخضع البنك التقليدي لرقابة الجمعية العمومية (داخلية)، ورقابة السلطات النقدية كبنك المركزي (رقابة خارجية).

(الجدول 1): أهم الاختلافات بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي⁽¹²⁾

في سياق التنمية، خلال مرحلة ما بعد الثورة السورية، يبرز التمويل الإسلامي كأداة فعالة لإعادة توجيه الموارد نحو مشاريع ذات أثر اجتماعي مباشر، من مثل الإسكان وإعادة تأهيل البنية التحتية، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم سبل العيش للسوريين. وتكمن أهميته في كونه لا يعتمد الإقراض التقليدي فحسب، بل أدوات تشاركية، من مثل المشاركة والمضاربة، وأدوات تمويل قائمة على الأصول، من مثل المرابحة والإجارة، إضافةً إلى أدوات

الأساسية، من مثل التعليم والرعاية الصحية والنقل. في هذا الإطار، قد تؤدي الفجوة بين مستويات الدخل وتكاليف السكن إلى تأجيل قرار العودة لدى بعض الأسر، حتى تتحسن أوضاعها الاقتصادية أو تتوافر لهم بدائل سكنية أكثر ملاءمة. من هنا، تبرز أهمية أن تتضمن برامج إعادة الإعمار سياسات إسكان ميسر تستهدف الفئات العائدة إلى منازلها، من خلال توفير وحدات سكنية بأسعار مناسبة، أو تقديم برامج تمويل طويلة الأجل وغير مرهقة بالفوائد الربوية، عن طريق توسيع استخدام أدوات التمويل الإسلامي، من مثل المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك والصكوك التنموية، بما يسهم في تخفيف الأعباء المالية على الأسر، ويزيد من فرص العودة والاستقرار. ويتوقع أن يؤدي ربط سياسات الإسكان ببرامج التنمية المحلية وخلق فرص العمل إلى تعزيز استدامة العودة، وتحويلها من انتقال جغرافي إلى عملية إعادة اندماج اقتصادي واجتماعي متكاملة.

التمويل الإسلامي والتنمية في مرحلة ما بعد الثورة

يُعدّ التمويل الإسلامي أحد النماذج المالية التي تقوم على مبادئ أخلاقية واقتصادية متميزة، وفق مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحثّ على العدالة في توزيع الثروات بين أفراد المجتمع، وتحريم الربا والغرر والاستثمار المحرّم، وتشجيع التجارة وتقاسم المخاطر بين الأطراف، وربط التمويل بالأصول الحقيقية، وتعزيز العدالة الاجتماعية. تستند فلسفة التمويل الإسلامي إلى مفهوم مقاصد الشريعة (Maqasid Al-Shari'ah) الذي يربط النشاط الاقتصادي بتحقيق المصلحة العامة وحماية المال وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، ما يجعله إطاراً مناسباً للمناقشة حول إعادة الإعمار في الحالة السورية.

(12) عبد الكريم قندوز، مؤسسات التمويل الإسلامي (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2022)، ص 14.

البلاد كنزاحين أم خارجها كلاجئين⁽¹⁴⁾. وقد أسفر هذا التهجير عن إعادة تشكيل ديموغرافية عميقة، في مستويي الجغرافيا السكانية والبنية الاجتماعية والاقتصادية. يتوزع السوريون المهجرون قسراً بين عدة مناطق رئيسة. فعلى الصعيد الإقليمي، تستضيف دول الجوار النسبة الأكبر من اللاجئين السوريين، خاصةً تركيا ولبنان والأردن والعراق، إضافةً إلى وجود أعداد كبيرة في دول أوروبية وفي شمال أفريقيا ودول أخرى. يتميز هذا التوزيع بعدم التجانس، وتباين أوضاع اللاجئين بشكل كبير بين دولة وأخرى، من حيث الوضع القانوني وفرص العمل، وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، ما يخلق حالة من عدم المساواة المكانية بين المهجرين أنفسهم. أما داخلياً، فما يزال عدد كبير من السوريين نازحين داخل البلاد، وهم يعيشون في مدن مكتظة أو مخيمات مؤقتة أو مساكن غير مستقرة، وغالباً ما يعتمدون على المساعدات الإنسانية. هذا التوزيع الداخلي يعكس استمرار حالة عدم الاستقرار البنيوي، ولم تتحول العودة إلى القرى والمدن الأصلية إلى مسار واسع ومستدام، بل بقيت محدودة ومجزأة. من المهم الإشارة إلى أن هذا التوزيع الجغرافي لا يمثل حركة سكانية فحسب، بل يعكس إعادة تشكيل قسرية للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وقد فقد كثير من الأفراد ارتباطهم المباشر بأماكن الإنتاج والعمل التي أتوا منها أصلاً، ما أدى إلى تراجع رأس المال البشري والاجتماعي في مناطق النزاع الأصلية.

ذات بعد اجتماعي وتنموي، من مثل الوقف والصكوك الوقفية. وتشير بعض التجارب الدولية في التمويل التنموي الإسلامي إلى أن هذه الأدوات يمكن أن تسهم في سدّ فجوات التمويل في الدول الخارجة من الصراعات أو الثورات المحلية، بخاصة عندما تكون المؤسسات المالية التقليدية غير قادرة أو غير راغبة في تحمل المخاطر العالية. يضاف إلى ذلك أن طبيعة التمويل الإسلامي القائمة على تقاسم المخاطر تجعله أكثر ملاءمة لتمويل المشاريع المرتبطة بإعادة الإعمار، بحيث تكون مستويات عدم اليقين مرتفعة. مع ذلك، فإن فعالية التمويل الإسلامي في مرحلة ما بعد الثورة ليست تلقائية، بل تستند إلى وجود إطار مؤسسي قوي وشفاف، ما يضمن توجيه الموارد نحو الفئات المستهدفة فعلياً، ويمنع استخدام الأدوات المالية في تعزيز التفاوتات أو إعادة إنتاج الهياكل الإقصائية. إن نجاح ذلك يتطلب دمجاً في سياسات عامة شاملة لإعادة الإعمار، لا التعامل معه بوصفه بديلاً معزولاً عن المنظومة الاقتصادية والسياسية⁽¹³⁾. بناءً على ذلك، لا يمكن النظر إلى التمويل الإسلامي بوصفه أداة مالية فحسب، بل إطاراً تنموياً وأخلاقياً متكاملًا أيضاً، ما من شأنه أن يعيد صوغ العلاقة الشاملة بين التمويل والعدالة الاجتماعية، في سياق ما بعد الثورة، بما يساهم في دعم العودة الدائمة وإعادة الإعمار الشامل.

ثانياً. الواقع الراهن للسوريين المهجرين

قسراً

تحديات العودة للوطن الأم

حجم التهجير والتوزيع الجغرافي

تواجه عملية العودة إلى سورية مجموعة معقدة من التحديات المتداخلة، مما لا يمكن اختزاله في البعد الأمني فحسب، بل تمتد إلى أبعاد اقتصادية وقانونية واجتماعية عميقة. ففي المستوى الأمني شهدت العديد من المناطق السورية، خلال المدة الأخيرة، تحسناً نسبياً في الأحوال الأمنية، مقارنةً بسنوات الثورة الأكثر حدة، مع اتساع نطاق سيطرة مؤسسات الدولة على أجزاء واسعة من البلاد، وعودة قدر من الاستقرار إلى عدد من المدن الرئيسية. لقد

يُعدّ التهجير القسري للسوريين، منذ بداية الثورة السورية في آذار/ مارس 2011، من أكبر حالات النزوح واللجوء في المعاصرة. وتشير تقديرات أممية (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) إلى أن ملايين السوريين اضطروا إلى مغادرة منازلهم، سواء أكان داخل

(13) هوري خير، "سياسات التمويل الإسلامي وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر: بنك البركة نموذجاً"، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، المجلد 3 العدد 2 (كانون الأول/ ديسمبر 2022).

(14) يُنظر بشأن المعطيات ذات الصلة والمجددة باستمرار ذات الصلة في الموقع الإلكتروني للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. <https://www.unhcr.org/ar>

البيئة المدرسية الجديدة. إن نجاح العودة لا يرتبط بتوفير المتطلبات المادية فحسب، بل يتطلب أيضاً تبني سياسات اجتماعية وتعليمية داعمة تراعي احتياجات الفئات العائدة، وبخاصة الأطفال والشباب، بما يساهم في تعزيز اندماجهم داخل المجتمع المحلي، والحد من الآثار طويلة الأمد للتهجير القسري. بذلك، يمكن القول إن العودة ليست حدثاً بسيطاً، بل عملية معقدة متكاملة الأركان، فهي تتطلب توافر شروط متعددة ومتراصة، لأن غياب أحدها قد يؤدي إلى إخفاق عملية العودة أو تحولها إلى نزوح ثانوي.

سياسات إغلاق المخيمات

شهدت السنوات الأخيرة توجّهاً متزايداً نحو سياسات إغلاق المخيمات أو تقليصها، في بعض الدول المضيفة للاجئين السوريين، ضمن إطار إعادة تنظيم الوجود الإنساني والضغط باتجاه الحلول الدائمة. على الرغم من أن هذه السياسات تُعدّ غالباً خطوة نحو تشجيع العودة أو تحسين أوضاع المعيشة، فإن آثارها الفعلية تبقى محل جدل واسع في الأدبيات الإنسانية والتنمية. في كثير من الحالات، يُنفذ إغلاق المخيمات من دون توفير بدائل اقتصادية وسكنية كافية، ما يؤدي إلى انتقال السكان إلى أوضاع أكثر هشاشة، من مثل السكن غير النظامي أو المدن المكتظة، بدلاً من العودة الفعلية إلى مناطقهم الأصلية. هذا التحول قد يزيد هشاشة الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين، بدلاً من معالجته. إن ربط إغلاق المخيمات بسياسات تشجيع العودة قد يتحول، في بعض السياقات، إلى شكل من أشكال الضغط غير المباشر، بخاصة عندما تكون خيارات البقاء محدودة أو مكلفة. في هذه الحالة، تصبح العودة خياراً مدفوعاً بالضرورة الاقتصادية، لا بالاستعداد الطوعي، ما يتعارض مع مفهوم العودة الآمنة والطوعية والكرامة. بناءً على ذلك، يمكن القول إن سياسات إغلاق المخيمات تمثل عنصراً حاسماً في تشكيل مسارات العودة، لكنها قد تتحول إلى عامل ضغط غير مباشر، إن لم تُدمج ضمن إطار شامل يربط بين الحماية الإنسانية وإعادة الإعمار وتوفير بدائل اقتصادية حقيقية، بما يضمن أن تكون العودة خياراً فعلياً، لا نتيجة إكراه بنيوي. في هذا السياق، أطلقت الحكومة

أسهم هذا التحسّن في تهيئة بيئة أكثر ملاءمة لعودة بعض المهجرين، إلا أن قرار العودة ما يزال مرتبطاً بمجموعة من العوامل المتداخلة التي تتجاوز الجانب الأمني. في المقابل، تبرز التحديات الاقتصادية لتشكّل أحد أبرز العوامل المؤثرة في قرارات العودة في المرحلة الراهنة، ويواجه العديد من الراغبين في العودة صعوبات تتعلق بتوفير فرص العمل وانخفاض مستويات الدخل، مقارنةً بتكاليف المعيشة، فضلاً عن ارتفاع أسعار العقارات وإيجارات المساكن، ولا سيما في المدن الكبرى، من مثل دمشق وحلب. وتمثّل إعادة بناء المساكن المتضررة أو استئجار مساكن جديدة عبئاً مالياً كبيراً لدى كثير من الأسر، الأمر الذي يدفع بعضها إلى تأجيل العودة، حتى تتحسن أوضاعها الاقتصادية أو توافر برامج دعم وتمويل مناسبة. من ثم، فإن معالجة التحديات الاقتصادية، إلى جانب استمرار تعزيز الاستقرار الأمني، تمثل عنصراً أساسياً في تهيئة الأوضاع اللازمة لتحقيق عودة آمنة وطوعية ودائمة.

تشكل البنية التحتية المدمرة أو المتضررة تحدياً إضافياً، وما يزال كثير من المناطق مفتقراً إلى الخدمات الأساسية، من مثل الكهرباء والمياه والصحة والتعليم (خاصة في المناطق الريفية). ما يجعل العودة غير دائمة في حال عدم توافر استثمارات حقيقية في عملية إعادة التأهيل. إلى جانب ذلك، يواجه العائدون تحديات اجتماعية تتعلق بإعادة الاندماج داخل مجتمعاتهم الأصلية، خاصة بعد سنوات طويلة من الانقطاع، وما رافقها من تغيرات في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية داخل هذه المجتمعات. إن ما يزيد صعوبة إعادة الاستقرار فقدان شبكات الدعم الاجتماعي والاقتصادي في مناطق العودة. وتبرز هذه التحديات بصورة خاصة في قطاع التعليم، حيث يواجه عدد من الأطفال العائدين من دول اللجوء صعوبات في الاندماج داخل النظام التعليمي في سورية، نتيجة اختلاف المناهج الدراسية ولغة التدريس. فعلى سبيل المثال، يواجه العديد من الأطفال العائدين من تركيا تحديات في التكيف مع المناهج السورية. بعد أن تلقوا تعليمهم لسنوات باللغة التركية، ما قد يؤثر في مستوى تحصيلهم الدراسي، ويستلزم توفير برامج تعليمية انتقالية، ودروس دعم أكاديمي تساعدهم في تجاوز الفجوة التعليمية واللغوية وتيسر اندماجهم في

أو القدرة الاستيعابية، بما يسهم في تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي. في الوقت نفسه، تبرز الحاجة إلى توسيع نطاق هذه الاستثمارات تدريجياً، لضمان شمولية التنمية وتوازنها الجغرافي، بحيث تستفيد مختلف المناطق من جهود إعادة الإعمار. يضاف إلى ذلك أن دخول فاعلين اقتصاديين جدد، سواء أكانوا من القطاع الخاص المحلي أم من المستثمرين الخارجيين، يسهم في تنشيط الأسواق وإعادة تحريك قطاعي العقارات والأراضي، ما قد يؤدي إلى زيادة المعروض وتحسين جودة المشاريع السكنية والتنمية. في السياق، تبرز أهمية تطوير سياسات إسكان وتنظيم عمراني تضمن توفير خيارات سكنية متنوعة وبأسعار مناسبة، بما يعزز من قدرة العائدين على الاستقرار وإعادة التملك بشكل تدريجي ومستدام.

- الحوكمة وأمننة إعادة الإعمار

تُعدّ الحوكمة، في سياق إعادة الإعمار، أحد الركائز الأساسية لضمان فاعلية العملية وشموليتها واستدامتها، فهي ترتبط بآليات اتخاذ القرار وتوزيع الموارد ومستوى الشفافية والمساءلة، إضافةً إلى درجة مشاركة الفاعلين المحليين في صوغ السياسات التنموية. وفي بيئات ما بعد النزاع أو الثورات، غالباً ما تمر مؤسسات الحوكمة بمرحلة إعادة بناء وتطوير تدريجي تتيح فرصة لإعادة تنظيم الأطر المؤسسية وتعزيز كفاءتها، بما يتلاءم مع متطلبات التعافي والتنمية المستدامة. في هذا السياق، يبرز ما يمكن تسميته بـ "تعزيز البعد الأمني في إدارة إعادة الإعمار"، بمعنى ربط جهود إعادة البناء بمتطلبات الاستقرار وحماية المجتمعات المحلية، بهدف تهيئة بيئة آمنة وملائمة لعودة السكان واستعادة النشاط الاقتصادي. يسهم هذا التوجه، في حال تطبيقه ضمن إطار مؤسسي متوازن، في دعم الاستقرار العام وتوفير الحد الأدنى من الضمانات اللازمة لنجاح مشاريع إعادة الإعمار في المناطق المستهدفة. فعندما تُدمج الاعتبارات الأمنية في سياسات إعادة الإعمار، بشكل منسق مع البعد التنموي، تتحسن فاعلية توزيع الموارد وتسريع تنفيذ المشاريع الحيوية، بخاصة في القطاعات ذات الأولوية، من مثل الإسكان والخدمات الأساسية وإعادة تأهيل البنية التحتية. في الوقت ذاته، يسهم تعزيز الشفافية، وتوسيع مشاركة المجتمعات المحلية في عمليات التخطيط والتنفيذ،

السورية مشروع "صفر خيام"، وسعت لوضع خطة تدرجية لإغلاق المخيمات، عبر مشاريع إعادة تأهيل واسعة تشمل الخدمات الأساسية وسبل العيش⁽¹⁵⁾.

الاقتصاد السياسي للعودة وإعادة الإعمار

يمثل الاقتصاد السياسي للعودة وإعادة الإعمار إطاراً تحليلياً لفهم التفاعل بين المؤسسات والسياسات العامة والموارد الاقتصادية، في سياق إدارة مرحلة ما بعد النزاع. ينطلق الإطار من أن إعادة الإعمار لا تقتصر على إعادة تأهيل البنية التحتية، بل تشمل أيضاً إعادة تنشيط الاقتصاد وتعزيز التنمية المحلية وتحسين كفاءة توزيع الموارد، بما يسهم في تهيئة الأوضاع المناسبة لعودة المهجرين وإعادة اندماجهم الاجتماعي. في السياق السوري، تكتسب هذه العملية أهمية خاصة، نظراً لحجم الأضرار التي خلفتها الحرب منذ قيام الثورة (آذار/ مارس 2011)، وما تتطلبه مرحلة التعافي من تنسيق بين المؤسسات الوطنية والشركاء المحليين والدوليين، بهدف توجيه جهود إعادة الإعمار نحو تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين جودة الحياة في مناطق العودة.

- إعادة توزيع الموارد

تُعدّ إعادة توزيع الموارد من أهم القضايا المركزية في مرحلة ما بعد النزاع، فهي ترتبط بشكل مباشر بفاعلية عملية إعادة الإعمار وقدرتها على دعم الاستقرار والتنمية. تشمل هذه الموارد الأراضي والإسكان والاستثمارات والمساعدات الدولية وفرص العمل والبنية التحتية، وهي قضايا تشكل مجتمعةً قاعدة أساسية لعملية التعافي الاقتصادي والاجتماعي⁽¹⁶⁾. في سياقات ما بعد النزاع، غالباً ما يُعاد ترتيب الأولويات الاقتصادية، بهدف تحقيق الاستقرار وتعزيز النمو، من خلال توجيه الاستثمارات نحو المناطق الأكثر جاهزية، من حيث البنية التحتية

(15) جمعة حجازي، "سورية بلا مخيمات: لنحرر السوري من الخيمة بتحسين العالم خارجها"، العربي الجديد (2026/05/19).

(16) بشر دويدار، "محددات إعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراعات"، مجلة السياسة الدولية (2026/03/09).

الخدمات العامة، من مثل التعليم والصحة والإسكان والبنية التحتية المجتمعية⁽¹⁷⁾. وتُعدّ الأوقاف من أبرز الأدوات المالية الإسلامية القادرة على الإسهام في جهود إعادة الإعمار في سورية، بسبب طبيعتها المستدامة وقدرتها على توفير مصادر تمويل طويلة الأمد ومستقلة نسبياً عن تقلبات الأسواق المالية أو تقليص المساعدات الخارجية. يتيح بعد الاستدامة للوقف إمكانية التحول، من مجرد أداة خيرية تقليدية إلى رافعة تنمية فاعلة، بما يدعم عمليات التعافي وإعادة البناء في بيئات ما بعد النزاع.

في السياق السوري، يمكن للأوقاف أن تؤدي دوراً محورياً في دعم عملية إعادة الإعمار، من خلال توجيه عوائدها نحو تمويل مشاريع ذات أثر مباشر في حياة السكان المتضررين، من مثل إعادة تأهيل المساكن المدمرة، وتوفير وحدات سكنية ميسرة للعائدين، وتمويل البنية التحتية الأساسية، من مثل المياه والكهرباء والمدارس والمراكز الصحية. يسهم ذلك في تحسين الأوضاع المعيشية وتهيئة بيئة أكثر استقراراً، ما من شأنه السماح بعودة تدريجية وأمنة للمهجرين. من الممكن تطوير مفهوم الأوقاف التنموية أو الأوقاف الاستثمارية، بحيث لا تقتصر على الإنفاق الخيري المباشر، بل تعتمد صيغة استثمار أصول وقفية في مشاريع إنتاجية مدرة للدخل، لتُخصّص عوائدها من أجل تمويل برامج إعادة الإعمار. فعلى سبيل المثال، يمكن إنشاء أوقاف عقارية أو تجارية في المدن الرئيسية، من مثل دمشق أو حلب، لتُستخدم عائداتها في تمويل مشاريع إسكان في المناطق الأكثر تضرراً، أو دعم برامج تمويل المشاريع الصغيرة للعائدين، ما يخلق دورة اقتصادية مستدامة.

من جهة أخرى، يمكن للأوقاف أن تُسهم في إعادة بناء رأس المال البشري، من خلال تمويل التعليم والتدريب المهني وبرامج التأهيل، ما يعدّ عنصراً أساسياً في تعزيز قدرة العائدين على الاندماج في سوق العمل المحلي. من الممكن أيضاً توجيه جزء من الأوقاف نحو دعم المبادرات المجتمعية والمشاريع المحلية الصغيرة، بما يعزز التماسك الاجتماعي ويقوي شبكات الدعم في المجتمعات. بذلك، فإن

في رفع مستوى الثقة العامة وتعزيز شرعية السياسات التنموية.

من جهة أخرى، يُشكل تطوير آليات الحوكمة الرشيدة عنصراً محورياً في تقليل مخاطر سوء الإدارة، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز العدالة في الوصول إلى فرص إعادة الإعمار. إن إشراك المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة المدنية في صنع القرار يساعد في مواءمة المشاريع مع الاحتياجات الفعلية للسكان، ويدعم استدامة العودة ويعزز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي. بذلك، يمكن عدّ الحوكمة في مرحلة إعادة الإعمار فرصة لإعادة بناء المؤسسات على أسس أكثر كفاءة وشمولية، بما يجمع بين متطلبات الاستقرار والتنمية، وتوفير بيئة داعمة لتحقيق عودة آمنة وطوعية ودائمة، وتعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية طويلة الأمد.

ثالثاً. دور التمويل الإسلامي في إعادة الإعمار

يمثل التمويل الإسلامي أحد البدائل المالية المهمة في دول العالم قاطبةً بصورة عامة، وبخاصة في الدول العربية والمسلمة. نظراً لارتكازه على مبادئ العدالة وتقاسم المخاطر، وربط التمويل بالاقتصاد الحقيقي، وتوجيه الموارد نحو الأنشطة الإنتاجية والاجتماعية. في حالة إعادة الإعمار في سورية، فإن دور ذلك لا يقتصر على التمويل وتعبئة الموارد المالية فحسب، بل يمتد إلى إعادة تشكيل العلاقة بين رأس المال والتنمية والعدالة الاجتماعية، بما يتيح إمكانية دعم مسارات العودة وإعادة الاندماج بصورة أكثر استدامة وفاعلية. في ما يأتي عرض لأبرز أدوات التمويل الإسلامي ذات الصلة بإعادة الإعمار.

الوقف

يُعدّ الوقف من أقدم الأدوات المالية الإسلامية ذات البعد الاجتماعي، ويقوم على مبدأ "حبس الأصل وتسبيل المنفعة" لصالح أهداف خيرية وتنموية مستدامة. في سياق إعادة الإعمار، يمكن للوقف أن يؤدي دوراً محورياً في تمويل

(17) عزام الشمايلة، "التكافل الاجتماعي في إطار الوقف الإسلامي من نظرة فقهية"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 4 العدد 4 (نيسان/إبريل 2023).

وضمان عدم تحول التمويل إلى عبء إضافي على العائدين. في السياق السوري، يمكن أن تُعدّ المراجعة إحدى الأدوات التمويلية الأكثر قابلية للتطبيق في الوقت الحالي، نظراً لطبيعة الاحتياجات المعيشية العاجلة التي تواجه الأسر العائدة، وغياب التمويل التقليدي الميسر في كثير من الحالات. فبعد سنوات من الثورة، لم تعد احتياجات العودة تقتصر على السكن فحسب، بل باتت تشمل إعادة تأهيل المنازل المتضررة جزئياً، وتأمين الحد الأدنى من الأثاث، وشراء مواد البناء الأساسية، إضافةً إلى تمويل أنشطة اقتصادية صغيرة، ما يساعد الأسر في توفير مصدر دخل مستقر.

في هذا الإطار، يمكن للمراجعة أن تؤدي دوراً عملياً من خلال تمويل شراء مواد البناء، من مثل الإسمنت والحديد والأدوات الكهربائية والمواد الأساسية للإصلاح السكني، بحيث تشتري المؤسسة التمويلية هذه المواد، ثم تبيعها للعائدين بهامش ربح معلوم، وبأقساط ميسرة تتناسب مع قدرتهم على السداد. ويمكن توسيع استخدامها لتمويل احتياجات إعادة الاستقرار من داخل المنزل، من مثل الأثاث والأجهزة الأساسية، ما يسهم في تسريع عملية الاستقرار الاجتماعي والنفسي للعائدين. إلى جانب البعد السكني، يمكن توظيف المراجعة في دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل في المناطق المتضررة، من مثل تمويل المعدات الزراعية البسيطة أو أدوات الحرف اليدوية أو تجهيز محلات تجارية صغيرة. يكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في السياق السوري، لأن ضعف فرص العمل يشكل أحد أبرز التحديات أمام استدامة العودة. ومن الممكن أن يسهم توفير أدوات إنتاج بسيطة، عبر المراجعة، في خلق مصادر دخل مستقرة تدرجياً.

المشاركة والمضاربة

صغت المشاركة والمضاربة تعديان من أبرز أدوات التمويل الإسلامي القائمة على مبدأ تقاسم المخاطر والعوائد بين أطراف التمويل، ما يمنحهما طابعاً أكثر توازناً وعدالة، مقارنةً بالنماذج التمويلية التقليدية القائمة على الدين. فبدلاً من تحميل طرف واحد (المقترض) عبء السداد، بغض النظر عن نتيجة المشروع، فإن هاتين

الوقف في السياق السوري لا يكون أداة تمويل فحسب، بل يكون نظاماً تنموياً متكاملًا يربط بين البعد الاجتماعي والاقتصادي، ويسهم في تحقيق التوازن بين إعادة الإعمار المادي وإعادة الإعمار البشري، ما من شأنه تعزيز فرص العودة الدائمة، ويحدّ من الاعتماد الكامل على التمويل الخارجي أو المساعدات المؤقتة.

الصكوك

الصكوك أدوات مالية إسلامية، وهي تمثل حصصاً للملكية في أصول أو مشاريع استثمارية، وتُعدّ من أهم الأدوات القابلة للتوظيف في تمويل مشاريع إعادة الإعمار الكبرى، من مثل الطرق والمطارات وشبكات المياه والكهرباء والمشاريع السكنية. وتتميز الصكوك بأنها تربط التمويل بأصول حقيقية، ما يقلل من المخاطر المالية، ويعزز الشفافية في استخدام الموارد. من الممكن أيضاً تصميم صكوك تنموية أو وقفية معدة خصيصاً لدعم إعادة الإعمار الاجتماعي، بحيث لا تقتصر على العوائد المالية، بل تشمل أيضاً العوائد الاجتماعية، من مثل تمكين العودة وتحسين الخدمات العامة. في سياق الحالة السورية، يمكن أن تسهم الصكوك في جذب الاستثمارات بطريقة منظمة، بشرط وجود إطار مؤسسي شفاف، ما يضمن توجيه الموارد نحو المناطق الأكثر احتياجاً وليس الأكثر ربحية فحسب.

المراجعة

المراجعة صيغة تمويل تقوم على بيع سلعة بثمن يشمل التكلفة وهامش ربح معلوم، وتُستخدم على نطاق واسع في التمويل الإسلامي للأفراد والمؤسسات. في سياق إعادة الإعمار، يمكن توظيف المراجعة لتمويل احتياجات الأسر العائدة، من مثل شراء مواد البناء أو تأثيث المنازل أو شراء المعدات الأساسية لبدء مشاريع صغيرة⁽¹⁸⁾. وتتميز المراجعة بأنها أداة منخفضة المخاطر نسبياً، ما يجعلها مناسبة للدول النامية التي تعاني ضعف القدرة على السداد أو عدم استقرار الدخل. مع ذلك، فإن فاعليتها تعتمد على القدرة المؤسسية للمؤسسات المالية في إدارة المخاطر،

(18) صالح العلي حميد، "صيع التمويل والاستثمار الملائمة لعملية إعادة الإعمار في المؤسسات المالية الإسلامية"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 30 العدد 4 (كانون الأول/ ديسمبر 2016).

صغيرة، أو أدوات تمويلية متوافقة مع الشريعة، لتمكين الأفراد من بدء مشاريع صغيرة أو تحسين سبل العيش. وفي حالة العائدين، يشكل التمويل الأصغر الإسلامي عنصراً حاسماً في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، من خلال دعم الأنشطة الصغيرة، من مثل الزراعة والتجارة والخدمات والحرف اليدوية. من جانب آخر، يسهم هذا التمويل في تقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية، ويعزز القدرة الذاتية على التكيف الاقتصادي.

رابعاً. نموذج مقترح لإعادة الإعمار بالتمويل الإسلامي

من الممكن اعتماد نموذج تحليلي تطبيقي يدمج أدوات التمويل الإسلامي في إطار شامل، لإعادة الإعمار في سياقات ما بعد النزاع، مع تركيز خاص على الحالة السورية وعلاقتها بعودة المهجرين قسرياً. وينطلق النموذج من افتراض أن نجاح إعادة الإعمار لا يقاس بحجم الاستثمارات في البنية التحتية فحسب، بل بمدى قدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية وتمكين المهجرين من العودة الدائمة، وإعادة دمج الفئات المتضررة في الدورة الاقتصادية. ومن الممكن تسمية هذا النموذج بـ "نموذج التمويل الإسلامي التكاملي لإعادة الإعمار والعودة الدائمة"، وهو يقوم على أربعة أركان مترابطة، وهي التمويل الحوكمة إعادة الاندماج والتنمية المحلية.

الهيكل العام للنموذج

يقوم النموذج على إنشاء منظومة تمويل متعددة المستويات، وهي المستوى السيادي/ المؤسسي، عبر إصدار صكوك سيادية وتنموية من وزارة المالية، موجبة لإعادة الإعمار. والمستوى المجتمعي، عبر إنشاء الأوقاف التنموية وصناديق الوقف الاستثمارية. والمستوى الإنتاجي، عبر المشاركة والمضاربة لتمويل المشاريع الاقتصادية المحلية. والمستوى الفردي، عبر التمويل الأصغر الإسلامي لدعم الأسر العائدة إلى قراهم ومدنهم الأصل. تُربط هذه المستويات ضمن إطار واحد، ما يضمن توجيه الموارد نحو أهداف محددة ومتعلقة بإعادة الاستقرار السكاني

الصيغتين تقومان على مبدأ الشراكة في رأس المال أو الجهد أو كليهما، مع توزيع الأرباح والخسائر وفق نسب متفق عليها مسبقاً. في سياق إعادة الإعمار في سورية، يمكن توظيف المشاركة لتمويل مشاريع إنتاجية وتنموية مشتركة بين المؤسسات التمويلية والسكان العائدين، من مثل المشاريع الزراعية أو الورش الصناعية الصغيرة أو المبادرات العقارية ذات الطابع التنموي. يتيح هذا النموذج للعائدين أن يكونوا شركاء فاعلين في عملية التنمية الاقتصادية، بدلاً من أن يكونوا متلقين للدعم أو التمويل. بذلك، يتعزز شعورهم بضمان الملكيات والمسؤوليات تجاه المشاريع، وتزيد فرص نجاحها واستدامتها على المدى الطويل. ويحدّ هذا النمط من التمويل من مخاطر الإفراط في المديونية، وهو عنصر شديد الأهمية في البيئات التي تتسم بضعف الدخل وعدم استقرار الأسواق.

أما المضاربة، فهي صيغة تمويل تقوم على تقديم أحد الأطراف رأس المال، في حين يتولى الطرف الآخر إدارة المشروع وتقديم الخبرة والجهد، على أن تقسم الأرباح وفق اتفاق مسبق. ويتحمل صاحب رأس المال الخسارة المالية في حال وقوعها، ما لم يثبت التقصير أو سوء الإدارة. في السياق السوري، يمكن للمضاربة أن تكون أداة فعالة لدعم ريادة الأعمال بين العائدين، ولا سيما من يمتلكون مهارات مهنية أو خبرات عملية، لكنهم يفتقرون إلى رأس المال اللازم لبدء مشاريعهم. تسهم هذه الصيغة في تعزيز ديناميكية الاقتصاد المحلي، من خلال تمكين الأفراد من إطلاق مشاريع صغيرة ومتوسطة في مجالات متعددة، من مثل التجارة والخدمات والحرف والصناعات البسيطة، ما يخلق فرص عمل جديدة داخل المجتمعات المتضررة. تدعم هذه الصيغة عملية إعادة بناء النسيج الاقتصادي المحلي بشكل تدريجي، عبر تحفيز المبادرات الفردية والشراكات الإنتاجية، بدلاً من الاعتماد الحصري على الاستثمارات الخارجية أو النماذج المركزية في التمويل.

التمويل الأصغر الإسلامي

يُعدّ التمويل الأصغر الإسلامي من الأدوات المهمة في دعم الفئات الأكثر هشاشة، خاصة في سياقات النزوح والعودة. ويستهدف هذا النوع من التمويل توفير قروض

والاقتصادي في مناطق العودة.

الصكوك كأداة تمويل مركزية

يشكل إصدار الصكوك التنموية لإعادة الإعمار الركيزة الأساسية في النموذج، وهي تُستخدم لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى، من مثل إعادة تأهيل المساكن المدمرة وإصلاح شبكات المياه والكهرباء والطرق والخدمات العامة ومشاريع الإسكان الاجتماعي للعائدين. يتميز هذا النوع من التمويل بأنه قائم على الأصول الحقيقية، ما يعزز الشفافية ويقلل من مخاطر سوء استخدام الأموال. من الممكن تصميم الصكوك بما يتضمن مكوّنًا اجتماعيًا إلزاميًا، وتخصيص نسبة من العائدات لمناطق العودة ذات الأولوية.

الوقف التنموي كضامن للاستدامة

يقترح النموذج إنشاء صناديق وقف تنموية وطنية ودولية، لتكون مخصصة لدعم الإسكان منخفض التكلفة للعائدين. ودعم التعليم وإعادة تأهيل رأس المال البشري، ودعم الرعاية الصحية الأساسية، بالإضافة إلى دعم المشاريع المجتمعية الصغيرة. ليس الوقف هنا أداة خيرية تقليدية، إنما آلية استثمار اجتماعي طويل الأمد، بما يضمن استمرارية التمويل بعيداً من تقلبات المساعدات الدولية. ومن الممكن دمج الوقف مع الصكوك بصيغة "الصكوك الوقفية" التي تجمع بين الاستثمار والعائد الاجتماعي.

التمويل الإنتاجي (المشاركة والمضاربة)

يخصص هذا المكوّن لتمويل الأنشطة الاقتصادية للعائدين، عبر نماذج تقاسم الأرباح والخسائر، بما يحقق دعم المشاريع الزراعية والصناعية الصغيرة، وإنشاء تعاونيات إنتاجية محلية، إضافةً إلى تمويل ريادة الأعمال في مناطق العودة. ويُعدّ هذا البعد أساسيًا في النموذج، لأنه يحول العائدين من متلقين للمساعدات إلى شركاء اقتصاديين فاعلين، ما يعزز الاستقلالية الاقتصادية، ويقلل من احتمالات النزوح الثانوي.

التمويل الأصغر الإسلامي لإعادة الاندماج

يُشكل التمويل الأصغر الإسلامي الحلقة الأقرب للأفراد، حيث يكون الهدف دعم الأسر العائدة في إعادة بناء مساكنها، وتمويل مشاريع صغيرة مدّرة للدخل، وتوفير أدوات إنتاج أساسية (معدات، مواد أولية.. إلخ)، ويُدمج التمويل مع برامج تدريب، ومراقبة اقتصادية لضمان استدامة المشاريع، بحيث لا يكون التمويل دعمًا ماليًا مؤقتًا، بل جزءًا من عملية إعادة إدماج اقتصادي شاملة.

الإطار المؤسسي والحكومي للنموذج

نجاح النموذج يتطلب وجود هيكل حوكمة متعدد الأطراف، مما يضم مؤسسات الدولة (التخطيط والإعمار)، ومؤسسات التمويل الإسلامي، ومنظمات دولية، والبنك الإسلامي للتنمية، إضافةً إلى إمكانية وجود ممثلين عن المجتمعات المحلية والمهجرين. ويقوم هذا الإطار على مبادئ رئيسية، وهي:

- الشفافية والمساءلة المالية: من خلال اعتماد أنظمة واضحة لإدارة تدفقات التمويل وتدقيقها وتتبعها، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد، ويعزز الثقة بين جميع الأطراف المعنية.
- المشاركة المجتمعية الفاعلة: عبر إشراك المجتمعات المحلية والمهجرين في تحديد الأولويات التنموية، بما يضمن توافق مشاريع إعادة الإعمار مع الاحتياجات الفعلية على أرض الواقع.
- الرقابة المؤسسية المستقلة: من خلال إنشاء آليات رقابية محايدة تتابع تنفيذ المشاريع وتقييم الأداء، وتحدّد من مخاطر سوء الإدارة أو الانحراف عن الأهداف التنموية.
- التكامل بين الأبعاد التنموية والاجتماعية: لا يقتصر تقييم المشاريع على مؤشرات النمو الاقتصادي فحسب، بل يشمل أيضًا مؤشرات العدالة الاجتماعية، وتحسين جودة الحياة، وتعزيز فرص العودة والاستقرار المستدام.

- الكفاءة في توجيه الموارد: عبر ضمان تخصيص

الإعمار على مبدأ العودة بما هو "حق تنموي"، لا بما هو مسار إنساني أو أممي، ما يتطلب إدماج احتياجات المهجرين قسراً في صميم التخطيط الاقتصادي، منذ المراحل الأولى، لا التعامل معهم كفتنة لاحقة في العملية. ويُوصى بتجنب نماذج إعادة الإعمار القائمة على الاستثمار العقاري البحث، لما له من أثر في رفع تكاليف السكن وإقصاء الفئات الاجتماعية من مناطقها الأصل.

دمج التمويل الإسلامي في منظومة إعادة الإعمار: ينبغي تطوير إطار مؤسسي رسمي لدمج أدوات التمويل الإسلامي ضمن خطط إعادة الإعمار، بحيث لا تبقى هذه الأدوات في نطاق المبادرات الجزئية أو غير المنظمة. ويُوصى بتأسيس صناديق سيادية وصناديق وقفية تنموية موجهة حصرياً لمشاريع الإسكان والبنية التحتية الاجتماعية ودعم سبل العيش للعائدين، مع ضمان ربط التمويل بمؤشرات تأثير اجتماعي واضحة، فضلاً عن العوائد المالية.

تعزيز التمويل الإنتاجي للعائدين: من الضروري توسيع استخدام أدوات المشاركة والمضاربة والتمويل الأصغر الإسلامي، لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مناطق العودة، بما هي المحرك الأساسي لإعادة بناء الاقتصاد المحلي. ويُوصى بدمج هذه الأدوات مع برامج تدريب مهني ومرافقة اقتصادية، بما يضمن استدامة المشاريع وتقليل مخاطر التعثر.

منع النزوح الثانوي: يجدر تصميم برامج العودة والتمويل، بما يمنع وقوع العائدين في دوامة نزوح ثانوي، نتيجة غياب الخدمات أو فرص العمل. يتطلب ذلك ربط التمويل بحد أدنى من البنية التحتية والاقتصادية في مناطق العودة، بحيث تكون العودة خياراً مستداماً، لا تجربة مؤقتة.

التمويل، وفق أولويات واضحة ترتبط بالمناطق الأكثر تضرراً واحتياجاً، بما يعزز عدالة التوزيع وفعالية إعادة الإعمار.

- الاستدامة المالية طويلة الأمد: من خلال تصميم أدوات تمويلية قادرة على الاستمرار ذاتياً، وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي غير المستقر، بما يضمن استمرارية مشاريع إعادة الإعمار على المدى البعيد.

بناءً على ما سبق، يقدم هذا النموذج رؤية تكاملية للتمويل الإسلامي، كأداة لإعادة تشكيل مسارات إعادة الإعمار، بما يضمن ألا يقتصر دوره على تعبئة الموارد، بل يمتد إلى إعادة تعريف العلاقة بين التمويل والعدالة والتنمية. وتكمن قوة النموذج في دمج بين الأدوات المالية (الصكوك والوقف والتمويل الأصغر)، وبين البعد الاجتماعي والسياسي للعودة، ما يجعله إطاراً قابلاً للتطوير، ضمن سياسات إعادة الإعمار في البيئات ما بعد النزاع. مع ذلك، فإن تطبيق هذا النموذج يتطلب إرادة سياسية، وإطاراً قانونياً واضحاً، وشراكات دولية فعالة، إضافة إلى ضمانات تمنع استخدام التمويل كأداة لإعادة إنتاج الإقصاء أو التفاوت، ما يجعل الحوكمة عنصراً حاسماً في نجاحه.

خاتمة

توصيات

في ضوء التحليل النظري والاقتصادي السياسي، وبالنظر إلى تعقيدات حالة التهجير القسري للسوريين، وتشابكها مع سياسات إعادة الإعمار وأدوات التمويل، من الممكن صوغ مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز عدالة عملية العودة وضمان استدامة إعادة الاندماج، مع تحقيق توظيف فعال للتمويل الإسلامي، بما هو أداة تنموية.

- في مستوى السياسات العامة للدولة في مجال إعادة الإعمار: ينبغي أن تُبنى استراتيجيات إعادة

نتائج وخلاصات

تعقيدات الواقع ويضع الإنسان في مركز الاهتمام في سياق عملية إعادة البناء. انطلاقاً من ذلك، تبرز الحاجة إلى إجراء دراسات مستقبلية تتناول بناء نماذج قياسية بشأن الأثر الاقتصادي والاجتماعي لأدوات التمويل الإسلامي في مشاريع إعادة الإعمار، وإجراء دراسات وبحوث ميدانية تستند إلى بيانات أولية، من المؤسسات المالية والجهات الحكومية والمجتمعات المحلية في سورية، بعد استقرار الشروط المؤسسية. ويجدر بالمهتمين والباحثين أن يوجهوا الاهتمام إلى إجراء مقارنات بين تجارب دول اعتمدت التمويل الإسلامي في إعادة الإعمار، بعد خروجها من نزاعات، وتحليل الأطر التشريعية والتنظيمية اللازمة لتفعيل أدوات، من مثل الصكوك التنموية والأوقاف الاستثمارية والتمويل الأصغر الإسلامي، بما يسهم في تطوير نموذج سوري مستدام يجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ويعزز فرص العودة الطوعية والأمن والكريمة للمهجرين قسرياً.

المراجع

العربية

- "الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري"، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (رقم 47/137 وتاريخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2010).
- "خلق الوظائف وتنمية الاقتصادات"، التقرير السنوي لمجموعة البنك الدولي (2025).
- أزرق، توفيق. "الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي وأهم المبادئ التي تحكمه". [ATEBE: *Journal for Religious Studies*, no. 4 (December 2020)].
- الأعرجي، حسين سيد نور ومؤيد مجيد محمد الكعبي. "الأسباب السياسية للتهجير القسري في العراق القديم". لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 26 (2017).

لقد تبين في سياق البحث أن قضية السوريين المهجرين قسرياً لا يمكن فهمها أو معالجتها بمعزل عن البنية العميقة للاقتصاد السياسي لإعادة الإعمار، بحيث تتداخل الاعتبارات الاقتصادية مع التوازنات السياسية وأنماط الحوكمة في تشكيل مسارات العودة وإعادة الاندماج. وقد بين البحث أن إعادة الإعمار ليست عملية محايدة، بل مجالاً عاماً لإعادة توزيع الموارد وإعادة تشكيل الملكية وإنتاج العلاقات الاجتماعية، ما يجعلها عاملاً حاسماً في تحديد من يستطيع العودة ومن يبقى خارج حدود الوطن. في هذا السياق، برز التمويل الإسلامي، بوصفه إطاراً بديلاً يحمل إمكانات مهمة لإعادة توجيه عملية إعادة الإعمار نحو مزيد من العدالة والشمول. فيفضل أدواته المتنوعة، من مثل الصكوك والوقف والمشاركة والمضاربة والمرابحة والتمويل الأصغر، من الممكن للتمويل الإسلامي أن يسهم في سد فجوات التمويل التقليدي، ودعم مشاريع الإسكان والبنية التحتية، وتعزيز سبل العيش للعائدين، بما يحّد من الإقصاء الاقتصادي ويعزز فرص الاستقرار المستدام. غير أن هذا الدور لا يتحقق تلقائياً، بل يتطلب وجود منظومة حوكمة شفافة وإرادة سياسية داعمة، وإطاراً مؤسسياً يضمن توجيه هذه الأدوات نحو أهداف تنمية واجتماعية واضحة، وليس نحو اعتبارات ربحية أو سياسية فحسب. يعتمد نجاح التمويل الإسلامي، في هذا السياق، على مدى قدرته على الاندماج ضمن استراتيجية شاملة لإعادة الإعمار، مع الأخذ في الحسبان حقوق المهجرين وأهمية تحقيق العدالة الاجتماعية، بوصفها أولوية.

بناء على ذلك، يمكن القول إن دمج التمويل الإسلامي في عمليات إعادة الإعمار يمثل فرصة حقيقية لإعادة التفكير في النموذج السوري الذي تكلل بنجاح الثورة السورية، بعد حوالي أربعة عشر عاماً من المقاومة والصراع مع النظام البائد، لتنتقل الدولة السورية، من نموذج قائم على الإغاثة والمساعدات الدولية والاستثمار التقليدي إلى نموذج أكثر شمولية، بما يربط بين التمويل الإسلامي والعدالة والتنمية والكرامة الإنسانية. مع ذلك، تبقى هذه الفرصة مشروطة بقدرة الفاعلين المحليين والدوليين على تحويل المبادئ النظرية إلى سياسات عملية قابلة للتطبيق، بما يراعي

- Chapra, M. U. *The Islamic Vision of Development in the Light of Maqasid al Shariah* (Islamic Research and Training Institute, 2008).
- Long, K. *The Point of No Return: Refugees, Rights, and Repatriation* (Oxford University Press. 2013).
- حميد، صالح العلي. "صيغ التمويل والاستثمار الملائمة لعملية إعادة الإعمار في المؤسسات المالية الإسلامية". مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 30 العدد 4 (كانون الأول/ديسمبر 2016).
- خيثر، هواري. "سياسات التمويل الإسلامي وآثارها على التنمية الاقتصادية في الجزائر: بنك البركة نموذجًا". مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، المجلد 3 العدد 2 (كانون الأول/ديسمبر 2022).
- رمضان، إبراهيم السيد أحمد. "آليات الحماية الدولية للمدنيين من التهجير القسري في ضوء القانون الدولي الإنساني". مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10 العدد 4 (كانون الأول/ديسمبر 2024).
- الشمايلة، عزام. "التكافل الاجتماعي في إطار الوقف الإسلامي من نظرة فقهية". مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 4 العدد 4 (نيسان/إبريل 2023).
- الفالح، قاسم مساعد. "جريمة التهجير القسري في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي". المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل- العلوم الإنسانية والإدارية، المجلد 22 العدد 1 (2021).
- مرعي، فائق. "إعادة الإعمار: تأملات من خارج الميدان". مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 142 (ربيع 2025).

الأجنبية

- Black, R. and K. Koser (eds.), *The End of the Refugee Cycle? Refugee Repatriation and Reconstruction* (Oxford: Berghahn Books, 1999).

ختام أحمد الحداد⁽¹⁾ | Khitam Ahmad Al-Haddad

الحق في استرداد الملكية العقارية للاجئين والنازحين السوريين

دراسة قانونية اجتماعية

The Right to Real Property Restitution for Syrian Refugees and Internally Displaced Persons

A Socio-Legal Study

ملخص

تُشكّل قضايا عودة النازحين واللاجئين، وارتباطها بحقّ السكن والأرض واسترداد الملكية العقارية، إحدى أكثر القضايا حساسية وتعقيداً في المرحلة الانتقالية، لارتباطها المباشر بحق العودة والاستقرار الاجتماعي، وإعادة بناء الثقة المجتمعية. لذلك، يناقش البحث الأثر القانوني والاجتماعي للتشريعات السورية المرتبطة بالملكية العقارية، ولا سيّما المرسوم التشريعي 66 لعام 2012، والقانون 10 لعام 2018، ومدى أثرها في قدرة اللاجئين والنازحين السوريين على استرداد ممتلكاتهم والعودة إلى مناطقهم. يستند البحث إلى فرضية أساسية مفادها أنّ بعض التشريعات الاستثنائية، على الرغم من صدورها تحت عنوان "التنظيم العمراني وإعادة الإعمار"، أسهمت عملياً في تعقيد إجراءات إثبات الملكية، وإضعاف الضمانات القانونية المرتبطة بحماية الحق في السكن والملكية، ولا سيما لدى اللاجئين والنازحين الذين فقدوا وثائقهم أو تعذّر عليهم الوصول إلى ممتلكاتهم. ويستند البحث إلى مقارنة قانونية اجتماعية مدعومة بمؤشرات ميدانية وإحصائية، ويسلّط الضوء على الآثار الاجتماعية للنزاعات العقارية، وما تسببه من تراجع في فرص العودة الآمنة، وتعميق مشاعر التهميش وفقدان الاستقرار والانتماء. يخلص البحث إلى أنّ تحقيق عودة دائمة وإعادة إعمار عادلة غير ممكن من دون إصلاح البيئة التشريعية والمؤسسية النازمة للملكية العقارية، وتبسيط إجراءات التوثيق والإثبات، والاعتراف بالوثائق البديلة، وإنشاء آليات شفافة وعادلة لتسوية النزاعات العقارية، ما من شأنه ضمان حماية حقوق اللاجئين والنازحين، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي في مرحلة ما بعد النزاع.

كلمات مفتاحية

سورية، لاجئون، نازحون، ملكية عقارية، قانون، عدالة انتقالية

(1) باحثة أكاديمية وقاضية سورية. تتركز اهتماماتها في دراسات القانون العام.

com.gmail@khitam8586

Abstract

The return of refugees and internally displaced person (IDP), together with the rights to housing, land, and to real property restitution, constitutes one of the most sensitive and complex challenges of Syria's transitional period. These issues are intrinsically linked to the right of return, social stability, and the restoration of societal trust in post-conflict society. This study examines the legal and social implications of Syrian legislation concerning real property ownership, with particular emphasis on Legislative Decree No. 66 of 2012 and Law No. 10 of 2018 and assesses their impact on the ability of Syrian refugees and internally displaced persons to recover their properties and return to their places of origin. The research is based on the central hypothesis that certain exceptional legislative measures, although enacted under the banner of urban planning and post-conflict reconstruction, have in practice complicated procedures for proving ownership and weakened the legal safeguards protecting the rights to housing and property, particularly for refugees and internally displaced persons who have lost their title documents or have been unable to access their properties.

Adopting a socio-legal approach supported by field-based indicators and statistical evidence, the study further explores the social consequences of property-related disputes, including their adverse effects on prospects for safe return, as well as their contribution to marginalization, social instability, and the erosion of individuals' sense of belonging. The study concludes that achieving sustainable return and equitable reconstruction cannot be realized without comprehensive reform of the legislative and institutional framework governing real property rights. Such reform should include simplifying documentation and evidentiary procedures, recognizing alternative forms of documentation, and establishing transparent and fair mechanisms for the resolution of property disputes. These measures are essential to safeguarding the rights of refugees and internally displaced persons and to promoting social stability during the post-conflict period.

Keywords

Syria, refugees, Internally Displaced Persons (IDPs), property (Estate), Law, Transitional Justice

مقدمة

عن إعادة إعمار مدينته فحسب، بل يسأل أيضًا: ما كيفية عودتي إلى الوطن؟ ما الجهة التي تضطلع بمسؤولية تنظيم عودتي وتحمي حقوقي؟ ما الضمانات القانونية والقضائية الحامية لحقوق ملكيتي العقارية؟

تحقيقًا لهذه الغاية، اعتمد البحث المنهج التحليلي المقارن، واستند إلى عدد من الأدوات البحثية النظرية والميدانية، على النحو الآتي: - مراجعة التشريعات السورية النازمة لحقوق الملكية العقارية والسكن، وتحليل أثارها القانونية والاجتماعية، وتوصيف التحديات القانونية والاجتماعية لحق اللاجئين والنازحين في استرداد ممتلكاتهم. - استعراض التجارب المقارنة والتقارير الميدانية المتعلقة بالنزاعات العقارية، وتسهيل عودة اللاجئين والنازحين. - الاستناد إلى نتائج الاستبانات والدراسات الميدانية التي أجريت على اللاجئين السوريين في دول اللجوء، والمتعلقة بواقع الملكية العقارية. البحث مؤلف من قسمين رئيسيين: الأول هو التحديات القانونية والاجتماعية المعيقة لعودة اللاجئين واسترداد الملكية العقارية. والثاني هو الضمانات القانونية والقضائية لحماية الملكية العقارية، وفق المعايير الدولية والتجارب المقارنة.

أولاً. التحديات القانونية والاجتماعية المعيقة لعودة اللاجئين واسترداد الملكية العقارية

تُعدّ التشريعات العقارية من أهم الأدوات القانونية التي تنظم العلاقة بين الفرد والدولة، لارتباطها المباشر بحق الملكية والسكن والاستقرار الاجتماعي، غير أنّ الأوضاع الاستثنائية التي شهدتها سورية، منذ عام 2011⁽⁴⁾، أفضت إلى توظيف بعض هذه التشريعات في سياقات تجاوزت الأهداف التقليدية للتنظيم العمراني وإعادة الإعمار، لتؤثر مباشرة في البنية السكانية والعمرانية، وحقوق اللاجئين والنازحين في استرداد ممتلكاتهم والعودة إلى مناطقهم

أدت سنوات النزاع في سورية، بعد مدة من انطلاق الثورة في آذار 2011، إلى تحولات عميقة في البنية القانونية والاجتماعية المرتبطة بالملكية العقارية، الأمر الذي ازداد مع اتساع رقعة النزوح الداخلي واللجوء الخارجي، ورافقته صعوبات متزايدة بشأن حماية الحقوق العينية واسترداد الممتلكات. على الرغم من إقرار دستور عام 2012 (الملغى العمل به)، والإعلان الدستوري المؤقت لعام 2025، مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها، إلّا وفق حدود القانون، برزت في الواقع العملي فجوة واضحة بين الضمانات القانونية المقررة والآليات الإجرائية المتاحة، فأثر ذلك مباشرة في قدرة النازحين واللاجئين على إثبات حقوقهم واستعادة ممتلكاتهم، بناءً على "قوة القيد العقاري"⁽²⁾ كدليل قطعي، وقد واجهتهم تحديات كبيرة بسبب الأوضاع الاستثنائية الراهنة⁽³⁾.

تبرز أهمية البحث من خلال ارتباط حق الملكية العقارية والسكن بجوهر العودة الآمنة والكرامة، فالقدرة على استرداد المسكن أو المحافظة على الحق فيه تمثلان أحد أهم العوامل المؤثرة في استقرار اللاجئين والنازحين وإعادة اندماجهم الاجتماعي. ويهدف البحث إلى تشخيص العقبات القانونية والإجرائية التي تعترض استرداد الملكية العقارية في سورية، وتحليل دور القضاء في تحقيق الحماية القانونية للنازحين واللاجئين في استرداد ملكيتهم العقارية. تتجلى الإشكالية القانونية محل البحث بوجود تعارض بنيوي بين بعض التشريعات الاستثنائية الصادرة خلال مرحلة النزاع، وبين المبادئ الدستورية والمعايير الدولية النازمة لحق الملكية، وحق استرداد المساكن والأراضي والممتلكات، ما أفضى إلى فرض قيود إجرائية متعددة. يقتضي ذلك تبني سياسات قانونية أكثر مرونة وعدالة، ما من شأنه أن يراعي أوضاع اللاجئين والنازحين، والمحافظة على حقوقهم الأساسية، على أن يتكامل ذلك مع رؤية أوسع لإدارة ملف العودة، فالسوري الذي يعيش في الخارج اليوم لا يسأل

(2) ما يزال كثير من السوريين يشير إلى السجل العقاري باسم المديرية أو الطابو.

(3) تُراجع أرقام عودة اللاجئين وتُحدّث بحسب الضرورة. بشأن اللاجئين السوريين في تركيا، لاحظت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عودة 19366 سوريًا، بصورة طوعية، في عام 2017.

(4) "Comprehensive Protection and Solutions Strategy: Protection Thresholds and Parameters for Refugee Return to Syria," UNHCR (February 2018).

ممارسة حقوق الدفاع أو الاعتراض على الإجراءات المتخذة بحق ملكياتهم⁽⁶⁾. أما القانون 23 لعام 2015، فقد منح الوحدات الإدارية صلاحيات واسعة في اقتطاع أجزاء من العقارات الخاصة لأغراض التنظيم العمراني، الأمر الذي أثار تساؤلات حول مدى كفاية التعويضات المقررة، وضمان فاعلية وسائل الطعن المتاحة للمتضررين، ومدى التوازن بين متطلبات المصلحة العامة وحماية الملكية الخاصة. تتجلى الإشكالية هنا بصورة أوضح في القانون 10 لعام 2018 الذي عمّم نموذج المناطق التنظيمية في الجمهورية العربية السورية، وربط تثبيت الحقوق العقارية بإجراءات ومهل محددة لإثبات الملكية. على الرغم من تعديل بعض أحكامه، بموجب المرسوم التشريعي 42 لعام 2018⁽⁷⁾، فإن جوهر الإشكال ظل قائماً، فقد افترض المشرع قدرة المالكين، ومنهم اللاجئين والنازحون، على الوصول إلى الوثائق والمعلومات اللازمة لإثبات حقوقهم خلال مدد محددة⁽⁸⁾. إن هذا افتراض لا ينسجم مع واقع النزوح وفقدان الوثائق وصعوبة الوصول إلى مناطق المنشأ. يضاف إلى ذلك أنّ آليات الإعلان والطعن المقررة لا توفر بالضرورة ضمانات كافية للوصول أصحاب الحقوق إلى الإجراءات التي تمسّ ممتلكاتهم، أو ممارسة حقهم في الاعتراض بصورة فعالة⁽⁹⁾.

لا تقتصر أهمية هذه التشريعات على آثارها التنظيمية، وإنّما تكمن في انعكاساتها المباشرة على الحق في الملكية والعودة. فالمعايير الدولية المتعلقة بحماية الملكية وردّ المساكن والأراضي، للاجئين والنازحين، تؤكد ضرورة توفير إجراءات ميسرة وفعالة لاستعادة الحقوق العقارية، وضمان الوصول إلى القضاء، ومنع الحرمان التعسفي من الملكية. في ضوء هذه المعايير، يُلاحظ أنّ عدداً من التشريعات السورية الصادرة بعد عام 2012 قد منح الأولوية لاعتبارات

الأصلية⁽⁵⁾. يستهدف البحث هنا تحليل البيئة التشريعية التي أثّرت في حقّ اللاجئين والنازحين السوريين في استرداد الملكية العقارية، وبيان ما أفرزته من عقبات إجرائية ومخاطر اجتماعية انعكست على فرص العودة الآمنة والمستقرة، ويشمل التحليل معالجة أربع مسائل، وفق الآتي:

أثر التشريعات الاستثنائية في حق العودة واسترداد الملكية العقارية

اتّجهت السياسة التشريعية السورية، منذ عام 2012، إلى إقرار مجموعة من التشريعات العقارية الاستثنائية التي تجاوز أثرها نطاق التنظيم العمراني وإعادة الإعمار، وشمل مباشرة حماية الملكية الخاصة وحقوق اللاجئين والنازحين في العودة واسترداد ممتلكاتهم. لقد أفرزت هذه التشريعات منظومة قانونية منحت الإدارة سلطات واسعة، في مجال إعادة تنظيم المناطق العقارية وإدارة الملكيات المتأثرة بالنزاع، في ظل ضعف الضمانات القضائية الفعالة، وتراجع الرقابة على القرارات الإدارية ذات الصلة بالملكية. ويُعدّ المرسوم التشريعي 66 لعام 2012 نقطة التحول الأساسية في هذا الاتجاه، فقد استحدث نموذجاً تنظيمياً يقوم على استبدال الملكية العقارية المباشرة بأسهم تنظيمية ضمن مناطق التطوير العمراني. على الرغم من ارتباط هذا النموذج بأهداف إعادة التنظيم الحضري، فإنّ تطبيقه في بيئة النزاع والنزوح الجماعي أدى عملياً إلى إضعاف الصلة القانونية والاقتصادية بين المالك وعقاره، وتحويله من صاحب حق عيني مباشر إلى مساهم في مشروع استثماري، وهو ما قد لا تتناسب مخرجاته مع قدرة المالك على العودة والاستقرار في منطقته الأصلية. إن نقل المنازعات العقارية إلى لجان خاصة ذات اختصاص قضائي أفضى إلى الحدّ من دور القضاء العادي في حماية الحقوق العينية العقارية.

وسّع المرسوم التشريعي 63 لعام 2012 نطاق التدابير الاحترازية على الأموال والعقارات المرتبطة بجرائم الإرهاب، بما يسمح بفرض الحجز على الممتلكات قبل صدور أحكام قضائية نهائية. وقد أثار ذلك إشكاليات تتعلق بضمانات المحاكمة العادلة وحماية الملكية الخاصة، ولا سيّما للنازحين واللاجئين الذين تعدّ عليهم، في كثير من الحالات،

(6) "المرسوم التشريعي رقم (63) لعام 2012 المتعلق بسلطات الضابطة العدلية، في معرض التحقيقات التي تجريها بشأن الجرائم الواقعة على أمن الدولة".

(7) "التعديلات الواردة على القانون رقم 10 لعام 2018 والمرسوم التشريعي رقم 66 لعام 2012 في سورية"، البرنامج السوري للتطوير القانوني، شوهده في 2026/05/23. <https://slp.ngo/ar/blog/331>

(8) "المادة 14/ من المرسوم التشريعي رقم 66/ لعام 2012".

(9) "القانون رقم (10) لعام 2018 القاضي بجواز إحداث منطقة تنظيمية أو أكثر، ضمن المخطط التنظيمي العام للوحدات الإدارية وتعديل بعض مواد المرسوم التشريعي رقم 66 لعام 2012، وتعديل الفقرة 2/ المادة 6/ من المادة 2/ من القانون رقم 10/ لعام 2018".

(5) Ibid.

التحليل العددي لحالات النزوح والعودة

تشير التقديرات الموثقة إلى تعرّض ما يزيد على 11 مليون سوري للنزوح، منهم نحو 5.5 مليون لاجئ خارج الحدود، الأمر الذي جعل إجراءات إثبات الملكية والمشاركة في عمليات إعادة التنظيم العمراني شديدة الصعوبة، ولا سيما لدى أصحاب الملكيات غير الرسمية أو العقارات غير المسجلة في السجل العقاري. وقد ترتب على تطبيق المرسوم التشريعي 66 اعتماد نظام "الأسهم التنظيمية" بديلاً من الملكية العينية المباشرة، ما أدى إلى تفاوت تعويضات ملحوظ وتقليص فعلي للحصص العقارية للمالكين الأصليين⁽¹³⁾. في حين أنّ القانون 10 لعام 2018 وسّع نطاق هذه السياسات، ليشمل المستوى الوطني، ومنح السلطات المحلية صلاحيات تقديرية واسعة، من دون توفير ضمانات قانونية كافية لحماية حقوق المتضررين⁽¹⁴⁾. تشير البيانات الحديثة المتعلقة بحالة النزوح في سورية إلى استمرار واحدة من أكبر أزمات النزوح الداخلي في العالم، ويُقدّر عدد النازحين داخلياً بنحو 5.542.227 شخصاً، ما يعكس استمرار التحديات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، وهي المرتبطة بالنزاع وأثاره الممتدة، على الاستقرار السكاني وإعادة الإعمار. وتُظهر المؤشرات أن نحو 76 % من النازحين يقيمون خارج المخيمات، في حين يعيش حوالي 24 % ضمن مواقع ومخيمات النزوح الرسمية، بما يعادل نحو 1.020.522 نازحاً داخلياً داخل تلك المواقع. يعكس ذلك تحوّل جزء كبير من النزوح إلى حالة معيشية طويلة الأمد داخل المجتمعات المضيفة، ما يفرض ضغطاً متزايدة على البنية التحتية والخدمات الأساسية وسوق العمل والإسكان.

في المقابل، تشير التقديرات إلى عودة نحو 1.898.870 نازحاً داخلياً، بين كانون الأول/ديسمبر 2024 و7 أيار/مايو 2026، ما يؤشّر على وجود رغبة متزايدة في العودة التدريجية إلى المناطق الأصل، على الرغم من استمرار التحديات المرتبطة بالأمن والخدمات وإثبات الملكية وإعادة تأهيل

التنظيم العمراني والإدارة العقارية، على حساب الضمانات القانونية اللازمة لحماية أصحاب الحقوق، الأمر الذي أوجد فجوة بين الأهداف المعلنة لإعادة الإعمار ومتطلبات حماية الملكية الخاصة والحق في العودة، وفق قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان. لقد ألغى المرسوم 16 لعام 2025 أوامر المصادرة المقررة من الأجهزة الأمنية بين عامي 2012 و2024. ومع ذلك، لم يتناول هذا المرسوم سوى جزء ضيق من قرارات المصادرة، ولم يُراجع البنية القانونية الكاملة التي سمحت بحدوث هذه المصادرات⁽¹⁰⁾. أما من الناحية الاجتماعية، فلم تقتصر آثار هذه التشريعات على الجانب القانوني، بل امتدت إلى البعد الاجتماعي والاقتصادي. وتشير العديد من الدراسات إلى أنّ قضايا الملكية تُعدّ من أكثر الملفات حساسية في مجتمعات ما بعد النزاعات، لما تحمله من أبعاد قانونية ورمزية واجتماعية متشابكة، فالمنزل لا يمثل أصلاً مادياً فحسب، بل يرتبط بالهوية والانتماء والاستقرار الأسري وسبل العيش والأمن الشخصي. من ثمّ، فإنّ فقدانه أو تعذر استرداده ينعكس مباشرة على قرار العودة⁽¹¹⁾.

من ثمّ، يمكن القول إنّ غياب التنسيق القانوني والإداري، بين سورية والدول المضيفة، يؤدي إلى تعميق هذه الصعوبات، خصوصاً في ما يتعلّق بالاعتراف بالوثائق أو تنظيم الوكالات أو نقل القيود المدنية⁽¹²⁾. ومن الممكن القول إنّ الإشكالية الرئيسية في هذه المنظومة التشريعية لا تكمن في مبدأ إعادة التنظيم العمراني، أو إعادة الإعمار بحد ذاته، وإنّما في غياب الضمانات القانونية الكافية التي تكفل حماية الحقوق المكتسبة للمالكين، وعدم مراعاة الأوضاع الاستثنائية لللاجئين والنازحين، عند وضع آليات الإثبات والطقن والتعويض.

(10) "HLP Syria Report," (10/06/2025) accessed on 25/05/2026 at: <https://hlp.syria-report.com/hlp>

(11) "Conflict Related Infrastructure Damage and Explosive Remnants of War: Syria (Country Focus)," EUAA, accessed on 24/03/2026 at: <https://acr.ps/hBxWzXP>

(12) نور حرساني وإدوارد حنا، "وثائق حقوق الملكية السورية وتجدي إعادة الإعمار"، ترجمة محمد شمدين، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة (نيسان/إبريل 2023)، ص 5.

(13) "Syrian Refugees' Right to Legal Identity: Implications for Return," Norwegian Refugee Council (January 2017).

(14) طلال مصطفى وحسام السعد ووجيه حداد، "المحددات الأمنية والعسكرية لعودة اللاجئين والنازحين"، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة (حرمون سابقاً) (كانون الثاني/يناير 2025)، ص 4 وما بعدها.

الاثني عشر شهرًا التالية، أفادوا بأن ممتلكاتهم ما تزال سليمة وقابلة للاستخدام، الأمر الذي يدلّ على أن توافر السكن، أو إمكان استعادة الملكية، يشكلّ عاملاً حاسماً في اتخاذ قرار العودة. لقد عبّر 90 % من اللاجئين الراغبين في العودة عن رغبتهم في العودة إلى مناطقهم الأصلية تحديدًا، لا إلى مناطق بديلة. يعكس ذلك الارتباط الوثيق بين العودة الدائمة، واستعادة الحق في السكن والملكية والموطن الأصلي⁽¹⁸⁾. لقد كشفت نتائج الاستطلاع أيضًا أنّ المعلومات المتعلقة بالمساكن والخدمات الأساسية تحتلّ مرتبة متقدمة، ضمن أولويات اللاجئين الراغبين في العودة، حيث اعتبر 13 % من المستطلعين أنّ توفير المأوى يمثل معلومة أساسية مطلوبة قبل اتخاذ قرار العودة، في حين أشار 9 % إلى أهمية معرفة وضع ممتلكاتهم العقارية بشكل دقيق. ورأى 49 % من اللاجئين المترددين و41 %، من غير الراغبين حاليًا في العودة، أنّ إجراء زيارات استطلاعية إلى سورية يمثل خطوة ضرورية، للتحقق من أوضاع مساكنهم ومناطقهم الأصلية قبل اتخاذ قرار نهائي⁽¹⁹⁾.

التحديات التي تواجه القطاع العقاري في سورية

يُظهر الواقع العقاري السوري تعددًا في أنماط الملكية والحيازة، ما ينعكس على مستوى الضمان القانوني للحقوق، فالملكية على الشيوع، وهي منتشرة خصوصًا في حالات الإرث، تتمتع بحماية قانونية قوية، إلّا أنّها كثيرًا ما تؤدي إلى تعقيد عملية التصرف بالعقار وزيادة احتمالات النزاع، بسبب اشتراط موافقة جميع الشركاء على بعض التصرفات الجوهرية، كالبيع أو الإفراز⁽²⁰⁾. وتنتشر الوكالات غير القابلة للعزل كوسيلة شائعة لنقل الحقوق العقارية، وعلى الرغم من حجيتها القانونية، فإنّها لا تنقل الملكية فعليًا في السجل العقاري، ما يجعلها أقل ضمانًا من سندات الملكية الرسمية (الطابو). أما في المناطق غير

البنية التحتية. لقد غادر نحو 1.108.164 من النازحين المخيمات، خلال المدة ذاتها، ما يعكس بداية تحولات ديموغرافية واجتماعية مرتبطة بمسارات العودة أو إعادة الاستقرار المحلي⁽¹⁵⁾. وقد أظهرت دراسات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجلس النرويجي للاجئين أنّ حماية السكن والملكية تُعدّ من أبرز العوامل المؤثرة في نية اللاجئين السوريين بالعودة، في حين تُعدّ النزاعات العقارية ومخاوف المصادرة وفقدان الوثائق أهمّ معوقات العودة الدائمة⁽¹⁶⁾. لقد بيّنت إحدى الدراسات أنّ نحو 80 % من اللاجئين السوريين يفتقرون إلى الوثائق الأساسية المتعلقة بالإسكان والأرض والملكية، أي إن نسبة من يمتلكون وثائق رسمية، مما يمكن الاستناد إليه لإثبات الحقوق العقارية، وصلت إلى 20 % فقط.

تشير نتائج الاستطلاع الإقليمي الرابع الصادر عام 2018، حول تصورات اللاجئين السوريين ورغبتهم بالعودة، إلى أنّ مسألة السكن والممتلكات تُعدّ من أبرز العوامل البنوية المعيقة لعودة اللاجئين السوريين، إلى جانب العامل الأمني والاقتصادي⁽¹⁷⁾. وقد شمل الاستطلاع 4.283 لاجئًا سوريًا، في كلّ من لبنان والأردن والعراق ومصر، ضمن عيّنة وُصفت بأنها متعددة الطبقات وتمثيلية بدرجة ثقة بلغت 95 %، فقد أظهرت البيانات أنّ 75 % من اللاجئين الذين لا يرغبون بالعودة، خلال الاثني عشر شهرًا التالية، أفادوا بعدم امتلاكهم منازل قابلة للسكن داخل سورية، ما يعكس حجم الدمار العمراني الذي أصاب البنية السكنية في مناطق واسعة من البلاد. وبيّنت النتائج أنّ 41 % من اللاجئين، الذين فقدوا الأمل نهائيًا بالعودة، أكّدوا أنّ ممتلكاتهم مدمّرة كليًا أو جزئيًا، مقارنةً بنسبة 15 % فقط ممن ما يزال لديهم أمل في العودة مستقبلاً، ما يؤشر بصورة واضحة على العلاقة المباشرة بين استقرار الملكية العقارية والرغبة في العودة الطوعية. وأظهرت الدراسة أنّ 47 % من اللاجئين الذين أعربوا عن رغبتهم في العودة، خلال

(15) "Syrian Arab Republic," IOM UN Migration (Displacement Tracking Matrix), accessed 16/05/2026 at: <https://acr.ps/hBxWAYq>

(16) للاستزادة، يُنظر: "الملكية العقارية في سوريا: تحديات التسجيل وضمان الحقوق في ظل القوانين المتعددة"، سانا (2026/02/15) شوهد في 2026/04/15 <https://acr.ps/hBxWAUX>

(17) "الاستطلاع الإقليمي الرابع حول تصورات اللاجئين السوريين ورغبتهم بالعودة إلى سوريا: مصر والعراق والأردن ولبنان"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (نموز/ يوليو 2018)، ص 10.

(18) المرجع نفسه، ص 13.

(19) المرجع نفسه.

(20) بدأت بعض المحافظات، من مثل ريف دمشق وحمص ودير الزور، اتخاذ إجراءات لإعادة تنظيم الوثائق العقارية، وشهدت حلب جهودًا لأرشفة الصحائف العقارية التالفة، بدعم من برامج دولية متخصصة، يُنظر: "الملكية العقارية في سوريا: تحديات التسجيل وضمان الحقوق في ظل القوانين المتعددة"، مرجع سابق.

الرسمية ذاتها⁽²²⁾. تتجلى هذه الإشكالية بصورة خاصة لدى اللاجئين والنازحين السوريين، الذين فقد كثير منهم وثائقهم الشخصية والعقارية أو تعذر عليهم الوصول إليها، الأمر الذي أعاق إثبات حقوقهم القانونية، وزاد من هشاشتهم القانونية والاجتماعية. على الرغم من أهمية الوثائق البديلة في هذا المجال، فإن محدودية الاعتراف بها قانوناً تضعف من فعاليتها في حماية الحقوق. ويزداد خطر هذه المشكلة، في ظلّ التشريعات العقارية التي صدرت بعد عام 2012، واشترطت في العديد من الحالات تقديم وثائق رسمية واستكمال إجراءات توثيق خلال مدد محددة، على الرغم من واقع النزوح الجماعي وفقدان الوثائق.

من ثمّ، فإنّ ضمان حقّ العودة واسترداد الممتلكات يقتضي اعتماد آليات إثبات أكثر مرونة، وتيسير الحصول على الوثائق، وتعزيز المساعدة القانونية للمتضررين، وردم الفجوة القائمة بين النصوص القانونية وإمكانات تطبيقها الفعلية في أحوال ما بعد النزاع⁽²³⁾. لقد اشترطت التشريعات السابقة تقديم وثائق ملكية رسمية وإتمام إجراءات توثيق معقدة، ضمن مدد زمنية محددة، على الرغم من فقدان ملايين السوريين وثائقهم أو تعذر وصولهم إلى مناطقهم الأصلية نتيجة النزاع والنزوح⁽²⁴⁾، وقد أدى ذلك إلى بروز إشكاليات قانونية واجتماعية عميقة، خاصة في ظلّ ارتباط هذه التشريعات بقضايا الأمن والملكية والهوية المكانية⁽²⁵⁾. ويمكن للمساعدة القانونية أن تلعب دوراً مكملًا بإرشاد اللاجئين إلى خياراتهم ومساعدتهم بالحصول على الوثائق وفهم القوانين، فالعودة ليست انتقالاً جغرافياً فحسب، بل عملية قانونية واجتماعية متكاملة تستلزم توافر ضمانات

الخاضعة للتحديد والتحرير، فثبتت الملكية غالباً عبر الوثائق العرفية وشهادات الجوار ووضع اليد، ما يضعف الاستقرار القانوني للحقوق العقارية، ولا سيما في مناطق المخالفات أو العقارات المشيدة على أملاك الدولة، حيث تنتشر عقود البيع غير الرسمية التي تفتقر إلى الحماية القانونية الكاملة. أيضاً، تواجه العقارات الزراعية قيوداً تنظيمية تحدّ من استخدامها السكني، ما يقلل الطلب عليها ويجعلها أقرب إلى الاستثمار طويل الأجل. وقد ساهم هذا التداخل بين الملكيات الرسمية وغير الرسمية، إلى جانب ضعف التوثيق العقاري، في زيادة هشاشة الأمن السكني وارتفاع احتمالات النزاعات، خاصة في ظلّ النزوح الواسع وتلف السجلات العقارية. في المقابل، تتجه وزارة الإدارة المحلية والبيئة نحو تطوير بنية رقمية حديثة للسجل العقاري، عبر الأرشفة والأتمتة، في محاولة لتعزيز الشفافية وحماية الحقوق العقارية، والاستفادة من التجارب الدولية في تحديث أنظمة التوثيق العقاري، بما يهيئ بيئة قانونية أكثر استقراراً في مرحلة إعادة الإعمار⁽²¹⁾.

المعوقات التنفيذية لاسترداد الملكية العقارية في مرحلة ما بعد النزاع

يُعدّ إقرار الحقّ القانوني في استرداد الملكية العقارية خطوة أولى نحو تحقيق العدالة الانتقالية، إلّا أنّ التجارب الدولية أثبتت أنّ التنفيذ العملي لهذا الحقّ يواجه تحديات قانونية ومؤسسية وفنية معقدة، الأمر الذي يستوجب معالجتها تشريعياً وإدارياً بصورة متكاملة. تتمثل أبرز هذه المعوقات في ما يأتي:

- فقدان أو إتلاف الوثائق والسجلات العقارية

يُعدّ فقدان أو تلف الوثائق والسجلات العقارية، نتيجة النزاع وما يأتي في سياقه من نزوح ولجوء، من أبرز العقبات التي تواجه إثبات الحقوق العقارية واسترداد الممتلكات، ولا سيما عندما تمتد الأضرار إلى السجلات

(22) ضياء عودة ونور دالاتي ومحمد حمص، "وسط ثلاث قوى: سكان عفرين اختاروا الصمت"، عنبر بلدي (19 أيلول/سبتمبر 2019).

(23) نحو 95 بالمئة من الأراضي القابلة للملك، في الجمهورية العربية السورية، مسجلة في السجل العقاري، وتشكل ما يقارب 60 بالمئة من مساحة سورية، وإنّ أيّ انتقال للملكية أو تعديل في الحقوق العينية، ضمن هذه الأراضي، بموجب القانون قيد في السجل العقاري. وفي حالات الجبازة غير المسجلة أو فقدان الوثائق، فإن إثبات الملكية يعود إلى القضاء، والسجل العقاري ملزم بتنفيذ الأحكام القضائية القطعية، وتثبيت مضمونها على الصحنات العقارية. للاستزادة، ينظر: "الملكية العقارية في سوريا"، المرجع نفسه.

(24) أشارت تقارير المجلس التروحي لللاجئين إلى أنّ نسبة كبيرة من اللاجئين السوريين، في لبنان والأردن، تفتقر إلى وثائق الأحوال المدنية الأساسية، ومن ضمنها بطاقات الهوية ووثائق الزواج والولادة. وقدرت بعض التقارير أنّ نحو 100 ألف شاب سوري في لبنان، ممن تراوح أعمارهم بين 15 و18 عاماً، يواجهون صعوبات في الحصول على إقامة قانونية، بسبب غياب الوثائق البوينة، الأمر الذي ينعكس، بصورة غير مباشرة، على قدرتهم المستقبلية في إثبات النسب والإرث والحقوق العقارية.

(25) مصطفی، ص 4 وما بعدها.

(21) "الملكية العقارية في سوريا"، مرجع سابق.

- صعوبة معالجة المخالفات العمرانية والسكن غير النظامي

أفرزت النزاعات المسلحة توسعاً كبيراً في مناطق السكن غير النظامي، نتيجة النزوح القسري والحاجة الإنسانية الملحة إلى المأوى، ما أدى إلى إنشاء آلاف المساكن دون تراخيص أو خارج المخططات التنظيمية. وتثير هذه الحالة إشكالية قانونية تتمثل في تعارض حماية حق الملكية مع متطلبات التخطيط العمراني. لذلك، توصي الأدبيات الدولية بعدم معالجة هذه الحالات من منظور عمراني صرف، وتدعو إلى معالجتها من منظور حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، من خلال اعتماد آليات لتسوية الأوضاع القانونية، ومنح مهل للتصحيح، وإيجاد حلول تراعي حسن النية والأوضاع الاستثنائية التي فرضتها النزاعات، من دون الإخلال بحقوق المالكين الأصليين. من جانب آخر، ترتبط العودة بإجراءات قانونية وإدارية معقدة في دول اللجوء، حيث يتعين على اللاجئين تسوية أوضاعهم القانونية، وإنهاء عقود العمل والإيجار، واسترداد الوثائق والشهادات التعليمية، ما يزيد من تعقيد العودة ويؤثر في إمكانية تحقيقها بصورة آمنة وكريمة⁽²⁸⁾. يزداد الأمر تعقيداً في ظل محدودية الموارد المالية وضعف التمويل المخصص لإعادة الإعمار وتسوية النزاعات العقارية، إضافة إلى تفاوت أولويات الجهات المانحة والحكومات المحلية، بين اعتبارات الحوكمة وحقوق الإنسان من جهة، ومتطلبات الأمن والاستقرار السياسي من جهة أخرى⁽²⁹⁾. بناء على ذلك، يتضح أنّ معالجة الآثار الاجتماعية والقانونية للتشريعات الاستثنائية في سورية تستوجب إصلاح البيئة التشريعية والمؤسسية النازمة للملكية العقارية.

ثانياً. ضمانات حماية الملكية العقارية للاجئين وفقاً للمعايير الدولية والتشريعات المقارنة

تُعَدّ حماية الملكية العقارية ركيزة أساسية في النظم القانونية الحديثة والمعايير الدولية، بما يضمن حق الفرد

الحماية القانونية والأمنية والإدارية للعائدين والنازحين، ولاسيما أنّ هناك فجوة كبيرة بين النص والتطبيق.

- تداخل الحقوق وتعدد التصرفات العقارية

تتعدد عملية استرداد الملكية عندما يكون العقار قد انتقل إلى أكثر من شخص، في أثناء النزاع، أو أبرمت بشأنه عقود بيع متعاقبة، أو صدرت عليه أحكام قضائية متعارضة، أو خُصص لجهات عامة أو خاصة، فتتداخل حقوق المالك الأصلي مع حقوق الشاغلين أو المشتريين أو المستثمرين، ما يفرض إيجاد قواعد تشريعية واضحة، للموازنة بين استقرار المعاملات العقارية وحماية الملكية المشروعة⁽²⁶⁾. وقد كرّست مبادئ بينهرو المعتمدة من الأمم المتحدة ضرورة إعادة الممتلكات إلى أصحابها الأصليين متى أمكن ذلك، مع اللجوء إلى التعويض فحسب، عندما يصبح الردّ مستحيلاً بصورة نهائية، باعتباره استثناءً لا أصلاً⁽²⁷⁾.

- النزاعات العقارية الجماعية

غالباً لا تقتصر المنازعات العقارية، بعد النزاعات المسلحة، على نزاع فردي بين شخصين، وإنما تمتد لتشمل قرى أو أحياء أو تجمعات سكانية كاملة تعرضت للتهجير أو التدمير أو إعادة التخطيط العمراني، ما يجعل القضاء التقليدي غير قادر على استيعاب هذا الحجم من المنازعات، خلال مدة معقولة.

- ضعف البنية المؤسسية والقضائية

تتطلب عملية استرداد الممتلكات العقارية وجود مؤسسات عقارية وقضائية قادرة على إدارة ملايين الطلبات، بكفاءة وشفافية، ما قد يصعب تحقيقه بعد النزاعات، نتيجة نقص الكوادر وضعف الإمكانيات التقنية، وتضرر الدوائر العقارية وتأخر أعمال المسح والتوثيق.

(26) "مبادئ بينهرو بشأن رد المساكن والأراضي والممتلكات للاجئين والنازحين (Pinheiro Principles)"، اعتمدها اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان عام 2005. يُنظر: موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: <https://acr.ps/hBxWARu>

(27) Scott Leckie, *Housing, Land, and Property Rights in Post-Conflict United Nations and Other Peace Operations: A Comparative Survey and Proposal for Reform* (Cambridge University Press, 2008).

(28) للاستزادة، يُنظر في موقع المجلس النرويجي للاجئين: <https://www.nrc.no>

(29) Steven Heydemann, "Syria and the Future of Authoritarianism," *Journal of Democracy*, vol. 24 no. 4 (October 2018).

الملكية العقارية تُقاس بقدرته على حسم الخصومة، وبمدى مساهمته في إعادة بناء الثقة المجتمعية وتحقيق الاستقرار ومنع تجدد النزاعات، من خلال إرساء مقاربة قانونية وإنسانية متوازنة تكفل حماية حق الملكية وحق السكن، ضمن إطار العدالة وسيادة القانون⁽³³⁾. وتجدر الإشارة إلى أنَّ هناك تعاونًا بين مديرية المصالح العقارية والجهات القضائية المختصة لفضّ دعاوى النزاع العقاري التي تستند بشكل أساسي إلى الوثائق الصادرة عن المصالح العقارية، حيث توضع إشارات بالدعاوى على صحائف العقارات موضوع النزاع لإعلام جميع ذوي العلاقة، ما يمتد إلى التعاون في إعداد القوانين العقارية وتعديلها، بالتنسيق مع وزارة العدل، ومشاركة القضاة في اللجان القانونية المختصة. لقد أطلقت وزارة العدل، في 23 من تشرين الأول/أكتوبر 2025، خطة لمعالجة ملف الاستيلاء غير المشروع على العقارات، وفق نهج موحد وسريع ومنصف. ونصّ القرار 526/ل لعام 2025 على تخصيص محاكم ودوائر قضائية للنظر حصريًا في هذه القضايا، بهدف توحيد الاجتهاد القضائي وتجنب التناقض في المعالجة، وتقصير المدد الزمنية للنظر في الدعاوى، وتبسيط الإجراءات، من دون المساس بضمانات المحاكمة العادلة، والمحافظة على كامل حقوق الدفاع لجميع أطراف النزاع، وفقًا لمبادئ العدالة والقانون.

أوضحت الوزارة أنَّ تمكين أصحاب الحقوق من استرداد أملاكهم، عبر قرارات قضائية عادلة وملزمة، تصدر خلال آجال معقولة بإجراءات شفافة، يرمي إلى معالجة آثار النزاع على الملكيات العقارية، وضمان عودة الحقوق إلى أصحابها الشرعيين، ما يسهم في تعزيز الاستقرار المجتمعي، والحدّ من أسباب التوتر والنزاع العقاري، ويرمي إلى تعزيز ثقة المواطنين بالقضاء⁽³⁴⁾. من منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان، يرتبط حق الملكية وثيقًا بعدد من الحقوق الأساسية الأخرى، كالحق في السكن اللائق والحياة الأسرية، وحرية التنقل واختيار محل الإقامة.

في الاستعمال والاستغلال والتصرف في عقاراته، مع توفير سياق من الضمانات الإجرائية والقضائية لحمايته من أيّ اعتداء، سواء أكان من الأفراد أم من سلطات الدولة (نزع الملكية). في ما يأتي استعراض لضمانات حماية الملكية العقارية، وفقًا للمعايير الدولية والتشريعات المقارنة:

الضمانات القانونية وفق المعايير الدولية وحقوق الإنسان

تستند الحماية القانونية للملكية العقارية إلى قواعد راسخة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ نصّت المادة 17 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنّه "لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسّفًا"⁽³⁰⁾، وأكّدت المادة الأولى من البروتوكول الأول للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان حقّ كل شخص في التمتع السلمي بممتلكاته، وعدم جواز نزع الملكية إلا لتحقيق المصلحة العامة ووفقًا للقانون، مع تعويض عادل⁽³¹⁾. لقد استقرّت المعايير الدولية لحماية الاستثمار على حظر نزع الملكية بصورة غير مشروعة، واشترطت التعويض العادل والفوري والفعال، تكريسًا لمبدأ التناسب بين مقتضيات المصلحة العامة وضمانات حماية الملكية الخاصة⁽³²⁾. ويُعدّ اللجوء إلى القضاء من أهم وسائل حماية الملكية أو استردادها، سواء أكان أمام القضاء المدني، من خلال دعاوى الاستحقاق والحيازة ومنع التعرض ووقف الأعمال الجديدة، أم أمام القضاء الإداري، عبر دعاوى الإلغاء للطعن في القرارات الإدارية غير المشروعة، كقرارات نزع الملكية أو التنظيم، إضافة إلى دعاوى التعويض الرامية إلى جبر الأضرار الناجمة عن أعمال الإدارة.

تقوم هذه الحماية على ضرورة احترام الإجراءات القانونية لنزع الملكية، وضمان التعويض العادل وفق قاعدة التناسب. بذلك، فإنّ فاعلية القضاء في منازعات

(30) "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، اعتمدته ونشرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموجب قرارها 217 ألف (3-د) المؤرخ في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948.

(31) البروتوكول رقم (1) الملحق باتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (المادة 1)، باريس في 20 آذار/مارس 1952، وقد دخل حيز التنفيذ في 3 أيلول/سبتمبر 1953.

(32) تطورت المعايير الدولية، عبر الاتفاقيات الثنائية للاستثمار (BITs) وأحكام التحكيم الدولي، لتوازن بين حق الدولة السيادي في تنظيم اقتصادها (المصلحة العامة) وبين ضرورة توفير بيئة آمنة للمستثمر الأجنبي.

(33) تعد التقارير المنشورة، في إطار مشروع "واقع الإنسان والأراضي وحقوق الملكية في سورية"، من مجموعة عمل في منظمة اليوم التالي أساسًا جيدًا لهذا التحديد. يُنظر في موقع اليوم التالي (The Day After): <https://acr.ps/hBxWAOI>

(34) "العدل تجدد آلية مؤقتة لترسيم السجلات المفقودة"، غنّب بلدي (2025/10/31)، شهود في <https://acr.ps/hBxWAKy>: 2026/05/15

لفقدان أعداد كبيرة من النازحين واللاجئين وثائق الملكية الرسمية، نتيجة النزوح أو التدمير أو تعذر الوصول إلى السجلات العقارية. من ثم، فإنّ الاقتصار على وسائل الإثبات التقليدية من شأنه حرمان أصحاب الحقوق من إمكانية استرداد ممتلكاتهم، ما يقتضي اعتماد مبدأ البيئة المرنّة، بما يسمح بقبول وسائل إثبات بديلة كشهادات الجوار، وعقود الخدمات العامة، والوكالات العرفية، والصور الفوتوغرافية، والإقرارات الخطية، والقيود الضريبية، إضافةً إلى الاستعانة بالصور الجوية والخرائط الرقمية لإثبات وجود العقار وحدوده قبل التدمير أو إعادة التنظيم. تستوجب الحماية الفعالة تبسيط إجراءات إعادة تكوين الوثائق المفقودة، وتخفيف الرسوم القضائية المتعلقة بدعاوى الملكية الخاصة باللاجئين والنازحين، فضلاً عن تعزيز حماية السجلات العقارية، من خلال اعتماد الأرضة الإلكترونية ومنع التلاعب بالقيود العقارية، خلال مدد النزاع وما بعدها⁽³⁸⁾. لم يقتصر القضاء السوري على تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بالملكية العقارية حرفياً، بل سعى لتحقيق التوازن بين مبدأ استقرار القيود العقارية، وبين حماية الحق المشروع في الملكية، ما يظهر بوضوح في اجتهادات الهيئة العامة لمحكمة النقض المتعلقة بالمنازعات الناشئة عن التزوير، أو انتقال الملكية بصورة غير مشروعة.

لقد أكدت الهيئة العامة لمحكمة النقض، في القرار 6 لعام 2022، أنّ حماية الملكية العقارية لا تقتصر على وجود قيد في السجل العقاري فحسب، بل تمتد إلى التحقق من مشروعية مصدر انتقال الملكية، ومن أنّ القيود الناشئة عن التزوير أو انعدام الرضا الصحيح لا تُنشئ حقاً مشروعاً، ويظلّ للمالك الأصلي حق المطالبة باسترداد عقاره وإبطال القيود والتصرفات اللاحقة، متى ثبت أنّ انتقال الملكية الأول كان باطلاً، تطبيقاً للقاعدة المستقرة "ما بُني على باطل فهو باطل"، مع احتفاظ المشتري حسن النية بحقه في الرجوع بالتعويض الشخصي على المنتسب بالضرر وفق أحكام القانون المدني⁽³⁹⁾. يمثل هذا الاتجاه القضائي تطوراً

لذلك، فإنّ أيّ إطار تشريعي ينظّم إعادة الإعمار أو إدارة الأراضي بعد النزاعات يجب أن يوازن بين متطلبات التنمية العمرانية وواجب حماية الحقوق المكتسبة للأفراد، ولا سيّما الفئات المتضررة من النزاع⁽³⁵⁾. أما في إطار القانون الدولي الإنساني، فقد كرّست القواعد الدولية مبدأ حماية الممتلكات المدنية، وحظرت الاستيلاء عليها أو تدميرها إلا في الحدود التي تفرضها الضرورات العسكرية الملحة. لا تنتهي الآثار المترتبة على النزاعات المسلحة بانتهاء الأعمال القتالية، بل تمتدّ إلى مرحلة ما بعد النزاع، إذ تبرز الحاجة إلى آليات قانونية فعالة لمعالجة منازعات الملكية وإعادة الحقوق العقارية إلى أصحابها. وتؤكد الأدبيات الحديثة المتعلقة بالعودة الطوعية الدائمة أنّ نجاح العودة لا يقاس بمجرد عودة الأشخاص إلى مناطقهم الأصلية، وإنما بقدرتهم على استعادة مساكنهم وأراضيهم والتمتع بها، بصورة آمنة ومستقرة. من ثمّ، فإنّ حماية الحقوق العقارية تشكّل شرطاً أساسياً لتحقيق العودة الدائمة، ومنع تجدد النزوح أو نشوء نزاعات جديدة حول الملكية في مرحلة ما بعد النزاع⁽³⁶⁾. في السياق، تؤكد دراسات البنك الدولي أنّ نجاح برامج رد الممتلكات يرتبط بوجود مؤسسات مستقلة، وسجلات عقارية موثوقة، وآليات رقمية لحفظ البيانات وتبادلها بين الجهات القضائية والإدارية، باعتبارها من أهم ضمانات الأمن القانوني والاستقرار الاقتصادي⁽³⁷⁾.

الضمانات القضائية لحماية الملكية العقارية وتسهيل عودة اللاجئين

تبرز الحاجة إلى إعادة بناء منظومة الحماية القضائية لحقوق السكن والأرض والملكية، وفق مقارنة أكثر مرونة وإنصافاً تراعي خصوصية النزاع السوري وآثاره الاجتماعية. يأتي في مقدمة ذلك توسيع وسائل الإثبات العقاري، نظراً

(35) A. Baczko, G. Dorronsoro and A. Quesnay, *Civil War in Syria: Mobilization and Competing Social Orders* (Cambridge University Press, 2018).

(36) سامر بكور، "العدالة الانتقالية: تحديات ومسارات نحو بناء مستقبل جديد"، المركز العربي بدراسات سورية المعاصرة (حرمون سابقاً) (كانون الأول/ ديسمبر 2024).

(37) للاستزادة، يُنظر في:

Governing Land for Women and Men (Rome: Food and Agriculture Organisation of the UN, 2013).

(38) باربارا مكالكين وماري كسترز، الدروس المستفادة من الخبرات الدولية المتعلقة بقضايا الإسكان والأراضي والممتلكات في سوريا (منظمة اليوم التالي لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا، 2022)، ص.3.

(39) "قرار الهيئة العامة لمحكمة النقض السورية رقم 6 لعام 2022".

للملكية الشائعة، حيث يصعب تحديد الحصص الفردية وإجراء الإفراز والتسجيل النهائي، ما ينعكس بصورة مباشرة على حقوق اللاجئين والنازحين الراغبين في استرداد أو تثبيت مساكنهم⁽⁴¹⁾. من الناحية العملية، اضطرت العديد من الأسر إلى إشادة مساكن مخالفة، لتأمين الحد الأدنى من السكن، خلال سنوات النزاع، إلا أن الإطار التشريعي السوري لا يمنح وثائق إشغال العقار أو عقود الخدمات، كالكهرباء والمياه، صفة السند المنشئ أو الناقل للحق العيني العقاري، ما يجعل هذه الفئة معرضة لفقدان المأوى، على الرغم من استقرارها الفعلي فيه سنوات طويلة، ويستدعي تبني حلول تشريعية استثنائية تراعي الاعتبارات الإنسانية، وتحقيق التوازن بين احترام قواعد التنظيم العمراني، وضمان الحق في السكن واسترداد الملكية. لقد أظهرت الممارسة العملية قصور الرقابة القضائية على قرارات لجان التنظيم والتقدير والإزالة المرتبطة بالتشريعات الاستثنائية، ولا سيما مع قصر مدد الطعن، وعدم وقف تنفيذ القرارات المطعون بها، الأمر الذي يؤدي عملياً إلى استكمال الهدم أو إعادة التنظيم قبل صدور حكم قضائي نهائي.

لذلك، فإن ضمان الحماية القضائية الفعالة يقتضي تمديد مدد الطعن، بما يتناسب مع أوضاع اللاجئين والنازحين المقيمين خارج البلاد، وربط الطعن بوقف التنفيذ حكماً، إلى حين الفصل النهائي فيه، فضلاً عن تكريس علنية الجلسات، وضمان حق الدفاع والمواجهة القضائية، تحقيقاً لمقتضيات المحاكمة العادلة، ولا يقتصر دور القضاء في هذا المجال على حماية الملكية بوصفها حقاً مالياً مجرداً، بل يمتد إلى حماية الحق في السكن، باعتباره حقاً اجتماعياً وإنسانياً يرتبط بالاستقرار الأسري والهوية والانتماء⁽⁴²⁾، فالمسكن لا يمثل بناءً مادياً، وإنما يشكل مركز الحياة الاجتماعية وركيزة الأمن الشخصي والاقتصادي للعائلة. من ثم، ينبغي أن تراعي الأحكام القضائية البعد الاجتماعي للنزاعات العقارية، فإنّ فاعلية القضاء في منازعات الملكية العقارية تُقاس بقدرته

مهماً في حماية حق الملكية، ولا سيما في مرحلة العدالة الانتقالية، إذ ينسجم مع المعايير الدولية التي تؤكد ضرورة إعادة الحقوق إلى أصحابها الأصليين، متى ثبت الاستيلاء عليها بطريق غير مشروع، ما يشكل أساساً قضائياً يمكن البناء عليه في أي تشريع مستقبلي خاص برد المساكن والأراضي والممتلكات. في المقابل، تكشف الاجتهادات القضائية السابقة عن اتجاه آخر، كان يمنح حماية واسعة للمشتري حسن النية، استناداً إلى حجية السجل العقاري، ومن أبرزها قرار الهيئة العامة لمحكمة النقض 299/2014/533/تاريخ 2014/7/21، الذي أعاد تأكيد أن أحكام قانون السجل العقاري تحمي الغير حسن النية الذي اكتسب حقه، استناداً إلى قيود السجل العقاري، وأن المتضرر يملك في الأصل دعوى شخصية بالتعويض تجاه مرتكب التزوير أو الغش (الاتجاه المستند إلى أحكام المواد 13-15 من القرار 188 لعام 1926 الخاص بالسجل العقاري)⁽⁴⁰⁾. يبين هذا التطور في الاجتهاد القضائي السوري وجود توازن بين قيمتين دستوريتين متعارضتين ظاهرياً، وهما استقرار المعاملات العقارية من جهة، وضمان عدم إضفاء المشروعية على الملكيات الناتجة عن التزوير أو الاستيلاء غير المشروع، من جهة أخرى، ما يعزز الحاجة إلى تدخل تشريعي ينظم، بصورة واضحة، آليات رد الممتلكات وتسوية أوضاع الغير حسن النية والتعويض عنه، بدلاً من ترك المسألة للاجتهاد القضائي وحده.

في مرحلة ما بعد النزاع، تبرز مجموعة من الإشكالات القانونية التي تعيق تثبيت الملكيات العقارية، ولا سيما للقرارات المشادة بصورة مخالفة، نتيجة أوضاع النزوح أو اللجوء. فكثير من هذه الأبنية أنشئت خارج المخططات التنظيمية، أو على أراضي غير مفرزة أو مملوكة على الشيوع، الأمر الذي يحول دون فتح صحائف عقارية مستقلة أو تسجيل الحقوق العينية، وفق الأصول القانونية. لقد استقر القضاء السوري على عدم جواز تثبيت البيوع أو نقل الملكية، إذا كان محل التصرف مخالفاً للنصوص الأمرة المتعلقة بالتنظيم العمراني، أو إذا كانت الصحيفة العقارية مثقلة بإشارات تمنع التصرف، أو وجود مخالفات تحول دون التسجيل النهائي. يزداد الأمر تعقيداً في العقارات الخاضعة

(41) "القرار رقم 282 أساس 655 لعام 2014 الصادر عن الهيئة العامة لمحكمة النقض" (تأكيد تطبيق أحكام القرار 188/ لعام 1926 بشأن السجل العقاري)؛ "القرار رقم 59 أساس 41 لعام 1972 الصادر عن الهيئة العامة لمحكمة النقض" (المبدأ التاريخي بشأن حماية المشتري حسن النية وفق قيود السجل العقاري)؛ "القرار رقم 204 أساس 215 تاريخ 2001/8/20 الصادر عن الهيئة العامة لمحكمة النقض"، "القرار رقم 169 أساس 1444 لعام 2009 الصادر عن الهيئة العامة لمحكمة النقض".

(42) مارتن كالتريك وآخرون، "الاستعداد القانوني للعودة إلى سورية"، نشرة الهجرة القسرية، العدد 62 (تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(40) "قرار الهيئة العامة لمحكمة النقض السورية رقم 299 أساس 533 تاريخ 2014/07/21" دعوى مخاصمة- حماية المشتري حسن النية وأحكام السجل العقاري.

على تنظيم قوافل عودة محدودة، مع التركيز على التحقق من الوضع الأمني للعائدين ومناطقهم الأصلية. إلا أن العديد من التقارير الدولية أشارت إلى استمرار المخاوف المرتبطة بحماية الملكية العقارية، وإمكانية الوصول إلى السكن، والحصول على الضمانات القانونية الكافية⁽⁴⁶⁾. أما العراق، فقد استفاد من خبرته السابقة في إدارة ملفات النزوح الداخلي والعودة بعد النزاع، واعتمد إجراءات تقوم على التنسيق المحلي، وتوفير المعلومات الأمنية والخدمات للعائدين، مع محاولة دعم الاستقرار المجتمعي في مناطق العودة، إلا أن محدودية الموارد وإعادة الإعمار بقيت من أبرز التحديات التي أثرت في استدامة العودة. هنا، لا يمكن إغفال أن الأزمة العقارية التي تعيشها سورية ليست حالة فريدة في التاريخ، بل مرت بها دول عدة بعد نزاعات أهلية أو حروب أهلية، وتمكن بعض من هذه الدول من وضع أطر قانونية ومؤسسية أعادت الحقوق إلى أصحابها أو عوضتهم بصورة عادلة⁽⁴⁷⁾.

يُعدّ نموذج مجال الحياة الاجتماعية من أبرز الآليات العملية التي استُخدمت في العراق، لدعم حقوق الإيزيديين العائدين، فقد اعتمد على نهج تشاركي يجمع بين السكان المحليين والسلطات ومنظمات الأمم المتحدة، لتوثيق الحياة الرسمية وغير الرسمية⁽⁴⁸⁾. وفي كوسوفو أنشئت هيئة للإسكان والممتلكات ثم وكالة للملكية، لتلقي المطالبات العقارية والبث فيها، مع اعتماد قواعد إثبات مرنة تراعي فقدان الوثائق الرسمية، نتيجة النزاع، وإجازة الاستناد إلى الأدلة البديلة وشهادات الشهود والسجلات غير الرسمية لإثبات الحقوق العقارية⁽⁴⁹⁾. أما في رواندا، فقد واجهت الدولة، بعد أحداث الإبادة الجماعية عام 1994 تحديات واسعة، مما يتعلق بعودة ملايين النازحين واللجئين وتنازع الحقوق على الأراضي. للتعامل مع هذه الإشكالية، اعتمدت آليات للوساطة المحلية وتسوية المنازعات العقارية غي المستوى المجتمعي، إلى جانب برامج وطنية لتسجيل الأراضي

على حسم الخصومة، ومدى مساهمته في إعادة بناء الثقة المجتمعية وتحقيق الاستقرار ومنع تجدد النزاعات، من خلال إرساء مقاربة قانونية وإنسانية متوازنة، من شأنها أن تكفل حماية الحق في الملكية والسكن، ضمن إطار العدالة وسيادة القانون والمعايير الدولية والتجارب المقارنة⁽⁴³⁾. في الإطار ذاته، تبرز أهمية تفعيل القضاء المستعجل لإصدار أوامر تحفظية تمنع التصرف بالعقارات المتنازع عليها، أو إجراء تغييرات مادية أو قانونية عليها، إلى حين الفصل النهائي في النزاع. يشمل ذلك تسجيل إشارات احترازية على الصحائف العقارية تحول دون نقل الملكية أو ترتيب حقوق عينية جديدة، حمايةً لحقوق المالكين الأصليين.

الدروس المستفادة من التجارب الدولية وإمكانية الإسقاط على السياق السوري

ينصبّ التركيز في الدول الغربية على حماية الملكية، من خلال التزام الإجراءات الصارمة لنزع الملكية والتعويض العادل، في حين تركز التشريعات العربية ترسانة قانونية تنوع بين الحماية المدنية والإدارية والزجرية الجزائية، لحماية الممتلكات الخاصة والوطنية⁽⁴⁴⁾، وقد اتبعت دول الأردن ولبنان والعراق سياسات متباينة في إدارة ملف العودة. في الأردن، جرى اعتماد آليات تنسيق حدودية وتنظيمية بالتعاون مع الجهات الدولية، مع التركيز على مفهوم العودة الطوعية، وضرورة توافر الحد الأدنى من الأمان والخدمات، وسمح لللاجئين بالحصول على معلومات مسبقة حول مناطق العودة، وسجلت حركة العائدين عبر المعابر الرسمية، بهدف ضمان المتابعة القانونية والإدارية⁽⁴⁵⁾. في لبنان، ارتبطت سياسات العودة بمقاربات أمنية وإدارية أكثر تعقيداً، نتيجة الضغوط الاقتصادية والديموقراطية الداخلية، إلا أن السلطات اللبنانية عملت، بالتنسيق مع الأجهزة السورية والجهات الدولية،

(46) "Legal Residency for Refugee Youth in Lebanon," NRC in Lebanon (February 2019).

(47) سيلبا سونميز وآخرون، "حماية الممتلكات: التجربة العراقية"، نشرة الهجرة القسرية، العدد 59 (تشرين الأول/أكتوبر 2018).

(48) مككاليين، ص 50.

(49) Leekie, ibid.

(43) للحصول على تحليل للقوانين السورية التي تؤثر في حقوق الإنسان والأراضي والملكية، يُنظر في موقع منظمة اليوم التالي: "مراقبة انتهاكات حقوق السكن والأراضي والملكية: <https://acr.ps/hBxWAH5>

(44) مككاليين، ص 3.

(45) "الاستطلاع الإقليمي الرابع حول تصورات اللاجئين السوريين ورغبتهم بالعودة إلى سوريا"، مرجع سابق، ص 12.

تعيش تحت وطأة عقوبات اقتصادية خانقة وإمكانات مالية محدودة⁽⁵⁶⁾.

لقد اتجه عدد من الدول الخارجة من النزاعات، ومنها البوسنة والهرسك وكولومبيا، إلى إنشاء هيئات أو لجان متخصصة للفصل في منازعات استرداد الممتلكات، وهي تتمتع بإجراءات مبسطة واختصاص حصري، بما يضمن سرعة الفصل وتحقيق العدالة الانتقالية⁽⁵⁷⁾. لكنّ هذا لا يعني استحالة تطبيق نموذج معدّل يلائم السياق السوري⁽⁵⁸⁾، حيث يمكن البدء بإنشاء ما يمكن دعوته بـ "هيئة وطنية لاسترداد الممتلكات"، لتكون بصلاحيات قضائية واستشارية، على أن تعمل بالتنسيق مع القضاء العادي، وتختص بالنظر في قضايا النازحين واللاجئين حصراً، لتخفيف العبء عن المحاكم وتحقيق السرعة المطلوبة. ويجب أن تمنح الهيئة صلاحية إصدار قرارات بتنفيذ الإخلاء أو رد العقار أو التعويض، وأن تكون قراراتها قابلة للاستئناف، لضمان درجة من المراجعة القضائية مع المحافظة على سرعة الإجراءات⁽⁵⁹⁾. يُظهر إطار حوكمة الأراضي (المعروف اختصاراً بـ LGAF) الصادر عن البنك الدولي أنّ استرداد الملكية العقارية، في مرحلة ما بعد النزاع، لا يمكن تحقيقه عبر النصوص القانونية وحدها، بل يتطلب إصلاحاً شاملاً في بنية الحوكمة العقارية، ليقوم على الشفافية، وتوحيد السجل العقاري، وتقليص الفجوة بين الحيازة الفعلية والملكية المسجلة، بما يجعل من إدارة الأراضي أداة مركزية في تحقيق العدالة الانتقالية، ومنع إعادة إنتاج النزاعات⁽⁶⁰⁾.

لا يمكن فصل البعد الاجتماعي والاقتصادي، بشأن الحقّ في استرداد الملكية العقارية، عن الإطار القانوني الوطني الذي كفله كلّ من الدستور والاجتهاد القضائي في سورية. إن

وتوثيق الحقوق العقارية، ما ساهم في الحد من النزاعات وتعزيز الاستقرار الاجتماعي⁽⁵⁰⁾. في كولومبيا، يُعدّ القانون 1448 لعام 2011 من أبرز النماذج التشريعية الحديثة، إذ أنشأ نظاماً خاصاً لردّ الأراضي إلى ضحايا النزاع المسلح، ونقل جزءاً من عبء الإثبات إلى الجهات العامة، وافترض حسن نية المتضررين، وأقرّ إجراءات قضائية مبسطة هدفها تسهيل استرداد الممتلكات، وعدم تحميل الضحايا أعباءً إثباتية يصعب الوفاء بها في أحوال ما بعد النزاع⁽⁵¹⁾.

تُعدّ تجربة البوسنة والهرسك، في مجال إعادة الممتلكات العقارية إلى مالكيها الأصليين بعد الحرب، من أنجح النماذج في التاريخ الحديث⁽⁵²⁾، إذ استندت إلى آلية مؤسسية فريدة، وهي "لجنة مطالبات الملكية للنازحين واللاجئين"⁽⁵³⁾. وعلى الرغم من أنّ اللجنة واجهت تحديات ضخمة، مما تمثل بغمرها بأكثر من 200 ألف طلب⁽⁵⁴⁾ وافتقارها في البداية إلى صلاحيات إنفاذ واضحة، فقد أسهمت إرادة المجتمع الدولي في تعزيز صلاحياتها تدريجياً، حتى صارت قراراتها أداة فعالة لإعادة الأمن العقاري والاستقرار المجتمعي⁽⁵⁵⁾. وعلى الرغم من نجاح هذه التجربة في إعادة الممتلكات، فإنّ الأوضاع في سورية تختلف في جوانب جوهرية تجعل من غير الممكن استنساخها (التجربة) ببساطة، فالبوسنة كانت تحت إشراف دولي مباشر، بموجب اتفاقية دايتون (تمركزت قوات الناتو ووجد مفوض سامٍ للإشراف على التنفيذ المدني) إن هذا المستوى من التدخل الدولي غير متوافر اليوم في سورية، ولا يتوافر فيها تمويل دولي كاف، مما يمكنها من إجراء مسح ميدانية وتوظيف خبراء، وهي

(50) "Annex 7: Agreement on Refugees and Displaced Persons/ Dayton Peace Agreement (signed in Paris on 14 December 1995)".

(51) "Commission for Real Property Claims of Displaced Persons and Refugees (CRPC)," Final Report (2003).

(52) مايا الأزرة، "الحلول الدائمة والعادلة: الدروس المستفادة من تجربة البوسنة والهرسك"، بديل (المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين)، شوهد في 2026/06/15: <https://acr.ps/hBxWADC>

(53) *Housing and Property Restitution for Refugees and Displaced Persons: Implementing the 'Pinheiro Principles'* (Geneva: UNHCR and others. 2007).

(54) في غضون أربع سنوات، تمكنت البوسنة من إعادة أكثر من 200 ألف من العقارات إلى أصحابها من مختلف القوميات، على الرغم من التعقيدات الشديدة التي شهدتها الحرب الأهلية، وتفكك النسيج المجتمعي البوسني.

(55) R. C. Williams, "Post-Conflict Property Restitution in Bosnia: Balancing Reparations and Durable Solutions in the Aftermath of Displacement," *The Brookings Institution*, (5 December 2006).

(56) "Annex 7," op. cit.

(57) "Commission for Real Property Claims of Displaced Persons and Refugees (CRPC)," op. cit.

(58) *Housing and Property Rights: Bosnia and Herzegovina, Croatia and Serbia and Montenegro* (UN-HABITAT, 2005), p. 76.

(59) رودري وليمز وآخرون، "إيجاد الحلول لمسألة الممتلكات في سوريا"، الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية (2020).

(60) "Land Governance Assessment Framework: Land and Property Research Conference 2026," *World Bank Group*, accessed on 15/06/2026: <https://acr.ps/hBxWAA9>

لعودتهم الأمانة والكريمة، تتطلب تبني مقاربة شاملة من شأنها معالجة جذور المشكلة، فضلاً عن آثارها، الأمر الذي يمكن الانتهاء، في سياقه، إلى ما يأتي من نتائج:

- إنَّ العلاقة بين التشريعات العقارية الاستثنائية وانخفاض مؤشرات العودة الطوعية هي علاقة طردية واضحة. فكلما ازدادت القيود الإجرائية المتعلقة بالإثبات العقاري والحجز والتنظيم العمراني، ارتفعت مستويات القلق القانوني لدى اللاجئين، وانخفضت ثقتهم بإمكانية استعادة حقوقهم.

- محدودية دور القضاء في حماية حقوق الملكية، نتيجة ضعف آليات الرقابة القضائية على القرارات الإدارية، وقصر الطعون على غرفة المذاكرة، من دون حضور الخصوم، وعدم ترتب وقف التنفيذ على الطعن، فضلاً عن غياب محاكم أو دوائر متخصصة في منازعات الملكية المتعلقة بالنازحين.

- ضمان حق الملكية العقارية يمثل ركيزة أساسية لتحقيق العدالة الانتقالية وترسيخ الاستقرار، كما يشكل شرطاً جوهرياً لعودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم، بصورة آمنة ودائمة تحفظ كرامتهم وحقوقهم.

- لا يمكن نجاح أي نظام لردّ الملكية بعد النزاع، من دون تحقيق إصلاح بنيوي مسبق لمنظومة الحوكمة العقارية. وإن ضعف الشفافية يؤدي إلى نشوء ملكيات متعارضة، ويجعل استرداد الملكية مشروطاً بإعادة بناء الثقة المؤسسية.

- النزاع العقاري، في مرحلة ما بعد الحرب، هو في جوهره "أزمة بيانات عقارية"، أكثر من كونه أزمة قانون، واسترداد الملكية العقارية ليس إجراءً مدنيّاً صرفاً، بل أداة من أدوات العدالة الانتقالية ومنع تجدد النزاع.

البعد الاجتماعي والاقتصادي لحق استرداد الملكية العقارية يجد سنده في التشريع السوري والاجتهاد القضائي المستقر، الذي جعل حماية الملكية واستقرار السجل العقاري أداةً لتحقيق السلم الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي، لا حماية شكلية لحق عيني فحسب. يتكامل هذا الاتجاه مع المعايير الدولية التي تعدّ استرداد الملكية أحد ركائز العدالة الانتقالية وإعادة بناء المجتمعات بعد النزاعات. لا يكفي عدّ الحق في الملكية العقارية شأنًا ماليًا فردياً، بل ينبغي وضعه في سياق أوسع، وربطه بمفاهيم العدالة الانتقالية والعودة الطوعية الدائمة للاجئين والنازحين. فقد أظهرت الأدبيات الحديثة أن معالجة الانتهاكات المتعلقة بالمساكن والأراضي والممتلكات تُعدّ أحد المكونات الأساسية للعدالة الانتقالية، إلى جانب المساءلة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار، لأن فقدان الملكية أو الاستيلاء عليها، خلال النزاعات، لا يقتصر أثره على الجانب الاقتصادي، بل يشمل الهوية والانتماء والاستقرار الاجتماعي⁽⁶¹⁾. في هذا السياق، يُعدّ ردّ الممتلكات أو التعويض عنها شكلاً من أشكال جبر الضرر، وإعادة الحقوق إلى أصحابها، ما أكدته مبادئ الأمم المتحدة بشأن رد المساكن والأراضي والممتلكات للاجئين والنازحين (مبادئ بينهيرو)، التي عدّت استعادة الممتلكات حقاً مستقلاً يساهم في تحقيق العدالة والمصالحة، وإعادة بناء الثقة بالمؤسسات العامة. تؤكد هذه المبادئ أن الحرمان التعسفي من الملكية يشكل عائقاً رئيساً أمام العودة الآمنة والكريمة للاجئين والنازحين.⁽⁶²⁾

خاتمة

نتائج

تُظهر التجارب الدولية، في معالجة قضايا الإسكان والأراضي والملكية بعد النزاعات، أنّ ضمانات الحق في الملكية العقارية للاجئين السوريين، وهيئة الشروط الملائمة

(61) "العدالة الانتقالية: كيف تحاسب الأمم جلاذيتها؟"، موسوعة الجزيرة (2015/11/18) شوهد في 25/06/2026: <https://acr.ps/hBxWAwG>

(62) رد حقوق السكن والملكية إلى اللاجئين والمهجّرين: تنفيذ مبادئ بينهيرو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، حزيران/يونيو 2025).

توصيات

انطلاقاً من هذه النتائج، بات من الممكن إجمال توصيات البحث بما يأتي:

متطلبات إعادة الإعمار وضمانات حماية الملكية الخاصة، مع إزالة القيود الإجرائية التي تعيق استرداد الحقوق، وتعزيز الرقابة القضائية على القرارات الإدارية ذات الأثر في الملكية العقارية.

- معالجة الملكيات العقارية جزءاً من برامج العدالة الانتقالية، لأنها تمثل أحد أهم عناصر جبر الضرر وإعادة الثقة بين الدولة والمواطن، ودمج سياسات استرداد الملكيات ضمن الخطط الوطنية للتعافي وإعادة الإعمار، لتشجيع العودة الطوعية، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، وتهيئة بيئة قانونية جاذبة للاستثمار.

- استحداث قانون خاص بـ "رد المساكن والأراضي والممتلكات"، على أن يُستوحى من مبادئ بينيرو الدولية، وتجارب البوسنة وكولومبيا، ليكون أول مشروع تشريعي سوري متكامل، لتنظيم استرداد الملكيات العقارية في مرحلة ما بعد النزاع، وليكون المرجع التشريعي الأساسي لملف استرداد الملكيات، واعتماد مبادئ العدالة الانتقالية في معالجة المنازعات العقارية، ومنح الأولوية لإعادة الملكية الأصلية، كلما كان ذلك ممكناً.

المراجع

العربية

- "الاستطلاع الإقليمي الرابع حول تصورات اللاجئين السوريين ورغبتهم بالعودة إلى سوريا: مصر والعراق والأردن ولبنان"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (تموز/ يوليو 2018).

- "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" الذي اعتمدته ونشرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموجب قرارها 217 ألف (د3)- المؤرخ في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948.

- "البروتوكول رقم (1) الملحق باتفاقية حماية

- العمل على حماية الحقوق العقارية للاجئين، وإنشاء آليات فعّالة لاسترداد الممتلكات والتعويض عنها، وفق معايير واضحة وعادلة.

- الاستفادة من تجربة البوسنة والهرسك، مع تكييفها مع الخصوصية السورية، في مجال إنشاء هيئة وطنية مستقلة ذات طبيعة قضائية وإدارية مرتبطة بوزارة العدل، وتتولى استقبال طلبات استرداد الملكية، وتوثيق الحقوق العقارية، وتسوية النزاعات العقارية، والتنسيق مع الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والهيئة الوطنية للمفوقدين ومديرية المصالح العقارية، وإصدار قرارات قابلة للطعن أمام القضاء المختص.

- إعادة النظر في قواعد الإثبات المنصوص عليها في قانون البينات السوري، بما يسمح باعتماد مبدأ حرية الإثبات في حالات النزاع والنزوح، من خلال الاعتماد بالوثائق الإلكترونية، والوكالات الخارجية الموثقة بالفيديو، والسجلات الضريبية، والصور الجوية والفضائية، والخرائط الرقمية، وشهادات الجوار، وأي قرينة قضائية تؤدي إلى الاطمئنان لثبوت الحق.

- اقتراح إنشاء "سجل عقاري رقمي موحد لمرحلة ما بعد النزاع"، ليكون ضماناً قانونية بشأن عدم تكرار ازدواجية الملكية، وربطه إلكترونياً بوزارة العدل ومديرية المصالح العقارية، ووزارة الإدارة المحلية والبيئة، ووزارة الأشغال والإسكان، والهيئة الوطنية للمفوقدين، والهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، لضمان حماية القيود العقارية ومنع العبث بها.

- إعادة تقييم التشريعات الاستثنائية التي صدرت خلال فترة النزاع، بشكل يحقق التوازن بين

المتعلق بسلطات الضابطة العدلية، في معرض التحقيقات التي تجريها بشأن الجرائم الواقعة على أمن الدولة".

"الملكية العقارية في سوريا: تحديات التسجيل وضمان الحقوق في ظل القوانين المتعددة"، سانا (2026/02/15).

"قرار الهيئة العامة لمحكمة النقض السورية رقم 299 أساس 533 تاريخ 2014/07/21 دعوى مخاصمة- حماية المشتري حسن النية وأحكام السجل العقاري.

"قرار الهيئة العامة لمحكمة النقض السورية رقم 6 لعام 2022".

"مبادئ بينهيوو بشأن رد المساكن والأراضي والممتلكات للاجئين والنازحين (-Pinheiro Princi ples) المعتمدة من اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان عام 2005".

الأزرة، مايا. "الحلول الدائمة والعدالة: الدروس المستفادة من تجربة البوسنة والهرسك". بديل (المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين).

بكور، سامر. "العدالة الانتقالية: تحديات ومسارات نحو بناء مستقبل جديد". (حرمون) المركز العربي بدراسات سورية المعاصرة (كانون الأول/ ديسمبر 2024).

حريستاني، نور وإدوارد حنا. "وثائق حقوق الملكية السورية وتحدي إعادة الإعمار". ترجمة محمد شمدين. (حرمون) المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة (نيسان/ إبريل 2023).

رد حقوق السكن والملكية إلى اللاجئين والمهجرين: تنفيذ مبادئ بينهيوو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الأمم المتحدة ومنظمات دولية

حقوق الإنسان والحريات الأساسية (المادة 1)، وُقّع باريس في 20 آذار/ مارس 1952 ودخل حيز التنفيذ في 3 أيلول/ سبتمبر 1953.

"التعديلات الواردة على القانون رقم 10 لعام 2018 والمرسوم التشريعي رقم 66 لعام 2012 في سورية"، البرنامج السوري للتطوير القانوني.

"العدالة الانتقالية: كيف تحاسب الأمم جلادها؟"، موسوعة الجزيرة (2015/11/18).

"العدل تحدد آلية مؤقتة لترميم السجلات المفقودة"، عنب بلدي (2025/10/31).

"القانون رقم (10) لعام 2018 القاضي بجواز إحداث منطقة تنظيمية أو أكثر، ضمن المخطط التنظيمي العام للوحدات الإدارية وتعديل بعض مواد المرسوم التشريعي رقم 66 لعام 2012، وتعديل الفقرة 2/ المادة 6/ من المادة 2/ من القانون رقم 10/ لعام 2018".

"القرار رقم 282 أساس 655 لعام 2014 الصادر عن الهيئة العامة لمحكمة النقض" (تأكيد تطبيق أحكام القرار 188/ لعام 1926 بشأن السجل العقاري).

"القرار رقم 59 أساس 41 لعام 1972 الصادر عن الهيئة العامة لمحكمة النقض" (المبدأ التاريخي بشأن حماية المشتري حسن النية وفق قيود السجل العقاري). "القرار رقم 204 أساس 215 تاريخ 2001/8/20 الصادر عن الهيئة العامة لمحكمة النقض"، "القرار رقم 169 أساس 1444 لعام 2009 الصادر عن الهيئة العامة لمحكمة النقض".

"المادة 14/ من المرسوم التشريعي رقم 66 لعام 2012".

"المرسوم التشريعي رقم (63) لعام 2012

- "Comprehensive Protection and Solutions Strategy: Protection Thresholds and Parameters for Refugee Return to Syria." **UNHCR** (February 2018).
 - "Conflict Related Infrastructure Damage and Explosive Remnants of War: Syria (Country Focus)." **EUAA**.
 - "Land Governance Assessment Framework: Land and Property Research Conference 2026." **World Bank Group**.
 - "Legal Residency for Refugee Youth in Lebanon." **NRC** in Lebanon (February 2019).
 - "Syrian Arab Republic." **IOM UN Migration** (Displacement Tracking Matrix).
 - "Syrian Refugees' Right to Legal Identity: Implications for Return." **Norwegian Refugee Council** (January 2017).
 - Bacsko, A. G. Dorronsoro and A. Quesnay. *Civil War in Syria: Mobilization and Competing Social Orders*. Cambridge University Press, 2018.
 - *Governing Land for Women and Men*. Rome: Food and Agriculture Organisation of the UN, 2013.
 - Heydemann, Steven. "Syria and the Future of Authoritarianism." *Journal of Democracy*, vol. 24 no. 4 (October 2018).
 - *Housing and Property Restitution for Refugees and Displaced Persons: Implementing the 'Pinheiro Principles'*. Geneva: UNHCR and others. 2007.
 - *Housing and Property Rights: Bosnia and Herzegovina, Croatia and Serbia and Montenegro*. UN-HABITAT, 2005.
 - Leckie, Scott. *Housing, Land, and Property Rights in Post-Conflict United Nations and Other Peace Operations: A Comparison*. (أخرى، حزيران/ يونيو 2025).
 - سونميز، سيليا وآخرون. "حماية الممتلكات: التجربة العراقية". نشرة الهجرة القسرية، العدد 59 (تشرين الأول/ أكتوبر 2018).
 - عودة، ضياء ونور دالاتي ومحمد حمص. "وسط ثلاث قوى: سكان عفرين اختاروا الصمت". غنبلدي (19 أيلول/ سبتمبر 2019).
 - كالترباك، مارتين وآخرون. "الاستعداد القانوني للعودة إلى سورية". نشرة الهجرة القسرية، العدد 62 (تشرين الأول/ أكتوبر 2019).
 - مصطفى، طلال وحسام السعد ووجيه حداد. "المحددات الأمنية والعسكرية لعودة اللاجئين والنازحين". (حرمون) المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة (كانون الثاني/ يناير 2025).
 - مككالي، باربارا وماري كسترز. الدروس المستفادة من الخبرات الدولية المتعلقة بقضايا الإسكان والأراضي والممتلكات في سوريا. منظمة اليوم التالي لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا، 2022.
 - ويليامز، رودري وآخرون. "إيجاد الحلول لمسألة الممتلكات في سوريا". الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية (2020).
- الأجنبية**
- "Agreement on Refugees and Displaced Persons/ Dayton Peace Agreement: Annex 7 (signed in Paris on 14 December 1995)".
 - "Commission for Real Property Claims of Displaced Persons and Refugees (CRPC)." Final Report (2003).

ative Survey and Proposal for Reform.
Cambridge University Press, 2008 .

- Williams, R. C. "Post-Conflict Property Restitution in Bosnia: Balancing Reparations and Durable Solutions in the Aftermath of Displacement." **The Brookings Institution** (5 December 2006).

سمير العبد الله⁽¹⁾ | Samir Alabdullah

السوريون في تركيا بعد سقوط نظام الأسد بين خيار العودة وتحديات البقاء

Syrians in Turkey after the Fall of the Assad Regime

Between the Option of Return and the Challenges of Staying

ملخص

تبحث الدراسة في مستقبل السوريين المقيمين في تركيا، بعد سقوط نظام الأسد في كانون الأول/ ديسمبر 2024، من خلال البحث في خياراتهم بين العودة إلى سورية، أو الاستمرار في الإقامة في تركيا، أو الهجرة إلى دولة ثالثة. وتنطلق من فرضية مفادها أن التحول السياسي في سورية لم يؤدّ إلى إنهاء حالة اللجوء، بل أعاد تشكيلها ضمن تفاعل بين مستويات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي التي حققها السوريون في تركيا، والأوضاع البيئية السائدة في سورية، واتجاهات السياسات التركية بشأن اللاجئين. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستندةً إلى تحليل البيانات الثانوية والأولية المستمدة من استبيان شمل 110 حالات من السوريين المقيمين في تركيا، واستند التحليل إلى مقاربات نظرية تشمل الهجرة القسرية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي واللجوء طويل الأمد والعودة الطوعية.

تشير نتائج الدراسة إلى أن سقوط نظام الأسد أعاد طرح خيار العودة، لكنه لم يحوِّله إلى خيار واقعي وفوري عند غالبية السوريين، وما تزال اعتبارات الأمن والاستقرار وفرص العمل والخدمات الأساسية من أبرز العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار العودة، فقد أسهمت سنوات اللجوء الطويلة في بناء مستويات متفاوتة من الاندماج الاجتماعي والاقتصادي داخل تركيا، فتعزز بذلك توجه شريحة واسعة نحو الاستمرار في الإقامة فيها. تخلص الدراسة إلى أن مستقبل السوريين في تركيا سيتخذ مسارات متعددة، ما يشمل العودة التدريجية لبعض الفئات، واستمرار بقاء فئات أخرى، ما يعكس تعقيد العلاقة بين التحولات السياسية في بلد المنشأ وخيارات اللاجئين في البلد المضيف.

كلمات مفتاحية

سورية، تركيا، اللاجئين السوريون، العودة الطوعية، الاندماج، الحماية المؤقتة، الهجرة القسرية

(1) باحث أول في المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة، حاصل على دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر. له العديد من الأبحاث في مجلات علمية محكمة، بالعربية والإنكليزية والتركية.

Abstract

The study examines the future trajectories of Syrians residing in Turkey following the fall of the Assad regime in December 2024, focusing on their choices between returning to Syria, remaining in Turkey, or migrating to a third country. The study is based on the premise that the political transformation in Syria did not bring the refugee situation to an end; rather, it reshaped it through the interaction of several factors, including the levels of social and economic integration achieved by Syrians in Turkey, the structural conditions prevailing in Syria, and the evolving Turkish policies toward refugees. The study adopts a descriptive-analytical approach, drawing on both secondary data and primary data collected through a field survey administered to 110 Syrians residing in Turkey. The analysis is further informed by theoretical perspectives on forced migration, social and economic integration, protracted refugee displacement, and voluntary return.

The findings indicate that the fall of the Assad regime has revived the prospect of return, but has not transformed it into an immediate or realistic option for the majority of Syrians. Considerations related to security, stability, employment opportunities, and access to basic services remain among the most significant factors shaping return decisions. The results also demonstrate that years of displacement have contributed to varying levels of social and economic integration within Turkish society, reinforcing the preference of a substantial segment of Syrians to remain in Turkey. The study concludes that the future of Syrians in Turkey is likely to follow multiple trajectories, including the gradual return of some groups and the continued residence of others, reflecting the complex relationship between political transformations in the country of origin and refugees' choices in the host country.

Keywords

Syria, Turkey, Syrian refugees, voluntary return, integration, temporary protection, forced migration

مقدمة

تشير أدبيات العودة الطوعية (Voluntary Re-patriation Literature) إلى أنّ انتهاء النزاعات المسلحة لا يؤدي بالضرورة إلى عودة فورية للاجئين، بل يفتح مرحلة انتقالية تتداخل فيها اعتبارات الأمن وإعادة الإعمار واستعادة سبل العيش مع العوامل المرتبطة بدرجة الاندماج في مجتمعات اللجوء. وتؤكد الأدبيات المرتبطة بحلول اللجوء الدائمة (Durable Solutions) أن قرار العودة لا يُختزل في التحولات السياسية داخل بلد المنشأ، وإنما يتشكل من خلال تفاعل مجموعة من العوامل البنيوية والمؤسسية والفردية. في هذا السياق، تذهب دراسات العودة الطوعية إلى أن العودة الدائمة ترتبط بتوافر الأمن والحماية وفرص كسب العيش، وإمكانية إعادة الاندماج في المجتمع المحلي. من ثم، يكون قرار العودة نتاجاً لتفاعل متعدد المستويات بين الشروط البنيوية في بلد المنشأ، والسياسات العامة في بلد اللجوء، والاستراتيجيات الفردية والجماعية التي يطورها اللاجئون في مواجهة أوضاع اللجوء الممتد⁽⁵⁾.

في الحالة السورية، تكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في ضوء التحولات السياسية التي شهدتها سورية بعد سقوط نظام الأسد، وما أثارته من نقاشات حول احتمالات عودة اللاجئين السوريين من دول الجوار، ولا سيما تركيا التي تستضيف أكبر تجمع للسوريين خارج سورية. لكن دراسة مستقبل السوريين في تركيا لا يمكن أن تنطلق من افتراض وجود علاقة مباشرة بين التحول السياسي والعودة، بل تتطلب فهماً للتفاعل بين الأوضاع المستجدة في سورية وبين التحولات التي شهدتها أحوال السوريين أنفسهم، خلال سنوات اللجوء الطويلة. انطلاقاً من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التحولات التي طرأت على واقع السوريين في تركيا، في مرحلة ما بعد سقوط نظام الأسد، من خلال دراسة التفاعل بين التحولات السياسية في سورية، والسياسات التركية تجاه السوريين، وخياراتهم المستقبلية بين العودة والبقاء أو الهجرة إلى دولة ثالثة.

شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال العقدین الأخيرين تحولات بنيوية عميقة، ما انعكس بصورة مباشرة على أنماط الهجرة القسرية وإعادة تشكيل الجغرافيا السكانية فيها. وتُعدّ الحالة السورية مثالاً نموذجياً لهذه التحولات، فقد أفضت إلى واحدة من أكبر موجات اللجوء في التاريخ المعاصر، ودفعت ملايين السوريين إلى مغادرة بلادهم، تحت وطأة العنف والانهيار الاقتصادي وتدهور الأوضاع الأمنية، متجهين بصورة رئيسة إلى دول الجوار، وفي مقدمتها تركيا التي أصبحت الدولة المضيفة لأكثر تجمع للاجئين السوريين عالمياً⁽²⁾. في هذا السياق، طورت تركيا إطاراً مؤسسياً لإدارة وجود السوريين، ما تمثل في نظام "الحماية المؤقتة" الذي أتاح لهم الوصول إلى جملة من الخدمات الأساسية، من مثل التعليم والرعاية الصحية، إلى جانب فرصة الدخول إلى سوق العمل. وقد أسهم هذا الإطار في تحقيق قدر من الاستقرار المعيشي للاجئين. لكنه أبقي، في الوقت ذاته، وضعهم القانوني ضمن حدود مؤقتة، من دون توفير مسار واضح للاستقرار طويل الأمد⁽³⁾، ما أدى إلى تشكل نمط من الإقامة الممتدة التي تجمع بين الإدماج الجزئي والقيود البنيوية. ومع امتداد أمد اللجوء، تحوّل الوجود السوري في تركيا، من حالة إنسانية طارئة إلى ظاهرة اجتماعية-اقتصادية مركبة، اتسمت بتشكيل شبكات إنتاج وتبادل اقتصادية، وبرز أنماط جديدة من الاندماج الحضري، إضافةً إلى نشوء جيل جديد تلقى تعليمه داخل المؤسسات التعليمية التركية. لكن هذا الاندماج ظلّ محكوماً بإطار قانوني مؤقت، ما أفرز حالةً يمكن وصفها بـ "الاندماج غير المكتمل"، أي تحقق مستويات من الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، من دون استقرار قانوني دائم⁽⁴⁾.

(2) "Syria Refugee Response," UNHCR (2023), accessed on 01/06/2026 at: <https://acr.ps/hBxWAbs>

(3) "GEÇİCİ KORUMA YÖNETMELİĞİ (4/4/2013 no. 6458)," T.C. CUMHURBAŞKANLIĞI-MEVZUAT BİLGİ SİSTEMİ, 15/06/2026 tarihinde erişilmiştir: <https://acr.ps/hBxWA8p>

(4) الاندماج في أدبيات الهجرة ليس عملية خطية تنتهي بالضرورة إلى الاندماج الكامل، إنما قد يتخذ أشكالاً جزئية أو غير مكتملة، نتيجة استمرار القيود القانونية والمؤسسية التي تحد من استقرار المهاجرين أو اللاجئين. في هذا السياق، تشير بعض الأدبيات إلى أن اللاجئين قد يحققون مستويات مرتفعة من الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، مع استمرار هشاشتهم القانونية، وغياب مسارات واضحة للإقامة الدائمة أو المواطنة، وهي الحالة التي توصف أحياناً بالاندماج غير المكتمل (Incomplete Integration) أو الإدماج التفاضلي. تنطبق هذه المقاربة على حالة السوريين في تركيا، حيث أتاح نظام الحماية المؤقتة فرصاً واسعة للمشاركة في الحياة

الاقتصادية والاجتماعية، من دون أن يرافق ذلك إطار قانوني مستقر يضمن نسوية طويلة الأمد لوضعهم القانوني.

(5) يُنظر: سلطان بركات وغسان كحلوت، "عودة اللاجئين السوريين من دول الجوار المستضيفة: دروس وعبر من تجارب عالمية مماثلة"، سياسات عربية، العدد 49 (آذار/ مارس 2021)، ص 15-20.

أولاً. مراجعة الأدبيات الأكاديمية

شهدت الأدبيات الأكاديمية المتعلقة باللجوء السوري في تركيا توسعاً ملحوظاً خلال العقد الأخير، بسبب حجم الظاهرة واستمرارها الزمني، وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدولة المضيفة. وقد عالجت هذه الأدبيات موضوع اللجوء السوري من زوايا متعددة، شاملةً سياسات اللجوء وإدارة الحماية المؤقتة، وأنماط الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، وأحوال سوق العمل، والتعليم والصحة، إضافةً إلى رصد اتجاهات الرأي العام والخطاب السياسي تجاه السوريين. مع ذلك، فإن هذا التوسع الكمي في الدراسات لم يرافقه دائماً تطور مماثل في الأطر التفسيرية، فقد اتسمت نسبة مهمة من الأدبيات بطابع وصفي لا تفسيري. من ثم، يمكن تصنيف الأدبيات المتعلقة بالسوريين في تركيا ضمن اتجاهات بحثية رئيسية، وهي:

الاتجاه الأول

ركّز على سياسات اللجوء وإدارة الحماية المؤقتة، واهتم بتحليل تطور الاستجابة التركية للأزمة السورية منذ عام 2011، والانتقال من سياسة الباب المفتوح إلى بناء إطار مؤسسي وقانوني تمثل في نظام الحماية المؤقتة. وتناول الجوانب القانونية والتنظيمية لإدارة وجود السوريين، وبحث في قدرة المؤسسات التركية على التعامل مع التدفقات البشرية واسعة النطاق. تشير دراسات هذا الاتجاه إلى أن النموذج التركي وفّر مستويات مهمة من الحماية والوصول إلى الخدمات الأساسية، مقارنةً بالعديد من تجارب اللجوء الأخرى، إلا أنه في الوقت نفسه أبقى وضع السوريين ضمن إطار قانوني مؤقت لا يوفّر مساراً واضحاً نحو الإقامة الدائمة أو التجنيس على نطاق واسع⁽⁶⁾.

تسعى الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في هذه الخيارات، واستكشاف الكيفية التي تؤثر بها مستويات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، والأوضاع البنيوية في سورية، في تشكيل توجهات السوريين المستقبلية.

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أن سقوط نظام الأسد لم يؤدّ إلى إنهاء حالة اللجوء السوري في تركيا، بل أعاد تشكيلها ضمن تفاعل ثلاث متغيرات رئيسة، وهي: مستوى الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للسوريين في تركيا، ويُقاس من خلال مؤشرات عدة، ومنها المشاركة في سوق العمل وإجادة اللغة التركية وطبيعة العلاقة بالمجتمع التركي المضيف. ومستوى الأوضاع البنيوية في سورية، والظروف الأمنية والاقتصادية والخدمية فيها. ومستوى اتجاهات السياسات التركية بشأن اللاجئين السوريين. بناءً على ذلك، فإن تفضيلات السوريين بين العودة والبقاء لا تُفسّر بعامل منفرد، وإنما من خلال التفاعل بين هذه المتغيرات مجتمعة.

تأتي أهمية الدراسة من تناولها مرحلة انتقالية لم تحظَ بعد باهتمام كافٍ في الأدبيات المتعلقة باللجوء السوري، فقد ركزت معظم الدراسات السابقة على مرحلة استمرار النزاع أو قضايا الاندماج وسياسات اللجوء، بمعزل عن التحولات السياسية في بلد المنشأ. تسعى الدراسة لسدّ هذه الفجوة، من خلال الربط بين التحولات السياسية في سورية وخيارات اللاجئين السوريين في تركيا، بالاستناد إلى بيانات ميدانية تعكس تصوراتهم واتجاهاتهم، كما تسعى لتقديم فهم أكثر تكاملاً للعلاقة بين التحولات السياسية وأنماط الاندماج وخيارات اللاجئين في سياقات ما بعد النزاع، فهي تحلل بصورة شاملة التحولات التي يشهدها ملفّ اللجوء السوري في تركيا، من خلال الجمع بين تحليل السياسات العامة والبيانات الميدانية، ما يتيح فهماً أعمق للتفاعلات المعقدة التي تحكم خيارات اللاجئين، في مرحلة انتقالية قد تعيد رسم ملامح واحدة من أبرز قضايا الهجرة القسرية في المنطقة.

(6) K. Kirişçi, "Syrian Refugees and Turkey's Challenges: Going Beyond Hospitality," *Brookings* (12/05/2014) accessed on 01/06/2026 at: <https://acr.ps/hBxWAlI>; A. İçduygu and E. G. Aras, "Turkey's Response to Syrian Refugees: The State of the Art of the Temporary Protection Policy," *Istanbul Policy Center* (2016); Murat Erdoğan, *Suriyeliler Barometresi: Suriyelilerle Uyum İçinde Yaşamın Çerçevesi* (Ankara: Orion Kitabevi, 2020).

الاتجاه الثاني

بتحسين الأوضاع الأمنية في بلد المنشأ فحسب، بل تتأثر أيضًا بفرص العمل والخدمات العامة والبنية التحتية. وإمكانية إعادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي بعد العودة. وتؤكد دراسات العودة الطوعية أن التحولات السياسية الكبرى لا تؤدي بالضرورة إلى عودة جماعية وفورية للاجئين، فقد أظهرت تجارب دولية عديدة، في البوسنة وأفغانستان والعراق، أن قرارات العودة تتشكل من خلال تفاعل معقد بين العوامل الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وأن اللاجئين الذين أمضوا مددًا طويلة في دول اللجوء يميلون إلى تقييم خياراتهم المستقبلية، استنادًا إلى شبكات العلاقات والموارد التي طوروها خلال سنوات اللجوء.

على الرغم من أهمية هذه الأدبيات، فإن معظم الدراسات المتعلقة بالسوريين في تركيا أنجزت في سياق استمرار النزاع السوري، ما جعلها تركز بصورة أساسية على إدارة اللجوء أو الاندماج أو العودة، بوصفها موضوعات مستقلة. إن قلة من الدراسات تناولت، بصورة مباشرة، تأثير التحولات السياسية الكبرى في سورية على خيارات اللاجئين في دول الجوار، ويبدو هذا النقص أكثر وضوحًا في أعقاب سقوط نظام الأسد في كانون الأول/ ديسمبر 2024، فما تزال الأدبيات المتعلقة بهذه المرحلة محدودة للغاية. وانطلاقًا من هذه الفجوة البحثية، تسعى الدراسة لتطوير مقارنة تحليلية تربط بين ثلاثة مستويات: التحولات السياسية في بلد المنشأ، ومستويات الاندماج المتحققة في بلد اللجوء، واتجاهات السياسات العامة للدولة المضيفة. ويفترض هذا المدخل أن مستقبل السوريين في تركيا لا يمكن تفسيره من خلال متغير واحد فحسب، بل من خلال التفاعل بين هذه المستويات، بما يسمح بتحقيق فهم أكثر شمولًا لتعقيدات مرحلة ما بعد النزاع. لا يمكن تفسير خيارات السوريين في تركيا بعد سقوط نظام الأسد من خلال عامل واحد، لأنها تتشكل نتيجة تفاعل عوامل بنيوية وسياساتية وفردية عديدة. ولتفسير هذا التفاعل، تستند الدراسة إلى ثلاثة مداخل نظرية مترابطة، وهي: نظرية الهجرة القسرية، ونظرية الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، ومقاربة اللجوء طويل الأمد والعودة الطوعية.

رُكِّز على أدبيات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، التي برزت بصورة متزايدة مع تحول اللجوء السوري من حالة طارئة إلى ظاهرة ممتدة. هذه الأدبيات تعدّ الاندماج عملية متعددة الأبعاد، شاملة المشاركة الاقتصادية وإتقان اللغة والوصول إلى التعليم والخدمات العامة، وبناء العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المضيف. لقد أظهرت نتائج هذه الدراسات أن السوريين في تركيا حققوا درجات متفاوتة من الاندماج، إلا أن هذا الاندماج لم يكن متجانسًا بين مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية⁽⁷⁾. في هذا السياق، طوّرت بعض الأدبيات مفاهيم تفسيرية تتجاوز الفهم التقليدي للاندماج، من مثل مفهوم "الهشاشة القانونية" (Legal Precarity) الذي يشير إلى الحالات التي يتمتع فيها اللاجئون بمستويات مرتفعة من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية، مع استمرار عدم اليقين القانوني بشأن مستقبل إقامتهم. واستخدمت أدبيات أخرى مفهوم "الإدماج التفاضلي" (Differential Inclusion)، لتفسير الكيفية التي يُدمج من خلالها اللاجئون في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مع استمرار استبعادهم من مجالات أخرى مرتبطة بالحقوق السياسية أو الاستقرار القانوني. توفر هذه المفاهيم إطارًا أكثر ملاءمة لفهم أوضاع السوريين في تركيا، مقارنةً بالتصورات الثنائية التي تفترض وجود اندماج كامل أو عدم اندماج.

الاتجاه الثالث

يتمثل في أدبيات اللجوء طويل الأمد، والعودة الطوعية التي اكتسبت أهمية متزايدة مع استمرار الأزمة السورية. تنطلق هذه الأدبيات من فرضية مفادها أن استمرار اللجوء لفترات طويلة يؤدي إلى تشكّل أنماط جديدة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في بلد اللجوء، ما يجعل العودة قرارًا أكثر تعقيدًا من مجرد زوال أسباب النزوح الأولى. وفقًا لهذه المقاربة، لا ترتبط العودة الدائمة

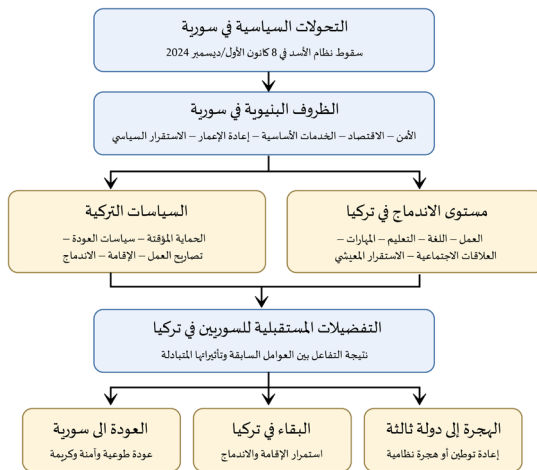
(7) C. Lehmann, "Refugees and Employment Integration in Turkey," *Institute of Labor Economics (IZA)* 2018; A. Kaya, and Murat Erdoğan, *The Integration of Syrian Refugees in Turkey: The Role of Community and Social Cohesion* (Istanbul: İstanbul Bilgi University, 2019); Oytun Orhan and Oğuzhan Çınar, *Syrian Refugees in Turkey: Local Integration and Future Prospects* (Ankara: OR-SAM Report, 2022).

نظرية الهجرة القسرية

مقاربة اللجوء طويل الأمد والعودة الطوعية

تشير أدبيات اللجوء طويل الأمد إلى الحالات التي يستمر فيها وجود اللاجئين في بلد اللجوء سنوات طويلة، من دون الوصول إلى حل دائم، وتشكل خلال هذه السنوات أنماط جديدة من الروابط الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية، التي تجعل العودة أكثر تعقيداً مما تفترضه المقاربات التقليدية. تؤكد أدبيات العودة الطوعية أن العودة الدائمة لا ترتبط بتحسّن الأوضاع السياسية أو الأمنية في بلد المنشأ فحسب، بل تتطلب أيضاً توافر فرص العمل والخدمات الأساسية والبنية التحتية، وإمكانية إعادة بناء الحياة الاجتماعية والاقتصادية. من هذا المنطلق، تُعدّ العودة قراراً تفاوضياً يتشكل عبر الموازنة بين الفرص والمخاطر، في كل من بلد المنشأ وبلد اللجوء.

النموذج التفسيري للدراسة



الشكل (1): النموذج التفسيري لخيارات السوريين في تركيا بعد سقوط نظام الأسد
من إعداد الباحث

ثانياً. توجهات السوريين المقيمين في تركيا
تجاه خيارات العودة

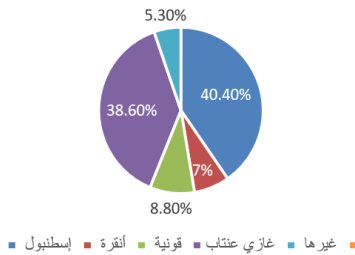
تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث المسحية (Sur-

تمثل نظرية الهجرة القسرية أحد الأطر الأساسية، لفهم تحركات السكان الناتجة عن النزاعات المسلّحة والانهيّارات السياسية. تفترض هذه النظرية أن الزوج لا يحدث نتيجة قرارات فردية حرة، إنما استجابةً لبيئات قسرية تهدد الأمن الشخصي وسبل العيش. في الحالة السورية، ارتبطت موجات اللجوء التي بدأت عام 2011 بعوامل أمنية وسياسية واقتصادية دفعت ملايين السوريين إلى مغادرة البلاد. غير أن أهمية هذه النظرية لا تقتصر على تفسير أسباب الخروج، بل تمتد إلى تحليل استمرارية آثار الزوج في مراحل ما بعد النزاع. وحتى في حال حدوث تغيرات سياسية جوهرية، لا يؤدي ذلك بالضرورة إلى إنهاء حالة اللجوء، لأن قرار العودة يبقى مرتبطاً بمدى تحسّن الأحوال التي دفعت الأفراد إلى المغادرة أساساً. من ثم، تُعدّ الدراسة سقوط نظام الأسد متغيّراً سياسياً مهماً، لكنه ليس كافياً وحده لتفسير توجهات السوريين نحو العودة.

نظرية الاندماج الاجتماعي والاقتصادي

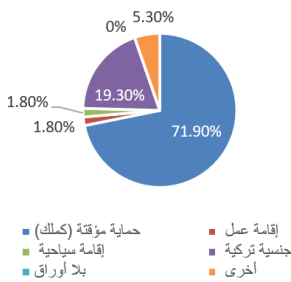
تنظر أدبيات الاندماج إلى العلاقة بين اللاجئين والمجتمع المضيف، بوصفها عملية متعددة الأبعاد، وهي تشمل المشاركة الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والثقافية. وتشير هذه الأدبيات إلى أن الاندماج لا يتحقق من خلال الإقامة الطويلة فحسب، بل من خلال تراكم الموارد والعلاقات الاجتماعية واكتساب المهارات اللغوية والمهنية. في حالة السوريين في تركيا، يمكن قياس الاندماج من خلال مجموعة من المؤشرات تشمل المشاركة في سوق العمل، وإجادة اللغة التركية، واستقرار السكن، والعلاقات الاجتماعية بمجتمع البلد المضيف، والاستفادة من الخدمات العامة. يفترض هذا المدخل أن ارتفاع مستويات الاندماج يزيد من احتمالات تفضيل البقاء، وقد ترتفع احتمالات العودة لدى الفئات الأقل اندماجاً أو الأكثر ارتباطاً ببلد المنشأ.

الولاية التي تقيم فيها

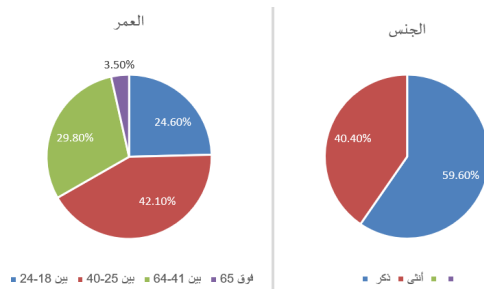


ينبغي النظر إلى نتائج الدراسة بوصفها مؤشرات على الاتجاهات العامة، أكثر من كونها نتائج قابلة للتعميم الإحصائي على جميع السوريين في تركيا. من حيث نوع الإقامة، كانت نسبة حاملي الحماية المؤقتة (الكملك) 72 % تقريبًا، والمجنسين 19 % تقريبًا.

نوع الإقامة

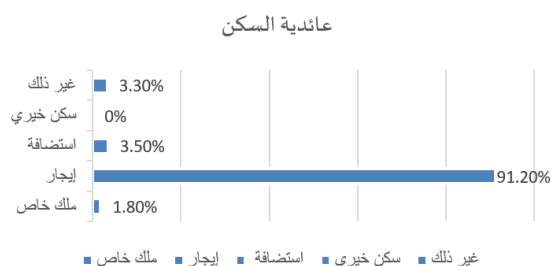


من حيث الجنس، 60 % تقريبًا من الذكور و 40 % تقريبًا من الإناث، وتركزت الفئة العمرية الغالبة ضمن الشريحة 40-25 عامًا، بنسبة 42 % تقريبًا، وهي الفئة النشطة اقتصاديًا.



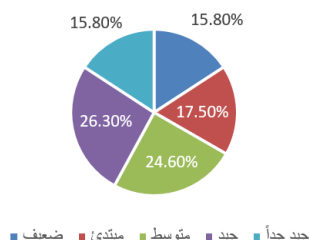
(vey Research)، وتهدف إلى استكشاف توجهات السوريين المقيمين في تركيا تجاه خيارات العودة إلى سورية أو الاستمرار في الإقامة في تركيا أو الهجرة إلى دولة ثالثة، بعد التحولات السياسية التي شهدتها سورية في أعقاب سقوط نظام الأسد. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لأنه أكثر ملاءمة لتحليل توجهات السوريين المقيمين في تركيا تجاه خياراتهم المستقبلية، ويستند هذا المنهج إلى الجمع بين تحليل الأدبيات والدراسات السابقة والبيانات الثانوية من جهة، وتحليل البيانات الميدانية المستمدة من الاستبيان، من جهة أخرى.

تنطلق الدراسة من سؤالين رئيسيين، وهما: إلى أي مدى أعادت التحولات السياسية في سورية بعد عام 2024 تشكيل تفضيلات السوريين المقيمين في تركيا بين العودة أو البقاء أو الهجرة؟ ما دور مستويات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسات التركية في تفسير هذا التباين؟ يتفرع عن هذا السؤال عددٌ من الأسئلة الفرعية، وهي: كيف تطورت سياسات الدولة التركية تجاه السوريين منذ عام 2011؟ ما العوامل المؤثرة في قرار العودة أو البقاء؟ كيف تؤثر مستويات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي في تشكيل هذه الخيارات؟ ما السيناريوهات المحتملة لمستقبل الوجود السوري في تركيا؟ اعتمدت الدراسة على استبيان ميداني، بوصفه أداة رئيسة لجمع البيانات الأولية، فقد جرى توزيع الاستبيان إلكترونيًا، بين شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2025. وشملت العينة مجموعة من السوريين المقيمين في تركيا، واختير المشاركون وفق أسلوب العينة المتاحة (Convenience Sampling)، مع مراعاة التنوع النسي، من حيث الجنس والعمر والمستوى التعليمي ومكان الإقامة. وبعد استبعاد الاستمارات غير المكتملة، بلغ الحجم النهائي للعينة 110 مشاركين موزعين على عدد من الولايات التركية التي تضم كثافة مرتفعة من السوريين، وفي مقدمتها إسطنبول وغازي عنتاب وأنقرة وقونية.



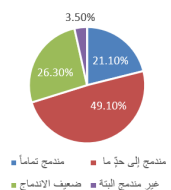
نسبة من يجيد اللغة التركية بشكل جيد جداً، وجيد، كانت نحو 42 % من المشاركين.

مستوى إجادة اللغة التركية

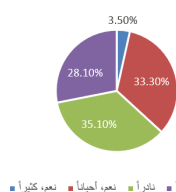


معظم المشاركين مندمجون بشكل جيد في المجتمع التركي، وأوضاعهم متوسطة، ولم يتعرضوا لأي تمييز أو خطاب كراهية، وعلاقاتهم جيدة مع المجتمع المحلي التركي.

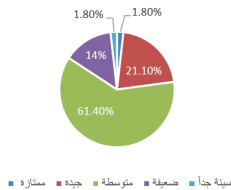
ما مدى شعورك بالاندماج في المجتمع التركي؟



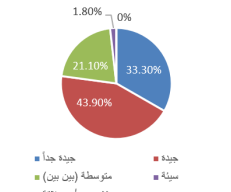
هل تعرضت لتمييز أو خطاب كراهية بسبب هويتك السورية؟



كيف تصف ظروفك المعيشية في تركيا

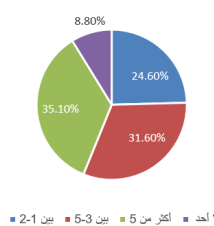


علاقاتك مع المجتمع التركي والجوار ومحيط العمل

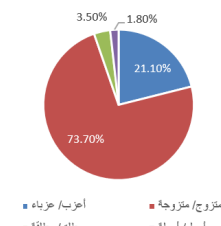


بشأن مدة الإقامة في تركيا، كانت النسبة الأكبر من المقيمين في تركيا منذ أكثر من 10 سنوات، وهي نحو 65 %، ونسبة المتزوجين منهم نحو 74 %، ونسبة من يعملون أكثر من 5 أشخاص نحو 35 %.

كم عدد الأشخاص الذين تعيّلهم؟

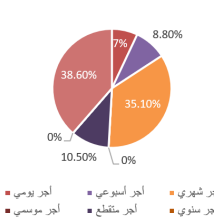


الحالة الاجتماعية

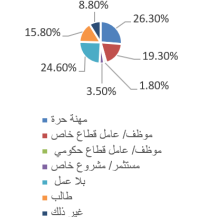


نحو 26 % منهم يعملون بمهن حرة ويتقاضون أجرًا شبه منتظم.

دورية الأجر

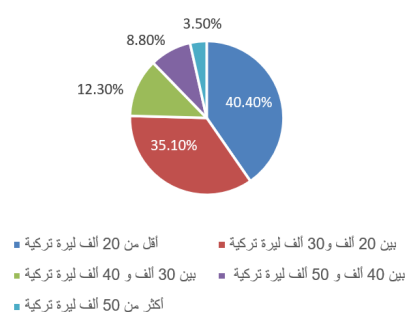


ما هو مجال عملك



غالبية المشاركين (75 % تقريباً) يتقاضون رواتب أقل من 30 ألف ليرة تركية، أي ما يقارب الحد الأدنى للأجور في تركيا.

متوسط الدخل الشهري



بشأن السكن، غالبيتهم (نحو 91 %) يسكنون في بيوت مستأجرة.

التكامل بين البيانات الميدانية والبيانات الثانوية، فنتائج الاستبيان تتيح فهمًا مباشرًا لمواقف السوريين وتصوراتهم. وتوفر البيانات الرسمية والدراسات السابقة إطارًا تفسيريًا يساعد في تحليل هذه النتائج، وربطها بالتحولات الهيكلية في كل من تركيا وسورية. من ثم، فإن الدراسة لا تكتفي بوصف اتجاهات العينة فحسب، بل تسعى لتفسيرها، في ضوء التفاعل بين الخبرة الفردية للاجئين والسياسات العامة والتحولات الإقليمية.

ثالثًا. تطور سياسات تركيا تجاه اللاجئين السوريين

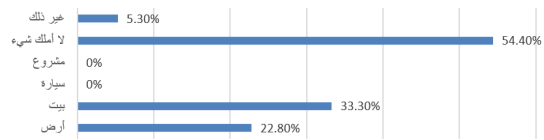
شكّلت السياسات التركية بشأن اللاجئين السوريين نموذجًا لإدارة اللجوء، في سياق الأزمات الممتدة، فقد انتقلت من استجابة إنسانية طارئة إلى منظومة مؤسسية تتدخل فيها الاعتبارات القانونية والاقتصادية والسياسية، ما يعكس تحول طبيعة اللجوء السوري إلى حالة ممتدة تجاوزت الإطار الزمني للآزمات التقليدية، ويفرض على الدولة التركية إعادة صوغ أدواتها التنظيمية بشكل تدريجي. من منظور تحليلي، يمكن فهم تطوّر هذه السياسات عبر ثلاث مراحل رئيسة تعكس تحولات السياقين الداخلي والإقليمي، وتساعد في تفسير الإطار الحالي الذي يحدد خيارات السوريين بين البقاء والعودة.

مرحلة الاستجابة الطارئة (2011-2013)

اتسمت هذه المرحلة، من التعاطي مع اللجوء السوري (2011-2014)، بطابع إنساني وسياسي في آن واحد، ما تمثل في اعتماد سياسة "الباب المفتوح" التي أتاحَت استقبال السوريين اللاجئين، من دون فرض قيود على الدخول. لم يكن هذا التوجه نتاج اعتبارات إنسانية فحسب، بل ارتبط أيضًا برؤية تركية للتطورات في سورية في تلك المرحلة، إذ انطلقت من افتراض أن الأحداث ستكون قصيرة الأمد، وأن التغيير السياسي في سورية بات مسألة وقت. لقد عدّت تركيا استقبال السوريين جزءًا من مقاربة

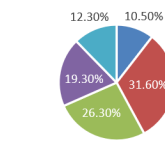
أجاب نحو 54% من العينة أنه ليس لديهم أي أملاك في سورية، ونحو 55% بأن لديهم بيتًا أو أرضًا في سورية.

ما نوع الأملاك التي لديك في سورية

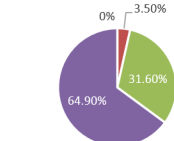


نسبة كبيرة من العينة تقيم في تركيا منذ أكثر من 10 سنوات، وهذا مؤشر مهم على تحول اللجوء، من حالة مؤقتة إلى إقامة طويلة الأمد. على صعيد التعليم، توزعت العينة بين مستويات تعليمية مختلفة، مع وجود نسبة معتبرة من الحاصلين على تعليم ثانوي وجامعي، ما يعزز فرضية تنوع رأس المال البشري داخل المجتمع السوري في تركيا.

المستوى التعليمي



كم مضى على إقامتك في تركيا؟



تُظهر البيانات تنوعًا في المستويات التعليمية والمهنية، إلى جانب حضور واضح للفئات النشطة اقتصاديًا، ما يُعزز فرضية أن المجتمع السوري في تركيا يمتلك مستويات متفاوتة من رأس المال البشري، ما يؤدي إلى تباين في استراتيجيات التكيف، فاللاجئون لا يتعاملون مع خياراتهم المستقبلية من موقع واحد، إنما وفق اختلاف مواقعهم الاجتماعية والاقتصادية.

تقتصر نتائج الدراسة على عينة البحث، ولا يمكن تعميمها على جميع السوريين المقيمين في تركيا، إلا أنها توفر مؤشرات مهمة لفهم الاتجاهات العامة والتصورات السائدة لدى شريحة من السوريين، في مرحلة ما بعد سقوط نظام الأسد. وتقوم القيمة المنهجية للدراسة على

في عام 2014، أصدرت لائحة الحماية المؤقتة التي نظمت بشكل أكثر تفصيلاً أوضاع السوريين في تركيا⁽⁸⁾، وحددت حقوقهم وواجباتهم وآليات تسجيلهم لدى السلطات المختصة. ومنذ ذلك الوقت، أصبح السوريون المسجلون في تركيا يتمتعون بوضع قانوني خاص ضمن هذا النظام، إلا أن هذا الإطار القانوني حمل في طياته مفارقة بنيوية، فقد وفّر مستويات معينة من الحماية والاستقرار، لكنه في الوقت ذاته رسّخ الطابع المؤقت لوجود السوريين، من دون فتح مسارات واضحة نحو الإقامة الدائمة أو التجنيس، على نطاق واسع. ويمكن تفسير ذلك في ضوء رغبة الدولة في تحقيق توازن بين الاعتبارات الإنسانية ومتطلبات السيادة الوطنية وإدارة الموارد.

مرحلة إدارة اللجوء الممتد (2016-2024)

مع استمرار الأزمة السورية، وتراجع التوقعات المتعلقة بقرب عودة اللاجئين، دخلت السياسة التركية مرحلة جديدة يمكن وصفها بمرحلة "إدارة اللجوء الممتد"، فقد انتقل التركيز تدريجياً من الاستجابة الإنسانية الطارئة إلى إدارة طويلة الأمد لوجود السوريين داخل المجتمع التركي. في هذا السياق، توسعت سياسات الإدماج القطاعي، ولا سيما في مجالات التعليم والصحة وسوق العمل، ما عكس اعترافاً ضمنيّاً باستمرار وجود السوريين لمدة غير قصيرة. من منظور أدبيات حوكمة الهجرة (Migration Governance)، يمثل هذا التحول انتقالاً من منطق الاستقبال الإنساني إلى منطق الإدارة والتنظيم، بحيث تولى الدولة اهتماماً أكبر لإدارة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية المترتبة على وجود أعداد كبيرة من اللاجئين داخل أراضيها. مع تزايد أعداد السوريين وتضاعف كلفة الخدمات العامة وتنامي النقاشات السياسية المرتبطة بالهجرة، بدأت الاعتبارات الإدارية والأمنية تحتل موقعاً أكثر مركزية في صناعة السياسات. الأمر الذي تجسّد في مجموعة من الإجراءات التي استهدفت تنظيم حركة

إقليمية أوسع، وقد هدفت إلى تعزيز دورها الإقليمي وإظهار التزامها بالمسؤوليات الإنسانية تجاه المتضررين من النزاع. في المستوى القانوني، لم يُدرج السوريون في البداية ضمن نظام لجوء متكامل، بل جرى التعامل معهم من خلال توصيف "الضيوف (Misafir)"، وهو توصيف حمل دلالات سياسية وقانونية خاصة، فمن جهة وفّر مرونة للدولة التركية في الاستجابة السريعة للأزمة، من دون الدخول في التزامات قانونية طويلة الأمد. من جهة أخرى عكس ذلك افتراضاً ضمنيّاً بأن وجود السوريين سيكون مؤقتاً، وأن عودتهم ستتحقق بمجرد انتهاء الأزمة. وتشير أدبيات اللجوء إلى أن استخدام توصيفات من هذا النوع يعكس نمطاً من "الاستضافة المؤقتة" الذي يمنح الحماية الإنسانية، من دون أن يرتب بالضرورة حقوقاً قانونية مستقرة أو مسارات واضحة للاندماج الطويل الأمد.

لكن، مع استمرار الأزمة السورية وارتفاع أعداد اللاجئين بصورة غير متوقعة، بدأت حدود هذه المقاربة بالظهور، ولم يعد من الممكن إدارة وجود ملايين السوريين من خلال ترتيبات مؤقتة أو تصورات مرتبطة بقصر أمد الأزمة، ما أدى إلى تزايد الحاجة إلى بناء إطار قانوني ومؤسسي أكثر استدامة. لقد توجّ ذلك بإقرار قانون الأجانب والحماية الدولية سنة 2013، وتطوير نظام الحماية المؤقتة. لقد كانت مرحلة "الباب المفتوح" مرحلة تأسيسية أسهمت في توفير الحماية الفورية للسوريين، لكنها أرسّت في الوقت ذاته نمطاً من الإدارة المؤقتة للجوء، ما انعكست آثاره على السياسات التركية اللاحقة ومسارات اندماج السوريين داخل المجتمع التركي.

مرحلة التقنين المؤسسي (2013-2016)

مثل إقرار قانون الأجانب والحماية الدولية (رقم 6458 لعام 2013) نقطة تحوّل محورية في السياسة التركية، فقد أسس نظام "الحماية المؤقتة"، بما هو إطار قانوني ينظّم وجود السوريين في البلاد. لقد أتاح هذا النظام تسجيل اللاجئين ومنحهم حقوقاً أساسية، ومن ضمنها الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، وتنظيم دخولهم إلى سوق العمل.

(8) "Geçici KORUMA YöNETMELİĞİ (22/10/2014 no. 29153)," T.C. CUMHURBAŞKANLIĞI-MEVZUAT BİLGİ SİSTEMİ, 15/06/2026 tarihinde erişilmiştir: <https://bit.ly/4f0EFa2>

بتنظيم الوجود القانوني للسوريين داخل تركيا. يعكس ذلك انتقال اللجوء السوري، من مرحلة التدفق القسري واسع النطاق إلى مرحلة إعادة تشكيل الوجود الديموغرافي، ضمن سياق أكثر استقراراً نسبياً. أما في المستوى المكاني، فقد اتخذ توزع السوريين طابعاً حضرياً، وتركزت الكثافات الأكبر في المدن الكبرى والولايات الحدودية المرتبطة بفرص العمل والخدمات والعلاقات الاجتماعية. تتفق النتيجة مع دراسات اللجوء الحضري (Urban Refugee Studies) التي تشير إلى أن اللاجئين يميلون، بمرور الوقت، إلى الاندماج في الفضاءات الحضرية، بدلاً من البقاء في أنماط الإقامة المعزولة. نتيجةً لذلك، أصبح السوريون جزءاً من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية اليومية داخل المدن التركية، سواء أكان من خلال سوق العمل أم النشاط التجاري أم الاستفادة من الخدمات العامة⁽¹⁰⁾.

تكشف التركيبة العمرية للسوريين في تركيا عن مجتمع يغلب فيه عنصر الشباب، مع ارتفاع نسبة الأطفال، وظهور جيل جديد وُلد أو تلقى جزءاً كبيراً من تعليمه داخل تركيا⁽¹¹⁾. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة، لأنها تعكس نشوء روابط اجتماعية وثقافية تتجاوز تجربة اللجوء الأولى، وتطرح في الوقت نفسه تساؤلات تتعلق بالهوية والانتماء وآفاق الاندماج أو العودة في المستقبل. في ما يتعلق بالاندماج القطاعي، كان هناك تحسن ملحوظ في الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية، مقارنةً بالمراحل الأولى من اللجوء، نتيجة السياسات التي سمحت بإدماج السوريين ضمن المؤسسات التعليمية والصحية. مع ذلك، بقيت العملية تواجه تحديات بنيوية تتمثل في معدلات التسرب التعليمي في بعض المراحل الدراسية، والتفاوت في فرص الوصول إلى الخدمات، واستمرار الضغوط المرتبطة بالسكن والخدمات الحضرية في عدد من الولايات ذات الكثافة السكانية المرتفعة. كان سوق العمل من أكثر المجالات التي شهدت تفاعلاً بين السوريين والمجتمع المضيف، حيث انخرطت أعداد كبيرة من السوريين في قطاعات اقتصادية متنوعة⁽¹²⁾.

السوريين وإقامتهم، من مثل تشديد القيود المتعلقة بالتنقل بين الولايات، وإعادة تنظيم تسجيل الحماية المؤقتة، وتعزيز الرقابة على سوق العمل والإقامة. ولم تكن هذه الإجراءات تدابير إدارية معزولة فحسب، بل جزءاً من عملية أوسع لإعادة ضبط العلاقة بين الدولة واللاجئين، في سياق اللجوء طويل الأمد.

تشير الأدبيات إلى أن هذا النمط من السياسات يظهر عادة عندما تتحول أزمات اللجوء من حالات طارئة إلى ظواهر مستقرة نسبياً، بحيث تسعى الدول للموازنة بين متطلبات الحماية الإنسانية من جهة، والمحافظة على التماسك الاجتماعي، وإدارة الضغوط الاقتصادية والسياسية الداخلية، من جهة أخرى. من ثم، فإن التحول الذي شهدته السياسة التركية خلال هذه المرحلة لا يعكس تراجعاً كاملاً عن مقاربة الحماية، بقدر ما يعبر عن انتقال تدريجي نحو نموذج أكثر مؤسسية، مما يقوم على إدارة اللجوء بوصفه قضية طويلة الأمد تتطلب أدوات تنظيم وضبط مستمرة. فالوجود السوري في تركيا لم يعد استجابة إنسانية مؤقتة لأزمة طارئة، بل تحول تدريجياً إلى ظاهرة اجتماعية واقتصادية ممتدة أعادت تشكيل العلاقة بين اللاجئين والدولة والمجتمع المضيف. فمن منظور أدبيات اللجوء طويل الأمد، يؤدي استمرار الإقامة لمدة طويلة إلى نشوء أنماط جديدة من التفاعل الاجتماعي والاقتصادي، مما يتجاوز منطق الاستضافة المؤقتة، ويُنتج أشكالاً من الاستقرار النسبي والاعتماد المتبادل بين اللاجئين والبيئة الحاضنة.

في المستوى الديموغرافي، تكشف البيانات عن مرحلتين رئيسيتين في هذا المسار، وهما: مرحلة التوسع السريع في أعداد السوريين، خلال السنوات الأولى من النزاع، وقد بلغت ذروتها مع تجاوز عدد المسجلين تحت الحماية المؤقتة 3.7 مليون شخص، ثم تلتها مرحلة اتسمت بالاستقرار النسبي والانخفاض التدريجي في الأعداد⁽⁹⁾. ويمكننا تفسير هذا التحول في ضوء مجموعة من العوامل المتداخلة، ومن بينها إغلاق الحدود والعودة الجزئية إلى سورية، وإعادة الهجرة إلى دول أخرى، وتشديد بعض الإجراءات الإدارية المرتبطة

(10) Ibid.

(11) Ibid.

(12) نبيل مرزوق، "المساهمة الاقتصادية للاجئين السوريين في الاقتصاد التركي"، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة (حرمون سابقاً) (2 تشرين الأول/أكتوبر 2023).

(9) "GEÇİCİ KORUMA," T.C. İçişleri Bakanlığı Göç İdaresi Başkanlığı (25/06/2026) 28/06/2026 tarihinde erişilmiştir: <https://acr.ps/hBxWA4W>

يُظهر تتبع تطور السياسات التركية أنها انتقلت من نموذج "الضيافة المؤقتة" إلى نموذج "الإدارة المؤسسية للجوء"، من دون أن تحسم نهائياً مسألة الاستقرار طويل الأمد، ما يمكن تفسيره في ضوء اعتبارات رئيسية:

- الاعتبار السياسي المرتبط بتوازنات السياسة الداخلية والرأي العام.
- الاعتبار الاقتصادي المرتبط بقدرة الدولة على استيعاب اللاجئين في سوق العمل والخدمات.
- الاعتبار الجيوسياسي المرتبط بتطورات الوضع في سورية والعلاقات الإقليمية.

بناءً على ذلك، تحدد السياسات التركية الإطار القانوني لوجود السوريين، وتُسهّم مباشرةً في تشكيل خياراتهم واستراتيجياتهم المستقبلية، سواء أكان متعلقاً بالبقاء أم العودة أم الهجرة إلى دول ثالثة.

أنماط تفضيلات السوريين بين العودة والبقاء

أظهرت نتائج الاستبيان وجود تباين واضح في مواقف اللاجئين السوريين في تركيا تجاه مستقبلهم، فقد أفاد نحو 40 % بأنهم لم يتخذوا قرار العودة حتى الآن، في مقابل نحو 37 % أبدوا رغبتهم في العودة إلى سورية، في حين أشار نحو 15 % إلى تفضيلهم الهجرة إلى دولة ثالثة، وغالبية العينة (نحو 54 %) أشاروا إلى أنهم يرغبون بالعودة إلى سورية، لكن ليس الآن، في حين أجاب نحو 12 % بأنهم لا يرغبون في العودة إلى سورية مطلقاً.

غير أن هذه المشاركة كانت بدرجة كبيرة ضمن الاقتصاد غير الرسمي، ما يعكس حالة تصفها أدبيات الهجرة بمفهوم "الهشاشة القانونية"، لتحقيق مستويات من المشاركة الاقتصادية والاستقرار المعيشي، من دون الاقتران بضمانات قانونية مستقرة أو فرص متكافئة للوصول إلى العمل النظامي. من ثم، تكشف تجربة السوريين في سوق العمل التركي عن تداخل بين الاندماج الاقتصادي من جهة، واستمرار أشكال مختلفة من عدم اليقين القانوني، من جهة أخرى. تشير هذه المعطيات مجتمعة إلى أن المجتمع السوري في تركيا لم يعد يمثل حالة لجوء مؤقتة بالمعنى التقليدي، بل أصبح جزءاً من واقع اجتماعي واقتصادي طويل الأمد تشكل عبر سنوات اللجوء. مع ذلك، فإن هذا التحول لم يترافق مع انتقال مماثل نحو الاستقرار القانوني الدائم، وما يزال معظم السوريين خاضعين لإطار الحماية المؤقتة، ونتيجة لذلك تتحدد خياراتهم المستقبلية، من خلال التفاعل بين مستويات الاندماج المتحققة في تركيا، والشروط السياسية والاقتصادية في سورية، واتجاهات السياسات العامة للدولة المضيفة.

رابعاً. نتائج وتقييمات

مثل سقوط نظام الأسد نقطة تحول في مقاربة الدولة التركية لملف اللاجئين، فقد أعاد هذا الحدث إدخال خيار العودة إلى صلب السياسات العامة، وبدأ الخطاب السياسي يتجه نحو تنظيم عودة السوريين، في ظل تزايد الضغوط الاقتصادية الداخلية وتغير اتجاهات الرأي العام. غير أن هذا التحول لا يعكس انتقالاً مباشراً نحو إنهاء حالة اللجوء، بل يشير إلى إعادة تشكيل السياسة ضمن إطار أكثر تعقيداً، ما يجمع بين تشجيع العودة من جهة، والاستمرار في إدارة وجود أعداد كبيرة من السوريين داخل تركيا من جهة أخرى⁽¹³⁾. بمعنى أن السياسة التركية، في هذه المرحلة، تتسم بازدواجية وظيفية، بين إدارة البقاء وتنظيم العودة في آن واحد.

(13) سمير العبد الله، "الزوح والهجرة من جديد: التحديات التي تواجه السوريين المقيمين في تركيا بعد الزلزال"، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة (حرمون سابقاً) 19 أيلول/سبتمبر 2023.

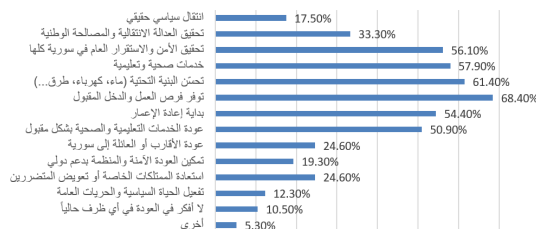
العودة إلى سورية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أستعد للعودة قريباً	10.5%	26.3%	26.3%	28.1%	8.8%
أرغب في العودة، لكن ليس الآن	10.5%	43.9%	35.1%	5.3%	5.3%
لم أأخذ قرار العودة حتى الآن	5.3%	35.1%	33.3%	21.1%	5.3%
لا أرغب في العودة مطلقاً	5.3%	7%	28.1%	35.1%	24.6%
أفضل الهجرة إلى بلد ثالث	3.5%	10.5%	17.5%	50.9%	17.5%
توافر فرص العمل والدخل الكافي أهم عامل لاتخاذ قرار العودة	21.1%	57.9%	7%	12.3%	1.8%

من الممكن تفسير هذا التوجه بأنه تعبير عن استراتيجية حذرة، لتقليل المخاطر المرتبطة بالعودة، في ظل استمرار حالة عدم اليقين بشأن الأوضاع الأمنية والاقتصادية والخدمية في سورية. ويعكس هذا التوجه أن قرار العودة لكثير من السوريين لم يعد قراراً سياسياً فحسب، بل أصبح قراراً اجتماعياً واقتصادياً يرتبط بالموازنة بين الموارد والفرص المتاحة في تركيا من جهة، والتوقعات المتعلقة بمستقبل الحياة في سورية، من جهة أخرى. تدعم هذه النتيجة الفرضية الرئيسة للدراسة، وتشير إلى أن التحول السياسي في سورية شكّل عاملاً مؤثراً في إعادة طرح خيار العودة، لكنه لم يكن كافياً بمفرده لإحداث تحول جذري في اتجاهات السوريين، التي ما زالت تتأثر بدرجات الاندماج التي حققوها في تركيا، واستمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بمرحلة ما بعد النزاع في سورية.

تكشف نتائج الاستبيان عن غياب اتجاه أحادي واضح لدى السوريين في تركيا تجاه مستقبلهم، وتكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة في ضوء الإطار النظري للدراسة، وهو ما يفترض أن خيارات اللاجئين لا تتحدد من خلال التحولات السياسية في بلد المنشأ وحدها، وإنما من خلال التفاعل بين الأوضاع البنيوية في سورية، ومستويات الاندماج المتحققة في بلد اللجوء، واتجاهات السياسات العامة للدولة المضيفة. لقد أظهرت النتائج وجود حالة من الترقب وعدم اليقين، ما يعكس استمرار تأثير العوامل التي تناولتها أدبيات اللجوء طويل الأمد والعودة الطوعية، التي تؤكد أن العودة الدائمة ترتبط بتوافر شروط الأمن والاستقرار، وفرص العمل والخدمات الأساسية، لا بحدوث تحول سياسي في بلد المنشأ فحسب. تشير نتائج الاستبيان إلى أن غالبية أفراد العينة (54.4%) يفضلون زيارة سورية بصورة مؤقتة، لاستطلاع الأوضاع وتقييمها قبل اتخاذ قرار نهائي بشأن العودة، في حين أفاد نحو ربع المشاركين (24%) بأنهم لا يفكرون حالياً في القيام بذلك.

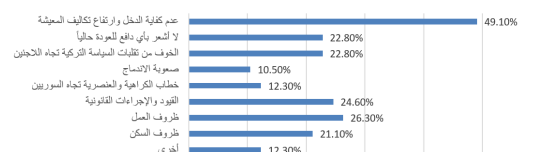
فقد برزت عوامل عدة، من مثل توفر فرص العمل، وتحسّن البنية التحتية، وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتحقيق الأمن والاستقرار، بوصفها أكثر المحددات تأثيراً في اتخاذ قرار العودة. في المقابل، شكّلت المخاوف المرتبطة بسوء الخدمات، وضعف الاقتصاد واستمرار عدم الاستقرار الأمني، عوائق رئيسة أمام العودة، ما يعكس إدراكاً واضحاً لدى اللاجئين بأنّ التحول السياسي لا يترجم تلقائياً إلى تحسّن في الأوضاع المعيشية. تدعم هذه النتائج مفهوم "العودة المشروطة"، بحيث تُعدّ العودة خياراً تفاوضياً يقوم على الموازنة بين المخاطر والفرص، وليس استجابة تلقائية للمتغيرات السياسية فحسب. لقد أظهرت البيانات أن قرار العودة النهائية يرتبط بعدة عوامل رئيسة، ومن أبرزها: توافر فرص العمل 68.4 %، تحسّن البنية التحتية في سورية 61.4 %، توافر خدمات صحية وتعليمية 57.9 %، وتحقيق الأمن والاستقرار العام بنسبة 56.1 %.

ما الشروط الأساسية التي يجب أن تتوفر لتقرر العودة النهائية إلى سورية؟

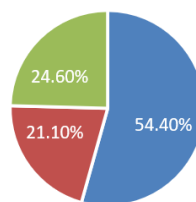


بالنسبة إلى العوامل المرتبطة بتركيبها، من حيث الدفع لاتخاذ قرار العودة، جاء في المقدمة عدم كفاية الدخل وارتفاع مستوى المعيشة بنسبة 49.1 %، وأوضاع العمل بنسبة 26.3 %.

ما هي العوامل المرتبطة بالوضع في تركيا التي قد تدفعك للعودة إلى سورية؟



هل تفكر في زيارة سورية لاستطلاع الأوضاع وتقييمها

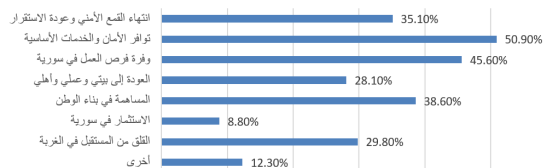


■ نعم ■ لا ■ ربما

محددات قرار العودة من الانتماء إلى الحساب العقلاني

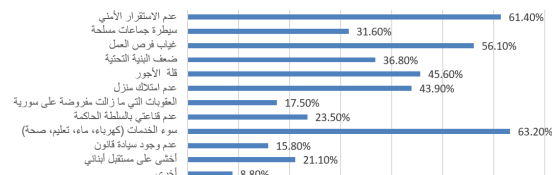
بشأن الأسباب التي قد تدفع إلى اتخاذ قرار العودة، جاءت عوامل توافر الأمن، والخدمات الأساسية، وفرص العمل، والمساهمة في بناء الوطن، في مقدمة العوامل التي قد تدفع إلى اتخاذ هذا القرار.

ما الأسباب التي قد تدفعك إلى العودة النهائية إلى سورية؟



في ما يتعلق بالمخاوف التي قد تمنع من العودة، جاء في المقدمة سوء الخدمات، وعدم الاستقرار الأمني، وغياب فرص العمل

ما المخاوف المرتبطة بالوضع في سورية التي قد تمنعك من العودة؟



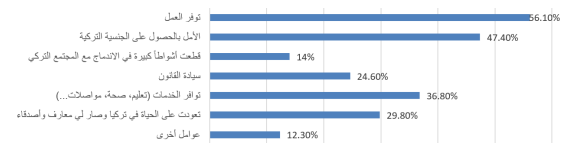
تُظهر النتائج أن قرار العودة لا يقوم أساساً على الاعتبارات العاطفية المرتبطة بالانتماء، بل يتحدد بدرجة كبيرة وفق منطق عقلائي يرتبط ببنية الفرص في بلد المنشأ.

تعكس هذه النتائج أهمية "رأس المال الاجتماعي والاقتصادي" المتراكم خلال سنوات اللجوء، إذ يصبح البقاء خياراً عقلانياً، في ظل وجود شبكات معيشية مستقرة. وتشير النتائج إلى أن الاندماج يؤدي دوراً حاسماً في إعادة تشكيل تفضيلات اللاجئين، ويرتبط قرار البقاء في تركيا، بدرجة كبيرة، بتراكم رأس المال الاجتماعي والاقتصادي خلال سنوات اللجوء. فقد أظهرت النتائج أن توافر فرص العمل، والخدمات الأساسية، والأمل في الحصول على وضع قانوني أكثر استقراراً، تمثل أبرز العوامل التي تدفع نحو الاستمرار في الإقامة. يؤكد ذلك أن البقاء ليس خياراً اضطرارياً فحسب، بل استراتيجية عقلانية تستند إلى شبكات اجتماعية مستقرة وخبرات معيشية تراكمت داخل المجتمع المضيف. من ناحية نظرية، تدعم هذه النتيجة طرح "الاندماج غير المكتمل"، بحيث يؤدي تحقيق مستويات جزئية من الإدماج الاقتصادي والاجتماعي إلى تعزيز تفضيلات البقاء، على الرغم من استمرار القيود القانونية، وعدم وضوح آفاق الاستقرار طويل الأمد.

محددات البقاء في تركيا: الاندماج كعامل حاسم

أظهرت النتائج أن العوامل التي تدفع نحو البقاء تشمل توفر فرص العمل بنسبة 56.1%، الأمل في الحصول على الجنسية التركية بنسبة 47.4%، توافر الخدمات بنسبة 36.8%.

ما العوامل التي قد تدفعك للبقاء في تركيا



تأثير المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في تشكيل القرار

المتغير	الميل إلى البقاء في تركيا	الميل إلى العودة إلى سورية	الميل إلى الهجرة إلى دولة ثالثة
العمر	يزداد بين الفئات الأكبر سناً نسبياً	يظهر بصورة أكبر لدى الفئات المتوسطة العمر	أكثر انتشاراً بين الشباب
المستوى التعليمي	أعلى بين حملة الشهادات الجامعية المستفيدين من فرص العمل	أقل نسبياً	أعلى بين أصحاب المؤهلات العليا الباحثين عن فرص أفضل
مدة الإقامة في تركيا	ترتفع مع زيادة سنوات الإقامة	تنخفض كلما طالت مدة اللجوء	محدودة نسبياً
الوضع المهني	أعلى بين العاملين وأصحاب العمل	على بين العاطلين عن العمل أو أصحاب الدخل غير المستقر	تظهر لدى بعض العاملين الراغبين بتحسين أوضاعهم الاقتصادية

في حين ارتفعت ميول العودة بين الفئات الأقل استقراراً اقتصادياً. ويكشف التحليل عن وجود ارتباطات واضحة بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمشاركين وأنماط تفضيلاتهم المستقبلية. فقد تبين أن الأفراد من

تشير النتائج إلى وجود علاقة وصفية بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمشاركين وخياراتهم المستقبلية. فكلما ارتفعت مدة الإقامة ومستويات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، زادت الرغبة في الاستمرار بالإقامة في تركيا،

تفسير نتائج الدراسة في ضوء نموذجها التحليلي القائم على التفاعل بين ثلاثة مستويات مترابطة، وهي: العوامل البنيوية في سورية، والسياسات التركية تجاه السوريين، ومستويات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي التي تحققت خلال سنوات اللجوء. فمن جهة، ما تزال الأوضاع الأمنية والاقتصادية والخدمية في سورية تحدّ من جاذبية العودة الفورية. من جهة ثانية، تؤثر السياسات التركية المتعلقة بالإقامة والعمل والحماية المؤقتة في تصورات السوريين لمستقبلهم القانوني والاجتماعي. أما في المستوى الفردي، فتؤدّي درجة الاندماج في سوق العمل والتعليم والشبكات الاجتماعية دورًا حاسمًا في تشكيل خيارات الأفراد.

في هذا السياق، تمثل العودة إلى سورية خيارًا مرجعيًا مهمًا لدى قطاع من السوريين، مدفوعًا بالروابط العائلية والمكانية والرغبة في استعادة الحياة الطبيعية، إلا أن هذا الخيار يظل مشروطًا بتحسّن الأوضاع البنيوية في سورية. وفي المقابل، يبرز البقاء في تركيا خيارًا واقعيًا للفئات التي راكمت أشكالات مختلفة من رأس المال الاجتماعي والاقتصادي خلال سنوات اللجوء. ويتفق ذلك مع أدبيات الاندماج التي تربط بين الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وبين تراجع احتمالات العودة السريعة. أما خيار الهجرة إلى دول ثالثة، فيظهر بوصفه استراتيجية بديلة تبناها بعض الفئات، ولا سيما الشباب، بحثًا عن فرص أفضل للتعليم والعمل والاستقرار طويل الأمد. تؤكد هذه النتائج مجتمعةً أن مستقبل السوريين في تركيا لن يتخذ مسارًا واحدًا، بل سيتسم بالتعدد والتباين، تبعًا لاختلاف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للأفراد. بهذا المعنى، تدعم الدراسة الفرضية الرئيسة القائلة إن قرار العودة أو البقاء أو إعادة الهجرة لا ينتج عن عامل منفرد، بل يتشكل من خلال التفاعل بين التحولات السياسية في بلد المنشأ، والسياسات العامة في بلد اللجوء، ومستويات الاندماج التي حققها اللاجئون خلال سنوات اللجوء.

ذوي الدخل الأكثر استقرارًا يميلون إلى تفضيل البقاء في تركيا، في حين ترتفع احتمالات التفكير بالعودة لدى الفئات الأكثر هشاشة اقتصاديًا. تتوافق هذه النتيجة مع أدبيات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، التي تشير إلى أن تراكم الموارد الاقتصادية والاجتماعية داخل مجتمع اللجوء، يؤدي إلى تعزيز ارتباط اللاجئين بالدولة المضيفة وتقليل احتمالات العودة الفورية⁽¹⁴⁾. لقد أظهرت النتائج أن الفئات الشابة أكثر ميلًا إلى التفكير في الهجرة إلى دول ثالثة، مقارنةً بالفئات الأكبر سنًا التي تميل نسبيًا إلى خيار العودة، ما يتسق مع أدبيات استراتيجيات الهجرة، التي تربط بين العمر والقدرة على تحمل المخاطر، وإعادة تشكيل المسارات المهنية والجغرافية⁽¹⁵⁾.

تشير النتائج أيضًا إلى أن قرارات اللاجئين لا تتحدد من خلال التحولات السياسية أو الاقتصادية العامة فحسب، بل تتأثر أيضًا بالموقع الاجتماعي للفرد داخل مجتمع اللجوء، ومدى قدرته على الوصول إلى الموارد والفرص. يتفق ذلك مع المقاربات الجزئية (Micro Ap-proaches) في دراسات الهجرة القسرية التي تؤكد أن الأفراد لا يستجيبون للمتغيرات البنيوية بصورة متماثلة، بل يطورون استراتيجيات مختلفة للتكيف، تبعًا لخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية وشبكاتهم الاجتماعية⁽¹⁶⁾. عامةً، تكشف نتائج الدراسة أن السوريين في تركيا لا يتعاملون مع مرحلة ما بعد سقوط نظام الأسد بوصفها نهاية لتلقائية لحالة اللجوء، بل باعتبارها مرحلة انتقالية تعيد تشكيل بنية الخيارات المتاحة أمامهم. تنسجم هذه النتيجة مع أدبيات اللجوء طويل الأمد والعودة الطوعية التي تؤكد أن التحولات السياسية في بلد المنشأ لا تؤدي بالضرورة إلى عودة جماعية وفورية للاجئين، إذ تظل قرارات العودة مرتبطة بمدى توافر الأمن وفرص العمل والخدمات وإمكانية إعادة بناء الحياة الاجتماعية والاقتصادية بعد العودة⁽¹⁷⁾. ومن الممكن

(14) A. Ager and A. Strang, "Understanding integration: A conceptual framework," *Journal of refugee studies*, vol. 21 no. 2 (June 2008).

(15) H. De Haas, S. Castles and M. J. Miller, *The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World* (London: Bloomsbury Publishing, 2019), pp. 287-290.

(16) O. Bakewell, "Some reflections on structure and agency in migration theory," *Journal of Ethnic and Migration Studies*, vol. 36 no. 10 (August 2010).

(17) O. Bakewell, "Relaunching migration systems," *Migration Studies*, vol. 2

خامساً. سيناريوهات مستقبلية

حاد، وقدرة الاقتصاد على الاستيعاب.

أما سيناريو الحلول المختلطة، فيعكس الطبيعة المركبة لحالة اللجوء السوري، ويتوزع المستقبل بين مسارات متوازنة تشمل العودة التدريجية لبعض الفئات، واستمرار البقاء لفئات أخرى، إضافةً إلى انتقال جزء من اللاجئين إلى دولة ثالثة، عبر قنوات نظامية أو غير نظامية. في هذا السياق، تعود بعض الفئات تدريجياً، وتستمر فئات أخرى في البقاء، وتسعى فئات ثالثة للهجرة. وتشير معطيات الدراسة إلى أن السيناريو المختلط هو الأقرب للتحقق، لعدة أسباب منها استمرار العوائق البنيوية أمام العودة، وتراكم مستويات من الاندماج في تركيا، ومحدودية البدائل، ما يعني أن مستقبل السوريين في تركيا سيبقى مفتوحاً على أنماط متعددة من إعادة التوضع، بدلاً من الانتقال إلى حالة استقرار نهائي. يعكس هذا السيناريو توجه بعض الفئات، وخاصة فئة الشباب، نحو البحث عن فرص بديلة خارج كل من سورية وتركيا، نتيجةً لمحدودية آفاق الاستقرار القانوني، والتحديات الاقتصادية، والطموحات التعليمية والمهنية. يُعدّ هذا السيناريو أكثر انساقاً مع الأدبيات المعاصرة للهجرة القسرية، التي تشير إلى أن حالات اللجوء الممتد نادراً ما تنتهي بحلول أحادية، بل تتطور ضمن أنماط متعددة من إعادة التوضع.

في هذا السياق، يكتسب تتبع هذه السيناريوهات أهمية تحليلية، من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، من مثل معدلات العودة السنوية، ومستوى الاندماج في سوق العمل، ونسب الالتحاق التعليمي، وحجم الدعم الدولي. تتيح هذه المؤشرات قراءة ديناميكية لمسار اللجوء السوري، وتقييم اتجاهاته في ضوء التحولات السياسية والاقتصادية المتسارعة. بناءً على ذلك، يتشكل مستقبل السوريين في تركيا ضمن إطار تعددي مفتوح، ما يتسم بعدم اليقين والتغير المستمر، وتتحدد ملامحه من خلال التفاعل بين العوامل البنيوية والسياساتية والخبرات الاجتماعية للاجئين، بما يجعل من مرحلة ما بعد النزاع مرحلة إعادة تشكيل للجوء أكثر من كونها نهاية له.

ينبغي التعامل مع مستقبل السوريين في تركيا ضمن مجموعة من السيناريوهات الاحتمالية التي تتشكل من خلال تفاعل محددات رئيسة، وهي: تطور الأوضاع في سورية، واتجاهات السياسات التركية، ومستوى الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين. إن سيناريو العودة التدريجية هو أحد المسارات الممكنة، ويرتبط بتحسّن نسبي في الظروف الأمنية والاقتصادية في سورية، مما يتيح إعادة بناء الحد الأدنى من مقومات الحياة، إلى جانب انطلاق عمليات إعادة الإعمار وتوافر دعم دولي للعائدين. يتركز هذا السيناريو في فئات محددة، من مثل الأفراد الأقل اندماجاً في تركيا، وأصحاب الروابط العائلية والمكانية القوية في سورية، والفئات المتضررة اقتصادياً في بلد اللجوء، غير أن تحقق هذا السيناريو يظل مشروطاً بقدرة البيئة السورية على توفير شروط الاستقرار المستدام، بما يشمل البنية التحتية، وفرص العمل، والضمانات القانونية، ما يجعل العودة عملية تدريجية وانتقائية، أكثر من كونها تحولاً جماعياً سريعاً.

في المقابل، يقوم سيناريو الاستقرار النسبي، واستمرار البقاء في تركيا، على فرضية استمرار اندماج أعداد كبيرة من السوريين ضمن البنية الاقتصادية والاجتماعية التركية، مدفوعاً بتراكم الخبرات المعيشية وشبكات العمل والتعليم، خاصةً لدى الفئات التي استقرت في سوق العمل، أو لديها أبناء في النظام التعليمي التركي، أو طورت علاقات اجتماعية محلية. يعكس هذا السيناريو انتقالاً من "اللجوء المؤقت" إلى "الإقامة الممتدة"، من دون حسم قانوني نهائي. ويعتمد هذا المسار على تطور السياسات التركية نحو مزيد من التنظيم والاستدامة، ويشمل تسهيل الوصول إلى سوق العمل الرسمي، وتعزيز الاندماج التعليمي، وربما توسيع مسارات الإقامة طويلة الأمد لبعض الفئات. مع ذلك، يبقى هذا السيناريو مرتبطاً بقدرة الاقتصاد التركي على الاستيعاب، ومستوى تقبل المجتمع المضيف لاستمرار الوجود السوري. من شروط هذا السيناريو استمرار الاستقرار النسبي في تركيا، والمحافظة على مستوى الخدمات المقدمة، وسياسات تنظيمية، من دون تضيق

خاتمة

نتائج

تشير نتائج الدراسة إلى أن سقوط النظام السوري عام 2024 لا يمثل نهاية لحالة اللجوء السوري في تركيا، بل يشكل نقطة تحول أعادت تشكيل بنية الخيارات المتاحة أمام اللاجئين، ضمن سياق انتقالي معقد. لقد أظهرت التحليلات أن قرارات السوريين بين العودة والبقاء أو إعادة الهجرة لا يمكن أن تُفسر بعامل واحد، بل تتحدد من خلال تفاعل متعدد من مستويات تجمع بين التحولات البنيوية في سورية، والسياسات المؤسسية في تركيا، ودرجات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي التي تحققت خلال سنوات اللجوء. وتكشف النتائج أن خيار العودة، على الرغم من عودته إلى الواجهة السياسية، ما يزال خياراً مشروطاً بمجموعة من العوامل الهيكلية، وفي مقدمتها الاستقرار الأمني، وإعادة الإعمار، وتوفر فرص العمل، إضافةً إلى الضمانات القانونية المرتبطة بحقوق الملكية والحماية. في المقابل، يظل خيار البقاء في تركيا خياراً عقلانياً عند فئات واسعة من السوريين، خاصةً أولئك الذين تمكنوا من تحقيق مستويات معينة من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، أو الذين تشكلت حياتهم داخل المجتمع التركي.

تؤكد نتائج الدراسة أن مرحلة ما بعد النزاع لا تؤدي إلى توحيد اتجاهات اللاجئين، بل تعزز التباين بينها، فتتوزع الخيارات بين العودة التدريجية، والاستمرار في الإقامة، والسعي للهجرة نحو دولة ثالثة، ما يتقاطع ذلك مع السيناريو الأكثر ترجيحاً والذي تشير إليه الدراسة والمتمثل في "الحلول المختلطة"، بحيث يتوزع مستقبل السوريين بين مسارات متوازنة، بدلاً من التحول إلى مسار واحد حاسم. في ضوء الإطار النظري، تدعم النتائج الطرح القائل إن الهجرة القسرية لا تنتهي بانتهاء مسبباتها المباشرة، بل تستمر آثارها ضمن شبكات اجتماعية واقتصادية وقانونية معقدة. وتبرز أهمية مفهومي "الاندماج غير المكتمل" و"العودة المشروطة" في تفسير سلوك اللاجئين، بحيث يفسر الأول استمرار البقاء، في حين يفسر الثاني محدودية العودة، على الرغم من التحول السياسي في بلد المنشأ. تتوافق نتائج الدراسة مع ما توصلت إليه أدبيات حديثة حول

اللجوء طويل الأمد، إذ تشير إلى أن التحولات السياسية في بلد المنشأ لا تؤدي بالضرورة إلى عودة فورية للاجئين، بل تتفاعل مع مستويات الاندماج المتحققة في بلد اللجوء والأوضاع الاقتصادية والأمنية السائدة في بلد العودة. من ثم، يمكن القول إن مستقبل السوريين في تركيا سيتشكل ضمن إطار تعددي مفتوح، ما يتسم بعدم اليقين والتغير المستمر، وتحدد ملامحه من خلال التفاعل بين التحولات في سورية، واتجاهات السياسات التركية، ومستوى الاندماج الذي حققه اللاجئون، بحيث لا يمكن أن تعتمد إدارة هذه المرحلة على حلول أحادية، بل تتطلب مقاربة مرنة متعددة الأبعاد، وتأخذ في الحسبان تنوع أوضاع اللاجئين وتباين استراتيجياتهم.

انطلاقاً من هذه النتائج، تبرز الحاجة إلى تطوير سياسات أكثر استدامة، وتقوم على التوازن بين تنظيم العودة الطوعية وفق معايير الأمان والكرامة، وتعزيز مسارات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي داخل تركيا، إلى جانب دعم الحلول الدولية البديلة، وتحقيق إدارة أكثر واقعية وفاعلية لمرحلة ما بعد النزاع. في ضوء النتائج التي تشير إلى أن مستقبل السوريين في تركيا سيتشكل ضمن مسارات متعددة، وهي تجمع بين العودة التدريجية والبقاء والهجرة إلى دول ثالثة، تبرز الحاجة إلى تبني مقاربات سياسية مرنة تتجاوز الحلول الثنائية التقليدية، وتستند إلى فهم واقعي لتنوع أوضاع اللاجئين واختلاف استراتيجياتهم.

توصيات

بناءً على نتائج الدراسة توصي الدراسة بالآتي:

في مستوى السياسات التركية

- تطوير إطار قانوني أكثر استقراراً، عبر الانتقال التدريجي، من نظام الحماية المؤقتة إلى سياسات أكثر استدامة ما يتيح مسارات واضحة للإقامة طويلة الأمد، بخاصة للفئات التي حققت مستويات مرتفعة من الاندماج، بما يحّد من حالة

على العودة فحسب، وينبغي تبني مقاربة تشمل الاندماج المحلي، وإعادة التوطين، ودعم العودة الطوعية.

- تمويل برامج إعادة الإعمار المرتبطة بالعودة، بما يضمن خلق بيئة مواتية لعودة أمنة وكريمة.

أخيراً، أكدت الدراسة أن إدارة مرحلة ما بعد النزاع، في حالات اللجوء الممتد، تتطلب الانتقال من سياسات قائمة على الاستجابة للأزمات إلى سياسات قائمة على إدارة التحولات. بمعنى التعامل مع اللاجئين، بوصفهم فاعلين اجتماعيين يمتلكون استراتيجياتهم الخاصة في التكيف واتخاذ القرار. لقد تمثلت المساهمة العلمية لهذه الدراسة في تطوير نموذج تفسيري يربط بين ثلاثة مستويات متداخلة، وهي: التحولات السياسية في بلد المنشأ، ومستويات الاندماج المتحققة في بلد اللجوء، واتجاهات السياسات العامة للدولة المضيفة. من خلال هذا النموذج، بينت الدراسة أن خيارات السوريين في تركيا، بعد سقوط نظام الأسد، لا يمكن تفسيرها من خلال عامل واحد، لأنها تشكل نتيجة التفاعل بين هذه المستويات، بما يفسر استمرار تفضيل البقاء لدى قطاعات واسعة من اللاجئين السوريين في تركيا، على الرغم من حدوث تحول سياسي جوهري في سورية.

المراجع

العربية

- سلطان، بركات وغسان كحلوت. "عودة اللاجئين السوريين من دول الجوار المضيفة: دروس وعبر من تجارب عالمية مماثلة"، سياسات عربية، المجلد 9 العدد 49 (آذار/ مارس 2021).

- العبد الله، سمير. "النزوح والهجرة من جديد: التحديات التي تواجه السوريين المقيمين في تركيا

"الاستقرار غير المكتمل" التي يعيشها السوريون.

- تعزيز سياسات الاندماج الاقتصادي النظامي، من خلال توسيع فرص الوصول إلى سوق العمل الرسمي، وتقليل القيود الإدارية، والإسهام في تقليل الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي، وتعزيز مساهمة اللاجئين في الاقتصاد التركي.

- إدارة ملف العودة بشكل تدريجي وطوعي، عبر استناد سياسات العودة إلى معايير واضحة ضامنة للطوعية والسلامة والكرامة، مع تجنب الضغوط غير المباشرة التي قد تدفع نحو "عودة قسرية مقنعة". في هذا السياق، يمكن تجهيز نظام إداري يسمح للسوريين المقيمين في تركيا بزيارة سورية والعودة إلى تركيا عدة مرات، ريثما يجهزون شروط الانتقال النهائي إلى وطنهم بكامل إرادتهم.

في مستوى السياسات المتعلقة بسورية

- ربط العودة بإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية، لأنه لا يمكن تحقيق عودة دائمة، من دون توفير بيئة اقتصادية قادرة على استيعاب العائدين، ما يتطلب استثمارات واسعة في إعادة الإعمار والبنية التحتية.

- توفير ضمانات قانونية وأمنية للعائدين: ويشمل ذلك حماية حقوق الملكية وإعادة اللوائح وغيرها، بما يعزز ترجيح اللاجئين لخيار العودة.

في مستوى المجتمع الدولي

- تعزيز الدعم للدول المضيفة، أي زيادة الدعم المالي والتنموي لتركيا، ومساعدتها في إدارة ملف اللجوء، بطريقة أكثر استدامة.

- دعم حلول متعددة المسارات، بدلاً من التركيز

(25/06/2026).

- Ager and A. Strang, "Understanding integration: A conceptual framework," *Journal of refugee studies*, vol. 21 no. 2 (June 2008).
- De Haas, H. S. Castles and M. J. Miller, *The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World* (London: Bloomsbury Publishing, 2019), pp. 287-290.
- Bakewell, O. "Some reflections on structure and agency in migration theory," *Journal of Ethnic and Migration Studies*, vol. 36 no. 10 (August 2010).
- ----- "Relaunching migration systems," *Migration Studies*, vol. 2 no. 3 (2014).
- "GEÇİCİ KORUMA YÖNETMELİĞİ (4/4/2013 no. 6458)," T.C. CUMHURBAŞKANLIĞI-MEVZUAT BİLGİ SİSTEMİ.
- "GEÇİCİ KORUMA YÖNETMELİĞİ (22/10/2014 no. 29153)," T.C. CUMHURBAŞKANLIĞI-MEVZUAT BİLGİ SİSTEMİ.

ملحق

استطلاع للرأي حول عودة السوريين المقيمين في تركيا إلى وطنهم بعد سقوط نظام الأسد

توجهات السوريين المقيمين في تركيا بشأن العودة إلى سورية بعد سقوط نظام الأسد، وتحديد العوامل المؤثرة على قراراتهم

القسم الأول: بيانات ديموغرافية وشخصية

بعد الزلزال". المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة (حرمون سابقًا) (19 أيلول/ سبتمبر 2023).

- مرزوق، نبيل. "المساهمة الاقتصادية للاجئين السوريين في الاقتصاد التركي". المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة (حرمون سابقًا) (2 تشرين الأول/ أكتوبر 2023).

الأجنبية

- Kirişçi, K. "Syrian Refugees and Turkey's Challenges: Going Beyond Hospitality," **Brookings** (12/05/2014).
- İçduygu, A. and E. G. Aras, "Turkey's Response to Syrian Refugees: The State of the Art of the Temporary Protection Policy," **Istanbul Policy Center** (2016).
- Erdoğan, Murat. *Suriyeliler Barometresi: Suriyelilerle Uyum İçinde Yaşamın Çerçevesi* (Ankara: Orion Kitabevi, 2020).
- Lehmann, C. "Refugees and Employment Integration in Turkey," **Institute of Labor Economics** (IZA) (2018).
- Kaya and Murat Erdoğan, *The Integration of Syrian Refugees in Turkey: The Role of Community and Social Cohesion* (Istanbul: İstanbul Bilgi University, 2019).
- Orhan, Oytun and Oğuzhan Çınar, *Syrian Refugees in Turkey: Local Integration and Future Prospects* (Ankara: ORSAM Report, 2022).
- "GEÇİCİ KORUMA," T.C. İçişleri Bakanlığı Göç İdaresi Başkanlığı

1. الولاية التي تقيم بها
2. نوع الإقامة
 - حماية مؤقتة (كملك)
 - إقامة عمل
 - إقامة سياحية
 - جنسية
 - بلا أوراق
 - أخرى
 - الجنس
 - ذكر
 - أنثى
3.
 - أقل من 3 سنوات
 - بين 3 - 5 سنوات
 - بين 5-10 سنوات
 - أكثر من 10 سنوات
 - 7. عدد الأشخاص الذين تعيلهم
 - 1-2
 - 3-5
4. العمر
 - 18-24
 - 25-40
 - 40-64
 - 65 وما فوق
5. الحالة الاجتماعية
 - غير ذلك
 - 9. ما مجال العمل؟
 - مهنة حرة
 - موظف/ عامل قطاع خاص
 - موظف/ عامل قطاع حكومي
 - مستثمر/ مشروع خاص
6. كم مضى على إقامتك في تركيا؟
 - أقل من 3 سنوات
 - بين 3 - 5 سنوات
 - بين 5-10 سنوات
 - أكثر من 10 سنوات
 - 11. نوع السكن
 - شقة سكنية
 - بيت مستقل
7.
 - أجر يومي
 - أجر أسبوعية
 - أجر شهري
 - أجر موسمي
 - أجر متقطع
 - أجر سنوي
 - غير ذلك
 - 10. متوسط الدخل الشهري
 - أقل من 20.000 ليرة تركية
 - بين 20-30 ألف ليرة تركية
 - بين 30-40 ألف ليرة تركية
 - بين 40-50 ألف ليرة تركية
 - أكثر من 50 ألف ليرة تركية

- سكن شبابي/ مشترك - أرض - جيدة جدًا
- مكان العمل - بيت - جيدة
- مركز إيواء/ مخيم - سيارة - متوسطة (بين بين)
- غير ذلك - مشروع - سيئة
12. السكن - غير ذلك - لا يوجد أي علاقة
- ملك خاص - لا أملك شيء 4. هل تعرضت لتمييز أو خطاب كراهية بسبب هويتك السورية
- إيجار - القسم الثاني
- استضافة - الوضع في تركيا وتأثيره في قرار العودة - نعم، كثيرًا
- سكن خيري 1. كيف تصف أوضاعك المعيشية في تركيا - نعم، أحيانًا
- غير ذلك - ممتازة - نادرًا
13. مستوى إجادة اللغة التركية - جيدة - لم أتعرض أبدًا
- ضعيف - متوسطة 5. هل تفكر في زيارة سورية لاستطلاع الأوضاع وتقييمها
- مبتدئ - ضعيفة - نعم
- متوسط - سيئة جدًا - لا
- جيد 2. ما مدى شعورك بالاندماج في المجتمع التركي - ربما
- جيد جدًا 6. ما العوامل المرتبطة بالوضع في تركيا وقد تدفعك للعودة إلى سورية (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)
14. مكان الإقامة الأصلي في سورية - مندمج تمامًا - مندمج إلى حدٍ ما
15. هل لديك أحد من أفراد أسرته مقيم في سورية - ضعيف الاندماج - عدم كفاية الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة
- نعم / لا - غير مندمج البتة
16. هل لديك أملاك في سورية 3. علاقاتك بالمجتمع التركي والجوار ومحيط العمل - أوضاع السكن - أوضاع العمل

- القيود والإجراءات القانونية
- خطاب الكراهية والعنصرية تجاه السوريين
- صعوبة الاندماج
- الخوف من تقلبات السياسة التركية تجاه اللاجئين
- لا أشعر بأي دافع للعودة حاليًا
- أخرى (يرجى التوضيح)
- 7. ما العوامل التي قد تدفعك للبقاء في تركيا؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)
- توفر العمل
- قطعت أشواطًا كبيرة في الاندماج بالمجتمع التركي
- الأمل في الحصول على الجنسية التركية
- سيادة القانون
- توافر الخدمات (تعليم، صحة، مواصلات... إلخ)
- تعودت على الحياة في تركيا ولي فيها معارف وأصدقاء
- عوامل أخرى
- القسم الثالث
- الوضع في سورية وتأثيره في قرار العودة
- 1. ما الأسباب التي قد تدفعك إلى العودة النهائية إلى سورية؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)
- انتهاء القمع الأمني وعودة الاستقرار
- توفر الأمن والخدمات الأساسية
- وفرة فرص العمل في سورية
- العودة إلى بيئي وعملي وأهلي
- المساهمة في بناء الوطن
- الاستثمار في سورية
- القلق من المستقبل في الغربة
- أخرى
- 2. ما المخاوف المرتبطة بالوضع في سورية والتي قد تمنعك من العودة؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)
- عدم الاستقرار الأمني
- سيطرة جماعات مسلحة
- غياب فرص العمل
- ضعف البنية التحتية
- قلة الأجور
- عدم امتلاك منزل
- العقوبات التي مازالت مفروضة على سورية
- عدم قناعاتي بالسلطة الحاكمة
- سوء الخدمات (كهرباء، ماء، تعليم، صحة... إلخ)
- عدم وجود سيادة قانون
- أخشى على مستقبل أبنائي

2. أرغب في العودة إلى سورية، لكن ليس الآن
3. ما الشروط التي يجب أن تتوفر لتفكر بالعودة إلى سورية؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)
4. لا أرغب في العودة إلى سورية مطلقاً
5. أفضل الهجرة إلى بلد ثالث غير سورية وتركيا
6. توافر فرص العمل والدخل الكافي هي أهم عامل لاتخاذ قرار العودة
- أخرى
- انتقال سياسي حقيقي
- تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية
- تحقيق الأمن والاستقرار العام في سورية كلها
- خدمات صحية وتعليمية
- تحسين البنية التحتية (ماء، كهرباء، طرق ... إلخ)
- توافر فرص العمل والدخل المقبول
- بداية إعادة الإعمار
- عودة الخدمات التعليمية والصحية بشكل مقبول
- عودة الأقارب أو العائلة إلى سورية
- تمكين العودة الآمنة والمنظمة بدعم دولي
- استعادة الممتلكات الخاصة أو تعويض المتضررين
- تفعيل الحياة السياسية والحريات العامة
- لا أفكر في العودة في ظل أي ظرف حالياً
- أخرى
- القسم الرابع
- عبارات القياس (مقياس ليكرت الخماسي Point 5 Likert Scale)
- موافق بشدة/ موافق/ محايد/ غير موافق/ غير موافق بشدة
1. أستعد للعودة إلى سورية قريباً

لين عيسى⁽¹⁾ | Leen Essa

بين الأمان والاستقرار

دراسة ميدانية في محددات عودة اللاجئين السوريين

Between Safety and Stability

A Field Study on the Determinants of Syrian Refugees' Return to Syria

ملخص

تعدّ قضية عودة اللاجئين السوريين، في مرحلة ما بعد التحرير، أحد أكثر الملفات تعقيداً، في سياق إعادة بناء المجتمع والدولة، لما تحمله من أبعاد إنسانية وسياسية واقتصادية. وتسهم دراسة هذه القضية في فهم العوامل التي تشكّل قرار العودة، بين ما يتصل بالأمان وما يتعلق بقدرة العائدين على الاستقرار. في هذا الإطار، تسعى الدراسة لتحليل محددات العودة، من منظور ميداني يستند إلى معطيات واقعية من اللاجئين أنفسهم. تستهدف الدراسة تحليل محددات العودة لدى اللاجئين السوريين، من خلال فهم العوامل التي تشجعهم على ذلك أو تعوقه، وتقييم مدى توافر مقومات الأمان والقدرة على الاستقرار في سورية. تسعى الدراسة أيضاً للكشف عن تصورات اللاجئين تجاه عودتهم إلى سورية، وقياس مستوى الثقة بالأوضاع الأمنية والخدمية والاجتماعية التي تنتظرهم. اعتمدت الدراسة على منهج المسح الميداني، باستخدام استمارة إلكترونية وُزعت على عينة مكوّنة من 300 مستجيب، من اللاجئين السوريين في دول اللجوء المختلفة. وقد ركزت الدراسة على ثلاثة محاور رئيسة تُعدّ الأكثر تأثيراً في قرار العودة: مستوى الأمان، ومقومات الاستقرار المعيشي، والعوامل النفسية والاجتماعية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تعكس استمرار شعور اللاجئين بعدم كفاية الوضع الأمني، وتشير إلى إدراك اللاجئين أهمية توافر السكن، وفرص العمل، والخدمات الأساسية، والقدرة على تحقيق دخل مستقر، كشرط رئيس للعودة. أما ما يتعلق بالعوامل النفسية والاجتماعية، فقد بدا أن وجود الأقارب داخل سورية عامل محفز، في حين شكّلت الذكريات السلبية المرتبطة بالمكان عائقاً نفسياً واضحاً. تخلص الدراسة إلى أن العودة الدائمة للاجئين السوريين تتطلب معالجة متوازنة لمحددات الأمان، والخدمات والفرص الاقتصادية، إلى جانب تعزيز الثقة بين اللاجئين والبيئات المضيفة، بما يضمن انتقالاً آمناً واندماجاً فعالاً في مرحلة ما بعد التحرير. أكدت نتائج الدراسة أن قرار العودة الطوعية للاجئين السوريين يتفق مع ما تطرحه النظريات المفسرة للعودة الطوعية للاجئين السوريين، ويعدّ الأمان شرطاً أولياً، والاستقرار المعيشي عاملاً حاسماً، والروابط الاجتماعية عنصراً محفزاً أو معيقاً. عليه، تظل العودة مرتبطة بتحقيق شروط الطوعية والكرامة.

كلمات مفتاحية

سورية، اللاجئين، العودة، ما بعد التحرير، الأمان، الاستقرار

(1) عضو هيئة تدريس في كلية الإعلام (جامعة دمشق)، ومدرسة في الإخراج الإذاعي والتلفزيوني. لها مشاركات في مؤتمرات دولية، وأبحاث في مجالات علمية محكمة

leenessafi@gmail.com

Abstract

The issue of Syrian refugees' return in the post-liberation phase represents one of the most complex challenges in the broader process of rebuilding society and the state, given its humanitarian, political, and economic dimensions. Its significance lies in understanding the factors shaping the decision to return, particularly those related to security and the capacity of returnees to achieve stability. Within this framework, the study seeks to analyze the determinants of return from a field-based perspective grounded in the lived realities of refugees themselves. The study aimed to examine the determinants influencing the return of Syrian refugees after liberation, by identifying the factors that encourage or hinder return, and by assessing the availability of security conditions and stability requirements in Syria post-liberation. It also sought to explore refugees' perceptions of return and measure their level of confidence in the security, public service, and social conditions awaiting them in Syria.

The study employed a field survey using an electronic questionnaire distributed to a sample of 300 Syrian refugees residing in various host countries. The study focused on three main dimensions considered most influential in shaping return decisions: security, livelihood stability, and psychological and social factors. The study reached several key findings: the security dimension recorded a mean score of 2.037, reflecting refugees' continued perception that security conditions in liberated areas remain insufficient, despite the fact that improved security is a strong motivator for return. - The livelihood stability dimension achieved a mean score of 1.555, indicating refugees' recognition of the importance of adequate housing, employment opportunities, essential services, and the ability to secure a stable income as fundamental prerequisites for return. - The psychological and social factors dimension recorded a mean score of 1.997, showing that the presence of relatives in liberated areas serves as a motivating factor, while negative memories associated with the place constitute a clear psychological barrier.

The study concludes that achieving sustainable return for Syrian refugees requires a balanced approach that addresses security conditions, service provision, and economic opportunities, while simultaneously strengthening trust between refugees and host communities. Moreover, the findings confirm that the decision of Syrian refugees to return voluntarily is consistent with theoretical frameworks explaining voluntary return: security emerges as a primary threshold condition, livelihood stability as a decisive economic factor, and social ties as both motivators and obstacles. Ultimately, return remains contingent upon the fulfillment of conditions of voluntariness and dignity.

Keywords

Syria, refugees, return, post-liberation, safety, stability

مقدمة

قرار العودة، في حين يمثل الاستقرار الاقتصادي والخدمي شرطاً لاستدامتها⁽³⁾. مع تغيّر خريطة السيطرة وظهور مناطق محررة أكثر استقراراً نسبياً (قبل تحرير البلاد نهائياً من النظام)، عاد موضوع العودة ليحتل موقعاً مركزياً في النقاشات الإنسانية والسياسية والاجتماعية المرتبطة بالمشهد السوري. فالعودة ليست حدثاً آنياً، بل عملية معقدة تتداخل فيها اعتبارات الأمن، والقدرة على إعادة بناء الحياة، واستعادة الروابط الاجتماعية، وتوفير الخدمات الأساسية التي تضمن الحد الأدنى من الاستقرار. تؤدي تصورات اللاجئين أنفسهم دوراً محورياً في تشكيل مواقفهم من العودة. ولا يكفي تحسّن الأوضاع الموضوعية، ما لم يقترن بإحساس ذاتي بالطمأنينة والقدرة على بدء حياة جديدة. وتُظهر تقارير لمنظمات دولية أن العودة الطوعية ترتبط، بدرجة كبيرة، بمدى ثقة اللاجئ في البيئة التي سيعود إليها، ومدى قدرته على الاندماج مجدداً في مجتمع محلي ربما تغيّر بفعل الحرب والتهجير القسري. بناءً على ذلك، تسعى الدراسة لتقديم تحليل معمّق لمحددات العودة لدى اللاجئين السوريين، من خلال استقصاءات ميدانية تعتمد على بيانات كمية موثوقة، بغية فهم الاتجاهات العامة، وتحديد أكثر العوامل تأثيراً، وتقديم توصيات من شأنها أن تسهم في دعم سياسات العودة الطوعية الآمنة، بما ينسجم مع المعايير الدولية ويستجيب لاحتياجات اللاجئين وتطلعاتهم.

مشكلة بحثية

على الرغم من مرور 18 شهراً تقريباً على تشكّل سورية الجديدة (ما بعد التحرير)، وظهور تحسّن نسبي في بعض مؤشرات الأمن والخدمات، ما يزال قرار العودة لدى اللاجئين السوريين معقّداً ومشوّباً بالتردد. فالمعطيات المتوافرة من تقارير المنظمات الدولية، وتجارب اللاجئين، تشير إلى وجود فجوة واضحة بين التحسّن الموضوعي في بعض المناطق، وبين تصورات اللاجئين الذاتية حول الأمن والاستقرار، وإمكانية إعادة بناء حياتهم من جديد. وتزداد هذه الفجوة اتساعاً في ظل غياب بيانات ميدانية مباشرة، توضح آلية

تعدّ قضية عودة اللاجئين السوريين إلى سورية، في مرحلة ما بعد التحرير، واحدة من أكثر القضايا تعقيداً في المشهد السوري المعاصر، نظراً لتداخل العوامل الأمنية والمعيشية والاجتماعية والنفسية، التي تشكّل قرار العودة. لقد شهدت سورية، منذ سنة 2011، واحدة من أكبر موجات النزوح في العالم، فقد تجاوز عدد اللاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ستة ملايين لاجئ، موزعين بين دول الجوار والدول الأوروبية، في أوضاع معيشية متفاوتة، من حيث الأمان والاستقرار وفرص الاندماج. في ظل التحولات التي شهدتها المناطق المحررة، في مراحل ما قبل تحرير البلاد من نظام الأسد (8 كانون الثاني/ديسمبر 2024)، برزت الحاجة إلى فهم محددات العودة، والعوامل التي تدفع اللاجئين إلى التفكير بالعودة أو تمنعهم منها، بغية صياغة سياسات واقعية تدعم العودة الطوعية الآمنة والكريمة، مع مراعاة أن العودة ليست مجرد انتقال جغرافي فحسب، بل عملية معقدة تتداخل فيها اعتبارات الأمن الشخصي والاستقرار المعيشي والقدرة على الاندماج مجدداً في البيئة المحلية. تشير الخبرات الدولية، في حالات ما بعد النزاع، إلى أن قرار العودة يتأثر بمجموعة من المحددات المتشابكة، التي يأتي في مقدمتها الشعور بالأمان ووجود بيئة خالية من التهديدات المباشرة، إضافةً إلى توافر مقومات الاستقرار المعيشي، من مثل السكن وفرص العمل والتعليم والرعاية الصحية⁽²⁾.

في السياق السوري، تبرز هذه المحددات بوضوح أكبر، لطول أمد النزاع، وتفاوت مستويات الخدمات بين المناطق، وتباين تجارب اللاجئين في بلدان اللجوء، فالعودة إلى سورية تعد، في مرحلة ما بعد التحرير، خياراً محتملاً لشريحة من اللاجئين، إلا أن هذا الخيار يظل مرهوناً بتقييمهم الذاتي لمدى الجاهزية لاستقبالهم. وقد أظهرت دراسات سابقة، حول النزوح في مناطق النزاع، أن تصورات اللاجئين حول الأمان والاستقرار تؤدي دوراً حاسماً في مسار القرار وسرعة اتخاذه. ويفوق هذا الدور أحياناً المؤشرات الموضوعية على الأرض، حيث يشكل الشعور بالأمان شرطاً مهماً لاتخاذ

(3) L. Hammond, "Voluntary Repatriation and the Meanings of Return to Somalia," *Journal of Eastern African Studies*, vol. 8 no. 1 (2014).

(2) "Global Trends: Forced Displacement in 2023," UNHCR (2024).

للأوضاع الأمنية والخدمات والاجتماعية. ويتفرع عن هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية: - التعرف إلى تصوّرات اللاجئين السوريين حول مستوى الأمان في سورية ما بعد التحرير، ومدى تأثير هذه التصورات في اتخاذهم قرار العودة. - تحليل تقييم اللاجئين لمقومات الاستقرار المعيشي، بما يشمل السكن، وفرص العمل، والخدمات الأساسية. - تحديد العوامل النفسية والاجتماعية التي تسهم في تشكيل رغبة اللاجئين في العودة أو إحجامهم عنها، من مثل الروابط الأسرية والانتماء للمكان والذكرة الجماعية، وتجارب اللجوء الإيجابية أو السلبية، فضلاً عن التوقعات المتعلقة بمستقبل المناطق المحررة واستدامة الأمن فيها. هذا التداخل يجعل دراسة العودة، في الحالة السورية، مسألة تتجاوز البعد الإنساني، لتشمل أبعاداً اجتماعية واقتصادية ونفسية وسياسية، ما يفرض فهماً معمقاً لتجربة اللاجئ ورؤيته للبيئة التي قد يعود إليها. في هذا الإطار، توفر الدراسة قراءة تحليلية تستند إلى بيانات ميدانية مباشرة من اللاجئين أنفسهم، بوصفهم أصحاب القرار الفعلي في عملية العودة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذا البحث من ارتباطه المباشر بإحدى أكثر القضايا إلحاحاً في الواقع السوري المعاصر، وهي قضية عودة اللاجئين السوريين إلى سورية ما بعد التحرير. فمع استمرار تفاوت مستويات الخدمات بين المناطق، يظل فهم رؤية اللاجئين أنفسهم لمحددات العودة عنصراً أساسياً، في أي نقاش يتعلق بمستقبل الاستقرار الاجتماعي وإعادة بناء المجتمعات المحلية. ويكتسب البحث أهميته من ندرة الدراسات الميدانية التي تعتمد على بيانات مباشرة من اللاجئين السوريين أنفسهم، في حين أن معظم الأدبيات ركزت على منظور الجهات المستقبلة أو الأطر القانونية والسياسية للعودة. ومن خلال منهج المسح الميداني، تقدّم الدراسة بيانات كمية ونوعية، تسهم في بناء فهم أعمق للعوامل المؤثرة في قرار العودة، يمكّن صنّاع القرار والجهات الإنسانية من تطوير سياسات أكثر واقعية وفاعلية في مرحلة ما بعد التحرير، تستجيب لاحتياجات اللاجئين، وتراعي شروط العودة الطوعية الآمنة والدائمة.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيس للدراسة يتمثل في فهم محدّدات العودة، كما يراها اللاجئون السوريون، والكشف عن العوامل التي تعزز رغبتهم في العودة أو تعوقها، إضافةً إلى تحليل تقييمهم

أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة لمناقشة الأسئلة الآتية: كيف يقيّم اللاجئون السوريون مستوى الأمان في سورية بعد التحرير؟ ما مدى تأثير هذا التقييم في استعدادهم للعودة؟ ما تصوّرات اللاجئين حول مقومات الاستقرار المعيشي، بما يشمل السكن، وفرص العمل، والخدمات الأساسية؟ ما العوامل النفسية والاجتماعية التي تسهم في تشكيل رغبة اللاجئين في العودة أو إحجامهم عنها؟ ما أبرز المخاوف والتحديات التي يعبر عنها اللاجئون بشأن العودة إلى سورية بعد التحرير؟ كيف تؤثر تجارب اللجوء الحالية الإيجابية أو السلبية في مواقف اللاجئين تجاه العودة؟ ما أكثر العوامل تأثيراً في قرار العودة، كما يحددها اللاجئون أنفسهم؟

فرضية الدراسة

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات اللاجئين السوريين، في سياق اتجاهاتهم نحو العودة إلى سورية، بعد التحرير، تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر،

المستوى التعليمي، بلد اللجوء، مدة اللجوء).

حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على بحث محددات العودة لدى اللاجئين السوريين إلى بلدهم بعد التحرير، ضمن إطار ميداني يراعي طبيعة مجتمع اللاجئين وتوزعهم الجغرافي. وتتحدد حدود الدراسة على النحو الآتي: - الحدود الموضوعية: تنحصر الدراسة في تحليل المحددات الأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والخدمية، والنفسية، وتجارب اللجوء الحالية المرتبطة بقرار العودة إلى سورية بعد التحرير. - الحدود المكانية: تعتمد الدراسة على عينة من اللاجئين السوريين في دول اللجوء (العربية والأوروبية) التي أمكن الوصول إليها إلكترونياً أو عبر شبكات العلاقات، من دون زعم تمثيل جميع دول اللجوء أو جميع تجمعات اللاجئين. - الحدود الزمانية: جُمعت بيانات الدراسة، من 3 إلى 30 نيسان/ أبريل 2026، وهي مدة تعكس تصورات اللاجئين عن العودة، في سياق ما بعد التحرير تحديداً. - الحدود البشرية (العينة): تقتصر الدراسة على اللاجئين السوريين البالغين (18 سنة فأكثر) من الذكور والإناث، في دول اللجوء، بمختلف مستوياتهم التعليمية، من الذين وافقوا طوعاً على المشاركة في الاستبيانات، وقد بلغ عددهم 300 مستجيب.

متغيرات الدراسة

تعتمد الدراسة على مجموعة من المتغيرات التي توافقت أهداف البحث وإطاره النظري، بما يسمح بفهم العوامل المؤثرة في قرار العودة لدى اللاجئين السوريين إلى سورية بعد التحرير. يتخذ المتغير التابع في الدراسة شكل اتجاهات اللاجئين نحو العودة، ويُقاس من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس مستوى الرغبة في العودة، والاستعداد الفعلي، وتصورات المشاركين حول شروط العودة الممكنة. أما المتغيرات المستقلة، فهي مجموعة من المحددات التي يُفترض أن تؤثر في اتجاهات العودة، وتشمل المحددات الأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والخدمية. وقد قيس كل منها بأبعادٍ فرعيةٍ تعكس طبيعتها النظرية والعملية. وتتضمن الدراسة مجموعة من المتغيرات الديموغرافية،

مثل الجنس، العمر، المستوى التعليمي، بلد اللجوء، مدة اللجوء، بهدف تحليل الفروق بين فئات اللاجئين المختلفة في اتجاهاتهم نحو العودة. لقد صيغت جميع المتغيرات وتعريفاتها الإجرائية، بما يتوافق مع الأدبيات العلمية في بحوث اللجوء والدراسات الاجتماعية، ويضمن إمكانية قياسها من خلال أداة الاستبانة المعتمدة. والمتغير التابع هو نية/اتجاه/قرار العودة إلى سورية بعد التحرير. أما المتغيرات المستقلة (محددات العودة)، فهي محدّدات أمنية-اقتصادية-اجتماعية خدمية- تجارب اللجوء الحالية. والمتغيرات الضابطة (الديموغرافية) هي الجنس-العمر-المستوى التعليمي-مدة اللجوء- بلد اللجوء.

أولاً. إطار نظري

مفهوم العودة الطوعية للاجئين

تطلق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مصطلح الـ "عائدين" على الأشخاص اللاجئين أو النازحين داخلياً، الذين عادوا إلى بلدهم أو المناطق التي ينحدرون منها بشكل دائم، لكنهم لم يندمجوا كلياً بعد في مجتمعاتهم، علماً أن صفة اللجوء تسقط عن الأشخاص عند عودتهم إلى بلدهم الأصلي. فالعودة الطوعية تعد أحد المسارات الأساسية لإنهاء حالات اللجوء الممتدة. إلا أن العودة عملية معقدة، تتداخل فيها عوامل سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية. وتشير أدبيات حديثة إلى أن قرار العودة لا يُبنى على مقارنة "عوامل الدفع والجذب" بين بلد اللجوء وبلد الأصل فحسب، بل على عتبة من الأمان يجب أن تتحقق أولاً في بلد المنشأ، قبل أن يبدأ اللاجئ موازنة بقية العوامل. ولا تُعدّ العودة حدثاً لحظياً، بل سلسلة من القرارات المترابطة التي تتأثر بعوامل الأمن، والهوية، والانتماء، والقدرة على إعادة الاندماج. لقد أكد نموذج "القرار القائم على العتبة" أن اللاجئين لا يفكرون في العودة، إلا عندما يشعرون بأن الحد الأدنى من السلامة قد تحقق في مناطقهم الأصلية، حتى لو كانت أوضاع اللجوء صعبة نسبياً⁽⁴⁾.

(4) R. Zetter, "Reconceptualizing the Myth of Return: Continuity and Transition among the Greek-Cypriot Refugees of 1974," *Journal of Refugee Studies*, vol. 12 no. 1 (1999).

محددات الأمان كعامل رئيس في قرار العودة

ومهنية جيدة، فإنهم قد يترددون في العودة. وتؤدي الثقة في المعلومات حول الوضع داخل سورية دورًا حاسمًا، فهي تؤثر في كيفية تفسير اللاجئين للأوضاع الأمنية والمعيشية في مناطقهم الأصلية⁽⁷⁾.

تأثير تجارب اللجوء والأوضاع في بلد الاستضافة

على الرغم من أن الأوضاع في بلد اللجوء ليست العامل الرئيس في قرار العودة، فإنها تظل مؤثرة في تشكيل المواقف طويلة الأمد. فقد أظهرت دراسة مقارنة، بين لاجئين سوريين في ألمانيا وتركيا، أن تجربة اللجوء تختلف باختلاف البلد المضيف، وأن اللاجئين في تركيا كانوا أكثر ميلًا إلى حسابان وجودهم إقامة مؤقتة، مقارنةً باللاجئين في ألمانيا. وقد بينت الدراسة أن العوامل الفردية، من مثل الجنس والتعليم والوضع العائلي تؤثر في نيات العودة، فقد كانت النساء وذوي التعليم العالي أقل ميلًا إلى العودة في المدى القصير⁽⁸⁾.

السياق السوري بعد 2024 وتحديات العودة

أظهرت تقارير دولية أن سورية⁽⁹⁾ واجهت تحديات كبيرة تتعلق بالأمن، ووجود قوى متعددة، وانتشار الألغام، وتضرر البنية التحتية، إضافةً إلى مشكلات واسعة في السكن والملكية العقارية. وأشارت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن الأوضاع الحالية ما تزال غير كافية لعدّ سورية بلدًا آمنًا للعودة الجماعية، وأن المخاطر الأمنية والاقتصادية والاجتماعية قائمة بدرجات متفاوتة في مختلف المناطق، ما يجعل تقييم اللاجئين للبيئات المحررة عملية معقدًا، إذ تتداخل فيها المخاوف الأمنية مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية. وتؤكد أدبيات نظرية أن العودة ليست نهاية رحلة اللجوء، بل بداية مرحلة جديدة تتطلب إعادة بناء الهوية، واستعادة العلاقات الاجتماعية، والتكيف مع واقع جديد قد يختلف جذريًا عن الماضي. وتعدّ العودة عملية متعددة المراحل تشمل اتخاذ القرار والتنقل

تتفق معظم الدراسات على أن الأمان يمثل المحدد الأول والأكثر تأثيرًا في قرار العودة، وأن اللاجئين لا يفكرون في العودة حتى يتحقق حدّ أدنى من الشعور بالسلامة في مناطقهم الأصلية. وقد أظهرت دراسات ميدانية واسعة أن الأوضاع الأمنية، في بلد الأصل، هي العامل الحاسم في تشكيل نيات العودة، لا الأوضاع في بلد اللجوء. يشير هذا الاتجاه إلى أن أي تحسّن في الخدمات أو الاقتصاد في المناطق المحررة لن يكون ذا أثر، ما لم يقترن بإحساس فعلي بالأمان⁽⁵⁾.

الاستقرار المعيشي والخدمات الأساسية

بعد تجاوز عتبة الأمان، يصبح الاستقرار المعيشي عاملاً جوهريًا في قرار العودة. وتشمل عناصر الاستقرار توافر السكن، فرص العمل، البنية التحتية، الخدمات الصحية والتعليمية. وتشير أدبيات إلى أن اللاجئين يقيّمون هذه العناصر، من منظور قدرتهم على إعادة بناء حياة مستقرة بعد سنوات من التهجير القسري. لقد أظهرت دراسات حول نيات العودة أن توفر الخدمات العامة وفرص العمل في المناطق الأصل يُعدّ من المحددات الأساسية التي تؤثر في قرار العودة، إلى جانب الروابط الاجتماعية والشبكات المحلية التي تسهّل إعادة الاندماج⁽⁶⁾.

العوامل النفسية والاجتماعية

تؤدي العوامل النفسية والاجتماعية دورًا مهمًا في تشكيل رغبة اللاجئين في العودة، وتشمل الارتباط بالمكان والذاكرة الجماعية، والروابط الأسرية، والشعور بالانتماء، وتجارب اللجوء الإيجابية أو السلبية. وتشير أدبيات إلى أن اللاجئين، الذين يشعرون بأن مستقبلهم في بلد اللجوء غير مستقر أو غير مضمون، قد يميلون إلى التفكير في العودة. أما الذين نجحوا في الاندماج أو حصلوا على فرص تعليمية

(7) Hammond, ibid.

(8) J. Brekke and M. Aarset, *Why Return? Syrian Refugees in Germany and Turkey and their Perspectives on Return to Syria* (Oslo: Peace Research Institute, 2017).

(9) "Syria: Operational Update (February- March 2024)," **UNHCR** (15/04/2024).

(5) M. Janmyr and L. Mourad, "Between Pressure and Fear: Syrian Refugees' Return Intentions in Lebanon," *Journal of Refugee Studies*, vol. 35 no. 2 (2022).

(6) N. Harild and A. Christensen and R. Zetter, *Sustainable Refugee Return: Triggers, Constraints, and Lessons on Addressing the Development Challenges of Forced Displacement* (Washington DC: World Bank Group, 2015).

وإعادة الاندماج، ما قد تستمر آثاره النفسية والاجتماعية مددًا طويلة. وتُظهر بيانات المفوضية توزيع اللاجئين السوريين في دول اللجوء. والأرقام في الجدول الآتي تمثل اللاجئين المسجلين رسميًا فقط حتى نيسان/ أبريل 2026:

الجدول (1)

الدولة	عدد اللاجئين السوريين	النسبة من الإجمالي
تركيا	2,300,306	% 63.4
لبنان	490,424	% 13.5
الأردن	388,505	% 10.7
العراق	309,477	% 8.5
مصر	99,904	% 2.8
(الجزائر-ليبيا-المغرب-تونس)	39,033	1.1%
الإجمالي	3,607,885	100%

أما اللاجئين السوريون في دول أوروبية، بحسب المفوضية ووزارة الهجرة الأوروبية⁽¹⁰⁾ حتى عام 2026، فقد توزعوا وفق الآتي:

الجدول (2)

دولة أوروبية	عدد اللاجئين السوريين	ملاحظات أساسية
ألمانيا	674.000	أكبر دولة أوروبية مضيفة- اندماج وتعليم ولغة
السويد	114.000	نسبة كبيرة مقارنة بعدد السكان
هولندا	103.000	ارتفاع في لمّ الشمل وبرامج الاندماج
النمسا	58.000	دعم لغوي ومهني
فرنسا	54.000	أغلبهم حصلوا على حماية ثانوية
الدانمارك	53.000	سياسات لجوء أكثر تشددًا
النرويج	34.000	برامج اندماج قوية
سويسرا	28.000	دعم اقتصادي وتعليمي جيد
بلجيكا	26.000	نسبة عالية من الأطفال والشباب
إيطاليا	22.000	أغلبهم عبر إعادة التوطين
إسبانيا	18.000	ارتفاع تدريجي من 2020
اليونان	17.000	أغلبهم في مخيمات الجزر سابقًا

(10) "Asylum and First-time Asylum Applicants by Citizenship, Age and Sex-Annual Aggregated Data (2008-2025)," Eurostat (2026).

نظريات مفسرة للهجرة والعودة الطوعية

- نظرية الدفع والجذب

تُعدّ من أبرز النظريات الكلاسيكية في تفسير الهجرة والعودة. فقرار الفرد بالهجرة أو العودة يتأثر بعوامل طاردة، من مثل النزاعات وانعدام الأمن، وعوامل جاذبة، من مثل توافر فرص العمل والاستقرار السياسي. في حالة اللاجئين السوريين، يعد التحرير وعودة الأمن من عوامل الجذب الرئيسة للعودة الطوعية⁽¹¹⁾.

- نظرية رأس المال البشري

تؤكد هذه النظرية أن قرار الهجرة أو العودة يرتبط بحسابات اقتصادية واستثمارية، فالفرد يقارن بين العوائد المتوقعة في بلد اللجوء وبلده الأصل. بالنسبة للاجئين السوريين، فإن توافر فرص العمل وإعادة الإعمار بعد التحرير قد يشكل حافزاً اقتصادياً للعودة⁽¹²⁾.

- نظرية الشبكات الاجتماعية

تركّز على دور العلاقات الاجتماعية في قرارات الهجرة والعودة، وتسهم الروابط الأسرية والمجتمعية في البلد الأصل في تشجيع العودة. وقد تؤدي شبكات الدعم في بلد اللجوء إلى تثبيطها. في السياق السوري، يشكل وجود العائلة الممتدة داخل الوطن عاملاً مهماً في قرار العودة⁽¹³⁾.

- نظرية العودة الطوعية

تستند إلى أدبيات المفوضية السامية للأمم

المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تؤكد أن العودة الطوعية يجب أن تكون قراراً حراً مبنياً على معلومات كافية، وأن تتم في ظل شروط الأمان وصون الكرامة. في حالة اللاجئين السوريين، يُعدّ ضمان الحماية القانونية والمادية والاجتماعية شرطاً أساسياً لنجاح العودة⁽¹⁴⁾.

- النظرية العابرة للقوميات

ترى أن المهاجرين يعيشون بين مجتمعين، ويحتفظون بروابط اقتصادية وثقافية مع بلدهم الأصل، ما يجعل العودة عملية دينامية قد تكون مؤقتة أو دورية. بالنسبة للسوريين، فإن استمرار الروابط الاقتصادية والثقافية مع الداخل السوري يسهّل عملية العودة، حتى لو كانت جزئية أو موسمية⁽¹⁵⁾.

دراسات سابقة

ثمة دراسة مهمة صدرت عام 2023⁽¹⁶⁾، وهي من أبرز الأبحاث الكمية التي تناولت محددات نية العودة لدى اللاجئين السوريين في بيئتين مختلفتين: دولة جوار (تركيا) ودولة أوروبية (ألمانيا). اعتمد معدا الدراسة على بيانات مسحية واسعة، ودرسا تأثير مجموعة من العوامل، من مثل الأمان والوضع الاقتصادي والاندماج والروابط الأسرية والخصائص الديموغرافية. وتوصلت إلى أن اللاجئين في تركيا أكثر استعداداً للعودة، مقارنةً بالمقيمين في ألمانيا، بسبب ضعف الاستقرار الاقتصادي والخدمات. وأكدت أن التعليم العالي يقلل من احتمالية العودة، نظراً لارتفاع توقعات أصحابه بشأن البيئة المهنية، وأن النساء أقل ميلاً إلى العودة مقارنةً بالرجال، بسبب

(14) Handbook on Voluntary Repatriation: International Protection (Geneva: UNHCR, 1996).

(15) N. G. Schiller, L. Basch and C. Lanc-Szanton, "Transnationalism: A New Analytic Framework for Understanding Migration," *Annals of the New York Academy of Sciences*, vol. 645 no. 1 (1992).

(16) N. Al Husein and N. Wagner, "Determinants of Intended Return Migration among Refugees: A Comparison of Syrian Refugees in Germany and Turkey," *International Migration Review*, vol. 57 no. 4 (2023).

(11) E. S. Lee, "A Theory of Migration," *Demography*, vol. 3 no. 1 (1966).

(12) L. A. Sjaastad, "The Costs and Returns of Human Migration," *Journal of Political Economy*, vol. 70 no. 5 (1962).

(13) D. Massey and others, "Theories of International Migration: A Review and Appraisal," *Population and Development Review*, vol. 19 no. 3 (1993).

وأشاروا إلى أنها غير كافية لاستيعاب العائدين، ويُنوون أن الأوضاع الاقتصادية في دول اللجوء ليست مستقرة، لكنها تظل أقل سوءاً. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الروابط الأسرية داخل سورية تشجع على العودة، خاصة لدى الفئات الأكبر سنّاً، وأن الشبان أكثر ميلاً إلى البقاء، بسبب فرص العمل والتعليم. وتناولت دراسة أخرى صدرت عام 2025⁽²⁰⁾، مسألة العودة بعد سقوط النظام، مؤكدة أن العودة بدأت تدرجياً، لكنها ما تزال تواجه تحديات أمنية واقتصادية وبنوية تجعلها غير مكتملة. وأوصت بضرورة معالجة ملفات العدالة الانتقالية والسكن والبنية التحتية، لضمان عودة آمنة ودائمة.

ثانياً. إطار منهجي

تندرج الدراسة ضمن البحوث التي تحلل الظواهر، وفق ما تتجلى في الواقع، فالبحوث الوصفية تستخدم عندما يكون المطلوب هو تحديد خصائص ظاهرة معينة خاصة، ما يتيح استخدام أدوات عدة، من مثل الاستبانة والملاحظة لرصد آراء الجمهور⁽²¹⁾. ويُعتمد هذا النوع من الدراسات، لما تتمتع لطبيعة الموضوع، ولأنه الأنسب لرصد وتحليل محددات العودة للاجئين السوريين إلى سورية بعد التحرير. ويتيح هذا المنهج وصف الواقع كما هو، وجمع بيانات كمية من عينات، بما يسمح بالمقارنة بين الفئات المختلفة وتعميم النتائج، إضافةً إلى قدرته على تقديم صورة دقيقة عن أنماط التعرض ومستويات الثقة في سياق اجتماعي وسياسي متغير.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من اللاجئين السوريين في دول اللجوء، سواء أكانوا في الدول العربية أم الأوروبية، بمختلف فئاتهم العمرية والتعليمية والجغرافية. وقد

المخاوف الأمنية والاجتماعية، وأن طول مدة اللجوء يقلل من احتمالية العودة، بخاصة في ألمانيا. وصدرت في العام 2025 دراسة مهمة أيضاً حول ديناميات العودة لدى اللاجئين السوريين⁽¹⁷⁾، من خلال بيانات ميدانية واسعة في دول الجوار والداخل السوري. فقد استهدفت فهم العوامل التي تشجع العودة أو تعوقها، وتقييم الأوضاع الأمنية والخدمية في مناطق العودة المحتملة. توصلت الدراسة إلى أن الأمن هو الشرط الأول للعودة، وأن ضعف الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، المياه) يشكل عائقاً كبيراً أمام العودة، وأن الروابط الأسرية داخل سورية تُعد من أهم عوامل الجذب، وأن الأوضاع الاقتصادية في بلد اللجوء لا تمنع العودة، إن تحسّنت الأوضاع داخل سورية. بمعنى أن اللاجئين لا ينوون العودة، في ظل غياب ضمانات سياسية وأمنية.

وتناولت دراسة مهمة أخرى صدرت في العام 2025⁽¹⁸⁾ سيناريوهات العودة المحتملة للاجئين السوريين، بعد سقوط نظام الأسد. واعتمدت على مقابلات معمّقة مع لاجئين وخبراء، وركزت على العوامل السياسية والأمنية والاجتماعية التي قد تشجع العودة أو تمنعها. توصلت الدراسة إلى نتائج تفيد بأن الثقة بالسلطات الجديدة شرط أساس للعودة، حتى لو تحسّنت الأوضاع الاقتصادية، وأن الخوف من الاعتقال والانتهاكات يبقى العامل الأكثر تأثيراً في قرار العودة، وأن الروابط الأسرية داخل سورية تشجع على العودة، لكنها لا تكفي وحدها، وأن اللاجئين في أوروبا أقل استعداداً للعودة، مقارنةً بالمقيمين في دول الجوار، وأن العودة الطوعية تتطلب بيئة مستقرة سياسياً وأمنياً، وليس تحسّناً اقتصادياً فحسب.

في تقارير المفوضية (2024-2025)⁽¹⁹⁾، حول نيات العودة للاجئين السوريين، في تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر، أكد معظمهم أنهم لا ينوون العودة في الأوضاع الحالية، بسبب ضعف الخدمات الأساسية في بلادهم،

(17) "Understanding Syrian Refugee and IDP Return Dynamics in 2025," UN-HCR and World Bank Group (2026).

(18) "Refugee Returns & Migration Dynamics after Assad," ETANA Syria and Konrad Adenauer Stiftung (June 2025).

(19) "Syrian Refugees' Return Intentions and Socio-Economic Conditions," UN-HCR (2024-2025).

(20) سامر بكور، "سورية في العهد الجديد: مسار عودة اللاجئين والنازحين"، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة (13 كانون الأول/ ديسمبر 2025).

(21) محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية (القاهرة: عالم الكتب، 2015).

آلية اختيار العينة

بلغ حجم العينة 300 مفردة، وهو حجم ملائم للدراسات الاجتماعية، التي تتناول فئات واسعة وصعبة من ناحية الوصول إليها، من مثل اللاجئين. يعدّ هذا الحجم كافياً لتحقيق قوة إحصائية مقبولة، وتمثيل اتجاهات أفراد العينة وإجراء التحليلات الإحصائية المطلوبة. لقد اختير هذا الحجم استناداً إلى توصيات تشير إلى أن الدراسات الميدانية ذات العينات غير الاحتمالية تحتاج إلى حجم عينة يراوح بين 200 و400 مشارك، لضمان دقة النتائج⁽²²⁾، ما يسمح بإجراء تحليلات إحصائية متعددة.

إجراءات الصدق والثبات

احتُسب معامل الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)⁽²³⁾، وبلغت قيمته 0.91، ما يدل على درجة عالية من الاتساق الداخلي. إضافةً إلى ذلك، استُخدم النظام الإحصائي (IBM SPSS) لتحليل البيانات، بتوظيف التكرارات والنسب المئوية لوصف العينة.

أداة الدراسة

استخدمت الدراسة أداة الاستبانة مقسّمةً على عدة محاور، وتتعلق بمحددات العودة: القسم الأول هو البيانات الديموغرافية للمستجيبين، والقسم الثاني هو عبارات تتعلق بتقييم مستوى الأمان في سورية بعد التحرير، والقسم الثالث هو عبارات تتعلق بمقومات الاستقرار المعيشي، والقسم الرابع هو عبارات تتعلق بالعوامل النفسية والاجتماعية، والقسم الخامس هو عبارات تتعلق بالخوف والتحديات، والقسم السادس هو تأثير تجارب اللجوء الحالية. لقد بُنيت الاستبانة وفق معايير علمية، وهي تتضمن صدق المحتوى ووضوح الأسئلة، وقد وُزعت إلكترونياً على أفراد العينة. أما تحليل النتائج المستخلصة من الاستبانة، وفقاً لمحاور الدراسة، مع إبراز المؤشرات

استخدمت الدراسة أسلوب العينة المتاحة (Available Sample) من اللاجئين السوريين، نظراً لصعوبة الوصول إلى كامل مجتمع الدراسة وتفاوت مستويات الاستجابة. لقد اعتمدت الدراسة على الأفراد الذين أمكن التواصل معهم عبر المنصات الرقمية، والجمعيات المدنية، وشبكات العلاقات الشخصية من الذين استجابوا للمشاركة في الاستبانة، ما يجعل العينة غير احتمالية، لكنها تلائم طبيعة البحث وأوضاعه الميدانية، والمجتمعات التي يصعب ضبطها أو الوصول إليها بطرق احتمالية، ويصعب الوصول إلى إطار معاينة شامل يضم جميع اللاجئين. وتُعرّف العينة المتاحة بأنها أحد أنواع العينات غير الاحتمالية، ويعتمد الباحث فيها على الأفراد الذين يمكن الوصول إليهم بسهولة، فهم يبادرون أو يوافقون على المشاركة في الدراسة.

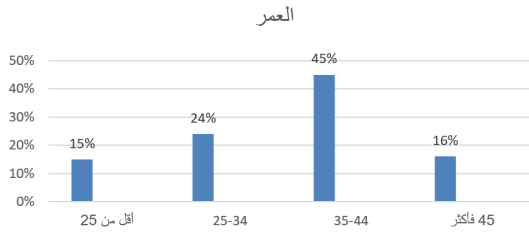
يُستخدم هذا النوع من العينات تبعاً لمبررات علمية تتعلق بطبيعة مجتمع الدراسة (اللاجئون السوريون في حالة الدراسة هذه) وفقاً للآتي: - يجعل التشتت الجغرافي الواسع، في دول عربية وأوروبية، الوصول إلى المجتمع الأصلي كاملاً أمراً غير ممكن عملياً. - غياب إطار معاينة (Sampling Frame) يضم أسماء أو بيانات اللاجئين، بما هو شرط أساس للعينات الاحتمالية. - التنقل المستمر لبعض الفئات، وتغير أماكن الإقامة، ما يجعل المجتمع غير ثابت. - تفاوت الاستجابة بين اللاجئين، بسبب أوضاع العمل، والوضع القانوني، والحساسيات السياسية. - الاعتماد على الاستجابة الطوعية، ما يتوافق مع خصائص العينة المتاحة، كما تُعرّفها الأدبيات العلمية في العينات غير الاحتمالية.

أما تبعاً لمسوغات عملية تتعلق بظروف جمع البيانات، فتكون كالآتي: - سهولة الوصول إلى المشاركين عبر شبكات التواصل أو الجمعيات أو العلاقات الشخصية، وهو جوهر العينة المتاحة. - انخفاض التكلفة والوقت، مقارنةً بمحاولات بناء عينة احتمالية غير ممكنة في الواقع. - الاستجابة الطوعية التي تُعدّ أساساً في بحوث اللاجئين، ولا يمكن إلزام الأفراد بالمشاركة. - الاعتبارات الأخلاقية، فبعض اللاجئين يرفضون المشاركة لأسباب أمنية، ما يجعل الوصول إلى عينة احتمالية غير ممكن.

(22) J. W. and J. D. Creswell, *Research Design: Qualitative, Quantitative and Mixed Methods Approaches* (London/California: SAGE, 2018).

(23) M. Tavakol and R. Dennick, "Making Sense of Cronbach's Alpha," *International Journal of Medical Education*, no. 2 (2011).

اللاجئين السوريين.



الشكل (2)

تشير نتائج توزيع العينة، بحسب الفئة العمرية، في الشكل (2)، إلى تنوع واضح في أعمار المشاركين، ما يعكس تمثيلاً جيداً لمختلف مراحل العمر بين اللاجئين السوريين. لقد أظهرت النتائج ما يأتي: الفئة الأقل من 25 سنة شكلت 15% من العينة، وهي تكون في بدايات حياتها العملية أو التعليمية. وقد تتأثر قراراتها بالعودة بعوامل، من مثل فرص العمل والاستقرار المستقبلي. بلغت نسبة الفئة من 25 إلى 34 سنة 24%، وهي فئة من الشبان في مرحلة بناء الأسرة والعمل، ما يجعلها أكثر حساسية تجاه الاستقرار المعيشي والأمان. أما الفئة من 35 إلى 44 سنة، فكانت الأكبر بنسبة 45%، وهي ما تتحمل غالباً مسؤوليات أسرية واقتصادية أكبر، ما يجعل قراراتها أكثر ارتباطاً بتأمين الدخل والخدمات والأمان. يعزز ارتفاع هذه النسبة موثوقية الدراسة، لأنها تمثل الفئة الأكثر اتخاذاً للقرارات المتعلقة بالعودة، وشكلت الفئة 45 سنة فأكثر نسبة 16% من عدد المستجيبين، وهي قد تكون أكثر ارتباطاً بالعوامل النفسية والاجتماعية، من مثل الحنين للوطن والروابط الأسرية، ولكنها في الوقت نفسه أكثر حساسية تجاه الخدمات الصحية والاستقرار الأمني. هذا ما يتفق ونتائج تقرير المفوضية (2024-2025)، ولا سيما بشأن أن العمر وبلد اللجوء يؤثران في اتجاهات العودة.

يتيح هذا التوزيع المتوازن نسبياً، مع وجود أغلبية في الفئة العمرية (35-44)، إمكانية تحليل الفروق العمرية في اتجاهات العودة، وفهم اختلاف المخاوف والتحديات بين الفئات الشابة والمتوسطة والكبيرة، وتفسير تأثير العمر في تقييم الأمان والخدمات وفرص العمل، وتعزيز القدرة على

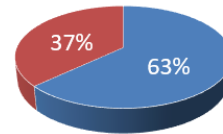
الكمية التي تسهم في الإجابة عن تساؤلات الدراسة بالاعتماد على النظام الإحصائي (IBM SPSS).

ثالثاً. إطار تطبيقي

البيانات الديموغرافية للمستجيبين

البيانات الديموغرافية للمستجيبين خطوة رئيسة لفهم خصائص العينة التي استندت إليها الدراسة، فهي تساعد في تفسير الاتجاهات، والأنماط التي تظهر لاحقاً في تحليل المحاور المختلفة المتعلقة بالعودة إلى سورية بعد التحرير. توفر هذه البيانات صورة واضحة عن توزيع المشاركين، من ناحية الجنس والعمر والمستوى التعليمي وبلد اللجوء، ومدة الإقامة في بلد اللجوء. إنها متغيرات قد تؤثر بدرجات متفاوتة في تقييم الأمان، والاستقرار المعيشي، والعوامل النفسية، والمخاوف المرتبطة بالعودة. يُسهم عرض هذه المتغيرات في تعزيز فهم السياق الاجتماعي للعينة، وتحديد مدى تنوعها، وإمكانية تعميم النتائج على فئات مشابهة من اللاجئين السوريين. يعرض الشكل الآتي التوزيع النسبي لأبرز المتغيرات الديموغرافية للمستجيبين:

الجنس

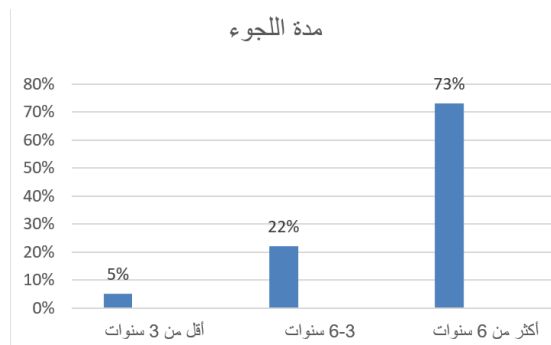


■ أنثى ■ ذكر

الشكل (1)

يُظهر هذا التوزيع أن الذكور يشكلون الأغلبية ضمن المشاركين في الدراسة. ويُعد هذا التوزيع مناسباً من الناحية المنهجية، لأنه يتيح للدراسة تحليل الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين الذكور والإناث في اتجاهاتهم نحو العودة، ويعزز قوة النتائج وإمكانية تعميمها على فئات مشابهة من

مضيفة متعددة.

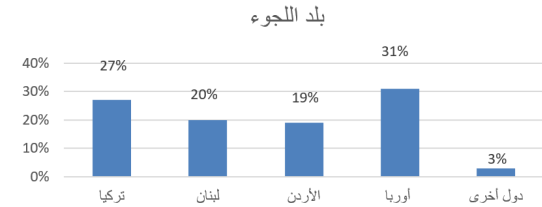


الشكل (4)

يُظهر توزيع العينة في الشكل (4) مدة اللجوء، ما يظهر أن غالبية المشاركين يقيمون خارج سورية منذ مدة طويلة، وتمثل فئة من تجاوزت مدة لجوئهم ست سنوات النسبة الأكبر من العينة (73%). يعكس هذا التوزيع واقع اللجوء السوري الممتد، وقد تحولت الإقامة في دول اللجوء، من حالة مؤقتة إلى وضع طويل الأمد، لدى شريحة واسعة. ويُعدّ هذا الامتداد الزمني مؤشرًا مهمًا لفهم طبيعة التجربة المعيشية التي مرّ بها المستجيبون، ومدى تأثيرها في تقييمهم لقرار العودة. أما الفئة التي تراوح مدة لجوئها بين ثلاث وست سنوات، فهي تمثل نسبة 22% من العينة، وتشير إلى شريحة ما تزال في مرحلة انتقالية بين الاستقرار النسبي في بلد اللجوء، وبين ارتباطها بالداخل السوري. هذه الفئة غالبًا ما تكون قد بدأت بالاندماج في بيئة اللجوء، لكنها لم تصل بعد إلى مستوى الاستقرار العميق الذي قد يجعل العودة خيارًا أقل احتمالًا. في المقابل، تشكّل الفئة التي لم تتجاوز مدة لجوئها ثلاث سنوات نسبة صغيرة من العينة (5%)، وهي فئة ما تزال قريبة زمنيًا من التجربة السورية المباشرة. وتكون هذه الفئة غالبًا أكثر ارتباطًا بالداخل، وأقل اندماجًا في بلد اللجوء، ما يجعل اتجاهاتها نحو العودة أكثر حساسية بشأن التحسّن الأمني والمعيشي.

يُظهر هذا التوزيع أن مدة اللجوء عامل مهم في تفسير اتجاهات العودة، فطول المدة يرتبط عادةً بزيادة الاندماج في بلد اللجوء، في حين ترتبط المدد القصيرة بارتفاع احتمالية التفكير بالعودة، في حال توافر الأوضاع

تعميم النتائج على شرائح واسعة من اللاجئين السوريين. لا شك في أن وجود تمثيل جيد للفئات العمرية المختلفة يعكس تنوعًا واقعيًا مشابهًا لبنية المجتمعات السورية في دول اللجوء.



الشكل (3)

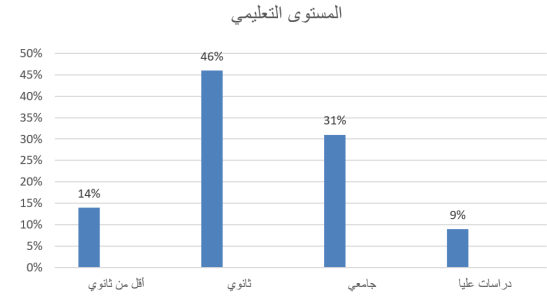
يوضح توزيع العينة في الشكل (3)، بحسب بلد اللجوء، أن المشاركين ينتمون إلى عدة دول تستضيف اللاجئين السوريين، ما يمنح الدراسة تنوعًا جغرافيًا مهمًا، ما يساعد في فهم اختلافات التجربة بين بيئات اللجوء المختلفة. لقد جاءت النسب على النحو الآتي: تركيا 27%، وهي أكبر الدول المضيفة للاجئين السوريين، وتُعدّ هذه النسبة انعكاسًا واقعيًا لحجم الوجود السوري فيها. لبنان نسبة 20%، ما يشير إلى تمثيل جيد للاجئين المقيمين فيه، وهي فئة غالبًا ما تواجه تحديات تتعلق بالأوضاع الاقتصادية والقيود القانونية، ما يجعل مواقفها تجاه العودة ذات أهمية خاصة. يمثل الأردن نسبة قريبة من لبنان 19%، ما يتيح مقارنة بين بيئتين متشابهتين في طبيعة اللجوء والخدمات المقدمة. هذه الفئة تساعد في تحليل أثر الخدمات الأساسية والاستقرار الأمني في قرار العودة. تعود النسبة الأكبر من دول لجوء السوريين إلى أوروبا، وهي 31%، أي أن ثلث العينة تقريبًا هي من يعيشون في دول أوروبية. هذه الفئة تتميز غالبًا باستقرار معيشي أعلى، ولديها فرص اندماج أفضل، ما يجعل اتجاهاتها نحو العودة مختلفة عن المقيمين في دول الجوار السوري. وجود هذه النسبة الكبيرة يعزز قدرة الدراسة على تحليل أثر تجارب اللجوء الإيجابية في انخفاض الرغبة في العودة. يضاف إلى ما سبق نسبة 3% في دول أخرى، وهي مصر والسودان واليمن. هذا التوزيع المتنوع جغرافيًا يتيح للدراسة فهم الفروق بين بيئات اللجوء المختلفة، وتأثيرها في اتجاهات العودة، وتعزيز قابلية تعميم النتائج على شرائح واسعة من اللاجئين السوريين في دول

والاستقرار وفرص العمل المتخصصة، وقد تكون أقل مبالاً إلى العودة في حال غياب بيئة داعمة. أما نسبة المستجيبين، من ذوي الدراسات العليا، فكانت 9 %، وعلى الرغم من أنها الفئة الأقل، فإنها تضيف بعداً مهماً للدراسة، فغالباً ما تكون أكثر ارتباطاً بالاستقرار المهني والاندماج في بلد اللجوء، ما قد يقلل رغبتها في العودة، ما لم تتوافر أوضاع مهنية وتعليمية مناسبة. يتيح هذا التوزيع التعليمي المتنوع للدراسة تفسير دور التعليم في تشكيل الرغبة في العودة أو الاستقرار في بلد اللجوء. إن وجود نسبة كبيرة من حملة الشهادة الثانوية والجامعية يعكس التركيبة التعليمية الواقعية للاجئين السوريين في دول اللجوء.

مستوى الأمان في سورية الجديدة (سورية ما بعد التحرير)

يُعدّ مستوى الأمان في سورية، بعد التحرير، أحد أهم المحددات المؤثرة في قرار اللاجئين السوريين بالعودة إلى مناطقهم الأصلية، ويرتبط الشعور بالأمان ارتباطاً مباشراً بإمكانية استعادة الاستقرار الفردي والأسري. يُعدّ هذا المحور عنصراً أساسياً في تقييم البيئة الحاضنة للعودة، نظراً لما شهدته هذه المناطق من تحولات أمنية متباينة خلال السنوات الماضية. ومن هذا المنطلق، سعت الدراسة إلى قياس درجة إحساس المستجيبين بالأمان، من خلال مجموعة من العبارات التي تعكس واقع الحماية وانتشار المخاطر، ومستوى التهديدات المحتملة. يعرض الجدول الآتي التوزيع النسبي لاستجابات المشاركين، بشأن مستوى الأمان في سورية بعد التحرير، بما يتيح فهماً أوضح لدور هذا العامل في تشكيل اتجاهاتهم نحو العودة.

المناسبة. يعزز وجود نسبة كبيرة من اللاجئين ذوي الإقامة الطويلة أهمية دراسة تأثير تجارب اللجوء الحالية في تشكيل المواقف تجاه العودة، خاصة في ظلّ ما أظهرته النتائج من أن هذه التجارب، على الرغم من طولها، لا توفر بالضرورة استقراراً كافياً يمنع من التفكير بالعودة.



الشكل (5)

يوضّح توزيع العينة، بحسب المستوى التعليمي في الشكل (5)، أن المشاركين ينتمون إلى خلفيات تعليمية متنوعة، ما يعزز قدرة الدراسة على فهم تأثير التعليم في تشكيل اتجاهات اللاجئين نحو العودة. لقد جاءت النسب على النحو الآتي: أقل من تعليم ثانوي بنسبة 14 %، وتمثل هذه الفئة شريحة محدودة نسبياً من العينة، وغالباً ما تكون أكثر حساسية تجاه الاستقرار المعيشي وفرص العمل، نظراً لاعتمادها الأكبر على المهن اليدوية أو غير المتخصصة. قد تكون هذه الفئة أكثر تأثراً بضعف الخدمات وفرص العمل في سورية الجديدة (ما بعد التحرير). أما فئة التعليم الثانوي، فكانت نسبتها 46 %، وهي الفئة الأكبر في العينة، وتشير إلى أن ما يقارب نصف المشاركين يمتلكون مستويات تعليم متوسطة. هذه الفئة عادةً ما تكون في سنّ العمل والإنتاج، وتُظهر اهتماماً أكبر بالفرص الاقتصادية والأمان عند التفكير في العودة، وإن ارتفاع هذه النسبة يُعزز قدرة الدراسة على تحليل اتجاهات الفئة الأكثر انتشاراً بين اللاجئين السوريين.

أما الفئة الجامعية، فهي تمثل نسبة 31 % من العينة، وتشير إلى وجود شريحة متعلمة قد تكون أكثر وعياً بالعوامل السياسية والاجتماعية المرتبطة بالعودة. غالباً ما ترتبط هذه الفئة بتوقعات أعلى، في ما يتعلق بالخدمات

الجدول (3)

العبارة	موافق (1)		محايد (2)		غير موافق (3)		المتوسط الحسابي
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	
أشعر أن مستوى الأمان مقبول	64	21.33	56	18.66	180	60	2.39
الجهات المسؤولة توفر حماية كافية للمدنيين	87	29	93	31	120	40	2.11
الخوف من الاعتقال أو الانتهاكات ما يزال قائماً	67	22.33	40	13.33	193	64.33	2.42
تحسن الوضع الأمني يشجعني على العودة	260	66.88	10	3.33	30	10	1.23

المحور أهمية خاصة، في ضوء التحديات التي تواجهها سورية بعد التحرير، في إعادة تأهيل البنية التحتية وتوفير الخدمات. من أجل فهم مدى استعداد اللاجئين للعودة، قاست الدراسة تقييم المستجيبين لهذه المقومات، عبر مجموعة من العبارات التي تعكس واقع الأوضاع المعيشية المتاحة. ويعرض الجدول الآتي التوزيع النسبي لاستجابات المشاركين حول هذا المحور، بما يساهم في تفسير تأثيره في اتجاهاتهم المحتملة نحو العودة.

يبين الجدول (3) المتوسطات الثلاثة المتعلقة بالأمان (2.39 %، 2.11 %، 2.42 %). ومن الملاحظ أنها جميعاً أعلى من 2، أي أنها تميل باتجاه عدم الموافقة على أن الوضع الأمني جيد أو كافٍ للعودة، فالمستجيبون يرون أن مستوى الأمان غير كافٍ لعودتهم، والخوف من الانتهاكات ما يزال عاملاً ضاغظاً ومؤثراً، وما تزال الثقة بالجهات المسؤولة عن الحماية منخفضة. لكن هناك عامل إيجابي واحد، فقد سجلت عبارة تحسن الوضع الأمني نسبة 1.23 %، وهي موافقة قوية، ما يعني أن الوضع الأمني إن تحسن فعلياً، فقد يشكل دافعاً قوياً للعودة.

مقومات الاستقرار المعيشي لدى اللاجئين السوريين

يُعدّ الاستقرار المعيشي من أهم العوامل التي توجه قرار اللاجئين السوريين بشأن العودة إلى سورية بعد التحرير، ما يرتبط مباشرة بقدرتهم على إعادة بناء حياتهم وتأمين احتياجاتهم الأساسية. تشمل مقومات الاستقرار مجموعة من العناصر الحيوية، من مثل توافر السكن الملائم وفرص العمل، والخدمات الأساسية، من ماء وكهرباء وصحة وتعليم، إضافةً إلى القدرة على تحقيق دخل مستقر يضمن الحد الأدنى من الأمان الاقتصادي. يكتسب هذا

الجدول (4)

العبارة	موافق (1)		محايد (2)		غير موافق (3)		المتوسط الحسابي
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	
توافر السكن المناسب	120	40	76	25.33	104	34.66	1.95
وجود فرص عمل كافية	220	73.33	48	16	32	10.66	1.37
توافر الخدمات الأساسية (ماء، كهرباء، صحة، تعليم)	195	65	39	13	66	22	1.57
القدرة على تأمين دخل مستقر	230	76.66	42	14	28	9.33	1.33

عبارة القدرة على تأمين دخل مستقر (1.33 %)، فقد جاءت بأعلى نسبة موافقة، ما يعكس إدراكاً قوياً لدى المستجيبين بأن الاستقرار الاقتصادي هو المحدد الأكثر تأثيراً في قرار العودة، وأن القدرة على تحقيق دخل مستقل تُمثل حجر الأساس في أي عملية استقرار طويلة الأمد. تشير هذه النتائج إلى أن اللاجئين لا يعدّون العودة انتقلاً مكانياً فحسب، بل عملية إعادة بناء للحياة، ما يتطلب توافر سكن وخدمات وفرص عمل ودخل مستقر. وكلما ارتفعت مؤشرات هذه المقومات، زادت احتمالية اتخاذ قرار العودة، ما يجعلها محددات مركزية في تقييم البيئة المعيشية.

تظهر نتائج الجدول (3) مقومات الاستقرار المعيشي، فاللاجئون السوريون يرون ذلك شرطاً أساسياً لاتخاذ قرار العودة، لا عاملاً مساعداً فحسب. فقد جاءت المتوسطات الحسابية للعبارات الأربع أقل من الدرجة المحايدة، ما يعكس اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على توافر هذه المقومات، ومن ثم يمكن عدّها عوامل مشجعة على العودة. وقد سجّلت عبارة توافر السكن المناسب (1.95 %) معدلاً متوسطاً قريباً من الموافقة، ما يشير إلى أن السكن يُعدّ شرطاً أولياً للاستقرار، وأن توفره بدرجة مقبولة يشكل عاملاً داعماً لقرار العودة. أما عبارة وجود فرص عمل (1.37 %)، فقد حصلت على أحد أدنى المتوسطات، ما يعكس إدراك المستجيبين لأهمية العمل، كشرط رئيس للعودة، ولا يمكن للاجئ أن يفكر في الاستقرار، من دون مصدر دخل يضمن له حياة كريمة.

أظهر متوسط توافر الخدمات الأساسية (1.57 %) اتجاهاً واضحاً نحو الموافقة، ما يدل على أن الخدمات، من مثل الماء والكهرباء والصحة والتعليم، تُعدّ من المقومات الجوهرية التي يبني عليها اللاجئ قراره بالعودة، وأن توافرها بدرجة مقبولة يعزز الشعور بإمكانية العيش المستقر. أما

العبارات التي تقيس مدى تأثير الروابط الأسرية، والذكريات والشعور بالانتماء، والخوف من فقدان الاستقرار الحالي، في قرار العودة. يعرض الجدول الآتي التوزيع النسبي لاستجابات المستجيبين حول هذه العوامل، بما يساعد في تفسير الدور الذي تلعبه الجوانب النفسية والاجتماعية في تشكيل اتجاهاتهم نحو العودة.

العوامل النفسية والاجتماعية بوصفها محددات لعودة اللاجئين السوريين

تُعدّ العوامل النفسية والاجتماعية من المحاور الجوهرية في تفسير استعداد اللاجئين السوريين للعودة إلى سورية بعد التحرير، وترتبط هذه العوامل بمستوى الارتباط العاطفي بالمكان والحنين للوطن، ووجود شبكات اجتماعية داعمة في الداخل السوري، إضافةً إلى تأثير التجارب السابقة المرتبطة بالزواج والصدّات. ويعدّ هذا المحور مكملاً للمحددات الأمنية والمعيشية، ولكنه يتميز بكونه يعكس البعد الداخلي للقرار، أي تلك المشاعر والدوافع التي لا يمكن قياسها عبر المؤشرات المادية وحدها. من أجل فهم هذا البعد، تضمّنت الاستبانة مجموعة من

الجدول (5)

العبارة	موافق (1)		محايد (2)		غير موافق (3)		المتوسط الحسابي
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
الحنين للوطن يشجعي على العودة	26.33	79	10.66	32	63	189	2.37
وجود أقارب في المناطق المحررة يحفّزي على العودة	76.66	230	16	48	7.33	22	1.31
الخوف من فقدان الاستقرار الحالي يمنعني من العودة	12.66	38	2.33	7	85	255	2.72
الذكريات السلبية المرتبطة بالمكان تمنعني من العودة	66.33	199	7.66	23	26	78	1.60

أحد أهم المحددات الاجتماعية لقرار العودة. فوجود شبكة اجتماعية داعمة يمنح اللاجئ شعوراً بالأمان والانتماء، ويخفف من مخاطر إعادة الاندماج، ما يجعل هذا العامل من أقوى المحفزات على اتخاذ قرار العودة. في المقابل، لم يكن الحنين للوطن (2.37%) عاملاً كافياً لدفع المستجيبين نحو العودة، فجاء المتوسط قريباً من عدم الموافقة. هذا يعكس أن العامل العاطفي وحده لا يشكل دافعاً حقيقياً

تُظهر نتائج الجدول رقم (4) أن قرار العودة لا يُبنى على عامل واحد فحسب، بل يتشكل من مزيج معقد من الدوافع الاجتماعية والضغط النفسي. فقد جاءت المتوسطات الحسابية لتكشف عن تباين واضح بين العوامل التي تشجع على العودة وتلك التي تعوقها. أولاً، أظهر متوسط وجود أقارب في الداخل (1.31%) اتجاهًا قويًا نحو الموافقة، ما يشير إلى أن الروابط العائلية تُعدّ

المخاوف والتحديات التي تواجه اللاجئين السوريين

يمثل محور المخاوف والتحديات أحد أكثر الجوانب حساسية في تقييم استعداد اللاجئين السوريين للعودة إلى سورية ما بعد التحرير، إذ ترتبط هذه المخاوف بمجموعة من العوامل التي قد تعيق العودة أو تجعلها محفوفة بالمخاطر. وتشمل هذه التحديات الهواجس الأمنية، وضعف البنية التحتية، وتذبذب الخدمات الأساسية، والتخوف من عدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي، وما قد يرافق ذلك من صعوبات في إعادة الاندماج أو تأمين مصادر دخل دائمة. ويكتسب هذا المحور أهمية خاصة، لأنه يعكس الجانب السلبي أو المانع في عملية اتخاذ القرار، ويُعدّ مكملاً للمحاور الأخرى التي تقيس الجوانب الإيجابية للعودة. ومن أجل فهم حجم هذه المخاوف وتأثيرها، تَضَمَّنَت الاستبانة مجموعة من العبارات التي تقيس درجة القلق لدى المستجيبين تجاه مختلف التحديات المحتملة. ويعرض الجدول التالي التوزيع النسبي لاستجابات المشاركين حول هذا المحور، بما يساعد في تفسير مدى تأثير المخاوف على اتجاهاتهم نحو العودة.

للعودة، وأن اللاجئين يميزون بين الشعور بالحنين والقدرة الفعلية على استئناف الحياة في بيئة قد تكون غير مستقرة. أما في مستوى العوامل النفسية المعيقة، فقد أظهر متوسط الذكريات السلبية المرتبطة بالمكان (1.60 %) اتجاهًا واضحًا نحو الموافقة، ما يدل على أن التجارب المؤلمة، سواء أكانت مرتبطة بالعنف أم الفقد أم الاعتقال أم الزواج، تشكل حاجزًا نفسيًا حقيقيًا أمام العودة.

تظل هذه الذكريات حاضرة في وعي اللاجئين، وتؤثر في تقييمه مدى قدرته على التكيف مجددًا مع البيئة الأصلية. من جهة أخرى، جاء متوسط الخوف من فقدان الاستقرار الحالي (2.72 %) مرتفعًا، ما يشير إلى أن هذا العامل ليس عائقًا أساسيًا أمام العودة. فاللاجئون لا يرون أن الاستقرار النسبي في بلد اللجوء يشكل سببًا قويًا للبقاء، وربما يعود ذلك إلى هشاشة هذا الاستقرار أو محدوديته، أو إلى قوة العوامل الاجتماعية التي تشجع على العودة. بصورة عامة، تكشف هذه النتائج أن العوامل الاجتماعية، ولا سيما وجود الأقارب، هي أكثر تأثيرًا في قرار العودة، بينما تؤدي العوامل النفسية دورًا مزدوجًا، فالذكريات السلبية تعيق العودة، والحنين للوطن لا يكفي وحده لدفعها، ما يشير إلى أن قرار العودة يتشكل من توازن بين الدعم الاجتماعي المتاح والعبء النفسي المتراكم، وأن اللاجئ يميل إلى العودة، عندما يشعر بوجود شبكة اجتماعية قوية قادرة على مساعدته في تجاوز آثار التجارب السلبية السابقة.

(الجدول 6)

العبارة	موافق (1)		محايد (2)		غير موافق (3)		المتوسط الحسابي
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
الخوف من عدم توافر الخدمات	31.66	95	12	36	56.33	169	2.25
الخوف من عدم توفر فرص العمل	73.33	220	9.33	28	17.33	52	1.44
الخوف من عدم الاستقرار الأمني	80	240	13	39	7	21	1.27
الخوف من تغيير البنية الاجتماعية	26.33	79	6	18	67.66	203	2.41

هذا العامل يظل أقل تأثيراً، مقارنةً بالعوامل الأمنية والاقتصادية.

تأثير تجارب اللجوء الحالية على اللاجئين السوريين

يعدّ تأثير تجارب اللجوء الحالية أحد العوامل الحاسمة في فهم اتجاهات اللاجئين السوريين نحو العودة إلى سورية بعد التحرير. وترتبط التجربة الراهنة في بلد اللجوء بدرجة الاستقرار الذي يعيشه الفرد، ومدى اندماجه في المجتمع المضيف، وطبيعة التحديات أو التسهيلات التي يواجهها في حياته اليومية. فالتجارب الإيجابية، من مثل توافر فرص العمل وتحسن الوضع الاقتصادي، والشعور بالأمان، قد تقلل من رغبة اللاجئ في العودة، بينما التجارب السلبية، كالصعوبات القانونية أو ضعف الخدمات أو التمييز، قد تدفع إلى التفكير بالعودة كخيار بديل. من أجل قياس هذا البعد المهم، تضمّنت الاستبانة مجموعة من العبارات التي تعكس طبيعة التجربة الحالية للاجئين في بلدان إقامتهم. يعرض الجدول الآتي التوزيع النسبي لاستجابات المشاركين حول هذا المحور، بما يساعد في تفسير الدور الذي تؤديه تجربة اللجوء الراهنة في تشكيل مواقفهم تجاه العودة.

تُظهر المتوسطات الحسابية في الجدول (5) أن اللاجئين يواجهون مجموعة من المخاوف التي تؤثر في قرار العودة، ويمكن تلخيصها في الخوف من عدم توافر الخدمات (2.25 %). ويشير هذا المتوسط إلى أن نقص الخدمات الأساسية يُعدّ مصدر قلق لدى بعض اللاجئين، ولكنه ليس من أقوى العوائق، لأن المستجيبين لا يعتبرون ضعف الخدمات مانعاً حاسماً للعودة، وإن ظل عاملاً مؤثراً في تقييم البيئة المعيشية. أما عامل الخوف من عدم توافر فرص عمل (1.44 %)، فيمثل أحد أبرز التحديات، ويخشى اللاجئون العودة، من دون ضمان مصدر دخل. يعكس المتوسط اتجاهًا واضحًا نحو الموافقة على أن غياب فرص العمل يشكل عائقًا اقتصاديًا ونفسيًا مهمًا أمام العودة. أما عامل الخوف من عدم الاستقرار الأمني (1.27 %)، فيُعدّ أقوى المخاوف على الإطلاق. ويرى المستجيبون أن غياب الأمن يشكل حاجزًا أساسيًا يمنع العودة، فالأمن هو المحدد الأكثر حسماً في قرار اللاجئ، ويتفوق على جميع العوامل الأخرى. في ما يتعلق بالخوف من تغيير البنية الاجتماعية (2.41 %)، يشير هذا المتوسط المرتفع إلى أن تغيير المجتمع بعد الحرب لا يُعدّ عائقًا رئيسيًا أمام العودة. على الرغم من وجود بعض القلق لدى جزء من المستجيبين، لكن

الجدول (7)

العبارة	موافق (1)		محايد (2)		غير موافق (3)		المتوسط الحسابي
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	
تجريبي الحالية في اللجوء مستقرة	89	29.66	15	5	196	65.33	2.36
تعرّضت لصعوبات في بلد اللجوء تدفعني للتفكير بالعودة	91	30.33	21	7	188	62.66	2.32
أشعر بالاندماج في بلد اللجوء	89	29.66	10	3.33	201	67	2.37
تحسّن وضعي الاقتصادي يقلل رغبتي في العودة	98	32.66	55	18.33	147	49	2.16

الاقتصادي في بلد اللجوء.

العوامل الأكثر تأثيراً في قرار العودة لدى اللاجئين السوريين (اختيار 3 عوامل فقط)

يمثل محور العوامل الأكثر تأثيراً في قرار العودة خلاصة المحاور السابقة، فهو يهدف إلى تحديد العناصر التي يراها اللاجئون السوريون أكثر أهمية من غيرها، عند التفكير في العودة إلى سورية الجديدة (سورية ما بعد التحرير). بعد قياس الأمان والاستقرار المعيشي، والعوامل النفسية والاجتماعية، والمخاوف والتحديات، يأتي هذا المحور ليكشف عن ترتيب الأولويات لدى المستجيبين، من خلال اختيارهم للعوامل الثلاثة الأكثر تأثيراً في قرارهم. يعدّ هذا المحور ذا قيمة تحليلية عالية، لأنه يوضح الجوانب التي تُشكّل الدافع الأكبر للعودة، وأنها تمثل العائق الأبرز، ما يساعد في تفسير الاتجاهات العامة للمستجيبين، ويقدم مؤشرات مهمة لصنّاع القرار والجهات المعنية، عبر تهيئة الشروط الملائمة للعودة. يعرض الجدول الآتي التوزيع النسبي لاختيارات المشاركين، ويوضّح أولوياتهم الفعلية عند اتخاذ قرار العودة.

يوضح الجدول (6) تأثير تجارب اللجوء الحالية، سواء أكانت إيجابية أم سلبية، ويشير المتوسط الحسابي لعبارة استقرار تجربة اللجوء (2.36 %) إلى أن أغلبية المستجيبين لا يشعرون بالاستقرار في تجربة اللجوء الحالية. ما يعني أن الاستقرار في بلد اللجوء ليس قوياً بما يكفي ليكون سبباً للبقاء، بل قد يكون عاملاً محايداً أو حتى دافعاً للتفكير بالعودة. أما بالنسبة للصعوبات في بلد اللجوء ودورها في التفكير بالعودة لسورية (2.32 %)، فيميل المستجيبون إلى عدم الموافقة على أن الصعوبات تدفعهم للعودة، أي إن وجود صعوبات لا يعني بالضرورة رغبة في العودة، ما يشير إلى أن قرار العودة لا يعتمد على ضغوط بلد اللجوء، بقدر اعتماده على الأوضاع في الداخل السوري. في السياق نفسه، يبيّن المتوسط الحسابي المرتفع (2.37 %) ضعف الشعور بالاندماج في بلد اللجوء. وعلى الرغم من ذلك، فإن ضعف الاندماج لا يتحوّل تلقائياً إلى رغبة في العودة، بل يبقى عاملاً يضعف جودة الحياة، من دون أن يكون دافعاً حاسماً. أما عن تحسّن الوضع الاقتصادي (2.16 %)، فيميل المستجيبون إلى عدم الموافقة على أن تحسّن وضعهم الاقتصادي يقلل رغبتهم في العودة. ما يعني أن المكاسب الاقتصادية في بلد اللجوء لا تشكّل حاجزاً قوياً يمنع من العودة، وأن العوامل الاقتصادية داخل سورية، من مثل توافر فرص العمل، أكثر تأثيراً من التحسّن

الجدول (8)

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
92.7	278	الأمان
86.7	260	الاستقرار المعيشي
64.3	193	الروابط الأسرية
85	255	الفرص الاقتصادية
33.7	101	الخدمات
29.7	89	تجارب اللجوء الحالية
30	90	الحنين إلى الوطن

العودة أو تعززها، ولكنها لا تعبر مباشرة عن درجة الميل إلى العودة. من ثم، فإن إدراجها ضمن المتوسط العام سيؤدي إلى خلط بين المتغيرات التابعة والمستقلة، ويشوّه دلالة المتوسط الإحصائي. لذلك، اقتصرَت الدراسة على المحاور الثلاثة التي تعكس الاتجاهات مباشرةً، واستُخدمت المحاور الأخرى في تفسير النتائج وتحليل محددات العودة ضمن الإطار التحليلي للدراسة.

احتُسب المتوسط العام من متوسطات المحاور الثلاثة:

الأمان = 2.037 (مجموع المتوسطات للمحور/ عدد العبارات)

الاستقرار المعيشي = 1.555 (مجموع المتوسطات للمحور/ عدد العبارات)

العوامل النفسية والاجتماعية = 1.997 (مجموع المتوسطات للمحور/ عدد العبارات)

المتوسط العام: $1.863 = 1.997 + 1.555 + 2.037$
استُخدم هذا المتوسط كأساس للمقارنة بين الفئات الديموغرافية.

يبين الجدول (7) أكثر العوامل تأثيراً في قرار العودة للاجئين السوريين إلى سورية بعد التحرير، ويوضح أن ترتيب العوامل، من الأكثر تأثيراً إلى الأقل، جاء على النحو الآتي: - الأمان (92.7%) - الاستقرار المعيشي (86.7%) - الفرص الاقتصادية (85%) - الروابط الأسرية (64.3%) - الخدمات (33.7%) - الحنين للوطن (30%) - تجارب اللجوء الحالية (29.7%). إن مجيء الأمان في المرتبة الأولى يعني أن الاستقرار الأمني هو المحدد الأكثر حسماً في قرار اللاجئين بالعودة إلى سورية الجديدة (سورية ما بعد التحرير من النظام البائد). تلاه الاستقرار المعيشي، ثم الفرص الاقتصادية، ما يشير إلى أن العوامل المعيشية والاقتصادية تشكل ركائز أساسية في تقييم إمكانية العودة. أما الروابط الأسرية، فقد جاءت في المرتبة الرابعة، ما يدل على أهميتها الاجتماعية، لكنها أقل تأثيراً مقارنة بالعوامل الأمنية والاقتصادية. بينما تبين أن الخدمات والحنين للوطن هما أقل العوامل تأثيراً، ما يشير إلى أن العوامل العاطفية والخدمية ليست محددات رئيسة في قرار العودة، مقارنةً بالعوامل الأمنية والمعيشية.

اختبار الفروض

يقدم الجدول أدناه اختبار الفروض الإحصائية، اعتماداً على البيانات المتاحة في الدراسة (ال تكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية)، مع استخدام التحليل الوصفي المقارن ومعامل القوة (المتوسط - 3)، لأن أعلى قيمة في مقياس ليكرت هي 3، ما يسمح بتقدير قوة الاتجاه نحو الموافقة أو عدمها، وتشير القيم المرتفعة إلى قوة تأثير أكبر لتقدير الفروق بين الفئات الديموغرافية. تجدر الإشارة إلى أن حساب المتوسط العام لاتجاهات العودة، في الدراسة، اقتصر على ثلاثة محاور رئيسة، وهي مستوى الأمان، ومقومات الاستقرار المعيشي، والعوامل النفسية والاجتماعية، لأنها تمثل المتغيرات التي تقيس الاتجاه الفعلي نحو العودة، أي مدى استعداد اللاجئ لاتخاذ قرار العودة إلى سورية بعد التحرير. أما المحاور الأخرى، من مثل التحديات والمخاوف وتأثير تجارب اللجوء الحالية، فلم تُدرج ضمن المتوسط العام، لأنها تُعدّ من المحددات التفسيرية التي تؤثر في اتجاهات العودة، ولا تقيس الاتجاه نفسه. فهذه المحاور تُستخدم لتحليل العوامل التي تعيق

الجدول (9)

رقم الفرض	المتغير الديموغرافي	المتوسط العام لاتجاهات العودة	معامل القوة	كيفية حساب الفرض	النتيجة	التفسير النهائي
1	الجنس	2.03	0.97	قورن الاتجاه العام للعودة بين الذكور والإناث اعتماداً على المتوسطات العامة للمحاور الثلاثة، ولم يظهر أي انحراف يشير إلى اختلاف جوهري	لا توجد فروق	الاتجاهات متقاربة بين الجنسين، ولا توجد مؤشرات على اختلاف في تقييم الأمان أو المعيشة أو العوامل النفسية
2	العمر	1.56 للفئة 44-35	1.44	قورنت الفئات العمرية حسب حجمها واتجاهاتها. الفئة 44-35 (45%) من العينة سجلت أعلى ميول للعودة بسبب ارتباطها بالاستقرار المعيشي.	توجد فروق	الفئة 44-35 أكثر ميلاً للعودة، مقارنة بالفئات الأصغر والأكبر، ما يشير إلى تأثير العمر في القرار
3	المستوى التعليمي	1.33- 1.95	-1.05 1.67	قورنت المتوسطات بين الفئات التعليمية. الفئات الأعلى تعليمياً أظهرت ميلاً أكبر نحو العودة بسبب ارتباطها بفرص العمل والدخل	توجد فروق	التعليم يؤثر في اتجاهات العودة، حيث ترتفع الرغبة لدى الفئات التي تعتمد على سوق العمل
4	بلد اللجوء	1.60 لبنان/ الأردن، في مقابل 2.20 في دول أوروبية	1.40 مقابل 0.80	قورنت ظروف اللجوء المختلفة. المقيمون في أوروبا يتمتعون باستقرار أكبر، في حين إن المقيمين في لبنان والأردن يعانون ضغوطاً معيشية	توجد فروق	الاستقرار في أوروبا يقلل الرغبة في العودة، والضغوط في دول الجوار تزيدها
5	مدة اللجوء	1.50 أقل من 3 سنوات، مقابل 2.10 أكثر من 6 سنوات	1.50 مقابل 0.90	قورنت الاتجاهات حسب طول الإقامة. الإقامة الطويلة تزيد الاندماج وتقلل الرغبة في العودة	توجد فروق	أصحاب الإقامة القصيرة أكثر ارتباطاً بالداخل، والإقامة الطويلة تقلل الميل للعودة

للعودة⁽²⁴⁾. لقد أظهرت نتائج الدراسة أنَّ محور الأمان سجّل معدلاً يعكس استمرار وجود عوامل طاردة تمنع من العودة، من مثل الخوف من عدم كفاية الوضع الأمني. في المقابل، برزت عوامل جاذبة تشجّع على التفكير بالعودة، من مثل وجود أقارب في الداخل السوري. هذه النتائج تتفق مع نظرية الدفع والجذب التي ترى أن قرار العودة يتشكل من توازن بين الضغوط الطاردة في بلد اللجوء والعوامل الجاذبة في البلد الأصل، بحيث لا تكفي عوامل الجذب وحدها، إن لم تُعالج العوامل الطاردة المرتبطة بالأمن والخدمات.

في مستوى الاستقرار المعيشي، أظهرت النتائج أن اللاجئين يعدّون العودة عملية إعادة بناء للحياة، لا انتقالاً مكانياً فحسب، فالسكن وفرص العمل والخدمات الأساسية والقدرة على تحقيق دخل مستقر تُعدّ شروطاً أساسية لاتخاذ قرار العودة. ويربط اللاجئين العودة بوجود بيئة معيشية متكاملة قادرة على توفير الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ما يجعل هذه المقومات عوامل مشجعة، إن توافرت بدرجة مقبولة. تتوافق هذه النتائج مع ما أشارت إليه تقارير دولية، من مثل تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين⁽²⁵⁾، فهو يؤكد أن العوامل الأمنية والمعيشية تشكّل المحدد الأبرز لقرار العودة، وأن الروابط الاجتماعية داخل سورية تؤدي دوراً مهماً في تعزيز الرغبة في العودة. وتتقاطع النتائج مع ما توصلت إليه دراسة سابقة أخرى⁽²⁶⁾ تشير إلى أن العودة الطوعية ترتبط بتوافر بيئة آمنة، وخدمات أساسية، وفرص اقتصادية، إضافةً إلى عوامل نفسية تتعلق بالانتماء والروابط الأسرية. وقد أظهر محور الاستقرار المعيشي معدلاً يعكس إدراك اللاجئين أهمية توافر السكن وفرص العمل والخدمات الأساسية، بوصفه شرطاً رئيساً للعودة. تتفق هذه النتائج مع نظرية رأس المال البشري التي تؤكد أن قرار العودة يُبنى على حسابات عقلانية مرتبطة بالفرص الاقتصادية والتعليمية، فاللاجئ يقارن بين العوائد المتوقعة

تختبر الدراسة الفروض المتعلقة بوجود فروق في اتجاهات اللاجئين السوريين بشأن العودة إلى سورية بعد أن تحررت من النظام البائد، بالاعتماد على المتغيرات الديموغرافية الأساسية للعيّنة. لقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في اختبار هذه الفروض، بالاستناد إلى المتوسطات الحسابية، والتكرارات والنسب المئوية، ومعامل القوة المستخرج من بيانات الدراسة. تفترض الدراسة وجود فروق في اتجاهات العودة تُعزى إلى متغيرات العمر والمستوى التعليمي، وبلد اللجوء ومدته، ولا تتوقع وجود فروق تُعزى إلى متغير الجنس. لقد أظهرت نتائج تحليل الفروق أن متغير الجنس لا يؤثر في اتجاهات اللاجئين نحو العودة، ولم تظهر فروق تُذكر بين الذكور والإناث. في المقابل، تبين وجود فروق واضحة في اتجاهات العودة تُعزى إلى المتغيرات الديموغرافية الأخرى، ولا سيما العمر، والمستوى التعليمي وبلد اللجوء ومدته. لقد أظهرت هذه الفئات اختلافات في تقييم الأمان والاستقرار المعيشي، والعوامل النفسية والاجتماعية. في ذلك إشارة إلى أن هذه المتغيرات تؤدي دوراً مؤثراً في تشكيل قرار العودة إلى سورية ما بعد التحرير.

خاتمة

نتائج عامة

تكشف نتائج الدراسة أن قرار اللاجئين السوريين بالعودة إلى سورية الجديدة (بعد التحرير)، هو قرارٌ مركّب، ويتداخل فيه الأمن بالأوضاع المعيشية والعوامل النفسية والاجتماعية، إضافةً إلى طبيعة التجربة الراهنة في بلد اللجوء. وقد أظهرت البيانات أن الأمان يُشكّل المحور الأكثر حساسية وتأثيراً في اتجاهات المستجيبين، فما يزال الشعور بعدم كفاية الوضع الأمني حاضراً بقوة في تقييمهم لبيئة العودة، على الرغم من وجود مؤشرات تشير إلى أن أي تحسّن ملموس في الوضع الأمني قد يتحول إلى دافع قوي للعودة. هذا يتوافق مع نتائج دراسة سابقة ذات صلة حول أن الأمان والاستقرار المعيشي هما المحددان الأساسيان

(24) Al Husein, ibid.

(25) "Ninth Regional Survey on Syrian Refugees' Perceptions and Intentions on Return to Syria," UNHCR (June 2024).

(26) N. Harild and A. Christensen, "Drivers and Barriers of Voluntary Refugee Return: Security, Livelihoods and Social Networks," *Journal of Refugee Studies* (2023).

على عوامل مؤثرة من داخل سورية (الأمن، وتوافر فرص العمل، ووجود شبكة اجتماعية)، ما يعني أن تجارب اللجوء تؤدي دورًا ثانويًا، وأن المحددات الداخلية هي الأكثر تأثيرًا في القرار. تتفق هذه النتائج مع دراسة حديثة مهمة⁽²⁷⁾، فهي تشير إلى أن الأمان والخدمات وفرص العمل تعد أكثر المحددات تأثيرًا، وأن تجارب اللجوء الحالية ليست دافعًا قويًا للبقاء. وتتفق هذه النتائج أيضًا مع النظرية التي ترى أن اللاجئين يعيشون بين مجتمعين، فهم يحتفظون بروابط اقتصادية وثقافية مع بلدهم الأصل، لكنهم في الوقت نفسه يطورون شبكات جديدة في بلد اللجوء. في ذلك إشارة إلى أن العودة قد تكون مؤقتة أو دورية وليست نهائية، تبعًا لتوازن هذه الروابط.

في المحصلة، تُظهر الدراسة أن قرار العودة يتحدد وفق ثلاثة محاور رئيسة، وهي الأمن بوصفه الشرط الأول والحاسم، والاستقرار المعيشي والاقتصادي بوصفه الركيزة الأساس لإعادة بناء الحياة، والدعم الاجتماعي مقابل العبء النفسي، فوجود أقارب في سورية يشجع على العودة، وتعيق الذكريات السلبية اتخاذ قرار العودة. تشير هذه النتائج إلى أن اللاجئين مستعدون للعودة، إن توافرت بيئة آمنة ومستقرة وقادرة على توفير فرص العمل والخدمات الأساسية، وأن تحسين هذه العوامل قد يسهم مباشرة في تعزيز فرص العودة الطوعية إلى سورية بعد تحريرها من النظام البائد.

توصيات

استنادًا إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، بشأن محددات العودة للاجئين السوريين إلى سورية بعد التحرير، يتضح أن قرار العودة هو قرار مركب يتأثر بمجموعة من العوامل الأمنية والمعيشية والاجتماعية والنفسية، إضافةً إلى تأثير الخصائص الديموغرافية وتجارب اللجوء الحالية. بناءً على ذلك، تُقدّم الدراسة جملةً من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز فرص العودة الطوعية والأمنة والدائمة، وتحسين الأوضاع في الداخل السوري، بما

في بلد اللجوء وما يمكن أن يحصل عليه في البلد الأصل، أي سورية بعد التحرير. إن ضعف مقومات الاستقرار المعيشي يجعل العودة أقل جاذبية من منظور اقتصادي، ما ينسجم مع هذه النظرية.

في ما يتعلق بالعوامل النفسية والاجتماعية، أظهرت النتائج أن الروابط الأسرية داخل سورية تُعدّ من أقوى المحفزات على العودة، فهي تمنح اللاجئين شعورًا بالانتماء والدعم الاجتماعي. في المقابل، لا يشكل الحنين للوطن دافعًا كافيًا لاتخاذ قرار العودة، ما يشير إلى أن العوامل العاطفية وحدها لا تكفي في ظلّ بيئة غير مستقرة. لقد كانت الذكريات السلبية المرتبطة بالمكان أحد العوائق النفسية المهمة، وتشكّل التجارب المؤلمة حاجزًا داخليًا يصعب تجاوزه، من دون وجود شبكة دعم قوية وأوضاع مستقرة. وقد أظهر محور العوامل النفسية والاجتماعية معدلًا يدل على أن وجود أقارب في سورية يمثل عاملًا محفزًا، في حين مثلت الذكريات السلبية المرتبطة بالمكان عائقًا نفسيًا واضحًا. تتفق هذه النتائج مع نظرية الشبكات الاجتماعية التي ترى أن الروابط الأسرية والاجتماعية تسهل إعادة الاندماج وتشجع على العودة، لكنها قد تحمل أيضًا أبعادًا سلبية مرتبطة بالذاكرة الجماعية والخبرات السابقة، ما يفسّر تردّد بعض اللاجئين في اتخاذ قرار العودة. أما المخاوف والتحديات، فقد اتضح أنها تتوزع بين مخاوف أمنية واقتصادية وخدمية، إلا أن العامل الأمني يظل أكثر العوامل تأثيرًا، ويليه القلق من غياب فرص العمل. لقد بدا أن المخاوف المتعلقة بتغير البنية الاجتماعية أو ضعف الخدمات كانت أقل تأثيرًا، مقارنةً بالعوامل الأمنية والاقتصادية، ما يعكس إدراكًا واقعيًا لدى المستجيبين بأن العودة تتطلب بيئة آمنة قبل أي شيء آخر.

على صعيد تجارب اللجوء الحالية، تكشف معدلات الدراسة أن تجارب اللجوء الحالية، من حيث الاستقرار والاندماج والصعوبات والتحسين الاقتصادي، لا تشكل عوامل حاسمة تمنع من العودة أو تدفع إليها. أي إن اللاجئين لا يشعرون بالاستقرار والاندماج في بلد اللجوء، لكنهم أيضًا لا يعدون الصعوبات أو التحسين الاقتصادي أسبابًا مباشرة لاتخاذ قرار العودة. هذا يشير إلى أن قرار العودة لا يُبنى على تجربة اللجوء الحالية، بقدر ما يُبنى

(27) "Understanding Syrian Refugee and IDP Return Dynamics in 2025," op. cit.

يتوافق مع أولويات اللاجئين واحتياجاتهم الفعلية.

مع توقعاتهم.

- توصيات لصنّاع القرار والجهات المحلية: وضع استراتيجية وطنية للعودة الطوعية تشمل ضمانات أمنية وخطط إسكان وتشغيل، وتعزيز الشفافية، لبناء الثقة مع اللاجئين، وإشراك المجتمع المدني في تصميم برامج العودة وتنفيذها، وتطوير نظام معلومات موحد حول أوضاع العائدين واحتياجاتهم.

- توصيات للمنظمات الدولية: دعم مشاريع الاستقرار المبكر في الداخل السوري، وتوفير تمويل مستدام لبرامج الإسكان والخدمات الأساسية، ومراقبة عمليات العودة لضمان طوعيتها وسلامتها، ودعم برامج إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للعائدين.

ختامًا، أكدت الدراسة أن تعزيز فرص العودة الطوعية الآمنة والدائمة يتطلب معالجة متوازنة للعوامل الأمنية والمعيشية والاجتماعية والنفسية، مع مراعاة الفروق الديموغرافية، وتجارب اللجوء المختلفة. تُعد هذه التوصيات إطارًا عمليًا مما يمكن الجهات المحلية والدولية الاستناد إليه، لتطوير سياسات عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم.

المراجع

العربية

- بكور، سامر. "سورية في العهد الجديد: مسار عودة اللاجئين والنازحين". المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة (13 كانون الأول/ ديسمبر 2025).

- عبد الحميد، محمد. البحث العلمي في الدراسات الإعلامية. القاهرة: عالم الكتب، 2015.

- توصيات متعلقة بمحور الأمن: تعزيز الإجراءات الأمنية في الداخل السوري، وضمان حماية المدنيين، وإنشاء آليات رقابة، ومساءلة شفافة تعزز الثقة بالجهات المسؤولة عن الأمن، ونشر تقارير دورية حول الوضع الأمني لنشر الطمأنينة للاجئين في دول اللجوء.

- توصيات متعلقة بالاستقرار المعيشي: تطوير مشاريع إسكان ميسرة للعائدين الجدد، وتوفير فرص عمل مباشرة، عبر برامج تشغيل قصيرة ومتوسطة المدى، وتحسين الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، المياه، الكهرباء)، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لضمان دخل مستدام للعائدين، وتعزيز البنية التحتية الاقتصادية، في الداخل السوري.

- توصيات متعلقة بالعوامل الاجتماعية والنفسية: تسهيل إجراءات لمّ شمل الأسر، وإنشاء مراكز دعم اجتماعي للعائدين الجدد، وتوفير برامج دعم نفسي لمعالجة آثار الحرب والتهجير، وتعزيز دور المجتمع المحلي في استقبال العائدين ودمجهم، في الداخل السوري.

- توصيات متعلقة بالخاوف والتحديات: إطلاق برامج تدريب مهني تناسب احتياجات سوق العمل المحلي، وتقديم حوافز اقتصادية للعائدين، من منح وقروض صغيرة وإعفاءات ضريبية، ودعم المبادرات المجتمعية التي توفر فرص عمل محلية، وتحسين البيئة الاستثمارية، في الداخل السوري.

- توصيات متعلقة بتجارب اللجوء الحالية: التواصل مع اللاجئين في دول الجوار ودول أوروبية، لتقديم معلومات دقيقة حول الوضع داخل سورية، وتصحيح الصور النمطية السلبية حول العودة، عبر حملات إعلامية موثوقة، وإشراك اللاجئين في تقييم احتياجات العودة، لضمان توافق البرامج

tentions in Lebanon.” *Journal of Refugee Studies*, vol. 35 no. 2 (2022).

- Lee, E. S. “A Theory of Migration.” *Demography*, vol. 3 no. 1 (1966).
- M. Tavakol and R. Dennick. “Making Sense of Cronbach’s Alpha.” *International Journal of Medical Education*, no. 2 (2011).
- Massey, D. and others. “Theories of International Migration: A Review and Appraisal.” *Population and Development Review*, vol. 19 no. 3 (1993).
- Schiller, N. G. L. Basch and C. Lanc-Szanton. “Transnationalism: A New Analytic Framework for Understanding Migration.” *Annals of the New York Academy of Sciences*, vol. 645 no. 1 (1992).
- Sjaastad, L. A. “The Costs and Returns of Human Migration.” *Journal of Political Economy*, vol. 70 no. 5 (1962).
- Zetter, R. “Reconceptualizing the Myth of Return: Continuity and Transition among the Greek-Cypriot Refugees of 1974.” *Journal of Refugee Studies*, vol. 12 no. 1 (1999).
- “Asylum and First-time Asylum Applicants by Citizenship, Age and Sex-Annual Aggregated Data (2008-2025).” **Eurostat** (2026).
- “Global Trends: Forced Displacement in 2023.” **UNHCR** (2024).
- “Ninth Regional Survey on Syrian Refugees’ Perceptions and Intentions on Return to Syria.” **UNHCR** (June 2024).

الأجنبية

- Al Husein, N. and N. Wagner. “Determinants of Intended Return Migration among Refugees: A Comparison of Syrian Refugees in Germany and Turkey.” *International Migration Review*, vol. 57 no. 4 (2023).
- Brekke, J. and M. Aarset. *Why Return? Syrian Refugees in Germany and Turkey and their Perspectives on Return to Syria*. Oslo: Peace Research Institute, 2017.
- Creswell, J. W. and J. D. *Research Design: Qualitative, Quantitative and Mixed Methods Approaches*. London/California: SAGE, 2018.
- Hammond, L. “Voluntary Repatriation and the Meanings of Return to Somalia.” *Journal of Eastern African Studies*, vol. 8 no. 1 (2014).
- *Handbook on Voluntary Repatriation: International Protection*. Geneva: UNHCR, 1996.
- Harild, N. and A. Christensen and R. Zetter. *Sustainable Refugee Return: Triggers, Constraints, and Lessons on Addressing the Development Challenges of Forced Displacement*. Washington DC; World Bank Group, 2015.
- Harild, N. and A. Christensen. “Drivers and Barriers of Voluntary Refugee Return: Security, Livelihoods and Social Networks.” *Journal of Refugee Studies* (2023).
- Janmyr, M. and L. Mourad. “Between Pressure and Fear: Syrian Refugees’ Return In-

أقل من 25 - "Refugee Returns & Migration Dynamics after Assad." **ETANA Syria and Konrad Adenauer Stiftung** (June 2025).

34-25

44-35

45 فأكثر

- بلد اللجوء

تركيا

لبنان

الأردن

دولة أوروبية

دول أخرى

- مدة اللجوء

أقل من 3 سنوات

3-6 سنوات

أكثر من 6 سنوات

- المستوى التعليمي

ابتدائي

ثانوي

جامعي

دراسات عليا

القسم الثاني

تقييم مستوى الأمان في سورية الجديدة (سورية ما

بعد التحرير)

- "Syria: Operational Update (February-March 2024)." **UNHCR** (15/04/2024).

- "Syrian Refugees' Return Intentions and Socio-Economic Conditions." **UNHCR** (2024-2025).

- "Understanding Syrian Refugee and IDP Return Dynamics in 2025." **UNHCR and World Bank Group** (2026).

ملحق

الاستبيان

حضرة المشارك/ة الكريم/ة،

يرجى التكرم بالإجابة عن الأسئلة بموضوعية وشفافية، فهذا الاستبيان يعد جزءاً من عمل بحثي علمي يهدف إلى جمع البيانات وتحليلها، لأغراض أكاديمية بحثية. جميع الإجابات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فحسب، مع ضمان سرية المعلومات وعدم استخدامها في أي سياق آخر.

نشكركم لتعاونكم ومساهماتكم المهمة في إنجاح البحث.

القسم الأول

بيانات ديموغرافية

- الجنس

ذكر

أنثى

- العمر

العبارة	موافق	محايد	غير موافق
أشعر أن مستوى الأمان مقبول			
الجهات المسؤولة توفر حماية كافية			
الخوف من الاعتقال أو الانتهاكات ما يزال قائمًا			
تحسن الوضع الأمني يشجعني على العودة			

القسم الثالث

مقومات الاستقرار المعيشي

العبارة	موافق	محايد	غير موافق
توافر السكن المناسب			
وجود فرص عمل كافية			
توافر الخدمات الأساسية (ماء، كهرباء، صحة، تعليم)			
القدرة على تأمين دخل مستقر			

القسم الرابع

العوامل النفسية والاجتماعية

العبارة	موافق	محايد	غير موافق
الحنين للوطن يشجعني على العودة			
وجود أقارب في المناطق المحررة يحفزني على العودة			
الخوف من فقدان الاستقرار الحالي يمنعني من العودة			
الذكريات السلبية المرتبطة بالمكان تمنعني من العودة			

القسم الخامس

المخاوف والتحديات

العبارة	موافق	محايد	غير موافق
الخوف من عدم توافر الخدمات			
الخوف من عدم توافر فرص العمل			
الخوف من عدم الاستقرار الأمني			
الخوف من تغير البنية الاجتماعية			

القسم السادس

تأثير تجارب اللجوء الحالية

غير موافق	محايد	موافق	العبارة
			تجربتي الحالية في اللجوء مستقرة
			تعرضت لصعوبات في بلد اللجوء، ما يدفعني إلى التفكير بالعودة
			أشعر بالاندماج في بلد اللجوء
			تحسن وضعي الاقتصادي يقلل من رغبتني في العودة

القسم السابع

رتب العوامل الأكثر تأثيراً في قرار العودة (اختيار 3 عوامل فقط)

الأمان، الروابط الأسرية، الاستقرار المعيشي، الخدمات، تجارب اللجوء الحالية، الفرص الاقتصادية، الحنين إلى الوطن

ترجمات

Translation

لُجَيْن الصمادي (مؤلفة)⁽¹⁾ | Lojayn Smadiبدر الماضي (مؤلف)⁽²⁾ | Bader Al-Madiأحمد عيشة (مترجم)⁽³⁾ | Ahmad Aicha

العودة أم البقاء: معضلة الأمل واليأس لدى اللاجئين السوريين المقيمين في الأردن منظور إيكولوجي

Return or Stay: The Dilemma of Hope and Despair Among Syrian Refugees Living in Jordan

An Ecological Perspective⁽⁴⁾

ملخص

أدى التحول السياسي في سورية، في عقب سقوط نظام الأسد في كانون الأول/ ديسمبر 2024، إلى تجدد النقاشات حول عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم. تتناول الدراسة تحليل نوايا العودة لدى اللاجئين السوريين في الأردن، والعوامل المؤثرة في تشكيل هذه القرارات، مستندةً إلى منهجية بحثية مختلطة. تقوم الدراسة على تحليل آراء عينة عشوائية مكونة من 1070 لاجئاً سورياً، ممن يقيمون في المجتمعات المضيفة والمخيمات، عبر مقابلات هاتفية، بالإضافة إلى أربع جلسات نقاش لمجموعات بؤرية (مركزة) ومقابلتين مع خبراء. على الرغم من أن 61 في المئة من المستجيبين أعربوا عن رغبتهم في العودة، فإن 20 في المئة فقط أشاروا إلى خطط ملموسة أو فورية، ما يوحي بأن العودة ما تزال طموح في الغالب فحسب، أكثر من كونها خياراً وشيكاً. وقد برزت عوامل عدة تُعدّ حاسمة في هذا القرار، من مثل الحصول على السكن والممتلكات (55 في المئة)، والوضع الاقتصادي (46 في المئة)، والأمن والسلامة (40 في المئة)، ما يشير إلى أن العوائق البنيوية، وليس تغيير النظام وحده، تؤثر في عملية صنع القرار. تكشف النتائج النوعية أيضاً أن الارتباط العاطفي بسورية يدعم تطلعات العودة، إلا أن الصعوبات المالية والديون المترتبة على اللاجئين في الأردن، وتدمير المساكن في سورية، تحدّ من القدرة على اتخاذ قرار العودة. تؤكد هذه النتائج أن العودة الطوعية والأمنة والكرامة تعتمد على معالجة العوائق البنيوية في سورية، والمحافظة على مستويات كافية من الحماية والدعم الأساسي للاجئين السوريين في الأردن.

كلمات مفتاحية

اللاجئون السوريون، حلول دائمة، إطار التطلعات والقدرات، عوامل الجذب والطرْد، الأردن، سورية

(1) مديرة للمتابعة والتقييم والمساءلة والتعلم في المجلس الترويعي للاجئين (في الأردن). تشمل أبحاثها شؤون اللاجئين وحقوق الإنسان والصحة النفسية.

(2) أستاذ علم الاجتماع السياسي، ورئيس قسم الخدمة الاجتماعية في الجامعة الألمانية-الأردنية. تشمل أبحاثه قضايا التطرف واللاجئين والهجرة.

(3) كاتب ومترجم سوري.

(4) L. Smadi and B. Al-Madi, "Return or Stay? The Dilemma of Hope and Despair Among Syrian Refugees Living in Jordan: An Ecological Perspective," *Social Sciences*, vol. 15 no. 3 (2026).

Abstract

The political transition in Syria following the fall of the Assad regime in December 2024 has renewed debates about refugee return. This study examines the return intentions of Syrian refugees in Jordan and the factors shaping these decisions using mixed-methods design. A stratified random sample of 1,070 refugees residing in host communities and camps was surveyed through telephone interviews, complemented by four focus group discussions and two key informant interviews with experts. Although 61% of respondents expressed an intention to return, only 20% indicated concrete or immediate plans, suggesting that return remains largely aspirational rather than imminent. Access to housing and property (55%), economic conditions (46%), and safety and security (40%) emerged as central determinants, indicating that structural barriers, rather than regime change alone, shape decision-making. Qualitative findings further reveal that emotional attachment to Syria sustains return aspirations, yet financial hardship, debt in Jordan, and housing destruction in Syria constrain refugees' capabilities to act. These findings underscore that voluntary, safe, and dignified repatriation depends not only on addressing structural barriers in Syria, but also on maintaining essential protection and support for Syrian refugees in Jordan.

Keywords

Syrian refugees, durable solutions, aspirations-capabilities framework, push-pull factors, Syria, Jordan

مقدمة

جديدة من التحول السياسي، مع تقدّم هيئة تحرير الشام نحو دمشق، ما أفضى إلى تغيير الحكومة في الشهر التالي⁽⁹⁾. لقد مثل هذا التحول نهاية حكم عائلة الأسد الذي دام طيلة أكثر من خمسة عقود من مرحلة استبدادية طويلة⁽¹⁰⁾. وقد عدّ كثيرٌ من السوريين هذا التغيير نقطة تحولٍ قد تُعيد تجدد الأمل، ولا سيما لدى ملايين النازحين داخليًا ودوليًا⁽¹¹⁾. شكّل هذا التحول بارقة أمل لدى اللاجئين بشأن استعادة الأمان والكرامة وبناء مستقبل أفضل، بعد معاناة طويلة من المنفى⁽¹²⁾. ووفقًا لتقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد عاد (141.230) لاجئًا من الأردن إلى سورية، منذ 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024 حتى 23 آب/ أغسطس 2025⁽¹³⁾. مع ذلك، واجهت سورية تحديات اقتصادية ومالية غير مسبوقة، ما انعكس على تدهور حاد للخدمات الأساسية والبنية التحتية⁽¹⁴⁾. نتيجة لذلك، يواجه اللاجئون السوريون معضلة تتمثل بالاختيار بين العودة إلى سورية، على الرغم من هشاشة الأوضاع الأمنية وتردي الأحوال الاقتصادية، أو البقاء في الأردن في ظل محدودية فرص العمل وعدم كفاية الخدمات الأساسية⁽¹⁵⁾. من ثم،

بوحى من حركات الربيع العربي التي انتشرت على نطاق واسع، بدأت الأزمة السورية في آذار/ مارس 2011 باحتجاجات سلمية جاءت نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل، ومن أبرزها القمع السياسي المزمّن والمظالم الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة والفساد المستشري وعقود من الحكم الاستبدادي. بمرور الوقت، كان لتأثير التداخليات الإقليمية، والاستقطاب الطائفي والتدخل الأجنبي، دورٌ في تصعيد هذه الاحتجاجات وتحولها إلى صراع مسلح طويل الأمد⁽⁵⁾. لقد قمع نظام بشار الأسد الاحتجاجات بعنف، ما أدى إلى اندلاع حرب أهلية شاملة مدمرة. ومع تزايد انخراط الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية تطورت الأزمة، من اضطرابات سياسية داخلية إلى صراع جيوسياسي معقد. وقد أدى هذا التدويل إلى تفاقم عدم الاستقرار بشكل كبير، إذ نتج عنه واحدة من أكبر أزمات النزوح في التاريخ الحديث⁽⁶⁾. طيلة العقد التالي، خلف الصراع مئات الآلاف من القتلى، وأدى إلى نزوح نحو نصف سكان سورية⁽⁷⁾، ولجوء نحو (6) ملايين منهم إلى الخارج، طلبًا للأمان. فقد استضاف الأردن نحو (1.3) مليون لاجئ، ونحو (649) ألفًا منهم مسجلون رسميًا لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين⁽⁸⁾، ويقوم معظمهم في المدن والبلدات الأردنية، في حين يعيش نحو (118) ألفًا في مخيمات اللاجئين، نحو (76) ألفًا منهم في مخيم الزعتري، ونحو (42) ألفًا في مخيم الأزرق. لقد جعل هذا التدفق الكبير من اللاجئين الأردن في المرتبة الثانية عالميًا، من حيث كثافة اللاجئين نسبةً إلى عدد السكان.

في تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، دخلت سورية مرحلة

(9) Adar, Sinem, Muriel Asseburg, Hamidreza Azizi, Margarete Klein, and Guido Steinberg. 2025. The Fall of the Assad Regime: Regional and International Power Shifts. Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP). <https://www.swp-berlin.org/publikation/the-fall-of-the-assad-regime-regional-and-international-power-shifts> (accessed on 1 September 2025); Mandhare, Sae. 2025. Heightened Limbo: The Uncertain Fate of Syrian Refugees Post-Assad-EST. May 11. <https://esthinktank.com/2025/05/12/heightened-limbo-the-uncertain-fate-of-syrian-refugees-post-assad/> (accessed on 1 September 2025).

(10) Ahmad, Sharjeel. 2025. The Fall of Assad: A Comprehensive Analysis of the Syrian Conflict and Prospects for Future Stability. online: https://www.academia.edu/126169138/THE_FALL_OF_ASSAD_A_COMPREHENSIVE_ANALYSIS_OF_THE_SYRIAN_CONFLICT_AND_PROSPECTS_FOR_FUTURE_STABILITY (accessed on 1 September 2025). Hall, Natasha. 2025. With the Fall of Assad, Can Syria Rise? Survival 67: 45–54.

(11) Wedeen, Lisa. 2025. 'Forever Has Fallen': The End of Syria's Assad. Journal of Democracy 36: 50–58. <https://www.journalofdemocracy.org/articles/forever-has-fallen-the-end-of-syrias-assad/> (accessed on 1 September 2025).

(12) Mandhare, ibid.

(13) United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). 2025. Voluntary Returns of Syrian Refugees from Jordan. online: <https://app.powerbi.com/view?r=eyJrJmZlZmVjMmNmtMzhkOC00ZDBhLTlkYzltZWQ0ODQzZGY1Nz-VklwiidC16ImU1YzM3OTgxLTJNjQnDEzNC04YTBJLTJlNDNkMmFmODBiZSIsImMiOj9> (accessed on 11 June 2025).

(14) Bani Salameh, Mohammed Turki. 2025. The Fragile Yet Unmistakable Long-Term Integration of Syrian Refugees in Jordan. Feature. Migration Information Source. June 2. Available online: <https://www.migrationpolicy.org/article/syrian-refugees-jordan> (accessed on 6 June 2025).

(15) Davidoff-Gore, Samuel, and Susan Fratzke. 2024. "The Complicated Reality of Syrians' Return." Migrationpolicy.Org. December 18. <https://www.migrationpolicy.org/news/post-assad-returns-syria> (accessed on 1 September 2025). Zafar, Sheikh, Humera Akhtar, and Zunaira Shaikat. 2025. The Global Rivalry in Syria and the Security Dilemma in the

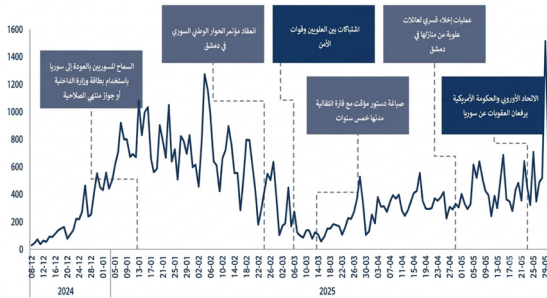
(5) Hinnebusch, Raymond. 2012. Syria: From 'authoritarian upgrading' to revolution? International Affairs 88: 95–113; Nepstad, Sharon Erickson. 2013. Mutiny and nonviolence in the Arab Spring: Exploring military defections and loyalty in Egypt, Bahrain, and Syria. Journal of Peace Research 50: 337–49.

(6) Abu-Bader, Suleiman, and Elena Ianchovichina. 2019. Polarization, foreign military intervention, and civil conflict. Journal of Development Economics 141: 102248.

(7) Al-Azzam, Abdelmajed A., and Abdelkhalik A. Al-Azzam. 2024. Syrian Asylum and its Impact on Jordanian Society: A Survey Study. International Journal for Scientific Research 3: 231–84.

(8) Hamdon, Hani Mefleh O., Yousef Ahmad Abdo Alkha'leh, Essa Lafi Hassan Al Smadi, and Khaled Hassan Al-Jabali. 2024. Legal Protection for Syrian Refugees in Jordan. Journal of Ecumanism 3: 2438–49.

المساكن والمرافق، وعدّوها عقبات رئيسة تحول دون العودة. لقد أسهمت هذه الأوضاع في تقويض آمال اللاجئين وتعميق شعورهم باليأس حيال إمكانية العودة، حيث بدا أن الشروط اللازمة لتحقيق العودة لم تنضج بعد، الأمر الذي أكدته نتائج استطلاعات نوايا العودة التي أُجريت خلال عام 2024⁽²⁰⁾. لقد مثل سقوط النظام تحولاً عملياً في المسار السياسي لسورية⁽²¹⁾، ما بعث الأمل بين اللاجئين السوريين في العودة، في نهاية المطاف، إلى وطنهم⁽²²⁾. وتوضّح سجلات المفوضية أن عدد العائدين إلى سورية ارتفع بشكل مطّرد، منذ كانون الأول/ ديسمبر 2024، مسجلاً ذروته الملحوظة في كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس وأيار/ مايو 2025 (الشكل 1).



الشكل (1): عدد الأفراد الذين عادوا إلى سورية بين 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024 و31 أيار/ مايو 2025.

بناءً على المعلومات التي جمعتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

أظهر استطلاع رأي حديث، شاملاً (385) لاجئاً سورياً مقيماً في الأردن، أن (24) في المئة فقط منهم يخططون للعودة، وأن (11) في المئة منهم لما يحسموا قرارهم⁽²³⁾. على الرغم من أن تغيير النظام قد عزز التفاؤل بخصوص العودة، فإن سورية ما تزال تواجه تحديات اقتصادية وسياسية وبنوية عميقة الجذور⁽²⁴⁾. وما تزال التقارير

كان هدف هذه الدراسة استكشاف نوايا اللاجئين السوريين بخصوص العودة، وتحليل العوامل المرتبطة بهذه القرارات، عبر اعتماد منهجية بحثية مختلطة.

أولاً. مراجعة دراسات سابقة

منذ اندلاع الأزمة السورية حتى نهاية عام 2024، واجه اللاجئين السوريون في الأردن قراراً صعباً، ما تمثل بالاختيار بين العودة إلى وطنهم إن تحسّنت الأوضاع، أو البقاء نازحين وسط حالة مستمرة من عدم اليقين⁽¹⁶⁾. وقد عبّر اللاجئين عن مشاعر متضاربة من التفاؤل والتشاؤم عند الحديث عن عودتهم. فمن جهة، يتطلع كثيرون إلى العودة النهائية إلى ديارهم، بحسب استطلاع النوايا الذي أجرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حزيران/ يونيو 2024، ما أشار إلى أن معظم اللاجئين السوريين في المنطقة يأملون في أن يعودوا إلى سورية يوماً ما⁽¹⁷⁾. من جهة أخرى، بقيت نوايا العودة الفورية ضئيلة، بسبب المخاوف والصعوبات المستمرة، فقد أعرب (2-1) في المئة فقط من اللاجئين السوريين عن نيتهم العودة، خلال الاثني عشر شهراً التالية.

أبدت الغالبية العظمى من اللاجئين تردّداً في العودة إلى أوطانهم في المدى القريب، بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة وسبل العيش والبنية التحتية في سورية⁽¹⁸⁾. على الرغم من أن الأوضاع الأمنية داخل سورية ما تزال تُعدّ العائق الرئيس أمام العودة، بحسب استطلاعات اللاجئين، فقد اعتُبرت حديثاً قلة الفرص الاقتصادية ونقص الخدمات الأساسية في سورية عوامل حاسمة⁽¹⁹⁾، وسلّط كثيرون الضوء على تدمير المنازل والمناطق الحضرية، فضلاً عن عدم كفاية

Middle East. Pakistan Social Sciences Review 9: 151–65.

(16) Ibid.

(17) United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). 2024. Ninth Regional Survey on Syrian Refugees' Perceptions and Intentions on Return to Syria. Geneva: UNHCR. <https://data.unhcr.org/en/documents/details/109624> (accessed on 8 June 2025).

(18) Ibid.

(19) Buheji, Mohamed, and Aamir Hasan. 2025. Hope Amidst Uncertainty: The Journey of Rebuilding Syria's Future. International Journal of Psychology and Behavioural Sciences 15: 1–9.

(20) United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). 2024. Ninth Regional Survey on Syrian Refugees' Perceptions and Intentions on Return to Syria. Geneva: UNHCR. <https://data.unhcr.org/en/documents/details/109624> (accessed on 8 June 2025).

(21) Bani Salameh, ibid.

(22) Buheji, ibid.

(23) CARE Jordan. 2025. Between Hope and Hesitation Syrian Refugees' Perspectives on Return and Stay. Amman: CARE.

(24) Bani Salameh, ibid.; Buheji, ibid.; Davidoff-Gore, ibid.; Mandhare, ibid.

إلى سورية أم بالبحث عن بدائل أخرى خارجها.

ثانيًا. إطار نظري

يواجه اللاجئون السوريون اليوم خيارًا مصيريًا، مما ينحصر بين العودة إلى سورية الهشة وغير المستقرة، أو البقاء في الأردن، حيث يواجهون سياسات تقييدية وفرص عمل محدودة، وتحديات اجتماعية واقتصادية متفاقمة. تعالج الدراسة هذه الإشكالية، من منظور سوسيولوجي-إيكولوجي (بيئي-اجتماعي) يستند إلى إطار نظري متكامل يدمج بين مقارنة التطلعات والقدرات⁽³⁰⁾، وبين نظرية الدفع والجذب الكلاسيكية⁽³¹⁾. بالاستناد إلى هذين الإطارين، تركز الدراسة على عمليات اتخاذ القرار لدى اللاجئين السوريين: العودة إلى سورية أو البقاء في الأردن. يفترض الإطار أن اتخاذ قرار العودة يتأثر بكل من الإرادة الفردية والعوامل البنيوية (الشكل 2). وتفترض نظرية الدفع والجذب أن عوامل ديموغرافية واجتماعية واقتصادية وسياقية مختلفة قد تدفع الأفراد إلى مغادرة بلدانهم الأصلية و/أو تجذبهم إلى بلدان الوجهة/ المقصد⁽³²⁾. تُعدّ عوامل الجذب والطرد متغيرات سياقية تؤثر في تطلعات اللاجئين وقدرتهم على الهجرة. فالدوافع العاطفية والثقافية والعملية تؤثر في التطلعات التي تمثل الرغبة أو النية في العودة أو البقاء، وتشمل هذه الدوافع الروابط العاطفية بالوطن، والأهداف التي يُحددها اللاجئون أنفسهم، والمخاوف المتعلقة بتعليم أطفالهم. أما القدرات، فتشير إلى الإمكانيات الملموسة لتحقيق تلك التطلعات. وتتضمن أيضًا عوامل أخرى، منها الموارد المالية والحصول على المعلومات والعوائق القانونية والأوضاع الأمنية. ثمة تفاعل دينامي بين التطلعات والقدرات، بحيث يؤثر كل منهما في الآخر، فهما تحدّدان في نهاية المطاف إمكانية العودة الطوعية أو الزواج المُستدام. ويُتيح هذا الإطار فهمًا شاملاً لعملية اتخاذ القرار لدى

الواردة عن الاعتقال التعسفي والقمع السياسي وحوادث العنف والنزاعات الطائفية تُثير قلق اللاجئين. ويُعرب كثيرٌ من اللاجئين، الذين يُفكرون في العودة إلى سورية، عن مخاوفهم بخصوص الحصول على السكن والعمل والتعليم عند عودتهم⁽²⁵⁾. بناءً على ذلك، فإن قرار العودة إلى سورية ينطوي على دراسة مفاضلات معقدة تتطلب الموازنة بين التطلعات الفردية والإمكانيات المتاحة.

يُعدّ دور الأردن كبلد مضيف محوريًا، مع دخول سورية مرحلة جديدة من التطور السياسي، إذ يسعى الأردن جاهدًا لتحقيق التوازن بين الالتزامات الإنسانية والاستدامة طويلة الأجل⁽²⁶⁾. وفي ظل تراجع المساعدات الإنسانية من الدول المتقدمة، أصبح الاستمرار في تقديم الخدمات للاجئين أكثر صعوبة على الأردن⁽²⁷⁾. على الرغم من التزام الحكومة الأردنية ضمان حصول اللاجئين السوريين على التعليم والرعاية الصحية، فإن هناك فجوات كبيرة في الخدمات، وقد يصبح الوصول إلى هذه الخدمات أكثر صعوبة، ما لم يتوافر دعم دولي⁽²⁸⁾. إضافةً إلى ذلك، يشعر كثير من السوريين بالعزلة، لعدم امتلاكهم إقامة أو مشاركة كاملة في الحياة العامة. لقد برزت في بعض الأحيان توترات بين المجتمعات المضيفة واللاجئين، بسبب تزايد المخاوف بخصوص التوظيف والخدمات والتوزيع العادل للمساعدات⁽²⁹⁾. وكانت التغييرات الأخيرة التي طرأت على التشريعات المنظمة لتصاريح العمل قد زادت من التحديات التي يواجهها اللاجئون، في مجال الوصول إلى سوق العمل الأردني والمشاركة فيه. على الرغم من أن هذه السياسات لا تؤدي بصورة مباشرة إلى دفع اللاجئين نحو المغادرة، فإنها قد تدفعهم إلى التفكير في مغادرة الأردن، سواء أكان بالعودة

(25) CARE Jordan, Op. cit.; International Rescue Committee. 2025. Syrian Regional Refugee Intentions Survey Analysis Jordan Spotlight Report (December 2024–March 2025). IRC.

(26) Bani Salameh, ibid.

(27) Ghanem, Mina, Bader Al-Madi, and Salah Alsalman. 2024. Jordans Response to Hosting Syrian and Palestinian Refugees a comparative Analytical Framework. Quarterly on Refugee Problems 63: 9–30.

(28) Segnana, Juan, Gladys C. Lopez-Acevedo, Raymond Robertson, Rodriguez Roche, and Jaime Alfonso. 2024. The Economic Impacts of the Syrian Refugee Migration on Jordan: An Integration Perspective. Washington, DC: World Bank. <https://documents.worldbank.org/en/publication/documentsreports/documentdetail/099211109092430650> (accessed on 2 September 2025).

(29) Bani Salameh, ibid.; Ghanem, ibid.

(30) de Haas, Hein. 2021. A theory of migration: The aspirations-capabilities framework. Comparative Migration Studies 9: 1.

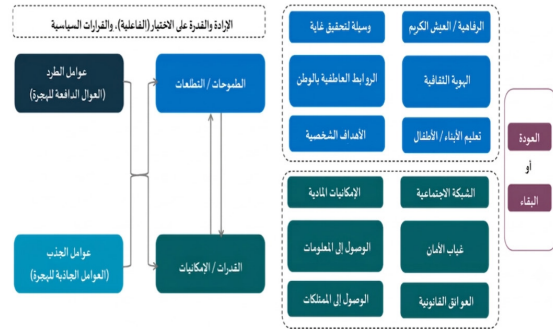
(31) Lee, ibid

(32) Abou-Khalil, Walid J., Eliane Khalifé, and Georges Aoun. 2025. Cultivating Sustainable Return Migration to Lebanon: Supporting Young Migrants Through Marketing Systems Amid Ongoing Conflict. Journal of Public Policy & Marketing 44: 193–209.

القرار بخصوص العودة إلى سورية بين اللاجئين السوريين في الأردن. وقد جُمعت البيانات من منظمة دولية غير حكومية (International Non-Governmental Organizations) (INGOs)، بما هي جزء من عملية تقييم للاحتياجات المتعلقة بنوايا العودة ومستوى الاستعداد لها. يتكون الشق الكمي من مسح هاتفي منظم، وقد شمل (1070) لاجئاً سورياً ممن يقيمون في المجتمعات المضيفة (541 مشاركا) ومخيمات اللاجئين (529 مشاركا) في جميع أنحاء الأردن. لضمان تمثيل نسبي متوازن لمختلف المواقع الجغرافية، استخدم أسلوب العينة العشوائية الطبقية الذي يراعي توزيع المشاركين عبر المواقع الجغرافية بين مناطق الاستضافة والمخيمات. لقد جرى اختيار المشاركين المؤهلين عشوائياً ضمن كل طبقة من قاعدة البيانات الإدارية الخاصة بالمنظمة، وأجرى المقابلات الهاتفية فريقاً مؤهلاً ومدرباً. في بداية كل مكاملة، أبلغ الفريق المشاركين بالهدف من الاستطلاع، وأكدوا لهم ضمان سرية المعلومات والمشاركة الطوعية، وحقّ المشاركين في الانسحاب في أي وقت. وقد طُلب إلى المشاركين التحقق من أنهم في مكان خاص قبل المقابلة. ولم يكن أيّ من موظفي البرنامج، أو غيرهم من المتخصصين في المنظمات غير الحكومية، حاضراً في أثناء المقابلات. استهدف الاستبيان جمع بيانات تتعلق بنوايا العودة لدى اللاجئين السوريين، والعوامل المؤثرة في قراراتهم بخصوص العودة، فضلاً عن التحديات المتوقعة التي قد تواجههم في حال العودة إلى سورية.

شمل الشقّ النوعي أربع مجموعات نقاش بؤرية (Focus Group Discussions FGDs)، بشكل منفصل مع اللاجئين الذكور والإناث المقيمين في المجتمعات المضيفة. استكشفت هذه المناقشات عوامل الدفع والجذب التي تؤثر في قرارات العودة، والتطلعات لتشكيل اعتبارات العودة، ودور القدرات الفردية في التأثير على قرارات العودة. أدار المناقشات ميسرون مدربون في بيئات مجتمعية محايدة، لضمان الخصوصية وتشجيع الحوار المفتوح. قبل المشاركة، أبلغنا الأفراد بإجراءات السرية، وحصلنا على موافقتهم الواعية. بعد الموافقة، سُجّلت المناقشات صوتياً بهدف تفريغها وتحويلها إلى نصوص مكتوبة لأغراض التحليل. وكان أحد مُدوّنِي الملاحظات حاضراً أيضاً لتوثيق

اللاجئين، من خلال الجمع بين الأبعاد التحفيزية والبنائية، ويكشف في الوقت نفسه التفاعل الدقيق بين الرغبات والموارد والقيود السياقية التي تشكل خياراتهم وقراراتهم.



الشكل (2): إطار مفاهيمي مستوحى من إطار الطموحات والقدرات (de Haas 2021) ونظرية الهجرة الطاردة والجاذبة (Lee 1967) عملية اتخاذ القرار بشأن عودة اللاجئين السوريين

استناداً إلى الإطار النظري المذكور أعلاه، صُمّمت هذه الدراسة لاستكشاف التفاعل المعقد بين العوامل التي تؤثر في قرار اللاجئين السوريين: العودة إلى سورية أو الإقامة في الأردن. تحقيقاً لهذه الغاية، تركز الدراسة على كيفية تقاطع التطورات السياسية والاقتصادية، في المستوى الكلي، مع الاعتبارات في المستوى الفردي والأسري للتأثير في نوايا العودة إلى الوطن. اعتماداً على منهجية بحثية مختلطة، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن ثلاثة أسئلة بحثية رئيسية: ما مدى تأثير الأوضاع البنيوية في الأردن وسورية في نوايا اللاجئين السوريين للعودة؟ كيف تتفاعل تطلعات اللاجئين للعودة مع قدراتهم المتصورة لتحقيق العودة؟ هل تختلف نوايا العودة منهجياً، بحسب الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للاجئين؟ بالإضافة إلى ذلك، سعت هذه الدراسة إلى اختبار فرضيتين. الأولى: من المرجح أن يعبر اللاجئين الذين يواجهون تحديات اقتصادية أكبر في الأردن عن نواياهم بالعودة إلى سورية. الثانية: ترتبط العوائق البنيوية المتصورة في سورية سلبياً بنوايا العودة.

ثالثاً. منهجية وطرائق بحث

تعتمد الدراسة منهجية مختلطة، لدراسة عملية اتخاذ

الأسرة (أقل من 4، 4-6، 7-8، و 9 أفراد فأكثر)، هل لدى الأسرة أطفال ملتحقون بالتعليم النظامي (لا أو نعم).

خامساً. تحليلات

استُخدمت أساليب/ مقاربات التحليل أحادي وثنائي المتغير، لعرض بيانات الاستبيان وتحليل نتائجها. وقد كشف التحليل أحادي المتغير عن خصائص المستجيبين والعوامل المُيسِّرة للعودة، في حين أُجري تحليل ثنائي المتغير لتوضيح مدى شيوع نوايا العودة والعوامل الاجتماعية والديموغرافية المرتبطة باتخاذ قرار العودة بين اللاجئين. حُلَّت البيانات النوعية من مجموعات النقاش البؤرية والمقابلات المعمقة باستخدام المنهج الظاهراتي (الفينومينولوجي)، لاستكشاف تجارب الأفراد وعمليات بناء المعنى في ما يتعلق بقرارات العودة، وفُرِغت التسجيلات الصوتية وُزِّمت. أجرى الباحث ترميزاً أولياً مفتوحاً لتحديد العبارات المهمة، والمعاني المتكررة المتعلقة بتطلعات العودة وإمكاناتها، والقدرات المتصورة لتحقيقها، والقيود البنيوية. طُوِّرت الموضوعات التحليلية، من خلال تصنيف المعاني المتشابهة، ضمن فئات مفاهيمية أوسع تعكس جوهر خبرات المشاركين وتجاربهم. لقد استندت عملية بناء هذه الموضوعات إلى كلّ من الإطار النظري المتكامل المعتمد في الدراسة، والأنماط والقضايا التي تولّدت من البيانات. وقد حدد التحليل الموضوعي أربعة مواضيع رئيسة، وتناول الموضوع الأول الأوضاع البنيوية في سورية، شاملةً الديناميات الأمنية وتوافر السكن والحصول على الخدمات الأساسية، وفرص كسب العيش. في حين عكس الموضوع الثاني الضغوط الاجتماعية والاقتصادية في الأردن، ولا سيما قيود العمل والضغط المالية على الأسر. أما الموضوع الثالث فقد تمحور حول التطلعات والارتباط العاطفي بالوطن، وهما عاملان يشكلان رغبة اللاجئين في العودة. بينما تناول الموضوع الرابع الإمكانات الملموسة والقيود

العملية التي تؤثر في جدوى العودة إلى الوطن وتوقيتها

النقاط الرئيسة والديناميات غير اللفظية، لدعم تماسك البيانات واكتمالها، ولم تُسجَل أي معلومات تعريفية يمكن أن تكشف عن هوية المشاركين. إضافةً إلى ذلك، أجرى الباحث بشكل مستقل مقابلتين مع مشاركين رئيسين مخصصين لهذه الدراسة، بهدف توفير فهمٍ سياقي أعمق للتطورات الجيوسياسية في المستوى الإقليمي، واستكشاف تأثيرها المحتمل في قرارات اللاجئين بشأن العودة. المقابلتان استندتا إلى دليل مقابلة شبه منظم، وكانتا وفق مبادئ الموافقة الواعية والأخلاقيات البحثية المعتمدة.

رابعاً. المتغيرات وقياسها

في هذه الدراسة، مثّلت نية العودة إلى سورية المتغير الرئيس الذي سعت الدراسة إلى تفسيره، وتحليل العوامل المؤثرة فيه. قُيِّمت هذه النية وقيست من خلال سؤال جميع المشاركين عن كيفية تأثير أحداث ما بعد 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024 في قرار عودتهم إلى سورية. شملت خيارات الإجابة: العودة بشكل دائم، والعودة بشكل مؤقت لتقييم الوضع، والعودة يوماً ما ولكن من دون خطة محددة بعد، وعدم الرغبة في العودة، وعدم التفكير في الأمر. عُدَّت الإجابات الثلاث الأولى بمنزلة "عودة"، والإجابات المتبقية بمنزلة النفي "لا"، و "لم يحسم الأمر/ لم يقرر" على التوالي. لأغراض التحليل، جُمِعَت فئات الإجابات الثلاث الأولى في متغير واحد، وهو هو "نية العودة". وقد اعتمدت هذه المقاربة للتمييز بين المشاركين الذين أعربوا عن توجه نحو العودة، وأولئك الذين لا يفكرون في العودة، ما يتيح مقارنة أوضح في التحليل الكمي. وعلى الرّغم من أن هذه الاستجابات تعكس مستويات مختلفة من اليقين، بشأن توقيت العودة ودرجة التزامها، فقد دُمِجت في فئة واحدة، بغية التقاط التوجّه العام نحو العودة إلى سورية.

إضافة إلى ذلك، تناولت الدراسة مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية المختارة، لتحليل التباينات في نوايا العودة. وقد شملت هذه المتغيرات معيار السن (أقل من 30، 30-39، 40-49، و 50 عاماً فأكثر)، والجنس (أنثى أو ذكر)، والحالة الوظيفية الحالية (لا أو نعم)، وحجم

سادساً. نتائج

خصائص المشاركين

خُمسِي المشاركون (43 في المئة). وأفاد نحو (72) في المئة من المشاركين بوجود أطفال في سنّ الدراسة ضمن أسرهم، وكانت هذه النسبة أعلى بين سكان المخيمات، مقارنةً بسكان المناطق المضيفة. كان نحو أربعة أخماس المشاركين (82 في المئة) عاطلين عن العمل عند إجراء الاستطلاع.

بلغ متوسط عمر المشاركين في الاستطلاع (40) عامًا، بمتوسط عدد أفراد أسرة (5.7) أفراد (الجدول 1). في مناطق المجتمعات المضيفة، كانت نسبة الإناث نحو ثلثي المشاركين (57 في المئة)، وبلغت النسبة في المخيمات نحو

الجدول (1): نبذة عن المستجيبين الذين شملهم الاستطلاع، بحسب الموقع (الأردن 2025)

الخصائص	المجتمعات المضيفة (ع=541)	المخيمات (ع=529)	الإجمالي (ع=1070)
العمر (أعوام)			
أقل من 30	24.2	18.5	21.4
30-39	25.1	26.5	25.8
40-49	28.1	33.5	30.7
أكبر من 50	22.6	21.6	22.1
المتوسط (الانحراف المعياري)	39.6 (11.8)	40.3 (11.4)	39.9 (11.6)
الجنس			
أنثى	57.1	43.1	50.2
ذكر	42.9	56.9	49.8
العمل الحالي			
لا	87.1	78.3	82.7
نعم	12.9	21.7	17.3
حجم الأسرة			
أقل من 4	17.9	16.8	17.4
4-6	53.8	39.7	46.8
7-8	19.0	31.0	25.0
أكثر من 9	9.2	12.5	10.8
المتوسط (الانحراف المعياري)	5.5 (2.2)	6.0 (2.4)	5.7 (2.3)
وجود طفل ملتحق بالتعليم النظامي			
لا	31.8	24.4	28.1
نعم	68.2	75.6	71.9

عوامل الجذب والطرْد الكامنة وراء قرار العودة إلى سورية

[قالت مستجيبة من مدينة إربد]: "نواجه هنا قيودًا كثيرة. على سبيل المثال، لا يستطيع زوجي وابني العمل بحرية في أي قطاع، من دون الحصول على تصاريح باهظة الثمن. إن بقينا في الأردن، فسنبقى فقراء، وهذا ما لا يريده أحد." [وقالت شخصية رئيسة في سياق مقابلة]: "نادرًا ما أوفى المجتمع الدولي بتعهداته للأردن، بخصوص دعم اللاجئين. لم يتجاوز التمويل ما بين 35 و36 في المئة مما وعد به. لقد أدى هذا النقص إلى فرض ضغوط متزايدة على الحكومة [الأردنية]، ولا سيما في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية، فضلًا عن تأثيره في النسيج الاجتماعي. في رأيي، لم يعد الأردن قادرًا على الاستمرار في تحمل هذه التكاليف".

مع ذلك، لا تستند عوامل الجذب المؤثرة في قرار العودة بالضرورة إلى تحسينات ملموسة في الأوضاع داخل سورية، بل تتشكل بدرجة أكبر بفعل العوامل العاطفية والروابط الوجدانية والتطلعات المرتبطة بالوطن، وهي تشير إلى جملة من الأوضاع أو التصورات المرتبطة بسورية التي قد تشجّع اللاجئين على العودة إليها. وقد عبّر اللاجئون عن أن العودة إلى سورية ستُعزّز شعورهم بالانتماء والراحة النفسية، وتُسَهِّل لِمَ شمل أسرهم بعد تجربة لجوء طويلة. على الرغم من إدراكهم أن الحياة في سورية قد تكون صعبة، فإن لديهم دافعًا قويًا للمشاركة في إعادة إعمار سورية بعد الحرب. وإن احتمالية التعافي الاقتصادي، بعد رفع العقوبات المختلفة من الدول الغربية، تُعزّز هذا الدافع. مع ذلك، لا يستطيع الخبراء التنبؤ بدقة بوتيرة هذا التعافي.

[قال مُستجيب من مدينة إربد]: "بالطبع، نرغب جميعًا في العودة. في النهاية، إنه وطننا. هناك شيء ما يجذبنا إليه دائمًا، مهما كانت الأحوال صعبة." [وقالت شخصية رئيسة في سياق مقابلة معه]: "على الرغم من أن تخفيف العقوبات الأميركية قد عزز الليرة السورية لفترة وجيزة، وأثار موجة من التفاؤل، فإن سورية ما تزال ترزح تحت وطأة عقوبات من دول أخرى وهيئات دولية. في ظلّ ارتفاع مستوى المخاطر وتراجع ثقة المستثمرين، ما تزال البلاد في مرحلة التفاؤل الأولي، ومن السابق لأوانه التنبؤ بمسار التنمية".

أظهر تحليل مجموعات النقاش البؤرية والمقابلات المعمقة أن عوامل الجذب والطرْد تؤثر في نوايا اللاجئين السوريين، بشأن ما يتعلق بالعودة إلى سورية أو الإقامة المستمرة في الأردن (الشكل 3). لقد شملت عوامل الطرد تفاقم الصعوبات الاقتصادية، والسياسات الحكومية التقييدية، وعدم كفاية فرص العمل القانونية، وتراجع المساعدات الدولية. وأفاد كثيرٌ من اللاجئين بأن صعوبة الحصول على عمل في الأردن تُعدّ من أهم عوامل الطرد، ما يكشف بوضوح عن الكيفية التي تسهم بها محدودية فرص العمل، وارتفاع التكاليف المرتبطة بالحصول على تصاريح العمل في ترسيخ مشاعر الجمود الاقتصادي، وانعدام الاستقرار المعيشي لدى اللاجئين، بما يزيد من ميلهم إلى مغادرة الأردن. وقد أفاد المشاركون بأن الارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة في الأردن فاقم أعباءهم المالية، وزاد من صعوبة تلبية احتياجاتهم الأساسية، ما دفع كثيرين منهم إلى التفكير في خيار العودة إلى سورية. بصرف النظر عن هذه التحديات، في المستوى الفردي، كان تراجع التمويل الإنساني عامل دفع بنيوي وسياقي مؤثر، فقد أدى انخفاض مستويات التمويل إلى زيادة الضغوط الواقعة على الحكومة الأردنية بشأن توفير الخدمات الأساسية المخصصة للاجئين، في ظل محدودية الموارد المتاحة أصلاً، ما انعكس سلبيًا على أوضاعهم المعيشية، وأسهم في تفاقم هشاشتهم الاقتصادية والاجتماعية.



الشكل (3): عوامل الجذب والطرْد التي تؤثر في نوايا عودة اللاجئين السوريين المقيمين في الأردن (2025)

التطلعات والقدرات المؤثرة في قرار العودة

أظهرت مناقشات المجموعات المركزة أن كثيرًا من اللاجئين السوريين أعربوا عن رغبة قوية عاطفية وثقافية مرتبطة بالهوية في العودة إلى وطنهم، إلا أن قدرتهم الفعلية على اتخاذ القرار كانت مقيدة، بشكل كبير، بتحديات عملية (الشكل 4). حافظ معظم المشاركين على تطلعهم المستمر للعودة، لكونها هدفًا طويل الأمد لا خطة قصيرة الأجل. لقد عززت الروابط العاطفية القوية للاجئين بسورية هذا الشعور.

العوامل المؤثرة في قرار العودة

تصوغ العوامل الشخصية والاجتماعية والبنية قرار العودة إلى سورية أو البقاء في الأردن، فالنقاشات مع اللاجئين كشفت أن هذه العوامل تشمل مخاوف السلامة والأمن في بلدهم، وتوافر سبل العيش الكافية والخدمات الأساسية، والالتزامات العائلية والأحوال المالية، فقد أكد كثيرٌ من المشاركين أن العودة لن تكون ممكنة، إلا بعد ضمان بيئة آمنة وصالحة للسكن. الأمر الذي تؤكدّه البيانات الكمية أيضًا، وعادةً ما يأخذ اللاجئون في الحسبان أربعة عوامل تتحكم في نية العودة إلى سورية. لقد برز توافر الأراضي والممتلكات في سورية بوصفه عاملاً حاسماً (55 في المئة)، ويليه الوضع الاقتصادي في سورية (46 في المئة)، ثم وضع السلامة والأمن في سورية (40 في المئة) (الجدول 2). تدعم الأدلة المستقاة من مجموعات النقاش المركزة (البؤرية) هذه النتيجة، فقد أكد كثيرٌ من المشاركين أن الحصول على السكن هو العامل الأكثر أهمية.

العوامل المؤثرة في سورية		العوامل المؤثرة في الأردن	
البنية التحتية	الحصول على السكن	فرص كسب العيش / فرص العمل	الوضع القانوني والوثائق الثبوتية
الحصول على الخدمات	إلى المعلومات	الإمكانات المادية	إلى المعلومات
الروابط العاطفية بالوطن	فرص كسب العيش / فرص العمل	الديون المتراكمة	تكاليف المعيشة

الشكل (4): التطلعات والقدرات التي تدفع اللاجئين السوريين إلى اتخاذ قرار العودة إلى سورية (2025)

[قال مستجيب من مدينة عمّان]: "لدى كلّ منا بعض المخاوف، ولكن في نهاية المطاف، يرغب الجميع بالعودة. إنها مسألة وقت لا أكثر". [بينما قال مستجيب من مدينة إربد]: "سورية وطننا، ونحن مرتبطون بها. ثمة شيء في القلب يدفعنا دائماً إلى العودة." مع ذلك، غالباً ما تقوض الوقائع على الأرض، في كل من سورية والأردن، هذه التطلعات. فقد أوضح اللاجئون أن تطلعاتهم للعودة مقيدة بعوائق متعددة، من بينها عدم كفاية الموارد المالية للسفر، وتدمير المساكن أو عدم توافرها في سورية واستمرار انعدام الأمن، وعدم وضوح المعلومات حول توافر الخدمات الأساسية. كما أن الديون المتراكمة، خلال مدة النزوح في الأردن، فاقمت حجم الصعوبات المالية التي يواجهها اللاجئون. لقد أكد كثيرٌ منهم أن المغادرة، من دون تسوية هذه الالتزامات، أمرٌ غير عملي. إضافةً إلى ذلك، ساهمت قوانين العمل التقييدية وارتفاع تكلفة تصريح العمل في الأردن في تفاقم الوضع. فعلى الرغم من الأثر الإيجابي لفرص كسب العيش المحدودة، فإن غياب الدخل يُقيّد في الوقت نفسه، القدرة على سداد

الجدول (2): العوامل الرئيسة التي يأخذها اللاجئون السوريون في الحسبان،
عند اتخاذ قرار العودة إلى سورية، بحسب الخصائص الاجتماعية والديموغرافية (2025)

الخصائص	الوصول إلى الأراضي / الممتلكات في سورية	الوضع الاقتصادي في سورية	وضع الأمن والسلامة في سورية	توافر سبل العيش في سورية	الوصول إلى الخدمات الأساسية في سورية	الديون في الأردن	تعليم الأبناء في سورية
الإجمالي	44.7	45.7	37.6	35	28.8	20.5	13.2
الموقع							
المناطق المضيفة	44.7	45.7	37.6	35	28.8	20.5	13.2
المخيمات	66.2	46.5	42.8	42.4	34.4	16.8	17.2
العمر (بالسنوات)							
أقل من 30	50.2	32.7	33.2	31.8	24.2	12.6	6.3
30-39	52	48.7	44.6	38.4	26.6	23.6	25.8
40-49	56.4	49.8	42.1	42.4	38.6	20.6	17.1
أكبر من 50	62.4	50.7	38.9	40.2	34.5	16.2	8.3
الجنس							
أنثى	55.3	48.3	42	36.9	33.3	16.3	15.2
ذكر	55.2	43.8	38.2	40.3	29.7	21	15.1
يعمل حاليًا							
لا	54.6	46.1	40.3	37.8	31.5	18.5	14
نعم	58.6	45.9	39.2	42.5	31.5	19.3	20.4
حجم الأسرة (عدد الأفراد)							
أقل من 4	60.1	47.2	34.3	36.5	28.7	18	6.2
4-6	54.6	45.6	39.9	37.5	31.3	16.3	14.3
7-8	55.1	45.7	39.8	41.4	30.9	24.6	20.7
أكثر من 9	50.9	47.4	50.9	40.4	38.6	16.7	20.2
وجود طفل في سن الدراسة بالأسرة							
لا	57	43.7	34.5	37.2	26.3	16	4.4
نعم	54.6	47	42.3	39.1	33.6	19.7	19.3

للأفراد الأكبر سنًا (30 عامًا فأكثر) مقارنةً بالأفراد الأصغر سنًا (أقل من 30 عامًا)، وللأسر الكبيرة (4 أفراد فأكثر) مقارنةً بالأسر الصغيرة (أقل من 4 أفراد)، وللأسر التي لديها طفل في سن الدراسة، مقارنةً بالأسر التي ليس لديها طفل في سن الدراسة. لقد لوحظ وجود أنماط مماثلة، في ما يتعلق بالحصول على الخدمات الأساسية وفرص تعليم الأطفال في سورية.

نية العودة

أعرب نحو ثلاثة أخماس اللاجئين السوريين (61 في المئة) عن نيتهم العودة إلى سورية، مع وجود تباينات ملحوظة بين الفئات الديموغرافية (الجدول 3). وكانت نية العودة أكثر وضوحًا لدى الذكور (66 في المئة) مقارنةً بالإناث (56 في المئة)، ولدى العاملين حاليًا (68 في المئة)، مقارنةً بغير العاملين (60 في المئة)، ولدى الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 50 عامًا فأكثر (65 في المئة) مقارنةً بمن هم دون سن الثلاثين (58 في المئة)، ولدى الأسر التي تضم 9 أفراد أو أكثر (69 في المئة) مقارنةً بالأسر التي تضم أقل من 4 أفراد (55 في المئة).

[قال مستجيب من مدينة إربد]: "الأمر الأكثر أهمية هو وجود مسكن هناك، أي أن يكون المنزل جاهزًا". [وقالت مستجيبة من مدينة عمان]: "لن أعود خلال العامين المقبلين، لأنني لا أملك منزلًا هناك. لستُ مستعدةً للبحث عن منزل أو نصب خيمة. كما أن الإيجار غير متوافر". لقد تفاوت النظر إلى هذه العوامل بشكل كبير، بحسب الموقع والعمر والجنس والوضع الوظيفي وحجم الأسرة ووجود أطفال في سن الدراسة. كان الوصول إلى الأرض أو الملكية عاملًا مهمًا لدى معظم اللاجئين المقيمين في المخيمات، مقارنةً باللاجئين في المجتمعات المضيفة. كذلك، لدى اللاجئين الأكبر سنًا (50 عامًا فأكثر) مقارنةً باللاجئين الأصغر سنًا (أقل من 30 عامًا)، ولدى الأسر الصغيرة (أقل من 4 أفراد) مقارنةً بالأسر الكبيرة (9 أفراد فأكثر). وقد شكل الوضع الاقتصادي في سورية عاملًا أكثر أهمية في قرار العودة بالنسبة للإناث مقارنةً بالذكور، وللأفراد الأكبر سنًا (30 عامًا فأكثر) مقارنةً بالأفراد الأصغر سنًا (أقل من 30 عامًا). في المقابل، أقر معظم سكان المخيمات بأهمية الوضع الأمني والسلامة في قرار العودة، مقارنةً باللاجئين في المناطق المضيفة. كان هذا الاتجاه واضحًا أيضًا بالنسبة

الجدول (3): نية العودة إلى سورية حسب الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للاجئين السوريين (2025)

الخصائص	نية العودة لدى السوريين		
	نعم	لا	لم يقرر
الإجمالي	61.1	36.9	2.0
الموقع			
مناطق الاستضافة	61.7	36.6	1.7
المخيمات	60.5	37.2	2.3
العمر (سنوات)			
أقل من 30	58.1	39.3	2.6
30-39	61.2	37.0	1.8
40-49	60.2	38.0	1.8
أكثر من 50	65.3	33.1	1.7
الجنس			
أنثى	56.2	41.9	1.9
ذكر	66.0	31.9	2.1
العمل حاليًا			

2.1	38.1	59.8	لا
1.1	31.4	67.6	نعم
حجم الأسرة (عدد الأفراد)			
3.8	40.9	55.4	أقل من 4
1.0	36.9	62.1	4-6
3.0	37.1	59.9	7-8
0.9	30.2	69.0	أكثر من 9
وجود طفل في المدرسة			
2.3	35.5	62.1	لا
1.8	37.5	60.7	نعم

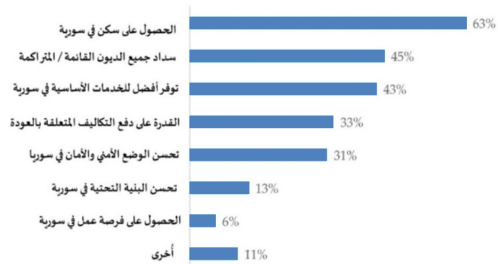
سادسًا. مناقشة

بعد البقاء خارج الوطن طيلة أكثر من عقد، بات لدى اللاجئين السوريين، الذين يعيشون في الأردن، أخيرًا أمل في العودة إلى الوطن واستئناف حياتهم الطبيعية في بيئتهم الأصلية. مع ذلك، يبدو خيار العودة إلى سورية معقدًا ومتعدد الأبعاد بطبيعته. وتظهر النتائج التي توصلنا إليها أن معظم اللاجئين الذين شملهم الاستطلاع أعربوا عن نيتهم العودة إلى سورية، إلا أن قرار المضي قدمًا وفقًا لذلك ليس واضحًا. وعلى الرغم من أن الشوق العاطفي أو تغيير النظام يُسهمان في تشكيل التوجه نحو العودة، لكن التفاعل المعقد بين التطلعات والقدرات والقيود البنيوية يؤكد الإطار البيئي-الاجتماعي (الإيكولوجي-السوسيولوجي) الكامن وراء اتخاذ قرار العودة. إضافةً إلى ذلك، في حين أن نحو (60) في المئة من الأفراد الذين شملهم الاستطلاع يعززون العودة إلى سورية، أبدى (20) في المئة فقط التزام العودة نهائيًا.

تسلط هذه الحال الضوء على الطبيعة الدينامية لعملية صنع القرار، فالأفراد يفاضلون باستمرار بين التطلعات والقدرات. وكما هو موضح في مناقشات مجموعات التركيز، يُظهر الجميع في نهاية المطاف نية العودة، غير أن الأوضاع، وليس رغبتهم في العودة، هي العامل الرئيس الذي يحدد مصيرهم. ويتوافق معدل العودة المتوقع مع نتائج دراسات

العوامل المؤسرة للعودة

يظهر الشكل (5) عدة عوامل تمكينية رئيسة قد تدفع إلى تغيير قرار العودة لدى اللاجئين الذين لا ينوون حاليًا العودة إلى سورية. وكان الشرط الأكثر شيوعًا هو الحصول على سكن (63 في المئة)، يليه سداد جميع الديون المترتبة عليهم في الأردن (45 في المئة)، وتحسُّن الخدمات الأساسية في سورية (43 في المئة). لقد شملت العوامل الأخرى القدرة على تغطية تكاليف العودة (33 في المئة)، وتحسُّن الوضع الأمني في سورية (31 في المئة)، وتحسُّن الوضع الأمني في سورية (31 في المئة)، وتحسُّن الوضع الأمني في سورية (31 في المئة).



الشكل (5): العوامل التي يمكن أن تمكن اللاجئين الذين لا ينوون العودة حاليًا إلى سورية (2025)

تحقيق رغبتهم. كما أشار إطار دي هاس (de Haas)⁽³⁷⁾ للتطلعات/ الرغبات والقدرات، فإن قرارات عودة اللاجئين تنبع من التفاعل بين رغبتهم وقدراتهم الواقعية. فعلى الرغم من وجود دافع عاطفي قوي، فإن العودة تُوجَل أو تُهمل عندما تكون الموارد المالية أو المساكن أو ضمانات الأمان غير كافية⁽³⁸⁾. وتُشكل عوامل الجذب والطرْد السياق البيئي-الاجتماعي (الإيكولوجي-السوسيولوجي) الذي يؤثر في الدوافع الشخصية. وقد تمثلت أبرز عوامل الطرد في الصعوبات الاقتصادية وأوضاع العمل المقيدة في الأردن، ومنها تصاريح العمل المكلفة والمحدودة. وقد حفزت هذه العوامل بشكل غير مباشر تفكير اللاجئين في العودة⁽³⁹⁾. مع ذلك، أدت الأوضاع نفسها إلى تقليص قدراتهم الاقتصادية، ما أعاق قدرتهم على تمويل العودة. في المقابل، شكلت الروابط العاطفية بالوطن عامل جذب حاسم. وأثر الانعدام المستمر للأمن، ومحدودية الحصول على السكن وعدم كفاية الخدمات في سورية، في الحالة النفسية والتقييمية للاجئين أثناء تفكيرهم في العودة.

لقد مكّنا المنظور البيئي-الاجتماعي (الإيكولوجي-السوسيولوجي) للدراسة من فهم عملية اتخاذ قرار العودة، كما تتجلى عبر مستويات متعددة ومتداخلة، بدءاً من عوامل المستوى الكلي (الماكرو)، من مثل تغيير النظام في سورية وتدفقات المساعدات الدولية، وصولاً إلى عوامل المستوى الجزئي (الميكرو)، من مثل خصائص الأفراد والأسر. فعلى سبيل المثال، أظهر كل من الاستطلاع ومجموعات النقاش البؤرية أن الحصول على الأرض/ الملكية في سورية كان عاملاً حاسماً في اتخاذ قرار العودة. على الرغم من أن هذا العامل له طبيعة بنوية عميقة، فإنه ذو طابع شخصي كبير أيضاً. ويُعدّ تعليم الأطفال، والديون على الأردن والحصول على الخدمات الأساسية، من الاعتبارات الأخرى التي تُبرز كيف يُوازن اللاجئون السوريون بين الصعوبات الحالية والإمكانات المستقبلية. مع ذلك، يوضّح التحليل أيضاً كيف يُوازن اللاجئون بين عواقب قرارات العودة، بشأن ما يتعلق برغبتهم في المدين القصير والطويل.

حديثاً أجرتها منظمة كير الأردن⁽³³⁾ ولجنة الإنقاذ الدولية⁽³⁴⁾ وأوكسفام⁽³⁵⁾، فقد أفادت جميعها بأن ما بين 17 و 45 في المئة من اللاجئين السوريين في الأردن يُبدون نية العودة.

إضافة إلى ذلك، وجدت الدراسة تباينات في نوايا العودة، بحسب الجنس والعمر وحجم الأسرة، ما يُشير إلى الطبيعة الاجتماعية المتباينة للعودة. فقد كان كبار السن والذكور والأفراد، الذين يعيشون في أسر كبيرة، أكثر ميلاً إلى التعبير عن نيتهم العودة، لشعورهم المتزايد بضرورة التزامهم استعادة هويتهم المفقودة أو إعادة بناء حياتهم في سورية. ويمكن تفسير هذه النتيجة أيضاً بتقييمهم الأكثر تنوعاً للفرص الاقتصادية في سورية، مقارنةً بنظرانهم من الفئات. في المقابل، ركزت الإناث على تحسين الوصول إلى الخدمات والأمان، ما يُشير إلى أنهن أعطين الأولوية للاستقرار والفرص على حساب الشعور الوطني. وقد وثقت دراسات أخرى المخاوف المتعلقة بالسلامة والأمن، كعوامل رئيسة بين الإناث، ما يشير إلى أن النساء يملن إلى تأكيد الحماية والاستمرارية، خاصةً عندما يتعلق الأمر بالأطفال⁽³⁶⁾.

لوحظ لدى المشاركين رغبة متواصلة في العودة، مدفوعة، بصورة رئيسة، بالهوية والانتماء الوطني والروابط الثقافية الراسخة مع سورية. يتوافق هذا مع دراسات سابقة أوضحت انتشار الدوافع القوية القائمة على الهوية والانتماء الوطني بين اللاجئين المقيمين لمدد طويلة. مع ذلك، ليست هذه الرغبة كافية وحدها لتحقيق دافع العودة، ما لم تقترن بقدرات مناسبة. وقد أشار اللاجئون مراراً وتكراراً إلى وجود عوائق، منها السكن غير اللائق، والضائقة المالية، والديون غير المسددة، ما حدّد من قدرتهم على

(33) CARE Jordan, op. cit.

(34) International Rescue Committee, Op. cit.

(35) Oxfam. 2024. Rapid Assessment: Challenges and Perspectives of Syrian Refugees in Jordan on Return. Oxford: Oxfam.

(36) Lambert, Jessica E., Hala Abutaleb, Rahaf Odeh, and Joop de Jong. 2024. "Let it stay in the heart": Cultural and gendered experiences of distress among Syrian refugees in Jordan. *Frontiers in Psychology* 15: 1456201.; United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). 2024. Ninth Regional Survey on Syrian Refugees' Perceptions and Intentions on Return to Syria. Geneva: UNHCR. <https://data.unhcr.org/en/documents/details/109624> (accessed on 8 June 2025).

(37) de Haas, ibid.

(38) Buheji, ibid.; Davidoff-Gore, ibid.; Mandhare, ibid.

(39) Al-Azzam, ibid.; Bani Salameh, ibid.

نظرًا لأن الحصول على الأراضي و/أو الممتلكات كان أبرز العوامل في التحليل، فإنه يجب على الحكومة السورية والمجتمع الدولي التركيز على إعادة إعمار المساكن، ومنحه أعلى درجات الأولوية. إضافة إلى ذلك، يُعدّ تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم والبنية التحتية الصحية، الجانب المحوري التالي. وعلى الرغم من أن رفع العقوبات من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يُمثّل خطوة بنّاءة نحو تيسير التعافي الاقتصادي في سورية، فإنه لا بد من بذل جهود ملموسة وفعّالة على الفور، لضمان حصول الناس على فرص كافية لدخول سوق العمل.

ختامًا، إن العودة إلى سورية ليست قرارًا يسيرًا، بل قرارًا شخصيًا ومعقدًا بشدة، وهو ما يتشكّل من التفاعل المستمر بين عوامل فردية وأسرية وبنوية. على الرغم من أن كثيرًا من اللاجئين يُعبّرون عن روابط عاطفية قوية بوطنهم، فإن التحديات الملموسة، كالديون والسكن غير اللائق وانعدام الأمن، غالبًا ما تطغى على التطلعات. لذا، تُسلّط هذه الدراسة الضوء على الحاجة الملحة إلى بلوغ فهم أعمق لمفهوم العودة. ويتعيّن على الجهات الفاعلة، في مجالات السياسات والمساعدات الإنسانية والتنمية، التعاون لمعالجة العقبات القصيرة والطويلة الأجل، وتمكين اللاجئين السوريين من اتخاذ قرارات طوعية وآمنة ومستنيرة وكريمة، بخصوص العودة إلى سورية.

المراجع

- Abou-Khalil, Walid J., Eliane Khalifé, and Georges Aoun. 2025. Cultivating Sustainable Return Migration to Lebanon: Supporting Young Migrants Through Marketing Systems Amid Ongoing Conflict. *Journal of Public Policy & Marketing* 44: 193–209.
- Abu-Bader, Suleiman, and Elena Ianchovichina. 2019. Polarization, foreign military intervention, and civil conflict. *Journal of Development Economics* 141.

ينبغي تفسير نتائج الدراسة في ضوء المحددات الآتية: أولًا، نظرًا لجمع البيانات الكمية عبر استطلاع هاتفي، كان من المحتمل ارتفاع معدل عدم الاستجابة، قد يكون المستجيبون أساؤوا فهم بعض الأسئلة، بسبب مشكلات الاتصال. مع ذلك، عند حدوث مشاكل ملحوظة في شبكة الاتصال، أعاد الباحثون جدولة المقابلات في أقرب وقت كان ملائمًا للمستجيبين. ثانيًا، لم يكن بالإمكان إجراء مجموعات النقاش البؤرية في المخيم، لعدم حصولنا على إذن من إدارة المخيم. وعلى الرغم من أن هذا الوضع قد يحدّ من فهمنا لبعض عمليات صنع القرار الخاصة بسكان المخيم، فإن البيانات الكمية تُظهر أن عمليات التفكير قد تسلك مسارات متشابهة. مع ذلك، توصي الدراسة بأن تجمع الدراسات المستقبلية معلومات من سكان المخيم، لفهم عملية صنع القرار بشكل أفضل. ثالثًا، يتعلق التحديد الكمي بتصنيف نوايا العودة. فعلى الرغم من أن دمج إجابات "العودة الدائمة" و"العودة المؤقتة" و"العودة يوميًا" ما سمح بوضوح تحليلي وقوة إحصائية كافية، فقد تحجب هذه المقاربة الاختلافات في اليقين الزمني ودرجة الالتزام بالعودة. يمكن للبحوث المستقبلية استخدام مقاربات نمذجة أكثر تفصيلًا، للتمييز بين مستويات اليقين الزمني المختلفة ودرجات التزام العودة. رابعًا، قد توجد عوامل أخرى، مما يمكن أن يُضاف إلى ما اشتملت عليه الدراسة، تؤثر في عملية اتخاذ قرار العودة. فعلى سبيل المثال، لم تتناول مجموعات النقاش البؤرية والاستبيان كيفية تأثير الشبكات الاجتماعية في عملية صنع القرار.

خاتمة

قدمت الدراسة رؤى مهمة حول كيفية اتخاذ القرارات بخصوص العودة إلى سورية أو البقاء في الأردن. فعلى الرغم من أن معظم اللاجئين السوريين أبدوا رغبتهم في العودة إلى سورية، فإن وتيرة العودة ستعتمد على مدى كفاية معالجة العوائق البنيوية التي تُسهّل تحسين الأوضاع وتمكّن من العودة الطوعية.

- ing Syrian and Palestinian Refugees a comparative Analytical Framework. *Quarterly on Refugee Problems* 63: 9–30.
- Hall, Natasha. 2025. With the Fall of Assad, Can Syria Rise? *Survival* 67: 45–54.
 - Hamdon, Hani Mefleh O., Yousef Ahmad Abdo Alkhaza'leh, Essa Lafi Hassan Al Smadi, and Khaled Hassan Al-Jabali. 2024. Legal Protection for Syrian Refugees in Jordan. *Journal of Ecohumanism* 3: 2438–49.
 - Hinnebusch, Raymond. 2012. Syria: From 'authoritarian upgrading' to revolution? *International Affairs* 88: 95–113.
 - International Rescue Committee. 2025. Syrian Regional Refugee Intentions Survey Analysis Jordan Spotlight Report (December 2024–March 2025). IRC.
 - Lambert, Jessica E., Hala Abutaleb, Rahaf Odeh, and Joop de Jong. 2024. 'Let it stay in the heart': Cultural and gendered experiences of distress among Syrian refugees in Jordan. *Frontiers in Psychology* 15: 1456201.
 - Lee, Everett S. 1967. A Theory of Migration. *Ekistics* 23: 211–16.
 - Mandhare, Saeed. 2025. Heightened Limbo: The Uncertain Fate of Syrian Refugees Post-Assad-EST. May 11.
 - Nepstad, Sharon Erickson. 2013. Mutiny and nonviolence in the Arab Spring: Exploring military defections and loyalty in Egypt, Bahrain, and Syria. *Journal of Peace Research* 50: 337–49.
 - Oxfam. 2024. Rapid Assessment: Chal-
 - Adar, Sinem, Muriel Asseburg, Hamidreza Azizi, Margarete Klein, and Guido Steinberg. 2025. The Fall of the Assad Regime: Regional and International Power Shifts. *Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP)*.
 - Ahmad, Sharjeel. 2025. The Fall of Assad: A Comprehensive Analysis of the Syrian Conflict and Prospects for Future Stability.
 - Al-Azzam, Abdelmajed A., and Abdelkhalik A. Al-Azzam. 2024. Syrian Asylum and its Impact on Jordanian Society: A Survey Study. *International Journal for Scientific Research* 3: 231–84.
 - Bani Salameh, Mohammed Torki. 2025. The Fragile Yet Unmistakable Long-Term Integration of Syrian Refugees in Jordan. *Feature. Migration Information Source*. June 2.
 - Buheji, Mohamed, and Aamir Hasan. 2025. Hope Amidst Uncertainty: The Journey of Rebuilding Syria's Future. *International Journal of Psychology and Behavioural Sciences* 15: 1–9.
 - CARE Jordan. 2025. Between Hope and Hesitation Syrian Refugees' Perspectives on Return and Stay. Amman: CARE.
 - Davidoff-Gore, Samuel, and Susan Fratzke. 2024. "The Complicated Reality of Syrians' Return." *Migrationpolicy.Org*. December 18.
 - de Haas, Hein. 2021. A theory of migration: The aspirations-capabilities framework. *Comparative Migration Studies* 9: 1.
 - Ghanem, Mina, Bader Al-Madi, and Salah Alsalman. 2024. Jordans Response to Host-

lenges and Perspectives of Syrian Refugees in Jordan on Return. Oxford: Oxfam.

- Segnana, Juan, Gladys C. Lopez-Acevedo, Raymond Robertson, Rodriguez Roche, and Jaime Alfonso. 2024. The Economic Impacts of the Syrian Refugee Migration on Jordan: An Integration Perspective. Washington, DC: World Bank.
- Syrian Regional Refugee Intentions Survey Analysis Jordan Spotlight Report (December 2024–March 2025). IRC.
- United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). 2024. Ninth Regional Survey on Syrian Refugees' Perceptions and Intentions on Return to Syria. Geneva: UNHCR.
- United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). 2025. Voluntary Returns of Syrian Refugees from Jordan.
- Wedeen, Lisa. 2025. 'Forever Has Fallen': The End of Syria's Assad. *Journal of Democracy* 36: 50–58.
- Zafar, Sheikh, Humera Akhtar, and Zunaira Shaukat. 2025. The Global Rivalry in Syria and the Security Dilemma in the Middle East. *Pakistan Social Sciences Review* 9: 151–65.

دراسات

Articles

حسن جبران⁽¹⁾ | Hasan Jubran

بناء السلام في السياق السوري المعاصر من السلم المُدار إلى التماسك المستدام

Peacebuilding in the Contemporary Syrian Context From Managed (top-down) Peace to Sustainable Social Cohesion

ملخص

على الرغم من انتصار الثورة السورية عسكرياً، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، فإنّ حلقات الصّراع والأزمات المركّبة (الاجتماعية-الاقتصادية-السياسية) ما زالت فاعلة في تآكل المواطنة، مفهوماً وتجسّداً، وفي استمرار انحدار رفاهية الأسر وازدياد الاحتياجات الإنسانية، مما تتزامن معه خروقات كبيرة في شبكة الأمان الاجتماعي والعيش المشترك، ومحركات النزاع وحضور مهدّدات السلام. كلّ ذلك يُعزّز مشروعية البحث في بناء السلام وتحقيق العدالة الانتقالية في السياق السوري، وبحركه الاسئلة المركّبة الآتية: أيّ سلمٍ أهليّ نفتقر إليه في سورية؟ ما إمكانية بناء السلام المرجو، بصورة دائمة؟ كيف نبدأ بذلك ومن أين؟ ما التحديات والفرص المتاحة راهناً بشأن ذلك، لاستثمارها من أجل المستقبل؟ كيف تنتقل سورية من نمط "السلم المُدار" إلى بناء سلام مستدام وتماسك اجتماعي مؤسسي مستقر؟ ما إمكان تحقيق تعاف اجتماعي، وتمكين اقتصادي، وتمثيل مجتمعي فاعل، وحوكمة للفضاء الرقمي؟

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي (التفكيكي) لبنية المجتمع السوري، وعلاقته بالسلطة البائدة، لملاءمته مع طبيعة البحث، وأهدافه التي يمكن إجمالها بالآتي: - تفكيك بنية "الاستقرار الهشّ" وتحليلها، في مرحلة ما قبل العام 2011، عبر تشريح آليات السلم المفروض قسراً من الأعلى، والبحث في كيفية "تجميل السلطة" لاستراتيجياتها وتقبيحها للمجتمع، وصولاً إلى استنزافها الرأسمال الاجتماعي، ثم فهم الجذور الهيكلية للتشظي الذي حدث بعد الانتفاضة (الثورة السلمية)، عبر تتبّع زمني (مرحلة ما قبل الثورة، ثم مرحلة الثورة، ثم ما بعد الانتصار). - تفعيل مقاربة ترميم الروابط في البيئة السورية، عبر وضع استراتيجيات عملية، لإعادة بناء الروابط الأفقية والعمودية بين المكونات السورية المتصارعة، وتعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة الجديدة، لضمان عدم تكرار الصراع. - ملامسة خارطة التوازنات بين الممكنات والمعطلات الداخلية والخارجية، عبر محاولة التأسيس على الفرص المتاحة لبناء السلام وتحسينه، في سبيل تحقيق العيش المشترك في كنف دولة القانون والعدالة.

كلمات مفتاحية

سورية، بناء السلام، السلم المُدار، الرأسمال الاجتماعي، التماسك الاجتماعي، السلام المستدام

(1) أكاديمي سوري، وعضو الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية في سورية. أستاذ علم الاجتماع.

Abstract

Despite the military triumph of the Syrian Revolution on 8 December 2024, cycles of conflict, and the interconnected social, economic, and political crises that continue to shape Syria have further eroded citizenship as both a normative principle and a lived reality. At the same time, declining household well-being, growing humanitarian needs, weakened social safety networks, and persistent drivers of conflict continue to threaten social cohesion and sustainable peace. These conditions highlight the importance of examining peacebuilding and transitional justice in contemporary Syria. This study addresses several interrelated questions: What form of civil peace is currently lacking in Syria? How can sustainable peace be built, and where should this process begin? What opportunities and challenges shape current peacebuilding efforts? How can Syria move from a model of managed peace to sustainable peacebuilding and institutionalized social cohesion? Moreover, what prospects exist for social recovery, economic empowerment, me effective community representation, and effective governance of the digital sphere? The research adopts a descriptive-analytical and deconstructive approach to examining Syrian society and its relationship with the former regime. First, it analyzes the foundations of Syria's pre-2011 fragile stability, focusing on the mechanisms of top-down coercive peace, the former regime's efforts to portray its strategies favorably while discrediting society, the resulting depletion of social capital, and the structural roots of societal fragmentation before, during, and after the revolution. Second, it proposes practical strategies for rebuilding horizontal and vertical social ties among Syria's conflicting social groups strengthening trust between citizens and state institutions and preventing renewed conflict. Third, it explores the balance between domestic and international opportunities and constraints affecting peacebuilding, with the aim of advancing peaceful coexistence within a political order grounded in the rule of law, justice, and inclusive citizenship.

Keywords

Syria, peacebuilding, managed (top-down) peace, social capital, social cohesion, sustainable peace

مقدمة

السلم الأهلي وبناء السلام والتعايش السلمي والمصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي، إلى حدٍ قد يصل به إلى التشويش وعدم التمييز بين الشكل والأرضية، مثلما تغيب ملامح الشجرة في غابة كثيفة. بمعنى أن الباحث يجد نفسه أمام تعريفات متعددة لهذه المفاهيم والمصطلحات في الأدبيات العربية المتنوعة في مقارباتها النظرية والتطبيقية، ما يقتضي توخي الدقة في التحليل والمقارنة والمقاربة المفاهيمية. لبيان الحدود والمشاركات والتوظيف البنائي. وتقتضي الضرورة المنهجية أن نبدأ بمفهوم "السلم الأهلي"، بصفته حالة ثابتة لا عمليةً دينامية. وفي قوله تعالى ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: 61] ما يؤكد الحالة ويُغيب العملية. فالقاعدة هنا هي "وإن جنحوا، فاجنح"، بما هي الخطوة الأولى لبناء السلام المستدام وتحقيق المصالحة الوطنية، بما هي غاية كل عدالة انتقالية أو برنامجٍ إصلاحي شامل.

يُعرّف معهد البحرين للتنمية السياسية السلم الأهلي بأنه "إقرار الجميع بالحفاظ على حالة سلام دائم، يرفض كل أشكال العنف والتنازع أو يدعو إليهما أو يبرهما، حيث لا يتحقق السلم المجتمعي، إلا من خلال احترام التنوعات والتعددات الاجتماعية والفكرية فيه"⁽²⁾. ويمكننا قياس هذا التعريف عبر مؤشرات السلم الأهلي المتمثلة بـ "انخفاض معدلات العنف المجتمعي" و"حوادث الثأر أو الانتقام" و"الشعور بالأمان في الأماكن العامة"، إضافةً إلى مؤشرات التماسك الاجتماعي، من مثل "مستوى الاحتكاك الإيجابي بين الفئات" و"مستوى التسامح الاجتماعي" و"انخفاض التمييز بين الجماعات". في هذا السياق، تخلص إحدى الدراسات إلى أن السلم الأهلي وضعٌ يسود فيه الأمن والسلام، ويشعر فيه الفرد بالأمان والطمأنينة، ويرتبط مفهومه بمصطلح التعايش السلمي، الذي يركز على الحوار وتعزيز عملية القبول بالرأي الآخر، ونبذ العنف ولغة السلاح والكرهية والتحريض، بمعنى أن التعايش السلمي هو البديل من العلاقة العدائية⁽³⁾. يمكننا قياس هذا التعريف عبر مؤشرات السلم الأهلي في بعد "الأمن

في سياق ثورات الربيع العربي، شهدت الفضاءات السورية تحولات مفصلية عميقة، عندما دخلت قوى الثورة المسلحة العاصمة دمشق في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، من ناحية استمرار التغيير العنيف والعميق في الدولة والسلطة والمجتمع. وأمام القهر الاجتماعي المترسخ والعنف الفظيع في سنوات الثورة السورية، ثم انتصارها العسكري الذي تجلّى واقعاً مقبولاً، عبر دخول دمشق والمدن والمناطق ذات الحساسية الاجتماعية العالية، بدأ الحديث عن ضرورة تحقيق العدالة الانتقالية والسلم الأهلي والمصالحة المجتمعية. وهو ما بات أمراً ملجأً، في خطاب صناع القرار السوري الجدد. إن العوامل التي كانت وراء إصدار المرسوم الجمهوري رقم 20/ تاريخ 2025/05/17، وقد قضى بإحداث الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية لمعالجة آثار الماضي البعيد والقريب وبناء المستقبل، عبر عدالة انتقالية تُمثل فضيلةً، بما هي حدٌ أوسط بين رذيلتي الإفراط في الانتقام والتفريط بحقوق الضحايا (الفضيلة بوصفها حدّاً وسطاً بين رذيلتين بالمعنى الأرسطي)، ومن خلالها يُبنى السلام والمصالحة المجتمعية، عبر عملية حيوية متراكمة تهدف إلى إعادة التماسك الاجتماعي المفقود بتأثير من إرث سياسات النظام البائد الذي غيّب الدولة وكرّس سلطته بصورة تعسفية، معززاً الانتماءات التقليدية (دون الوطنية). بناءً سلامٍ مستدامٍ في سورية الجديدة، على أنقاض السلم الأهلي السكوني القهري المنهار، عمليةٌ مُعقّدة تستدعي هندسة اجتماعية دقيقة تقوم على تحليل البنية الاجتماعية القائمة وتبيين مدى فسادها أو صلاحها للبناء الجديد، ومعرفة التحديات والمستلزمات، واغتنام الفرص الراهنة في الوقت الملائم، عبر رؤية واسعة تتجاوز ألم الماضي وتعقيدات الحاضر، للعبور نحو المستقبل المنشود، وفق منهجية علمية تضمن سلامة المقدمات والنتائج.

أولاً. في المفاهيم والتعريفات

عندما يشرع الباحث في الولوج إلى معرفة شؤون السلم الأهلي وحيثيات بناء السلام المستدام، يجد نفسه أمام كمٍّ هائلٍ من مفاهيم ومصطلحات متقاربة ومتداخلة، من مثل

(2) "السلم الأهلي والتنمية السياسية"، معهد البحرين للتنمية السياسية (حزيران/يونيو 2014).

(3) حمد سامي، "السلم الأهلي والتعايش السلمي"، مديرية التربية والتعليم في ضواحي القدس (2019)، ص 8-9.

المؤسسات الأمنية والقضائية.

في المستوى التنظيري، يُعدّ يوهان غالتونغ (Johan Galtung، 1930-) المؤسس النظري لمفهوم بناء السلام، وقد عرّفه بأنه عملية إنشاء هيكل دعم ذاتي محلية علاجية ووقائية تزيل أسباب الصراعات العنيفة والحروب الكارثية، وتقدم بدائل معاكسة لها في الحالات التي قد تندلع فيها الصراعات⁽⁵⁾. لقد أسس غالتونغ للتمييز الجوهرى بين مفهومين أساسيين، وهما السلام السلبي (negative peace) الذي يشير إلى حالة من غياب العنف المباشر، من دون معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، أي حالة هدوء مؤقت، ما قد يكون خادعاً (مثل جمر تحت رماد). أي حالة قد تعود في ظلها صراعات، عند أول حادثة طارئة تلقائية أو مدبرة. أما السلام الإيجابي (positive peace)، فيمثل عملية بناء واعٍ لأثر الماضي وحيثيات الحاضر وأهداف المستقبل. إنه نموذج العمل الهادف إلى إيجاد أرضية سليمة وشروط عادلة تضمن الاستقرار والاستدامة، في المستوى الميكرو والماكرو السوسولوجي. انطلاقاً من هذا التمييز، يهدف بناء السلام الحقيقي إلى الانتقال من السلبي إلى الإيجابي وتحقيق السلام المستدام، وليس إدارة الصراع أو وقف إطلاق النار، بحيث تظل الأعصاب متشنجة والأصابع على الزناد، فحسب.

إن بناء السلام المستدام، في هذا السياق، يتمثل بالانتقال من السلبية إلى الإيجابية، ومن الحاضر إلى تكاملية أبعاد الزمن الثلاث (الماضي والحاضر والمستقبل)، ومن الوفرة إلى الاستدامة وصولاً إلى تحقيق رأس مال اجتماعي متنامي، بعد الإفلاس الاجتماعي. إنه السلام الذي يقوم على قيم الشراكة الاجتماعية، من دون التفريط بحقوق الأفراد. في السياق ذاته، تخلص دراسة إلى مقارنة ما ذهب إليه غالتونغ، فهي تؤكد أن بناء السلام يستهدف بالأساس "إقامة علاقات سلمية بين أطراف الصراع، بما يمنع أي ارتداد في المستقبل عن اتفاقات ووقف العنف". تميز الدراسة بين اتجاهين أساسيين بشأن مفهوم بناء السلام: الاتجاه الأول هو التقليدي الشائع، الذي يحصر بناء السلام، زمنياً وبرامجياً، في ترتيبات وإجراءات عسكرية

المجتمعي"، من مثل "الشعور بالأمان في الأماكن العامة" و"تراجع انتشار السلاح بين المدنيين" و"انخفاض معدلات العنف المجتمعي"، وعبر مؤشرات العدالة والمساءلة، من مثل "مكافحة الإفلات من العقاب"، وعبر مؤشرات رأس المال الاجتماعي، من مثل "مستوى ثقة المواطن بالآخرين المختلفين عنه" و"مستوى التفاعل الإيجابي في الحياة العامة"، وعبر مؤشرات التماسك الاجتماعي، من مثل "مستوى الاحتكاك الإيجابي بين الفئات" و"مستوى التسامح الاجتماعي" و"انخفاض التمييز بين الجماعات".

إن حالة السلم الأهلي هي القاعدة الأساسية لانطلاق التنمية الشاملة في المجتمع والدولة، فلا تنمية من دون أمن، ولا أمن من دون سلم أهلي. فالدولة لا تحمي السلام الأهلي بالقوة (واجهها) فحسب، بل بالثقة، ليشعر المواطن أن الدولة عادلة، وأن صوته مسموع، وأن حقوقه محفوظة، وأنه شريك في صناعة القرار. إن إيقاف العنف والعمليات العدائية، وكل أشكال الصراع والتحريض عليه وتبرير استخدامه، هو جوهر السلم الأهلي والنواة الصلبة "للأمن المجتمعي" المتمثل بانخفاض معدلات العنف المجتمعي وانخفاض حوادث الثأر والانتقام، ونقطة الانطلاق لتعزيز إنهاء مظاهر العنف وإيجاد آليات سلمية لحل النزاعات وتعزيز الحوار الوطني. إنه حالة السلم السلبي (غياب العنف المباشر) التي تقتضي أن نبني عليها، لننتقل إلى عملية السلام الإيجابي (معالجة الجذور وبناء المؤسسات العادلة). أي الانتقال من حالة السلم الأهلي إلى عملية بناء السلام. يعود التأصيل المؤسسي لمفهوم بناء السلام إلى الوثيقة التأسيسية لمنظمة الأمم المتحدة (أجندة من أجل السلام، 1992) التي قدمها بطرس غالي، وهو الأمين العام الأسبق للمنظمة، معرّفاً بناء السلام بأنه "إجراءات تهدف إلى تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلام، لتجنب العودة إلى الصراع"⁽⁴⁾. لقد ميزت هذه الوثيقة بين صنع السلام (peacemaking) وحفظ السلام (peacekeeping) وبناء السلام (peace-building)، وقد حصرت الأخير في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع المسلح، ليشمل عدة أنشطة، من مثل نزع السلاح وإعادة الاندماج في مؤسسات الدولة والمجتمع، وإصلاح

(5) Johan Galtung, *Peace by Peaceful Means: Peace and Conflict, Development and Civilization* (London: SAGE Publications, 1996).

(4) بطرس غالي، "أجندة من أجل السلام: دبلوماسية وقائية، صنع السلام، حفظ السلام"، تقرير إلى مجلس الأمن (1992)، ص 32.

المكونات الاجتماعية أو مكونات الدولة (السلطة- المجتمع)، مع إجراءات أنية تُنهى الصراع وتُلغى مظاهره المباشرة.

لا شك في أن هذا التعريف لبناء السلام أسير الجغرافيا الاجتماعية- السياسية لحالة بعينها (العراق)، فهي ما زالت تعاني اضطرابات سياسية واجتماعية لم تتوقف بسقوط النظام (صدام حسين)، عبر الاحتلال الأمريكي الذي سمح بالتغول الإيراني (الطائفي الشيعي) في الدولة والمجتمع، بل زاد المشهد السياسي والاجتماعي والثقافي تعقيداً، من ناحية استحالة بناء السلام المستدام وتعزيز المواطنة ودولة القانون. لذلك، دعا التعريف الأممي إلى مقارنة تنمية شاملة ومعالجة استراتيجية تعود لجذور المشكلة، من أجل الوصول إلى بدائل ممكنة. فالإطار الاستراتيجي المتكامل، للتدخل في المجتمعات الخارجة من الصراعات، كفيل بتحويل بني العنف إلى بني سلام، من خلال إعادة بناء الدولة والمؤسسات وترسيخها، وتحقيق العدالة الانتقالية، وإطلاق عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. لا يمكن لبناء السلام أن ينجح، من دون إرادة سياسية داخلية ومشاركة مجتمعية فاعلة، بدعم وتنسيق إقليمي ودولي. فبناء السلام عملية يشترك فيها كل من الإرادة السياسية للسلطة، وقوى المجتمع المدني، والشركاء الدوليين، أي إن بناء السلام ليس حالة، بل عملية.

إن بناء السلام عملية تحوّل مجتمعي طويل الأمد، وهي تهدف إلى تفكيك الثقافات والبني التي تنتج العنف، لبناء ثقافات ومؤسسات تعزز العدالة والتسامح والمشاركة والتنمية والتمكين الاقتصادي، للأفراد والجماعات، والقدرة على تحديد احتياجات المجتمعات المحلية وأولوياتها. في السياق ذاته، يذهب مختص في العدالة الانتقالية، عند تعريفه بناء السلام عبر ربطه بالعدالة الانتقالية ربطاً كلياً وجعله منطلقاً وغايتها، إلى أنه "الغاية الكبرى التي تسعى إليها العدالة الانتقالية، وهو سلام مستدام يقوم على كشف الحقيقة، وتحقيق المساءلة، وجبر الضرر، والإصلاح المؤسسي، وإعادة بناء الثقة بين المواطنين والدولة"، مؤكداً أن "بناء السلام المستدام لا يمكن تحقيقه، من دون معالجة انتهاكات الماضي، لأن ترك الجروح مفتوحة يعني أن الصراع

وهيكلي ما بعد وقف الصراع المسلح، ويشمل تعزيز وقف إطلاق النار وتشديد الهيئات والمؤسسات التي تساعد المجتمعات الخارجة من الحروب في إزالة عوامل العنف، من مثل إعادة بناء مؤسسات الدولة، وإصلاح البنى التحتية، وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم المؤسسي والاجتماعي، وبناء المؤسسات القضائية وتأسيس العدالة الانتقالية⁽⁶⁾. أما الاتجاه الثاني، وهو الاتجاه الأحدث، فيرى بناء السلام من منظور أكثر شمولاً وامتداداً في مراحل ومستويات الصراع المختلفة، ما قد يسهم في الإنذار المبكر لتحسس الصراعات المحتملة، أو تهيئة المتنازعين لتقبل متطلبات السلام والمشاركة في بنائه، ويستمر بعد توقف العنف، عبر بناء الأطر والبرامج والأنشطة والمبادرات المختلفة لمنع ارتدادات الصراع المسلح. بهذا المعنى الواسع، تشكل عملية بناء السلام مساراً رابطاً بين الأبنية القاعدية والفوقية في الصراعات من أسفل إلى أعلى والعكس.

إن كان المسار الأول أفقيّ الاتجاه، فإن المسار الثاني عمودي يقوي روابط المجتمع وعلاقته بمؤسسات الدولة ودينامياتها، بما يساعد في إنتاج الرفاه الاجتماعي والتنمية والسلام والكرامة، ويزيد من مؤشرات رسوخ قيم المواطنة والاستقرار والاستدامة، لتُعزز الدولة حضورها الإيجابي في وعي مواطنيها وحسّهم المشترك، وترتقي إلى مكانة لائقة في محيطها الإقليمي والسياس الدولي العام. في دليل مصطلحات لمنظمة دولية في العراق، عُرِفَ بناء السلام بأنه عملية تتطلب "إحداث تغييرات عميقة في سلوك الأطراف المتنازعة وأبنيتهم الاجتماعية المؤدية للعنف، بما يدفعهم إلى التعايش والتفاعل السلمي مع آخرين يختلفون عنهم في الأهداف والمصالح"⁽⁷⁾. يؤكد الدليل أن الصراعات الداخلية، وقد بلغت درجة من التعقيد والتمدد والتقلب في ديناميتها داخل أبنية المجتمع وقضاياها (العدالة، الثروة، الهوية، المواطنة)، يصعب تصور أن الاتفاقات السلمية لوقف العنف قد تكون نقطة بداية كافية لمرحلة بناء السلام، ما يعني أن بناء السلام يتطلب مقارنة تنمية شاملة، ومعالجات عمودية تعالج الجذور الهيكلية للصراعات المحلية والتنازعات بين

(6) خالد حنفي علي، "مداخل محفزة لبناء السلام في مناطق الصراعات"، السياسة الدولية (تشرين الأول/أكتوبر 2016)، ص 2-3.

(7) "دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق (15 أكتوبر 2019)، ص 5.

سيعود حتماً⁽⁸⁾.

المجتمعات التقليدية البسيطة، ويقوم على تشابه الأفراد ووحدة الوعي الجمعي، وبين التضامن العضوي الذي يميز المجتمعات الحديثة المعقدة، ويقوم على تكامل الوظائف والاعتماد المتبادل بين الأفراد، على الرغم من اختلافاتهم، مؤكداً أن التماسك الاجتماعي في المجتمعات الحديثة لا يتحقق بالقسر والتشابه، بل عبر المؤسسات الوسيطة (النقابات والجمعيات والتكوينات الاجتماعية الأهلية والمدنية) التي تعيد ربط الفرد بالسلطة على أساس الشراكة والمسؤولية في دولة المواطنة⁽¹⁰⁾.

في الاتجاهات الحديثة لرؤية التماسك الاجتماعي، يذهب أحد المختصين إلى أن التماسك الاجتماعي "مجموعة القوى النفسية والاجتماعية التي تجذب أفراد المجتمع بعضهم إلى بعض، وتدفعهم إلى التمسك بالجماعة ومقاومة الانسحاب منها، وهو محصلة للقيم المشتركة، والشعور بالولاء، والأنماط السلوكية المقبولة التي تغرسها مؤسسات التنشئة الاجتماعية"⁽¹¹⁾. إن المدرسة البنائية الوظيفية في علم الاجتماع تُفسر ظاهرة التماسك الاجتماعي، من خلال الوظيفة الاجتماعية للشعائر والطقوس والتقاليد التي تعكس قيماً مشتركة بين أفراد الجماعة المتماسكة. إن التماسك الاجتماعي يقوم على أربعة أبعاد قابلة للقياس: الثقة بالمؤسسات، والثقة الأفقية داخل وبين الجماعات، وثقة المواطنين بمراكز السلطة ومؤسساتها، ومدى المشاركة والإنصاف. وفي دراسة حديثة يُعرف التماسك الاجتماعي بأنه حماية كيان المجتمع من الظواهر التي تزعزع استقراره واستمراره، والمحافظة على الروابط الأسرية والاجتماعية من التفكك، وتعزيز التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع على البر والتقوى، استناداً إلى الأحاديث النبوية التي تحث على التماسك الاجتماعي (مثل المؤمنين، في توادهم وتراحيمهم وتعاطفهم، كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)⁽¹²⁾.

خلاصة القول: إن بناء السلام هو عملية تحول مجتمعي شاملة وطويلة الأمد، وهي تهدف إلى الانتقال من السلام السلبي (غياب العنف المباشر المؤقت) إلى السلام الإيجابي (السلام المستدام القائم على العدالة والإنصاف والمشاركة في بنائه)، عبر مجموعة متكاملة من الآليات والاستراتيجيات التي تشمل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية)، وإعادة بناء المؤسسات المدنية والأمنية والقضائية على أسس الحكم الرشيد وحقوق الإنسان، وتحقيق العدالة الانتقالية (كشف الحقيقة، مساءلة مرتكبي الانتهاكات، جبر الضرر)، وإطلاق عمليات المصالحة الوطنية التي تعيد بناء الثقة بين مكونات المجتمع وبين المواطنين والدولة، وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي تعالج الفقر والتمييز وعدم المساواة، فضلاً عن بناء ثقافة السلام والتسامح والمشاركة المجتمعية عبر التعليم والإعلام والمبادرات الأهلية. تشارك في هذه العملية فواعل متعددة (دولية، قوى سلطة، قوى مجتمع)، بهدف تحقيق استدامة السلم الأهلي وتنمية الرأس المال الاجتماعي، بما يمنع تجدد الصراع ويضمن الرفاه والمشاركة والتمكين.

لقد اتخذ التماسك الاجتماعي شكل العصبية، عند عبد الرحمن بن خلدون الذي عرّفها بأنها "الرابطة القوية" التي تجمع أبناء الجماعة الواحدة، وتدفعهم إلى التعاون والتضامن، وهي القوة الدافعة لقيام الدول وسقوطها⁽⁹⁾. لأن الإنسان اجتماعي بطبعه، فهو يجتمع مع الآخرين لتأمين احتياجاته المادية والمعنوية الهائلة والمتنامية، وهو عاجز بالضرورة عن إيجادها منفرداً أو بجماعات ميكروسوسولوجية. وإن كانت هذا السمة تُشترط لبناء الجماعات المختلفة المستويات، فإن تماسك الجماعة البشرية هو الشرط الرئيس لقيام العمران البشري أو الدول، وإن ضعف هذه العصبية يقود إلى انهيار الدول والمجتمعات. أما إميل دوركايم، فقد أسس لمفهوم التماسك الاجتماعي عبر التمييز بين التضامن الميكانيكي الذي يسود

(10) إميل دوركايم، تقسيم العمل في المجتمع، ترجمة محمد عاطف غيث (القاهرة: دار المعارف، 1990)، ص 45-50.

(11) خالد بوشارب بولوداني، "التماسك الاجتماعي: دلالاته البنائية الوظيفية"، مجلة آفاق للعلوم، العدد 10 (2018)، ص 68-70.

(12) نادية ليلة المتولي، "الأحاديث الواردة في التماسك الاجتماعي: دراسة حديثة موضوعية"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 84 (2021)، ص 408-409.

(8) جابر عودة، "العدالة الانتقالية وبناء السلام المستدام"، المنتدى العربي للعدالة الانتقالية (نونس، 2021)، ص 15-18.

(9) عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة (بيروت: دار الفكر، 2001)، ص 78-85.

آثار الماضي، من أجل استثمار الرأس المال الاجتماعي في المستقبل، وضمان عدم تكرار المأساة، إنها "شكل من أشكال العدالة الانتقالية التي تكون ضرورية لمساعدة المجتمع على الانتقال من ماضي يسوده الانقسام، إلى مستقبل يتشارك فيه الجميع، وتأسيس المجتمع على أسس شرعية قانونية وتعددية وديمقراطية في الوقت ذاته"⁽¹⁴⁾. المصالحة الوطنية، وفق أحد المختصين، "صيغة للوصول إلى توافق وطني جامع بين أطراف النزاع، حين وصوله إلى نهايته، أو إلى طريق مسدود في حسم هذا النزاع. والانتقال من المنهجية العنيفة لحسم النزاع إلى المنهجية المسالمة لردم الفجوات بين الأطراف المتخاصمة أو المتحاربة، على قاعدة الاعتراف بتعددية المصالح المجتمعية، وبتعددية تمثيلاتها الفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية"⁽¹⁵⁾.

نخلص هنا إلى القول: إن المصالحة الوطنية عملية مركبة، فهي سياسية وقانونية واجتماعية شاملة تهدف إلى إيجاد حل جذري للنزاعات والصراعات الداخلية، بين الأطراف السياسية أو الجماعات الإثنية في الدول ذات التركيبة المجتمعية المتنوعة، من خلال الانتقال من المنهجية العنيفة إلى المنهجية المسالمة في حسم النزاع، وصولاً إلى توافق وطني قائم على الاعتراف بتعددية المصالح المجتمعية، وتمثلاتها الفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية، بما يحقق السلم الاجتماعي والاستقرار الداخلي للدولة.

ثانياً. السلم الأهلي في سورية ومراحل علاقة المجتمع بالسلطة

الطغيان والسلم الأهلي المُدَوَّر في سورية ما قبل الثورة

في زمن الطغيان، يغدو تفكيك بنية السلطة والمجتمع المتناغم معها شديد الصعوبة. لذلك، تأتي الثورات على الأنظمة القائمة بفضاءات متاحة للتفكيك وإعادة البناء،

إن دراسة التماسك الاجتماعي في السياقات الهشة، كالسياق السوري وباقي بلدان الربيع العربي، ليست ترفاً أكاديمياً، بل شرطاً أساسياً لنجاح أي عملية انتقال سياسي عميق وإعادة إعمار الحجر والبشر، واتخاذ جملة من الإجراءات تبني السلام المفقود، وتُعيد التماسك الاجتماعي المنشود لنسيج اجتماعي ممزق، بحيث تصل الفئات المختلفة في المجتمع إلى شعور بالانتماء إلى دولة ووطن، على الرغم من تنوعها الثقافي والديني والعرقي الذي ينعم الجميع به، وفق مؤشرات رسوخ قيم المواطنة كلها. هنا، نخلص إلى أن التماسك الاجتماعي عملية دينامية مستمرة تأتي نتيجة عملية بناء السلام، وتعبّر عن درجة الترابط والتضامن بين أفراد المجتمع ومكوناته المختلفة وترابط مع مؤسسات السلطة والدولة، وتؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتعزيز المناعة الاجتماعية، وتمكين المجتمع من الصمود في وجه الأزمات والتحديات، وصولاً إلى تنمية مستدامة وسلام إيجابي. وتقوم على منظومة متكاملة من العناصر المترابطة التي تشمل: - الثقة المتبادلة والشعور بالانتماء والولاء للكيان الوطني الجامع. - شبكات اجتماعية قوية وضعيفة تربط الفئات المختلفة بعضها ببعض. - قيم مشتركة من التسامح، واحترام التنوع، والتعددية الثقافية، والدينية. - مؤسسات عادلة وفاعلة تضمن سيادة القانون وحماية الحقوق. - عدالة اقتصادية واجتماعية في توزيع الثروات والفرص. - آليات سلمية لحل النزاعات وامتصاص التوترات.

إن الوصول إلى حالة السلم الأهلي والشروع في عملية بناء السلام يدفعان لاحقاً للمصالحة الاجتماعية، بعد أحداث مؤلمة تمزق النسيج الاجتماعية وتحصرها في حدود انتماءات طائفية وقومية وقبلية، وتشيع خطاب الكراهية والعنف. لذلك، تعد المصالحة الوطنية مفهوماً محورياً في أدبيات بناء السلام والعدالة الانتقالية، في المجتمعات التي عانت نزاعات أهلية وانقسامات سياسية حادة. المصالحة الوطنية عملية اجتماعية سياسية تهدف إلى معالجة آثار النزاع وتحقيق التفاهم بين الأطراف الاجتماعية المختلفة، بما يضمن بناء العلاقات بين الأطراف، بعد تمزيقها على أسس من الحوار والتسامح والعفو⁽¹³⁾. إنها عملية اجتماعية سياسية تعالج

(14) "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا: جدلية الأولويات"، مركز الجزيرة للدراسات (2022).

(15) محمد علي صايغ، "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية"، الاتحاد (23 آب/ أغسطس 2022).

(13) عبد السلام جمعة زاقود، مسارات المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي (عمان: دار الزهران للنشر، 2012)، ص 45-47.

تمركزه وقيادته في دمشق، والثاني مركزه في الزبداني، والثالث في حلب، والرابع في حماة (استحدثت روسيا لاحقاً الفيلق الخامس). جميع هذه التشكيلات وعتادها كانت لحماية السلطة لا حماية حدود الدولة التي اخترقتها طائرات وغزاه جنود الأعداء والجيران عشرات المرات. لقد احتفظت سلطة النظام البائد بـ "حق الرد في الزمان والمكان المناسبين"، وهو ما لم نراه أو نسمع عنه أبداً، في حين توجهت بنادق النظام إلى صدور المتظاهرين السوريين عند أول صرخة حرية. أما عن الأجهزة الأمنية، فكانت أربعة أجهزة رئيسة تنقسم السلطة في الساحة السورية، وهي المخابرات العسكرية (الأمن العسكري) والمخابرات الجوية والمخابرات العامة (تعرف أيضاً بأمن الدولة) والأمن السياسي. تتمركز كافة الأجهزة في العاصمة، ويتبعها العديد من الفروع، وتنقسم الأجهزة إلى 48 فرعاً أساسياً، بالإضافة إلى فروع أصغر في المحافظات، فضلاً عن الفروع السرية غير المعروفة، وما يتبعها من مراكز اعتقال وتعذيب حتى الموت⁽¹⁸⁾.

يتقاطع عمل هذه الأجهزة الأمنية، مشكلة شبكة وقاية وحماية عنكبوتية مركزها النظام الحاكم ورأسه في دمشق. بالإضافة إلى ذلك، عمد النظام إلى تشكيل وحدات أمنية خاصة ترتبط به مباشرة، ومنحها صلاحيات واسعة، بعيداً من يد الأجهزة الأمنية التقليدية، من مثل الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة وتشكيلات سرية⁽¹⁹⁾. هذا يؤكد أن سلطة نظام الأسد انعكاساً لسلطة الأجهزة الأمنية التي تجاوز نفوذها الحزب والحكومة والبرلمان والقضاء، وكل مؤسسات الدولة مجتمعة، حتى صارت معها المؤسسات السورية هياكل فارغة على هامش السلطة الحقيقية فحسب، فضلاً عن التغول الأمني للسلطة على قوى المجتمع المدني وقياداته، ليضاف إلى هياكل الدولة الفارغة قوى مجتمع متقرّمة هزيلة، فبدت السلطة مستقرّة وهماً وبدا المجتمع مسالماً قهراً، منتظراً أي فرصة للثورة والتغيير. الضلع الثالث في مثلث سلطة الأسد كان حزب البعث، الذي نُسب إليه معظم السوريين، وله هيكلية قيادية في المستوى القومي والقطري والفروع والشعب والفرق في المحافظات

وفي سياقها تبرز مقاربات للسلم الأهلي وبناء السلام. ففي كتاب الجيش والسلطة في سورية، نجد تحليلاً مميزاً لبنية السلطة الوظيفية في مرحلة حكم عائلة الأسد لسورية، بفواعل دولية تُحدّد -من منظور بنائي وظيفي- المراد دولياً من سورية التي تُشكّل النواة الصلبة للشام، وتجاور الكيان الصهيوني المتشكّل مع وعد بلفور والمتزامن مع المؤتمر السوري الأول للدولة السورية الناشئة عام 1919. الإرادة الدولية التي ترجمتها سلطة نظام الأسد البائد الوظيفية تتكثّف في تغليب البعد العسكري على السياسي/ المدني، وتغليب الترييف على التمدّن وتغليب الأقليات على الأكثرية، وتغليب الطائفة على الأقليات، وتغليب العائلة على الطائفة، وتغليب الفرد على العائلة، وترسيخ دولة السلطة على حساب سلطة الدولة، عبر مثلث (الجيش- الأمن - حزب البعث القائد للدولة والمجتمع)، مع ممارسات شديدة العنف بحق من يقترب من السلطة (الاصطدام العنيف بالإخوان المسلمين، تسريح ضباط في الجيش واعتقالات). كل ذلك فرض سلماً أهلياً مدوّراً بإرادة السلطة المتعالية، وساكناً عند مكونات المجتمع وشرائحه، وقوامه القبضة الأمنية والسلم الأهلي السكوني⁽¹⁶⁾. إنه سلم يشعر به الأجانب والزوّار، ويفتقده أهل الدار.

تُحيلنا خطة التحول الديمقراطي التي أعدّها عدد من الباحثين السوريين، بمشاركة أكثر من 300 شخصية سورية، من قيادات سياسية معارضة، في سياق ورشات عمل ومؤتمرات استمرت عاماً كاملاً لإنجاز ما سُمّي بـ "خطة التحول الديمقراطي في سورية"، إلى صورة تفكيكية لبنية الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية الأمنية لمنظومة سلطة الأسد البائدة، وآليات وخطط التحول الديمقراطي المنشود في سورية ما بعد الثورة. وتُقدّم الخطة أرقاماً مرعبة عن مثلث سلطة الأسد (الجيش- الأمن- البعث)، فقد فرضت معادلة الأمن مقابل السلام السكوني القهري. بعد عام 2011 بلغ تعداد عناصر جيش نظام الأسد والميليشيات التابعة له مئات الألوف، وقد كانوا موزعين على أربعة فيالق. والفياق تنقسم إلى فرق، والفرقة إلى ألوية، محيطين بدمشق وأهم المدن السورية بصورة خانقة كاملة⁽¹⁷⁾. الفيلق الأول كان

السياسية والاستراتيجية وبيت الخبرة السوري (2014).

(18) "الفرع 300 في إدارة المخابرات العامة: أداة مركزية للقمع والمراقبة والملاحقة في منظومة بشار الأسد السابقة"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان (15 كانون الأول/ديسمبر 2025).

(19) "خطة التحول الديمقراطي"، مرجع سابق.

(16) بشير زين العابدين سرور، الجيش والسلطة في سورية (دمشق: دار الجابية، 2008)، ص 495-419.

(17) "خطة التحول الديمقراطي (القطاع الأمني والعسكري)"، المركز السوري للدراسات

تؤكد الدراسة أن الدولة السورية عانت أزمة هوية، لأن الكيان السوري هو دولة ما تبقى من سورية الطبيعية، فهو بهوية لم تعمل السلطة لجعلها جامعة ومنتجورة حول المواطن، فكانت الهوية الجديدة هوية هجينة غير مقنعة ومتزاحمة مع هويات تقليدية، أي دون وطنية، الأمر الذي هدّد السلم الأهلي في كل لحظة. وما كان يُهدّد السلم الأهلي أيضًا العامل الاقتصادي المتمثل بإرادة السلطة لخلق طبقة اقتصادية شريكة تحتكر ولا تنافس، ما قلّص نسبة الطبقة المتوسطة، وفاقم نسبة الفقر والفقراء، وهدّد السلم الأهلي من بوابة الـ "لاتمكين الاقتصادي"، ومن ثم كان معظم المتظاهرين، ثم الثائرين، ممن يعانون حرمانًا اقتصاديًا.

بحث آخر درس موضوع السلم الأهلي من بوابة الثورة السورية، بصفتها أهم حدث في تاريخها، معتبرًا إياها صراعًا سياسيًا لم تكن فيها جموع الثوار سنيّة ولا السلطة علوية، ولم تكن المطالب معيشية، بل كانت تنشُد الحرية وإسقاط النظام. النظام الذي حاز على خصائص النظم الشمولية (الدكتاتورية- الطائفية)، فهو نظام مغلق حول نواة طائفية وعائلية وأمنية عسكرية، ولا يمكن فهمه بالاستناد إلى بعد واحد، كالطائفية مثلاً. الثورة السورية كانت إعلان انفراط العقد السياسي الاجتماعي التسليبي بين السلطة والجزء الأكبر من الشعب السوري. حين ابتدأ النظام دورة العنف، بناءً على خبرة سابقة، ولم يعد إنهاؤها ممكنًا بالشروط التي أرادها، أي استعادة عقد الإذعان والخضوع نفسه. فارتد عليه عنفه، ما أتى على السلم الأهلي الوهمي وكشف زيفه. في اتجاه مختلف، يرى باحث آخر أن نظام الأسد البائد لم يكن نظامًا طائفيًا، بل كان يستجدي الطائفية لمصلحته أو يوظفها. على الرغم من أن العنصر الطائفي (العلوي) هو أحد الأسس التي كانت ترتكز عليها سلطته، فإن ذلك لم يكن لأنه يمثل طائفة، بل لأنه نظام سلطوي ذو بعد طائفي. فبعد خروج السلطة "منتصرة" في الثمانينيات، بدأت تتشكل بنية النظام، فقوّس بنيان الحياة السياسية التي كانت حتى بداية الثمانينيات، مغيبًا النقابات وإرهاصات المجتمع المدني، وأي مؤسسات مستقلة عن السلطة، تاركًا المجتمع في حالة من فراغ، ثم أغرقه بطائفية مستترة كانت موجودة قبل النظام، فلم يفعل شيئًا سوى أنه استغلها. في دراسة العلاقة بين العلويين والسلطة، يؤكد الباحث أن

والمناطق والقرى والمؤسسات الحكومية، حيث جرى التدجين وتضليل الوعي العام وتخديره، وتكريس "الحزب قائدًا للدولة والمجتمع". لقد تحول أعضاء الحزب منذ عام 2012 إلى ميليشيات مسلحة (كتائب البعث) لقمع الثائرين.

يرى باحث آخر أن سلطة الأسد كانت حريصة على بناء اجتماعي سوري يتقدّم فيه وعي المكونات التقليدية المختلفة على وعي المصالح، ما جعل فرصة تأجيج الصراع متاحة في كل حين، بين بسطاء المكونات ومترفيها. لذلك، كانت خلاصة بحثه الدعوة إلى "التوق للحياة" بدلًا من السلم الأهلي، أي السعي للخلاص من كل أشكال التحكم والسيطرة والضبط، وصولًا إلى انتزاع الحق في إنتاج شروط عيش كريم وكرامة. "التوق للحياة" لا يُعنى بشكل الدولة ونمط الحكم، بل يسعى إلى التحرر من هيمنتها ومن كل صور السيطرة التي تحول دون التمتع بالحياة. وفقًا لهذا التحليل، تسعى السلطات المستبدّة لتعزيز فكرة المكونات بدعوى المحافظة على الهوية، بل تسعى، في التحليل العميق، لتعزيز السيطرة على الجموع البشرية. الثورة السورية وفقًا لذلك لم تكن بين مكونات، بل بين توق للحياة لأفراد وشرائع وبين سلطات متعددة وهرمية. الأولى سعت لأن تتحقق الحرية والعدالة في توزيع الثروة والمشاركة السياسية. من ثم، تبقى السلطة على عوامل النزاع أكثر مما تحرص على توفير عوامل السلم الأهلي.

تناقش دراسة أخرى موضوع السلم المجتمعي في سورية، انطلاقًا من أن السلطة (النظام البائد) كانت أمنية، وقد استطاعت عبر عقود أن تقيم عقدًا سياسيًا مع رعاياها، وفق معادلة "القمع مقابل الأمن" التي عززتها بقوة أيديولوجيا "مقاومة إسرائيل". لا شك أن الحالة الأمنية المعززة بتوجه طائفي كانت وراء قيام الثورة السورية في آذار 2011، لكن ثقل اللحظة الخارجية التي حوّلت الإمكان إلى فعل، وتمثّلت بثورات الربيع العربي، وتتالي سقوط الأنظمة، كان له دور مهم في ذلك. فالثورة السورية كانت مغامرة مؤلمة للانعتاق من أمن سلطة الطغيان وأمنه واستقراره الوهمي إلى سلام مستدام يضمّنه عقد اجتماعي- سياسي جديد، بين السلطة المقبلة والمجتمع الثائر، ما يُفسّر عنف السلطة المفرط، وتشردم المعارضة المتأتية من مجتمع يعاني خواءً سياسيًا ورعبًا أمنيًا. عند الانتقال من المنطلق إلى التحليل،

توافرت العوامل الخارجية والداخلية، انهيار السلم السكوني الوهمي عند سقوط أول قطرة دم من تائر سوري مسالم.

ثالثاً. السلام في زمن الحرب

جدلية الهدم وإعادة البناء

منذ بدء الثورة، تضافرت ثلاثية سلطة الأسد (الجيش- الأمن- البعث) لاعتماد ثلاثية (العنف المفرط- استثمار الطائفية والأقليات في مواجهة إرهاب الأكثرية السنية الثائرة- التحالف مع محور "المقاومة والممانعة"، ومن يقف خلفه في المحافل الدولية). بتفاعل هذه الثلاثيات، تلاشت شبه الدولة، فكراً ومؤسسات وأداءً، وحضر عسف السلطة واستثمارها جميع أدوات الهدم الشامل لكل شيء، من أجل البقاء في السلطة، وإن على ركام وجماجم. حجم الدمار وشلالات الدم والموت والتجهير القسري في زمن الثورة لم يكن له مثيل في تاريخ البشرية. فقد كشف تحليل افضائي بالأقمار الصناعية عن تضرر مئات الآلاف من المنشآت والأبنية السكنية في مناطق حضرية رئيسة (حلب، حمص، حماة، ريف دمشق، الرقة)، وغيرها⁽²¹⁾. على الصعيد الاقتصادي، قدّرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) التكلفة الإجمالية للدمار المادي بنحو 388 مليار دولار أميركي حتى عام 2018، ونحو 120 مليار دولار منها خسائر مادية مباشرة، من دون احتساب الأبعاد البشرية والمؤسسية⁽²²⁾. وقد شمل التدهور البيئي تضرر 4.626 كم من الطرق و7.393 كم من شبكات الصرف الصحي، مع تدمير كلي لـ 64.282 مسكناً في مناطق محددة⁽²³⁾.

لأن الرأس مال البشري هو الثروة الحقيقية في أي دولة، فإن الخسارة فيها لا تُقدّر بثمن مادي، وقد قدرت جهات أممية ومنظمات رصد مستقلة إجمالي الضحايا بأكثر من

الطائفة لم تستفد من السلطة، إلا بمقدار ما تحتاج إليه السلطة. ويرى أن العلويين كانوا أول ضحايا هذه السياسة التي جعلتهم أداة التطييف في الدولة والمجتمع، فأضحوا جزءاً من آلية الفساد المنتجة للسلطة وأداتها لتحقيق أهدافها، وتحولت العلوية من طائفة دينية إلى طائفة سياسية (العلوية السياسية)، واقتربت الطائفة بالسلطة والعائلة الحاكمة. في مقابل العلويين، تم تطييف الإخوان المسلمين بهدف استهداف الأكثرية السنية.

بفعل عوامل عديدة، حدث الاستقطاب الطائفي في سورية الـ "ما دون الدولة الوطنية"، فباتت الطائفية السورية في حالة كُمون، بانتظار الانفجار الذي جاء بعد أشهر من بدء الثورة السورية السلمية، واتجاه بعض الثوار إلى الخطاب الطائفي، ظناً منهم أنه يسهل إسقاط النظام. لقد ظهرت جهات معارضة تمثل الطوائف بدلاً من تمثيل المواطنين السوريين، فشهدنا مؤتمراً للعلويين، وآخر للمسيحيين، على الرغم من محاولة تغطية الأمر بصبغة وطنية باهتة، فضلاً عن غرق المثقفين السوريين قبل غيرهم في فخ الطائفية، حين وقّع كثير منهم على ما عُرف ببيان الطائفة العلوية أو مثقفي الطائفة. بين هذا الاستقطاب الطائفي وعنف النظام، وردة فعل مجمل الانفعالات الثورية، والارتدادات الطائفية المختلفة، تزعزع السلم الأهلي السكوني في سورية، وتمزق النسيج الاجتماعي البالي أصلاً، وتحولت المكونات السورية إلى جزر معزولة، وانتقل التنوع من الثراء إلى بلاء. حتى الآن لم تبدأ بعد إعادة بناء سلم أهلي مستدام، استناداً على حوامل وطنية تُعيد الثقة وتنمي رأس المال الاجتماعي السوري الذي يمثل الثروة الحقيقية في سورية المستقبل⁽²⁰⁾.

خلاصة القول: إن مثلث طغيان منظومة الأسد (الأمن-

الجيش- البعث) الطائفية أو المستثمرة للطائفية، طيلة أربع وخمسين سنة من حكمها، فرض سلماً أهلياً سكونياً هشاً قائماً على معادلة "إرهاب أمني يفرض سلماً أهلياً" ظنّت المنظومة أنها دائمة وضامنة لاستقرارها واستمرارها. بيد أن فواعل منظومة الطغيان، ومدخلات هذه المعادلة أثارت الحساسيات والتحيزات بين المكونات الاجتماعية، ثم عندما

(21) "Percentage damage in residential area of Aleppo City," *Unitar* (20 December 2016).

(22) سوريا: بعد ثماني سنوات من الحرب (بيروت: الإسكوا، 2018).

(23) Syria: Infrastructure and Housing Damage Assessment (New York/ Beirut: UNDP and World Bank, 2019).

(20) مجموعة من المؤلفين، عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سورية (إدم: مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا، 2013).

رابعاً. الانتقام والسلام المستدام بعد الانتصار

الفرص والتحديات

يشكّل السّلم الأهلي في سورية، بعد مرحلة التحرير، أحد أكثر الملفات تعقيداً في مسار الانتقال السياسي، لأنه يقع عند تقاطع ثلاث مسارات كبرى: مسار العدالة الانتقالية، ومسار إعادة بناء الدولة والمؤسسات، ومسار إعادة تأسيس العقد الاجتماعي الجديد. إن الربط بين العدالة الانتقالية والسّلم الأهلي يكاد يكون الملفّ الأعقد، فهل تكون العدالة على حساب السّلم الأهلي، وبما يوازي حجم الدم والدمار والقهر الذي عاناه الشعب السوري؟ أم إن السّلم الأهلي، في بلدٍ فرّقته منظومة الطغيان الأسدي إلى شيعٍ وكناتونات، ثم مرّقته الحرب، يتقدّم على تحقيق العدالة، للخلاص من دوامة العنف والدمار، والوصول إلى تنمية مستدامة في المستويات كلّها، ولا سيما السياسية والاقتصادية والمجتمعية؟

تشير تقارير الأمم المتحدة حول العدالة الانتقالية في سورية، بعد سقوط النظام، إلى أن التقدّم في هذا المسار لا يُفاس بعدد القوانين أو الهيئات المنشأة فحسب، بل بمدى مساهمتها في إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وتخفيف قابلية المجتمع للعودة إلى العنف، وترسيخ أسس سلام مستدام قائم على الحقوق والمساءلة، لا على التسويات الهشة. وتشكّل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة الإطار الدولي الناظم للحل السياسي وبناء السلام، فهي تربط بين العملية السياسية وإصلاح المؤسسات وتهئية بيئة آمنة ومحايدة، بما يجعل السّلم الأهلي عملية بناء، ونتيجة لمسار سياسي ودستوري شامل، لا ترتيبات أمنية مؤقتة فحسب⁽²⁶⁾. في المستوى المقارن، يقدّم تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حول الحوكمة في البيئات ما بعد النزاع، إطاراً عملياً يربط بين إعادة بناء المؤسسات وتعزيز المشاركة، وتوسيع قاعدة الشرعية، بوصفها شروطاً بنيوية لأيّ سلم أهلي مستدام⁽²⁷⁾. إن إجراءات الإدارة السياسية

400 ألف مواطن سوري، إلى جانب انتشار واسع لعمليات الاختطاف والنهب وتدمير المرافق الصحية والتعليمية⁽²⁴⁾. لقد أدّى العنف المنظم إلى نزوح قسري غير مسبوق، وأُجبر نحو 14 مليون سوري على مغادرة منازلهم، بين نزوح داخلي ولجوءٍ خارجي، فكان ذلك أكبر أزمة تهجير قسري في العصر الحديث⁽²⁵⁾. هذه التغيرات العميقة في المجتمع السوري، في زمن الثورة الصعب، نتيجة منطقية لبنية المجتمع السوري في ظل سلطة عائلة الأسد، وطبيعة العلاقة بين أطراف المعادلة السورية. وقد أدّت هذه المتغيرات إلى تآكل تدريجي للسّلم الأهلي السكوني منذ 2011، وبرهنت على غياب السّلم الأهلي العميق المستدام، فسرعان ما تحوّل الاحتجاج المدني إلى صراع مسلح متشابك مع انقسامات طائفية ومناطقية. عمّقت عوامل كثيرة، ومنها استراتيجيات التهجير القسري وصور خطاب الكراهية وانتشار الميليشيات الطائفية، من فقدان الثقة المتبادلة، وحولّت مدناً مختلطة تاريخياً إلى ساحات مواجهة عنيفة مباشرة. على الرغم من أن "اتفاقات التسوية" حققت هدوءاً أمنياً مؤقتاً في بعض الجيوب، فقد رسّخت منطق الإقصاء المكاني، وزرعت بذور استقطاب طويل الأجل، وباتت عملية إعادة بناء السّلم الأهلي تحدياً مؤسسياً ومجتمعياً معقداً، ما تجاوز وقف إطلاق النار وفرض حالة من السّلم الأهلي الساكن والهش.

لقد كانت الثورة السورية ضرورة كاشفة لطبيعة المجتمع والسلطة وعلاقتهما، في ظل النظام البائد. إنها ولادة من الألم والدّم، وعملية جراحية معقدة. هي انتفاضة على حالة السّلم الأهلي السكوني القائم على الخوف والإرهاب والقهر وهدر الكرامة. لكن الثورة تقف اليوم بعد التحرير أمام تحديات حقيقية، ويجب أن تُثبت فيها أنها نقيض الأنظمة المستبدة التي ثارت عليها، وألا نسمح بأن تُعيد إنتاج ما ثارت عليه، من تعديات على الحريات والمواطنة، وتجاوزات على القانون، وتهديدات للسّلم الأهلي المستدام. فنبتذ العنف الداخلي والفلتان الأمني وتوطيد التسامح قضايا لا تقبل التأجيل، في سياق مسارات الثورة ومآلاتها. فهل الطريق إلى السّلم الأهلي المستدام مُيسّر بعد انتصار الثورة؟

(26) "Transitional Justice Progress in Syria," UN News (2026).

(27) *Governance in Post Conflict Settings* (New York: UNDP, 2023), pp. 40-52.

(24) "A Democratic Political Transition is the Principal Demand of the 12-Year Popular Uprising," *SNHR* (15 March 2023).

(25) "Syria Emergency: Figures at a Glance," *UNHCR* (2024).

المنهج، ما يجعل ملف السجون والمعتقلات محوراً مركزياً في أي مسار للعدالة الانتقالية والسلم الأهلي. إن فاتورة الدّم والدمار والقهر المدفوعة على مدى عقود لا تُعيق المصالحة فقط، بل تُهدّد أي محاولة لبناء عقد اجتماعي جديد، لأن الضحايا وذوهم لا يمكن أن يقبلوا بعودة دولة بلا ذاكرة أو بتسويات تتجاوز الحق في الحقيقة والإنصاف وضمانات عدم التكرار. لذلك يضع السلم الأهلي في سورية الدولة الجديدة أمام تحدٍ كبير، يتجلى في قدرتها على تحويل هذا الإرث من مصدر لإعادة إنتاج العنف، إلى أساس لمسار عدالة انتقالية شامل.

المناخ الدولي والإقليمي الغائم

جاء سقوط نظام الأسد في سياق تفكك السلطة وتآكل الدولة وتعدّد الفاعلين المحليين وتنوّع التدخلات الخارجية، وقد تحوّلت سورية إلى ساحة نفوذ متشابكة، بين قوى محلية وإقليمية ودولية. هذا التشظي في مراكز القوة يجعل القرار الوطني، في مرحلة ما بعد التحرير، محكوماً بتوازنات داخلية وخارجية، ما يحدّ من قدرة الإدارة الجديدة على تبني سياسات مستقلة في ملفات حساسة، من مثل العدالة الانتقالية وإصلاح القطاع الأمني وإعادة بناء الجيش والعلاقة بالقوى الإقليمية والدولية. تعزّز هذه الصورة دراسة حديثة تذهب إلى أنّ نموذج الحوكمة الهجينة بعد التحرير، إذ توزع السلطة بين الدولة المركزية والفاعلين المحليين المدعومين خارجياً، يخلق بيئة هشّة للسلم الأهلي، لأنه يضعف احتكار الدولة للعنف المشروع، ويُبقي المجتمعات المحلية رهينة شبكات نفوذ متنافسة⁽²⁹⁾. ويبين تقرير ذو صلة أن لجان السلم الأهلي المحلية تعمل، في كثير من الأحيان، ضمن فضاء سياسي وأمني ضاغط يجعل قدرتها على منع النزاعات الطائفية أو العشائرية مرتبطة بمواقف القوى المسلحة والجهات الراعية إقليمياً⁽³⁰⁾.

(29) Gregory Water, "Local Governance in PostAssad Syria: A Hybrid State Model for the Future?" **Carnegie Middle East Center** (July 2025).

(30) Gregory Waters and Kayla Koontz, "How Syria's Grassroots Civil Peace Committees Can Help Prevent Intercommunal Conflict," **Atlantic Council** (December 2025).

السورية الجديدة، والقرارات الأممية والدولية، مما يتعلق بالثورة السورية والحالة السورية، والدور الكبير الذي أدته منظمات المجتمع المدني السوري، في أثناء الثورة، هي عوامل مساعدة في تحقيق السلام (الشريك الحكومي والشريك الدولي والشريك المجتمعي المدني، والهيئة الوطنية المعنية بتحقيق العدالة الانتقالية). في السياق، يجد تأكيد أن إحداث الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية يشير إلى تبني مقارنة متوازنة بين العدل والسلام، من حيث المبدأ.

إن الشروع في عملية بناء السلام، والوصول إلى حالة السلم الأهلي، بيدوان من الأمور التي تواجهها تحديات يمكن إجمالها بالآتي:

تركة الدم والدمار والقهر

لم يكن إرث الماضي القاتم في الحالة السورية خلفيةً تاريخية معاصرة فحسب، بل بنية متكاملة من العنف المنهج والجرائم واسعة النطاق، والاختفاء القسري والتهجير، وانهار الثقة بين المكونات. في هذا الصدد، تبين دراسة مهمة، حول مسار العدالة الانتقالية في سورية في العهد الجديد، أن السنوات التي سبقت سقوط النظام شهدت جرائم ترقى إلى توصيف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وهي تشمل القتل المنهج والتعذيب واسع النطاق، والعنف الجنسي والحصار والتجوع والتهجير القسري. في السياق، تجدر الإشارة إلى أن الوثائق التي كُشف عنها، بعد التحرير، أظهرت نهجاً وحشياً في إدارة الفظائع، ما يؤكد أن الجريمة كانت سياسة دولة، لا انحرافات فردية⁽²⁸⁾. هذا الإرث موثق أيضاً في تقارير منظمات حقوق الإنسان التي تقدّر أعداد القتلى المدنيين بمئات الآلاف، وتوثّق عشرات الآلاف من ضحايا التعذيب والاختفاء القسري. كذلك، في تقارير منظمات دولية ترسم صورة متراكمة لانتهاكات بنيوية طالبت ببنية القانون والأمن والقضاء. أيضاً، التقارير التي وثّقت ممارسات النظام البائد في المسالخ البشرية (سجن صيدنايا وغيره) والإعدامات الجماعية وجرائم الإبادة. تقدم هذه التقارير وصفاً تفصيلياً لأكثر مواقع الانتهاكات رمزيةً، فقد تحوّل السجن إلى فضاء للإعدام الجماعي والتعذيب

(28) إبراهيم دزاجي، "سورية في العهد الجديد: مسار العدالة الانتقالية"، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة (كانون الأول/ ديسمبر 2025)، ص 7-3.

مستدام في ظله.

إن حالة المجتمع السوري الآن، بفعل إرث الدمار والعنف والمواقف من النظام والثورة، وبفعل غياب المواطنة وحضور ما قبلها أصلاً، وبفعل الجغرافيا السياسية وسلطات الأمر الواقع المدعومة من اللاعبين الدوليين في الساحة السورية، تحتاج إلى إعادة بناء. وتتوافر اللحظة التاريخية للبدء في عملية بناء مستدام يتجاوز الماضي من أجل المستقبل عبر المحفزات الآتية:

الإرادة السياسية الأولية للمصالحة وبناء السلام

دخول دمشق واللاذقية وطرطوس والقرى والمدن ذات الحساسية الاجتماعية العالية بلا ثأر ودمار، وإنشاء الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، من المؤشرات على أن لدى الإدارة السياسية الجديدة إرادة قوية لإنهاء دوامة العنف وخطاب الكراهية، والتحرر من إرث الماضي لبناء المستقبل. وتُظهر تقارير دولية معنية بتطورات العدالة الانتقالية في سورية لعام 2026 مؤشرات أولية على بدء تشكّل بنية مؤسسية للعدالة والمساءلة في عقب سقوط النظام. تشير هذه التقارير إلى إنشاء هيئات وطنية مختصة بالحقيقة والمساءلة والكشف عن مصير المفقودين، إلى جانب رفع جزء من القيود الأمنية التي كانت تعيق المشاركة المدنية وإعادة الاندماج المجتمعي. وقد سجّلت خطوات عملية في سبيل إعادة الموظفين المفصولين إلى وظائفهم، ومعالجة أوضاع الطلبة المنقطعين عن التعليم خلال سنوات النزاع، إضافةً إلى الشروع في استعادة الحقوق العقارية، ما يعكس بداية توجّه رسمي نحو معالجة إرث الانتهاكات وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع. هذه الخطوات، وإن كانت جزئية، تعكس وجود إرادة سياسية أولية للمصالحة، ما يمكن البناء عليه لتطوير إطار قانوني شامل للعدالة الانتقالية. لقد تجسّدت هذه الإرادة في تضمين العدالة الانتقالية في الإعلان الدستوري لعام 2025، وإلغاء القوانين والمحاكم الاستثنائية، وتثبيت مبدأ عدم تقادم جرائم التعذيب، وإنشاء هيئات وطنية معنية بالمفقودين، ما شكّل نواة مهمة لمسار واعد يحتاج إلى قانون خاص ورؤية تنفيذية

في هذا السياق، قد يكون الارتكاز على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (القراران 2254 و2799) إطاراً ضرورياً وأولياً، لكنه غير كافٍ، لأنها ترسم خطوط الحل السياسي من دون ضمان توافر الإرادة الدولية لتمكين السوريين من بناء سلم أهلي مستقل عن صراعات النفوذ. فالتحدي البيوي هنا هو أن السلم الأهلي في سورية لا يُبنى في الفراغ، بل في بيئة إقليمية متشابكة قد تعيد إنتاج الانقسام، إن لم يُصمّم مسار الانتقال بما يحمي القرار الوطني، ويقلّل من قابلية الساحة السورية للاستخدام أداةً لصراع جديد.

ضعف الخبرة المؤسسية وضيق الزمن الانتقالي

ورثت الإدارة الجديدة دولةً منهارةً وجهازاً بيروقراطياً مثقلاً بالفساد، وقطاعاً أمنياً وعسكرياً مفككاً، وقد صدرت قرارات بعد التحرير، من حلّ الجيش السابق والأجهزة الأمنية والفصائل، والشروع في إعادة بناء الجيش والمؤسسات، في سياق ضغط زمني شديد وبيئة اقتصادية منهارة⁽³¹⁾. وتؤكد الأدبيات المقارنة، في إدارة الانتقال السياسي، أن ضيق الزمن الانتقالي مع ضعف الخبرة المؤسسية يؤدي غالباً إلى قرارات متسريعة، وخلل مؤسسي، إن لم تُصمّم المرحلة الانتقالية على أساس رؤية واضحة ومؤسسات انتقالية مستقلة وجدول زمني واقعي. يتجلى هذا التحدي، في الحالة السورية، في صعوبة الجمع بين متطلبات الاستقرار السريع (معالجة مشكلات فراغ السلطة، وضبط الأمن، وتوفير الخدمات الأساسية)، ومتطلبات بناء مؤسسات ديمقراطية خاضعة للمساءلة ومسار عدالة انتقالية طويل ومعقد. لقد كشفت الثورة السورية عن مدى هشاشة السلم السكوني والعيش المشترك، الذي طالما تغطّت به منظومة الطغيان الأسدي، عند أول صرخة من أجل الحرية، وبيّنت حقيقة مركب العنف والطائفية وادعاء المقاومة، الذي انتهجه نظام الأسد في قمع الثور. فانهيار السلام المدوّر (المفروض) من أعلى، من طرف سلطة النظام البائد التي تعالت على المجتمع وانفصلت عنه، كان تداعياً منطقياً لبنية اجتماعية وسياسية هشة وفاسدة، الأمر الذي يستحيل بناء سلام

(31) رياض الحسن، "سياسات المرحلة الانتقالية في سوريا: الفرص والتحديات"، جيسور للدراسات (شباط/فبراير 2025)، ص 3-9.

بشرط وجود قيادة سياسية قادرة على تحويل الإهراق المجتمعي، والطلب المتزايد على السلام، إلى ترتيبات بنوية مستدامة. يرى ليديراخ أن هذه اللحظة لا تتعلق بوقف العنف فحسب، بل بقدرة الفاعلين المحليين على استثمار الاستعداد الشعبي للتسوية والمصالحة، من أجل إعادة بناء البنية الاجتماعية وصياغة قواعد جديدة للعلاقات البينية لمكونات المجتمع، والعلاقة بين الدولة والمجتمع، قبل أن تُغلق هذه النافذة، بفعل عودة التوترات أو إعادة إنتاج أنماط الصراع القديمة⁽³³⁾. إن استثمار الإهراق المجتمعي والرغبة الواسعة في إنهاء الصراع وإعادة تكوين رأس مال اجتماعي جديد (في المستويين الأفقي والعمودي)، عبر دعم مبادرات السلم الأهلي المحلية، ولجان المصالحة المجتمعية، يمثل فرصة تاريخية أمام السوريين، لطَي صفحة الماضي، وكتابة عقد اجتماعي لدولة ترنو إلى ارتقاء مكانة استراتيجية لائقة، إقليمياً ودولياً.

التوق إلى عقد اجتماعي ومعاهدة سلام سورية

يتوق السوريون إلى العيش في ظل دولة مؤسسات، والانتقال من دولة السّلطة إلى سلطة الدولة، وهو حلمٌ دفعوا من أجله كثيراً من الدم والدمار والتهجير والمعاناة، على درب الحرية والتحرير. وتُشكّل اللحظة الراهنة فرصةً سانحةً لتحقيق الحلم، عبر عقد اجتماعي جديد يعيد هندسة المجتمع والسلطة، وضبط العلاقة بينهما على أساس الحوكمة والرشاد والسلام المستدام. لا يمكن اختزال العقد الاجتماعي الجديد في وثيقة دستورية أو تسوية سياسية ضيقة، بل يجب أن يتجسّد في منظومة متكاملة من الترتيبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما يعيد تعريف مفهوم المواطنة على أساس المساواة في الحقوق والواجبات، ويؤسّس لعلاقة مؤسسية جديدة بين المركز والأطراف، وبين الدولة والمجتمع، على أساس الاحترام. في هذا السياق، يطرح ليديراخ نموذجاً لبناء السلام المتعدد المستويات، وهو يربط بشكل تبادلي بين صانعي القرار في المستوى الوطني والقيادات الوسطى والمجتمعية والقواعد

قابلة للقياس. هذا يعني أن الفرصة تكمن في تحويل الإرادة السياسية الأولية إلى منظومة قانونية ومؤسسية متكاملة تربط بين العدالة الانتقالية والسلم الأهلي، وتضمن مشاركة الضحايا والمجتمع المدني، بالاستناد إلى المعايير الدولية والتجارب المقارنة، لتعزيز فرص السلام المستدام.

الرأسمال الاجتماعي السوري وإعادة الاستثمار

برهن السوريون الذين تعرّضوا للتهجير القسري، داخلياً وخارجياً، على أنهم رأس مال عظيم رأينا تناميّه في بلدان المهجر واللجوء والمناطق التي حررت تباعاً من سلطة الطغيان، عندما توافرت له الحدود الدنيا من الحرية ومتطلبات الإبداع. وتشير دراسة إلى أن سقوط النظام كشف عن وجود رصيد مهم من الكفاءات الوطنية التي كانت مهمّشة أو مستبعدة، وأن إعادة دمج هذه الكوادر في مؤسسات الدولة الجديدة يمكن أن يشكل رافعة لإعادة البناء المؤسسي والانتعاش الاقتصادي، وإحلال السلام الأهلي المستدام⁽³²⁾. يشكل الإهراق المجتمعي (شعبياً "تعبناً")، بعد سنوات الحرب الثقيلة على جميع السوريين في كل مكان، دافعاً قوياً لإنهاء الصراع، بعد معاناة قاسية واستنزاف طويل في الأرواح والموارد، وبعد تشظي اجتماعي عميق وخطاب كراهية وموت، ما يظهر استعداداً متزايداً لقبول حلول وسطية، ودعم مسارات المصالحة والعودة إلى الحياة الطبيعية. ما تجلّى عند معظم السوريين، ولا سيما في المناطق التي كانت تعاني الإهراق الاجتماعي تحت سيطرة نظام الأسد البائد، وقد عبّرت تلك المناطق عن فرح مشوب بالخوف بإزاحة نظام الأسد، حتى في المناطق التي اعتُبرت حاضنةً له، توفّقاً للحياة والخلاص من المعاناة.

ف"بعد الحرب، لا بد أن يأتي السلام"، كما يقول جون بول ليديراخ (John Paul Lederach، 1955-)، مشيراً إلى أن المجتمعات الخارجة من النزاعات تمرّ بمرحلة انتقالية حساسة، وهي تشبه "نافذة فرص قصيرة" يمكن خلالها إعادة تشكيل العلاقات والمؤسسات على أسس جديدة،

(33) جون ليديراخ، بناء السلام: مصالحة مستدامة في المجتمعات المنقسمة، ترجمة غسان مكارم ومراجعة أحمد كاظم (بغداد: جمعية الأمل، 2021)، ص 14-7.

(32) سمير عبد الله، "سورية في العهد الجديد: مسار الانتقال السياسي"، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة (كانون الثاني/ديسمبر 2025)، ص 8-3.

استراتيجية وطنية للسلام أو صياغة عقد اجتماعي جديد، وتنتهي عند تفكيك تشابكات الخارج مع الداخل، والاستفادة من الفرص ومواجهة التحديات التي تعترض بناء السلام بعد الحرب. ولا يمكن أن يُختزل تحقيق السلم الأهلي في سورية، بعد التحرير، في إجراءات أمنية أو تسويات سياسية جزئية، بل يتطلب مساراً متكاملًا يربط بين الخارج والداخل، بحيث تتعاون قوى السلطة مع قوى المجتمع المدني، للموازنة بين ضغوط المجتمع الدولي وتحقيق احتياجات المجتمع المحلي، والسير في الاتجاه الأفقي والعمودي، في مستوى تحليل البنى السياسية والاجتماعية، وإعادة بنائها وفق معايير الحوكمة الحديثة والحكم الرشيد، وتكوين رأس مال اجتماعي جديد، من خلال:

- التحليل الاستراتيجي للقوى الدولية المؤثرة في الشأن السوري، والاستثمار السياسي ذي الصلة، بما يضمن الأمن القومي، وهو شرط لازم لضمان الأمن المجتمعي، عبر تفاعلات سياسية دقيقة تبعد الدور الوظيفي للدولة السورية الجديدة، وتضمن إنهاء الاتجاه العدائي لها.
- الانتقال من التمرکز حول السلطة إلى التمرکز حول الدولة، وإحلال سلطة الدولة بدلًا من دولة السلطة الذي مثله نموذج سلطة الأسد البائدة. وإعادة بناء الدولة والمؤسسات على أساس سيادة القانون واستقلال القضاء، وإصلاح القطاع الأمني ومكافحة الفساد، وتوسيع المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير، بما يعزز المواطنة الكفيلة بتحقيق السلام.
- تعزيز أسس السلم الأهلي، فلا دولة قوية بلا سلم أهلي ولا سلام بلا عدالة تعالج إرث الماضي، فتكشف الحقيقة وتحاسب المجرمين، وتجبر الضرر، وتدحض الزيف والتزوير في التاريخ الوطني، وتحقيق المصالحة الوطنية بعد بناء السلام، عبر عدالة انتقالية شاملة تطوي صفحة الماضي بعد العلاج والتعافي.

- بناء عقد اجتماعي جديد وتبني اتفاقية سلام،

الشعبية، ويؤكد أن أي عقد اجتماعي مستدام لا يمكن أن ينتج من مداولات نخبوية مغلقة، بل يقتضي حوارًا مجتمعيًا عريضًا وتشاركيًا، ما يعيد بناء الثقة في المستويين الأفقي والعمودي⁽³⁴⁾.

لترسيخ العقد الاجتماعي السوري، لا بدّ من التبرؤ من معادلة (الرهاب الأمني لإحلال السلام)، وإصلاح المؤسسة الأمنية وتحويلها من أدوات قمع وإرهاب إلى مؤسسات تحمي المجتمع وتخضع لسيادة القانون، وإنشاء وكالات استخبارات غير مسيّسة تخضع لرقابة برلمانية وقضائية مستقلة، وربط القطاع الأمني بمسار العدالة الانتقالية الذي يشمل التدقيق الوظيفي والإصلاح المؤسسي والمحاسبة الفردية، لضمان عدم تكرار الانتهاكات. إن العدالة الانتقالية ليست مسارًا موازيًا للعقد الاجتماعي، بل جزءًا تأسيسيًا منه، لأن الاعتراف بالضحايا وكشف الحقيقة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار، واعتبار جرائم التعذيب والإخفاء القسري وجرائم الحرب غير قابلة للتقادم، هي شروط لا غنى عنها لشرعية الدولة الجديدة في إبرام الاتفاق الاجتماعي السياسي. هنا، يجب تأكيد أهمية دمج مبادئ العدالة الانتقالية في الدستور الجديد، وتجاوز النصوص الشكلية إلى آليات تنفيذية ملزمة. لا بدّ أخيرًا من إدارة التنوع، ومنع إعادة إنتاج الانقسام، بما يضمن تمثيل مختلف المكونات ويحمي الحقوق الفردية والجماعية، ويمنع استخدام الهويات الفرعية، بما هي أدوات للصراع. يجب أن يعترف العقد الاجتماعي- السياسي الجديد بالتنوع القومي والديني والمذهبي في سورية، ضمن إطار مواطنة متساوية لا تميّز بين الأفراد على أساس الانتماء، مع ضمانات دستورية للتمثيل العادل وحماية اللغات والثقافات والمشاركة في صنع القرار.

خاتمة

إعادة بناء السلام الأهلي في سورية عملية معقّدة، وليست حالة ساكنة. إنها تبدأ من تحليل البنى الاجتماعية والسياسية وطبيعة العلاقات البينية، وتتمّ بمرحلة رسم

(34) John Paul Lederach, *Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies* (Washington DC: United States Institute of Peace Press, 1998), pp. 39-42.

المراجع

العربية

- "السلم الأهلي والتنمية السياسية". معهد البحرين للتنمية السياسية (حزيران/يونيو 2014).
- "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا: جدلية الأولويات". مركز الجزيرة للدراسات (2022).
- "الفرع 300 في إدارة المخابرات العامة: أداة مركزية للقمع والمراقبة والملاحقة في منظومة بشار الأسد السابقة". الشبكة السورية لحقوق الإنسان (15 كانون الأول/ديسمبر 2025).
- "خطة التحول الديمقراطي (القطاع الأمني والعسكري)". المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية وبيت الخبرة السوري (2014).
- "دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات". برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق (15 أكتوبر 2019).
- ابن خلدون، عبد الرحمن. المقدمة. بيروت: دار الفكر، 2001.
- بولداني، خالد بوشارب. "التماسك الاجتماعي: دلالاته البنائية الوظيفية". مجلة آفاق للعلوم، العدد 10 (2018).
- الحسن، رياض. "سياسات المرحلة الانتقالية في سوريا: الفرص والتحديات". جسر للدراسات (شباط/فبراير 2025).
- دراجي، إبراهيم. "سورية في العهد الجديد: مسار العدالة الانتقالية". المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة (كانون الأول/ديسمبر 2025).

لتعزيز المواطنة وضمان العدالة في توزيع الموارد والمشاركة، وتحويل التنوع الاجتماعي، من عوامل صراع إلى مصدر إثراء ومنافسة، وبناء علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع.

- دعم مسار وطني مستقل، فبعد الحرب يأتي السلام. وعلى السوريين تقليل أثمان بناء السلام، واستثمار الفرص المتاحة، من إرادة سياسية أولية للمصالحة متوافرة حاليًا ووجود رصيد من الكوادر الوطنية، وإرهاق مجتمعي يدفع نحو السلام، وإطار دولي (قرارات أممية وحقوقية دولية) يمكن توظيفه لدعم مسار وطني مستقل.

إن انتصار الثورة قد يكون استمرارًا للنزاع الاجتماعي، فليس السلم الأهلي نتيجة تلقائية للانتصار، بل مشروعًا سياسي-اجتماعيًا طويل الأمد، ما يتطلب تقاطع إرادات المجتمع الدولي الفاعل مع الإرادة السياسية للإدارة الجديدة، وتفعيل إرادات قيادات المجتمع المدني، وخلق إرادة وطنية مسؤولة. إن الاختبار الحقيقي للعقد الاجتماعي الجديد في سورية لن يكون في نصوصه فحسب، بل في قدرته على منع إعادة إنتاج الاستبداد أو الفوضى، وقدرته على تحويل تضحيات السوريين إلى منظومة حقوق ومؤسسات، ما يعيد للدولة مكانتها وللمجتمع ثقته بها وبمستقبله في ظل مؤسساتها الضامنة للعدالة، في مستوياتها وصورها ومراحلها كلها.

- ص 7-3. ومراجعة أحمد كاظم. بغداد: جمعية الأمل، 2021.
- دوركايم، إميل. تقسيم العمل في المجتمع. ترجمة محمد عاطف غيث. القاهرة: دار المعارف، 1990.
 - زاقود، عبد السلام جمعه. مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي. عمان: دار الزهران للنشر، 2012.
 - سامي، حمد. "السلم الأهلي والتعايش السلمي". مديرية التربية والتعليم في ضواحي القدس (2019).
 - سرور، بشير زين العابدين. الجيش والسلطة في سورية. دمشق: دار الجابية، 2008.
 - سورية: بعد ثماني سنوات من الحرب. بيروت: الأسكوا، 2018.
 - صايغ، محمد علي. "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية". الاتحاد (23 آب/أغسطس 2022).
 - العبد الله، سمير. "سورية في العهد الجديد: مسار الانتقال السياسي". المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة (كانون الثاني/ديسمبر 2025).
 - علي، خالد حنفي. "مداخل محفزة لبناء السلام في مناطق الصراعات". السياسة الدولية (تشرين الأول/أكتوبر 2016).
 - عودة، جابر. "العدالة الانتقالية وبناء السلام المستدام". المنتدى العربي للعدالة الانتقالية (تونس، 2021).
 - غالي، بطرس. "أجندة من أجل السلام: دبلوماسية وقائية، صنع السلام، حفظ السلام". تقرير إلى مجلس الأمن (1992).
 - ليدراخ، جون. بناء السلام: مصالحة مستدامة في المجتمعات المنقسمة. ترجمة غسان مكارم
 - المتولي، نادية ليلة. "الأحداث الواردة في التماسك الاجتماعي: دراسة حديثة موضوعية". مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 84 (2021).
 - مجموعة من المؤلفين. عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سورية. [د.م]: مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا، 2013.
- الأجنبية
- "A Democratic Political Transition is the Principal Demand of the 12-Year Popular Uprising." **SNHR** (15 March 2023).
 - "Percentage damage in residential area of Aleppo City." **Unitar** (20 December 2016).
 - "Syria Emergency: Figures at a Glance." **UNHCR** (2024).
 - "Transitional Justice Progress in Syria." **UN News** (2026).
 - Galtung, Johan. *Peace by Peaceful Means: Peace and Conflict, Development and Civilization*. London: SAGE Publications, 1996.
 - *Governance in Post Conflict Settings*. New York: UNDP, 2023.
 - Lederach, John Paul. *Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies*. Washington DC: United States Institute of Peace Press, 1998.
 - *Syria: Infrastructure and Housing Damage*

Assessment. New York/ Beirut: UNDP and World Bank, 2019.

- Water, Gregory. “Local Governance in Post-Assad Syria: A Hybrid State Model for the Future?” **Carnegie Middle East Center** (July 2025).
- Waters, Gregory and Kayla Koontz. “How Syria’s Grassroots Civil Peace Committees Can Help Prevent Intercommunal Conflict.” **Atlantic Council** (December 2025).

ليفنت عثمانلي أوغلو⁽¹⁾ | Levent Osmanlioğlu

اتجاهات الشباب السوري في تركيا نحو سورية المستقبل دراسة ميدانية

Attitudes of Syrian Youth in Türkiye toward Syria's Future A Field Study

ملخص

اشتغل النظام السوري السابق على نمذجة شخصية المواطن السوري، ودفعه باتجاه العزلة وعدم الفاعلية، مع سيطرة سياسة القمع والإقصاء والإبعاد عن مجالات الحياة العامة بشكل خاص.. ما أدى إلى نشوء شخصية سورية نمطية غير فاعلة، وغير قادرة بسبب العنف على أداء أدوارها في المشاركة في شؤون البلاد المختلفة. ومع ربيع سورية في آذار/ مارس 2011، بدت الفرصة مواتية للبحث عن أدوار كانت مفقودة لدى السوريين، في المشاركة وصناعة الحياة السياسية والاجتماعية. لقد أحدثت التطورات المتلاحقة (الثورة، فالحرب والجوع) دورها في تفتح الوعي لدى السوريين بشأن دورهم الضروري في بناء دولتهم، وضرورة عدم استبعادهم من المجال العام مرة أخرى. لقد كان سقوط النظام في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، بمنزلة بداية الخروج من القبضة الأمنية ونظام الحزب الواحد وسياسة الإقصاء والتمييز التي عاناها السوريون عقودًا طويلة. وكان لتجربة الشتات السوري دور في اكتشاف السوريين، ولا سيما الشباب والشبان، تجارب سياسية واجتماعية متباينة، ما أثر في اتجاهاتهم وتصوراتهم لمستقبل سورية وأدوارهم الفاعلة فيها.

من هنا، وبعد مرور حوالى العام ونصف العام على سقوط النظام البائد، وبقاء نسبة كبيرة من السوريين في دول الشتات، ترصد هذه الدراسة اتجاهات السوريين من الشباب والشبان من المقيمين في تركيا بشأن سورية المستقبل، من حيث القضايا الاجتماعية والسياسية والتعليمية ومسألة الحريات. وتسعى الدراسة إلى جملة من النتائج، وهي: في القضايا الاجتماعية، أيدت غالبية أفراد العينة وجود تشريع مختلط، أي ديني ومدني، ومنح الجنسية لأبناء المرأة السورية المتزوجة من غير سوري، وإلغاء الأحكام المخففة في جرائم الشرف. في قضايا التعليم، أيدت غالبية أفراد العينة ضرورة حياد المناهج الدراسية إزاء النظام السياسي الحاكم، وإلغاء استثناءات الانتساب إلى الجامعة واعتماد التحصيل العلمي فحسب. وظهر إجماع عام على ضرورة تطوير التعليم الفني والمهني، وأيدت نسبة كبيرة تدريس اللغة الكردية (ولو اختياريًا)، في مراحل ما قبل الجامعة. أما في قضايا نظام الحكم، فقد أظهرت النتائج الميدانية توجهات متزايدة نحو حرية التعبير والنشر وإعلام مستقل ونقد أداء الحكومات. لقد أجمعت العينة على أن يكون دين رئيس الجمهورية الإسلام السني، وفضلت النسبة الكبرى أن تكون مدة الولاية الرئاسية خمسة أعوام، مع إمكان التمديد مرة واحدة فحسب.

كلمات مفتاحية

سورية، سورية المستقبل، تركيا، الشباب السوريين، الشبان السوريون، لاجئون، توجهات

(1) باحث سوري. حاصل على ماجستير في التاريخ السياسي والعلاقات الدولية (جامعة مرمره في اسطنبول)، وتتركز اهتماماته في دراسات الشرق الأوسط.

osmanlioglu.levent@gmail.com

Abstract

The former Syrian regime systematically sought to shape the personality of the Syrian citizen by fostering isolation and passivity, while maintaining a pervasive policy of repression, exclusion, and marginalization from public life. This led to the emergence of a stereotypical Syrian personality characterized by limited agency and constrained participation in the country's public affairs due to sustained violence and authoritarian control. With the advent of the Syrian Spring in March 2011, opportunities emerged for Syrians to reclaim roles that had long been denied to them, particularly through participation in political and social life. The successive developments of the revolution, the ensuing conflict, and displacement contributed significantly to raising Syrians' awareness of their indispensable role in state-building and the necessity of preventing their exclusion from the public sphere in the future. The fall of the regime on 8 December 2024 marked the beginning of a departure from decades of security domination, one-party rule, and policies of exclusion and marginalization. At the same time, the experience of the Syrian diaspora exposed Syrians -particularly young women and men- to diverse political and social models, influencing their perceptions and aspirations regarding Syria's future and their prospective role within it.

Against this backdrop, and approximately one and a half years after the collapse of the former regime, while a substantial proportion of Syrians continue remain displaced or live as refugees, this study examines the attitudes of young Syrian women and men living in Türkiye toward the future of Syria. The study explores their views on social, political, educational, and civil-liberties issues. The findings indicate that, with respect to social issues, a majority of respondents supported a mixed legislative framework combining religious and civil law, advocated granting Syrian nationality to the children of Syrian women married to non-Syrians, and favored abolishing mitigating legal provisions in cases of so-called "honor crimes." Regarding education, most respondents endorsed the political neutrality of school curricula and supported abolishing exemptions in university admissions and relying solely on academic achievement. Broad consensus also emerged concerning the importance of developing technical and vocational education. In addition, a considerable proportion of participants supported the teaching of the Kurdish language -at least on an elective basis -during pre-university education. In relation to governance and political issues, the results revealed growing support for freedom of expression and publication, independent media, and the right to scrutinize and criticize government performance. The sample unanimously agreed that the President of the Republic should be a Sunni Muslim. Furthermore, the majority preferred limiting the presidential term to five years, renewable for only one additional term.

Keywords

Syria, Syria's Future, Türkiye, young Syrian women, young Syrian men, refugees, attitudes

أولاً. إطار نظري

مفهوم الاتجاه

شغل موضوع "الاتجاهات" اهتمام الباحثين، في عديد من الحقول المعرفية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، منذ عقود طويلة، من علوم الاجتماع والنفوس والتربية والاقتصاد وغيرها. وتعددت وفق ذلك تعريفات الاتجاه ومكوناته المختلفة، وسُبل تشكيله عند الأفراد، وصور تأثير الشروط الموضوعية المحيطة بتكوينه وثباته أو تغيره. من أشهر التعريفات، تعريف غوردون ألبورت (Gordon Allport, 1897-1967)، فقد رأى أن الاتجاه حالة من الاستعداد أو التأهب العصبي النفسي، تنتظم من خلاله خبرة الشخص وتكون ذات توجيه تأثيري أو دينامي في الاستجابة لجميع الموضوعات والمواقف. وعرفه مايكل أ. هوج (Michael A. Hogg, 1954) بأنه ليس تقييماً فردياً معزولاً للأشياء، بل ظاهرة اجتماعية، ويعتمد تكوين الاتجاهات وتوجيهها وتغييرها، بشكل أساسي، على الهوية الاجتماعية التي ينتهي إليها الفرد والمجموعات التي يعرف نفسه من خلالها⁽²⁾. وتوجد مجموعة واسعة من تعريفات الاتجاه، وقد تباينت وفقاً للتخصص المعرفي وطبيعة الظاهرة المدروسة. ويوجد شبه اتفاق على عدم وجود تعريف محدد للاتجاه، مما يسري على الحقول المعرفية كافة. لهذا السبب، تلجأ العديد من البحوث إلى اعتماد أحد التعريفات الكثيرة، أو تبني تعريف إجرائي خاص بها. لتجاوز التناقضات في تعريف مفهوم الاتجاه، ظهرت تعريفات وفق الهدف من دراسته، كالتعريف وفق الاستجابة أو الاستعداد أو وفق الوجدان والعاطفة.. إلخ.

في مكون آخر. وعند الحديث عن تكوين الاتجاهات، ينبغي تأكيد أن الاتجاهات حصيلة تأثر الفرد بالثيرات العديدة التي تصدر عن اتصاله بالبيئة، والأنماط الثقافية والتنشئة الاجتماعية. لذلك، فالاتجاهات مكتسبة وتتحدد وفق المعايير الاجتماعية التي تحدد قواعد سلوك الأفراد والاتجاهات الأيديولوجية. إن المعايير الثقافية هي التي تنظم قواعد السلوك وقوانينه والمعايير الأخلاقية السائدة في المجتمع، وتلعب الخبرة المباشرة للفرد دورها في الاتجاهات والآراء. أما مكوناتها، فهي:

- المكون المعرفي: الجانب الذي يشمل معتقدات الفرد عن الشيء المتجه إليه. فهو كل الأفكار والمعتقدات والمفاهيم والإدراك، نحو موضوع الاتجاه. إنه مجموعة من المعلومات والمعارف المنتقلة عن طريق التلقين أو الممارسة المباشرة.
- المكون الوجداني: يتضمن مجموعة المشاعر والانفعالات، والقبول والرفض نحو موضوع الاتجاه. فالمكون الانفعالي الوجداني هو الصفة المميزة للاتجاه، ما يميزه من الرأي العام. والشحنة الانفعالية تحدد شدة الاتجاه (قوي أم ضعيف). ويشير المكون الانفعالي إلى حالات شعورية ذاتية.
- المكون السلوكي: موجبات سلوك الفرد التي تدفعه إلى التصرف، إيجابياً أو سلبياً، نحو موضوع معين⁽³⁾.

طرق قياس الاتجاهات

"- مقياس بوجاردس للمسافة الاجتماعية (Bogardus Social Distance Scale): يعدّ بوجاردس من رواد حركة قياس الاتجاهات، حيث اهتم بقياس المسافة الاجتماعية بين الأفراد، وكان الهدف من هذا المقياس معرفة اتجاهات الأميركيين تجاه أبناء الجنسيات الأخرى، حيث اشتمل هذا المقياس على

تكوين الاتجاهات

لا تعمل مكونات الاتجاه مستقلة عن بعضها، وإنما وفق ميكانيزمات تتفاعل بينياً، استناداً إلى ترابطها وفق أنساق متداخلة، بحيث يؤثر التغير في مكون ما في التغير

(2) سناء حسن عماشة، الاتجاهات النفسية والاجتماعية: أنواعها ومدخل لقياسها (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2010)، ص 17.

(3) عماشة، ص 32-33.

دراسات سابقة

عدد بحوث الاتجاهات، في المجالات المعرفية المختلفة، كثير. وعلى الرغم من تقاطع الخلفية المنهجية لتلك الدراسات والأبحاث، فإنها تختلف في النتائج، باختلاف الظاهرة المدروسة في الميادين المعرفية المتنوعة. نقف هنا عند دراسات قاربت موضوع البحث عمومًا. الدراسة الأولى كانت في عام 2023 عنوانها "تصورات الشباب السوري لسورية المستقبل"⁽⁵⁾، وقد استهدفت التعرف إلى تصورات السوريين من الشباب والشبان، حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والسياسية، والخطاب الثقافي والإعلامي في سورية المستقبل، خلال عشر سنوات مقبلة. حددت الدراسة مجالها الجغرافي في مناطق سورية المختلفة، والواقعة تحت سلطات الأمر الواقع، وبعض دول الشتات (لبنان، الأردن، تركيا، دول أوروبية). بلغ عدد أفراد عينة الدراسة 800 مفردة بحثية، من الفئة العمرية 18-35 عامًا. وكانت الاستمارة أداة جمع البيانات الرئيسية وقد صُممت استنادًا إلى إطار نظري لتغطي متغيرات البحث كافة، وتعطي بيانات ومؤشرات حول الاتجاهات المختلفة في القضايا المطروحة. تضمنت الاستمارة 111 سؤالًا، موزعة على سبعة أقسام. لقد توصلت الدراسة إلى تصورات إيجابية نحو حرية التعبير والمعتقدات والحرية السياسية ومشاركة المرأة في الحياة العامة، وغيرها من الاتجاهات الإيجابية لشكل الدولة السورية في المستقبل. أما ما يؤخذ على الدراسة، على الرغم من أهميتها والجهد المبذول فيها، كثرة الأسئلة وعدم اعتماد مقاييس توزيع إحصائية، للخروج بمؤشرات حول المجالات التي تناولتها، بحيث تعطي تصورات أكثر وضوحًا من الأسلوب السردية.

الدراسة الثانية كانت في عام 2024 بعنوان "التصورات المستقبلية للشباب السوداني في المهجر"⁽⁶⁾، وتتناول تحليل التصورات المستقبلية للسودانيين من فئة الشباب والشبان، من المهجرين قسريًا إلى مصر (القاهرة الجيزة)، بين الوعي بالأوضاع الحالية ومستقبل المجتمع السوداني.

سبع عبارات تمثل مقياسًا متدرجًا لمدى تقبل الأمريكيان للجنسيات الأخرى، بحيث تتدرج من أقصى درجات التقبّل أو التقارب الاجتماعي مثل عبارة: (أوافق على تكوين علاقة معينة بهم عن طريق الزواج)، إلى أقصى درجات النفور مثل عبارة: (أستبعده من وطني). - مقياس ليكرت الخماسي (5-Point Likert Scale): من أكثر المقاييس استخدامًا في قياس الاتجاهات، ويحوي على عدد من العبارات التي لها علاقة باتجاهات الأفراد، حول ما يتعرّضون له من مواقف. ويشمل الوزن لكل عبارة على خمس درجات (موافق بشدة، وموافق، لا رأي، غير موافق، غير موافق بشدة). ويكون للشخص الحرية في التعبير عن رأيه باختيار الدرجة التي تتفق مع اتجاهه. بعد ذلك يحدد الباحث درجات للإجابات، ثم يجري العمليات الحسابية والإحصائية للوصول إلى النتائج. - مقياس ثurston (Thurston Scale): أساس هذا المقياس أن لكل اتجاه تدرجًا معينًا، بين الإيجابية المتطرفة والسلبية المتطرفة، وأن رأي الفرد في موضع ما يشير إلى اتجاهه نحو هذا الموضوع، ويتكوّن المقياس من مجموعة عبارات حول موضوع يراد قياس الاتجاه فيه، مثل نقابات العمال أو كرة القدم أو الحروب وغير ذلك. هنا، يجمع الباحث عددًا كبيرًا من العبارات (قد يصل عددها إلى مئة أو أكثر). وتكتب عبارات المقياس كلّ عبارة في ورقة مستقلة، وتعرض على مجموعة من الحكّام للاسترشاد برأيهم في تقويم هذه العبارات. تحديد العبارات التي تمثل أقصى درجات الإيجابية والتي تمثل أقصى درجات السلبية، هكذا، تُصنّف العبارات مع استبعاد غير الملائمة أو الناقصة، ثم يُحدّد وزن نسبي لكل عبارة. - [المقياس الدلالي التفاضلي (Osgood Semantic Differential)]: أداة فعالة في قياس وتحليل مضمون المعاني والمفاهيم وكيفية تمييزها، ووفقًا له يرى أن لكل لفظ نوعين من المعاني، الأول هو المعنى الإشاري أو المادي⁽⁴⁾.

(5) مجموعة باحثين، "تصورات الشباب السوري لسورية المستقبل: بحث اجتماعي"، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة (حرمون سابقًا) (كانون الثاني/ديسمبر 2023).

(6) رشا أبو شقرة، "التصورات المستقبلية للشباب السوداني في المهجر"، مجلة الدراسات الأفريقية، المجلد 46 العدد 2 (نيسان/أبريل 2024)، ص 241-290.

(4) "الاتجاهات"، جامعة محمد لين دباغين صطيف 2 (موقع إلكتروني)، [د.ت.] شوهد في <https://acr.ps/hBxWApK>; 2026/05/01

ثانيًا. إطار منهجي

تستهدف الدراسة التعرف إلى تصورات فئة الشباب والشبان من السوريين في تركيا عن سورية، حول القضايا الاجتماعية (القوانين والتشريعات الناضمة للحياة الاجتماعية)، والقضايا التعليمية (المدارس المختلطة، اللغات، التربية الدينية، التربية الوطنية..)، والحياة السياسية (دين الرئيس، مدة ولاية الرئاسة، تنظيم الأحزاب)، والسياسة الإعلامية والحرّيات.

مشكلة الدراسة وأهميتها

عمل نظام عائلة الأسد (الأب والابن)، عبر سياساتهما القمعية والإقصائية، على تنشئة السوريين في قوالب نمطية موحدة، بمواصفات اجتماعية سياسية متشابهة لا تسمح بالاختلاف وتقديم رؤى مختلفة عن النمط السائد، إلا نادراً، ما أسهم في ابتعاد السوريين عن الاهتمام بالشأن العام، وأدى إلى عدم المعرفة بتوجهات السوريين نحو القضايا التي تعنيهم، في المستويات الاجتماعية والسياسية. لقد أدت التغيرات التي أصابت سورية، خلال عقد وأكثر من سنوات الحرب، وصولاً إلى سقوط النظام البائد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، إلى توافر تجارب سورية مهمة في المستويات كافة (اجتماعية واقتصادية وسياسية) مما فرضته مرحلة الحرب والشتات في الداخل السوري وخارجه.

عايش السوريون تجارب سياسية ومجتمعية في بلدان اللجوء، واطّلعوا على المناخ السياسي والاجتماعي العام فيها. من ثم، فإن لرصد توجهاتهم وتصوراتهم عن "سورية المستقبل"، بعد مرحلة التحرير وسقوط النظام، وتحليلها ودراستها، دوراً في تصوّر مستقبل سورية. يتمثل مجتمع الدراسة بفئة السوريين من الشباب والشبان في تركيا، بوصفه أنموذجاً للوقوف على التصورات العامة، بشأن شكل سورية المستقبل. تبرز أهمية الدراسة في رصد توجهات هذه الفئة التي عايشَت تجاذبات سياسية وأجواء المعارضة وطقوس الانتخابات، بغية معرفة تصوراتهم وتطلعاتهم نحو شكل الدولة ونمط الحكم، بعد سقوط النظام السوري

تهتم الدراسة بتصورات هؤلاء حول المستقبل، وتحليل ما يتعلق برؤية الذات والمجتمع. اعتمدت الدراسة على نظرية تقول إن التصورات المستقبلية للفرد تمثل محوراً مهماً، لما لها من تأثير على خطته المستقبلية، من مثل التعليم والعمل والتكيف الاجتماعي والتصور الذاتي، بالاستناد إلى طريقة المسح الاجتماعي. اعتمدت الدراسة على أداتين: دليل مقابلة ودليل دراسة حالة، وتوصلت إلى تأكيد تعدد جوانب رؤية أفراد العينة، من الإيجابية للذات والقدرة على حلّ المشكلات، وعدم وجود رؤية واضحة للذات والمستقبل، والرؤية السلبية للذات. تعددت أساليب تشكيل هذه الرؤى وتمثلت بتأثير الإعلام والعلاقات الأولية والتعليم، وتصوّرات تتعلق بالاعتراّب الاجتماعي والسياسي.

الدراسة الثالثة بعنوان "التصورات المستقبلية للشباب في المجتمع المصري: دراسة سوسيولوجية حول رؤية الذات بين الوعي والممارسة"⁽⁷⁾. تقدّم الدراسة محاولة لتحليل التصورات المستقبلية للشباب والشبان في المجتمع المصري، بين الوعي والممارسة، وقد حددت هدفها الرئيس في تحليل تصورات هذه الفئات، من خلال رؤيتها لذاتها وأدائها لدورها المجتمعي. يتجسد هذا الهدف في مجموعة أهداف فرعية، ومنها قياس مستوى الوعي بشأن قضايا المجتمع في المرحلة الراهنة، وتحليل الفجوة بين الوعي ورؤية الذات والممارسة الواقعية، والكشف عن التصورات حول المستقبل والدور المتوقع فيه. اعتمدت الدراسة أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة والمقابلات المتعمقة. تمثلت عينة الدراسة في 150 مفردة متنوعة من ناحية المستوى التعليمي والطبقة الاجتماعية والانتماء الأيديولوجي، داخل مصر وخارجها. اعتمدت الدراسة أساليب التحليل والتفسير الكمي والكمي، ومن أهم نتائجها تأكيد وجود علاقة قوية بين التقدير الذاتي والرؤية المستقبلية في المستوى الذاتي، وتوضح أن 55 % من المبحوثين الذين لديهم رؤية مستقبلية تفاؤلية يتمتعون بتقدير عالٍ للذات.

(7) أمل حسن أحمد فراج، "التصورات المستقبلية للشباب في المجتمع المصري: دراسة سوسيولوجية حول رؤية الذات بين الوعي والممارسة"، مجلة كلية الآداب (جامعة القاهرة)، المجلد 82 العدد 3 (نيسان/ أبريل 2022).

السابق وتولي الحكومة الانتقالية مقاليد الحكم الجديد في سورية.

أدوات الدراسة

صممت الدراسة استبياناً كمياً تضمن المتغيرات المستقلة، التي تعبر عن الخصائص العامة: الجنس والعمر والمستوى التعليمي والمهنة ومكان الإقامة (ريف ومدينة). تمحورت أسئلة الاستبيان حول تفضيلات الشباب السوري لشكل الدولة السورية (التشريعات القانونية المتعلقة بالحياة الاجتماعية، والقوانين المتعلقة بالتعليم، وقضايا الحريات، والحياة السياسية). اعتمدت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي⁽¹⁰⁾، لقياس اتجاهات فئة السوريين من الشباب والشبان نحو أبعاد الدراسة. لقد جاء تقدير الدرجات على مقياس الاتجاه كالآتي: أؤيد بدرجة كبيرة، أؤيد بدرجة متوسطة، لا أؤيد، لا أعرف، غير مهتم).

عينة الدراسة

بلغت عينة الدراسة 317 مشاركاً. وقد راعى الاستبيان التمثيل النسبي المتوازن لخصائص العينة (المتغيرات المستقلة). جدير بالتنبيه أن اعتماد هذه العينة لا يسمح لنا بتعميم النتائج، والأحكام على السوريين في كل مكان، حيث يقف البحث عند التعرّف إلى المزاج العام لدى قطاع واسع من فئة السوريين من الشباب والشبان في تركيا، من دون أن ينسحب ذلك على نظرائهم في دول الشتات الأخرى.

جمع البيانات

جمعت البيانات وفق التقنية الخاصة بمعاينة "كرة الثلج"، وتبدأ هذه الطريقة بتعريف مجموعة قليلة من المشاركين الذين يتوافقون مع معايير عينة الدراسة (الشباب والشبان من سورية في تركيا)، ثم يُطلب ترشيح أشخاص آخرين ممن يعرفونهم ويتوافقون أيضاً مع معايير الاختيار⁽¹¹⁾.

منهجية الدراسة

تنتمي الدراسة إلى بحوث الاتجاهات في الحقل الاجتماعي، وهي معنّية بتحليل التصورات والتطلعات لدى الأفراد والجماعات في قضايا اجتماعية أو سياسية أو غيرها، والتنبؤ بتصورات الأفراد في المستقبل، وفهم كيفية تشكّل الرأي العام، عبر المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الظاهرة محل الدراسة، ويفسّرها. يعتمد هذا المنهج على تفسير الوضع القائم، وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات، ما يتعدى إلى تحليل هذه البيانات، وربطها وتفسيرها وتصنيفها، وقياسها واستخلاص النتائج منها. تتضمن منهجية بحوث الاتجاهات جمع البيانات وتحليلها، لتحديد الأنماط المختلفة للتغيرات في المفاهيم والمعتقدات بمرور الوقت، للتنبؤ بالمستقبل. تعتمد أيضاً على مزيج من البحث النوعي والكمي، وتشمل خطوات منظمة كما في دراسات الظواهر الاجتماعية (تحديد الأهداف، جمع البيانات، وتحليل الأنماط وتفسيرها)⁽⁸⁾. ظهرت العديد من النظريات في تفسير تكوين الاتجاهات (نظرية التحليل النفسي، النظرية السلوكية، وجهة النظر المعرفية، نظرية التعلم الاجتماعي). ونقف هنا عند وجهة النظر المعرفية (نظرية الاتساق المعرفي)، التي ترى أن اتجاهات الفرد عبارة عن صورة ذهنية مخزونة لدى الفرد، على شكل خبرات مدمجة في بنائه المعرفي، أي إن الاتجاهات أبنية معرفية مخزونة في ذاكرة الفرد مسبقاً، ضمن بناء معرفي معين يتميز بالمرونة. فإن اكتسب الفرد معلومات جديدة، وحدث عدم الاتساق، أعاد تنظيم جميع معارفه، ما يعدّل في اتجاهه أو يغيّره، أو يكون اتجاهها جديداً⁽⁹⁾.

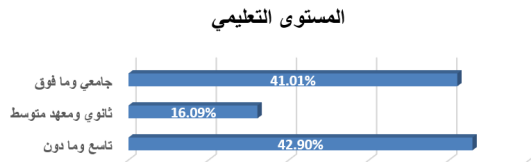
(10) Ankur Joshi and others, "Likert Scale: Explored and Explained," *British Journal of Applied Science & Technology*, vol. 7 no. 4 (January 2015).

(11) أنول باتشيري، بحوث العلوم الاجتماعية، ترجمة خالد بن ناصر (عمان: دار البازوي، 2015)، ص 202-203.

(8) Birthe Menke, "Trend Research: At a Glance," (28/08/2025) accessed on 01/06/2026 at: <https://acr.ps/hBxWAmh>

(9) زين العابدين درويش، علم النفس الاجتماعي: أسسه وتطبيقاته (القاهرة: دار الفكر العربي، 2005)، ص 102-105.

(الدراسات العليا) 41.01 %، أما نسبة الشهادة الثانوية والمعهد المتوسط فهي 16.09 %، كما يوضح الشكل (3).



الشكل (3): توزيع العينة بحسب متغير المستوى التعليمي

التصورات والاتجاهات نحو القضايا الاجتماعية

تشغل الحياة الاجتماعية والقضايا المرتبطة بها، كالحريات والأحوال المدنية، حيزاً كبيراً في المراحل الانتقالية، خاصة في بلدان الربيع العربي، لأن المكوّن الإسلامي المحافظ يمثل الغالبية من بين المكونات الدينية الأخرى أو التيارات الأيديولوجية، ما مثل تحدياً بشأن قدرة الإسلام السياسي على التوفيق بين الإسلام، كمصدر للتشريع، وشكل الدولة الحديثة. وتبرز هنا إشكالية تحديد مصدر التشريع في مدى قدرته على تمثيل للمكون الأكثر، والمحافظة على الحقوق المشروعة للمكونات الأخرى. لا يمكن استثناء سورية من هذه الإشكالية، بل إن الديناميات الداخلية فيها أكثر تعقيداً، نظراً للتنوع العرقي والديني. أضف إلى ذلك بنية النظام السابق الذي طغى عليه الطابع الطائفي. ويسعى هذا الجزء من الدراسة إلى رصد وتحليل تصورات واتجاهات مجتمع الدراسة إزاء هذه القضايا التشريعية والاجتماعية.

اتجاهات متباعدة حول التشريع المدني والديني والتشريع المختلط

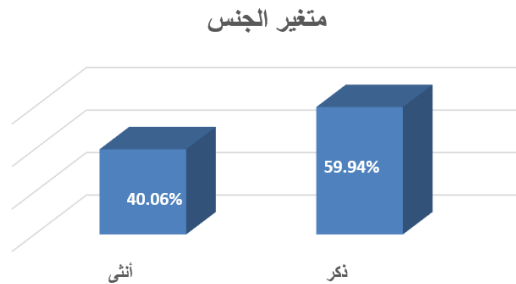
تشير نتائج الدراسة إلى أن الغالبية (68.45%) لم يؤيدوا وجود تشريع مدني، كأساس لتنظيم الحياة الاجتماعية، في المقابل أيد 13.56 % بدرجة كبيرة وجود تشريع مدني بعيداً من الدين، وبلغ التأييد بدرجة متوسطة 12.62 %، وبدرجة قليلة 2.21 %، في حين شكل غير المهتمين 3.15 %.

ثالثاً. نتائج الدراسة الميدانية

الخصائص العامة لعينة الدراسة

الجنس

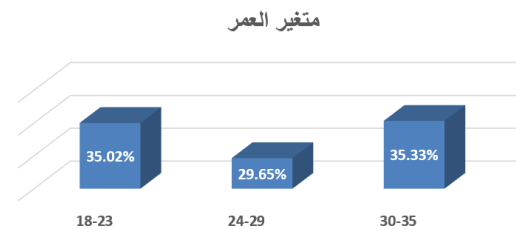
توزعت عينة الدراسة وفق متغير الجنس إلى 59.94 % للذكور و 40.06 % للإناث، كما هو موضح في الشكل (1).



الشكل (1): توزيع العينة بحسب متغير الجنس

العمر

الفئتان 23-18 عامًا و 30-35 عامًا الأعلى نسبة في العينة، في مقابل 29.65 % للفئة 24-29 عامًا، كما هو موضح في الشكل (2).

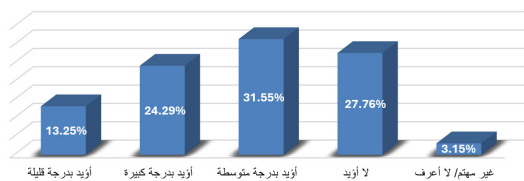


الشكل (2): توزيع العينة بحسب متغير العمر

المستوى التعليمي

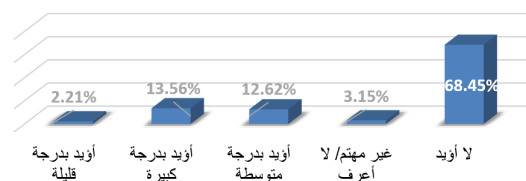
نسبة المتعلمين حتى الصف التاسع (أو ما يعادل الشهادة الإعدادية) وما دون 42.9 %، والجامعيين فما فوق

وجود تشريع مختلط (ديني ومدني) للحياة الاجتماعية



الشكل (5): اتجاه العينة نحو التشريع المختلط

وجود تشريع مدني (يستبعد الدين) للحياة الاجتماعية موحد لجميع السوريين



الشكل (4): موقف العينة من التشريع المدني

انخفضت هذه الهواجس، بشكل واضح، في نتائج السؤال المتعلق بوجود تشريع مختلط (ديني ومدني)، فقد بلغت نسبة التأييد الإجمالية بدرجاتها الثلاث 69.09 % توزعت بين مؤيد بدرجة كبيرة بنسبة 24.29 %، وبدرجة متوسطة بنسبة 31.55 %، وبدرجة قليلة بنسبة 13.25 %، في حين كانت نسبة الرفض 27.76 %، قد يعود سبب هذا التوجه الواسع نحو التشريع المختلط إلى رغبة السوريين في إيجاد مرجعية تشريعية تتخذ من الدين مصدراً أساسياً للحماية، وضمان عدم تعارض القوانين مع الشريعة الإسلامية، مع الاستعانة في الوقت ذاته بقوانين مدنية تنظم علاقات الأفراد والحياة الاجتماعية، بما يضمن الحريات الشخصية ويرسي قيم المساواة بين مختلف المكونات. أما الشريحة الراضية للتشريع المختلط، فقد ينطلق موقفها من رؤية التشريع الديني (الإسلامي) بوصفه نموذجاً شاملاً، وقادراً بمفرده على صياغة القوانين التي تنظم حياة المسلمين، بجميع طوائفهم، وغير المسلمين على حد سواء، من خلال فتح باب الاجتهادات التي يمكن أن تسهم في تعزيز قيم المواطنة المتساوية وموائمة للديمقراطية، استناداً إلى ما في الإسلام من قيم إنسانية جامعة، من دون الخوض في أي تشريعات مدنية تؤسس لعلمنة التشريعات. وتحتوي هذه الشريحة أيضاً رافضين لإقحام الدين في التشريعات المدنية.

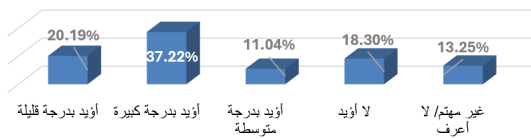
تُشير نتائج سؤال الاستبانة، المتعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين في الأحوال الشخصية، إلى تأييد واضح يتسق مع المخرجات السابقة حول مصدر التشريع، فقد بلغت نسبة التأييد بدرجة كبيرة 61.51 % وبدرجة متوسطة 20.82 % وبدرجة قليلة 3.47 %، في المقابل،

يبدو أن الاندفاع نحو رفض التشريع المدني، وتفضيل الديني في تنظيم المجتمع، يعودان إلى الرغبة في التمسك بهوية الأكثرية، كردة فعل على خطاب النظام السابق "العلماني" صورياً، الذي استخدم الدين والطائفة أداة قمع واستبعاد وحظوة في الوقت ذاته. ويُنظر إلى الأحكام الدينية كسلطة إلهية ثابتة، وعادلة تضمن استعادة الحقوق الضائعة خلال أكثر من نصف قرن من حكم نظام الأسد. فعلى الرغم من أن الدساتير السورية المتعاقبة نصت شكلياً على أن الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع، فإن منح الحقوق على أرض الواقع كان مشروطاً بالولاء. إضافةً إلى ذلك، يؤدي الخطاب الديني السائد في الأوساط العامة دوراً في تعزيز هذا التوجه الهوياتي، خاصةً بعد التوترات والاشتباكات المسلحة، في مناطق مثل الساحل والسويداء، حيث يندفع المجتمع للاحتماء بالهوية الدينية، كردة فعل تجاه الأصوات المغيرة التي تهددها. أما الشريحة المؤيدة للتشريعات المدنية بدرجاتها الثلاث، فيمكن قراءة موقفها على أنه رؤية بُنيت على قناعة بأن التشريعات الدينية قد لا تتوافق مع بنية ومتطلبات النظام الدستوري الحديث. لعل تعثر تجارب بعض التيارات الإسلامية في الحكم، في بعض دول الربيع العربي، كان له دور في دفع هذه الشريحة إلى اتخاذ هذا الموقف، والتوجه نحو تبني خيارات مدنية صريحة تضمن حياد الدولة وهيكلتها المؤسساتية.

من ناحية العلاقة بالمتغيرات المستقلة، ظهرت فروق بحسب متغير مستوى التعليم، فقد كان المستجيبون من المستوى الجامعي وما فوق الأكثر تأييداً (58.14 %)، والأقل تأييداً من المستوى التعليمي حتى الصف التاسع وما دون (46.08 %)، كما يوضح الشكل (5).

غير المهتمين والذين لا يعرفون في 13.25%. ويمكن تفسير هذا القبول المرتفع بأنه يعكس اعترافاً بالتعددية داخل المجتمع السوري، ما يدل على أن تمسك الغالبية بالشريعة الإسلامية، في أحوالهم الشخصية، لا ينطلق من الرغبة في فرضها على الآخرين، بل يقابله احترام وتقبل خصوصية كل مكون ديني أو مذهبي في تنظيم شؤونه الاجتماعية الخاصة. يتوافق هذا التوجه مع الإرث التاريخي والقانوني الذي طالما منح الطوائف المختلفة استقلالية في إدارة أحوالها، منذ العهد العثماني، ما يمكن أن يشكل أساساً لقيم المواطنة الراسخة في الوعي الجمعي السوري.

وجود تشريعات اجتماعية خاصة بأصحاب المذاهب والأديان الأخرى



الشكل (7): اتجاه العينة نحو تطبيق الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية

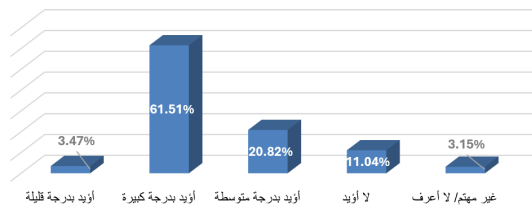
أما انخفاض نسبة الرافضين هنا، قياساً إلى نسبهم في سؤال التشريع المختلط بمقدار 10 % تقريباً، فيتوافق مع التفسير السابق حول تجنب أفراد العينة تأييد علمنة التشريعات الشاملة، في حين من الممكن أن يرى الرافضون أن الشريعة الإسلامية قادرة، بطبيعتها، على تنظيم أوضاع غير المسلمين والمتبعين للمذاهب الإسلامية الأخرى، من مثل الدروز والإسماعيليين والشيعة والعلويين.

اتجاهات إيجابية نحو القضايا القانونية للمرأة السورية

بعيداً من مصادر التشريع، تناولت الدراسة اتجاهات العينة نحو أحقية منح المرأة السورية الجنسية لأولادها، في حال كان الأب غير سوري. تظهر المخرجات الإحصائية تأييداً بفارق كبير لصالح هذا الحق، فقد بلغت نسبة مؤيد بدرجة كبيرة (62.46%)، ونسبة مؤيد بدرجة متوسطة 16.09 % ونسبة مؤيد بدرجة قليلة 5.99 % في المقابل،

بقيت نسبة الرافضين لتطبيق الشريعة الإسلامية متوافقة تقريباً مع كتلة المؤيدين للتشريع المدني في السؤال الأول، وقد بلغت نسبهم 11.04 %. يُلاحظ أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يتجهون نحو تطبيق الشريعة الإسلامية في أحوالهم الشخصية، ويمكن إرجاع الدافع وراء ذلك إلى الخشية الجماعية من تغير البنية الأسرية والحياة الاجتماعية التقليدية، فالشريعة تُعدّ ضماناً للاستقرار الاجتماعي، ولا سيما في ظل ما شهده المجتمع السوري من تحولات وتصدعات حادة في بنيته الأسرية، خلال أربعة عشر عاماً من النزوح واللجوء، ما عمّق التمسك بالتشريعات الدينية كأداة لاستعادة التماسك والاستقرار الذي استنزف خلال سنوات الحرب.

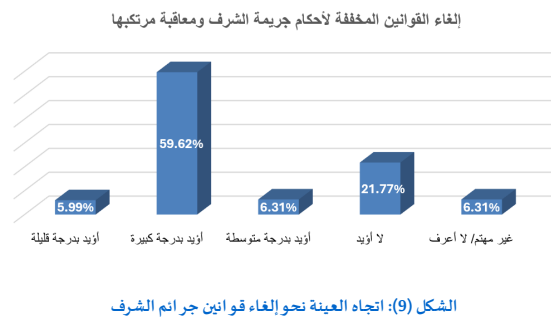
تطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين في الأحوال الشخصية



الشكل (6): يبين اتجاه العينة نحو تطبيق الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية

ربما يكون للخلفية الإسلامية للحكومة القائمة (تشكل هيئة تحرير الشام نواتها)، دورٌ في تعزيز هذا الالتفاف المجتمعي نحو الشريعة الإسلامية، سواء أكان ذلك انعكاساً لسياسات التوجيه العام للسلطة، أم جزءاً من تكيف المجتمع مع البيئة السياسية السائدة. على الرغم من تمسك غالبية أفراد العينة بالشريعة الإسلامية، فإن نتائج السؤال المتعلق بوجود تشريعات اجتماعية خاصة بأصحاب المذاهب والأديان الأخرى تُظهر تأييداً واسعاً، وبنسبة متقاربة مع المؤيدين للتشريع المختلط (الديني والمدني)، فقد بلغت نسبة التأييد الإجمالية بدرجاتها الثلاث 68.45 %، منها مؤيد بدرجة كبيرة بنسبة 37.22 % ومؤيد بدرجة قليلة بنسبة 20.19 % وبدرجة متوسطة بنسبة 11.04 % في المقابل، بلغت نسبة الرافضين 18.30 %، أي ما يقلّ عن نسبة الرافضين للتشريع المختلط، وأما نسبة

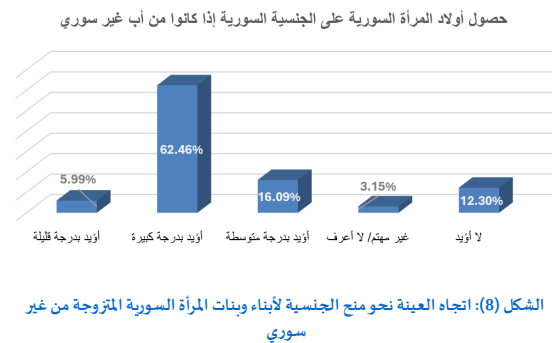
عن انحياز عام لصالح الإلغاء، فقد بلغت نسبة التأييد بدرجاتها الثلاث 71.92%. بلغت نسبة التأييد بدرجة كبيرة 59.62%، وبدرجة متوسطة 6.31% وبدرجة قليلة 5.99% في المقابل، أبدت شريحة رفضها إلغاء الأحكام المخففة (خيار لا أؤيد) بنسبة 21.77%، في حين كانت نسبة غير المهتمين والذين لا يعرفون 6.31%.



يمكن تفسير هذا الرفض الواسع (نحو ثلاثة أرباع العينة)، من خلال رغبة أفراد العينة في معاملة مثل هذه الأفعال كأى جريمة جنائية أخرى، ورفض القوانين والأعراف القبلية أو العشائرية السائدة. كما يُعزى هذا الموقف إلى الوعي المتنامي الذي اكتسبه السوريون بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، ورغبتهم في إعادة تعريف مفاهيم اجتماعية تقليدية، مثل مفهوم الشرف، وتجريده من أي أبعاد تُستخدم لتبرير الجريمة والعنف. يستدل على هذا التحول في الوعي من خلال رصد التفاعلات المجتمعية الأخيرة، فقد بات السوريون يتداولون الأخبار والأحداث المتعلقة بهذه الجرائم بنبرة جماعية حاسمة من الشجب والاستنكار، ما يبرهن على تراجع الحاضنة الاجتماعية التي كانت تتواطأ أو تتسامح سابقاً مع هذه الجرائم بمسميات عرفية. أما الشريحة الراضية لإلغاء القوانين المخففة، فيمكن قراءة موقفها على أنه متأثر، بشكل عميق، بالعادات والتقاليد القبلية الموروثة، والمدفوعة بالخوف من وصمة العار المجتمعي. تنطلق هذه الفئة من اعتبارات عُرفية ترى في التدخل القانوني الحاسم تهديداً لآليات الضبط الأسري

انحسرت نسبة رافض إلى 12.30% فقط، في حين حافظت فئة غير مهتم أو لا أعرف على نسبة 3.15%.

لا وجود لفروق ذات دلالة إحصائية، بحسب المتغيرات المستقلة (الجنس، العمر، المستوى التعليمي)، وهنالك اتجاه إيجابي نحو ضرورة حصول أبناء وبنات المرأة السورية على الجنسية السورية، إن كانوا من أب غير سوري⁽¹²⁾. من الممكن أن تُعزى هذه النتائج (84.54%) إلى رغبة في حلّ معضلة قانونية وإنسانية، طالما عانت منها معظم الدول العربية، واستجابة لواقع فرضه اللجوء السوري في دول الجوار، خلال سنوات الحرب، ما أدى إلى زواج أعداد كبيرة من السوريات من غير سوريين. ففي تركيا، على سبيل المثال، تصدرت السوريات قائمة الجنسيات الأجنبية الأكثر زواجا من مواطنين أتراك خلال السنوات العشر الماضية⁽¹³⁾. هنا، يدرك أفراد العينة أن حرمان السوريات من حق منح الجنسية لأبنائهن لن يقتصر أثره على الجانب العاطفي، عبر قطع صلة الأبناء بوطن أمهاتهم الأم فحسب، بل ينعكس سلبيًا على حقوقهم أيضاً، وتشكل قضايا الميراث وحقوق التملك تحديات قانونية.



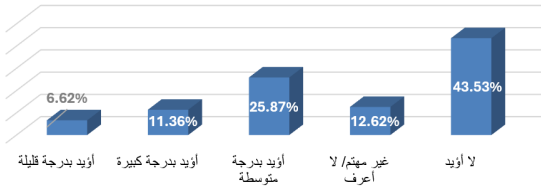
في ما يتعلق باتجاهات مجتمع الدراسة نحو مسألة إلغاء القوانين المخففة لأحكام جرائم الشرف، تكشف المؤشرات

(12) عدم ذكر دور المتغيرات المستقلة، في الأشكال القادمة، يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، تجنباً للتكرار.

(13) "Rudaw، 'Türk: 2024'te yabancı damat ve gelinlerde Suriyeliiler ilk sırada,' (24/02/2025) 01/06/2026 tarihinde erişildi: <https://acr.ps/hBxWaiO>

التعليمي التركي ومعاينته عن قرب. بناءً على ذلك، يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى رصد وتحليل اتجاهات السوريين وتصوراتهم نحو الشأن التعليمي في سورية مستقبلاً. وتتسم القضايا المطروحة هنا بطبيعة اجتماعية-سياسية ومؤسسية، مما يرتبط بإصلاح هذا القطاع، وتجاوز إرث الفساد والمحسوبيات والتوظيف الأيديولوجي في عهد النظام السابق، ومما تركّز عليه استطلاعات الدراسة سبر آراء العينة حول إعادة هيكلة المدارس وتأهيلها في سورية المستقبل. بشأن جود مدارس مختلطة في المراحل الدراسية قبل الجامعية، كشف البيانات عن انقسام في مواقف أفراد العينة، فقد سجل خيار الرفض (لا أؤيد) النسبة الأعلى بواقع 43.53%. في المقابل، بلغت نسبة التأييد بدرجاتها الثلاث 43.85%. كانت النسبة بدرجة متوسطة 25.87% وبدرجة كبيرة 11.36% وبدرجة قليلة 6.62%. بينما بلغت نسبة غير المهتمين والذين لا يعرفون 12.62%.

وجود مدارس مختلطة في المراحل الدراسية قبل الجامعية



الشكل (10): اتجاه العينة نحو تأييد وجود مدارس مختلطة

يمكن تفسير موقف الرفض بأنه قد ينطلق من خلفية محافظة تخشى من أثر الاختلاط في المنظومة القيمية والسلوكية للناشئين في مراحل المراهقة، ما قد يتسق مع النزعات الفكرية الرامية لحماية البنية الاجتماعية التقليدية وضبطها أخلاقياً. ويمكن عدّ نسبة التأييد الجيدة إشارة على ميل شريحة واسعة إلى تبني معايير المنظومة التعليمية الحديثة، ما قد يكون مدفوعاً بالتجربة العملية في المدارس التركية المختلطة. يرى هذا التيار أن الاختلاط قد يسهم في كسر الحواجز الاجتماعية، ويؤدي إلى تكريس قيم المساواة بين الجنسين، فضلاً عن تهيئة الطلاب بصورة مبكرة

التقليدية، فالضغط المجتمعي يؤدي في بعض البيئات المحلية دور سلطة رمزية تفوق سلطة القانون، ما يجعل الأفراد يخشون تبعات اجتماعية وعائلية.

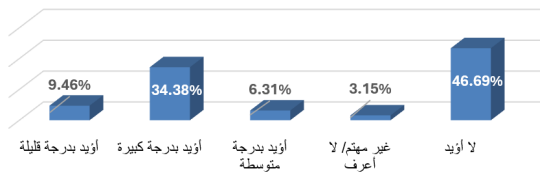
بشأن العلاقة بالمتغيرات المستقلة، كانت نسبة تأييد الإناث في العينة أعلى من الذكور (67.72% للإناث مقابل 54.21% للذكور)، ما يوافق مواقع الأفراد تجاه القضية، فالذكور أكثر تشدداً تجاه موضوع حساس تتدخل فيه عدة عوامل كثيرة، كثقافة العيب ومفاهيم الشرف وغيرها، بحسب اختلاف البيئات المحلية في سورية. لم تُظهر النتائج فروقاً ذات دلالة إحصائية واضحة، وفق متغير المستوى التعليمي، فقد تباينت نسب التأييد والرفض عند المستويات التعليمية المختلفة، من دون ملاحظة دور واضح لارتفاع المستوى التعليمي أو تدنيه في القبول أو الرفض. إن متغير العمر دور واضح هنا، فقد كانت نسبة الشابات والشبان من الفئة العمرية بين 18 و23 عامًا الأكثر تأييداً لإلغاء تلك القوانين، مقارنةً بغيرهم من الفئات العمرية، ما يمكن تفسيره بخروج أفراد الفئة العمرية من سطوة الثقافة السائدة، حول ارتباط مفهوم الشرف والعيب بالمرأة، ولا سيما أنهم عايشوا بيئات محلية تركية متباينة في ثقافتها، ولا سيما بشأن الشرف والجرائم المرتبطة به، فبدوا أكثر مرونة.

قضايا التعليم

يُعدّ قطاع التعليم من أبرز المسائل التي تحظى باهتمام السوريين في تركيا، وتحديدًا فئة الشابات والشبان. وقد أسهمت التسهيلات التي قدّمها الحكومة التركية، ومن ضمنها الإعفاءات من الرسوم الجامعية، حتى سنوات قليلة مضت، في تمكين شريحة واسعة من استكمال دراستها الأكاديمية. وتعكس البيانات الرسمية الصادرة عن نظام إدارة معلومات التعليم العالي في تركيا حجم هذا الانخراط، فقد تلقى أكثر من 336 ألف سوري تعليمًا جامعيًا، ويوجد حاليًا نحو 900 ألف طالب، في مختلف المراحل الدراسية دون الجامعية. لقد أتاح هذا الواقع المرتبط باللاجوء فرصةً عمليةً لقطاع واسع من السوريين لتجربة النظام

ترى في تخصيص مزايا ثقافية لمكون بعينه، دون المكونات السورية الأخرى (كالتركيان مثلاً)، مظهرًا من مظاهر غياب العدالة والمساواة. وتتبنى هذه الشريحة قناعة تفيد بأنه في حال منح المكون الكردي هذه الخصوصية، فينبغي تعميمها بالمثل على بقية المكونات القومية السورية، أو التزام توحيد لغة التعليم بالعربية حصراً، باعتبارها اللغة الرسمية للبلاد، ما يرسخ مساواة بين جميع المواطنين، وإن جاء ذلك على حساب تلبية المطالب الثقافية المحلية. وأما الإجابات عن مسألة كون مادة التربية الدينية اختيارية وثقافية في المدارس بمراحلها كافة، فتظهر استقطاباً حاداً في مواقف المستجيبين. فبينما برز خيار الرفض التام (لا أؤيد) كأعلى الخيارات بنسبة 46.69 %، بلغت نسبة التأييد بمختلف درجاتها 50.15 %، منها بدرجة كبيرة بنسبة 34.38 %، ثم بدرجة قليلة بنسبة 9.46 %، تليها بدرجة متوسطة بنسبة 6.31 % في مقابل هذا التوزيع المتبادل بين القبول والرفض، انكشفت فئة الحياد (غير مهتم/ لا أعرف) لتكون نسبتها 3.15 % فقط. ربطاً بالتغيرات المستقلة، ظهر أن للمستوى التعليمي دور كبير في الموافقة على وجود مادة اللغة الكردية (ولو اختياريًا) في السنوات ما قبل الجامعية، فقد بلغت نسبة التأييد 84.15 %.

مادة التربية الدينية اختيارية وثقافية في المدارس بمراحلها كافة

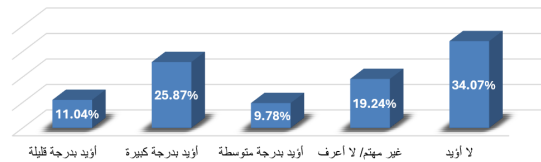


الشكل (13): اتجاه العينة نحو موقع مادة التربية الدينية في المناهج

يمكن تفسير موقف الرفض بأنه تخوف من أن تحويل مادة التربية الدينية إلى مسار تثقيفي لا يؤثر في النجاح والرسوب، خاصة في مرحلتها الإعدادية والثانوية، يُمثل استمراراً للنهج التعليمي الذي كان سائداً في عهد النظام البائد. وقد يرى من يتبنون هذا الموقف وجوب عدّها مادة أساسية إلزامية، لضمان إبداء الطلاب اهتماماً وجدياً بها، ما ينعكس إيجاباً على زيادة الوعي الديني وتأكيد البعد

لبيئات العمل والتعليم الجامعي مستقبلاً. لقد انعكست تجربة التعليم في تركيا أيضاً على خيارات أخرى تتعلق بالمكونات السورية. ففي تركيا يمكن اختيار تعلم اللغة الكردية ضمن مادة اللغات واللهجات الحيّة، ابتداء من الصف الخامس حتى السابع⁽¹⁴⁾، لذلك فإن شريحة بلغت نسبتها بمستوياتها الثلاث 46.69 % ترى أن وجود مادة اللغة الكردية (اختياريًا)، في السنوات الدراسية ما قبل الجامعي، خطوة موفقة، فقد حاز خيار التأييد بدرجة كبيرة النسبة الأعلى بواقع 25.87 %، وبدرجة قليلة 11.04 % ثم بدرجة متوسطة 9.78 %.

وجود مادة اللغة الكردية (ولو اختياريًا) في السنوات الدراسية ما قبل الجامعية



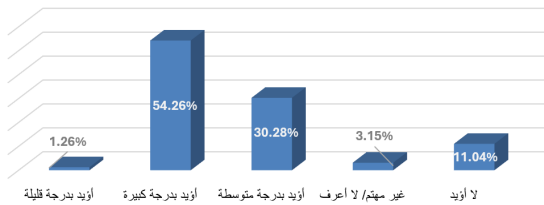
الشكل (11): اتجاه العينة نحو وجود اللغة الكردية اختياريًا

يمكن عدّ حجم التأييد الواسع اتجاهاً يرى أن القرارات الأخيرة المتمثلة بإدراج اللغة الكردية خاصة، في المناطق التي يشكل فيها الكرد نسبة عالية، ضرورة لإبداء المرونة تجاه المكون الكردي، ما قد يسهل دمج المنظومة والمؤسسات التعليمية، في مناطق شرق الفرات، ضمن العملية التعليمية المركزية للدولة. وربما ترى هذه الشريحة أن التعنّت في هذه الملفات قد يُقابل بردود فعل تعمق الانقسامات داخل المجتمع السوري. يُحتمل أن يرى المؤيدون في مؤسسة اللغة الكردية، كمادة لا تؤثر في النجاح أو الرسوب، إجراءً صحيحاً يتفادى إحداث تغييرات مفاجئة في لغة المناهج الرسمية، ومستوعباً واقع التعليم الذي استمر طيلة سنوات باللغة الكردية خلال مرحلة سيطرة قسد. في المقابل، سجل موقف الرفض التام (لا أؤيد) نسبة 34.07 %، في حين استقرت فئة الحياد (غير مهتم/ لا أعرف) عند نسبة 19.24 % ويمكن تفسير موقف الرفض بأنه قد ينطلق من مقارنة

(14) "Millî Eğitim Bakanı Yusuf Tekin: Yaşayan Diller ve Lehçeler derslerinde öğrencilerin talepleri dikkate alınıyor; Kürtçe ve Zazaca'da artış var," **T24** (22/04/2026) 01/05/2026 tarihinde erişildi: <https://acr.ps/hBxWaf>

من المشروع أن تعكس المناهج التعليمية رؤيته الفكرية والسياسية، بدلاً من تبني خيار الحياد. وتُظهر المؤشرات الإحصائية المتعلقة بإلغاء استثناءات الانتساب إلى الجامعة، واعتماد معيار التحصيل العلمي فحسب، توافّقاً شبه كلي وشبه إجماع بين أفراد العينة بشأن ضرورة إصلاح آليات القبول الجامعي، فقد بلغت نسبة التأييد بدرجاتها الثلاث 85.80 %، منها بدرجة كبيرة 54.26 % وبدرجة متوسطة 30.28 % وبدرجة قليلة 1.26 %. في المقابل، بلغت نسبة موقف الرفض التام (لا أؤيد) 11.04 %، وتراجعت نسبة المحايدون (غير مهتم/ لا أعرف) إلى 3.15 % فقط.

إلغاء استثناءات الانتساب للجامعة واعتماد التحصيل العلمي فقط

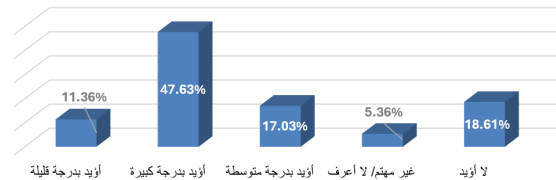


الشكل (15): اتجاه العينة نحو إلغاء امتيازات دخول الجامعات

من الممكن عدّ هذا التأييد الكبير انعكاساً مباشراً للرغبة في تجاوز الأفضليات والاستثناءات، التي كانت تتيحها أنظمة المفاضلة الجامعية السابقة إلى جانب التحصيل العلمي. فربما يرى المستجيبون أن مسألة توظيف الهيئة التدريسية التي كانت غالباً ما ترتبط بالولاءات جعلت نظام القبول الجامعي برمته عرضةً لأن يكون جزءاً من تركّات الفساد والمحسوبيات والوساطات التي شابت قطاع التعليم العالي طيلة عقود. لذا، من الممكن أن يكون ذلك عائد إلى قناعة تفيد بأن قصر الالتحاق بالجامعات على الجدارة الأكاديمية وحده هو المدخل الأساس لتفكيك المنظومة القديمة وإرساء قواعد كفاءة نزهة ومستقلة. في المقابل، قد يُعزى الموقف الراض إلى منطلقات ترى ضرورة الإبقاء على بعض "الاستثناءات الإيجابية" كواجب أخلاقي ووطني، وربما يسعى أصحاب هذا الموقف إلى تقديم امتيازات خاصة لأبناء شهداء الثورة السورية، بوصف ذلك مطلباً محقاً ومسوّغاً قانونياً وإنسانياً لإنصاف من قدموا تضحيات في سبيل تحرير الوطن من النظام البائد.

التربوي. في المقابل، يمكن أن ينطلق موقف التأييد من أن جعل التربية الدينية مادةً تثقيفيةً يُعدّ مراعاةً موضوعية لحالة التنوع الديني في سورية. وربما يرى هؤلاء أن جعل المادة إلزامية، بمستوى ثقل المواد الأخرى بالنسبة لجميع الأديان (كالمسيحية)، قد يُفرض تعقيدات ترتبط بصعوبة ضبط وموازنة مستوى المواد وتكافؤ معاييرهما في المناهج العامة، لذا قد يمثل الخيار التثقيفي صيغة مرنة لتفادي ذلك. تُظهر أجوبة العينة بشأن حيادية المناهج الدراسية (التربية الوطنية، التاريخ)، إزاء النظام السياسي الحاكم، توافّقاً حول ضرورة فكّ الارتباط بين المنظومة التعليمية والسلطة السياسية. فقد بلغت نسبة التأييد بمستوياتها الثلاث 76.02 %، منها بدرجة كبيرة 47.63 % ثم بدرجة متوسطة 17.03 % تليها بدرجة قليلة 11.36 %. في المقابل، وقف خيار الرفض التام (لا أؤيد) عند حدود 18.61 %، وانكمشت نسبة الحياد (غير مهتم/ لا أعرف) إلى 5.36 %.

حيادية المناهج الدراسية (التربية الوطنية، التاريخ) عن النظام السياسي الحاكم



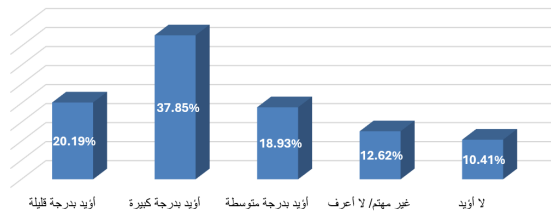
الشكل (14): اتجاه العينة نحو حياد المناهج حيال النظام السياسي

من الممكن لهذا التأييد الكبير أن يكون انعكاساً لوعي جمعي بضرورة إنهاء التوظيف السياسي للمناهج التعليمية، وأن مناهج التاريخ والتربية الوطنية استُخدمت طيلة عقود أدواتٍ لترسيخ أدبيات النظام الحاكم، بدلاً من بناء هوية وطنية جامعة ومستقلة. يُحتمل أن هؤلاء يتطلعون إلى صياغة محتوى معرفي موضوعي يركّز على قيم المواطنة التعددية، بعيداً من التلقين الحزبي أو السياسي، ولا سيما أن الذاكرة السورية ما زالت تستحضر تجربة نظام البعث الذي كرّس مواد مدرسية لفرض أيديولوجيته. في المقابل، قد يُعزى الموقف الراض (18.61 %)، في جانب منه، إلى رغبة في توظيف المواد الدراسية وتوجيهها بناءً على توجهات النظام السياسي الحالي (الانتقالي بعد التحرير)، أو من قناعة ترى أن هذا النظام ممثل للثورة والأغلبية، وأنه

اتجاهات متزايدة نحو حرية التعبير والنشر

تُظهر قراءة معطيات السؤال المتعلق بحرية التعبير عن الرأي غير المشروطة، وفق ما يحدده الدستور، تأييداً واسعاً بين أفراد العينة، ما يتماشى مع المطالب الأولي للحراك الشعبي. فقد بلغت نسبة التأييد بدرجاتها الثلاث 76.97 %، منها نسبة التأييد بدرجة كبيرة 37.85 %، ثم بدرجة قليلة 20.19 % وبدرجة متوسطة 18.93 %. في المقابل، انكمش موقف الرضا التام (لا أؤيد) عند حدود 10.41 %، في حين بلغت نسبة الحياد (غير مهتم/ لا أعرف) 12.62 %.

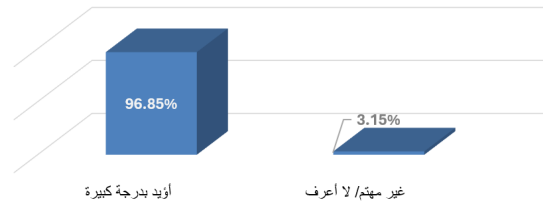
حرية التعبير عن الرأي غير المشروطة وفق ما يحدده الدستور



الشكل (17): اتجاه العينة نحو حرية الرأي والتعبير

بخصوص تطوير التعليم الفني والمهني، تكشف النتائج عن حالة من الإجماع شبه كاملة وتوافق مطلق بين أفراد العينة، فقد سجل خيار التأييد بدرجة كبيرة نسبة 96.85 % في المقابل، انكمشت نسبة المحايد (غير مهتم/ لا أعرف) إلى أدنى مستوياتها بواقع 3.15 % فقط. من الممكن عدّ هذا التأييد الكبير جدّاً انعكاساً مباشراً لوعي مجتمعي بمتطلبات المرحلة الراهنة والمستقبلية للبلاد، وإدراكاً لأهمية التعليم الفني والمهني في عملية إعادة الإعمار وتأهيل البنية التحتية، ودفع عجلة الإنتاج.

تطوير التعليم الفني والمهني



الشكل (16): اتجاه العينة نحو التعليم الفني والمهني

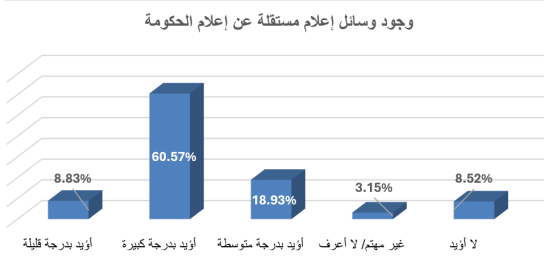
قضايا الحريات

يمكن عدّ الدعم الكبير لحرية التعبير غير المشروطة بمنزلة إصرار جمعي على قوننتها وحمايتها دستورياً، بوصفها المطلب الأساس الذي بذل السوريون لأجله تضحيات هائلة. ربما يرى المؤيدون أن وجود ضمانات دستورية واضحة لحرية الرأي هو صمام الأمان لمنع عودة الاستبداد أو إعادة إنتاج أدوات التهيب والكبت، وتحقيق بيئة انتقالية قائمة على المكاشفة والمحاسبة والعيش بكرامة. في المقابل، فإن الموقف الراض قد يُعزى إلى مخاوف سياسية وأمنية حذرة ترتبط بلفظ "غير المشروطة" في بيئة ما بعد التغيير، إذ يُحتمل أن تنطلق هذه الشريحة من رغبة حثيثة في تحصين المرحلة الانتقالية، وتجنّب إفساح المجال أمام الموالين للنظام البائد (الفلول) لاستغلال هذا الهامش المفتوح، من أجل استهداف الحكومة القائمة أو السعي لتقويضها وإرباك مؤسساتها الناشئة. ربما يتخوف الراضون من أن غياب الضوابط القانونية المحددة قد يفتح الباب لخطاب الكراهية، وتعميق الاستقطاب المجتمعي.

شكّلت المطالبة بحرية التعبير عن الرأي، والمناداة بالحقوق الأساسية، صُلب الصيحات الأولى للحراك الشعبي السوري، غير أن هذه المطالب واجهت مقارنة أمنية وعسكرية صارمة من طرف النظام، الذي استخدم أدوات التهيب، بدلاً من تقديم تنازلات بنوية تتيح للسوريين التعبير عن واقعهم وإصلاحه. على الرغم من تصعيد النظام الواسع والانتهاكات الجسيمة، التي راوحت بين قصف بالأسلحة الكيماوية والبراميل المتفجرة، وصولاً إلى الإعدامات الميدانية والتغيب القسري، فقد استمرّ الإصرار الشعبي على المطالبة بالتغيير. اليوم، في ظلّ المرحلة الانتقالية، يغدو من الضروري سبر اتجاهات السوريين وتحديد ملامح واقع الحريات الذي يأملونه، ورصد مدى حضور المبادئ والأهداف الأولى التي انطلق من أجلها السوريون.

اتجاهات مؤيدة للإعلام المستقل ونقد أداء الحكومة والوزارات

تُظهر المعطيات المتعلقة بوجود وسائل إعلام مستقلة عن إعلام الحكومة تأييدًا شبه كلي من طرف أفراد عينة الدراسة، لتأسيس فضاء إعلامي حرّ، فقد بلغت نسبة التأييد بدرجاتها الثلاث 88.33 %، منها تأييد بدرجة كبيرة بنسبة 60.57 %، ثم بدرجة متوسطة 18.93 % وبدرجة قليلة 8.83 %. في المقابل، انحسرت جبهة الرفض التام (لا أؤيد) بنسبة 8.52 %، وتقلصت فئة الحياد (غير مهتم/ لا أعرف) إلى 3.15 % فقط.

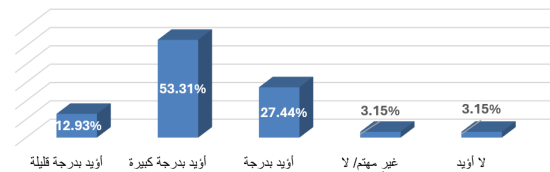


الشكل (19): اتجاه العينة نحو الإعلام المستقل

يبدو أن هذا الدعم الواسع يمثل حالة إدراك جمعي لضرورة كسر احتكار السلطة للرواية الإخبارية والسياسية، ولعل المستجيبون يرون أن وجود إعلام مستقل يمثل الضمانة الأساسية لمنع إعادة إنتاج إعلام الصوت الواحد والتوجيه الأيديولوجي المفروض سابقًا. يُحتمل أن هؤلاء يتطلعون إلى صحافة حرة قادرة على ممارسة دور السلطة الرابعة في الرقابة على أداء الحكومة القائمة في المرحلة الانتقالية، وكشف ملفات الفساد، وتوفير منصات تعبر عن مختلف المكونات المجتمعية والسياسية، من دون إقصاء. في المقابل، قد يُعزى الموقف الراض إلى توجس بعض المستجيبين من ماهية "الاستقلالية" في بيئة ما بعد النزاع، إذ يمكن أن تتخوف هذه الكتلة من تحوّل بعض وسائل الإعلام الناشئة إلى منصات ممولة من قوى وأطراف خارجية، لتمرير أجندات خاصة قد تضرّ بالاستقرار الأهلي، أو تعمق الانقسامات المذهبية والسياسية، تفضيلًا

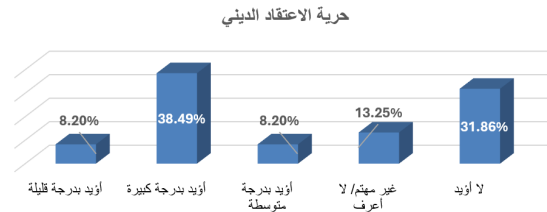
تُظهر المعطيات الرقمية المتعلقة بحرية النشر حول قضايا المجتمع والدولة، وفق ما يحدده الدستور، توافقًا كبيرًا وشبه كلي بين أفراد العينة، فقد بلغت نسبة التأييد بدرجاتها الثلاث أغلبية كبيرة جدًا (93.68 %)، وحل فيها خيار التأييد بدرجة كبيرة في الصدارة (53.31 %) ثم بدرجة متوسطة (27.44 %) فبدرجة قليلة (12.93 %). في المقابل، انكمش موقف الرفض التام (لا أؤيد) وفئة الحياد (غير مهتم/ لا أعرف) وكانت نسبة كل منهما 3.15 %. من الممكن عدّ الإجماع إصرارًا شعبيًا على إنهاء سياسات الحجب والتعتيم التي فرضتها الدولة الأمنية طيلة عقود، فربما يرى المستجيبون أن حرية النشر ومكاشفة الرأي العام بقضايا الدولة والمجتمع هي الأداة الأساسية لتفعيل الرقابة الشعبية، ومحاربة الفساد المؤسسي، وضمان بناء سلطة رابعة حقيقية تحمي مسار التحول الديمقراطي في المرحلة الانتقالية. إن ربط حرية النشر بعبارة "وفق ما يحدده الدستور" قد بدد مخاوف فئات واسعة داخل مجتمع الدراسة، فهذا التأطير الدستوري منح طمأنينة للمستجيبين بأن هذه الحريات لن تتحول إلى مساحة للفوضى، أو بث الإشاعات أو تصفية الحسابات السياسية، بل ستكون محكومة بضوابط قانونية تحمي الخصوصية المجتمعية وأمن الدولة، وتضمن حق المعرفة والتعبير. يعكس الانخفاض الشديد والمتطابق للنسبة الرفض والحياد (3.15 %) أن الشارع السوري لم يعد يرى في حرية الصحافة والإعلام قضية كمالية أو قابلة للتأجيل، بل ثمة قناعة جمعية بأن غياب حرية النشر يعني العودة إلى مرحلة الكبت والقمع السابقة.

حرية النشر حول قضايا المجتمع والدولة وفق ما يحدده الدستور



الشكل (18): اتجاه العينة نحو حرية النشر

% لكل منهما. في المقابل، برزت نسبة الرفض التام (لا أؤيد) بواقع 31.86 %، في حين اتسعت مساحة المنطقة الرمادية (غير مهتم/ لا أعرف) لتصل إلى نسبة 13.25 %.



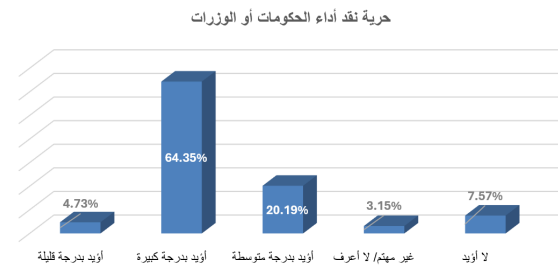
الشكل (21): اتجاه العينة نحو حرية الاعتقاد الديني

هذا التأييد الكبير نسبياً يعكس رغبة واضحة لدى الشريحة الأكبر في بناء دولة تكفل الحريات الشخصية والاعتقادية، كجزء من الحقوق الأساسية، فالمؤيدون يرون أن ضمان حرية الاعتقاد وقوننتها هما المدخل الأساسي لتجاوز مخلفات الاستقطاب الطائفي والفكري، وتأسيس عقد اجتماعي جديد يحترم التنوع التاريخي للمجتمع السوري، ويمنع فرض أي رؤية أحادية. على الجانب الآخر، يمثل الرفض القوي (يقترّب من ثلث العينة) انعكاساً لمخاوف حقيقية ترتبط بالهوية وثقافة المجتمع المحافظة. ويُحتمل أن هؤلاء يتخوفون من أن فتح الباب أمام حرية الاعتقاد المطلقة، من دون ضوابط مجتمعية، قد يؤدي إلى تمييع الهوية الدينية السائدة، أو يمهد لنشوء نزاعات فكرية وعقائدية جديدة تؤثر في تماسك الأسرة والنسيج الاجتماعي المستقر. ربطاً بالمتغيرات المستقلة، يُظهر متغير التعليم فروقاً ذات دلالة واضحة، فقد بلغت نسبة التأييد لدى الجامعيين وما فوق 70.49 %، في مقابل انخفاضها بشكل واضح لدى المستويات التعليمية الأدنى. وكان التأييد من الذكور (الشبان) أكبر من الإناث (الشابات) بصورة كبيرة نسبياً (63.93 % للذكور و36.07 % للإناث).

الشأن السياسي

تفكيك المنظومة الشمولية القائمة على احتكار السلطة، وتأميم الفضاء العام، من الأمور التي استهدفتها

منهم لنموذج إعلامي وطني مضبوط بمعايير واضحة تحمي السيادة والسلم المجتمعي. هذا الاتجاه يتوافق أيضاً بنتائج السؤال بشأن حرية نقد أداء الحكومات أو الوزارات، فقد أبدت عينة الدراسة تأييداً كبيراً، وبلغت نسبة التأييد الإجمالية 89.27 %، من بينها التأييد بدرجة كبيرة بنسبة 64.35 %، ثم بدرجة متوسطة بنسبة 20.19 % وبدرجة قليلة بنسبة 4.73 % في المقابل، انحسرت جبهة الرفض التام (لا أؤيد) إلى النسبة 7.57 %، وتقلصت فئة الحياد (غير مهتم/ لا أعرف) لتسجل أدنى مستوى بنسبة 3.15 % فقط.

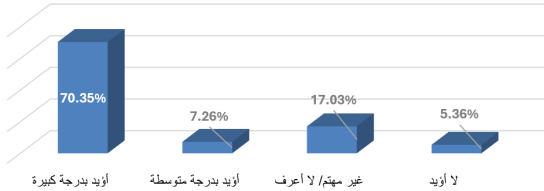


الشكل (20): اتجاه العينة نحو حرية نقد الحكومات

هذا الاندفاع الجمعي الكبير (حوالي 90 %) يعكس تحولاً في الوعي، فلم يعد المسؤول في نظر الشارع السوري فوق النقد والتقييم. ويتطلع المؤيدون إلى التخلص من إرث الخوف السائد سابقاً، وتحويل نقد الوزراء والمسؤولين إلى أداة تقويم علنية تضمن كفاءة الخدمات وتكافح الفساد المؤسساتي في المرحلة الانتقالية. في المقابل، فإن الشريحة المحدودة التي فضلت الرفض قد تُحركها مخاوف ترتبط بهيبة الدولة واستقرارها. وثمة تخوّف من أن يتحوّل النقد اللامحدود في بيئة هشة إلى منصّة لتصفية حسابات شخصية، ما قد يؤدي إلى إرباك عمل الوزارات الناشئة وتشثيت جهودها، بدلاً من تصحيح مسارها. أما نتائج الاستطلاع حول السؤال بشأن حرية الاعتقاد الديني، فلم تشهد التوافق ذاته لتظهر حالة من التباين بين المشاركين وإن مالت الكفة بوضوح لمصلحة الفئات المؤيدة، فقد بلغت نسبة التأييد الإجمالية 54.89 %، منها التأييد بدرجة كبيرة بنسبة 38.49 % ثم بدرجة متوسطة وقليلة بنسبة 8.20 %

الانتقالية وما بعدها. ويدلّ انخفاض الرفض، الذي اقتصر على فئة صغيرة جدًا، على أن غالبية المجتمع السوري لا تريد تقديم تنازلات عن الهوية الدينية لرأس الدولة. لا يقف الأمر عند الدّين فحسب، بل إنه يصل إلى المذهب أيضًا. فعند السؤال بشأن أن يكون رئيس الجمهورية مسلمًا سنيًا، أظهرت النتائج ميلًا واضحًا لدى الغالبية المذهبية إلى التأييد بدرجته الثلاث (77.61 %)، فكان ذلك بدرجة كبيرة بنسبة 70.35 % ثم بدرجة متوسطة بنسبة 7.26 %. بقيت نسبة الرفض (لا أؤيد) عند النسبة 5.36 %، في حين ازدادت النسبة الرمادية، أي الحياد (غير مهتم/ لا أعرف)، لتصل إلى 17.03 %.

أن يكون رئيس الجمهورية مسلمًا سنيًا

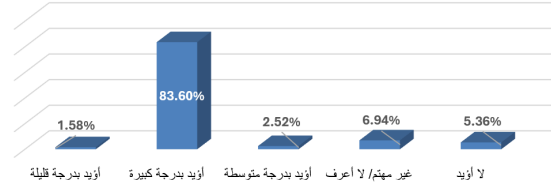


الشكل (23): اتجاه العينة نحو المذهب الديني للرئيس

هذا الدعم الواسع لأن يكون الرئيس سنيًا يأتي كردة فعل بنيوي ومباشر على تجربة الحكم السابقة، فعلى الرغم من أن الدستور في عهد النظام كان ينصّ على أن دين الرئيس هو الإسلام، فإن الواقع كان تحويل النظام الطائفة العلوية إلى حاضنة صلبة تسيطر على مفاصل أجهزة المخابرات والجيش، لضمان استمرار الحكم. بناءً على ذلك، يبدو أن الشريحة الواسعة المؤيدة لم تعد تثق بالصيغ الدستورية التي تحدد الدين فحسب، وترى في النص الصريح على مذهب الغالبية الديموغرافية، أي الجماعية الثقافية (مسلمًا سنيًا)، أداة لإنهاء تلك الامتيازات، وضمان عدم تكرار نموذج حكم طائفة لا تمثل الغالبية. في المقابل، تنطلق النسبة الراضية من مخاوف حقوقية، إذ يُحتمل أنهم يرون مواجهة إرث النظام الاستبدادي لا تكون بإنشاء شروط إقصائية مضادة في الدستور، بل بالذهاب نحو دولة مواطنة تعتمد الكفاءة والبرنامج السياسي، محذرين من أن قوننة الدين والمذهب قد تفتح الباب لمحاصرة طائفية شبيهة

المطالب الشعبية والنخبة المعارضة السورية دائمًا، وقد واجه السوريون في سبيل هذا التحول إغلاق المجال السياسي الممنهج طيلة عقود، ما جعل صياغة نظام حكم جديد التحدي البنيوي الأبرز في المرحلة الراهنة. يضع الاستحقاق الانتقالي اليوم مجتمع الدراسة أمام مسؤولية إعادة هندسة مؤسسات الدولة، ورسم ملامح العقد الاجتماعي الجديد. بناءً على ذلك، يسعى هذا القسم إلى رصد اتجاهات الشارع السوري حول ركائز النظام القادم، بدءًا من الشروط الدستورية الناظمة لهوية رئيس الجمهورية وولايته الرئاسية، وصولًا إلى مأسسة التعددية الحزبية، كضمانة للتداول السلمي للسلطة. في سؤالنا حول ديانة رئيس الجمهورية (أن يكون مسلمًا)، أظهرت النتائج توجّهًا جمعيًا بنسبة 87.70 % لصالح حد اشتراط أن يكون الرئيس مسلمًا. تفرّد خيار تأييد ذلك بدرجة كبيرة بالصدارة وبنسبة 83.60 %، متبوعًا بتأييد متوسط الدرجة بنسبة 2.52 % وتأييد قليل الدرجة بنسبة 1.58 %. في المقابل، انكمشت نسبة الرفض التام (لا أؤيد) لتستقر عند 5.36 %، وفضّلت نسبة 6.94 % البقاء على الحياد (غير مهتم/ لا أعرف).

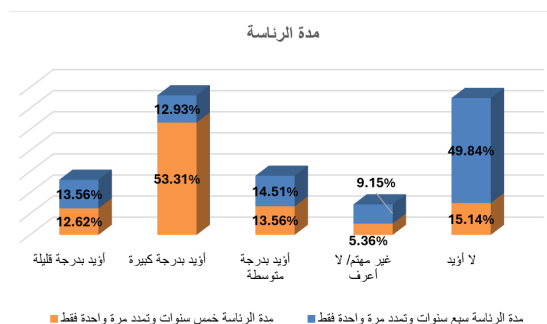
أن يكون رئيس الجمهورية مسلمًا



الشكل (22): اتجاه العينة نحو ديانة الرئيس

يشير التوافق الكبير بشأن دين رئيس الجمهورية إلى ارتباط وثيق في الوعي الجمعي، بين هوية رأس الدولة والغالبية الديموغرافية للبلاد (الجماعية الثقافية)، وربما يرى المؤيدون أن ينص الدستور على دين الرئيس (المسلم) يعبر عن الهوية الثقافية والتاريخية للمجتمع، ويمثل امتدادًا للمحددات القانونية التقليدية التي استقرت في الدساتير السورية السابقة، معتبرين الاستجابة لخيارات الأغلبية ركيزة أساسية لشرعية الحكم واستقراره في المرحلة

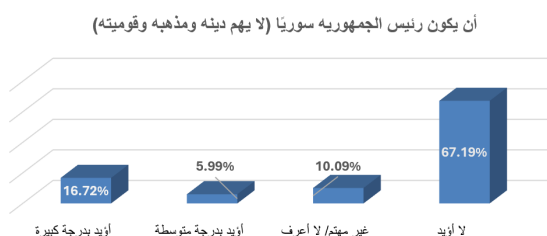
المتعلقين بمدة الولاية الرئاسية القادمة، عن تموضع حاسم منحاز بشكل واضح نحو تقصير أمد التكليف السياسي، فقد حظي مقترح السنوات الخمس (مع التمديد لمرة واحدة فقط) بتأييد قاطع، وبلغت نسبته الإجمالية 79.49 %، بنسبة تأييد بدرجة كبيرة بلغت 53.31 %، في مقابل رفض نسبته 15.14 %، وحياد نسبته 5.36 %.



الشكل (25): اتجاه العينة نحو مدة الرئاسة

في المقابل، انقلبت الأمور تمامًا، عند طرح مقترح أن تكون ولاية الرئيس سبع سنوات (على الرغم من تقييدها بالتمديد مرة واحدة أيضًا)، فقد قفزت جهة الرفض التام (لا أؤيد) لتصبح الأكبر بنسبة 49.84 %، وتراجع التأييد الإجمالي إلى 41 %، ولم يسجل التأييد الكبير سوى 12.93 %، في حين ارتفعت نسبة الحياد لتصل إلى 9.15 %، يُظهر الفرق الشاسع بين نسبتي الرفض (15.14 % للخمس سنوات و49.84 % للسبع سنوات) حساسية مفرطة في الوعي الجمعي السوري تجاه طول فترة الرئاسة، لأنه مرتبط تاريخيًا بالولايات الرئاسية غير المنتهية في عهد النظام السابق. حين يُقارن هذا النفور ببيانات ملف الهوية الدستورية، يتضح أن المجتمع يتوجس من المدد الطويلة، فحتى مع وجود شرط قانوني يمنع التمديد لأكثر من مرة واحدة، فإن مجرد بقاء الرئيس في السلطة سبع سنوات يثير مخاوف حقيقية من إمكانية استغلال الوقت الطويل، لإعادة التمكين الأمني وبناء شبكات المصالح التي قد تُجهض مخرجات التغيير. يعكس الاندفاع الشعبي الكبير نحو

بالنماذج الإقليمية المتعثرة، كما في العراق ولبنان، أو تؤدي إلى تهميش المكونات الأخرى. وتظهر المعطيات الإحصائية المتعلقة بأن يكون رئيس الجمهورية سوريًا (لا يهم ما دينه ومذهبه وقوميته) انعكاسًا مباشرًا ومكملًا للتوجهات السابقة، ويشكل موقف الرفض التام (لا أؤيد) الأغلبية المطلقة بنسبة بلغت 67.19 %، في المقابل، انحسرت نسبة التأييد الإجمالية إلى 22.71 % فقط، وتوزعت بين التأييد بدرجة كبيرة بنسبة 16.72 % وبدرجة متوسطة بنسبة 5.99 %، أما فئة الحياد (غير مهتم/ لا أعرف) فقد استقرت عند النسبة 10.09 %.



الشكل (24): اتجاه العينة نحو هوية منصب الرئيس

من الممكن ربط أسباب هذا الرفض بغياب هوية وطنية متماسكة وجامعة في الوقت الراهن، الأمر الذي يدفع إلى رفض أي احتمالية دستورية قد تُفضي إلى مجيء رئيس لا يمثل الأغلبية في البلاد. فربما يتحرك الرافضون بدافع الخوف من تكرار سيناريو النظام السابق، متوجسين من أن العبارات الفضفاضة والمجردة، على الرغم من طابعها المدني، قد تُستغل كغطاء قانوني يسمح بصعود حكم أقليات عسكرية أو أمنية تهمش خيارات الأكثرية وتستأثر بمفاصل الدولة، كما حدث طيلة العقود الماضية. على النقيض من ذلك، تنطلق الكتلة المؤيدة 22.71 % من رؤية حقوقية وقانونية ترى أن الهوية الوطنية السورية وحدها شرط كاف ومطلق لتولي السلطة، ويُحتمل أن يؤمن هؤلاء بأن الدولة الحديثة يجب أن تتأسس على معايير الكفاءة والبرنامج السياسي الصرف، بعيدًا من الفرز الهوياتي، محذرين من أن إقحام التوصيفات المذهبية أو العرقية في شروط الترشح للرئاسة قد يمنع قيام دولة مواطنة حقيقية ومتساوية. ويكشف التحليل المتقاطع، لمعطيات السؤالين

تكريس الهوية الوطنية وترسيخ ركاظها أولاً، لتأتي بعدها خطوة سن قانون الأحزاب، بحيث تتنافس القوى السياسية مستقبلياً وتتصارع مؤسسياً داخل بيئة ديمقراطية مستقرة، ومحكومة بمعيار واحد يتسابق فيه الجميع لكسب رضا الشعب وخدمة تطلعاته. في المقابل، ينطلق من يؤيدون، وقد بلغت نسبتهم 45.43 %، من رؤية دستورية ترى في حرية العمل الحزبي الممرّ الإلجباري الفوري للانتقال الديمقراطي، وأن إنهاء مرحلة الحزب الواحد واحتكار الفضاء العام يتطلب قوننة التعددية الفكرية والبرامجية، من دون إبطاء. ويتطلع هؤلاء إلى تحقّق مأسسة مبكرة للحياة السياسية، بما يضمن التداول السلمي للسلطة ويمنع عودة الاستبداد، معتبرين أن النضج الهوياتي والمجتمعي يتشكل بالتوازي مع الممارسة الديمقراطية الفعلية ولا ينفصل عنها.

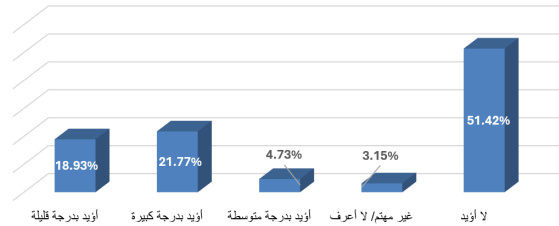
خاتمة

نتائج عامة

- أيدت غالبية أفراد العينة وجود تشريع مختلط (ديني ومدني) للحياة الاجتماعية، على حساب وجود تشريع مدني بحت.
- أيدت غالبية العينة تطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين في الأحوال الشخصية، ووجود تشريعات اجتماعية خاصة بأصحاب المذاهب والأديان الأخرى.
- أيدت غالبية العينة منح الجنسية لأبناء المرأة السورية المتزوجة من غير سوري.
- أيدت غالبية العينة خطوة إلغاء الأحكام المخففة لجرائم الشرف.
- رفضت نسبة كبيرة من العينة وجود مدارس مختلطة في المراحل ما قبل الجامعية.
- أيدت نسبة كبيرة من العينة وجود مادة اللغة

خيار السنوات الخمس وجود إرادة جمعية في تسريع وتيرة المحاسبة الانتخابية. وترى الفئة الأوسع من السوريين أن قصر المدة الزمنية يمثل أداة رقابية تضمن بقاء السلطة التنفيذية تحت مجهر التقييم الشعبي المستمر، وتتيح للمجتمع فرصة تصحيح المسارات السياسية والاقتصادية بمرونة أكبر، من دون الاضطرار إلى انتظار مدد طويلة قد تنهك الدولة. من جانب آخر، تكشف معطيات السؤال المتعلق بحرية تأسيس الأحزاب والتيارات السياسية عن تموضع حاد وغير متوقع في اتجاهات مجتمع الدراسة، فقد شكل موقف الرفض التام (لا أؤيد) الأغلبية المطلقة بنسبة 51.42 %، في المقابل، عجزت كتلة التأييد الإجمالية بدرجاتها الثلاث عن تحقيق الأغلبية، لتتوقف عند نسبة 45.43 %، وقد توزعت بين تأييد بدرجة كبيرة بنسبة 21.77 % ثم بدرجة قليلة بنسبة 18.93 % فتأييد بدرجة متوسطة بنسبة 4.73 %. أما المنطقة الرمادية المتمثلة في الحياد (غير مهم/ لا أعرف)، فقد انكمشت إلى أدنى مستوى بنسبة 3.15 % فقط.

حرية تأسيس الأحزاب والتيارات السياسية



الشكل (26): اتجاه العينة نحو حرية تأسيس الأحزاب

من الممكن حسابان انحياز أكثر من نصف المشاركين إلى الرفض إدراكاً وظيفياً حذراً للشرط الذاتي اللازم لإنجاح الديمقراطية، والمتمثل في الهوية الوطنية المشتركة. ربما تنطلق هذه الشريحة من قناعة سببية مفادها أن غياب هذه الهوية الجامعة في الوقت الراهن يحول التعددية الحزبية لاحقاً، من مساحة للتنافس البرامي، إلى بؤر لاستقطاب المكونات، ما يفجر صراعات ببنية تدخل الدولة في دوامة تشظٍ وفوضى. بناءً على ذلك، يُحتمل أن هؤلاء يعقدون آمالها على الحكومة القائمة للقيام بمهمة مرحلية أساسها

المراجع

العربية

- الكردية (ولو اختياريًا) في السنوات الدراسية ما قبل الجامعة.
- تباينت الاتجاهات حول تحويل مادة التربية الدينية إلى مادة اختيارية تثقيفية بين مؤيد معارض، بنسب متساوية.
- أيدت غالبية العينة حيادية المناهج الدراسية حيال النظام السياسي الحاكم.
- أيدت غالبية العينة إلغاء استثناءات الانتساب للجامعة، واعتماد التحصيل العلمي فحسب.
- ثمة إجماع عام على ضرورة تطوير التعليم الفني والمهني.
- أظهرت النتائج الميدانية اتجاهات متزايدة نحو حرية التعبير والنشر ووجود إعلام مستقل، وحرية نقد أداء الحكومات والوزارات.
- تباينت اتجاهات العينة بين مؤيد ومعارض لقضية حرية الاعتقاد الديني.
- أجمعت العينة على أن يكون دين رئيس الجمهورية الإسلام السني.
- فضلت النسبة الكبرى من العينة أن تكون مدة الولاية الرئاسية خمس سنوات، مع إمكان التمديد لمرة واحدة.
- رفض أكثر من نصف العينة حرية تأسيس الأحزاب والتيارات السياسية.
- أبو شقرة، رشا. "التصورات المستقبلية للشباب السوداني في المهجر". مجلة الدراسات الأفريقية، المجلد 46 العدد 2 (نيسان/ أبريل 2024).
- باتشيري، أنول. بحوث العلوم الاجتماعية، ترجمة خالد بن ناصر. عمان: دار اليازوري، 2015.
- درويش، زين العابدين. علم النفس الاجتماعي: أسسه وتطبيقاته. القاهرة: دار الفكر العربي، 2005.
- عماشة، سناء حسن. الاتجاهات النفسية والاجتماعية: أنواعها ومدخل لقياسها. القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2010.
- فراج، أمل حسن أحمد. "التصورات المستقبلية للشباب في المجتمع المصري: دراسة سوسيولوجية حول رؤية الذات بين الوعي والممارسة". مجلة كلية الآداب (جامعة القاهرة)، المجلد 82 العدد 3 (نيسان/ أبريل 2022).
- مجموعة باحثين. "تصورات الشباب السوري لسورية المستقبل: بحث اجتماعي". المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة (حرمون سابقًا) كانون الثاني/ ديسمبر 2023.

الأجنبية

- Joshi, Ankur and others, "Likert Scale: Explored and Explained," *British Journal of Applied Science & Technology*, vol. 7 no. 4 (January 2015).

حسن عبد الله الخلف⁽¹⁾ | Hasan Abdullah Alkhalaf

سدّ الفرات في المتخيل الروائي السوري المغمورون بين التنمية القسرية وإعادة تشكيل المجتمع

The Euphrates Dam in the Syrian Novelistic Imagination

The Inundated Communities between Forced Development and Social Reconfiguration

ملخص

تهدف الدراسة إلى سدّ فجوة بحثية تتعلق بالنصوص الروائية التي تناولت منطقة سدّ الفرات، قبل بنائه وبعده، وتسعى إلى تحليل الروايات التي تطرقت إلى قضية المغمورين، ورؤية السلطة حول ذلك. وتبيّن الدراسة مدى قدرة هذه الروايات على رصد التغيرات الاجتماعية التي شهدتها المنطقة، نتيجة لبناء السدّ، وتركز على تأثير عملية الترحيل التي فرضتها مياه السدّ في سكان منطقة الفرات، بعد أن أغرقت أراضيهم الزراعية ومنازلهم، ما أدى إلى ظهور مصطلح "المغمورون"، بوصفه تسمية اجتماعية جديدة، لتحل تدريجياً محل الانتماءات المحلية والعشائرية في توصيف الجماعة المتضررة. وتهدف الدراسة إلى قراءة ثمانية نصوص روائية سورية وتحليلها، وتتناول موضوع الفرات وسكانه قبل بناء السد وبعده، بالاعتماد على منهج واقعي يساعد في تزويدنا بالأدوات التي يمكننا من فهم كيفية تناول هذه الروايات موضوع بناء السدّ وتأثيره في المنطقة وسكانها.

كلمات مفتاحية

سد الفرات، الرواية السورية، التهجير القسري، المغمورون، المتخيل الروائي، الذاكرة المكانية

(1) صحافي وباحث وكاتب سوري.

alkhalafhasan1976@gmail.com

Abstract

This study aims to fill a research gap related to novels dealing with the Euphrates Dam region before and after its construction. The study seeks to analyze novels that address the issue of the inundated communities (al-Maghmuroon) and the authorities' perspective on this issue, as well as the extent to which these novels reflect the social changes that occurred in the region due to the dam's construction. It focuses on the impact of the displacement process caused by the dam's waters on the inhabitants of the Euphrates region after their agricultural lands and homes were submerged, giving rise to the term "al-Maghmuroon" as a label for them instead of their previous tribal identities. The study aims to read and analyze seven Syrian novels that address the Euphrates region and its inhabitants before and after the dam's construction, relying on the realist approach. This approach is considered best suited to providing the tools necessary to understand how these novels address the issue of the dam's construction and its impact on the region and its inhabitants.

Keywords

Euphrates Dam, Syrian novels *al-Maghmuroon*, novelistic imagination, forced displacement, spatial memory

مقدمة

تسعى الدراسة إلى مقارنة النصوص الروائية، عبر تحليلها وتتبع أهم ثيماتها ومحاورها، وإبراز الجوانب التي اهتمت بها، من خلال الاستعانة بالمنهج الواقعي، لأنه الأقدر تمكيننا من رؤية الكيفية التي تناولت بها الروايات موضوع بناء السدّ. تنطلق الدراسة من مفهوم المتخيل الروائي بوصفه إعادة بناء فنية للواقع، لا نقله حرفياً، وتستفيد من مفاهيم التنمية القسرية في تفسير التحولات الاجتماعية الناتجة عن المشروعات الكبرى، ومفهوم المغمرين، بوصفه توصيفاً اجتماعياً للجماعات التي اقتلعت من مجالها المكاني بسبب الغمر، فضلاً عن مفهوم الذاكرة المكانية في تحليل علاقة الإنسان بالمكان المفقود وتمثالاته في النصوص الروائية، ولا سيما أن كُتّاب الروايات التي تتبنى خطاب السلطة كانوا من ذوي التوجه اليساري، الأمر الذي يُسوّغ هذا النوع من التناول النقدي. تنظر الدراسة إلى النص الروائي في دلالته الثنائية، وهي المضمون والشكل، وتحاول سير مدى دقة موضوع الفرات بالنسبة إلى واقعه الاجتماعي الروائي. لقد توجّه جانب من الأدب نحو الريف، وجعل منه مادته المرجعية الأساسية، وأخذت الرواية الريفية تحتل مكانة ضمن أشكال الرواية، فتأتي الرواية الريفية لتذكرنا بهذا التفرد الذي فقده، وتعيد رسم ملحمة حياة الفلاح السوري واغترابه ومعاناته والتحولات التي طرأت عليه. فقد حاولت هذه الروايات أن "تستوعب الواقع الذي يشكل مرجعيتها، استيعاباً معرفياً وجمالياً، بما يتمثل فيه هذا الواقع من مكان وزمان وإنسان، واختيار الفضاء الروائي، في الرواية الريفية، يتمثل في مكان مفتوح واسع الأطراف، واختيار هذا الفضاء يرتبط بأزمة روائية متعددة ومختلفة، وبمستويات سردية تختلف تبعاً لأنماط الزمن الموجودة في رحم الرواية. إنها مستويات الواقع المعالج، بما يرتبط به من علاقة باللغة، وعلاقة بالمعرفة، وعلاقة بالخيال"⁽²⁾.

تعتمد الدراسة على ثمانية نصوص سردية، وهي تمثل أبرز الأعمال التي تناولت تجربة سد الفرات وتحولاتها الاجتماعية والثقافية: التحول الكبير، النهر، أن له أن ينصاع، المدينة الأخرى، المغمورون، برج لينا، بيلان، قارب عشتار. وقد اختيرت النصوص لأنها تمثل اتجاهات سردية متعددة في مقارنة المشروع، فمنها نصوص احتفت بالسد

سوَّغت السلطة (في عهد نظام الأسد الأب البائد) تشييد سدّ الفرات في مدينة الطبقة (الثورة)، بوصفه عملاً وطنياً تاريخياً، وحاجةً اقتصاديةً ملحّةً أولاً. غير أن التبعات والتداعيات، التي خلفها بناء السدّ على الجماعة البشرية المستقرة منذ آلاف السنين على ضفاف النهر، كانت مؤلمة، وشأنها في ذلك شأن الفيضانات السنوية التي كان يتعرّض لها الفلاحون على جانبي النهر، حيث أدّت رغبة السلطة في توظيف السد لأغراض سياسية إلى تدمير المنطقة، من خلال تفكيك بنية اجتماعية كانت متماسكة بقوة الروابط العشائرية، والعمل على إفقار السكان وتهجيرهم قسراً. فلم يُترك لهم خيار، سوى الهجرة إلى محافظة الحسكة، من دون أن يُمنحوا أي تعويض. على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الرواية السورية أو روايات الفرات، فإنها انصرفت غالباً إلى تحليل نصوص منفردة أو جوانب فنية واجتماعية متفرقة، ولم تتناول المدونة الروائية المتعلقة بسد الفرات، بوصفها نسقاً سردياً متكاملًا يكشف تمثالات التنمية القسرية وتحولات المجتمع الفراتي. من هنا، تسعى الدراسة إلى تقديم قراءة مقارنة لثمانية نصوص سردية في إطار تحليلي واحد. وتتمثل مشكلة الدراسة في تبين تمثالات مشروع سد الفرات في الرواية السورية، بين نصوص احتفت به بوصفه مشروعاً للتنمية، وأخرى ركزت على آثاره الاجتماعية والإنسانية، ما يثير التساؤل حول الكيفية التي أعاد بها المتخيل الروائي بناء هذا الحدث وتحويله إلى خطاب سردي يعكس تحولات المكان والهوية والمجتمع. تحاول الدراسة الإجابة عن سؤال مركزي: هل استطاعت "روايات الفرات" أن تنقل إلى القارئ صورة الحياة على جانبي النهر، ضمن مرحلتين، وهما ما قبل بناء السدّ وبعده؟ ويتفرع عن السؤال مجموعة من الأسئلة: ما الدوافع وراء كتابة "روايات الفرات"؟ كيف عبّرت الروايات عن النشاط الاجتماعي والعادات والتقاليد في تلك المنطقة؟ كيف صوّرت استغلال الإقطاع للفلاحين من جهة، واستغلال السلطة للمغمورين من جهة ثانية؟ هل تمكّنت الروايات من رصد التغيرات الاجتماعية ذات الصلة؟ ما الآثار الاجتماعية التي تركتها تجربة الغمر في حياة الناس في منطقة الفرات، سواء أكانوا من الذين هُجّروا إلى الحسكة أم الذين أثروا البقاء؟

(2) محمد حسن عبد الله، الريف في الرواية العربية، عالم المعرفة (143) (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989)، ص 62.

المعنويات"⁽⁴⁾. من جهة أخرى، يمكننا القول إن هذه الروايات كُتبت بتكليف من السلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من مثل روايات النهر⁽⁵⁾ والتحول الكبير⁽⁶⁾ وأن له أن ينصاع⁽⁷⁾ والمدينة الأخرى⁽⁸⁾ والمغمورون⁽⁹⁾. أو بدافع ذاتي من أبناء الغمر الذين شعروا بمأساتهم ولحقهم الحيف، من مثل روايات برج لينا⁽¹⁰⁾ وبيلان⁽¹¹⁾ وقارب عشتار⁽¹²⁾. وتهتم الدراسة بهذه النصوص، بوصفها نماذج.

أولاً. تشكّل سردية السدّ في الرواية السورية

في سياق سد الفرات وحياة السكان في جوار نهر الفرات، أنجزت العديد من الأعمال الروائية في السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات من القرن الماضي، وتبعها عملاقان: الأول في التسعينيات، والثاني في بداية الثورة السورية، وهي الروايات التي أطلق عليها سمر روجي الفيصل محققاً وصف "روايات الفرات"⁽¹³⁾. كان الفصل قد قدّم دراستين، تناول فيها روايات النهر والتحول الكبير وأن له أن ينصاع والمغمورون. أما الروايات برج لينا والمدينة الأخرى للذهبي والنهر سلطان للعجيلي وبيلان ل موسى رحوم عباس، فلم تُدرس. لقد اشتغلت السردية الرسمية على هاجس وحيد تمثل في تصوير قسوة الحياة التي كان فلاحو القرى المشاطنة لنهر الفرات يكابدونها، بسبب فيضان النهر كلّ عام، مضافاً إليها استغلال الإقطاع لهم ونهب جهدهم، ومتاعب مجتمع البداوة، ما تجلّى في روايات التحول الكبير والنهر وأن له أن ينصاع. لذلك، نستطيع وصف الروايات

بوصفه مشروعاً للتنمية والتحديث، ونصوص ركزت على آثاره الاجتماعية والإنسانية. ومنها أعمال قدمت رؤية أكثر تركيباً، فهي تجمع بين الاعتراف بأهميته الاقتصادية والنقد لسياسات الغمر وإعادة التوطين. لذلك، تتعامل الدراسة مع هذه الأعمال بوصفها مدونة سردية متعددة الأصوات، لا بوصفها ثنائية جامدة بين خطاب رسمي وخطاب مضاد، بل باعتبارها طيفاً من المواقف السردية التي تعكس اختلاف المرجعيات الفكرية والجمالية للكتاب.

ليس مستغرباً أن توجه السلطة آنذاك في سورية عدداً من الروائيين، لكتابة سيرة سدّ الفرات، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. فقد وجهت عدداً منهم لكتابة شيء من سيرة حرب تشرين، بين كل من سورية ومصر من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى. ويُقصد بالسلطة هنا اتحاد الكتاب العرب ووزارة الثقافة. من تلك الروايات، رواية الجبل لحنا مينة التي صدرت في عمل مشترك مع نجاح العطار، غير أن حنا مينة عاد إليها (الجبل) وطورها ونشرها مستقلة تحت عنوان المرصد، ورواية أزاهير تشرين المدمة لعبد السلام العجيلي، ورواية دعوة إلى القنيطرة لكوليت خوري، ورواية يهطل المطر في تشرين لعبد الرحيم الخطيب، ورواية دمشق الجميلة لأحمد يوسف داوود⁽³⁾. في الطرف الآخر، كتب نبيل سليمان رواية جرماتي أو ملف البلاد التي سوف تعيش بعد الحرب، التي فصل بسببها من الاتحاد من عام 1977 حتى عام 1983، ورواية المسلة، وقد ظلتا ممنوعتين في سورية طيلة عقدين. كذلك، كتب خيرى الذهبي رواية من دمشق إلى حيفا.

في السياق ذاته، كتب صالح الرزوق: "بإشارة غير مسبقة تعارض كلّ أدبيات حرب أكتوبر [...] يصف [الذهبي] كوكبة المقاتلين السوريين أنهم كانوا طابوراً من العميان، ولا يوجد في الذهن نعت قاسية من هذا النوع قللت من مؤهلات المقاتل السوري، إلا في عمليتين لنبيل سليمان، وهما (جرماتي والمسلة)، وقد انفرد الثنائي (الذهبي- سليمان) بهذه اللغة الهجومية، وخالفها أفعالاً خفيفة، مثل المرصد لحنا مينة وأزاهير تشرين المدمة للعجيلي، مع أنها روايات هزيلة ودعائية، والغاية منها رفع

(4) نبيل سليمان، "ماذا تبقى من روايات حرب أكتوبر 1973 بعد نصف قرن؟"، إندبيندنت عربي (5 تشرين الأول / أكتوبر 2023).

(5) جان الكسان، النهر (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1979).

(6) محمد إبراهيم العلي، التحول الكبير (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1978).

(7) فارس زرزور، أن له أن ينصاع (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1980).

(8) خيرى الذهبي، المدينة الأخرى (دمشق: وزارة الثقافة، 1985).

(9) عبد السلام العجيلي، المغمورون (بيروت: دار الشرق، 1979).

(10) تركي محمد رمضان، برج لينا (دمشق: وزارة الثقافة، 2006).

(11) موسى رحوم عباس، بيلان (بيروت: دار بيسان، 2011).

(12) فوزية المري، قارب عشتار (دمشق: دار الطليعة الجديدة، 2007).

(13) سمر روجي الفيصل، "تجربة الفرات في الرواية السورية"، المعرفة، العدد 219 (دمشق: وزارة الثقافة، 1980)، ص 110.

(3) سمر روجي الفيصل، ملامح في الرواية السورية (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1981)، ص 391.

خلال قصة الحُب بين (ندى) القادمة من دمشق و (عثمان) الفلاح "الجالى من عشيرته". وتطرح رواية برج لنا المسألة من منطق مختلف، فهي تشير إلى الحيف الذي وقع على البيئة الاجتماعية من تدمير ممرهم لنسيجها، وقد نُقل السكّان من أرضهم، التي كانت حيزاً لذكريات طفولتهم، إلى منطقة بعيدة، في حين جُلب أناس آخرون للعمل في السدّ والمشروعات الزراعية التي أقيمت بعد ذلك (مزارع الدولة)، ما دمر البيئة الاجتماعية. تمثل الرواية ذلك التحول، حينما يتحوّل فيها الطقس اليومي لوالد البطل، الذي يأخذ فرسه الأصيلة لتشرب من نهر الفرات في الماضي، إلى تدجينها لتصبح حصاناً لبائع جوال، بعد أن تغيرت البيئة والطقوس التي كانت تجري فيها.

تُعدّ رواية بيلان آخر عمل صوّر مأساة المغمورين، وقد وصف كاتبها هذه المرحلة بطريقة واقعية تعبّر عن الظلم الذي عايشه أهالي القرى، وكيف تعاملت معهم الدولة، بالوعود الكاذبة ومن ثم التخلي عن مشاريعها وترك الأهالي واقتلاعهم من جذورهم. تمثل هذه الروايات تجربة اقتلاع مجتمع محلي واجه مشروعاً مركزياً واسع النطاق، ما تجاوز قدرته على مقاومة التحولات التي فرضها، فغدا فقدان المكان مدخلاً إلى فقدان شبكة العلاقات الاجتماعية والذاكرة الجمعية. من ثم، لم يعد الغمر حدثاً جغرافياً فحسب، بل تحول داخل المتخيل الروائي إلى رمز لانقطاع الاستمرارية التاريخية بين الإنسان وبيئته. ويكشف تحليل المدونة الروائية عن طيف من المواقف السردية تجاه مشروع سد الفرات، ما يبدأ بنصوص تحتفي به بوصفه مشروعاً للتنمية والتحديث، ويمر بروايات تجمع بين الاعتراف بأهميته الاقتصادية والنقد لأثاره الاجتماعية، وينتهي بنصوص تركز على تجربة الغمر والتهجير وفقدان المكان. يكشف هذا التباين أن المدونة الروائية المتعلقة بسد الفرات لا تنقسم إلى ثنائية جامدة بين التأييد والرفض، بل تقدم طيفاً متدرجاً من المواقف السردية، ما يراوح بين الاحتفاء بالمشروع بوصفه إنجازاً تنموياً، والنقد لآثاره الاجتماعية والثقافية، وصولاً إلى النصوص التي سعت إلى التوفيق بين البعدين الاقتصادي والإنساني. من ثم، أصبحت الرواية وسيطاً أدبياً لإعادة بناء الذاكرة الجمعية، وتمثيل التحولات التي شهدتها المجتمع الفراتي في ضوء

بأنها تمثل "روايات أيديولوجية" بامتياز، لأنها تدور حول البطل الإيجابي وتتغنى بمزايا العامل والفلاح البطولية، وتبشّر بحتمية سقوط البورجوازيات الصغيرة والإقطاع ومشيخة القبيلة، وقد ابتعدت من جوهر الكتابة الروائية، بما هي فعل خلق وفصح موجود بذاته⁽¹⁴⁾.

في مقابل السردية الرسمية، يقف الدارس على الروايات المغمورون وبرج لنا وبيلان، وقد نجت من الوقوع في شرك المباشرة وتمجيد ما أنجزه مشروع النهر من تحولات في المستوى الاجتماعي-الاقتصادي، وتصدّت للحديث عما ألحقته قرارات السلطة من ضرر طال الفلاحين الذين شملهم الغمر في السنوات التالية لبناء السدّ. هذه الروايات كتبها أبناء منطقة الفرات، بخلاف كتّاب الروايات التي تبنت السردية الرسمية. من جانب آخر، ظهرت روايات مجدّت بناء سد الفرات، كرواية أن له أن ينصاع لفارس زرزور الذي بناها على منطلقات فكرية للنظرية الاشتراكية، منوهاً بما حققه السوريون في تغيير البيئة الجغرافية والاجتماعية في المنطقة التي بُني فيها السدّ. ويصنّف الناقدان نبيل سليمان وبوعلي ياسين، في كتابهما الأدب والأيديولوجيا في سورية، زرزور بأنه أحد رواد مذهب "الواقعية الاشتراكية"، وقد تميّزت كتاباته بتبنيها قضايا الكادحين، وإبراز هوية الانتماء الطبقي، والتبشير بالأمل المعقود على همم الشعوب التي تصنع انتصاراتها⁽¹⁵⁾.

تخلّصت رواية المغمورون "من الوقوع في شرك المباشرة، وتمجيد ما أنجزه مشروع النهر من تحولات [في] المستوى الاجتماعي-الاقتصادي، بل إنها العمل الروائي الوحيد الذي تصدّى للحديث عما ألحقته قرارات السلطة من أذى، بحق الفلاحين الذين طالهم مشروع الغمر، في السنوات التالية لبناء السدّ، لتقف [أي المغمورون] إلى جانب الجماعة، وتتبنى قضية نزوحها، أو إرغامها على الزواج الذي يؤكد ما تواتر في نتاج العجيلي، [على الرغم من] أنها وقعت في رومانسية لا طائل من ورائها"⁽¹⁶⁾، من

(14) نضال الصالح، المغامرة الثانية في الرواية العربية: دراسات في الرواية العربية (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2000) ص 15.

(15) بوعلي ياسين ونبيل سليمان، الأدب والأيديولوجيا في سورية، ط2 (دمشق: دار الحوار، 1987)، ص 34.

(16) نضال الصالح، "التجربة الروائية في أدب عبد السلام العجيلي: المغمورون نموذجاً"، عالم الفكر، مج 28 العدد 4 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000).

تجربة الغمر وإعادة التوطين.

وقت يكون الفرات فيه قد أتى على كل شيء، وبدأت مآسيه تتكشف للعيان.

ثانيًا. سلطان النهر

جدلية الإنسان والطبيعة

تؤكد روايات أن أبناء منطقة حوض الفرات تصدّوا لظلم الطبيعة والإنسان، في محاولات التصدي للفيضان، بما يشبه سيزيف ومعاناته المستمرة مع الصخرة، "فالسّدات الترابية هي الحل الذي يستطيعون ممارسته. ومع يقينهم الدائم بأن [بناءها] لا ينفع أمام جموح النهر، فإنهم لا يكفّون عن [بناءها]. إن السدة الترابية هي المجابهة الوحيدة التي يقومون بها في وجه فيضان النهر"⁽¹⁷⁾. إنها صورة تجسد التعاون في مجتمع منطقة الفرات، فهذه السدة تحتاج إلى تعاون الناس جميعًا في أثناء البناء، وهذا الاحتفال الطقسي يتم طواعيةً. وعلى الرغم من يقين المشاركين كلهم بأن عملهم يذهب هباءً، فإنهم يعملون بجِد وإخلاص.

يتمثل الظلم بالفيضان السنوي لنهر الفرات، والمآسي التي يخلفها، فهو يطال المنازل والناس والأرض والمواشي، ويزيل كل ما يعترض طريقه. الظلم واقع من قبل الفرات، وهو يتجدد سنويًا، على الرغم من أن له وجهًا آخر، وهو تقديم مجموعة من الفوائد المادية لسكان المنطقة. صحيح أن الإنسان يستغل الفيضان نفسه، كما في رواية النهر، ويحوّله إلى صالحه، أو يعده فرصة جديدة سانحة لمزيد من الاستغلال، "إلا أن الأمر الذي تؤكد عليه روايات الفرات هو جموح النهر وسلطانه على أبناء المنطقة، ومآسيه المتكررة، ومساهمته في تثبيت الفقر، وفي نشوب المنازعات بين الأهالي، حين يجعل جزءًا من أرض هذا داخله في أرض ذاك"⁽¹⁸⁾. إن مرتكزات ظلم الطبيعة غير مقصورة على فيضان النهر والتصدي له، فالدولة أيضًا ساهمت في هذا الظلم، والروايات تصور إهمالها، ولا سيما في أيام الفيضان. في السياق ذاته، تلجأ رواية التحول الكبير إلى السخرية من رجال الدّرك، حين يستنفرون صباح الفيضان لإبلاغ الأهالي عن وصول برقية تحذر من الفيضان. واستنفارهم يتم في

في قصة النهر سلطان للعجيلي (من مجموعة الخائف)⁽¹⁹⁾، تظهر صورة الفرات غاشمًا ظالمًا، وكأنه سلطان جائر يتحكم في شؤون رعيته، من دون أن تنال من جبروته وعظمته مصائب الدهر ونوائبه، ف (مبروك)، في القصة، رجلٌ في الثمانين من العمر، وقد فقد ابنه الوحيد في فيضان النهر، قبل بدء تنفيذ السد بثلاثين عامًا. يقدّم الكاتب صورة من المواجهة. فمبروك، وهو الشخصية الوحيدة في القصة، يعيش في إحدى القرى التي تُجاور النهر بجانب مدينة الرقة، وفي ذلك الزمن الذي كانت فيه مياه فيضان الربيع تغمر الأراضي الزراعية وتقتل الناس والمواشي، ولهذا أطلقوا عليه وصف "النهر سلطان". شعور بالضعف وعدم القدرة على فعل أي شيء تجاه الطبيعة التي يمثلها النهر في فيضانه الرهيب، ما يجعلهم يحاولون تعزية أنفسهم عبر الاعتراف بقوّته، ومنحه الصفة التي تماثله مع السلطة ويمثلها الاسم. غير أن (مبروك) يخسر ابنه الوحيد (رمضان)، ولا يملك أن يفعل شيئًا، سوى انتظار أمل كامن في قدرة الإنسان، وبعلمه وإمكاناته، وفي الحدّ من قوة عناصر الطبيعة التدميرية. بفضل المصادفة يشغل مبروك العجوز حارسًا لمعسكر المهندسين الذي يضعون المخططات لبناء سدٍّ يمنع النهر من الفيضان، وسوف يموت راضيًا، لظنّه أن السد سيكون سورًا طويلًا عريضًا ترتطم وراءه أمواج الفرات، فلا يعود النهر سلطانًا بعد ذلك.

ترصد رواية المغمورون الحياة في منطقة الفرات، في المرحلة التي سبقت بناء السد، حيث كان الناس يعيشون حياةً بدويةً ويتنقلون بحثًا عن موارد الماء والكلأ، وقسم آخر منهم يعيش حياةً نصف حضرية، ففي الشتاء يسكنون في بيوتهم في القرى أو في الرقة التي كانت بلدة صغيرة، وفي الربيع يخرجون بأغنامهم إلى البادية، "في وقتٍ كانت في الزراعة مقتصرة على الأراضي القريبة من الفرات الذي يشق دربه متعرجًا في تلك البادية. هذا ما يتحدث عنه جابر المبروك (والد عثمان) مصورًا شظف العيش وقسوته، حيث كان الإنسان مضطرًا للقتل أحيانًا، والدخول في منازعات

(17) الكسان، ص 29.

(18) الفيصل، ص 112.

(19) عبد السلام العجيلي، النهر سلطان (مجموعة الخائف) (بيروت: دار الطليعة، 1960).

ثمانين بالمئة من المحصول. تصوره الرواية مستثمرًا نفوذه الاجتماعي والاقتصادي لإخضاع الفلاحين وإدامة علاقات التبعية. في رواية التحول الكبير، تختلف صورة الشيخ (حمد) رئيس العشيرة عن صورة الشيخ (زرقان) في الشكل فحسب، ولكنها في الحقيقة جوهر واحد، وإن كانت الصورة الثانية أقل وطأة وإيلامًا على الناس، تبعًا للرباط العشائري القوي. "إن الروايات تؤكد على بنيتين لمجتمع حوض الفرات في مرحلة ما قبل السد، هما البنية الزراعية ومجتمع القرية والبنية الرعوية والعشيرة في بدايات استقرارها واعتمادها الرئيسي على الرعي. بمعنى أنها تعرض المرحلة الأولى من مجتمع حوض الفرات (البداوة) والمرحلة الثانية (الزراعة)"⁽²²⁾. الروايتان تكشفان تساؤلًا حادًا عن استمرار الروابط العشائرية القابلة للتفكك تحت ضغط التحولات الاقتصادية والاجتماعية. ف(أبو محمود) في رواية النهر يثور على الشيخ (زرقان)، ويخفي في الجفر مئة كيس من الحبوب، ويبقى صامدًا إلى أن يمتد أثر ثورته إلى الآخرين الذين كانوا، منذ البداية، يشاركونه سرًا ويصمتون عن مساعدته علانية. لقد أثرت فيهم سنوات السيطرة، فزعت الخوف في نفوسهم، وأثر فيهم الفقر وضعف البنية التعليمية والتنظيم الاجتماعي. لقد غادر المعلم قرية (الصور) ليلتحق بخدمة العلم (التجديد)، فإذا بأخبار الفيضان، الذي تكرر في العام التالي، تؤثر في الجنود الذين يحاربون العدو على الجبهة، لأن كثير منهم من أبناء منطقة الفرات. يلاحظ القارئ أن الراوي قد توقّف عند وصف الفيضان، وأثره في عشيرة الشيخ (حمد) توقفًا كافيًا لم يقف مثله بعد ذلك، على الرغم من تكرار ذكر الفيضانات في الأعوام الخمسة التالية على الفيضان الأول.

في رواية التحول الكبير، تُطرح أسئلة عن جدوى بقاء الروابط العشائرية، إن لم تستطع العشيرة المحافظة على أبنائها في وجه الفقر والاستقلال والأزمات الأخرى، بل إن الروابط سرعان ما تتفكك ويجري التغاضي عنها. على هذا النحو، كانت الروايات تصوّر بنية اجتماعية غير مستقرة، ومفككة وأخذة في الحركة. ويدفعها إلى ذلك، في مجتمع ما قبل السد، فقر الناس وتخلفهم. هذان الأمران طبيعيان في مجتمع يكاد يصل فيه الحد إلى فقدان الطعام، وعدم

طويلة الأمد، في سبيل الظفر بقليل من الماء، فجابر المبروك قتل ابن عمه عند البئر، بعد نزاعهما على الدور في سقاية الغنم. وهذا الحادث الذي اضطره إلى ترك دياره والجلاء عنها إلى ديار أخرى، حيث يقيم غريبًا مع زوجته وابنه عثمان بالقرب من منطقة الغمر"⁽²⁰⁾. صرخة ابن عم (جابر المبروك) ظلت تدوي في أذنه حينًا من الزمن، قبل أن ينتفض الشيخ الجليل، ليصرخ، بعد إدراكه لما حدث، بأن يده التي قتلت ابن عمه لم تكن أكثر من وسيلة سخرتها الطبيعة التي كانت تتحكم في حياتهم وأساليب عيشهم، يقول: "قتل ابن عمي ناس كثيرين غيري. قتله حرّ ذلك اليوم الجهني، وعطش قطعان الغنم في البادية المقفرة، وماء القلب البعيد الغور المرّ المذاق، وقتلته الشمس التي كانت تلهب في وسط السماء فتذيب من الرجال في رؤوسهم وترفع الأيدي في الخناجر حتى تنغرس في الصدور"⁽²¹⁾. لقد أدت سطوة الطبيعة وقانونها المدمر واحتباس الماء إلى أن يقتل (جابر المبروك) ابن عمه (خلف)، حينما نازعه دوره في سقاية الغنم على البشر. وقد أفصح عن ذلك الظلم الشديد الذي كانت الطبيعة تمارسه بحق أولئك الفلاحين، معللاً قتله ابن عمه بقوله إن من قتله ليس هو، وإنما الشمس والبئر والعطش والبادية.

ثالثًا. العشيرة والإقطاع في الرواية الفراتية

تصور الروايات منطقة حوض الفرات، قبل بناء السد، بوصفها فضاءً تتداخل فيه سلطة الإقطاع مع سلطة البنية العشائرية، في مجتمع لم يزل آنذاك محتفظًا ببعض سمات الانتقال من البداوة إلى الاستقرار الزراعي. وتصور الروايات الفلاح بوصفه الطرف الأضعف داخل هاتين البنيتين، فقد ظل خاضعًا لسلطة الإقطاع من جهة، ولنموذج البنية العشائرية من جهة أخرى. يصور الراوي الشيخ (زرقان) في رواية النهر يملك تسع قرى، ويستغل خيراتها عن طريق توزيعها على الفلاحين، ليزرعوها ويقدموا له في الموسم

(20) المغيرة البويدي، "الرؤى الفكرية والفنية في روايات عبد السلام العجيلي"، رسالة ماجستير (جامعة تشرين، 2025)، ص 78.

(21) العجيلي، المغمورون، ص 29.

(22) العلي، المرجع نفسه.

بوصفها عوامل مهدت لظهور فكرة المشروع داخل الخطاب الروائي. (ظلم الطبيعة، الإقطاع، التخلف) على بناء السدّ، سواء أكان نابغاً من منطقة الفرات أم من العاصمة، معلنة أن فكرة بناء السد لم تكن واردة، بل كانت نتيجة لازدياد الحركة الشعبية الضاغطة لسكان منطقة الفرات، في حالات الفيضانات المتكررة. في المقابل، صوّرت الروايات المحاولات الرامية إلى تعطيل عملية البناء، وتأخير عمل البعثة الروسية والإساءة إليها عند السكان. وتنعكس هذه النصوص السمات العامة للواقعية الاشتراكية التي كانت مؤثرة في جزء من الإنتاج الروائي السوري، خلال تلك المرحلة، إذ يغلب حضور الخطاب الأيديولوجي المباشر، وتبرز الشخصيات بوصفها حوامل لأفكار سياسية واجتماعية، أكثر من كونها شخصيات فردية مستقلة. ما مثلته روايات زرزور والعلي والكسان هو الحضور الواضح للخطاب الحزبي داخل البناء السردى، وهذه أهم شروط الواقعية الاشتراكية، فهي تخاطب العامة من الناس، مفترضة وعيهم المتواضع. لهذا، نجد تنظيراً مباشراً واضحاً في الرواية: "التزام الحقيقة أمام الجماهير سيكون وسيلة من وسائل تثقيف الجماهير [...] مبدأ الديمقراطية الشعبية الذي أقرته مؤتمرات الحزب سيكون سبيلاً لتنظيم المجتمع الاشتراكي"⁽²⁴⁾.

معرفة أهل المنطقة دور العلم جعلهم يتوقون إليه، كما تصور رواية التحول الكبير، حيث نقل الراعي إلى عامل عادي، ثم إلى عامل فني، وبدأت حياة الناس الاجتماعية تتغير من المنزل الطيني أو بيت الشجر إلى المنزل المبنى من الإسمنت (التحول الكبير). ولعل الرواية، حين جعلت (ضيف الله)، وهو الشاعر البدوي العامل الأمي، يسكن خيمة في بداية عمله بمشروع السدّ، ثم جعلته يسكن منزلاً حديثاً، تريد القول إن سد الفرات نقل البدوي من حالة الانتقال إلى الاستقرار، وجعلته يعجز بعمله، فهذه أشياء "كلّها من آثار سد الفرات الذي يتحوّل فيه الإنسان من مزارع إلى عامل فني، وتتحول الراعية إلى عاملة بالجرافات الهيدروليكية"⁽²⁵⁾. إن هذا التغير المنتظر للطبيعة، والمهون ببناء السدّ، فرض حتماً تغييراً في أنماط المعيشة

توافر أساسيات الحياة، وهو فقر يواكب التخلف، وما يستتبعه من جهل وعدم تنظيم وغياب للوعي. تتحدث رواية النهر عن تحكم رجل الإقطاع الشيخ (زرقان) في كل مفاصل الحياة والمجتمع، فهو يمتلك أكثر من قرية، ويأخذ من الفلاحين ثمانين بالمئة من إنتاجهم، ويتحكم في القضاء، حتى أن ابنه الذي اقترف جريمة قتل تخلص من التهمة ولفقها لشخص آخر. ولهذا نجد رئيس المخفر تابعاً مجروراً للشيخ، ويتلقى الأوامر منه كما لو كان هو قائد الشرطة. تتناول الرواية واقع الناس في ظل الإقطاع وما يعانونه من ظلم وبطش وقهر، ويتحدث أبو محمود عن هذا الأمر: "إنه يريد ثمانين بالمئة من المحصول ضريبة حاصل [...] بأي حق؟ لماذا يطمع في بذاري؟ ألا تكفيه قراه التسع؟ لم يبق إلا أن يشلحنا القصيرة والسروال [...] بأي حق تأخذ القمح، يا حمدان؟"⁽²³⁾. تذهب رواية المغمورون إلى نقد بعض الأعراف الاجتماعية القبلية التي حالت دون حرية الاختيار في الزواج، من خلال قصة عثمان وندي، فقد غلب الانتماء العشائري على الاعتبارات الشخصية. ما بين الفلاحين أنفسهم أيضاً، فقد رفض أهل الفتاة (ندي)، التي راقت لـ (عثمان) وراق لها، زواجهما، لأنه لم يكن من عشيرتهم، ولأنه جال. بهذا المعنى، تكشف الرواية تعدد البنى السلطوية التي تحد من حرية الفرد، فتتمثل في سلطة الطبيعة، وسلطة الأعراف الاجتماعية، ثم سلطة الدولة التي تظهر بوصفها طرفاً يسعى إلى معالجة مشكلات المجتمع، لكنها، وفق تمثيل الرواية، تنتج أشكالاً جديدة من الهيمنة. وهي سلطة الطبيعة وسلطة القيم الاجتماعية-القبلية، اللتان تسلبان الفلاح حقّه في حياة كريمة، وسلطة الدولة التي استجار بها الفلاحون لتنصفهم من الطبيعة والمجتمع، فرفضت عنهم ظلمهما وأوقعتهم تحت ظلمها هي ذاتها.

رابعاً. التحديث القسري وإعادة تشكيل المجتمع

تصور الروايات وجود دوافع اجتماعية وسياسية سبقت مشروع السد، وقد تمثلت في الفيضانات المتكررة، وهيمنة الإقطاع، وضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية،

(24) المرجع نفسه.

(25) العلي، ص 238.

(23) الكسان، ص 13.

داخل المدونة الروائية المدروسة.

خامساً. الرواية وتوثيق الانتقال الاجتماعي

تكشف المدونة الروائية المتعلقة بسد الفرات أن العلاقة بين التحول الاجتماعي والتحول الاقتصادي تمثل أحد محاورها المركزية، فالنصوص تصور بناء السد بوصفه مشروعاً تجاوز آثاره الهندسية ليصبح عاملاً في إعادة تشكيل أنماط العمل والسكن والعلاقات الاجتماعية. تبني الروايات تصورها للتحول الاجتماعي على ارتباطه الوثيق بالتحول الاقتصادي، بحيث يبدو كلاهما عنصراً مفسراً للآخر داخل البنية السردية، لا نتيجة مستقلة عنه فحسب. ففي رواية التحول الكبير، يؤكد البطل أن لـ "تغير البنية الاقتصادية المجسدة في بناء سد الفرات أهمية كبيرة، غير أنها [تعد] وسيلة لتحقيق التحول الاجتماعي، وليست هدفاً بحد ذاتها. والملاحظ أن المحور الرئيسي قد سار في اتجاهين: اتجاه مرحلة ما قبل السد، واتجاه مرحلة بناء السد وتوقف في المرحلتين كليهما عند الإنسان والطبيعة"⁽²⁸⁾. في مقابل الروايات التي ركزت على التحول الاجتماعي من خلال الشخصيات، تقدم رواية برج لنا منظوراً مختلفاً، فهي تجعل من عملية بناء السد نفسها محوراً للسرد، وتربط بين الحدث الهندسي والتحويلات التي طرأت على المكان والإنسان. من جهة ثانية، يُفرد تركي محمد رمضان في روايته برج لنا، مساحة موازية لما ذكر أنقأ، ليؤرخ من خلال السرد لبناء السد، ومرآة تنفيذها حتى دخوله حيز العمل، وما تلاه من تشييد لمدينة "الثورة". لقد أقام رمضان البناء الفني على مبدأ التناوب بين مشهدين: أولهما عمليات بناء السد الجارية بانتظام، ومن دون توقف. وقد باشر بها الخبراء الروس مع المهندسين والعمال السوريين، والثاني ما يحدث من تغييرات في القرية (جعبر)، التي تقع بالقرب من مكان بناء السد. تتحدث الرواية، في أثناء ذلك، عمّا يدور من علاقات إنسانية بين كل أفراد المجموعة التي تخلقها أوضاع العمل، للعيش في مكان واحد. وتصبح "مدينة بمعايير حديثة، تشبه الأحياء الروسية [...] وبناء السد، وتصور الرواية بناء السد بوصفه حدثاً وطنياً ذا أبعاد اقتصادية واجتماعية

التي تسود منطقة الفرات بعامه، وهذا التغيير في أنماط العيش والوسائل فرض تغييراً واضحاً في بنية تلك الطبقة الاجتماعية، "تزلزل أعراف وقوانين جائزة فرضتها الطبيعة، وتسود بدلاً منها قوانين وأنظمة جديدة، تكون كفيلة بحماية الفلاحين، والحد من سلطة المجتمع العشائري الذي كان يعلي من شأن القوي، ويعترف بحقوقه كاملة، في وقت تضيق فيه حقوق الكثير من المستضعفين"⁽²⁶⁾.

الاحتفاء بالسد في روايات، من مثل التحول الكبير وأن له أن ينصاع، ترك الراوي عاجزاً عن النظر إلى رفع مكانة أخرى لا تنطبق عليها شروط عشيرة الشيخ (حمد)، لأن العشيرة لا تمثل المنطقة بكاملها في شروطها الاجتماعية (كان يقول لنفسه، والسيارة تغادر حوض الفرات باتجاه حلب: "الاشتراكية قادمة لا ريب فيها، وسوف تتحقق، مهما كانت الصعاب، ومهما حاولت الإمبريالية والصهيونية وحلفاؤها وضع العراقيل"). وتقدم بعض الروايات قراءة نقدية ترى أن الخطاب المصاحب لمشروع السد حمل أبعاداً أيديولوجية واضحة، ما انعكس في تصوير المشروع بوصفه رمزاً سياسياً إلى جانب كونه مشروعاً تنموياً. لقد أرسى مفاهيم السلطة في عقول الشعب، "وقد أظهر ذلك على لسان مدير مدرسة في قرية الماشي، ويمثلها نائب في مجلس الشعب منذ أربعين عاماً، وكيف أن أقارب هذا النائب قد استحوذوا على الوظائف والمناصب في المنطقة، فالقرية ليست سوى صورة مصغرة عن سورية، حيث نقل عن (خلف الماشي) مدير مدرسة القرية قوله: بعد وفاة القائد العظيم الخالد حافظ الأسد، رحمه الله، عاهدنا الرفيق الدكتور بشار حافظ الأسد على أن تكون الجند الأوفياء المتابعين، بكل همة ونشاط، تعليمنا لأبنائنا التلاميذ في مدارسنا حتى نحقق جيلاً مستقبلياً"⁽²⁷⁾. تكشف هذه النصوص أن التحول الذي أحدثه مشروع السد لا يقدم بوصفه تحولاً اقتصادياً فحسب، بل بوصفه انتقالاً من منظومة اجتماعية إلى أخرى، ومن أنماط تقليدية في العمل والسكن والعلاقات الاجتماعية إلى أنماط جديدة فرضتها عملية التحديث. ويختلف تقييم هذا التحول من رواية إلى أخرى، ما يعكس تعدد المواقف السردية تجاه المشروع

(26) الهويدي، ص 78.

(27) حمدان العكلة، "الهجرات والتحويلات الكبرى في منطقة الجزيرة السورية: دوافعها السياسية وأثارها الاجتماعية"، قلمون، العدد 20-19 (تموز/ يوليو 2022).

(28) العلي، ص.

الذي سقط أخيراً هو آخر الشرفاء؟ يقول بطل العمل المهندس (أدهم) عن المدينة التي بناها: إنها "مدينة جديدة، بشوارع طويلة مستقيمة ورياض أطفال ونواد للعشاق، ومساح للباحثين عن الراحة بعد عناء العمل"⁽³¹⁾. بذلك، تختلف المدينة الأخرى عن الروايات السابقة، حيث تنتقل من تمثيل مشروع السد، بوصفه مشروعاً للتحديث، إلى مساءلة البيروقراطية وآليات السلطة داخل المدينة الجديدة، ما يمنحها خصوصيتها داخل المدونة الروائية. إن الروايات نفسها لا تكتفي لمعاينة ذلك الجور الذي تمارسه الطبيعة بحق الفلاحين فحسب، بل تعاین كذلك القيم والأعراف الاجتماعية القبلية الغاشمة، بين الفلاحين أنفسهم أيضاً. يكشف تحليل هذه النصوص أن صورة التحول الاجتماعي ليست واحدة في جميع الروايات، فبعضها يقدم السد بوصفه أداة للتحديث وإعادة بناء المجتمع، في حين يركز بعضها الآخر على الكلفة الاجتماعية لهذا التحول، ولا سيما ما يتعلق بفقدان المكان وتغير العلاقات الاجتماعية. من ثم، لا تقدم المدونة الروائية موقفاً واحداً من المشروع، وإنما طيفاً من الرؤى السردية التي تتفاوت في تفسير آثار التنمية والتحول الاجتماعي.

سادساً. السرد الروائي ونقد السياسات السلطوية

فألحو منطقة الغمر، الذين ألفوا العيش في أحضان حوض الفرات، وانتظروا سنوات وهم يحلمون، كما تصور الروايات، بالجنات التي سوف ينعمون بها، بعد بناء السد، لم يخطر ببالهم يوماً أن السد نفسه سيكون سبباً في تشريدهم. وتقدم الروايات المكان بوصفه أحد العناصر المؤسسة للهوية، بحيث لا ينفصل الإنسان عن أرضه، إلا بوصفه انفصلاً عن تاريخه وذاكرته وشبكة علاقاته الاجتماعية. لذلك، لا تقتصر تجربة الغمر في هذه النصوص على فقدان البيوت والأراضي، وإنما تمتد إلى إعادة تشكيل الذاكرة المكانية للجماعة المحلية. يلاحظ قارئ روايات الفرات، ولا سيما المغمورون والتحول الكبير، أن مشكلة تهجير السكان، وإن بدت، في تمثيل

واسعة، لفوائده الجمة ومميزاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ليس لأبناء هذه المنطقة فحسب، بل لسورية ككل، وهذا ما تعكسه البنية السردية للرواية، ولا يفوت الكاتب الفرصة، فيؤرخ للتضحيات التي بذلها أبناء سورية، من عمال ومهندسين، والخبراء الروس في سبيل إنجاز هذا المشروع العظيم⁽²⁹⁾.

في جانب آخر من رواية التحول الكبير، يتخذ حضور الخطاب الأيديولوجي صورة أكثر مباشرة، حيث ترتبط الشخصيات بخطاب الجيش الشعبي وشعارات حزب البعث، بما يعكس تأثير الواقعية الاشتراكية في بناء الشخصيات والخطاب الروائي. يتحدث الكاتب على لسان العقيد (محمد)، وهو الكاتب نفسه في الجيش الشعبي، الذي مجد فكر حزب البعث وشعاراته (الوحدة والحرية والاشتراكية). أما الرواية الوحيدة التي لا تنطرق إلى الغمر، وتتحدث عن البيروقراطية، هي رواية المدينة الأخرى. إنها المدينة الممتدة بين الحلم الأفلاطوني والبقعة التي لا يخطئ حدس القارئ في تحديد موقعها (الثورة)، إلا أن الرواية لم تذكر هذه المدينة بالاسم، ولم توضح معالمها، فبقيت غامضة، وبعيدة من الواقع. وعبر استرجاعات ذهنية يمكننا إضاءة جوانب من الشخصيات والعلاقات الاجتماعية والإنسانية فيها، في أثناء البناء وبعده، فيتعمق بذلك الإحساس بواقعية الحدث وصلابة المكان.

لم ينحت الذهبي "هذه الشخصية، وإنما صنعها من مادة الرصاص المذاب، وصمها في قالب كتيم، حتى إذا تكونت أخرجها للناس تمثالاً يفرض عليهم تأدية طقوس رهيبه أمامه. الذهبي صاحب دينامية النقد الواقعي في ليال عربية، والتعرية الجريئة للأوضاع السياسية والاجتماعية، والتعرية التحريضية التي تدفع نحو التغيير [إنه يكتفي في رواية المدينة الأخرى] بتعرية ملطفة مهدئة حالت ألوان الواقع، وهي تعرية ممزوجة بأسى طقسي مظلم يفرض، تحت ظل الهيمنة المطلقة للألهة الجدد، على كل معارض نزيه الخضوع ثم السقوط"⁽³⁰⁾. بسقوط (أدهم الأدهمي) في الرواية تسقط آخر قلاع النزاهة والاستقامة، وهل (أدهم)

(29) رمضان، ص 24.

(30) عبد الفتاح قلعي، "المدينة الأخرى: تأسيس خيري الذهبي وطقوس الولادة المطلعة"، المعرفة، العدد 285 (1985).

(31) الذهبي، ص 10.

عندما تموت العجوز على سجادة الصلاة، ولا تغادر حواف النهر وبيتها الذي عاشت فيه نحو 120 عامًا. يحمل هذا المشهد بعدًا رمزيًا، فالبقاء يتحول في المكان حتى الموت إلى صورة مكثفة لرفض الاقتلاع وفقدان الجذور. وقد "خمن أبو زيد أن العجوز تنسم عطر الأرض في سجودها قبل الرحيل، لكن السجود طال، وبقيت العجوز [في] قبر في جعبر"⁽³⁵⁾. وتذهب رواية المغمورون إلى مسألة إجبار الدولة المغمورين على الانتقال إلى المنطقة الحدودية مع تركيا، فهي لم تتساهل معهم في ذلك، ويقول (عثمان) الموظف في السد: "إنَّ الأمر صدر إلى مديريات التربية، في محافظات البلاد، بأن ترفض قبول أبناء المغمورين في مدارسها، وإلى البلديات ألا تعطي أحدًا من المغمورين رخصة لبناء دار له فيها، ما عدا المحافظة الشرقية، ومن لا يثبت قبوله بالتهجير إلى تلك المحافظة يعتبر متنازلًا عن كلِّ تعويض يستحقه. إن جنودنا ضاربة في هذه الأرض، مثل جنود الأشجار العتيقة، هل سمعت بشجرة تلم جذورها وتضعها على أكتافها وتمشي لكلمات تسمعها؟ كلمات تقال لها وتعرف أنكم تكذبون فيها عليها؟"⁽³⁶⁾.

تصور الرواية أن محاولات الاعتراض لم تنجح في تغيير مسار تنفيذ المشروع، لتنتهي عملية الغمر بانتقال السكان إلى مناطق إعادة التوطين. لقد نُفِذَت الخطة وغمرت مياه السد القرى، وأجلى المغمورون إلى المناطق البعيدة، وبدأ الفلاحون يهاجرون إلى المحافظة الشرقية. يقول بطل رواية العجيلي: "نحن محكوم علينا بأن نظل مظلومين. حين رأيت حال قوم هناك، أدركت أن كل ما جرى لهم أنهم هربوا من ظلم إلى آخر". في السياق، يرد في الرواية الحوار الآتي: "ندى: ما اسم البلاد التي قلت إن كتب بنات الجامعات لا تذكرها؟ عثمان: بلاد الواق الواق.. ندى: وهل يسكنها فلاحون كثر، مثل جماعتك المغمورين؟ عثمان: لا بد ولا بد أن تكون لهم مشاكلهم التي تشبه مشاكل المغمورين هنا. الفلاحون [...] في كل أرض الله تظلمهم الطبيعة [...] يظلمهم المجتمع [...] يلجؤون إلى الدولة لتحملهم من الظلمين فترمهم بظلم أشد"⁽³⁷⁾.

الروايات، صادمة للسكان، قد واجهت عقبات كثيرة، وعلى رأسها ارتباط الفلاحين بأرضهم. لا تقدم الروايات هذا الارتباط بوصفه علاقة اقتصادية فحسب، بل رابطة ثقافية ووجدانية تشكل جزءًا من الهوية المحلية والذاكرة الجمعية. من هنا يتحول فقدان الأرض إلى فقدان حيز اجتماعي وثقافي كامل. تأسيسًا على ذكرياتهم فيها وجهدهم في إنمائها. يقول أحد أبطال المغمورين: "أنا أوصيت أبنائي أن يحفروا قبوري على شاطئ هذا النهر كي أقدر، حتى بعد الموت، أن أمدَّ نظري من وراء التراب إلى مائه"⁽³²⁾. ويكشف هذا الخطاب السردى أن النهر لا يمثل موردًا طبيعيًا فحسب، بل عنصرًا مؤسسًا للهوية الفردية والجماعية، ما يفسر شدة مقاومة الشخصيات لفكرة مغادرة المكان. لا شك في أنَّ أزمة الغمر، التي أصابت السكان من الذين كانوا يقطنون في حوض الفرات، تركت أثرًا نفسيًا عميقًا في نفوسهم، لأنَّها غمرت ذكرياتهم مع أراضيهم ومنازلهم التي التهمتها مياه الفرات. إن ما زاد عذابات المغمورين وآلامهم شيء أكثر من سياسة التهجير القسرية التي فرضت عليهم، وأجبرتهم على الرحيل إلى أقصى الجزيرة السورية. في خطاب الشخصيات الروائية، يصل الإحساس بالاقتلاع إلى حد تشبيه تجربتهم بتهجير الفلسطينيين.

يقوله المختار لـ (عثمان)، حين أبدت الحكومة إصرارها على تهجير الفلاحين إلى مناطق بعيدة: "يا عثمان، يا ابن أخي، لا تلم الرجال إذا تمسكوا بالأرض التي تراها وتعرفها. هل ترى بيتي ذاك؟ أخليته أنا منذ عشرة أيام. منذ جاءنا الخبر منكم بأن زيادة في النهر مقبلة [...] وأنا منذ عشرة أيام أرجع إليه عند كل مغيب، أدور في نواحيه. ولولا الحياء لمسحت وجهي على حيطانه وقبّلت تلك الحيطان بشفتي"⁽³³⁾. من الممكن القول إن العجيلي يقدّم، في هذا المجال، "ظلال شخصيات، وليس شخصيات من لحم ودم، وشخصيات منجزة على نحو سابق لفعالية الكتابة ومعبرة عن حمولة فكرية أكثر منها تجسيدًا لكيانات واقعية"⁽³⁴⁾. في رواية برج لينا، يصف الراوي لحظة الرحيل ومداهمة مياه السد لقرية جعبر، ويظهر المشهد بدقة عين سينمائي،

(35) رمضان، ص 250.

(36) العجيلي، المغمورون، ص 180.

(37) المرجع نفسه، ص 185.

(32) العجيلي، المغمورون، ص 135.

(33) المرجع نفسه، ص 204-205.

(34) الصالح، ص 253.

في قسوته، مستخفاً بحياتهم ومصائرهم، وكأنه بداية لمشروع يؤسس لطوفان أوسع. فضاء الحدث في الروايات (مربط/ جعبر) يعود تاريخياً إلى آلاف السنين، حيث الرقعة الجغرافية التي منحت البشرية أول معاني الوجود الإنساني، وأول خبز من القمح والشعير، إذًا هي بوابة سورية إلى العالم، وبوابة العالم إلى سورية، وهذا الشريان بين السوريين والعالم هو من عملت سلطة البعث على خنقه، ومحو وجوده بمستنقع مائي، إمعاناً في محو كل المعاني الحضارية والإنسانية والتاريخية وإزهاها عن الوجود. تتعامل الروايات مع هذه الأمكنة بوصفها حوامل للذاكرة المكانية، بحيث يغدو غمرها فقداناً لجزء من الهوية الجماعية، لا تغيراً في الجغرافيا فحسب. وتصور رواية النهر أنماطاً من صور الحياة الاجتماعية، وتسلط الضوء على التحالف بين السلطة الحاكمة وشيوخ القبائل في المنطقة، بهدف إحكام السيطرة على الشعب. يقول رئيس المخفر، في سياق الرواية: "نحن هنا لنكون مع الشيخ وليس مع الفلاحين"، وهي الوسيلة التي استخدمتها السلطة في عملية التهجير. وقد كان لشيوخ القبائل والعشائر دور بارز في إقناع الناس أو الضغط عليهم، للقبول بعملية الانتقال إلى الجزيرة. ومن أسوأ ما قام به النظام البعثي، بل العبيثي، أنه أوهم سكان القرى بأنه يخطط لمشاريع للمناطق المغمورة، وقدم الوعود الكاذبة لسكان القرى، ثم انسحب وتركهم في العراء.

تتحدث رواية بيلان عن التهجير القسري والرحيل، وعن الصلاة الأخيرة في مسجد القرية وخطبة الشيخ يوم الجمعة: "لم يعد خافياً عليكم أن هذه القرية، بما فيها، أيلة إلى الغرق في مياه البحيرة، والناس لا بدّ خارجون إلى الرقة أو الحسكة أو [...] وهنا ترك الراوي الهجرة مفتوحة إلى المجهول [الأموات] يدفعون مرتين.. الأموات لهم حرمة وحقوق. لذلك علينا عدم تركهم يغرقون، يجب أن ننقذ الأموات قبل الأحياء، فالمسلم مكرم في حياته ومماته، فانتخذوا ما ترونه محققاً لهذا"⁽³⁹⁾. تتحدث الرواية عن الوعود الكثيرة الكاذبة، من أجل إخضاع السكان وإسكاتهم عن المطالبة بحقوقهم، مثل وعوده بإنشاء "المشروع الرائد"، لإسكان أهالي بيلان في مزارع نموذجية بديلة. يصور الراوي عي أهالي القرية بكذب النظام البعثي، من خلال تصويره لكيفية تعامل الأهالي مع

هذه الثنائية المجسدة والملموسة في حالة معينة، في هذه الرواية، وهي الغمر بمياه السد، تمثل ظاهرة تاريخية، وهذا ما نلمحه في الجملة الثانية من إهدائه، وكأنها عنوان فرعي لها: [إلى المغمورين]. نلمح هنا ثورية تشير إلى أن المقصودين لا المغمورين بمياه السد فحسب، بل المغمورين في الاجتماع الإنساني طيلة التاريخ. المغمورون بمياه السد، في هذه الرواية، إنما يمثلون حالة تاريخية من حالات لا تنفك مستمرة. هذا ما تشير إليه (نجمة الصبح)، وهي بطلنة رواية فوزية المرعي الوثائقية قارب عشتار، عندما تروي الحوار الذي دار بين الشيخ وأفراد عشيرته القادمين من الجامعة بعد انتهاء الامتحانات، فيسألون عن أهلهم: "هذه أرضنا يا شيخ، والأرض هي العرض، سيبصق علينا أجدادنا وهم في قبورهم، إن استسلمنا للقرار. قال (حمود)، وهو أحد أبناء العشيرة: على جثتي أنا وجميع أفراد عائلتي والأغنام والراعي. وأمسك بقبضة من التراب وراح يقربها من الشيخ متابعاً: إني أشم رائحة الهيل من بين ذرات التراب.. هذه أرض أجدادنا من مئات السنين.. معقول أن نستسلم بهذه السهولة، يا شيخ؟ وقد أنهى عبارته بعبارة [..] فصاح به الشيخ مهدئاً، بنبرة ممزوجة بالحزن: الرجال لا يكون يا جاسم، بل يكون يا شيخ [..] حتى السماء تبكي. إنها الأرض مهدنا [..] الوطن الذي وسدنا الأمان. وافترش الأرض جاهشاً يخمش ترايبها، وتدخل الزمّار (أبو عمشة) وقد ظلّ صامتاً طيلة حوار الآخرين مع الشيخ، قائلاً: يا شيخ، هل سيُغَيّر النهر الأرض التي حفرتها الأقدام بدبكة الولدة؟ وسحب زمزماره المغروس في حزام جلبابه، وراح يعزف عليه بنغمات مؤثرة، وبين نغمة وأخرى يتوقف مردداً بعض البكائيات [بلهجة أهل المنطقة]: يا دار جيت أنشدج.. يا دار دلّيني.. عن ساكني رجولو.. لوين خبريني.. من كثر صبّ الدمع.. ما أوجد بعيني.. أمسى علي المساء.. وما ظنتي يعودون.."⁽³⁸⁾.

سابعاً. الفرات بين الفيضان والسيطرة الأيديولوجية

سدّ الثورة (الفرات) يُطبق الخناق على الشخصيات في الروايات (المغمورون، برج لينا، بيلان)، ويغرقهم

(39) عباس، ص 102.

(38) المرعي، ص 55.

مكانهم وذاكرتهم المكانية، ولم يجد كثير من شخصياتها في إعادة التوطين تحقيقاً للحياة الجديدة التي بشر بها الخطاب الرسمي، ولم يحصلوا على حياة جديدة، كما كان يدعي أهل الحكم آنذاك. وتحاول كتب التاريخ محو ذكرى القرى التي كانت موجودة، وبقايا حكاية هذا المكان، لتبقى أسيرة كتب التربية القومية الاشتراكية البعثية التي تروي حكايته كأحد إنجازات "سورية الحديثة"، وربما ضاعت حكاية تهجير أهالي القرى المغمورة ومعاناتهم، في زحمة حكايات الثورة التي سمي السد باسمها، ذلك الاسم الذي رفضه أهل المنطقة، واستمروا في تسميته بـ "سد الطبقة". تستعيد هذه الروايات القرى الغارقة بوصفها فضاءاً للذاكرة والهوية، في مقابل خطاب رسمي انشغل بإبراز منجزات المشروع التنموية. ويظهر هذا التباين بوضوح في بعض النصوص التعليمية والإعلامية التي رافقت المشروع. ومن النماذج الدالة على هذا الخطاب كتاب القراءة والنصوص الأدبية للصف السابع، في درس "تاريخ حياة نهر"، ومما جاء فيه: "في الخامس من تموز، دخل نهر الفرات إلى المدرسة الجديدة ليتعلم كيف يقرأ، وكيف يكتب، وكيف يمارس الحب مع الحقول والأشجار بطريقة عصرية، وعلى باب المدرسة، نزع الرئيس حافظ الأسد عن الفرات عباءته الطينية، وقص له شعره الأشعث وأظافره الطويلة [...]. وأعطاه قلماً ودفترًا ودواة حبر أخضر، ليكتب يومياته كتهر متحضر، وأعلن وهو يحول مجرى النهر أن سد الفرات ليس عملاً هندسياً خاصاً بسورية، ولكنه عمل قومي من أعمال التحرير، وهذا الكلام يعني بوضوح أن لفلسطين حصتها من السد السوري"⁽⁴²⁾. بوضوح، يكشف النص حضور اللغة التبعية في تمثيل مشروع السد داخل الخطاب الرسمي.

تصور الروايات أن إحساس الفلاح بالخذلان لا ينبع من رفض فكرة السد في ذاتها، وإنما من شعوره بأن التحولات التي رافقت المشروع لم تحقق ما كان ينتظره من استقرار وعدالة، ومن ديمومة الظلم الواقع عليه، عبر تلك القرارات غير المتوقعة التي تجيء لتضرب عرض الحائط بأحلامه وأماله العريضة. هذه الهزيمة التي تعرضها لا تعني، بطريقة أو بأخرى، وقوف الفلاح في وجه المصلحة العليا للبلاد، بل تتجلى في إحساسه بالخذلان أمام انكسار

هذا المشروع باستهزاء، عندما كان يتحدث "الرفيق (أحمد)" في الرواية عن المشروع الذي رفضه أهل القرية، وقالوا بأنهم سيموتون في دورهم ولن يصبحوا مغمورين. ثم تصور الرواية المشروع بوصفه وعداً لم يتحقق في نظر شخصياتها، من خلال الترويج له بالأفلام والوسائل الدعائية والوعود الكاذبة والأحلام الوردية.

في المقابل، أهل القرى يرفضون المشروع، ويستهنون به، ثم تتراجع الدولة وتصرف النظر عنه، حتى إن الرفيق البعثي نفسه يقول: "هل تريد القيادة أن ترمي المواطنين في البحيرة؟"⁽⁴⁰⁾. وتصور الرواية سياسات السلطة الحاكمة حيال أزمة الغمر بأنها تحمل بُعداً سياسياً أيديولوجياً، أو بحسب تعبير شخصية (عثمان) هي "مصلحة الوطن العليا". توجي الرواية بأن قرار التهجير اتخذ في مستويات سياسية مركزية، وهو ما تعكسه صرامة تطبيقه داخل النص. فيه أنها إرادة عليا من رأس هرم السلطة، والدليل على ذلك التطبيق الشديد لقرار التهجير كما تمثله الرواية. ومن ثم، يتضح عزم السلطة على المضي في إنجاز السد، وتهجير من غمرت المياه أراضيه إلى الشريط الحدودي، إضافة إلى تسمية البحيرة التي أقيمت خلف السد بـ "بحيرة الأسد"، الأمر الذي وضّحته رواية أن له أن ينصاع التي أشار كاتبتها إلى أن التسمية كانت مفاجئة للعمال والموظفين، بعد أن كانت السلطة تُخبرهم بأنها ستحمل اسماً عظيماً لا مثيل له، فتقول لهم: "سيكون لبحرنا -أو بخيرتنا إذا أردنا الحقيقة- اسمٌ كبيرٌ، ليس قطيعة، أو العتيبة أو الحولة، أو طبريا. وراح البعض يحزرون: بحيرة الفرات، بحيرة الطبقة، بحيرة الشمس الساطعة [...] تحاول السلطة إضفاء طابع العظمة على البحيرة وسدّها، لتعلن اسمها في حفل الافتتاح، وبأسلوب عاطفي شاعري: بحيرة الأسد... ستعمر البلد... تزداد كل يوم.. تعلق بلا زبد..."⁽⁴¹⁾.

ثامناً. الدولة المركزية وتفكك المجتمع المحلي

تصور الروايات أن أهالي القرى المغمورة فقدوا

(40) عباس، ص 114.

(41) زرزور، ص 270.

(42) القراءة والنصوص الأدبية (دمشق: وزارة التربية، 2008)، ص 59.

تاسعاً. المكان المفقود وذاكرة المغمورين

صحيح أن السلطة شيدت بعض المزارع في مناطق قريبة من البحيرة، إلا أن أعدادها كانت قليلة، قياساً إلى المجموع العام للمغمورين. لقد كانت الدولة شديدة في عملية الترحيل لمن قررت ترحيلهم، وتصور الروايات عملية التهجير بوصفها اقتلاعاً من المكان، ما ترك أثراً نفسياً واجتماعياً عميقاً في شخصياتهم. في هذا السياق، تصور رواية المغمورون أشكلاً من رفض الأهالي ومقاومتهم لقرار التهجير. يصوّر العجيلي أشكلاً من رفض الأهالي ومقاومتهم للتهجير، وهم يستذكرون أيامهم وأيام أهلهم من قبلهم، ويقول أحدهم: "بتي بنيت من لبن وحجر الفخار وخشب، على الأرض التي بنى أبي قبلها سيباطه من سوس وغرب.. زوّجت ابني في هذا البيت، وأخرجت جنازة أُمي منه. جذورنا ضاربة في هذه الأرض، مثل جذور الأشجار العتيقة.. هل سمعت بشجرة تلمّ جذورها وتضعها على أكتافها وتمشي!"⁽⁴⁵⁾. يعكس هذا الخطاب ارتباط الشخصيات بذاكرتها المكانية، بوصفها جزءاً من هويتها الجماعية، فهي هوية تتناقلها الأجيال في المنطقة، وهي النسغ الذي يعتاشون عليه. على نحو مبالغ لـ (عثمان) ومرافقيه الذين اجتمعوا بكبار المسؤولين في العاصمة، كما تصور الرواية. فثمة قرارات جديدة تقضي بأن لا يسكن هؤلاء الفلاحون في تلك القرى النموذجية، وبأن يُرحّلوا إلى أماكن بعيدة، أي إلى المحافظات الشرقية، وإلى أقصى بقاع تلك المحافظة عند حدود البلاد، من دون أن يقدّم أولئك المسؤولون تعليلاً للقرارات. تصور الرواية استمرار تمسك الفلاحين بأراضيهم، على الرغم من تنظيمهم احتجاجات أمام المديرية العامة للمشروع. والتمسك بأراضيهم، على الرغم من تظاهرهم أمام مبنى المديرية العامة للمشروع، للتعبير عن الاستمرار في الرفض.

لقد صوّرت الرواية مشاهد الإجلاء بصورة مؤثرة: "يعود الرجال في هدأة المساء مطأطيء الرؤوس، وقد بدأت مياه النهر تغمر قريتهم. يرون قرص الشمس وهو يُنمّ انحداره.. ويسمعون عواءً مديداً وعريضاً وحاداً.. عواءً بالملوب، كما يقول أهل الوادي. يتوقفون صامتين، يقول

حلمه بأن يعيش في بلاده آمناً من غدر النهر في ثورات غضبه، متنعمًا بخير أرضه التي يزرعها ويعيش من غلالها ويدفن فيها. فالفلاح يرفض تلك القرارات، ويرى أنها لم تراعي فائدته ومصالحته، لأنه جزء من هذا الوطن. لذلك، كان يرى في موقف الدولة انتصاراً لتلك القوى عليه، بعد أن التجأ إليها، وعلّق على مشروعها الكبير غده الموعود، ليروح إلى تلك البلاد البعيدة، مملوءاً بالحسرة والخيبة. هذا ما يوضحه (عثمان)، في معرض حديثه إلى (ندى) عن واقع الفلاحين بعد تلك القرارات⁽⁴³⁾. كان عثمان جالياً، فأسمى بعد بناء السدّ جميع أهل القرية جالين غرباً أيضاً، والحلم الذي انتظره الفلاح، للخلاص من قوى الطبيعة والعادات والأعراف الاجتماعية، انكسر وسقط أمام القوة التي علّق عليها أمله بأن تنتصر له، ما يجعل الرؤية التي تعرضها الرواية سوداوية. يفرد كاتب رواية بيلان فصلاً مهماً لفعل من الاحتجاج العلني على مياه السد والغمر وفعل السلطة، عندما رفض أهالي (مربيط) وقرى الغمر أن تكون قبور موتاهم تحت مياه البحيرة، ورفضهم الترحيل المفروض عليهم من السلطة، فتصف رفض (أحمد) لقرار رئيس المخفر، وتصور ردّة فعله: "رئيس المخفر سحبه من ثوبه بقوة أطاحت به الأرض، وأمسك بشاربيه، وهو يقول: من لا ينفذ أمر الحكومة ننتف شاربيه"⁽⁴⁴⁾. تنتهي الروايات إلى أن المأساة لا تتمثل في وقوع الظلم وحده، بل في شعور الشخصيات بعجزها عن تغييره، ما يمنح تجربة الغمر والتهجير بعداً إنسانياً يتجاوز الحدث التاريخي، ليصبح سؤالاً عن العدالة والذاكرة والانتماء. إنها تتمثل في شعور الشخصيات بعجزها عن تغييره، ما يمنح تجربة الغمر والتهجير بعداً إنسانياً يتجاوز الحدث التاريخي، ليصبح سؤالاً عن العدالة والذاكرة والانتماء. إن المأساة في الواقع الروائي لا تتمثل في وقوع الظلم وحده، فالمقاومة، إن وجدت، تفتح أفقاً لتغييره. إنها تتمثل في قبوله والاستسلام له، والنظر إليه بوصفه قدراً لا يمكن مقاومته.

(43) العجيلي، المغمورون، ص 237.

(44) عباس، ص 154.

(45) العجيلي، المغمورون، ص 150.

سردية واضحة، ويتراجع حضور تجربة إعادة التوطين والتحولات اللاحقة، مقارنةً بالتركيز الكبير على لحظة الغمر والرحيل. لقد ولدت الهجرة القسرية آثارًا قاسية، بسبب انتزاع السكان من أراضيهم، بعدما انتزعوا من بيئتهم الاجتماعية التي تقوم على أساس القبيلة وعلاقات القرابة، وجُعلوا نموذجًا للشثات، ما أحدث تحولًا عميقًا في مسارهم الاجتماعي. لقد شكلت تجربة الغمر نقطة تحول في الذاكرة المكانية والاجتماعية لسكان المنطقة. وقد حاولت روايات الفرات أن تقارب قضية المغمورين من جوانبها المتعددة، لكن التحولات الاجتماعية، بعد مرحلة الغمر ومرور نصف قرن ونيف على بداياتها، ما تزال بعيدة من التفاصيل الروائية. على الرغم من تعدد المقاربات الروائية لتجربة الغمر، فإن مرحلة ما بعد إعادة التوطين ما تزال محدودة الحضور داخل المدونة الروائية.

يلاحظ محدودية الدراسات الأدبية والاجتماعية التي تناولت وادي الفرات وتحولاته، ما يفتح المجال أمام مزيد من الدراسات التي تستكمل قراءة هذه التجربة، من زوايا تاريخية واجتماعية وثقافية مختلفة. "على الرغم من التطور التكنولوجي الهائل الذي تخلل حياتنا، وفقًا لأحد الباحثين، وأصبح جزءًا من كياننا وعلاقاتنا الإنسانية، ولم يكن مصحوبًا بهم معرفي يحفر في التاريخ، ويعيد كتابة أروشنا الاجتماعي والسياسي والأدبي، الذي يحتاج إلى تنقيب في أصوله ودوافعه وتياراته وعلائقها السياسية والاجتماعية. إن إرجاع قلة الدراسات الأدبية والتاريخية والاجتماعية حول وادي الفرات إلى التهميش المتعمد، الذي سام أهل الفرات على مدى قرون، [...] يحتاج إلى أبحاث تعيد رسم خريطة الفرات الاجتماعية والثقافية والأدبية"⁽⁴⁸⁾. لقد اهتمت جهات دولية بالمهمشين وحقوقهم، سواء أكان من منظور مصلحة سياسية أم من مبدأ احترام التنوع الثقافي، وقد أكدت الأمم المتحدة، في شرعتها ومنظورها الحقوقي، احترام ذلك. تبرز أهمية هذه المدونة الروائية في أنها حفظت جانبًا من الذاكرة الاجتماعية للمغمورين، وأسهمت في توثيق تجربتهم من منظور أدبي، في منطقة حوض الفرات، لم يُمكنوا من رفع أصواتهم للتعبير عن مظلوميتهم، ولم يستمع إليهم أحد، في ظل سلطة البعث

المختار: هذا كلبُ (أيوب الأحمد)، ويرتفع صوت (أيوب) مخاطبًا كلبه: وماذا بيدي لك، يا خائب الحظ؟ أنت تعوي، ونحن نعوي ولا من يسمع لنا"⁽⁴⁶⁾. يقوم هذا المشهد على موازنة رمزية بين عواء الكلب وعواء الإنسان، بما يعكس الإحساس بالعجز وفقدان الحيلة. حيوان وإنسان يعويان، ما يعني عجزهما التام. تقدم رواية برج لنا منظورًا مختلفًا لتجربة الغمر، فهي تشير إلى الحيف الذي وقع على البيئة الاجتماعية من تدمير، وقد نقل السكان من أراضيهم إلى منطقة بعيدة، وتشير الرواية إلى قدوم سكان وعمال جدد ارتبطوا بمشروع السد والمشاريع الزراعية اللاحقة. لقد تَمَرَّد بعض القاطنين على تنفيذ القرار بالترحيل، وخاصة القاطنين بمنطقة (مريبط)، حيث "حزن أهلها على أوابدها التاريخية، أكثر من حزنهم على بيوتهم وأرضهم الزراعية". وحين وصل النبا إلى السلطات، وتُرجم نص التمرد على الخبراء السوفييت، أجاب أحد الخبراء بأنهم سيحاصرون بالماء، وسيخرجون من بيوتهم مستنجدين، كما تهرب الفئران من جحورها"⁽⁴⁷⁾. وحين حوّل مجرى النهر وتفجرت المياه كالسيل الجارف، هرع سكان وادي الفرات يبحثون عن ملاذ، فصعدوا إلى أسطح المنازل هربًا من الغرق، لتنتشلهم طائرات مروحية، مودعين المكان بالعويل والنحيب.

خاتمة

الرواية السورية وتوثيق مأساة المغمورين

شكلت روايات الفرات مدونة سردية مهمة لرصد التحولات الاجتماعية، والهجرة منها وإليها، وأبرزت ثنائيات التحول الاجتماعي، والتحول الطبقي، والريف والمدينة، والبدوي والفلاح، والعلم والتقليد، والاستغلال والتحرر. وأقامت نوعًا من الموازنة بين بناء السد والتحول الاجتماعي، وكشفت أن ارتباط وجود الإنسان وحضارته بوجوده، في مناطق قريبة من المياه، يمثل حقيقة تاريخية لا شك فيها. لقد شكّلت هذه المناطق أرضية ثابتة لتلك الحضارات، ولا تتعرض الروايات لمرحلة ما بعد الغمر، ما يكشف عن فجوة

(46) المرجع نفسه، ص 184.

(47) المري، ص 57.

(48) إبراهيم الشبلي، "مدخل إلى الأدب الفراتي"، قلمون، العدد 20-19 (تموز/ يوليو 2022).

- (العبث) البائدة. من ثم، تمثل هذه الروايات مصدرًا مهمًا لفهم التحولات الاجتماعية والثقافية التي رافقت مشروع سد الفرات، وتفتح المجال أمام دراسات لاحقة تتناول مرحلة ما بعد الغمر وإعادة التوطين من منظور أدبي واجتماعي، بوصفها مشكلة وطنية، ومسألة تهتم السوريين الساعين لبناء دولة المواطنة والعدالة في المرحلة الانتقالية الراهنة، وبصورة مستدامة لاحقًا.
- 2011.
- عبد الله، محمد حسن. **الريف في الرواية العربية**. عالم المعرفة (143). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989.
- العجيلي، عبد السلام. **المغمورون**. بيروت: دار الشرق، 1979.
- العجيلي، عبد السلام. **النهر سلطان (مجموعة الخائن)**. بيروت: دار الطليعة، 1960.
- العكلة، حمدان. "الهجرات والتحول الكبري في منطقة الجزيرة السورية: دوافعها السياسية وأثارها الاجتماعية". **قلمون**، العدد 19-20 (تموز/ يوليو 2022).
- العلي، محمد إبراهيم. **التحول الكبير**. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1978.
- الفيصل، سمر روجي. "تجربة الفرات في الرواية السورية"، **المعرفة**، العدد 219. دمشق: وزارة الثقافة، 1980.
- الفيصل، سمر روجي. **ملاحم في الرواية السورية**. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1981.
- **القراءة والنصوص الأدبية (دمشق: وزارة التربية، 2008).**
- قلعي، عبد الفتاح. "المدينة الأخرى: تأسيس خيري الذهبي وطقوس الولادة المطلعة". **المعرفة**، العدد 285 (1985).
- المرعي، فوزية. **قارب عشتار**. دمشق: دار الطليعة الجديدة، 2007.
- الهويدي، المغيرة. "الرؤى الفكرية والفنية في روايات عبد السلام العجيلي". رسالة ماجستير (جامعة تشرين، 2025).
- ياسين، بوعلي ونبل سليمان. **الأدب والأيدولوجيا في سورية**، ط2. دمشق: دار الحوار، 1987.
- المراجع
- الكسان، جان. **النهر**. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1979.
- الذهبي، خيري. **المدينة الأخرى**. دمشق: وزارة الثقافة، 1985.
- رمضان، محمد تركي. **برج لينا**. دمشق: وزارة الثقافة، 2006.
- زرزور، فارس. **آن له أن ينصاع**. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1980.
- سليمان، نبيل. "ماذا تبقى من روايات حرب أكتوبر 1973 بعد نصف قرن؟". **إندبيندنت عربي** (5 تشرين الأول/ أكتوبر 2023).
- الشبلي، إبراهيم. "مدخل إلى الأدب الفراتي"، **قلمون**، العدد 19-20 (تموز/ يوليو 2022).
- الصالح، نضال. "التجربة الروائية في أدب عبد السلام العجيلي: المغمورون نموذجًا". **عالم الفكر**، مج 28 العدد 4. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000.
- الصالح، نضال. **المغامرة الثانية في الرواية العربية: دراسات في الرواية العربية**. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2000.
- عباس، موسى رحوم. **بيلان**. بيروت: دار بيسان،

مراجعات كتب

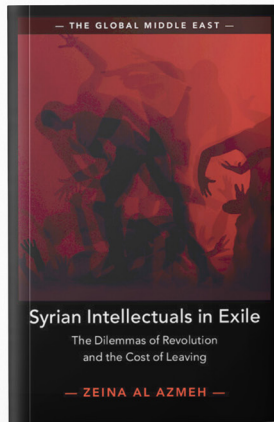
Book Reviews

أنس ناصر⁽¹⁾ | Anas Naser

مثقّفون سوريون في المنفى معضلات الثورة وثمان الرحيل

Syrian Intellectuals in Exile

The Dilemmas of Revolution and the Cost of Leaving



العنوان:

مثقّفون سوريون في المنفى: معضلات الثورة وثمان الرحيل

Syrian Intellectuals in Exile: The Dilemmas of Revolution and the Cost of Leaving

المؤلف: زينة العظمة (Zeina Al Azmeh)

اللغة: الإنجليزية

الناشر: Cambridge University Press (2026)

عدد الصفحات: 248

(1) كاتب وباحث فلسطيني- سوري. حاصل على ماجستير في الدراسات الثقافية (معهد الدوحة للدراسات العليا)

Anas.Nasser@arabica.org

موضوع الكتاب وأهميته

والهجرة القسرية، ثم وجدت نفسها داخل شروط ظهور غير متكافئة عالمياً (unequal global visibility).

بنية الكتاب ومنهجه

تؤسس الكاتبة دراستها على قراءة قريبة من تجارب مجموعة من المثقفين السوريين في المنفى، مع اهتمام خاص بالمسارات التي ربطت إنتاجهم الثقافي بالثورة والهزيمة والاقتراع، وإعادة تعريف الدور العام للمثقف. يتقدم الكتاب عبر مستويات متداخلة من السرد والتحليل، منتقلاً بين شهادات اللاجئين، وسياقات الثورة السورية، وأسئلة المسؤولية، وحدود التمثيل، وموقع المثقف حين يصبح بعيداً من المكان الذي يتكلم عليه، مع بقائه مشدوداً إليه أخلاقياً وسياسياً. ولا ترى المؤلفة في المنفى خلفيةً ظرفيةً لتجارب المثقفين، بل تجعله شرطاً مؤثراً في تشكل خطابهم وموقعهم الأخلاقي والسياسي. فتظهر هنا أهمية التموضع (positionality)، لأن المثقف في المنفى لا يتحدث من خارج الحدث تماماً، ولا من داخله كما كان قبل الرحيل. إنه يتحرك في منطقة متوترة بين القرب والبعد، وبين الحرية التي يتيحها المنفى والكلفة الأخلاقية التي يفرضها الابتعاد. وداخل هذه المنطقة، يتبع الكتاب تحولات سرد المعاناة والنقد والحنين والذنب والالتزام الثوري.

يستمد الكتاب قوته من قدرته على وصل التجربة الفردية بالبنية الثقافية الأوسع. فالمثقفون الذين تدرسهم الكاتبة يظهرون فاعلين من داخل حقل ثقافي وسياسي متغير، وتتنازع الذاكرة الثورية والعنف والمنفى، وشروط الاعتراف في المجال العام العالمي. من هنا، يقترب الكتاب من سوسيولوجيا المثقفين (-sociology of intellectuals)، والأسئلة التي تطرحها دراسات المنفى حول العلاقة بين الكلام والمكان، وبين إنتاج المعنى والاقتراع. يوحى عنوان الكتاب بمعالجة واسعة للمثقفين السوريين في المنفى، في حين يتركز البحث فعلياً على كتاب وفنانين في باريس وبرلين، ممن ينتمون في الغالب إلى أوساط علمانية وكوسموبوليتانية. هذا التركيز ليس مأخذاً في ذاته، فهو يمنح الكتاب عمقاً وتحليلاً دقيقاً لحقل ثقافي محدد، ولكنه يجعل منه دراسة لنموذج فكري ثقافي سوري محدد، لا

يتناول الكتاب مصائر نخب ثقافية سورية بعد الثورة منذ آذار/ مارس 2011، مركزاً على الكيفية التي أعاد بها المنفى صوغ سردياتهم وفاعليتهم السياسية وشعورهم بالمسؤولية الأخلاقية. يظهر المنفى في الكتاب مأزقاً فكرياً ووجودياً يتجاوز الانتقال الجغرافي، ففيه يكتسب المثقف حرية أوسع في القول، لكنه يخسر في المقابل قربه المكاني من العالم الاجتماعي الذي يظل مرتبطاً به أخلاقياً. داخل هذا الوضع، تُختبر الالتزامات الثورية في سياق الهزيمة والنزوح، ويتبدل الدور العام للمثقف في ظل أثر المسافة والشعور بالذنب، واستمرار الحاجة إلى الكلام عن وطن مدمر، من موقع أمن نسبياً.

يتحرك الكتاب ضمن مناقشات متقاطعة حول الثورة السورية والمنفى، وعلم الاجتماع الثقافي، وفكر ما بعد الاستعمار (postcolonial thought)، ودراسات الهجرة، ودراسات الصدمة، وسوسيولوجيا المثقفين. ويمتد اهتمامه من مضمون ما قاله المثقفون السوريون عن الثورة إلى أثر الرحيل عن سورية في قدرتهم على الكلام، والتمثيل (representation) والحكم وإنتاج المعنى. من هذه الزاوية، تنقل العظمة مركز الاهتمام من سياسات المعارضة المؤسسية والتاريخ العسكري إلى العمل الثقافي والرمزي (cultural and symbolic) الذي تُروى من خلاله الثورة والخسارة والنزوح. هكذا يقدم الكتاب دراسة للحياة الفكرية، في ظل انقطاع الأمل السياسي والاقتراع المكاني، والمسافة الفاصلة بين المثال الثوري والأحداث العنيفة التي أعقبته.

تأتي أهمية الكتاب من تعامله الجاد مع النتائج الفكرية للمنفى. فهو يتتبع الكتاب والفنانين في كيفية تفاوضهم مع التوتر القائم بين الشعور بالأمان والشعور بالذنب، وبين سرد الشهادة (testimonial narration) على التجربة أو المعاناة وممارسة النقد، وبين التمثيل والاستشراق الذاتي (self Orientalisation)، وبين التضامن مع الشعب والحاجة إلى مسافة نقدية. تمنح هذه الأسئلة الدراسة أهمية تتجاوز الحالة السورية، لأنها تلمس مشكلات أوسع، مما يواجه مثقفو المجتمعات التي عانت الاستبداد والعنف

أو التسويات القسرية. لا يعني ذلك أن الكتاب يخفق في موضوعه، فهو يشير إلى أن الموضوع يحتاج إلى تحديد دقيق، وهو لا يقدم خريطة شاملة للمثقفين السوريين بعد العام 2011، بل ينجز دراسة عميقة لحقل ثقافي سوري في المنفى الأوروبي. تكمن قيمة الكتاب في هذا العمق تحديداً، وفي قدرته على إظهار تجربة الرحيل وكيفية إعادتها صوغ الصوت والمسافة والسلطة الرمزية (symbolic authority)، وإمكان إنتاج المعنى لدى جماعة محددة من الكتاب والفنانين السوريين (ص 41).

عرض تحليلي لفصول الكتاب

الفصل الأول

خصومات كامنة وتناقضات ناشئة

يضع الفصل الأول الأساس السوسيولوجي للكتاب، فهو يدرس تشظي الحقل الفكري السوري بعد العام 2011، ويرفض تفسير الانقسامات بين المثقفين، بوصفها خلافات شخصية أو تعبيراً مباشراً عن ضعف المعارضة، أو دليلاً على غياب النضج السياسي. تقرأ الكاتبة هذه الانقسامات ضمن شبكة أوسع من العوامل التي تشمل الخلافات الأخلاقية-السياسية، والفوارق بين الأجيال والانقسام بين الداخل والخارج، والهويات الاجتماعية والتنافس على المكانة وبنى التمويل، وآثار الصدمة. تتمثل نقاط القوة في الكتاب بأنه لا يتعامل مع الانقسام، بما هو مشكلة سورية استثنائية، فالحركات الاجتماعية كثيراً ما تنقسم، والحقول الفكرية ليست فضاءات توافقية خالصة، بل تقوم غالباً على التنافس والصراع والسعي إلى الاعتراف. لذلك، تظهر الخلافات بين المثقفين السوريين، بوصفها جزءاً من ديناميات حقل فكري مضطرب، وقد وجد نفسه أمام ثورة مفتوحة، ثم أمام حرب، ومنفى، وخسارات متلاحقة.

تبين الكاتبة كيفية تحوّل الخلافات السياسية إلى أحكام أخلاقية، فالمواقف من العسكرية والتدخل الخارجي، والإسلام السياسي، والمعارضة المؤسسية، والعلاقة بمن بقوا داخل سورية، لم تُعامل بما هي اختلافات في التقدير أو

خريطة شاملة لكل صور الحياة الفكرية الثقافية السورية بعد عام 2011، ولا سيما في المنافي ودول اللجوء.

تقوم الحجّة الأساسية للكتاب على أن المنفى أعاد تشكيل سرديات المثقفين السوريين واستراتيجياتهم وفعاليتهم السياسية بعد عام 2011، معتمداً على مقابلات مع عيّنة من كتاب وفنانين سوريين في فرنسا وألمانيا. لقد أتاحت هذه المنهجية للكاتبة أن تتجاوز الحديث المجرد عن "المثقف" إلى تتبع معضلات ملموسة عاشها أفراد محدّدون، وتطرح عدداً من الأسئلة: كيف يتحدث المرء عن العنف من موقع أمن نسبيّاً؟ كيف يمثل معاناة لم يعد قريباً منها مكانياً؟ كيف يحافظ على استقلاله الفني داخل مؤسسات ثقافية غريبة؟ كيف يُبقي على التزامه الثوري، حين تتحول الثورة من أفق مفتوح إلى تجربة مثقلة بالخسارة والتشظّي؟ تأتي قوة هذا الاختيار المنهجي من قربته من التجربة الحية للمشاركين، فالمقابلات تؤدي وظيفة توثيقية، وتتحوّل في الوقت نفسه إلى مادة تحليلية تكشف كيف يفكر المثقفون في أنفسهم، وكيف يسوّغون مواقعهم، ويتعاملون مع التوتر بين الأمان الشخصي والمسؤولية الأخلاقية. غير أن هذا العمق المنهجي يرتبط بحدود واضحة، فباريس وبرلين ليستا مكانين للدراسة فحسب، بل فضائين أوروبيين تتشكل فيهما تجربة المنفى، عبر المؤسسات الثقافية وشبكات التمويل، وسياسات الاندماج وفرص الظهور أمام الجمهور الغربي. لذلك، فإن صورة المنفى التي يقدمها الكتاب هي صورة منفى ثقافي أوروبي في المقام الأول، ومنفى يتشكل عبر المنح، والإقامات الفنية والترجمة والمهرجانات والمنظمات والجامعات والجمهور الغربي. هذه صورة مهمة، لكنها لا تختصر تجارب المنفى السوري كلها.

من هنا، يبرز سؤال النطاق والتمثيل، فالمثقفون الذين يدرسهم الكتاب هم في الغالب كتاب وفنانون ينتمون إلى أوساط علمانية وكوسموبوليتانية وفاعلة ثقافياً، ما يمنح التحليل تماسكاً داخلياً، لكنه يجعل مفهوم المثقف أوسع من عينته التجريبية. وتبقى خارجه أو في هامشه أشكال أخرى من الحياة الفكرية السورية: المثقفون الدينيون والصحفيون والفاعلون المدنيون والمنظمون سياسياً، والأكاديميون من خارج المجال الفني والمثقفون النازحون داخلياً، والذين بقوا داخل سورية في ظلّ الخوف أو الرقابة

الأخلاقية بين المثقفين، أو أداة تحدد من يملك حق الكلام ومن يُستبعد منه. تكمن أهمية هذا التحليل في أنه يتجنب الصورة الرومانسية للمثقف في المنفى. فالمنفى هنا مجال تتقاطع فيه الحرية مع الاعتماد، والاعتراف مع القلق، والنجاة الفردية مع الشعور بالذنب. إن خطاب المثقف في المنفى يتشكل من القناعة السياسية، وشروط البقاء، والحاجة إلى الاعتراف، والجرح الذاتي، والرغبة في البقاء مفهوماً ومقبولاً أخلاقياً داخل وسط متشظٍ. تطرح الكاتبة هنا سؤالاً نقدياً بشأن مدى قابلية هذه النتائج للتعميم، فالتحليل يبدو شديد الإقناع حين يتعلق بكتّاب وفنانين يتحركون داخل دوائر ثقافية أوروبية، ولكنه يصبح أقل مباشرة حين نفكر في تشكيلات فكرية سورية أخرى، من مثل المثقفين المحليين والمفكرين الدينيين والصحفيين والأكاديميين من خارج الحقل الفني، أو مثقفين عاشوا نزوحاً داخلياً أو بقوا في سورية.

الفصل الثاني

من الوعي المزدوج إلى النظرة المزدوجة

تنقل الكاتبة التحليل من التنافسات، داخل الحقل الفكري السوري، إلى معضلات التمثيل أمام الخارج. وتدرس كيفية حضور الكتّاب والفنانين السوريين في المنفى أمام الجمهور الغربي، والمؤسسات الثقافية والممولين والمجتمعات المضيفة. وتدور المسألة الأساسية حول صعوبة الحديث عن سورية، من غير الوقوع في صور نمطية جاهزة عن الضحية، واللاجئ والشرق المعذب، أو في سرديات تُكَيّف الألم السوري مع توقعات الجمهور والمؤسسات الثقافية في الغرب. تعالج الكاتبة هذه المشكلة بحذر، فلا تختزلها في اتهام مباشر للاستشراق الغربي، ولا تبرئ المؤسسات الثقافية من دورها في تشكيل ما يمكن قوله عن سورية. يظهر المثقف السوري هنا داخل علاقة معقدة بجمهور ومؤسسات تمنحه فرصة الظهور، ولكنها قد تدفعه في الوقت نفسه إلى إعادة إنتاج سرديات مألوقة عن الألم والزوج والاختلاف. من هنا، يصبح خطر الاستشراق الذاتي جزءاً من معضلة أوسع تتمثل بالسؤال: كيف يمكن الفنان

الاستراتيجية فحسب، بل أصبحت مؤشرات على الشجاعة أو الخيانة، والراديكالية أو التواطؤ، والأصالة الثورية أو الانفصال عن الثورة. بذلك، صار الحقل الفكري السوري، بعد العام 2011، مجالاً تتداخل فيه اللغة السياسية مع الحكم الأخلاقي، وأصبح فيه الموقف الفكري شكلاً من أشكال التموضع داخل جماعة متصدعة.

تقدّم الكاتبة قراءة مهمة للانقسامات بين الأجيال، فاستناداً إلى سوسيولوجيا الأجيال، عند مانهايم⁽²⁾، تميز بين مثقفين تشكل وعيمهم في ظل القومية العربية والتقدمية وصراعات القرن العشرين، وجيل أوسط صاغته المواجهة الطويلة مع الدولة السورية القمعية، وجيل أصغر تشكلت تجربته مباشرة عبر الثورة والحرب والمنفى والتجريب الثقافي. ولا تفق هذه القراءة عند تقسيم المثقفين بحسب الجيل، بل تشرح كيفية صنع التجارب التاريخية المختلفة حساسيات سياسية وأخلاقية متباينة، وتؤثر في طريقة فهم الثورة والتزامها. أما الإسهام الأهم في هذا الفصل من الكتاب، فيتعلق بتحليل التنافس المادي والرمزي. لقد خلق المنفى اعتماداً جديداً على المنح والزمالات والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الثقافية والناشرين والمهرجانات، وشبكات الدعم في البلدان المضيفة. ولم تكن هذه البنى أدوات مساعدة للإنتاج الثقافي فحسب، فقد ساهمت أيضاً في تشكيل الشكوك والتنافسات وأشكال التموضع الذاتي. في موازاة ذلك، تنافس المثقفون على المكانة الرمزية (symbolic status)، التي تتمحور حول من له حق الكلام باسم الثورة، ومن له شرعية تمثيل الألم، أو من يحق له أن ينتقد، ومن بقي قريباً بما يكفي من التجربة السورية.

يبرز هنا مفهوم رأس مال الاضطهاد (persecution capital)، وهو من المفاهيم المهمة في الكتاب، ويشير إلى أن التعرض للسجن أو الملاحقة أو التضحية، أو القرب من الألم، يمكنه أن يتحول إلى مصدر للمكانة والشرعية داخل مجالٍ شكّله العنف والخسارة السياسية. بهذا المعنى، لا ينتج الاعتراف من الامتياز الثقافي أو الأكاديمي وحده، ولكنه قد ينبع أيضاً من تاريخ المعاناة ذاته. مع ذلك، تظلّ هذه الشرعية ملتبسة، لأنها قد تتحول إلى معيار للمفاضلة

(2) كارل مانهايم (Karl Mannheim، 1893-1947): عالم اجتماع وفيلسوف مجري-ألماني، ويُعدّ المؤسس الفعلي لعلم اجتماع المعرفة الكلاسيكي.

موقع نقدي، فاحصاً الافتراضات السياسية والأخلاقية التي تحكم خطاب الاندماج. على الرغم من أهمية مفهوم "النظرة المزدوجة"، يبقى نطاقه مرتبطاً إلى حد كبير بطبيعة العينة التي يدرسها الكتاب. فالمفهوم يبدو مقنعاً عندما يتعلق بمثقفين كوسموبوليتانيين يمتلكون اللغة، والموارد الثقافية والقدرة على مخاطبة الجمهور الغربي، لكنه قد يعمل بصورة مختلفة لدى أشخاص آخرين في المنفى، ممن تصوغ حياتهم هشاشة العمل، وبيروقراطية اللجوء، والخوف القانوني والتمهيش الاجتماعي، أكثر مما يشكلها الإنتاج الفني أو التداول الثقافي. لذلك، يظل هذا الفصل أقوى حين نقرأه ضمن حدوده المتصلة بتجربة كتاب وفنانين قادرين على تحويل المنفى إلى موقع للنظر النقدي والحكم على العالم.

الفصل الثالث

بين البينية النقدية والانغراس الراديكالي

تتناول الكاتبة علاقة المثقفين السوريين بـ "الشعب"، وتدرس واحدة من المعضلات القديمة والمتجددة في الحياة الفكرية، وتطرح السؤال: هل يقود المثقف الجمهور، أم ينتقده أم يمثله أم يرافقه أم يذوب فيه؟ في السياق السوري بعد عام 2011، اتخذ هذا السؤال حدة خاصة، فقد خرجت الانتفاضة من الشارع والمبادرات المحلية، لا من النخب الفكرية أو مؤسسات المعارضة التقليدية. لذلك، شعر كثير من المثقفين بأن عليهم إعادة النظر في علاقتهم بالناس الذين تحمّلوا الخطر المباشر، ودفعوا كلفة الاحتجاج اعتقالاتاً وموتاً. تقرأ الكاتبة هذه المسألة من خلال التوتر بين المساواة والهرمية، فالدور التقليدي للمثقف يقوم على قدر من التمايز، ما يظهر في القدرة على التحليل وصوغ المفاهيم والتدخل في المناقشات العامة. غير أن الثورة وضعت المثقفين أمام ضغط أخلاقي معاكس، ما دفعهم إلى التخلي عن أي موقع إرشادي أو تعليمي، والاقتراب أكثر من الناس وتجربتهم. في هذا السياق، أصبح نموذج المثقف التنويري، أي المثقف الذي يشرح ويقود ويقترح، موضع ربة في لحظة ثورية فضّلت المسار الأفقي، ورفضت النخبوية،

أو الكاتب أن يحافظ على استقلاله، وأن يتكلم على العنف السوري بصدق، من غير أن يتحول إلى ممثل لصورة جاهزة ينظرها الآخرون منه؟

يتجسّد الإسهام النظري الأهم، في هذا الفصل، في الانتقال من مفهوم الوعي المزدوج (double con-) (sciousness) إلى مفهوم النظرة المزدوجة (dual gaze). وتنطلق الكاتبة من تصور ويليام إدوارد بورغاردت دو بوا (W. E. B. Du Bois)⁽³⁾ للوعي المزدوج، فالذات ترى نفسها عبر عينها وعبر عين الآخر المهيمن في الوقت نفسه، لكنها تضيف إلى ذلك بعداً آخر يلائم التجربة السورية في المنفى. فالمثقفون السوريون لا ينشغلون بكيفية نظر الغرب إليهم فحسب، بل يوجهون نظرهم أيضاً إلى الغرب، ليحاكموا سياساته ومؤسساته وإعلامه وخطابه الإنساني وإخفاقاته الأخلاقية. لهذا، تصف الكاتبة هذا التحول بأنه انتقال من سياسة أن تكون مرثياً إلى سياسة الإدراك والحكم (politics of perceiving) (ص 109). هكذا، تُخرج المؤلفة المثقف السوري من موقع المتلقي لنظرة الآخرين، وتضعه في موقع الفاعل المعرفي الذي يقرأ العالم ويحاكمه. فالمعضلة السورية، وفق هذا المعنى، ليست مادة تُعرض أمام الجمهور الغربي فحسب، بل نقطة انطلاق لفهم الغرب نفسه، ولا سيما حدود كونيته وانتقائية إنسانيته، والفجوة بين خطابه عن الحقوق وسلوكه السياسي الفعلي. من ثم، يغدو المنفى مجالاً لإنتاج معرفة نقدية عن العالم، مع كونه مساحة لعرض المعاناة.

تتصل هذه المسألة بمناقشة مشكلات الاندماج، فكثير من المشاركين لا يختبرون الاندماج في المجتمعات المضيفة كتجربة احتواء بسيطة، وإنما كعملية تحمل في داخلها توقعات ضمنية عن النقص، والتصحيح والتأقلم مع معايير يحددها الآخر. تبدو المقارنة بين فرنسا وألمانيا مفيدة في هذا السياق، ففي فرنسا قد يؤدي ضعف الدعم المؤسسي إلى شعور أعمق بالاغتراب، في حين قد يقترن الدعم الأقوى في ألمانيا بتدخل أكبر في حياة اللاجئ وصورته وسلوكه. في الحالتين، يتعامل المثقف السوري مع المجتمع المضيف من

(3) ويليام إدوارد بورغاردت دو بوا (W. E. B. Du Bois): 1868-1963. عالم اجتماع أميركي، وهو أول أفريقي أميركي يحصل على الدكتوراه من هارفارد. أهم كتبه أرواح الشعب الأسود (The Souls of Black Folk) (1903)، وقد حلل فيه معاناة السود ومفهوم الوعي المزدوج.

وتخوّفت من إعادة إنتاج أشكال القيادة القديمة.

لذلك، فإن التعامل مع "الشعب" بوصفه كتلة واحدة قد يستبدل تجريباً تصورياً بتجريد تصوري آخر.

يظهر هنا مفهوم "الانغراس الراديكالي (radical em-beddedness)"، وهو من المفاهيم الأساسية في الكتاب، ويشير إلى ميل المثقف إلى التماهي العميق مع الجمهور الثوري والتحدث إليه ومن داخله، بدلاً من النزعة الفوقية. لهذا الميل قوة أخلاقية واضحة، فهو يعترف بفاعلية الناس العاديين، وبأنهم لم يكونوا مادة تنتظر من يفسرها أو يقودها، ولكنه يدرك أيضاً حدوده، فحين يقترب المثقف إلى حد الانغراس في الجماعة، قد يفقد المسافة التي يحتاجها النقد ويتردد في طرح الأسئلة الصعبة، خشية أن يفهم نقده كنوع من التخلي أو الخيانة. من هنا، تأتي أهمية مفهوم البينية النقدية، فالمثقف يحتاج إلى موقع وسيط، ليكون قريباً بما يكفي من فهم التجربة والتأثر بها، وبعيداً بما يكفي منها لكي يحللها وينقدها. غير أن المنفى يعقد هذا الموقف، فالمثقف الذي غادر سورية يشعر غالباً بأن المسافة المكانية تضعف شرعيته، فيعوّض هذا الضعف عبر التماهي الأخلاقي الكبير مع من بقوا في الداخل أو مع "الشعب" عامة. النتيجة هي أن البعد من التجربة الواقعية قد يُنتج أحياناً تردداً أكبر في نقدها، لا جرأة أكبر على مساءلتها.

تتضح هذه المسألة أيضاً في مناقشة العداء للمثقفين والشعبوية الثقافية. فقد رفعت الثورة من شأن الناس العاديين وخبراتهم، وهذا جزء مهم من معناها الأخلاقي. غير أن رفع شأن الناس لا يلغي حاجة التجربة الثورية إلى تفكير نقدي، ومساءلة البنى الاجتماعية والثقافية والسياسية التي أثرت في مسارها. لهذا، تبدو معالجة الكاتبة لـ "الثقافية" متوازنة. فهي تنتبه إلى خطر التفسيرات التي تلوم المجتمع السوري أو الثقافة العربية أو الإسلام على الاستبداد والعنف، لما تحمله من نزعة اختزالية وربما استشراقية. لكنها في الوقت نفسه لا ترفض النقد الداخلي، حين يتناول عادات سلطوية أو تخيلات طائفية، أو أنماطاً سياسية واجتماعية تحتاج إلى تفكيك. يمثل هذا الفصل جانباً مهماً من الكتاب، لأنه يعالج أسئلة حاسمة في التجربة السورية، من قبيل كيف يمكن المثقف أن يكون وفياً للثورة، من دون أن يتخلى عن وظيفة النقد؟ وكيف يمكنه أن يحترم تضحيات الناس، من غير أن يحوّلهم إلى مرجعية أخلاقية لا تخضع للمساءلة؟ تلتقط المؤلفة هذه المفارقة، حين تشير إلى أن المنفى أتاح للمثقفين حرية أوسع في التعبير، لكنه قوّض في الوقت نفسه مصداقيتهم وتأثيرهم في الداخل. من هنا لا يكون "ثمن الرحيل" فقدان القرب من سورية فحسب (ص 182)، بل تراجع الثقة بقدرة المثقف على النقد والاقتراح والتنظيم، وتخيل بدائل سياسية.

الفصل الرابع

الحق في المعنى

تنتقل الكاتبة إلى تأمل أوسع في اللغة والفاعلية والصدمة والرهانات الوجودية للثورة، وترى أن الثورة، في نظر كثير من المثقفين السوريين، كانت محاولة لاستعادة المعنى، بخاصة معنى الكلمات والسياسة والكرامة والقدرة على الفعل والحياة نفسها. وتنطلق هنا من فكرة أن الاستبداد يسيطر على المجال السياسي، ويُفسد اللغة

ترى الكاتبة أن رفض الهرمية والقيادة أضعف قدرة المثقفين على التأثير في الخيال السياسي. وتلاحظ أن بعض المثقفين اتخذوا وضعية "التابع"، وانشغلوا بالتعبير عن خيار الشعب وتمثيله بلغة وجدانية، أكثر من انشغالهم بالاقتراح أو التوجيه أو بناء رؤية سياسية مشتركة (ص 140). هكذا، بقي كثير من المثقفين قريبين وجداناً من الثورة، لكنهم ترددوا في تقديم تدخلات مؤسسية أو تنظيمية، وغالباً ما اتخذ عملهم طابعاً تعبيرياً أو تضامنياً أو سردياً، أكثر من كونه عملاً مؤثراً في تشكيل المسار السياسي. لا يعني ذلك أن الكاتبة تدعو إلى عودة المثقف المتعالي أو الوصي على المجتمع، فقوة الفصل تكمن في أنه يمسك بالتوتر من طرفيه. إن الانغراس في تجربة الناس ضروري لتجنب النخبوية والاحتقار الثقافي، ولكن النقد يحتاج أيضاً إلى مسافة. ومن دون هذه المسافة قد يتحول "الشعب" إلى صورة أخلاقية موحدة، مع أن الواقع أكثر تعقيداً وتعقيداً. فقد ضمت الثورة فئات وطبقات ومناطق وحساسيات سياسية ودينية، وتجارب مختلفة من العنف.

التعاطف الذي يرى الألم ويقرّ به، لكنه يبقى عاجزاً عن التحول إلى فعل أو مسؤولية. من هنا، تأتي أهمية مفهوم الحق في المعنى، ولا ينحصر هذا الحق في طلب النجاة أو البقاء، بل يشير إلى حاجة السوريين إلى أن يُحسب كلامهم ومعاناتهم وموتهم وتضحياتهم وتطلعاتهم داخل أفق أخلاقي وسياسي مفهوم. فالحق في المعنى هو رفض اختزال الحياة في مشهد أو رقم أو شفقة، ورفض تحويل التجربة السورية إلى مادة عابرة في خطاب إنساني لا يغيّر شيئاً في الواقع. يمثل هذا المفهوم إسهاماً مهماً، لأنه يجمع بين اللغة والصدمة والمنفى واللامساواة العالمية.

يبين الكتاب أن جزءاً من إخفاقات الثورة السورية مسّن أيضاً القدرة على تحويل المعاناة إلى مطالب مسموعة ومعترف بها. لقد روى المثقفون السوريون الألم، ووثّقوا الفضاء وخاطبوا العالم، لكن هذه الأفعال لم تُنتج استجابة سياسية كافية. على الرغم من أهمية هذا الطرح، فإنه يحتاج إلى أن يميّز بين معنى الثورة لدى المثقفين، ومعانيها المتعددة لدى الفاعلين الآخرين. فوصف الثورة، بما هي صراع على المعنى، يمنحها عمقاً فلسفياً، لكنه قد يجعلها أكثر تماسكاً مما كانت عليه في الواقع. فالانتفاضة السورية حملت دوافع محلية ومادية وسياسية ودينية واقتصادية ووجودية متعددة، ولم تكن تجربة واحدة موحدة. لذلك، يكون مفهوم "المعنى" أكثر إقناعاً، حين نقرأه كإطار تأويلي استخدمه المثقفون لفهم الثورة، لا كتلخيص شامل لكل ما حرك السوريين في تلك اللحظة.

خاتمة الكتاب

تجمع خاتمة الكتاب خيوطه الرئيسة حول الصدمة الثقافية (cultural trauma)، والانغراس الراديكالي، وثن الرحيل، والانتقال من الخضوع لنظرة الآخر إلى سياسة الإدراك والحكم. المقصود بهذا الانتقال أن المثقف السوري في المنفى ينتقل من سؤال الصورة التي يصنعها الغرب عنه، إلى مساءلة موقعه داخل الوسط السياسي والثقافي الغربي، وإلى الحكم على خطاب هذا الوسط ومؤسساته ومواقفه من المأساة السورية. تعود الكاتبة إلى مفهوم الصدمة الثقافية، لتبيّن أن المثقفين السوريين في

أيضاً. ففي ظل نظام الأسد، فقدت كلمات، من مثل الأمن والمواطنة والسيادة والاشتراكية والانتماء الوطني، كثيراً من معانيها، أو أصبحت جزءاً من لغة السلطة نفسها. لذلك، بدت الثورة، في نظر عدد من المثقفين، فرصةً لتحرير الكلام العام من الخوف والدعاية والرقابة، واستعادة السياسة من اللغة التي صاورها النظام. من هنا، تُقرأ الانتفاضة ك لحظة سياسية ولغوية في آن واحد، وقد حاول السوريون فيها أن يجعلوا الكلام ممكناً، بعد عقود من مصادرة المعنى والتحكم فيه.

تطوّر الكاتبة هذه الفكرة، عبر الدلالات المتعددة لـ "المعنى" في العربية، من حيث المعنى اللغوي والمعنى الوجودي والمعنى القيمي والمعنى الفكري. من خلال هذا الاشتغال، تربط المؤلفة بين استعادة اللغة واستعادة الفاعلية الإنسانية. فالثورة تصبح ذات معنى، لأنها تفتح إمكاناً جديداً في مواجهة خطاب نظام الأسد عن الديمومة والانغلاق وانعدام البدائل. في هذا السياق، تظهر الكرامة والحرية كتجارب تجعل الحياة مفهومة وقابلة لأن تُعاش. لكن هذا المعنى يتعرض لاحقاً للانكسار، فعوامل العنف والهزيمة والمنفى والتخلي الدولي جعلت إنتاج المعنى أكثر صعوبة. وقد واجه المثقفون الذين رأوا في الثورة أفقاً للتحرر السؤال الصعب الآتي: هل يمكن للمعنى أن يصمد أمام الموت الجماعي، والزواج الهائل، وتحوّل البشر إلى كائنات تبحث عن النجاة فحسب؟ لذلك، ترصد الكاتبة انتقال المثقفين، من الإيمان بأن الثورة أعادت للغة والسياسة معناهما إلى الإحساس بأن هذا المعنى تكسّر أمام العنف والتخلي الدولي. فقد رأى العالم الألم السوري ومأساته، وتعاطف معه في أحيان كثيرة، لكن ذلك بقي محدود الأثر، ولم يتحول إلى حماية أو عدالة أو اعتراف سياسي فعلي.

في هذا السياق، تستعين الكاتبة بمفهوم الحياة العارية (bare life)، أي المختزلة في محاولة البقاء على قيد الحياة. بعد أن يفقد الإنسان القدرة على الفعل السياسي أو انتزاع اعتراف بمعنى تجربته. فالمشكلة لا تكمن في حجم المعاناة وحدها، بل في أن هذه المعاناة بقيت غالباً من دون استجابة توازيها، أي من دون حماية كافية أو عدالة أو اعتذار أو جبر للضرر. من هنا يظهر مفهوم التعاطف غير المنتج (unproductive compassion)، أي

هامش التحليل، وهذه الملاحظة تتصل بسؤال فئة "المثقف" نفسها. تعتمد الكاتبة تعريفًا واسعًا للعمل الفكري، ما يشمل الكتابة والفن والتأمل العام وإنتاج المعنى، وهذا خيار مفيد لأنه يحرر المفهوم من الحصر الأكاديمي أو المهني. غير أن المادة التي اشتغل عليها الكتاب تميل إلى ربط المثقف بوسط علماني وكوسموبوليتاني وفني، وفاعل في الدوائر الثقافية الأوروبية. لذلك، يبقى السؤال الآتي حاضراً: إلى أي مدى استطاعت مفاهيم الكتاب تفسير أشكال أخرى من العمل الفكري والثقافي السوري، خارج هذا الوسط وهاتين المدينتين؟

في مستوى الإطار النظري، الكتاب غني بأدبيات من حقول معرفية مختلفة، ولا سيما علم الاجتماع الثقافي وفكر ما بعد الاستعمار ونظرية الحركات الاجتماعية، ودراسات الهجرة والصدمة. يمنح هذا الاتساع الدراسة عمقاً واضحاً، ولكنه يجعل بعض المقاطع، ولا سيما في المقدمة، قريبة من الاستطراد النظري أو التاريخي. بينما يبدو الكتاب أكثر قوة في طرحه حين ترتبط مفاهيمه مباشرة بالمقابلات والمعضلات التي عاشها المشاركون. وتبقى مسألة "المعنى" في حاجة إلى شيء من الحذر، فالكتاب يقدم قراءة مهمة للثورة، كتجربة لاستعادة اللغة والكرامة والفاعلية، لكنه يكون أكثر إقناعاً حين التعامل مع هذه القراءة كطريقة فهم عند المثقفين الذين تدرسه الكاتبة، لا كخلاصة نهائية لمعنى الثورة السورية كلّها. فقد حملت الانتفاضة (الثورة) دوافع اجتماعية ومحلية واقتصادية ودينية وسياسية كثيرة، وكان فاعلوها أكثر تنوعاً من أي إطار فلسفي أو فكري عام واحد، وإن كانت الكاتبة قد أقرت منذ البداية أثر نطاق العينة المكاني والفكري في حدود دراستها. ولكن لا تقلل هذه الحدود من قيمة الكتاب، بل تحدد موقعه بدقة. لقد قدم الكتاب مفاهيم وأدوات من شأنها إثارة مناقشات كثيرة، حول مثقفين آخرين ممن بقوا داخل سورية أو نزحوا داخلها، أو عملوا في الإعلام والسياسة والتعليم والنشاط المدني، أو عاشوا في منافي إقليمية بعيدة من المؤسسات الثقافية الأوروبية. إن من شأن الدراسات التي يمثلها الكتاب أن تختبر مدى اتساع المفاهيم التي جاءت في سياقها، وأن تضع "ثمن الرحيل" إلى جانب "ثمن البقاء". لقد نجحت الكاتبة في رسم صورة معقدة للمثقف السوري في

المنفى ساهموا في تحويل المعاناة إلى لغة عامة وذاكرة وفن وتحليل. غير أن هذا الدور وضعهم أمام توتر صعب، فرواية الألم تحتاج إلى قرب وجداني من الضحايا، في حين يحتاج النقد إلى مسافة. في الحالة السورية، ازداد هذا التوتر لأن العنف لم يكن حدثاً منتهياً يمكن تأمله بعد وقوعه، بل كارثة مستمرة حاول المثقفون فهمها وهي تتكشف أمامهم.

يحمل الكتاب بعداً زمنياً مهماً، وقد كُتب في ضوء سقوط نظام الأسد، ما منعه من البقاء داخل أفق الهزيمة، لكنه لا يحول سقوط النظام إلى نهاية مكتملة للثورة. فالكاتبة تراه بداية طور جديد مفتوح على احتمالات متعارضة، ومنها استعادة بعض معاني الثورة أو تبديلها أو خذلانها مرة أخرى. بذلك، تقف الخاتمة عند عتبة زمن المنفى والخسارة وانكسار الأمل الثوري، وزمن سوري جديد لم تتضح بعد ملامحه السياسية والفكرية. يطور الكتاب مجموعة من المفاهيم المفيدة لفهم العمل الفكري في المنفى، ومنها رأس مال الاضطهاد والنظرة المزدوجة والانغراس الراديكالي والحق في المعنى وثمر الرحيل. تعمل هذه المفاهيم، في سياق الكتاب، كأدوات تحليلية تربط التجربة السورية بمناقشات أوسع في علم الاجتماع الثقافي ودراسات الهجرة وفكر ما بعد الاستعمار ودراسات الصدمة. يتبين هنا أن الكاتبة لا تبني إطارها النظري على المراجع الغربية وحدها، فهي تستحضر أيضاً أصواتاً من المناقشات العربية، ومنها إحالتها على عزمي بشارة في نقد الموضوعية المتوازنة (balanced objectivity)، أي ادعاء الحياد الذي قد يساوي، في سياق عنف غير متكافئ، بين الضحية والجلاذ (ص 86-87). تكشف هذه الإشارة تعامل الكاتبة مع الإنتاج الفكري العربي المعاصر كجزء من المناقشات النظرية، لا كمادة سياقية فحسب.

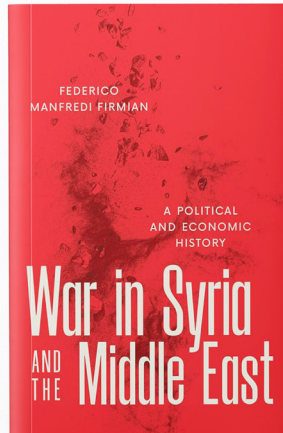
يكتسب الكتاب أهميته من تركيزه على كتاب وفنانين في باريس وبرلين، لكنه يضيّق حين يوحي عنوانه أو بعض صياغاته بأنه يتناول المثقفين السوريين في المنفى عموماً. فقد كان الحقل الفكري السوري، بعد العام 2011، أوسع من هذا الوسط، وقد شمل صحفيين وأكاديميين ومنظمين سياسيين ومثقفين دينيين وفاعلين مدنيين، ومثقفين في تركيا ولبنان والأردن والخليج وأميركا الشمالية ودول أوروبية أخرى وداخل سورية نفسها. تبقى تجارب النازحين داخلياً، أو الذين عاشوا تحت الرقابة والخوف والصمت القسري، في

المنفى، فهو شخصية تقف بين الذاكرة والذنب، وبين النقد والتمثيل، وبين الحاجة إلى رواية المأساة السورية والرغبة في تجاوز موقع الضحية. من هنا أيضاً، تنبع أهمية الكتاب، فهو يمنح موضوعاته وضوحاً تحليلياً وثقلاً أخلاقياً وعمقاً نقدياً.

غيداء حمامة⁽¹⁾ | Ghaida Hamama

الحرب في سورية والشرق الأوسط تاريخ سياسي واقتصادي

War in Syria and the Middle East A Political and Economic History



العنوان:

الحرب في سورية والشرق الأوسط: تاريخ سياسي واقتصادي

War in Syria and the Middle East: A Political and Economic History

المؤلف: فيديريكو مانفريدي فيرميان (Federico Manfredi Firmian)

اللغة: الإنجليزية

الناشر: University of Texas Press (2025)

عدد الصفحات: 258

(1) كاتبة ومترجمة سورية.

Gd.perfect92@gmail.com

مقدمة

النظام القائمة أصلاً (ص 2)

ضمن هذه المقاربة، يحاول الكتاب بناء تفسير إقليمي ودولي للحروب التي نشأت في دول خرجت من الاستعمار، وفشلت فيها مشاريع التنمية، وتعرضت لتدخلات خارجية متكررة، كما هي الحال في سورية. ويستعمل عبارة "الشرق الأوسط الكبير"، على الرغم من اعترافه بحمولتها الاستعمارية والعسكرية. فهو يوظفها لأنه يرى أن النزاعات في سورية والعراق وأفغانستان وليبيا وبلدان الساحل لا يمكن فهمها داخل حدود الدول القطرية وحدها. تحليلنا هذه المقاربة على السؤالين الآتيين: إلى أي حد يفسر هذا الإطار الحرب السورية فعلاً؟ إلى أي حد يجعلها مثلاً ضمن نموذج واسع عن فشل الدولة والصراع بين المنظومات الأيديولوجية؟ فالتفسير الواسع يمنح الكتاب قدرة على وصل سورية بتاريخ الإمبريالية، وفشل التنمية، والحروب الأميركية، لكنه يقلل في المقابل من خصوصية التجربة السورية وتعقيدات بنية المجتمع السوري، وتعدد الفاعلين المحليين الذين صنعوا مسار الانتفاضة (الثورة) والحرب.

من الإمبريالية للرأسمالية إلى الدولة البعثية

يبدأ الكاتب من تاريخ أبعد بكثير من الدولة السورية الحديثة، ويعيد جذور الأزمة إلى التحولات التي أصابت المشرق في أواخر العهد العثماني، حين أدى التوسع الأوروبي إلى دمج اقتصادات المنطقة تدريجياً، في شبكة تجارية ومالية تقودها القوى الرأسمالية الكبرى. يسمي الكاتب هذا السياق "المرحلة الإمبريالية للرأسمالية (imperial phase of capitalism)"، ويرى أن الانقسات الأيديولوجية المعاصرة في المنطقة تعود إلى تلك المرحلة بدرجة كبيرة. في هذه القراءة، لم يكن إدماج المشرق في الاقتصاد العالمي عملية تحديث متكافئة، بل مساراً عمق التبعية وأضعف قطاعات الإنتاج المحلي. فقد دخلت رؤوس الأموال الأوروبية إلى المنطقة، عبر التجارة والامتيازات والقروض والمشاريع المرتبطة بالمرافئ والسكك الحديدية والأسواق، وتحولت مناطق واسعة إلى مصادر للمواد الأولية وأسواق للسلع

يقدم الكتاب قراءة موسعة للحرب السورية، وهي بحسب الكاتب لم تبدأ من انتفاضة (ثورة) في العام 2011، ولا تقف عند حدود الصراع بين النظام والمعارضة، بل تعود إلى تحولات المشرق منذ أواخر العهد العثماني، والاختراق الأوروبي للاقتصادات المحلية، والانتداب الفرنسي، وصعود القومية العربية والبعث، ثم أقول المشروع الاشتراكي، وصعود الإسلام السياسي، وبدء التدخلات الدولية. يقوم الكتاب على فكرة رئيسة مفادها أن الحرب السورية، إلى جانب نزاعات أخرى في "الشرق الأوسط الكبير (great-er Middle East)"، نشأت من صدام طويل بين الرأسمالية والمنظومات الفكرية والسياسية التي عارضتها. ويحدد الكاتب ذلك منذ مقدمة الكتاب، حيث يصف هذه الحرب بأنها متجذرة في التوتر، بين الرأسمالية والقومية العربية وأنماط مختلفة من الإسلام السياسي. من هنا، يتعامل مع الرأسمالية كمنظومة اقتصادية، وإطار تاريخي رافق التوسع الأوروبي، وإعادة تنظيم الأسواق، وفرض أنماط جديدة من الملكية والتبادل والسلطة.

يربط الكاتب نشوء القومية العربية والبعث والحركات الإسلامية بتاريخ مقاومة الاستعمار والهيمنة الخارجية، ويرى أن التجارب السياسية التي ظهرت في المشرق، خلال القرن العشرين، لم تكن استجابات فكرية أو حزبية فحسب، بل كانت محاولات لإنتاج بدائل من النظام الذي فرضته الرأسمالية الأوروبية ثم الأميركية. لهذا، يضع القومية العربية والاشتراكية العربية والإسلام السياسي ضمن سلسلة واحدة، من الحركات التي عارضت التبعية السياسية والاقتصادية، وإن اختلفت في مصادرها الفكرية والاجتماعية وتصوراتها بشأن الدولة والمجتمع. لا ينظر الكاتب إلى سورية كحالة منفصلة، بل يضعها ضمن مقارنة تمتد إلى العراق وأفغانستان وليبيا والصومال ومناطق من الساحل الأفريقي. ويستعمل مفهوم "فشل الدولة (state failure)" لتفسير اجتماع القمع السياسي، وضعف المؤسسات، والتفاوت الاقتصادي، والتدخل الخارجي، والعنف المسلح. ويؤكد أن سورية كانت "دولة أخذة في الفشل" قبل العام 2011، وأن الانتفاضة كشفت اختلالات

لم يؤد هذا التحول إلى معالجة أزمات التنمية أو إلى تقليص التفاوت، بل أعاد توزيع الموارد والفرص، وفق معايير القرب من السلطة وشبكات الولاء. ويربط الكاتب هذه التحولات بتراجع أفق الوحدة العربية، بعد تجربة الجمهورية العربية المتحدة، والاستقطاب الذي شهدته المنطقة خلال الحرب الباردة، وبتأثير من هزيمة العام 1967 (نكسة حزيران/يونيو) في إعادة ترتيب الأولويات السياسية والعسكرية. فقد بات خطاب التحرر والوحدة، في هذا السياق، أداة لحماية السلطة بقدر ما كان مشروعاً لتغيير المجتمع. بهذه الخلفية، يفسّر الكاتب صعود الإسلام السياسي، وبعده نتيجة لفشل القومية العربية في الوفاء بوعودها، والقمع الذي واجهت به الدولة المعارضة، لتراجع قدرتها على إنتاج شرعية سياسية واجتماعية واسعة. وتحتل مواجهة النظام مع الإخوان المسلمين، بين عامي 1976 و1982، مكانة مهمة في تحليله، لأنها تكشف عن الصدام المبكر بين الدولة البعثية والحركات الإسلامية، وتظهر كيف خلّفت تلك المرحلة إرثاً طويلاً من العنف والخوف والإقصاء. لكن هذا البناء التاريخي يظلّ شديد الانتظام، فالمدار الذي يقترحه الكتاب ينتقل من الاستعمار إلى القومية العربية، ثم البعث ثم الإسلام السياسي وصولاً إلى الحرب. وهذا مسار متماسك، لكنه يقترب أحياناً من تفسير خطي يوحى بأن النتيجة كانت كامنة منذ البداية. وتبرز الحاجة هنا إلى مساحة أكبر للتباينات داخل التيارات القومية والبعثية، والتحولات الاجتماعية المحلية، ولحظات لم تكن فيها الخيارات السياسية محسومة مسبقاً.

ما بعد الحرب الباردة

الرأسمالية الزبائنية وإعادة إنتاج الأزمة

يضع الكاتب نهاية الحرب الباردة في موقع مفصلي داخل تاريخ سورية الحديث. فمع أقول القومية العربية والاشتراكية، لم يتجه النظام السوري (البائد) إلى إصلاح ديمقراطي أو بناء اقتصاد أكثر عدالة، بل إلى انفتاح محدود حافظ على هيمنة السلطة. ويصف الكاتب هذا المسار بأنه انتقال إلى "رأسمالية زبائنية سلطوية" (authoritarian crony capitalism) (ص14). وتكمن أهمية هذا

الصناعية الأوروبية. يرى الكاتب أن هذا التحول لم يخلق اقتصاداً محلياً قادراً على النمو المستقل، ما ربط المنطقة تدريجياً بمراكز الرأسمالية الأوروبية. ثم جاءت الحرب العالمية الأولى لتستكمل هذا التحول سياسياً، وقد أدى سقوط الدولة العثمانية إلى فتح المجال أمام بريطانيا وفرنسا لإعادة رسم المشرق وفق مصالحهما. في الحالة السورية، يرى الكاتب أن مرحلة الانتداب الفرنسي أسهمت في تثبيت حدود جديدة، وإعادة تشكيل مؤسسات الحكم، وإنتاج شعور قومي معادٍ للاستعمار. ويربط الكاتب القمع الفرنسي للثورات والانتفاضات بتصاعد الحركات التي حملت خطاباً تحررياً وقومياً أكثر راديكالية.

يقرأ الكاتب صعود القومية العربية والبعث من هذه الزاوية، فقد ظهر البعث مشروعاً يُعد بالوحدة العربية، والتحرر من النفوذ الغربي، والعدالة الاجتماعية عبر إعادة توزيع الثروة. وقد تبنى التأميم والإصلاح الزراعي والتخطيط المركزي، كأدوات لبناء اقتصاد وطني مستقل. غير أن الكتاب يرى أن هذه السياسات لم تتحول إلى نموذج تنموي مستدام، لأنها وسّعت دور الدولة، من دون أن تنشئ مؤسسات فعالة أو اقتصاداً منتجاً يحقق عدالة اجتماعية مستقرة. ويقدم الكاتب التجربة البعثية ضمن سلسلة تفسيرية واضحة، فقد نشأت القومية العربية والاشتراكية العربية في مواجهة الاستعمار والرأسمالية، لكنها أخفقت في إنتاج بديل سياسي واقتصادي ناجح. ويذهب إلى أن الدولة البعثية فشلت في تحقيق التنمية، بسبب ما يرى أنه أخطاء في مبادئها الاقتصادية، وخصوصتها الأيديولوجية مع الولايات المتحدة التي أسهمت في تهميشها داخل الأسواق العالمية. هنا تظهر إحدى نقاط القوة في أطروحة الكتاب، فهو يعدّ الدولة البعثية جهازاً آمناً يربط السلطوية بفشل مشروع التنمية نفسه، ذلك أن انتقال البعث، من خطاب التحرر والوحدة إلى دولة مركزية تعتمد على الأجهزة الأمنية وشبكات المصالح، يظهر كتحول سياسي نتج من عجز المشروع الاقتصادي والاجتماعي عن إنتاج شرعية واسعة.

يتوقف الكاتب عند مرحلة حافظ الأسد التي شكّلت منعطفاً داخل التجربة البعثية، فقد خففت السلطة بعض السياسات الاقتصادية الراديكالية، ووسّعت هامش التجارة والقطاع الخاص، مع الإبقاء على البنية السلطوية للدولة.

الحركات الإسلامية في الدين والعنف. لكنها تميل، في الوقت نفسه، إلى التعامل مع الإسلام السياسي كبدلٍ أيديولوجي واسع، على الرغم من التباين الكبير بين الإخوان المسلمين والفصائل الإسلامية المحلية والسلفية الجهادية وتنظيم الدولة (داعش)، من حيث المرجعيات والبنية التنظيمية والممارسة السياسية والعسكرية. هنا تظهر إحدى نقاط ضعف الإطار التفسيري للكتاب، فربط الإسلام السياسي بفشل القومية العربية والهيمنة الخارجية مفيدٌ، من حيث إبراز الشروط التاريخية لصعوده، إلا أنه لا يكفي لتفسير الاختلافات الحادة بين التنظيمات الإسلامية، وقواعدها الاجتماعية، وتجاربها في العمل السياسي أو المسلح. إن وضع هذه التيارات داخل منطقتين واحد، من المعارضة الأيديولوجية للرأسمالية والقومية العربية، قد يحجب الفروق بين منطلق الإخوان المسلمين ومنطلق الفصائل المحلية والحركات الجهادية العابرة للحدود.

الانتفاضة والعسكرة وتدويل الصراع

يتناول الكاتب انتفاضة (ثورة) العام 2011 على أنها انفجار لأزمة سياسية واجتماعية تراكمت خلال عقود. فقد خرج السوريون إلى الشارع، في سياق عربي أوسع، مطالبين بالكرامة والحرية وإنهاء القمع والفساد. لكن نظام الأسد اختار منذ البداية التعامل الأمني والعسكري مع المنتفضين عليه، وحاول حماية بنية سياسية واقتصادية لم تعد قادرة على الاستجابة لمطالب المجتمع. ويرى الكاتب أن رفض النظام تقديم تنازلات حقيقية أسهم في تحويل الأزمة إلى صراع مفتوح، فالقمع والاعتقالات والقتل ممارسات لم تُؤدَّ إلى إنهاء الاحتجاجات، ودفعت تدرجياً إلى التسلح والانشقاقات عن مؤسسته العسكرية والأمنية. يضع الكاتب هذا التحوّل ضمن سياق أوسع من التدخلات الإقليمية والدولية، ويؤكد أن هذه السياسات لم تفتح طريقاً أمام انتقال سياسي، بل غدّت حرباً أهلية مدمرة، وعززت صعود جماعات إسلامية مسلحة قوية، من بينها تنظيم الدولة. وتكشف هذه العبارة مكانة العسكرة والجماعات الإسلامية في تفسيره العام للحرب، فهي ليست نتيجة جانبية للصراع، بل إحدى القوى التي أعادت تشكيله، وحددت جزءاً كبيراً

المفهوم في أنه ينقل المناقشة، من اقتصاد السوق في ذاته إلى شكل من السوق التي نشأت داخل الدولة السلطوية. فالكتاب لا يحدّ انفتاح التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين إصلاً اقتصادياً، بل إعادة ترتيب للمصالح داخل بنية الحكم، ما أدى إلى اتساع فرص بعض رجال الأعمال المرتبطين بالنظام، وتضخم شبكات الوساطة والمحسوبية، وتراجع قدرة الدولة على معالجة ضعف الخدمات وتهميش الريف وغياب العدالة في توزيع الموارد. من هذه الزاوية، لا يفسّر الكتاب الأزمة السورية من خلال الفقر وحده، ولا من خلال الفساد كظاهرة أخلاقية أو إدارية فحسب، بل يربطها أيضاً ببنية اقتصادية جعلت الثروات والفرص مرتبطة بمواقع النفوذ السياسي. هذا الربط بين الاقتصاد والسلطة من الممكن عدّه من أهم مقاربات الكتاب، لأنه يوضح أن هشاشة الدولة لم تبدأ مع الحرب، وإنما كانت قائمة داخل نمط الحكم نفسه.

يربط الكاتب هذا التحول بالسياق الإقليمي الأوسع، فصعود الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ثم غزو العراق في العام 2003، أعاد تشكيل البيئة السياسية التي تتحرك فيها سورية. ويمنح الكاتب الاحتلال الأميركي للعراق وزناً كبيراً، لأنه أسهم في توسيع نفوذ الشبكات الجهادية وإعادة إنتاج أشكال جديدة من العنف العابر للحدود. من هذه الزاوية، يظهر العراق بوصفه حلقة أساسية في تكوين المجال الذي انتشرت فيه الجماعات السلفية الجهادية. ويربط الكاتب هذا السياق بتراجع الأحوال الاقتصادية والاجتماعية داخل سورية، فسياسات الانفتاح زادت من هشاشة فئات أوسع، ولا سيّما في المناطق الزراعية والطرفية. ويتناول أزمة الجفاف، الذي بدأ في النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ضمن عوامل زادت من حدة التهميش والهجرة الداخلية، من دون أن يجعله سبباً وحيداً للثورة. فالأزمة البيئية عملت داخل بنية سابقة من الفساد وسوء الإدارة وضعف الخدمات وانسداد الأفق السياسي.

يرى الكاتب أن صعود الإسلام السياسي جاء استجابةً لتراجع القومية العربية، وعجز الدولة عن إنتاج تنمية أو شرعية واسعة، فضلاً عن أثر الحروب والتدخلات الأميركية في المنطقة. تسمح هذه المقاربة بتجاوز التفسيرات التي تختزل

من مآلاته. لها، والأدوار التي أدتها شبكات المجتمع المحلي خلال مراحل الثورة الأولى.

سورية المقسمة

يعالج الكتاب مرحلة تفكك طويلة للدولة السورية، فمع اتساع الحرب، لم تعد سورية ساحة صراع بين النظام والمعارضة فحسب، فقد تدخلت روسيا وإيران وحزب الله لدعم النظام، واتجهت الولايات المتحدة إلى الشراكة مع قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في قتال تنظيم الدولة. وفي الشمال رسّخت تركيا حضورها عبر دعم فصائل معارضة، مستهدفةً الحد من تمدد القوات الكردية قرب حدودها. يصف الكاتب هذا التفكك بأنه تحول سورية إلى مناطق نفوذ متجاوزة، ولكل منها قوة عسكرية مهيمنة، وحلفاء خارجيون وترتيبات مختلفة للحكم والاقتصاد. ويرى أن الأراضي السورية أصبحت مقسمة بحكم الأمر الواقع، بين سلطات متنافسة تقوم على "معتقدات أيديولوجية تبدو غير قابلة للتوفيق [في ما بينها]" (ص101). هذا التقسيم يمنح الكتاب وضوحاً تحليلياً، فهو يفسّر استمرار الصراع، على الرغم من تراجع الجبهات الكبرى بعد العام 2018، ويبين أن تجمد القتال لا يعني استعادة سيطرة الدولة وتعافها أو انتهاء الحرب. يوضح الكاتب هنا أن مسائل الاقتصاد والحكم والأمن والخدمات أصبحت مرتبطة بمناطق نفوذ مختلفة، ولكل منها علاقات خاصة بالقوى الخارجية والمجتمعات المحلية. لكن هذا الوضع نفسه يثير بعض التحفظات، فالنظر إلى مناطق السيطرة، باعتبارها كتلاً أيديولوجية متميزة، قد يغفل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والإدارية داخل كل منطقة. فمناطق النظام ليست وحدة متجانسة، ومناطق النفوذ التركي لا تُختزل في الفصائل المسلحة، كما أن مناطق الإدارة الذاتية تضم تناقضات محلية وعشائرية وقومية واقتصادية، مما لا يمكن اختزاله في خطاب سياسي واحد. وتبدو معالجة الكتاب لـ "الإدارة الذاتية (قسد)" في شمال شرقي سورية أكثر إيجابية من معالجته لبقية مناطق السيطرة، فهو ينوه بمشروع "الكونفدرالية الديمقراطية (democrat-ic confederalism)"، والمجالس المحلية والرئاسة

يشرح الكاتب صعود جبهة النصرة ثم تنظيم الدولة، داخل بيئة اتسمت بانحياز مؤسسات الدولة واتساع الفراغ الأمني، وانقسام القوى المعارضة وحضور خبرات وشبكات تشكلت في العراق بعد الغزو الأميركي في العام 2003. ويقدم تنظيم الدولة كامتداد لحركة جهادية عابرة للحدود، وقد استفادت من انهيار العراق وسورية معاً، ومن قدرتها على تحويل الغضب الاجتماعي والسياسي إلى مشروع مسلح يتجاوز الدولة الوطنية. تساعد هذه القراءة في فهم الطابع الإقليمي للحرب، وتفسير دور الحدود والتمويل والسلاح والمقاتلين، في تحولها من احتجاجات إلى نزاع مسلح طويل. كما تساعد في تفسير سبب صعوبة الوصول إلى تسوية سياسية، في ظل تدخل أطراف إقليمية ودولية تتبنى تصورات متناقضة لشكل الدولة السورية وموقعها داخل المنطقة.

لكن هذا التركيز على العسكرية والجماعات الإسلامية يكشف أحد حدود الكتاب الأساسية. فهو يقر بالبدايات الشعبية للاحتجاجات، لكنه ينتقل سريعاً إلى السلاح والتدخلات الإقليمية والصراع بين القوى المسلحة. لذلك، تظل لجان التنسيق المحلية، والمجالس المدنية، وشبكات الإغاثة، والإعلام البديل، والتنظيمات النسوية، أقل حضوراً مما تستحقه في تفسير السنوات الأولى من الثورة. ولا يتعلق الأمر بإغفال تفصيل ثانوي، فحضور هذه التجارب ضروري لفهم ما كان مطروحاً في سورية، قبل أن تهيمن الحرب على المجال العام، لأن تراجع حضور الفاعلين المدنيين جعل الانتفاضة تبدو أقرب إلى مواجهة بين نظام بعثي وقوى إسلامية مسلحة مدعومة من الخارج، على حساب كونها حركة احتجاجية واسعة حملت أشكالاً متعددة من التنظيم المحلي والسياسي والإغاثي، فضلاً عن أن العسكرية لم تكن نتيجة قرار واحد أو تدخل خارجي منفرد. فقد نشأت من تفاعل القمع الداخلي مع الانشقاقات العسكرية، وتوسع شبكات التمويل، وتحول الحدود إلى ممرات للسلاح والمقاتلين، وغياب حماية دولية حقيقية للمدنيين. تساعد مقارنة الكتاب في فهم دور القوى الإقليمية والدولية، لكنها تحتاج إلى تفصيل أوسع في دوافع الفصائل المحلية، والتباينات بين القوى الداعمة

قيمة الكتاب وحدوده

تكمن قيمة الكتاب في أنه يعيد الاقتصاد السياسي، والإمبريالية وفشل التنمية والتدخل الخارجي، إلى مركز تحليل الحرب السورية. ويرفض التفسيرات التي تحصر الحرب في عوامل الاستبداد أو الطائفية أو الإرهاب أو التدخل الخارجي وحدها، ويبين أن ضعف الدولة السورية لم يكن نتيجة للحرب فحسب، بل حصيلة تراكمات طويلة من ضعف المؤسسات، وتهميش الرّيف، وتضخم شبكات المصالح، وغياب أي أفق إصلاحية جدي. ينجح الكتاب في تذكير القارئ بأن الحرب السورية لم تكن شأنًا داخليًا صرفًا. فقد تشكّل مسارها عبر تفاعل كل من النظام والمعارضة مع القوى الإقليمية والدولية، من الولايات المتحدة وروسيا وإيران وتركيا ودول الخليج، والقوى التي ظهرت داخليًا كالفصائل المسلحة والقوى الكردية والجماعات الجهادية. فهذا التشابك يفسّر بدرجة كبيرة تحوّل الانتفاضة من حركة احتجاجية إلى حرب طويلة متعددة الأطراف. لكن الإطار الذي يمنح الكتاب تماسكه يفرض بعض التحفظات، فأولوية الأيديولوجيا في تفسيره للحرب أكبر أحيانًا مما يحتمل الواقع السوري. ومع أن الحرب تشكّلت من التناقضات بين الرأسمالية والقومية العربية والإسلام السياسي، فقد نشأت أيضًا من بنية الأجهزة الأمنية، وشبكات المصالح المحلية، والاقتصاد غير الرسمي، والعلاقات الريفية-الحضرية، والتحوّلات الاجتماعية التي لا تظهر دائمًا بالوضوح نفسه في هذا الإطار.

ثمة ملاحظة أخرى تتصل باتساع المقارنة التي يقترحها الكتاب، فربط سورية بالعراق وأفغانستان وليبيا والصومال والساحل الأفريقي يفتح أفقًا مفيدًا لفهم أثر التدخلات العسكرية وضعف الدولة وتدويل الحروب. لكنه جعل سورية مثالاً داخل نموذج عام لفشل الدولة، على حساب خصوصية تاريخها السياسي والاجتماعي وطبيعة ثورتها ومسار عسكرة الاحتجاجات فيها. إن اختيار نطاق جغرافي وتاريخي واسع يجعل صوت الفاعلين السوريين المحليين أقلّ حضورًا، من صوت الدولة والقوى الإقليمية والخبراء الدوليين. لقد كان من الممكن للكتاب أن يوسع تحليله بإعطاء حيّز أكبر للوثائق المحلية، وشهادات الناشطين،

المشتركة وتمثيل النساء والأقليات، كما يصف ذلك، في التمهيد للكتاب، بأنه شكل من أشكال التعددية في منطقة مضطربة، ويُبرز دورها في قتال تنظيم الدولة والدفاع عن حقوق النساء والأقليات. لا تنفي هذه الملاحظة وجود فروق حقيقية بين سلطات الأمر الواقع، ولا تنكر أن الإدارة الذاتية قدمت نماذج مختلفة في الحكم المحلي والتمثيل. لكنها تطرح سؤالاً عن مستوى النقد المطبق على كل طرف. فالكتاب يتعامل مع القوى الإسلامية المسلحة ومناطق النفوذ التركي بنبرة أكثر حدة، ويحيط الإدارة الذاتية بلغة أكثر تعاطفًا، على الرغم من إقراره بصعوبات الحكم (الكردية) في المناطق ذات الغالبية العربية، بالاعتماد على الحماية الأميركية، والهشاشة الاقتصادية، إلى جانب محدودية التسامح مع بعض أشكال المعارضة والاحتجاج.

لا تعني استعادة النظام مناطق واسعة من سورية، أو تجمّد جهات المواجهة العسكرية بعد العام 2018، انتهاء الحرب. فالكتاب يصف سورية، في هذه المرحلة، كبلد محطّم اقتصاديًا ومقسّم سياسيًا، من دون أفق واضح لإعادة الإعمار أو التسوية. وقد ضاعفت عوامل مختلفة من هشاشة الحياة في جميع مناطق سورية، ومن هذه العوامل العقوبات الدولية وقانون قيصر، والانهيال المالي في لبنان، وجائحة كوفيد-19، مع تراجع الدعم الخارجي، والحرب الروسية في أوكرانيا، إضافةً إلى الزلزال الذي ضرب سورية وتركيا في العام 2023. يكتسب هذا التحليل بعدًا إضافيًا، لأن الكتاب أنجز قبل سقوط نظام الأسد، ثم أضاف الكاتب تمهيدًا بعد التحرر من النظام (8 كانون الأول/ ديسمبر 2024)، ويعترف صراحةً بأن أجزاء من المتن تعكس الوضع القائم في أواخر العام 2023، حين كان النظام يسيطر على نحو ثلثي البلاد، وكانت القوى المعارضة محصورة في مناطق شمالية محددة. هذه المسافة الزمنية تكشف قيمة مقاربات الكتاب وتكسبه أهمية خاصة، لأن سقوط النظام بعد صدوره يضع تحليلاته أمام اختبار لاحق. فالكتاب يلتقط بعض عناصر الضعف التي سبقت انهيار النظام، وقد كُتب في لحظة كانت فيها خريطة السيطرة تبدو أكثر ثباتًا مما تغير دراماتيكيًا بعد ذلك.

وتجارب المجالس المدنية، والاقتصاديات اليومية التي نشأت في ظل شروط الحصار والنزوح. الأمر الذي كان من شأنه، إن تم، أن يعزز فهم الكيفية التي أعاد بها السوريون تنظيم حياتهم ومؤسساتهم، في ظل شروط لم تكن فيها الدولة فاعلاً وحيداً.

خاتمة

يمثل الكتاب إضافة مهمة إلى الدراسات التي تقارب الحالة السورية من منظور تاريخي مقارن، وتكمن قيمته الأساسية في وضع الأحداث داخل مسار أوسع يجمع بين الاستعمار والتحوللات الاقتصادية وفشل التنمية والتدخلات الخارجية والصراعات على شكل الدولة والمجتمع. ينجح الكاتب في تذكير القارئ بأن سورية لم تدخل الحرب في العام 2011 من فراغ، وأن ما بدا لحظة انفجار مفاجئة كان نتيجة تراكم طويل من السلطوية والتفاوت الاقتصادي الاجتماعي وضعف المؤسسات. فهو يرى أن الحرب لم تنته باستعادة النظام مساحات واسعة من البلاد، لأن الاستعادة العسكرية لم تترجم إلى استقرار سياسي أو تعافٍ اقتصادي أو إعادة بناء للدولة. كن الكتاب يُقرأ على أفضل وجه، بوصفه تفسيراً مهماً لبنية الحرب في سورية بعد العام 2011 في سياق إقليمي ودولي، وليس تفسيراً مكتملاً لكل التجارب السورية السياسية والمدنية والمحلية. فتركيزه على الأيديولوجيا والرأسمالية والتدخل الخارجي يفسر جانباً مهماً من الحرب، لكنه لا يحيط وحده بتعقيدات الثورة السورية وتعدد فعاليتها ومساراتها الاجتماعية. من هنا، يظل الكتاب مرجعاً مهماً للمهتمات والمهتمين بالشأن السوري، ولا سيما ممن يرغبون في تجاوز اختزال الحرب في التطورات التي تسارعت منذ العام 2011، أو في الطائفية أو الإرهاب، مع تأكيد الحاجة إلى دراسات مكملّة من داخل المجتمع السوري نفسه.

أحمد البهنسي⁽¹⁾ | Ahmed Albahnasy

سوريا

خريطة جديدة.. لاعبون جدد

Syria

A New Map... New Actors

**العنوان:**

سوريا: خريطة جديدة.. لاعبون جدد

Syria: A New Map... New Actors

المؤلف: باحثون في معهد دراسات الأمن القومي في "إسرائيل"

لغة الكتاب: العبرية (مترجم إلى العربية)

المترجم: أحمد كامل راوي

الناشر: البحر الأحمر للنشر (القاهرة، 2025)

عدد الصفحات: 438

(1) أكاديمي وباحث مصري متخصص في الدراسات الـ "إسرائيلية".

abahnasy2004@yahoo.com

مقدمة

أبرز مضامين الكتاب ونقد منهجيته

يتكون الكتاب من ثلاثة أقسام رئيسة تعكس مجتمعةً تصوّرًا "إسرائيليًا" شاملاً للأزمة السورية، ويمكن استعراض أبرز مضامينها كالآتي:

تضمن القسم الأول كتابًا صادرًا عن معهد دراسات الأمن القومي "الإسرائيلي"، بعنوان "سوريا: خريطة جديدة ولاعبون جدد" (ص 35-168)، لباحثين استراتيجيين مختصين بالقضايا الإقليمية. ويناقشون التحولات التي طرأت على الخريطة السياسية والاجتماعية في سورية، مع تركيز خاص على ما يعرف بـ "اللاعبين غير الرسميين". يعكس هذا التركيز إدراكًا "إسرائيليًا" مبكرًا لحقيقة أن الدولة السورية لم تعد الفاعل الوحيد في المجال السياسي والعسكري، وأن فواعل جديدة، من جماعات مسلحة وتنظيمات محلية وقوى مجتمعية، أصبحت تمتلك تأثيرًا مباشرًا في مجريات الصراع. أما القسم الثاني، فيحمل عنوان "موقف إسرائيل من أحداث الأزمة السورية" (ص 169-346)، ويتناول تداعيات الأحداث في سورية على "إسرائيل" من زوايا متعددة، وتشمل حزب الله والأسلحة الكيماوية والقضية الكردية وتدفقات اللاجئين وصعود التنظيمات الجهادية والدور الإيراني. ويلاحظ أن معظم هذه القضايا تُطرح من منظور أمني بحت، ويُقيّمها المؤلفون وفقًا لما تشكله من تهديدات أو فرص بالنسبة لـ "إسرائيل". أما القسم الثالث فقد جاء بعنوان "سوريا من دولة إلى نظام هجين"، وانعكاسات ذلك على "إسرائيل" (ص 347-441)، وقد خُصص لاستشراف مستقبل سورية، من خلال عرض عدد من السيناريوهات المحتملة، من مثل استمرار الحرب أو قيام نظام هجين أو الانتقال إلى صيغ فيدرالية، أو ظهور كيانات مستقلة نسبيًا، فضلًا عن مناقشة انعكاسات كل سيناريو على الأمن القومي الإسرائيلي.

تكشف بنية الكتاب عن أنه لا يعدّ الأحداث السورية في السنوات الماضية (منذ العام 2001) حدثًا داخليًا سوريًا فحسب، بل عملية إعادة تشكيل شاملة للبيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وما يتيح من فرص وتحديات أمام "إسرائيل". ويستعرض الكتاب عامّة الآثار المترتبة على انتقال "إسرائيل" من سياسة الترقب إلى أنماط

تمثّل الحالة السورية واحدةً من أكثر التحولات الجيوسياسية عمقًا في التاريخ المعاصر للشرق الأوسط، بسبب ما أحدثته من تغييرات داخلية في بنية الدولة والمجتمع، وما أفرزته من إعادة تشكيل لموازن القوى الإقليمية والدولية. وفي خضمّ هذه التحولات، برز اهتمام متزايد من مراكز البحث "الإسرائيلية"، لمحاولة فهم ما يجري في سورية، واستشراف تداعياته على البيئة الاستراتيجية المحيطة بـ "إسرائيل". يضم الكتاب مجموعة دراسات صادرة بين عامي 2011 و2017، لباحثين في معهد دراسات الأمن القومي "الإسرائيلي" (INSS)، وهو أحد أهم مراكز البحث المرتبطة بصناعة القرار الأمني والاستراتيجي في "إسرائيل"، وقد ترجمها أحمد كامل راوي (أستاذ الدراسات العبرية). لا يُقدّم الكتاب بوصفه دراسة تاريخية أو سوسيولوجية للأزمة السورية، بل بوصفه محاولة لتقدير آثارها الاستراتيجية والأمنية على "إسرائيل".

من هنا، تكتسب قراءته أهمية مزدوجة، فهو من ناحية مصدر مهمّ للتعرف إلى كيفية إدراك النخب الأمنية الإسرائيلية للتحولات السورية، ومن ناحية أخرى يكشف عن طبيعة الافتراضات المعرفية والسياسية التي تحكم المقاربة "الإسرائيلية" للمنطقة العربية عمومًا، وسورية خصوصًا. وعلى الرغم من أهمية الكتاب، فإن ذلك لا يعني التسليم بمنهجيته أو القبول بصحة كل فرضياته، فثمة فجوة واضحة بين فهم سورية مجتمعًا ودولةً وتاريخًا، وبين النظر إليها باعتبارها متغيرًا في معادلة الأمن "الإسرائيلي". ومن هنا تأتي أهمية إجراء قراءة نقدية تسعى لتحليل محتويات الكتاب من جهة، والكشف عن الحدود المنهجية والمعرفية لرؤاه ونظرياته من جهة أخرى. في ضوء ما سبق، تسعى هذه المراجعة لتقديم قراءة نقدية للكتاب، من خلال عرض أهم مضامينه، وتحليل منهجيته وأطره النظرية، ثم مناقشة نقاط القوة والضعف التي تميز مقارباته، قبل الوقوف على حدوده المعرفية والسياسية، وما يثيره من إشكاليات نقدية.

منهج يقوم أيضاً على توظيف أدوات التحليل الجيوسياسي والاستراتيجي، بصورة مكثفة، مع اهتمام خاص بتوزيع القوة والنفوذ بين الفاعلين المحليين والإقليميين.

تمنح هذه المنهجية الكتاب قدرًا كبيرًا من التماسك الداخلي، لكنها في الوقت نفسه تفرض عليه حدودًا معرفية واضحة، وتكشف أن المشكلة الأساسية فيه تكمن في هيمنة المنظور الأمني على جميع مستويات التحليل. فالأسئلة التي يطرحها، والموضوعات التي يختارها، وحتى السيناريوهات التي يبينها، كلها تدور حول مفهوم الأمن القومي "الإسرائيلي". إن صدور هذا التوجه عن مؤسسة "إسرائيلية" متخصصة في الدراسات الأمنية والاستراتيجية يُعد أمرًا مألوفًا، غير أن نتائجه المعرفية تظل إشكالية، ولا سيما أن التركيز المفرط على الأمن يؤدي إلى تهميش أبعاد أخرى لا تقل أهمية عنه، من مثل الاقتصاد السياسي للحرب، والتحول الاجتماعي، والثقافة السياسية، ومسارات إعادة بناء الدولة. ويتعامل الكتاب مع سورية، في أحايين كثيرة، بوصفها موضوعًا خارجيًا يُقاس أثره في "إسرائيل"، لا باعتبارها ذاتًا تاريخية لها منطقها الداخلي الخاص بها. من ثم، فإن السوريين أنفسهم يكادون يغيبون عن التحليل، إلا بوصفهم أطرافًا في صراع أو عناصر في معادلة أمنية. يضاف إلى ذلك أن الكتاب يميل إلى تفسير كثير من الظواهر من خلال الفاعلين المسلّحين أو الانقسامات الإثنية والطائفية، ما يُضفي على المشهد السوري طابعًا تفكيكيًا دائمًا، ويجعل إمكانية إعادة بناء الدولة أقل حضورًا من احتمالات التفكك والانقسام.

تقييم أهم محتويات الكتاب

ينطلق الكتاب من فرضية أساسية مؤداها أن سورية التي عرفها الشرق الأوسط طيلة عقود لم تعد قائمة، وهذا ما يركّز عليه القسم الأول من الكتاب، من خلال طرح مقارنة تركز على اللابعين غير الرسميين على الساحة السورية، وتتناول الإسلاميين والكرد والدروز، والمبادرات المستقلة والمعارضة السورية (المعارضة للنظام البائد)، وغيرها من القوى التي برزت خلال سنوات الحرب، مع تحليل تأثيرها المحتمل في "إسرائيل" والإقليم عامةً. في الظاهر، يبدو هذا التوجه منطقيًا، لأن الحرب السورية

رسمية أو سرية من التدخل لخلق تأثير في التطورات على مختلف الأصعدة. وتوصي دراسات الكتاب دوائر صنع القرار "الإسرائيلية" بالتنبّه إلى احتمال التعاون مع أطراف في سورية، والتنسيق معها لوضع سياسات ومخططات قصيرة وطويلة المدى تتيح بناء نفوذ لـ "إسرائيل"، ولا سيما خلق منطقة تأثير في جنوب مناطق سورية تحديدًا، لدفع مصالح واستراتيجيات حيوية، وفي مقدمتها حفظ الأمن والهدوء في هضبة الجولان (ص 8-9).

تتلخص الأطروحة الرئيسة للكتاب في فكرة مفادها أن سورية بعد العام 2011 لم تعد هي سورية التي عرفتها المنطقة طيلة العقود السابقة، فالدولة المركزية تراجعت قدرتها على احتكار العنف وإدارة المجال السياسي، وظهّرت قوى محلية وإقليمية ودولية متعددة، فأصبحت تشارك في صوغ الواقع السوري. من ثم، فإن السياسات "الإسرائيلية" التقليدية تجاه سورية لم تعد كافية، الأمر الذي يستدعي إعادة بناء أدوات لفهم المشهد الجديد والتعامل معه. لذلك، يركّز الكتاب على ضرورة تطوير مقاربة "إسرائيلية" أكثر مرونة، لتكون قادرة على التعامل مع تعدد الفاعلين وتغير موازين القوى بصورة مستمرة.

منهجية الكتاب ونقدها

يستند الكتاب إلى منهج تحليلي استراتيجي، وهو يقوم على استشراف التهديدات والفرص من منظور الأمن القومي "الإسرائيلي". هذا المنهج مألوف في الأدبيات الصادرة عن مراكز الدراسات الأمنية "الإسرائيلية" والأميركية، ويقوم على التركيز على الفاعلين والقوى المؤثرة أكثر من التركيز على البنى الاجتماعية والثقافية. فالمجتمع السوري يظهر في الكتاب غالبًا من خلال الجماعات المسلحة أو القوى السياسية أو الانقسامات الطائفية والإثنية، لا من خلال دينامياته الاجتماعية الداخلية. ويقوم على الاعتماد على مقاربة السيناريوهات المستقبلية، فالكتاب لا يكتفي بوصف الواقع القائم، وإنما يحاول استشراف الاحتمالات الممكنة وتقدير نتائجها. كذلك، يقوم على أولوية الاعتبارات الأمنية، فالكتاب يقيّم التطورات السورية في ضوء انعكاساتها على أمن "إسرائيل" وعلاقاتها الإقليمية. وهو

عبر مزيج من القوة الصلبة والقوة الناعمة. من منظور نقدي، فإن هذا التوجه يجعل الكتاب أقرب إلى أدبيات التخطيط الاستراتيجي منه إلى الدراسات الأكاديمية، بالمعنى التقليدي. فالغاية النهائية ليست تفسير الظاهرة السورية في ذاتها، وإنما إنتاج معرفة قابلة للاستخدام في صنع القرار "الإسرائيلي" للتعامل مع الحالة السورية وتوظيفها.

أما القسم الثاني من الكتاب، فيعدّ أكثر تعبيراً عن الرؤية الأمنية "الإسرائيلية" للأزمة السورية. فمن خلال استعراض موضوعات، من مثل حزب الله والأسلحة الكيماوية والكرد وأزمة اللاجئين وتنظيم الدولة (داعش)، يسعى الباحثون لتقدير التأثيرات المحتملة للأزمة السورية في إسرائيل. إن الملفات جميعها تقريباً تُناقش في الكتاب من زاوية السؤال: ما الذي تعنيه لـ "إسرائيل"؟ فحزب الله لا يُدرس باعتباره فاعلاً لبنانياً ولبنانياً- سورياً (قبل التحرير من النظام البائد) معقداً، وإنما بوصفه تحدياً أمنياً. والأسلحة الكيماوية تُطرح باعتبارها خطراً استراتيجياً محتملاً. أما الكرد، فيُنظر إليهم من زاوية انعكاسات صعودهم على التوازنات الإقليمية، وحتى قضية اللاجئين تُقارب أساساً من ناحية أثارها الأمنية والاجتماعية في الدول المجاورة. هذه المقاربة تمنح الكتاب قدراً كبيراً من الاتساق الداخلي، كما ذكر أعلاه، لكنها تكشف عن انحياز منهجي واضح. فالأزمة السورية لا تظهر بوصفها مأساة إنسانية، أو انهياراً اجتماعياً أو صراعاً على مستقبل الدولة، وإنما تتحول إلى مجموعة ملفات أمنية تتطلب الإدارة والتقدير.

في هذا الصدد، يلاحظ بقوة أن حزب الله يحتل مكانة بارزة في الكتاب (ص 211-226)، وهذا أمر مفهوم في ضوء الموقع المركزي الذي يشغله ها الحزب في العقيدة الأمنية "الإسرائيلية"، وثمة اهتمام واضح بتتبع تحولات دوره في سورية، والعلاقة بين المصالح الوطنية المعلنة والمصالح الطائفية والإقليمية، ما يكشف عن إدراك "إسرائيلي" مبكر لحقيقة أن التدخل في سورية أعاد تشكيل حزب الله نفسه، كما أعاد تشكيل علاقاته بإيران والمحيط الإقليمي الأوسع. غير أن معالجة الكتاب لهذا الموضوع محكومة بالمنظور الأمني ذاته، فالحزب يظهر أساساً باعتباره تهديداً استراتيجياً، لا بوصفه ظاهرة سياسية واجتماعية مركبة. من ثم فإن، التحليل يركز على قدراته العسكرية وشبكات

بالفعل أدت إلى تراجع قدرة الدولة المركزية وصعود فاعلين جدد. غير أن الكتاب لا يتعامل مع هذه الظاهرة باعتبارها مرحلة تاريخية أو نتيجة لأوضاع استثنائية، بل يكاد يجعل منها الإطار التفسيري الأساسي لفهم الحالة السورية. وهنا، تبرز أولى الملاحظات النقدية المهمة، فالكتاب ينتقل سريعاً من توصيف تراجع الدولة إلى إعادة تعريف المجال السوري كله، من خلال الفاعلين غير الرسميين. وبذلك تتحول الميليشيات والجماعات المحلية والقوى الإثنية والطائفية إلى وحدات التحليل الرئيسة، وتراجع الدولة والمجتمع والاقتصاد إلى مواقع ثانوية. وكشف هذا الاختيار عن تبين ضمني لما يمكن تسميته "مقاربة ما بعد الدولة"، أي أن تُعدّ سورية فضاءً مفتوحاً تتنافس فيه جماعات متعددة على السلطة والنفوذ، لا دولة تمرّ بأزمة تاريخية طارئة قد تنتهي بإعادة بناء مؤسساتها (ولا سيما بعد تحررها من نظام الأسد).

ينطوي هذا التصور على قدرٍ من الاختزال، لأن الحرب الأخيرة في سورية، مهما بلغت حدتها، لم تُلغ وجود الدولة السورية بوصفها إطاراً سياسياً وقانونياً واجتماعياً. كما أن اختزال المشهد في جماعات وميليشيات وإثنيات وطوائف يفضي إلى إهمال قطاعات اجتماعية سورية واسعة لم تكن طرفاً مباشراً في النزاع المسلح. ولا يكتفي الكتاب بدراسة الفاعلين غير الرسميين، بل ينتقل إلى سؤال أكثر مباشرة، وهو: كيف ينبغي لـ "إسرائيل" أن تتعامل مع هؤلاء اللاعبين أو الفاعلين؟ يظهر ذلك بوضوح في الفصل المعنون بـ "[إسرائيل] واللاعبون غير الرسميين في سوريا" (ص 97-143)، فهو يتناول أدوات التأثير "الإسرائيلية" المختلفة، ومنها العمل العسكري والدبلوماسي والاقتصادي والإنساني في الساحة السورية وللاعبيها الجدد. هنا، يتحول الكتاب من الوصف إلى التخطيط، ومن التحليل إلى اقتراح السياسات. فالسؤال المركزي لم يعد: من هم الفاعلون الجدد؟ بل: كيف يمكن لـ "إسرائيل" توظيف وجودهم أو التكيف معهم؟ تعد هذه النقطة من أكثر جوانب الكتاب خطورة، لأنها تكشف أن الاهتمام "الإسرائيلي" بالتحولات السورية ليس اهتماماً معرفياً، بل يرتبط بمحاولة بناء أدوات نفوذ داخل البيئة السورية الجديدة. فالمجال السوري يُقدّم بوصفه ساحة مفتوحة يمكن التأثير في مكوناتها المختلفة،

والاجتماعية والجيوسياسية. يمثل اهتمام الكتاب بالفاعلين غير الرسميين في الحالة السورية إضافة مهمة، لأن كثيراً من الدراسات التقليدية ظلت أسيرة نموذج الدولة المركزية، في حين أن الواقع السوري كشف عن أهمية الفاعلين المحليين والعابرين للحدود. لقد أتاح الكتاب أيضاً مادة مهمة لفهم طريقة تفكير النخبة الأمنية "الإسرائيلية"، ما يمنحه قيمة تتجاوز موضوعه المباشر، فهو يصلح لأن يكون وثيقة تساعد المهتمات والمهتمين في تحليل فهم "الإسرائيليين" للحالة السورية وما يخططون بشأنها.

على الرغم من القيمة التحليلية التي يقدمها الكتاب، فإن منهجيته تثير عدداً من الإشكاليات النقدية المهمة، وفي مقدمتها هيمنة المنظور الأمني. فالكتاب لا يرى سورية إلا مصدر تهديد أو فرصة لـ "إسرائيل"، ولا يراها مجتمعاً ودولة يمران بعملية تاريخية معقدة. نتيجة لذلك، تراجع الأسئلة المرتبطة بالهوية الوطنية والتنمية وإعادة بناء الدولة والمجتمع، لصالح الأسئلة الأمنية والاستراتيجية، ما يؤدي إلى إفقار التحليل، لأن الصراعات الكبرى لا يمكن فهمها من خلال توازنات القوة وحدها، بل تحتاج أيضاً إلى فهم العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي أنتجتها. أما الإشكالية الثانية، فتتمثل في الزعة الأداتية تجاه الفاعلين السوريين. وفي كثير من المواضع يظهر السوريون بوصفهم عناصر داخل معادلة الأمن "الإسرائيلي"، وليسوا فاعلين يمتلكون رؤاهم ومشروعاتهم الخاصة. بهذا المعنى، فإن الكتاب يعكس مركزية (استعلاء وغطرسة فكرية) "إسرائيلية" تجعل مصلحة الكيان الصهيوني نقطة الانطلاق والمنتى. تتمثل الإشكالية الثالثة في الميل إلى قراءة الواقع السوري من خلال عدسة الانقسامات الطائفية والإثنية. فعلى الرغم من أهمية هذه العوامل، فإن التركيز المفرط عليها يؤدي إلى المبالغة في تصويرها بوصفها المحدد الحاسم للمشهد السوري، على حساب العوامل السياسية والاقتصادية والتاريخية الأخرى.

خلاصة

لا يمكن اختزال مضمون الكتاب وقيّمته العلمية في كونه تحليلاً "إسرائيلياً" للمشهد السوري وتداعياته على

نفوذه أكثر مما يركز على دوافعه أو تحولات قاعدته الاجتماعية.

أما القسم الثالث، فيمثل ذروة مشروع الكتاب، منتقلاً من تحليل الواقع إلى استشراف المستقبل. ويتناول عدداً من السيناريوهات المحتملة لمستقبل سورية، ومن بينها نظام هجين وفدرالية وكيانات مستقلة، من مثل كيانات علوية، سنية، درزية، كردية، واستمرار النزاع بينها. هذا القسم شديد الأهمية، لأنه يكشف عن الطريقة التي تتصور بها النخبة الاستراتيجية "الإسرائيلية" مستقبل سورية، فالكتاب لا ينطلق من افتراض عودة الدولة المركزية بالضرورة، بل يضع أمامه طيفاً واسعاً من البدائل الممكنة. وتكمن أهمية هذه السيناريوهات في أنها تعكس توقعات (رغبات) للمستقبل، وتعبّر أيضاً عن تصور معين لطبيعة الدولة السورية ذاتها. فمجرد التفكير في احتمالات الفدرالية أو الكيانات المستقلة أو النظام الهجين يدلّ على أن وحدة الدولة السورية لم تعد مُسلمة في الطموح "الإسرائيلي". من الناحية النقدية، يمكن القول إن الكتاب يقع هنا في ما يمكن تسميته "إغراء السيناريوهات"، فكلما ازداد الاعتماد على النماذج المستقبلية (الرغوية)، تراجع الاهتمام بالتعقيدات الاجتماعية والسياسية الفعلية. إن السيناريوهات المطروحة في الكتاب تعكس، في أحيان كثيرة، افتراضات مؤلفيه أكثر مما تعكس الواقع نفسه.

في نقد الكتاب

من أبرز نقاط القوة التي يتميز بها الكتاب اتساع نطاق الموضوعات التي يغطيها. فالقارئ يجد نفسه أمام معالجة شاملة نسبياً لأغلب القضايا المرتبطة بالحالة السورية الراهنة، بدءاً من التحولات الداخلية وانتهاءً بالتداعيات الإقليمية والاستراتيجية. ويتميز الكتاب بقدر من الواقعية السياسية، فهو يتجنب العديد من الافتراضات الأيديولوجية التي طبعت بعض الكتابات المبكرة حول سورية، ويركز بدلاً من ذلك على توازنات القوة الفعلية على الأرض. وتتعدد زوايا النظر والرؤى في الكتاب، فمشاركة عدد من الباحثين في تأليفه أتاح تناول موضوعاته من منظورات مختلفة، شاملة الأبعاد العسكرية والسياسية

الأمني "الإسرائيلي"، كما تعبر عن مرحلة انتقالية في تاريخ سورية المعاصر. في المحصلة، يمثل الكتاب إضافة مهمة للمكتبة العربية المهمة بالدراسات "الإسرائيلية"، ليس لأنه يقدم تفسيراً علمياً دقيقاً وموضوعياً للحالة السورية، بل لأنه يكشف عن زاوية نظر "إسرائيلية (صهيونية)" تستحق الدراسة والنقد معاً. فقراءة هذا العمل تتيح فهم كيفية إنتاج المعرفة الاستراتيجية في "إسرائيل"، كما تبرز الحاجة إلى مقاربات عربية بديلة تتجاوز الاختزال الأمني، وتعيد إدراج المجتمع والدولة والتاريخ ضمن أي محاولة جادة لفهم الحالة السورية وتحولاتها ومستقبلها.

الإقليم عامة و "إسرائيل" خاصة، فالكتاب يكشف عن رؤية سياسية واستراتيجية "إسرائيلية" ضمنية تتجاوز مجرد التحليل الأكاديمي، واختيار الموضوعات وطريقة معالجتها يعكسان تصوّراً معيناً لتفاصيل المشهد الذي ترغب "إسرائيل" في أن تؤوّل إليه الحالة السورية. تثير هذه المقاربة تساؤلات مهمة حول العلاقة بين المعرفة والسلطة في الدراسات الاستراتيجية "الإسرائيلية". فالتحليل لا يهدف إلى فهم الواقع فحسب، بل إلى إنتاج معرفة قابلة للتوظيف في صناعة القرار السياسي والأمني أيضاً. ومن هنا، يمكن القول إن الكتاب لا ينتهي إلى حقل الدراسات الأكاديمية الخالصة، بقدر ما ينتهي إلى ما يعرف بدراسات السياسات (Policy Studies)، أي الدراسات التي تُنتج أساساً لخدمة عملية اتخاذ القرار، من خلال استشراف المستقبل، ما يبدو جلياً في اهتمام الكتاب بالسيناريوهات المستقبلية المرغوبة "إسرائيلياً".

لا يمكن إغفال أن القيمة التفسيرية للكتاب لا تنفصل عن حدوده المنهجية، فالمقاربة الأمنية التي تمنحه قدرًا من التماسك والقدرة على تحليل موازين القوى هي ذاتها التي تدفعه إلى اختزال الحالة السورية في مجموعة من التهديدات والفرص المرتبطة بالأمن القومي الإسرائيلي. من ثم، يغيب المجتمع السوري بوصفه فاعلاً تاريخياً مركباً، وتراجع قضايا الهوية الوطنية وإعادة بناء الدولة والتنمية والعدالة الاجتماعية، لصالح أسئلة النفوذ والردع وإدارة المخاطر. هنا تتجلى المفارقة الأساسية في الكتاب، فكلما نجح في تفسير ما تعنيه سورية لأمن "إسرائيل" ومصالحها، أخفق في تفسير ما تعنيه سورية للسوريين والمهتمين بها من المشغولين بهوم استقرارها ووحدة أراضيها وازدهارها.

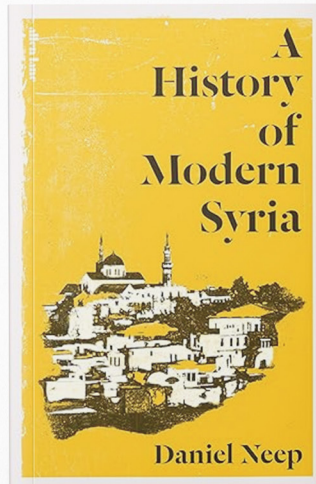
تكشف القراءة النقدية للكتاب عن أن أهميته الحقيقية لا تكمن في توقعاته (رغباته) بشأن مستقبل سورية، بقدر ما تكمن في ما يعكسه من تحولات أعمق في التفكير الاستراتيجي "الإسرائيلي". فانتقال التحليل من الدولة إلى الفاعلين غير الرسميين، ومن الحدود إلى الشبكات المحلية والإقليمية، ومن مراقبة الأحداث إلى البحث عن أدوات للتأثير فيها، يعكس تحوُّلاً في إدراك "إسرائيل" لطبيعة البيئة العربية المحيطة بها. لذلك، يمكن قراءة الكتاب باعتباره وثيقة فكرية تعبر عن مرحلة انتقالية في العقل

فادي عَزُو⁽¹⁾ | Fadi Azo

سورية

تاريخ حديث

A History of Modern Syria



العنوان:

سورية: تاريخ حديث

A History of Modern Syria

المؤلف: دانيال نيب (Daniel Neep)

اللغة: الإنجليزية

الناشر: (2026) Penguin New York/ London

عدد الصفحات: 704

(1) باحث سوري، تركز اهتماماته في دراسات العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

fadi.azzo@hotmail.com

مقدمة

سورية في العهد العثماني

شهد التاريخ العثماني، بحسب الكاتب، البذور الأولى لنشأة الهوية السورية، لذلك كانت العودة إلى هذا التاريخ ضروريةً لتفكيك أسطورة الأصل الاستعماري لسورية. ويذكر الكاتب أن الاسم المتداول للمنطقة محلياً هو "بلاد الشام"، وأما اسم "سورية" فهو تسمية حديثة نسبياً، وقد أطلقتها الدولة العثمانية بدايةً على ولاية دمشق، في القرن التاسع عشر (مرحلة الإصلاحات). وقد شاعت التسمية بتأثير من الرحالة والدبلوماسيين الغربيين الذين استخدموا هذه التسمية، إحياءً للاسم اللاتيني واليوناني القديم، عندما كانت المنطقة مستعمرة رومانية. يرى الكاتب أن تبني الإدارة العثمانية التسمية الغربية يعكس مدى تأثير الغرب المبكر في تشكيل الجغرافيا السياسية لسورية والمنطقة عامةً (ص 55).

مع سياسات التتريك واضطهاد العُروبيين، ترسّخت أكثر فأكثر السردية التي تأسست عليها سورية لاحقاً، باعتبارها كياناً عربياً يتميز من الهوية التركية التي حاول الاتحاديون فرضها، ما ظهر ذلك جلياً بإعلان المؤتمر السوري العام استقلال "المملكة العربية السورية" في 8 آذار/ مارس 1920، وتعيين فيصل بن الحسين ملكاً عليها. بحسب هذا السردية، فإن سورية ككيان سياسي تدين في نشأتها للعروبة، وهي عامل أساس في منحها شرعية الانفصال عن الحكم العثماني وشرعنة وجودها الخاص، بوصفها دولةً مستقلةً. ويلاحظ الكاتب أن مفهوم الهوية يختلف آنذاك عن مدلوله الحديث، فقد كانت تعني "نتاجاً لثقافة مشتركة، وليست أصلاً جينياً" (ص 3). يستشهد الكاتب للتدليل على ذلك بعدة أمثلة، ومنها تحول فروع من قبيلة "عدوان" العربية في الجزيرة السورية إلى الهوية الكردية، بفعل مجاورتهم قبائل الكرد. ولم يكن هناك تمايز واضح بين العرب والكرد، وقد كانت العلاقة بينهما متداخلة، وهي "أشبه بحدود غير مرسومة" (ص 50). في مثال آخر، يذكر الكاتب التداخل الهوياتي في تبني الدروز، بعد هجرتهم إلى جبل حوران، عادات سكان الجبل من البدو وتقاليدهم (ص 36).

يأتي إصدار الكتاب في سياق محطة مفصلية من تاريخ سورية، وهو أول عمل أكاديمي ينجزه مختص بالشأن السوري، بعد التحرير من نظام الأسد. يغطي الكتاب مرحلة تربو على قرنين (1800-2025)، وهو مقسم زمنياً سياسياً منذ الحكم العثماني، ثم الانتداب الفرنسي، ثم حقبة الليبرالية الوطنية، فالانقلابات العسكرية، ثم حكم الحزب الواحد ممثلاً بحزب البعث ثم حكم نظام عائلة الأسد باسم البعث (الأب والابن)، وصولاً إلى الثورة السورية، ثم سقوط النظام. والدافع وراء تأليف الكتاب، بحسب الكاتب، ملاحظته أن تاريخ سورية قد كُتب سابقاً من منظور فاعلية القوى الخارجية في المشهد السوري، بدايةً من الاتفاق الفرنسي-البريطاني في سايكس بيكو، مروراً بالاستقطاب الأميري-السوفيّاتي خلال الحرب الباردة، والصراع الإقليمي المرافق له بين مصر والعراق. لقد عولج تاريخ سورية سابقاً من خلال معادلة "الصراع على سورية"، وتغييب العامل السوري الداخلي، ودُرست سورية باعتبارها صنيعة استعمارية، الأمر الذي يرفضه الكاتب. مع ذلك، فإن الكاتب لا ينكر أهمية العامل الخارجي في فهم التاريخ السوري، فسورية في النهاية جزء من مشهد إقليمي وعالمي أوسع.

أحد الأسس النظرية التي اعتمدها الكاتب، في مقارنته تاريخ سورية الحديث، يتمثل بالنظرية البنائية في علم الاجتماع، ما يتجلى من خلال رفضه المقاربات السكونية والجوهرانية في فهم المسألة الطائفية، وتأكيد أنه الطوائف والإثنيات بنيت اجتماعية، وأن الهويات نتاج للتفاعلات السياسية، ولا يجوز تفسيرها ضمن شرطها الدوغمائي المسبق. ويعتمد الكاتب على الأرشيفين الفرنسي والبريطاني، والمراجعات الأكاديمية الصادرة حول المرحلة العثمانية، إضافةً إلى اعتماده على ما أنتجه السوريون أنفسهم باللغة العربية، من مذكرات وسير ذاتية لسياسيين وقادة، وأطروحات فلسفية، وصحف ومجلات، وأفلام ومسلسلات.

ففرنسا ذاتها تعتمد أحادية صلبة بشأن الهوية الوطنية، وهي تُعدّ من أشدّ دول الغرب رفضًا للتعددية الثقافية، بعكس النموذج التعددي الأنجلوسكسوني والإسكندنافي، وجوهر السياسة الفرنسية قائم على حسابان الإنسان الفرنسي نموذجًا للإنسان التنوير الكوني الأوحّد، ما يقتضي أن أي محاولة للتمرد على النموذج الفرنسي، وإن كان الأمر متعلقًا بفعل رمزي بسيط في الفضاء العام، كارتداء الحجاب، تعدّ محاولة انفصالية وتهديدًا للأمن القومي الذي لا تسامح فيه. والمشكلة التي تعيننا، في هذا السياق، تكمن في أن نفرًا من السياسيين والمفكرين والناشطين والمهتمين السوريين بالشأن العام ما يزالون مُستعمرين ومستلبين لهذا الخطاب.

بحسب الكاتب، فقد عدّ الفرنسيون المسلمون السنّة في سورية تهديدًا لهم (ص 108)، وقد وجدوا في العلويون ما يمكنه تمثيل هوية مضادة، وأن يؤدوا دورًا في مواجهة الوطنيين السنّة من أبناء المدن، فعملوا على تشكيل هوية علوية صلبة. في ظل الفرنسيين، أصبح من الممكن الحديث، لأول مرة، عن وعي ذاتي جمعي للعلويين، باعتبارهم طائفة دينية وعرقية متميزة (ص 111). ونلاحظ هنا مدى التشابه في خلق هوية علوية صلبة في سورية، مع ما فعله الفرنسيون سابقًا بشأن البربر في بلاد المغرب. ولعله كان الأجدر بمؤلف الكتاب أن يتوسع حول شرح الدور الاستعماري في خلق هويات أقلوية صلبة أخرى في سورية. على الرغم من سياسات التقسيم الاستعمارية، فإن "الثورة السورية الكبرى (1925)" ضدّ الفرنسيين كانت أكبر دليل على قدرة السوريين على تجاوز الخطاب الاستعماري الفرنسي. وقد أشار الكاتب إلى أن التعارف السابق بين أبناء مشايخ الدروز وأبناء عشائر البدو وأعيان المدن، إبان دراساتهم في مدارس النخبة العثمانية، أسهم في التنسيق ضدّ الفرنسيين المستعمرين. وعلى الرغم من "إخفاق الثورة السورية الكبرى"، وفق الكاتب، فقد برزت قدرة السوريين على الانخراط في نضال مشترك ضدّ الاستعمار (ص 131).

يذكر الكاتب أيضًا مدى تأثير التعليم العصري، باعتباره قوة جاذبة للاندماج بين أبناء الوطن الواحد، في ذلك. ويعني التعليم الذي تلقّاه الجيل الجديد من الدروز والعلويين في دمشق، ما جعلهم أقرب إلى الكتلة الوطنية،

يُلاحظ هنا أن الكاتب يؤكد ما سبقه إليه عدد من مختصي دراسات الشرق الأوسط، بخاصة دراسات أسامة مقدسي التي تنتهي إلى أن المنطقة (سورية الحديثة في السياق) شهدت نمطًا من العيش المشترك وتداخل الهويات، إلى أن جاء الاستعمار الغربي، بعدّته المعرفية الاستعمارية (الاستشراقية)، محوًا هذا التداخل إلى كتل صلبة متماسكة محددة المظاهر، وهي تركز على عوامل التمايز والاختلاف والتضاد بين الهويات والولاءات الثقافية الجماعية، ما خلق أوضاع الاصطدام الطائفي والإثني لاحقًا.

سورية بما هي بلد فسيفسائي في الخطاب الكولونيالي الفرنسي

لفهم تجربة الانتداب الفرنسي في سورية، يُعرّج الكاتب أولاً على التجربة الاستعمارية الفرنسية لدول المغرب العربي. فمن أهم ركائز السياسة الاستعمارية، بحسب الكاتب، مقارنة العرب والبربر (الأمازيغ)، باعتبارهم مجموعات عرقية متميزة ومتنافرة، وقد عملت فرنسا على خلق هوية بربرية صلبة متماسكة متجاوزة زمنيًا (ص 104). ف "لم تكن القوة الغاشمة والمعرفة الثقافية الدقيقة استراتيجيات بديلة من الاحتلال، بل كانتا وجهان لعملة واحدة" (ص 105). ونلاحظ هنا مدى تأثير فلسفة ميشيل فوكو وفهمه لعلاقة السلطة-المعرفة في مقارنة الكاتب الذي يؤكد أن الاستعمار الفرنسي نقل هذه السياسة لاحقًا إلى سورية، عبر مقارنة المجتمع السوري الفسيفسائي هويّيًا. والغرض الرئيس من ذلك تأكيد عدم وجود مجتمع سوري حقيقةً (ص 106). بمعنى أن المجتمع السوري كان، وفق الخطاب الاستعماري الفرنسي، مؤلفًا من مكونات تعيش حالة من الصراع والفوضى، وهو في حاجة إلى وصاية، الأمر الذي أسست عليه فرنسا رفضها منح سورية الاستقلال (ص 163).

المفارقات والتناقضات تكمن، ونحن نتعرف إلى سياسات فرنسا في "تفخيخ خطاها" بشأن الدول التي استعمرتها من الداخل، في تمهيد الطريق لزراعات أهلية دائمة ودول فاشلة.

والكردية⁽²⁾. ففي الفصل الثالث، نقف على إشارات مهمة بشأن علاقة الانقلابيين الأوائل (ولا سيما الزعيم والبرازي) بإسرائيل، أو على الأقل محاولات بعضهم تأسيس صلات بها.

كان أديب الشيشكلي، بحسب الكاتب، أول زعيم يدرك أهمية بناء المؤسسات في الدولة، مستلهمًا نموذج كمال أتاتورك، وقد رأى أن المجتمع مادة خام قابلة للتشكيل، وفق إرادة مؤسسية صارمة، ما أدى إلى غياب أي مساحة لمجتمع مدني يتوسط بين الدولة ومؤسساتها في عهده، ما أدى بدوره إلى إخفاقه في نهاية المطاف، فالاعتماد على مؤسسة الجيش وتجاهل الشرعية الشعبية جعله يخسر السلطة عند خسارته دعم الجيش (ص 249). وقد تعلم قادة البعث من العسكريين هذا الدرس لاحقًا، من خلال تعزيز شرعيتهم بدمج الريف ضمن الجهاز البيروقراطي للدولة، وبناء مؤسسات مجتمع مدني وسيطة وتابعة للبعث. ومما يؤخذ على الكاتب، عند سرده تفاصيل حملة الشيشكلي العنيفة على الدروز في السويداء، اعتماده على مذكرات أمين أبو عساف، وهو ضابط درزي كان يخدم في دير الزور إبان الحملة، ما يعني أنه لم يشهد حملة السويداء، بل نقل معطياته عن شهود آخرين (ص 241).

مع نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، يُلاحظ الكاتب ظهور خطاب جديد أدى لاحقًا إلى تحوّل جذري في فهم السوريين لماهية السياسية، وقد ظهر تحالف واسع من صناعيين برجوازيين وقادة عسكريين وراдикаليين يساريين وغيرهم، مجتمعة على أهمية فكرة العدالة الاجتماعية. إلا أن خطورة ذلك تمثلت، بحسب الكاتب، في أن هؤلاء أدركوا أن تحقيق العدالة الاجتماعية يحتاج إلى بناء دولة قوية، وأن ذلك لا يكون إلا بالسيطرة على هذه الدولة، وهو ما من شأنه تمزيق الدولة نفسها من الداخل (ص 268-269). وفي المرحلة التي تلت سقوط الشيشكلي، وصل الاستقطاب في الجيش إلى أشده، وكانت لحظة اغتيال عدنان المالكي إنذارًا بخطر محقق يهدد البلد، وهو ما جاء في سياق الاستقطاب الإقليمي بين القاهرة وبغداد. لقد لجأ البعثيون آنذاك إلى نظام جمال عبد الناصر لإنقاذ البلاد من التمزق، بحسب

مقارنَةً بمشايخهم التقليديين (ص 152-154). ويشير الكاتب إلى أن جزءًا مهمًا من العلويين حاول مقاومة الخطاب الاستعماري الفرنسي، واصفين هويتهم الدينية بـ "العلوية المسلمة" في الدوائر الرسمية، ما أثار إرباكًا لدى سلطات الاستعمار الفرنسي التي سعت لترسيخ فصلهم عن مواطنهم المسلمين (ص 155).

سورية بعد الاستقلال

كانت سورية أول بلد عربي يحقق استقلالًا تامًا من الاستعمار عام 1946، وقد أعلن شكري القوتلي في خطاب الاستقلال أن السوريين أمة واحدة، وأنه "لا يوجد أقليات ولا أكثريات" (ص 176)، قاصدًا الأقليات والأكثريات الثقافية الجماعية (طائفية، دينية، إثنية). يعكس خطاب القوتلي وعيًا بمدى خطورة الخطاب الاستعماري الفرنسي، إلا أن التركيبة الاستعمارية والفكر الانعزالي ظهر من جديد بُعيد الاستقلال، إذ شهدت الدولة السورية صدامًا بين دمشق ودعاة الحكم الذاتي العلوي ثم الدرزي لاحقًا. لقد شهد تاريخ سورية توترًا في علاقة المركز بالأطراف، ومن أمثلة ذلك التوتر بين الدروز في السويداء والقوتلي ثم أديب الشيشكلي ثم البعثيين، وصولًا إلى الحكومة الانتقالية في عقب سقوط نظام الأسد، ما يعني وجود مشكلة بنيوية في مكونات المجتمع السوري ويستدعي بحثًا معمقًا.

بحسب الكاتب، فإن انتشار الفساد والمحسوبية، والهزيمة في حرب فلسطين، دفعت حسني الزعيم، وهو من أصول كردية، إلى قيادة أول انقلاب عسكري في سورية سنة 1949. وقد كان للزعيم رؤية إصلاحية تحديثية في المجال الاجتماعي، مع اعتماده بشكل أساسي على ضباط جيش من الكرد والشركس. ثم، جاء انقلاب سامي الحناوي في العام نفسه بدعم من بغداد. يُلاحظ هنا أن معظم من تطرقوا لتاريخ سورية، ومن ضمنهم مؤلف الكتاب، يتجنب الحديث عن علاقة الزعيم ورئيس وزرائه (محسن البرازي) بإسرائيل، وهو ما ذكره شلومو نكديمون، في كتابه المعنون بـ الموساد في العراق ودول الجوار: انهيار الآمال الإسرَائيلية

(2) ترجمه بدر العقيلي (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والبحوث الفلسطينية، 1997).

أقلوية، مؤكداً أن السبب يعود إلى الجو العام الذي كان مشحوناً بالقلق من المؤامرات، ما أدى إلى أن يكون بناء الثقة بين أبناء الطائفة أو المنطقة الواحدة أكثر أمناً. بمعنى أن بنية معينة فرضت آنذاك هذه السياسات الطائفية. ويذكر المؤلف أيضاً أن ازدياد العلويين في مؤسسات الدولة جاء نتيجة التوسع الحكومي وتضخم الجهاز البيروقراطي، وهرب العلويين من الفقر في الريف إلى المدينة (ص 348).

إن سبب نجاح البعث في الاستمرار في الحكم، بحسب الكاتب، يتمثل في اعتماده ثلاث مسارات رئيسة في مشروع بناء الدولة، وقد استهدفت الجهاز البيروقراطي للدولة، والمجتمع المدني، والاقتصاد. فقد فصل البعث عدداً كبيراً من المسؤولين الحكوميين، وأحل محلهم آفاقاً من البيروقراطيين الجدد من أبناء الريف، فتضخم الجهاز الحكومي، من 34 ألف موظف سنة 1960، إلى 198 ألف سنة 1970. لقد أدى ذلك إلى تدمير في المدن من هيمنة العلويين في الجيش والحزب والجهاز الإداري للدولة. هنا، ينقل الكاتب عن سامي الجندي شهادته عن الكيفية التي أصبح بها "حرف القاف المزعج يهيمن على الشوارع والمقاهي الحكومية في دمشق" (ص 339-338)، وهو يعنى ما يميز لجهة العلويين في الساحل السوري. استهدف المسار الثاني لبناء دولة البعث المجتمع المدني، عبر السيطرة على النقابات ودمجها بجهاز الدولة، لتحقيق أهداف الحزب. أما المسار الثالث، فقد استهدف الاقتصاد، عبر جعله تابعاً للدولة، من خلال تأميم البنوك وفرض قيود على النقد الأجنبي وخفض سقف الملكية، ما عزز لدى البعثيين خطاب شيطنة البرجوازية وربطها بالاستعمار (ص 340-341).

سورية تحت حكم عائلة الأسد

يرى الكاتب أن حافظ الأسد أحدث مؤسسات قوية في سورية، إلا أنه قوّضها بالمحسوبيات و"الشللية" (ص 359). فقد تعلّم من تجارب سابقيه لتأمين حكمه، وبنى مؤسسات موازية ودوائر حكم متنافسة، وقد أخضعها جميعاً لهيمنته المباشرة. يؤكد الكاتب وجود البعد الطائفي العلوي لحكم عائلة الأسد، وأن مشاركة السنة في الحكم كانت صورية،

الكاتب. إلا أن تجربة الوحدة أدت إلى انشقاقات في الحزب وظهور نسخة جديدة منه، وهي ما قادها ضباط ريفيون من أبناء الأقلية، ويتبنون خطاباً اشتراكياً متطرفاً قريباً من الماركسية اللينينية وبعيداً من رومانسية ميشيل عفلق (ص 334). لقد تبني البعث الجديد، في مؤتمره القومي السادس، الاشتراكية وعدّها أولوية تسبق الوحدة العربية، وسادت قناعة بين قياداته العسكرية بأن الديمقراطية لعبة برجوازية للسيطرة على المجتمع. عملياً، كانت لحظة انقلاب صلاح جديد لحظة الطلاق بين البعث، بصيغته العقلية النخبوية الرومانسية، والبعث الجديد ذي الصبغة الاشتراكية المتطرفة مع هيمنة طائفية علوية (ص 346).

ينقل الكاتب وصف مطاع صفدي، الذي واكب التحول الطائفي للبعث، للقيادات البعثية العسكرية بأنهم "أشباه بعثيين طائفيون"، مشيراً إلى أن البعث تبني استراتيجية طائفية تقوم على تطهير الجيش من الضباط السنة ومنعهم من دخول الكلية الحربية (ص 336). لقد ولدت هذه الاستراتيجية الطائفية وقمع السنة عنقاً طائفيّاً مضاداً، فعند سؤال منفذ مجزرة مدرسة المدفعية في حلب سنة 1979، وقد راح ضحيتها عسكريون علويين، عن السبب الذي دفعه إلى ارتكابها، أجاب بأن تحويل الجيش إلى جيش طائفي، وإغلاق الباب أمام أي تغيير ممكن عبر السياسة، جعلاً "القتل هو اللغة الوحيدة الممكنة للحديث مع الدولة" (ص 394). ويؤكد الكاتب حقيقة مشاركة الإخوان المسلمين في العملية الانتخابية في سورية، منذ الأربعينيات حتى قدوم البعث الذي أتى على الحياة السياسية في سورية، فاضطر الإخوان، حينذاك، إلى العمل سراً، بحسب الكاتب الذي يؤكد أنهم (الإخوان) رفضوا العنف في البداية، إلا أن عنف النظام والإعدامات الجماعية قوّت بينهم وبين الطليعة المقاتلة، ولا سيما أن مجزرة حماة أظهرت مدى وحشية النظام، وأنه مستعدّ لفعل أي شيء للبقاء في السلطة. ويرى الكاتب أن سورية، بعد مجزرة حماة، تحولت إلى سجن كبير، مع هيمنة خطاب عبادة القائد الخالد (حافظ). وفي معرض تفسير الظاهرة الطائفية وهيمنتها في الجيش، يبتعد الكاتب عن التفسير العقائدي (الديني والطائفي)، لأنه لم يكن ثمة تكتلات علوية أو درزية أو أي تكتلات أقلوية في الجيش على أساس عقائدي أو مؤامرة

القرن العشرين (ص 462). تكمن المفارقة هنا في أن الفكرة المؤسسة للبعث انطلقت من قيم العدالة الاجتماعية وإزالة الفوارق الطبقية، بينما عمل النظام الأسدي على ترسيخ كل ما يتناقض مع ذلك. ما يعني أن الكاتب لا يناقش سؤالاً مهماً، وهو: هل أخفق حكم البعث في سورية بسبب عدم وفائه بالتزام مبادئه، وتحولته مع قاداته العسكريين إلى حالة طائفية أقلوية، أم أخفق بسبب مشكلات عميقة كامنة في مبادئه ذاتها؟

لقد كانت الانتفاضة (الثورة) السورية (2011-2024) من أبرز الأحداث في تاريخ البلاد المعاصر. وبحسب الكاتب، فإن عدة عوامل أدت إليها، وأبرزها الضمور المؤسسي وسحق الحياة السياسية، وتعزيز النزعات الطائفية وغياب المناقشات العامة (العلمانية). إضافةً إلى تعزيز التفاوت الطبقي بصورة حادة ومتسارع، فضلاً عن هيمنة الأجهزة الأمنية على الحياة العامة (ص 479). يتبنى الكاتب نظرية انقسام في صفوف النظام السوري مع بداية الانتفاضة، ما بين تيار يؤيد الحل السياسي، ويمثله فاروق الشرع، وفريق آخر يدعم الحل الأمني، ويمثله كل من آصف شوكت وماهر الأسد، إلا أن الكفة رجحت عند النظام لصالح الحل الأمني منذ منتصف سنة 2012، عبر تبني معادلة صفرية، شعارها "الأسد أو نحرق البلد" (ص 504). لقد وصل الصراع إلى أشده في سنة 2015، إذ بات الوجود المادي لسورية ككيان موحد مهددًا، بخاصة مع تبني النظام مقاربة "سورية المفيدة" الاستعمارية، عند انحسار سيطرته على يقارب 20-30 بالمئة من مساحة سورية (ص 508). لكن تدخل إيران (وروسيا) قلب المعادلة لصالح النظام، وظهرت كيانات ذات توجه إثني انعزالي. ويقرّ الكاتب، في معرض حديثه عن تجربة الحكم الكردي في أجزاء كبيرة من الجزيرة السورية، بأن شعارات (وقيم) المساواة بين الجنسين والتعددية والإدارة الذاتية ما هي إلا واجهة (مزيفة) تخفي السيطرة الحقيقية لحزب العمال الكردستاني (ص 518).

ما انعكس شعبياً عبر التهكم على وزير الدفاع السني، وهو مصطفى طلاس، علانيةً باعتباره "زّير نساء"، بينما كانوا لا يجروون على ذكر قادة علويين أقل رتبةً، من مثل علي دوبا ومحمد الخولي (ص 370). يقرأ الكاتب أيضاً صراعات حافظ الأسد مع خصومه، بما هي صراعات على مستقبل سورية الاقتصادي والسياسي، أكثر من كونها صراعات على السلطة، ما ينطبق على صراعه مع صلاح جديد (ص 354) ثم صراعه مع أخيه رفعت (ص 412). وينفي الكاتب البعد الطائفي لتحالف حافظ الأسد مع إيران، ويرى أن الدافع كان استراتيجياً، وأن الهدف منه كان التعويض عن خروج مصر من دائرة الصراع مع إسرائيل، مؤكداً أن دوافعه كانت قومية (عروبية) وبراغماتية سياسية، لا دينية (ص 415). لكن الكاتب يبدو غير دقيق تماماً في ذلك، ولا سيما عند الوقوف على حقيقة أنه لو كان تحالفه مع إيران سببه حقاً خسارة مصر في سياق الصراع مع إسرائيل، وأن دوافعه قومية، فلا شيء يسوغ له العداء مع النظام البعثي العراقي (القومي العروبي) المعادي لإسرائيل. كذلك، ضربه النشاط الفلسطيني التحرري المقاوم لإسرائيل في لبنان. ببساطة، يمكننا القول إن دوافع حافظ الأسد كانت البقاء في السلطة، ثم توريثها لأبنائه، وقد كان مستعداً لفعل أي شيء يساعد في ذلك، من مثل ضمان أمن الحدود مع إسرائيل وهدهدها طيلة عقود من حكمه وحكم ابنه بشار.

ترافقت السنوات الأولى من حكم بشار الأسد في سورية مع الاحتلال الأميركي للعراق، ما عزز الخطاب الأمني لنظامه، وسوّج إرجاء الإصلاح، ولا سيما السياسي (ص 451). مع ذلك، فقد تبني نظام بشار سياسات ليبرالية في الاقتصاد، بينما استمرت الأجهزة الأمنية، "مثل ظل داكن يلقي بظلاله على ليبرالية السوق الاجتماعية" (ص 454). بحسب الكاتب، لم يكن لدى المسؤولين السوريين تصوّر واضح عن ماهية "اقتصاد السوق الاجتماعي". ففي الوقت الذي أراد فيه النظام إدخال إصلاحات اقتصادية، احتفظ بالتزامه تجاه العمال والفلاحين، ما ميّز تجربته من تجارب كارثية أخرى في أوروبا الشرقية ومصر (ص 458). لقد عززت هذه السياسات، مع مرور الوقت، الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وبات الفارق الطبقي شبيهاً بالفوارق التي سادت في سورية في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات

انتصار الثورة وسقوط الأسد

لقد أثبت الكاتب قدرة عالية على الاستفادة من مصادر متنوعة، بخاصة قدرته على توظيف مصادر سورية محلية ودمجها في إطاره التفسيري وسرده لتاريخ سورية. لقد اتخذ الكاتب المنهج البنائي إطاراً نظرياً، في مقارنته للميكانيزمات الحاكمة للقوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة وتفسيرها، وكان مخلصاً لهدفه الأساس، من خلال منح فاعلية أكبر للشعب السوري في تفسير تاريخ بلاده. ولعل أهم طرح شدّد عليه الكاتب، وهو الخير في علاقات السلطة-المعرفة الاستعمارية، ولا سيما في سورية، ما يتمثل في تسليطه الضوء على الخطاب الاستعماري الذي رسخته فرنسا حول التنوع الاجتماعي الفسيفسائي في سورية، كخطاب بديل من وجود مجتمع سوري منسجم هويتياً وثقافياً. إنه الخطاب الذي هيأ الشروط لنزعات انفصالية إثنية ودينية وطائفية. هذا الطرح مهم جداً، في ظل تبني نخب سورية للخطاب الذي يمثله، ولا سيما من دعاة الحكم الذاتي والفدرالية والانفصال على أسس إثنية وطائفية. عمومًا، نجد في الكتاب، ما يشير إلى دروس مهمة في التاريخ السوري، ما يمكن عدّه دعوة موجهة إلى الباحثات والباحثين، للاشتغال في تاريخ سورية، من أجل فهم حاضرها والمضي بها إلى مستقبل أفضل. وبما أن سورية قد تحرّرت من الاحتلال الأسدي وقبله من الاحتلال الفرنسي، يجدر بنا أن نحزّرها معرفياً من الأطر الاستعمارية والاستلاب لها ولآثارها التي تسربت إلى عقولنا، فالحرية المعرفية شرطٌ من شروط الحرية السياسية.

كان لانتصار الثورة وسقوط النظام أسباب كثيرة، ومن أبرزها الضعف البنيوي لجيشه، وتغيير التوازنات الدولية التي أضعفت حلفاء الروس والإيرانيين، ومهدت الطريق للتحالف الذي قاده هيئة تحرير الشام، بقيادة الرئيس أحمد الشرع (ص 526). يؤكد الكاتب، في معرض تحليله لما حدث عند السقوط، أن الشرع، على الرغم من خلفيته الجهادية، قد وضع نفسه منذ البداية ضمن السياق السوري، مبتعداً من "نموذج الاغتراب الراديكالي النمطي لتنظيم القاعدة" (ص 527)، وأنه حاول منذ البداية استخدام القوة الناعمة لترسيخ قبول محلي لسلطته، بعيداً من تكتيكات العنف التي انتهجها تنظيم القاعدة سابقاً. يلاحظ الكاتب أيضاً أن الشرع بدا منفثاً في خطابه بعد التحرير، متسائلاً: هل كان ذلك مجرد خدعة لإقناع الغرب برفع العقوبات، أم أن الهيئة تعلّمت الدرس (درس الحكم والحوكمة) فعلاً بعد تجربة الحكم في إدلب (ص 528). يقرّ الكاتب بمدى الصعوبات التي من شأن أي حاكم جديد في دمشق أن يواجهها، مهما كانت هويته، بعد أن ترجم النظام السابق شعار "الأسد أو نحرق البلد" إلى واقع كارثي. وفي ختام تأريخه واستقراء أحداث مئتي عام من التاريخ السوري، يؤكد الكاتب أن أبرز التحديات التي تواجه مستقبل سورية هي نفسها التي واجهتها تاريخياً. يتمثل التحدي الأول في رغبة الحكام في فرض رؤيتهم الخاصة على المجتمع، في ظل مناطق تطالب بحكم ذاتي. التحدي الثاني، وهو مرتبط بالأول، يتمثل في أن تترجم رغبة الحكام أحياناً إلى سياسات عنيفة لفرض هذه الرؤية، ما من شأنه أن يولد عنفاً طائفيّاً وإثنيّاً ويزيد من الانقسام المجتمعي. أما التحدي الثالث، فهو العدالة الاجتماعية، بخاصة في ظل التفاوت الحاد في التنمية بين المركز والأطراف.

خاتمة

استطاع الكاتب (دانيال نيب) تقديم تاريخ موجز موضوعي إلى درجة كبيرة، إلا أن الكتاب يبقى تقليدياً، من ناحية تبنيه التحقيب التاريخي السياسي، وتركيزه على البعد السياسي كعامل أساس في تشكيل التاريخ السوري.

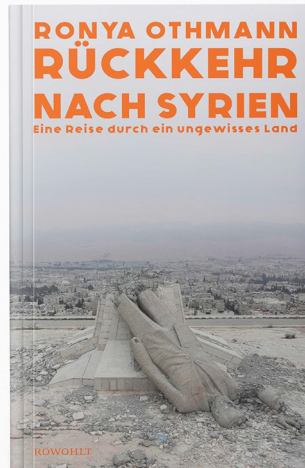
عروض كتب

Book Précis

العودة إلى سورية رحلة في بلد مضطرب

Rückkehr nach Syrien

Eine Reise durch ein ungewisses Land



العنوان:

العودة إلى سورية: رحلة في بلد مضطرب

Rückkehr nach Syrien: Eine Reise durch ein ungewisses Land

المؤلف: رونيا عثمان (Ronya Othmann)

لغة الكتاب: الألمانية

الناشر: (2025) Hamburg und Berlin: Rowohlt Verlag

عدد الصفحات: 112

الراهن. في الوقت نفسه، يعدّ الكتاب بحثًا شخصيًا للكاتبة عن الهوية والانتماء، وشهادة أدبية على مدى ترابط سيرة ذاتية بأحداث تاريخية معاصرة. وتنجح الكاتبة في الربط بين التحليل السياسي والتجربة الشخصية، مقدمة صورة لا تخلو من الأمل في بلدٍ مرّ بمرحلة مأسوية.

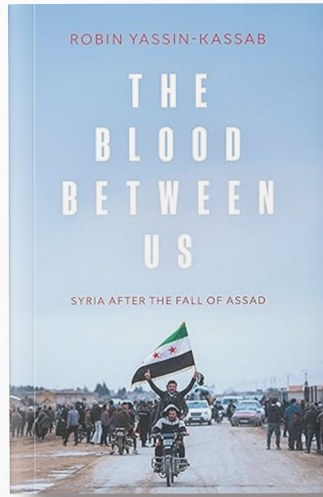
يُعدّ الكتاب عملاً مؤثرًا يمزج بين أدب الرحلات والتحليل السياسي والتأملات الذاتية. في السياق السوري بعد سقوط النظام البائد. تنطلق الكاتبة، وهي ألمانية كردية من أصول سورية، في رحلة إلى أرض أجدادها لتختبر واقع بلدٍ هيمنت عليه الحرب والنزوح والأزمات الإنسانية في السنوات الأخيرة. لا يقتصر هدفها على توثيق رحلتها فحسب، بل يتعداه إلى البحث عن جذورها وفهم واقع سياسي وثقافي معقد. خلال تجوالها في مناطق مختلفة من سورية، تلتقي الكاتبة بسوريين تأثرت حياتهم بتداعيات الحرب. وتتحدث مع السكان والناشطين وسوريين من أقليات عرقية ودينية. وتكتسب أصوات الكرد الإيزيديين أهمية خاصة في الكتاب، فغالبًا ما تُذكر تجاربهم عرضًا في عدد من السرديات الغربية حول سورية في السنوات الأخيرة. ترسم الكاتبة، عبر حوارات، صورةً متعددة الأوجه للبلاد، بما يتجاوز الروايات السياسية المبسطة، مركزة على أسئلة الوطن والهوية، فبصفتها فردًا من "الشتات الكردي"، تنتقل بين فضاءات ثقافية مختلفة. لقد نشأت الكاتبة في ألمانيا، وبقيت سورية جزءًا مهمًا من تاريخ عائلتها. هذه الازدواجية الهوتية منحها رؤية خاصة، فهي في آنٍ واحدٍ من الداخل ومن الخارج.

هكذا، تتحول الرحلة إلى استكشاف للذاكرة الشخصية وتاريخ العائلة والتاريخ الجمعي. علاوةً على ذلك، يتعمق الكتاب في آثار الحرب والنزوح، فتصف الكاتبة المدن المدمرة والقرى التي هُجر سكانها، وأثار العنف التي تركت بصمتها على المشهد وحياة السوريين. في الوقت نفسه، تكشف أيضًا عن صمود السوريين، فعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والتجارب المؤلمة، يحاولون التأقلم مع حياتهم اليومية وبناء رؤى للمستقبل. هذا المزيج من الأمل وخيبة الأمل يطغى على معظم أجزاء الكتاب الذي يتميز بأسلوبه الواقعي والشاعري في آنٍ واحد. تجمع الكاتبة بين الاستقصاء الصحفي والحساسية الأدبية، فملاحظاتها دقيقة ونقدية، من دون إغفال البُعد الإنساني. الكتاب غني بالمعلومات ومؤثر عاطفيًا، وتتجنب كاتبته الإجابات السهلة، وتبرز بدلاً من ذلك تناقضات وشكوك تطبع المشهد العام في سورية الراهن. عمومًا، يوثق الكتاب، باللغة الألمانية، أثر العنف السياسي في ذاكرة مكونات اجتماعية سورية، ويُقدم فهمًا أعمق للواقع السوري

الدم بيننا سورية بعد سقوط الأسد

The Blood Between Us

Syria After the Fall of Assad



العنوان:

الدم بيننا: سورية بعد سقوط الأسد

The Blood Between Us: Syria After the Fall of Assad

المؤلف: روبن ياسين كساب (Robin Yassin Kassab)

لغة الكتاب: الإنجليزية

الناشر: (2026) Saqi Books London:

عدد الصفحات: 352

من الناحية المنهجية، يجمع الكتاب بين التحليل السياسي والسرد الإنساني، فلا يكتفي بعرض الوقائع والأحداث، بل يربطها بتجارب أفراد وجماعات، ما يمنحه بعداً اجتماعياً وأخلاقياً يتجاوز السرد التقليدي للتغيرات السياسية. يؤدي هذا الدمج بين الشهادة الشخصية والتحليل التاريخي إلى تقديم صورة أكثر تعقيداً للواقع السوري، الذي تتداخل فيه آمال مرتبطة بالتححرر مع مخاوف مرتبطة بتحديات المرحلة الانتقالية والقلق حيال بعض مظاهر الهشاشة فيها. عمومًا، يمثل الكتاب مساهمة مهمة في سياق أدبيات الانتقال السياسي في سورية، فهو لا يركز على نهاية نظام استبدادي، بل على أسئلة مستقبل الدولة والمجتمع السوريين. يصور الكتاب سورية بوصفها حالة تقف عند مفترق طرق بين إمكانيات إعادة البناء والمصالحة من جهة، واحتمالات إعادة إنتاج النزاعات والانقسامات من جهة أخرى. من ثم، فإن قيمة الكتاب لا تكمن في توثيق حدث سياسي فحسب، بل في توفير رؤية نقدية، باللغة الإنجليزية، حول شروط الانتقال إلى نظام أكثر عدالة وشمولاً، وفي قدرة السوريين على تحويل لحظة تغيير تاريخي إلى مشروع وطني مستدام.

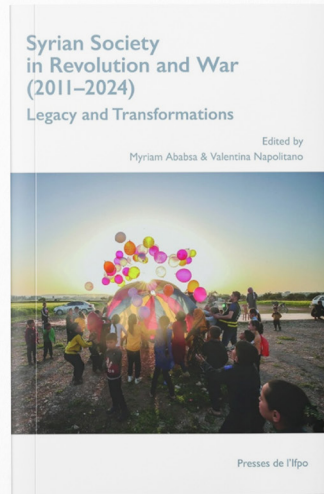
يقدم الكاتب قراءة تحليلية وإنسانية لمرحلة التحول التي بدأت في سورية بعد سقوط نظام الأسد، مستنداً إلى مزيج من التحقيقات الميدانية والمقابلات والشهادات الشخصية، ومركزاً على الأسئلة الكبرى التي تواجه المجتمع السوري في مرحلة ما بعد الاستبداد. يأتي الكتاب بوصفه محاولة لفهم اللحظة التاريخية التي أعقبت نهاية عقود من حكم حزب البعث وعائلة الأسد، وما ترتب على ذلك من تحديات سياسية واجتماعية وأخلاقية عميقة. وينطلق الكاتب من فرضية أساسية مفادها أن سقوط النظام لم يكن حدثاً مفاجئاً أو نتيجة ظرفية، بل حصيلة مسار طويل من الاحتجاجات والمقاومات والصراعات التي تراكمت منذ اندلاع الثورة السورية في آذار/ مارس 2011. من هنا، يرفض الكتاب التفسيرات الاختزالية التي تتعامل مع التغيير السياسي بوصفه انقلاًباً سريعاً في موازين القوى، ويؤكد أن التحولات الكبرى في سورية لا يمكن فهمها، إلا في إطار السياق التاريخي الأوسع الذي تطور عبر سنوات من القمع والعنف والمقاومة الشعبية.

يولي الكتاب اهتماماً خاصاً للتجربة الإنسانية للسوريين في مرحلة ما بعد سقوط النظام، ويعرض مشاعر الفرح والتحرر التي رافقت نهاية الحكم الاستبدادي، لكنه لا يتوقف عند هذه اللحظة الاحتفالية، بل يسعى لاستكشاف الأثمان الباهظة التي دفعها السوريون. فمظاهر الدمار الذي طال البشر والحجر، والانقسامات المجتمعية والمفقودون والمعتقلون والنزوح واللجوء، تبرز بوصفها قضايا حاضرة بقوة في بناء مستقبل سورية. من هنا جاء عنوان الكتاب (الدم بيننا)، بما يعنيه دلالة على الإرث الثقيل للعنف والضحايا والذكريات المؤلمة التي لا يمكن تجاوزها بسهولة. يناقش الكاتب إشكالية مركزية في الشأن السوري الراهن، وهي العلاقة بين العدالة والاستقرار، طارحاً تساؤلات حول إمكان تحقيق العدالة الانتقالية والمساءلة عن الجرائم والانتهاكات، مع المحافظة على السلم الأهلي وتجنب النكوص إلى موجات جديدة من النزاع. يستعرض الكاتب تحديات داخلية مرتبطة بإعادة بناء الدولة والمؤسسات، مع استمرار تدخلات خارجية (إقليمية ودولية)، وتنافس قوى مختلفة على رسم ملامح النظام الجديد.

المجتمع السوري في الثورة والحرب الإرث والتحويلات

Syrian Society in Revolution and War (2011-2024)

Legacy and Transformations



العنوان:

المجتمع السوري في الثورة والحرب: الإرث والتحويلات

Syrian Society in Revolution and War (2011-2024): Legacy and Transformations

المؤلف: مجموعة مؤلفين (تحرير: مريم عبابسة Myriam Ababsa وفالنتينا نابوليتانو Valentina Napolitano)

لغة الكتاب: الإنجليزية

الناشر: Presses de l'Ifpo (2025) Beyrouth:

عدد الصفحات: 376

عبر فضاءات جغرافية متعددة.

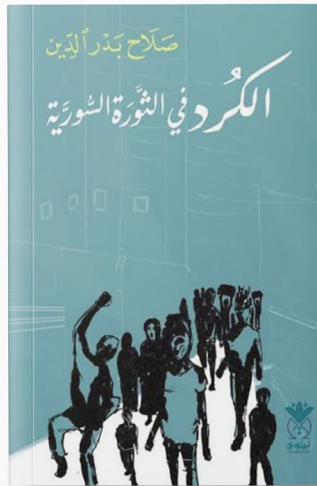
نظرياً، يوفّر الكتاب مساهمة في دراسات الثورة والنزاع والحرب، من خلال مقارنة التاريخ الاجتماعي، أي دراسة الكيفية التي تعيد بها الحروب صوغ المجتمعات في المدى البعيد. لذلك، لا يتوقف الكتاب عند سرد الخسائر البشرية والمادية الكبيرة، بل يركز على تحولات في أنماط العيش والتعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية، مؤكداً أن سنوات الثورة والحرب أفرزت، إلى جانب المآسي الإنسانية والانقسامات بين المكونات الاجتماعية، صوراً جديدة من المبادرات والتضامن والتعبير الحر، ما يمكن عدّه إرثاً مؤثراً في مستقبل سورية. عليه، من الممكن عدّ الكتاب مساهمة بحثية أكاديمية، باللغة الإنجليزية، في سياق الشأن السوري من منظور المجتمع لا الدولة، والتحولات الاجتماعية لا التوازنات العسكرية والأبعاد الأمنية، لتأكيد فرضية أن الثورة والحرب في سورية لم تنتجاً دماراً فحسب، بل أسهمت أيضاً في صوغ تصورات سياسية اجتماعية جديدة، وبلورة إمكانات جديدة للفعل المشترك لدى السوريين.

يوفّر الكتاب مقارنة سوسيولوجية وتاريخية لإعادة تموضع المجتمع السوري في سياق تحليل الثورة والحرب، بعد أكثر من عقد من التعامل مع الحالة السورية وفق مقاربات جيوسياسية وعسكرية وأمنية، بما يرتبط بتنافس قوى إقليمية ودولية. ينطلق الكتاب من فرضية مفادها أن الثورة السورية، والحرب التي أعقبتها، لم تكن أحداثاً سياسية أو عسكرية أو أمنية فحسب، بل عملية تاريخية عميقة أعادت صوغ البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع السوري. إن المجتمع السوري، على الرغم مما لحق به من عنف ممنهج وتهجير واسع النطاق ودمار مؤسسي، لم يكن ضحية سلبية، بل ظل فاعلاً تاريخياً ومنتجاً صوراً جديدة من التنظيم الاجتماعي والتضامن الأهلي والمبادرات المدنية، وأنماط الحكم المحلي ووسائل التكيف الاقتصادي المعيشي. عليه، فإن فهم الحالة السورية المعاصرة يقتضي دراسة التحولات التي شهدتها السوريون أنفسهم، لا الاكتفاء على تتبع مسار نظام الاستبداد حتى سقوطه أو القوى المختلفة التي برزت في سياق النزاع منذ انطلاق الثورة في آذار/ مارس 2011.

يطرح الكتاب أسئلة بحثية رئيسة حول طبيعة التحولات التي أحدثتها سنوات الثورة والحرب في المجتمع السوري: كيف تغيرت العلاقات الاجتماعية والعائلية بتأثير النزاع والتهجير القسري؟ ما صور الفاعلية الاجتماعية والسياسية الجديدة التي نشأت في ظل انهيار سلطة النظام السابق في أجزاء واسعة من البلاد؟ كيف أعادت المجتمعات المحلية تنظيم شؤونها الاقتصادية والإدارية والخدمية خلال سنوات الحرب؟ ما أثر اللجوء والزواج القسريين في الهويات الفردية والجمعية، أي بشأن الانتماء والمواطنة؟ يناقش الكتاب، في سياق الإجابات، مشكلة الإرث الذي خلفته التجارب الثورية والمدنية في صوغ تصورات السوريين لمستقبل بلادهم، وإمكانات تحقيق العدالة والانتقال السياسي (الديمقراطي). يستند الكتاب إلى دراسة حالات شاملة تحولات في الحياة العادية واقتصاد الحرب والهجرة واللجوء والعلاقات الجندرية، والحكم المحلي والعدالة الانتقالية والذاكرة الجمعية. تمتد أفقياً لتشمل السوريين المقيمين داخل سوريا والسوريين في بلدان اللجوء، ولا سيما تركيا ولبنان والأردن، بما يسمح برصد التحولات الاجتماعية

الكرّدي في الثورة السورية

Kurds in Syrian Revolution



العنوان:

الكرّدي في الثورة السورية

المؤلف: صلاح بدر الدين

لغة الكتاب: العربية

الناشر

دمشق: دار نينوى (2026 قيد الإصدار)

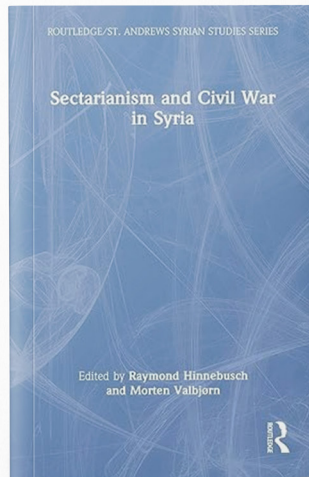
شهادة سياسية وتاريخية على مرحلة مفصلية من تاريخ سورية المعاصر، ساعياً لتأكيد حضور الكرد في الذاكرة الوطنية السورية، ردّاً على سرديات همّشت دورهم واختزلته في بعد قومي (إثني ثقافي جماعتي) وجهات معينة نشأت في سياق الثورة وما تلاها من نزاعات. إن الاعتراف بالحقوق القومية الثقافية للكرد في سورية لا يتعارض ومشروع بناء دولة ديمقراطية قائمة على المواطنة والمساواة والشراكة بين مختلف المكونات. وإن معالجة المظالم التي لحقت بالكرد (والسوريين من أكرثية وأقليات مختلفة) يمكن عدها جزءاً من عملية النضال من أجل التحول السياسي (الديمقراطي) العام في سورية. يتيح الكتاب للمهتمين معطيات مهمة لفهم التحولات التي شهدتها الحركة السياسية الكردية والمكون الكردي السوري عامّةً، منذ انطلاق الثورة وحتى سقوط نظام البعث، إرهاساً لما بعد ذلك من مراحل انتقالية.

يرصد الكتاب مظاهر مشاركة الكرد السوريين في الثورة السورية منذ انطلاقها في الخامس عشر من آذار/مارس 2011 وصولاً إلى التطورات التي شهدتها البلاد منذ الثامن من كانون الأول/ديسمبر 2024. يعرض الكاتب رؤية توثيقية لتجربة الكرد، خلال سنوات الثورة، مسلطاً الضوء على دور القوى والشخصيات الوطنية الكردية والحراك الشعبي في المناطق ذات الأغلبية الكردية، وتطورات المشهد السوري بصورة عامة. يرى الكاتب أن السوريين قد طوّروا صفحة مؤلمة من تاريخهم، عبر تحرير البلاد من نظام الاستبداد البعثي، مؤكداً أن الثورة السورية جاءت سعياً للحرية والكرامة والتغيير الديمقراطي، وبناء دولة تقوم على الشراكة والعيش المشترك بين مختلف مكونات الشعب السوري. يشير الكاتب إلى أن الوطنيين الكرد شاركوا في الحراك الشعبي، منذ الأيام الأولى لانطلاق الاحتجاجات السلمية، من خلال التسيقيات والنشاط المدني في مختلف المناطق ذات الأغلبية الكردية، لافتاً الانتباه إلى أنه تابع الأحداث بصورة يومية، وحافظ على تواصل مع ناشطين وشخصيات وطنية كردية في الجزيرة السورية وكوباني (عين العرب) وعفرين وحلب ودمشق، مواصلاً كتابة يوميات الثورة في مختلف مراحلها. عمومًا، من الممكن القول إن الكتاب قراءة سياسية وتوثيقية لتجربة الكرد في الثورة السورية، والتطورات التي تلت التحرير (سقوط نظام البعث وعائلة الأسد)، ودور الحركة السياسية الكردية في سياق ذلك.

لا يكتفي الكاتب بسرد أحداث الثورة من منظور المكون السوري كردي، بل يسعى إلى موضوعة التجربة الكردية ضمن السردية الوطنية السورية الشاملة، عبر تتبع صور المشاركة السياسية والمدنية للكرد في الثورة. يجادل الكاتب لتأكيد أن الكرد السوريين كانوا جزءاً أصيلاً من الحركة الاحتجاجية (الثورة السلمية) التي طالبت بالحرية والكرامة وإنهاء الاستبداد، وأن مشاركتهم لم تكن تعبيراً عن مشروع سياسي منفصل، بل جاءت بوصفهم مكوّناً وطنياً منخرطاً في النضال السوري العام. في السياق، يتوقف عند مظاهر التضامن بين النشطاء الكرد وبقية القوى الثورية السورية في المراحل الأولى من الحراك الشعبي السلمي. يكتسب الكتاب طابعاً توثيقياً، فهو لا يوفر قراءة نظرية بقدر ما يقدم

الطائفية و"الحرب الأهلية" في سورية

Sectarianism and "Civil War" in Syria



العنوان:

الطائفية والحرب الأهلية في سورية

Sectarianism and Civil War in Syria

المؤلف: مجموعة مؤلفين

ريموند هينبوش Raymond Hinnebusch ومورتن فالبيورن Morten Valbjørn (محرران)

لغة الكتاب: الإنجليزية

الناشر: (2025) Routledge London and New York

عدد الصفحات: 414

بالعلاقة بين انهيار الدولة وتصاعد الهويات الفرعية، فمع تراجع قدرة المؤسسات الرسمية على احتكار العنف وضبط المجال العام، أصبحت الانتماءات الطائفية والمذهبية أكثر حضوراً في تنظيم الولاءات السياسية والعسكرية. إلا أن ذلك لم يكن حتمياً، بل نتيجة تفاعل معقد بين بنى السلطة وشبكات المصالح والسياسات التي انتهجتها الأطراف المتنازعة من أجل كسب تأييد الحواضن الاجتماعية. يبرز الكتاب أهمية البعد الإقليمي في تفسير الأبعاد الطائفية في سورية، فالنزاع تجاوز الحدود الوطنية وتداخل مع تنافس إقليمي شاركت فيه دول وقوى ذات رؤى ومصالح متباينة، ما أسهم في تعزيز الخطاب الطائفي وتدويل الانقسامات ذات الصلة. وقد أصبحت سورية ساحة تتقاطع فيها صراعات النفوذ والتحالفات الإقليمية والتوترات الداخلية.

تكمن أهمية الكتاب في أنه يقدم إطاراً نظرياً ومنهجياً يساعد على فهم الديناميات المتغيرة للطائفية، بدلاً من التعامل معها، على أنها حقيقة ثابتة وقدر لا سبيل إلى تغييره. فالهويات من الممكن أن تتصلب أو تتراجع، تبعاً للسياقات السياسية والمؤسسية. في الحالة السورية، ظهّرت الحرب أبعاداً كانت كامنة بصورة ما في المجتمع السوري، ولا سيما الطائفية الدينية (والإثنية). لكن الكتاب لا يفسّر الحالة السورية بالطائفية فحسب، بل بمناقشة كيفية إسهام الحرب الأخيرة ذاتها في إنتاج صور جديدة من الطائفية والتطيف. عليه، يمكن عدّ الكتاب مساهمة في الدراسات السورية والشرق الأوسط عموماً، لأنه يجمع بين التحليل النظري والدراسة الإمبريقية، ويقدم فهماً نقدياً للطائفية بوصفها عملية سياسية واجتماعية متحركة، لا انقساماً دينياً راسخاً. لهذا، يُعدّ الكتاب مرجعاً، باللغة الإنجليزية، للمهتمين ببناء الدولة السورية في المرحلة الانتقالية، وفهم ما دُعي في أدبيات أجنبية وعربية، والكتاب منها، بـ "الحرب الأهلية"، مع الانتباه إلى حقيقة أن التناقض الرئيس، في الحالة السورية، هو بين شعب أكثر ثرائاً ونظام أقلوي مجرم (طائفي أو تطيفي، عمقاً وتوطيقاً).

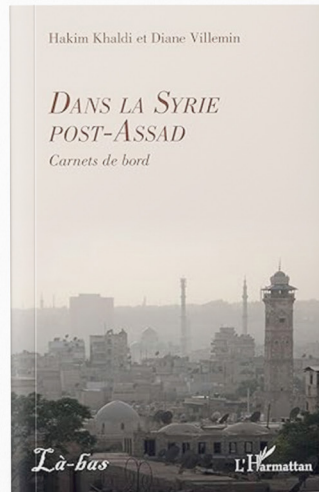
انطلاقاً من فرض أن سورية تعد مثلاً مهماً لدراسة الطائفية والتسييس على أساسها (التطيف)، يقارن الكتاب بين تباينات الطائفية في البلاد للكشف عن أسبابها وتأثيراتها المتفاوتة في المجتمع والنظام السياسي. يستعرض الكتاب مقاربات ومناقشات رئيسة حول الطائفية في سورية، مستمداً منها إطاراً تحليلياً. ويتناول جوانب جوهرية للطائفية في المستوى الوطني، باحثاً في التفاعل بين الطائفية وبناء الدولة في المدى البعيد، وعملية التطيف في أثناء الانتفاضة (الاحتجاجات والثورة)، وتأثير الصراع الإقليمي في ذلك. ويناقش الكتاب مسألة ما إن كانت الطائفية قد صيغت مؤسسياً، من خلال نمط الحكم في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة كل من النظام السابق والمعارضة. كذلك، يركز الكتاب على الطائفية في مدن ومناطق ومكونات مجتمعية سورية متنوعة، ولا سيما في دمشق وحمص وحماة وحلب وإدلب والساحل (العلوي)، بالإضافة إلى المكونات الدرزية والمسيحية. يسعى الكتاب لتجاوز التفسيرات الاحتزالية التي تنظر إلى الحالة السورية بوصفها مواجهة بين جماعات طائفية متناحرة، مقدماً قراءة أكثر تركيباً للطائفية، بوصفها ظاهرة تاريخية وسياسية واجتماعية تطورت ضمن سياقات التاريخ (العربي الإسلامي) وصولاً للاستعمار الغربي وعلاقة الدولة والمجتمع بالسلطة والنزاعات الإقليمية والدولية.

يعتمد الكتاب على دراسات حالة وبحوث ميدانية لفهم الكيفية التي تفاعلت بها الهويات الطائفية مع ما يدعوه بـ "الحرب الأهلية السورية". إن الطائفية (والتطيف أو توظيف الطائفية سياسياً) ليست مسلمة أو جوهرًا متأصلاً في المجتمع السوري، بل بناءً اجتماعياً وسياسياً متغيراً، وقد تشكّل تاريخياً بتأثير من عوامل متعددة. يأتي ذلك ردّاً على تفسيرات ترجع الحرب السورية الأخيرة إلى "كراهية طائفية متجذرة". بدلاً من ذلك يتبين لقارئ الكتاب أن المشكلة تكمن في تسييس الهويات الدينية والطائفية والإثنية، وتحويلها إلى أدوات للتعبئة والحشد والصراع. من هنا، يُبرز الكتاب دور سياسات السلطة طيلة عقود في إنتاج الانقسامات المجتمعية، إلى جانب دور فاعلين محليين وإقليميين (ودوليين) في تعميق الاستقطابات الطائفية خلال سنوات الحرب (وبعد التحرير طبغاً). يهتم الكتاب

في سورية ما بعد الأسد شهادات ميدانية

Dans la Syrie post-Assad

Carnets de bord



العنوان:

في سورية ما بعد الأسد: شهادات ميدانية

Dans la Syrie post-Assad: Carnets de bord

المؤلف: حكيم خالدي (Hakim Khaldi) وديان فيلمان (Diane Villemin)

لغة الكتاب: الفرنسية

الناشر: Paris: L'Harmattan (2025)

عدد الصفحات: 132

والخدمات الأساسية. ويظهر من خلال المعطيات الميدانية أن إعادة الإعمار لا تُفهم بوصفها عملية هندسية أو اقتصادية فحسب، بل مساراً اجتماعياً وسياسياً يتطلب إعادة بناء العلاقات بين الدولة والمجتمع، وإيجاد مؤسسات قادرة على الاستجابة لحاجات المواطنين وتعزيز الشعور بالمواطنة والانتماء.

يناقش قضايا العدالة الانتقالية، بوصفها أحد الموضوعات الحاضرة بقوة في وعي السوريين. فالمطالب المرتبطة بالمحاسبة وكشف الانتهاكات والاعتراف بمعاناة الضحايا تشكل، بحسب الشهادات التي يوثقها الكتاب، جزءاً أساسياً من المناقشات حول مستقبل سورية. في الوقت نفسه، يبرز إدراك واسع لأهمية المحافظة على السلم الأهلي وتجنب إعادة إنتاج دوائر العنف والانقسام، ما يجعل مسألة التوازن بين العدالة والمصالحة إحدى القضايا المحورية في المرحلة الجديدة. منهجياً، يعتمد الكتاب مقاربة وصفية تستند إلى المشاهدة المباشرة والمقابلات الميدانية، ما يمنحه قيمة توثيقية مهمة بوصفه سجلاً مبكراً لمرحلة ما بعد النظام البائد. وتكمن أهميته في أنه يقدم صورة عن إدراك السوريين للتحوّل السياسي من الداخل، ويتيح للمهتمين فهم طبيعة التوقعات الاجتماعية، والآمال والمخاوف التي صاحبت اللحظة التاريخية التي مثلها السقوط. من ثم، فإن الكتاب وثيقة ميدانية، باللغة الفرنسية، من شأنها أن تساعد في فهم التحولات الاجتماعية والسياسية في سورية المعاصرة، وفهم ديناميات الانتقال وإعادة بناء الدولة والمجتمع، بعد عقود من الاستبداد، ثم الثورة عليه، فالحرب وما رافقها من مآسي، وتهجير وتغييب قسريين، واعتقالات وتقتيل وانتهاكات.

في الكتاب سرد لتجربة العودة إلى سورية، بعد سقوط نظام الأسد، بصفة عامل إغاثة إنسانية مع منظمة طبية غير حكومية فرنسية، لتقييم الاحتياجات الطبية. يصف الكتاب بلداً مدمراً ومتهجراً في الوقت نفسه، فأينما حلّ المرء، في معظم المناطق السورية تقريباً، بعد السقوط مباشرة، يُلاحظ إجماعاً على أن البلاد لم تكن في حالة "حرب أهلية"، بل "حرباً تشنها عائلة الأسد ضد شعبها". منذ سقوط النظام في الثامن من كانون الثاني/ ديسمبر 2024، بُعث الأمل من جديد، فـ "هذه الأرض ملك للشعب السوري، ولن تسلمها منه أي دكتاتورية مرة أخرى". يقدم الكتاب، في هذا السياق، شهادة ميدانية عن سورية في المرحلة التي أعقبت سقوط نظام بشار، مستنداً إلى مشاهدات مباشرة ورحلات ميدانية ومقابلات مع سوريين، من خلفيات اجتماعية ومهنية متنوعة. وينتهي الكتاب إلى أدب الشهادات والتوثيق المعاصر، فهو يسعى لفهم التحولات التي يعيشها المجتمع السوري، من خلال أصوات الأفراد وتصوراتهم للمرحلة الجديدة، أكثر من سعيه لبناء نموذج نظري شامل. يؤكد الكتاب أن سقوط النظام لا يمثل النهاية، بقدر ما يمثل بداية مرحلة انتقالية معقدة تتداخل فيها رهانات إعادة بناء الدولة، واستعادة الثقة الاجتماعية، وترميم ما خلفته سنوات الحرب من انقسامات وتصدعات عميقة. من هذا المنظور، يركّز الكتاب على الكيفية التي ينظر بها السوريون إلى المستقبل، والتحديات التي تواجههم، في سياق الانتقال من مرحلة الاستبداد والصراع إلى مرحلة البحث عن الاستقرار وإعادة البناء.

يبرز الكتاب، بصورة خاصة، التجربة الإنسانية للسوريين خلال سنوات الحرب، وما بعدها. فمن خلال الشهادات التي جمعها، يعرض آثار القمع السياسي والاعتقال والزوج والتهجير في الأفراد والعائلات، ويبين كيفية تشكيل الوعي والذاكرة الجمعيين. ويكشف عن حضور قوي لمفاهيم الحرية والكرامة والعدالة في روايات السوريين عن الماضي وتصوراتهم للمستقبل، بما يعكس استمرار الثبات على المطالب التي خرجت من أجلها المظاهرات منذ آذار/ مارس 2011. يتناول الكتاب التحديات المادية والمؤسسية التي تواجه البلاد بعد الحرب، مشيراً إلى حجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والقطاع الصحي

تاريخ الثورة السورية 2011-2025

Suriye Devriminin Tarihi 2011-2025



العنوان:

تاريخ الثورة السورية 2011-2025
Suriye Devriminin Tarihi 2011-2025

المؤلف: عبد القادر شن (Abdulkadir Şen)

لغة الكتاب: التركية

الناشر: (2025) Tin Yayınları Istanbul

عدد الصفحات: 376

القوى على الأرض، فضلاً عن انعكاساتها على مستقبل الدولة السورية وإمكانات الوصول إلى تسوية سياسية دائمة. ولا يقتصر اهتمام الكتاب على الجوانب العسكرية والسياسية، في الحالة السورية، بل يمتد إلى دراسة الآثار الإنسانية للحرب، بما في ذلك موجات اللجوء والنزوح، والخسائر البشرية، والتفكك الاجتماعي والاقتصادي الذي أصاب المجتمع السوري. يؤكد الكتاب، في السياق، أن فهم الثورة السورية لا يكتمل من دون الانتباه إلى الأبعاد الإنسانية وحجم التضحيات والأثمان الباهظة التي دفعها السوريون. بصورة عامة، يقدم الكتاب رؤية شاملة للثورة السورية، بما هي سيروية تاريخية مركبة شاركت في صوغها قوى وأطراف متعددة، مستهدفاً توثيق مسارها وتحليل تحولاتها الكبرى. عليه، فإن الكتاب يعد مرجعاً مهماً باللغة التركية للمهتمين بالشأن السوري.

يقدم الكتاب سردية شاملة لمسار الثورة السورية، منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في آذار/ مارس 2011 وحتى التطورات التي شهدتها البلاد بعد التحرير في كانون الأول/ ديسمبر 2024. يعالج الكتاب الحالة السورية بوصفها حدثاً تاريخياً وسياسياً واجتماعياً معقداً، ويحاول تجنب أي قراءة اختزالية تحصرها في إطار "الحرب الأهلية" أو النزاعات الإقليمية، فيضعها ضمن سياق التحولات التي شهدتها العالم العربي في أعقاب ثورات الربيع العربي. ينطلق الكاتب من خلفية تاريخية تتناول نشأة الدولة السورية الحديثة وتطور النظام السياسي الذي حكم البلاد، منذ وصول حزب البعث إلى السلطة، مع التركيز على البنية الأمنية والسياسية التي أسهمت في ترسيخ الحكم السلطوي طيلة أكثر من خمسة عقود. ويناقش أحداثاً مفصلية في التاريخ السوري المعاصر، من مثل مجازر حماة وسجن تدمر، بوصفها محطات أساسية لفهم التراكمات السياسية والاجتماعية التي سبقت الثورة. ويخصص الكتاب مساحة واسعة لتحليل بدايات الحراك الشعبي السوري، والأسباب التي دفعت قطاعات واسعة من السوريين إلى النزول إلى الشوارع، مطالبين بالحرية والكرامة والإصلاح السياسي. يتابع الكاتب تطور الشعارات والمطالب الشعبية، وكيفية تحول الثورة من احتجاجات سلمية إلى مواجهة مفتوحة مع النظام السابق، في ظل تصاعد العنف واستخدام القوة العسكرية ضد المتظاهرين.

كذلك، يرصد الكاتب نشأة التشكيلات العسكرية المعارضة، وفي مقدمتها الجيش السوري الحر، وما رافق ذلك من تحولات في طبيعة الصراع وأدواته، وتعدد الفاعلين، مناقشاً أدوار المعارضة السياسية والعسكرية، والحركات الإسلامية، والقوى الموالية للنظام البائد، إضافةً إلى الميليشيات الشيعية العابرة للحدود، والفاعلين الكرد ومشروعاتهم السياسية والعسكرية. ويسعى الكاتب إلى إبراز تداخل العوامل المحلية والإقليمية والدولية التي جعلت من سورية ساحة لتقاطع المصالح والنفوذ. ويسلط الكتاب الضوء على مراحل الحرب في سورية، وما رافقها من تدخلات إقليمية ودولية، وجهود سياسية تمثلت في مؤتمرات التفاوض والمسارات الدبلوماسية المختلفة، مبيّناً كيفية تأثير هذه التدخلات في مسار الثورة وموازن

السوريون المهجّرون قسرياً وتحديات العودة

سياقات عملية وقانونية

دراسات

حسن جبران

بناء السلام في السياق السوري المعاصر.. من السلم المدار إلى التماسك المستدام

ليفنت عثمانلي أوغلو

اتجاهات الشباب السوري في تركيا نحو سورية المستقبل: دراسة ميدانية

حسن الخلف

سدّ الفرات في المتخيل الروائي السوري
المغمورون بين التنمية القسرية وإعادة تشكيل المجتمع

مراجعات كتب

أنس ناصر

مثقفون سوريون في المنفى.. معضلات الثورة
وآمن الرحيل
لـ زينة العظمة

غيداء حمامة

الحرب في سورية والشرق الأوسط.. تاريخ سياسي
واقتصادي
لـ فيديريكو مانفريدي فيرميان

فادي عزو

سورية.. تاريخ حديث
لـ دانيال نيب

أحمد البهنسي

سوريا.. خريطة جديدة.. لاعبون جدد

ترجمات

العودة أم البقاء

معضلة الأمل واليأس لدى اللاجئين السوريين المقيمين
في الأردن
منظور إيكولوجي
لـ لجين الصمادي وبدر الماضي

ISSN 25481339



9 770254 813398



المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة
The Arab Centre for Contemporary Syria Studies

